المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - شعبة اللغويات

التعليقة المفيدة في العربية

شرح قطر الندى

تأليف
مُعْمَّر بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي
(٨٤٨ - ٨٩٧هـ)

دراسة وتحقيق
حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان

بحث مقدم لنيل درجة العالمية "الماجستير"

بإشراف
فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله هاشم
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

١٤١٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

" بسم الله الرحمن الرحيم "

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فالحمد لله الذي تكفل بحفظ اللغة العربية إلى يوم الدين ، وشرفها بأن أنزل بها كتابه المبين ، وجعل تعلمها فرض كفاية على المسلمين ، وأحمده على ما من به علي من نعمه العظيمة ، وكان من أهمها أن وفقني إلى الالتحاق بالدراسات العليا ، قسم اللغة العربية لأكون من الركب الذين ساروا في خدمة لغة القرآن الكريم .

ولما كان من الواجب على طالب الدراسات العليا أن يقدم بحثاً رأيت أن يكون بحثي تحقيق أحد كتب التراث ، من أجل خدمة تراثنا العربي العريق ، وإخراج أحد كتبه إلى النور .

وبعد طول بحث ومشقة وعناء وفقني الله إلى الوقوف على كتاب " التعليقة المفيدة في العربية ، شرح قطر الندى " لمعمر بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي ، المتوفى سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة فاستشرت أساتذتي الكرام فأشاروا علي بتحقيقه ، فعزمت على ذلك ، وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى العزم على تحقيقه ما يلي :

١ — أن مؤلف هذا الكتاب عاش في القرن التاسع الذي اشتهر بكثرة علمائه ، فأردت إظهار هذا المُؤَلِّف ، والكشف عن معالم شخصيته ؛ إذ لم يحقق له أي كتاب قبل هذا ، ولم تعرف شخصيته .

٢ - أن هذا الكتاب قد احتوى على كثير من مسائل النحو ، والعديد من أقوال العلماء ، سواء المفقودة كتبهم أو الموجودة ، والذين سبقوا مؤلف هذا الكتاب وهذا وحده يُكَوِّن دافعا قويا في إخراج هذا الكتاب .

٣ - أن هذا الكتاب شرح لكتاب ابن هشام " قطر الندى " وكما هو معلوم أن كتب ابن هشام جعل الله فيها بركة ، وفي تعلمها فائدة فأحببت أن يبارك الله لي عملي في تحقيق هذا الكتاب ، ودعوته أن يوفقني إلى تحصيل الفائدة الكبيرة منه .

فكانت هذه الأسباب مجتمعة أهم ما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون على قسمين هما :

القسم الأول : قسم الدراسة .

القسم الثاني : قسم التحقيق .

وتتضمن الدراسة ثلاثة فصول ، وهي كالتالي :

الفصل الأول : دراسة المؤلف ، ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : كنيته .

المبحث الثالث : لقبه .

المبحث الرابع : مولده ووفاته .

القسم الثاني : قسم التحقيق . ويشتمل على ما يلي :

١ ـ وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .

٢ ـ عملي في التحقيق .

٣ ـ النص المحقق .

هذا وإني أحمد الله وأشكره على ما من به علي من توفيق في إنجاز هذا العمل، وأسأله سبحانه وتعالى المزيد من توفيقه ، كما أسأله عز وجل أن يجزي مؤلف هذا الكتاب الجزاء الأوفى ، وأن يجعل أعماله مقبولة ، وأن ينفعنا بعلمه ، إنه على ذلك لقدير .

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر إلى هذه الجامعة المباركة التي قدمت لي كل العون ، وأعانتني على مواصلة تعليمي .

وأخص بالشكر كافة القائمين عليها ، وعلى رأسهم معالي رئيسها الموقر ، كما أشكر جميع القائمين على أمر الدراسات العليا وكلية اللغة العربية .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى فضيلة أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد عبد اللاه هاشم الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة ، ومنحني الشيء الكثير من جهده ووقته ، وأسدى إلي أغلى نصائحه وخلاصة تجاربه ، وتفضل علي بتوجيهاته الكريمة وآرائه السديدة ؛ سعيا إلى إخراج هذه الرسالة على الوجه المطلوب .

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم الذي أحضر لي مصورة من نسخة هذا الكتاب الموجودة في دار الكتب المصرية .

كما أشكر كافة أساتذتي وزملائي الكرام الذين تفضلوا علي بتقديم يد العون ، فلهم جزيل الشكر ، وأسأل الله أن يثيبهم على ذلك ، إنه جواد كريم .

وأخيرا لا أدعي الكمال ، ولكن حسبي أنني قد حاولت أن أحقق بعض ما أصبو إليه في سبيل خدمة هذا الكتاب ، وإخراجه على الوجه اللائق به ، فما كان من توفيق فمن الله سبحانه وتعالى ، وما كان من تقصير فمن نفسي .

وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم وأن يتقبله مني ، وأن يعلمني ما ينفعني ، وأن ينفعني بما علمني ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم على رحمته المهداة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

حسان بن عبدالله الغنيمان

القسم الأول

قسم الدراسة

رابعا : مولده ووفاته :

ولد معمر بن يحيى المكي في مكة ، في اليوم الرابع عشر من شهر ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وثمانمائة .[1]

قال السخاوي في الضوء اللامع :[1] ولد وقت الخطبة ، من يوم الجمعة رابع عشر ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وثمانمائة بمكة .

وتوفي في مستهل صفر سنة سبع وتسعين وثمانمائة .[2]

قال السخاوي في الضوء اللامع :[2] مات بعد انقطاع يومين بمرض حاد ظهر يوم الأحد مستهل صفر سنة سبع وتسعين .

ومن هنا نلاحظ أنه لم تدم به الحياة طويلا ، فقد عاش ثمانيا وأربعين سنة وشهرين وستة عشر يوما .

١– انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٢ .

٢– انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

خامسا : أسرته :

كانت أسرة معمر بن يحيى المكي أسرة علم ومعرفة ، فجده أبو الخير[1] محمد بن عبد القوي بن محمد المكي المالكي كان أحد علماء الحجاز. فلقد نشأ بمكة ، وقرأ على شيوخ عصره ، مثل : ابن الجَزَري[2]، والفيروزأبادي[3].

---

١ — انظر ترجمته في إتحاف الورى ١٠٨/٤ ، والضوء اللامع ٧١/٨ ، والتبر المسبوك ص ٢٤٩ ، وشذرات الذهب ٢٧٥/٧ .

٢ — هو أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشافعي ، الشهير بابن الجَزَري — نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، وهي جزيرة قرب الموصل — . شيخ الإقراء في زمانه ولد ونشأ في دمشق ، ورحل إلى مصر مرارا ، ودخل بلاد الروم ، ثم رحل إلى شيراز ، فولي قضاءها . له مصنفات عديدة منها : النشر في القراءات العشر ، وغاية النهاية في طبقات القراء ، والتمهيد في علم التجويد، وملخص تاريخ الإسلام . توفي في شيراز سنة ٨٣٣ هـ .
انظر أخباره في غاية النهاية ٢٤٧/٢ ، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ ، وشذرات الذهب ٢٠٤/٧ .

٣ — هو أبو طاهر محمد مجد الدين بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزأبادي ، أحد أئمة اللغة والأدب في عصره ، ومرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير . ولد في شيراز ، وانتقل إلى العراق ، وجال في مصر والشام ، ودخل بلاد الروم والهند،

= = =

وكثرت مطالعته للتاريخ ، وخاصة تاريخ الحجاز[١].

وبرع في فنون من العلم ، وغلب عليه الأدب ، وكان بارعا في نظم الشعر ، وكتب الناس عنه من نظمه شيئا كثيرا ، وجمع النجم ابن فهد[٢] منه مجلدا[٣].

توفي في مكة سنة ٨٥٢ هـ[٣].

=== ورحل إلى زبيد سنة ٧٩٦ هـ . له مصنفات عديدة منها : القاموس المحيط ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، وتحبير الموشين فيما يقال بالسين والشين ، والمثلث المتفق المعنى . توفي في زبيد سنة ٨١٧ هـ . انظر أخباره في إنباء الغمر ١٥٩/٧، والضوء اللامع ٧٩/١٠ ، وبغية الوعاة ٢٧٣/١ ، ودرة الحجال في أسماء الرجال ٣١٧/٢ ، والبدر الطالع ٢٨٠/٢ .

١ — انظر الضوء اللامع ٧٣/٨ .

٢ — هو عمر نجم الدين بن محمد بن محمد بن أبي الخير بن فهد القرشي الهاشمي المكي ، مؤرخ من بيت علم . ولد في مكة ، وقرأ بها ، ثم رحل إلى مصر ثم إلى الشام ثم إلى غيرهما . له مصنفات كثيرة منها : إتحاف الورى بأخبار أم القرى ، والتبيين في تراجم الطبريين ، واللباب في الألقاب . توفي في مكة سنة ٨٨٥ هـ .

انظر أخباره في الضوء اللامع ١٢٦/٦ ، وشذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، والبدر الطالع ٥١٢/١ .

٣ — انظر اللامع ٧٣/٨ .

وأبوه يحيى[١] بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي من الذين اشتغلوا بالعلم ، فسمع على ابن الجَزَري وغيره ، وأجاز له جمع كثير بالتدريس[٢]. وتوفي في مكة سنة ٨٥٩ هـ[٢].

وأخوه الأكبر إدريس[٣] بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي ولد سنة ٨٤٦ هـ في مكة ، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم ، والرسالة لابن أبي زيد[٤].

وأخوه الذي يليه فضل[٥] بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي ، ولد سنة ٨٥٣ هـ بمكة ، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم ، وأربعي النووي[٦] ،

---

١ — انظر ترجمته في إتحاف الورى ٤/٣٥٣ ، والضوء اللامع ١٠/٢٥٠ .

٢ — انظر الضوء اللامع ١٠/٢٥٠ .

٣ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/٢٦٦ .

٤ — وهي رسالة في الفقه المالكي للشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفى سنة ٣٨٩ هـ . انظر كشف الظنون ١/٨٤١ .

٥ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٦/١٧٤ .

٦ — وهي أربعون حديثا من الأحاديث الصحيحة ، مشتملة على قواعد الدين ، جمعها الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ ، حذف أسانيدها ، ثم أتبعها بباب ضبط فيه ما خفي من ألفاظها . وقد اعتنى العلماء بشرحها وحفظها . انظر الأربعين النووية ص ٣ ، وكشف الظنون ١/٥٩ .

ونور العيون[1] ، والرسالة لابن أبي زيد ، وألفية ابن مالك[2] .

واشتغل بمكة والقاهرة في الفقه والنحو وغيرهما[3] .

وأخوه الأصغر أبو الغيث جعفر[4] بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي ، ولد سنة ٨٥٦ هـ بمكة ، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم وكتبا .[5] واشتغل في الفقه والعربية وغيرهما[5] .

وتوفي في مكة سنة ٨٩٤ هـ[5] .

وهكذا نرى أن معمر بن يحيى المكي نشأ في بيت كل أهله ذوو علم ومعرفة ، فلا عجب أن يكون أحد علماء عصره الذين يشار إليهم بالبنان .

---

١ — وهو كتاب مختصر اسمه " نور العيون في تلخيص سِيَرَ الأمين المأمون " للإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٣٤ هـ ، وهو اختصار كتابه المسمى " عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير " ، وهو كتاب معتبر جامع لفوائد سيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - . انظر كشف الظنون ٢/١١٨٣ ، والأعلام ٧/٣٤ .

٢ — انظر الضوء اللامع ٦/١٧٤ .

٣ — انظر الضوء اللامع ٦/١٧٤ .

٤ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/٧٠ .

٥ — انظر الضوء اللامع ٣/٧٠ .

سادسا : رحلاته العلمية :

طموح معمر بن يحيى العلمي دفعه إلى عدم الاقتصار على أخذ العلم عن علماء بلده ، فترك وطنه ، وخرج ميمما وجهه شطر الفحول من العلماء في عدد من الأقطار ، وذلك حبا منه في العلم ، ورغبة منه في الزيادة منه ، وحرصا منه على أن ينهل العلم من منابعه الأصلية . فسافر إلى مصر أكثر من مرة[1] ، والتقى هناك بعدد من العلماء منهم[1] : شمس الدين الجوجري[2] ، ومحمد بن سليمان الكافيجي[3] ، وإمام المدرسة الكاملية محمد كمال الدين القاهري الشافعي[4] ، وغيرهم من العلماء .

وكذلك سافر إلى المدينة النبوية أكثر من مرة[1] ، وجاور فيها مرتين . وكان سفره إليها بعد حصوله على قدر كبير من العلم ، مما مكنه من الانتصاب فيها للتدريس ، وممن أخذ عنه فيها محمد[5] بن عبد الرحمن الرعيني الأندلسي الأصل .

قال السخاوي في ترجمته لمعمر :[1] أقرأ بالمدينة النبوية حين مُجَاوَرَتَيْهِ بها وفي غيرهما .

---

١ — انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٢ — ستأتي ترجمته في ص ١٥ .

٣ — ستأتي ترجمته في ص ١٢ .

٤ — ستأتي ترجمته في ص ١٣ .

٥ — ستأتي ترجمته في ص ١٩ .

سابعا : شيوخـــــه :

أخذ معمر بن يحيى المكي العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين كان لهم تمكن واطلاع واسع في علوم متعددة ، ومن هؤلاء الشيوخ :

١ — عبد القادر محيي الدين بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي السعدي العبادي المكي المالكي،[١] شيخ بلده في العربية وفي مذهبه ، غير مدفوع فيهما .

انتصب للتدريس فانتفع به الفضلاء من أهل بلده ومن القادمين إليها ، لحسن إرشاده وتعليمه ، وتقريره وتفهيمه .

ولي قضاء مكة مدة طويلة[٢] ، وتوفي سنة ٨٨٠ هـ[٢] .

لازمه معمر المكي في الفقه والعربية وغيرهما[٣] .

٢ — أحمد شهاب الدين بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمن الحِمْيَرِي المغربي المالكي،[٤] ولد في قَسَنْطِينَة[٥] ونشأ بها ،

١— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٤/٢٨٣ ، وبغية الوعاة ٢/١٠٤ .

٢— انظر الضوء اللامع ٤/٢٨٣ ، وبغية الوعاة ٢/١٠٤ .

٣— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٢ .

٤— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/٢٥٢ .

٥— وهي مدينة كبيرة آهلة ذات حصانة ومنعة ، لا يعرف أحصن منها ، وهي من حدود إفريقية مما يلي المغرب . انظر معجم البلدان ٤/٣٤٩ وهي الآن إحدى ولايات الجزائر الشرقية .

ثم ارتحل إلى مكة وقطن فيها ، وتصدى فيها لإقراء العربية والحساب والمنطق وغيرها . توفي سنة ٨٧٨ هـ .

أخذ عنه معمر المكي الفقه والعربية وغيرهما .(١)

٣ — علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري (٢) ، شيخ المالكية ، تصدى للتدريس ، وكانت حلقته تزدحم بالفضلاء . توفي سنة ٨٨٩ هـ .

أخذ عنه معمر المكي الفقه والعربية .(١)

٤ — عبد المحسن بن عبد الصمد بن لطف الله بن محمد الشرواني الشافعي (٣) نزيل مكة ، أحد العلماء البارعين في فنون عديدة ، أخذ عنه جماعة من الفضلاء ، منهم معمر المكي ، حيث أخذ عنه المنطق .(٤)

توفي عبد المحسن الشرواني سنة ٨٨٩ هـ .

٥ — عبد المعطي بن خصيب بن جامع المحمدي المغربي المالكي (٥) ، نزيل مكة ، كان أحد العلماء الفضلاء ، أخذ عنه جماعة من الفضلاء ، منهم معمر المكي ، حيث حضر عنده في تفسير البيضاوي .(٤)

١— انظر الضوء اللامع ١٠/ ١٦٣ .

٢— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٢٤٩ .

٣— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٧٨ .

٤— انظر الضوء اللامع ١٠/ ١٦٣ .

٥— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٧٩ .

٦ — محمد بن سليمان بن مسعود الكافيجي،[١] علامة عصره، ووحيد دهره، ونادرة زمانه. تصدى للتدريس والإفتاء والتأليف، وشاع ذكره، وانتشر تلامذته، وأخذ عنه الناس طبقة بعد أخرى وتزاحموا عنده من سائر المذاهب والفنون. توفي سنة ٨٧٩ هـ.

أخذ عنه معمر المكي أصول الدين.[٢]

٧ — علي نور الدين بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله المكي الشافعي،[٣] المعروف بابن الفاكهي. كان بارعا في الفقه والأصلين والعربية والمعاني والبيان. تصدى للإقراء بالمسجد الحرام، فانتفع به جماعة منهم معمر المكي.[٤] توفي نور الدين الفاكهي سنة ٨٨٠ هـ.

٨ — القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف ابن عطية اللقاني المالكي القاهري،[٥] أحد البارعين في الفقه المتصدين لتدريسه، لازمه معمر المكي في الفقه وغيره، لاسيما

---

١ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٩/٧، وبغية الوعاة ١١٧/١، وحسن المحاضرة ٥٤٩/١، ومفتاح السعادة ١٢٦/٢، وشذرات الذهب ٣٢٦/٧.

٢ — انظر الضوء اللامع ١٦٣/١٠.

٣ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٢٤/٥.

٤ — انظر الضوء اللامع ١٦٣/١٠.

٥ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٦١/١، وشذرات الذهب ٣٥٨/٧.

في مقابلة شرح البخاري [١] . توفى إبراهيم اللقاني سنة ٨٩٦ هـ .

٩ — تقي الدين أبو بكر بن محمد بن شاذي الحصني الشافعي [٢] ، شيخ عصره . اشتهر بجودة التعليم ، ومزيد النصح والذكاء . تصدى للإقراء في الأزهر ، وفي عدة مدارس أخرى . أخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، وكثر تلامذته من كل مذهب . توفي سنة ٨٨١ هـ .

أخذ عنه معمر المكي المعاني والبيان . [١]

١٠— يحيى بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون العلمي المغربي [٣] ، تصدى للتدريس بجامع الأزهر وغيره ، وانتفع به الفضلاء ، لاسيما في الفقه والعربية . توفي سنة ٨٨٨ هـ .

أخذ عنه معمر المكي الفقه والعربية وغيرهما . [١]

١١— إمام المدرسة الكاملية محمد كمال الدين بن محمد بن عبد الرحمن ابن علي القاهرى الشافعي [٤] ، فقيه شافعي ، كان يلي إمامة المدرسة الكاملية كأبيه .

١— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٢— انظر ترجمته في الضوء اللامع ١١/٧٦ .

٣— انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/٢١٦ .

٤— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/٩٣ ، والبدر الطالع ٢/٢٤٤ .

أقرأ الطلبة في حياة كثير من شيوخه ، وصنف عددا من الكتب النافعة . توفي سنة ٨٧٤ هـ.(١)

أخذ عنه معمر المكي أصول الفقه.(٢)

١٢ — محمد شمس الدين بن مراهم الدين الشرواني ، ثم القاهري الشافعي.(٣) كان إماما علامة محققا حسن التقرير . درس في عدة أماكن في القاهرة ، فانتفع به عدد من طلاب العلم . توفي سنة ٨٧٣ هـ .(٤)

أخذ عنه معمر المكي المعاني والبيان(٢).

١٣ — يعقوب بن عبد الرحمن بن يعقوب بن عبد الرحمن المغربي الفاسي المالكي(٥)، قاضي الجماعة في مدينتي فاس وتازة ، كان إماما علامة غاية في جودة الذهن وحسن المحاضرة ، عارفا بكثير من العلوم . حج في سنة ٨٧٥ هـ ، ثم رجع في السنة التي بعدها إلى القاهرة ، ثم رجع إلى بلاده عن طريق البحر ، فتوفي فيه ،

---

١ — انظر الضوء اللامع ٩/٩٥ .

٢ — انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٣ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/٤٨ .

٤ — انظر الضوء اللامع ١٠/٤٩ .

٥ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/٢٨٤ .

وذلك سنة ٨٧٧ هـ.[١]

لازمه معمر المكي في الفقه .[٢]

١٤— محمد شمس الدين بن عبد المنعم الجوجري ،[٣] — نسبة إلى جوجـــر وهي بليدة قرب دمياط في مصر[٤] — ثم القاهري الشافعي ، المتوفى سنة ٨٨٩ هـ . لازمه معمر المكي في القاهرة ، وأخذ عنه العربية والمعاني والبيان والعروض والمنطق ، وأكثر عنه ،[٢] ونقل عنه مـــن شرحه لشذور الذهب في عدة مواضع من هذا الكتاب .[٥]

وكان جل انتفاعه به ، وكان يرجحه على جل جماعته .[٢]

١— انظر الضوء اللامع ١٠/٢٨٤ .

٢— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٣— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/١٢٣ ، وبدائع الزهور ٢/٢٢٣ ، وشذرات الذهب ٧/٣٤٨ ، والبدر الطالع ٢/٢٠٠ .

٤— انظر معجم البلدان ٢/١٧٨ .

٥— انظر فهرس الأعلام .

ثامنا : تلاميذه :

باشر معمر بن يحيى المكي التدريس والإفتاء ، فقد أذن له جل شيوخه بذلك ،[١] فدرس في بلده مكة المكرمة وفي المدينة المنورة وقرأ عليه كثيرون الفقهَ وأصولَه والعربيةَ[١] ، ومن هؤلاء :

١ـ آدم بن سعيد بن أبي بكر الحنفي ،[٢] أخذ عن معمر المكي العربية ،[٣] وتوفي سنة ٨٨٧ هـ بمكة المكرمة .[٣]

٢ـ أحمد شهاب الدين بن حسن بن أحمد الكناني الشافعي ،[٤] نزيل الحرمين . توفي بعد سنة ٨٩٩ هـ .
قال السخاوي في ترجمته[٥] : اشتغل بمكة والمدينة على غير واحد من أهلها والقادمين عليها ، كإسماعيل بن أبي يزيد[٦] ومعمر .

١ـ انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .
٢ـ انظر ترجمته في الضوء اللامع ١/٧ .
٣ـ انظر الضوء اللامع ١/٧ .
٤ـ انظر ترجمته في الضوء اللامع ١/٢٧٢ .
٥ـ انظر الضوء اللامع ١/٢٧٢
٦ـ هو إسماعيل بن محمد بن أبي يزيد التوريزي الزبيدي المكي الشافعي . لازم الفخر أبا بكر بن ظهيرة ، ثم قرأ على ابن أخيه
===

٣ — حسن بن علي بن رضوان الطلخاوي[١]. ولد سنة ٨٥٣ هـ ، واشتغل في القاهرة، ثم قطن مكة . حضر مجلس معمر المكي في النحو[٢].

٤ — عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي ،[٣] المولود في مكة سنة ٨٧٤ هـ ، أخذ عن معمر المكي النحو،[٤] ومات في مصر سنة ٨٩٧ هـ[٤].

٥ — أخوه فضل بن يحيى بن محمد بن عبدالقوي المكي المالكي[٥]. ولد في مكة سنة ٨٥٣ هـ. ونشأ بها ، وأخذ عن عدد من علماء مكة منهم أخوه معمر بن يحيى المكي .[٦]

=== الجمال بن أبي السعود . من شيوخه في الفقه : ابن عطيف ، ومحمد بن عبدالمنعم الجوجري ، وفي النحو : عبدالقادر بن أبي القاسم السعدي العبادي المالكي . درس الطلبة في الفقه والعربية وغيرهما ، وكتب على ألفية ابن مالك شرحا . انظر ترجمته في الضوء اللامع ٢/٣٠٩ .

١— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/١١٢ .

٢— انظر الضوء اللامع ٣/١١٢ .

٣— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٤/١١٨ .

٤— انظر الضوء اللامع ٤/١١٨ .

٥— انظر ترجمته في الضوءاللامع ٦/١٧٤ .

٦— انظر الضوء اللامع ٦/١٧٤ .

٦ — أخوه أبو الغيث جعفر بن يحيى بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي.(١)
ولد في مكة سنة ٨٥٦ هـ ونشأ بها فحفظ القرآن وعددا من الكتب واشتغل في الفقه والعربية وغيرهما ، وأخذ عن عدد من العلماء، وكان جل انتفاعه بأخيه معمر المكي.(٢) توفي في مكة سنة ٨٩٤ هـ.(٢)

٧ — محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المكي.(٣)
ولد في مكة سنة ٨٧٤ هـ ونشأ بها ، وقرأ على عدة مشايخ منهم معمر بن يحيى المكي ، فقد قرأ عليه بعض ألفية ابن مالك ، ونحو ثلث(٤) المنهاج الأصلي.(٥)

٨ — ابن أخته أبو السعادات محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد الفاكهي المكي.(٦) ولد في مكة سنة ٨٦٤ هـ ونشأ بها ،

---

١ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٣/ ٧٠.

٢ — انظر الضوء اللامع ٣/ ٧٠.

٣ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ٥٩.

٤ — انظر الضوء اللامع ٨/ ٥٩.

٥ — هو منهاج الوصول إلى علم الأصول ، وهو كتاب مختصر في أصول الفقه للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ ، وهو كتاب جليل ، اعتنى كثير من العلماء بشرحه . انظر كشف الظنون ٢/ ١٨٧٨.

٦ — انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ٢١ و ١١/ ١١٢.

وحفظ القرآن وبعض الكتب،[١] وأخذ عن عدد من العلماء ، منهم خاله معمر بن يحيى المكي ، فقد لازمه وأخذ عنه العربية.[٢] توفي سنة ٨٩٣ هـ.[٢]

٩ — محمد بن محمد بن علي بن عثمان الكيلاني المكي،[٣] ولد سنة ٨٤٥ هـ ونشأ في مكة ، وحفظ القرآن ، وأخذ عن عدد من العلماء منهم معمر بن يحيى المكي ، فقد أخذ عنه العربية.[٤]

١٠— محمد بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد الرعيني الأندلسي الأصل، نزيل مكة.[٥] ولد سنة ٨٦١ هـ وتلقى العلم على يد عدد من العلماء منهم معمر بن يحيى المكي ، فقد أخذ عنه الفقه وذلك عندما كانا في المدينة المنورة.[٦]

---

١ — انظر الضوء اللامع ٩/ ٢١ .

٢— انظر الضوء اللامع ٩/ ٢٢ .

٣— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٩/ ١٥١ .

٤— انظر الضوء اللامع ٩/ ١٥١.

٥— انظر ترجمته في الضوء اللامع ٧/ ٢٨٨ .

٦— انظر الضوء اللامع ٧/ ٢٨٨ .

تاسعا : صفاته ومكانته العلمية :

كان معمر المكي إنسانا دينا ، شريف النفس ، منصفا ، متين العقل ، زائد الاحتمال ، متواضعا ، ذا أدب رفيع ، وكان جم المحاسن .[(١)]

قال عنه السخاوي : وقل بمكة من هو مثله[(١)] .

هذا بالنسبة لصفاته ، أما مكانته العلمية فقد احتل معمر المكي مكانة علمية بارزة ، فقد أذن له جل شيوخه بالإقراء والإفتاء ، وتصدى لذلك فانتفع به الطلبة في الفقه وأصوله ، والعربية .[(١)]

فمن الذين أذنوا له بالفتيا والإقراء شيخه يحيى العلمي[(٢)]، ولم يجز ذلك إلا له ولأناس قلائل .[(٣)]

كما أنه اقرأ في المنهاج الأصلي بأمر شيخه يعقوب المغربي[(٤)] وحضرته .[(١)]

وكان عالم الحجاز البرهاني[(٥)] يصغي إلى مباحثه ، ويميل إلى كلامه ، ويعتمده في نقل مذهبه .[(١)]

١ـ انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٢ـ سبقت ترجمته في ص ١٣ .

٣ـ انظر الضوء اللامع ١٠/٢١٦ .

٤ـ سبقت ترجمته في ص ١٤ .

٥ـ هو عالم الحجاز إبراهيم برهان الدين بن علي بن محمد ابن حسين بن علي بن ظهيرة القرشي المخزومي المكي الشافعي ، قاضي مكة ، ولي قضاءها نحو ٣٠ سنة ، انتهت إليه رئاسة العلم في الحجاز ، توفي سنة ٨٩١ هـ ، انظر ترجمته في

===

كما أن القاضي إبراهيم اللقاني[١] عرض عليه النيابة فأبـــى[٢] .

وكذلك ترشح لقضاء بلده ، وكاد أمره فيه أن يتم إلا أنه امتنع[٢] .

قال السخاوي : والإنصاف أنه فوق هذا[٢] .

== الضوء اللامع ١/ ٨٨ ، وشذرات الذهب ٧/ ٣٥٠ .

١- سبقت ترجمته في ص ١٢ .

٢- انظر الضوء اللامع ١٠/ ١٦٣ .

عاشرا : آثاره :

لم يكن معمر بن يحيى المكي من أصحاب التصانيف الكثيرة ، بل كان ذا تصانيف قليلة محصورة ، ولعل السبب في هذا يرجع إلى الأمور التالية :

١ — أنه — كما ذكرنا سابقا[1] — لم يعمر طويلا ، فقد عاش ثمانيا وأربعين سنة وشهرين وستة عشر يوما ، فقِصَرُ عمره ربما يكون قد وقف حائلا أمامه في أن يصنف الكتب الكثيرة .

٢ — كثرة أسفاره ، فقد سافر — كما ذكرنا سابقا[2] — إلى مصر عدة مرات ، وكذلك سافر إلى المدينة المنورة أكثر من مرة ، وكما هو معروف أن الرحلة الواحدة في الزمن السابق تستغرق وقتا طويلا ربما يصل إلى شهر أو أكثر .

وهذا من الأشياء التي تُكَوِّن عائقا أمام الإنسان في الإكثار من التأليف .

٣ — اشتغاله بالتدريس ، فقد اشتغل بالتدريس والإفتاء ، إذ أذن له معظم شيوخه بالتدريس والإفتاء[3] ، فدرس في بلده مكة المكرمة

١— انظر ص ٤ .

٢— انظر ص ٩ .

٣— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

وفي المدينة المنورة .

ولعل هذا من العوائق التي وقفت أمامه في أن يكون مكثرا من التأليف .

وآثاره التي عملها هي :

١ — شرح قطر الندى ، المسمى بالتعليقة المفيدة في العربية[١] وهو هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه ، وسيأتي الكلام عليه في فصل مستقل إن شاء الله تعالى[٢].

٢ — شرح المختصر في فقه الإمام مالك[٣]. ولعله يكون قد أتم تأليفه .[١]
قال السخاوي : [٤]أوقفني على بعضه فأعجبني ، وحضضته على إكماله .

٣ — نظم ما اشتمل عليه كتاب السخاوى " الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" نظم ما اشتمل عليه هذا الكتاب من الخصال المقتضية للإظلال[٤]. وقد أودع السخاوي هذا النظم في الكتاب المشار إليه .[٤]

١— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ ، والأعلام ٧/٢٧٣ .

٢— انظر ص ٤٨ .

٣— هو كتاب يسمى " مختصر الشيخ خليل " ، وهو كتاب في الفقه المالكي لخليل بن إسحاق الجندي المالكي ، المتوفي سنة ٧٧٦ هـ .
وهو كتاب جليل قام بشرحه عدد من العلماء . انظر كشف الظنون ٢/١٦٢٨ ، والأعلام ٢/٣١٥ .

٤— انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

فلا عجب أن يكون معمر بن يحيى المكي ناظما للشعر متمكنا فيه ، فقد قال عنه السخاوي[1] : إنه حسن الإنشاء نظما ونثرا .

والأغراض التي نظم فيها هي المديح ، فقد امتدح السخاوي بقصيدة يوم ختم قراءة كتاب " الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر " للسخاوي .[1] كما أنه امتدحه بغير ذلك من القصائد .[1]

وكذلك كان النظم العلمي له نصيب من شعره ، فقد نظم ما اشتمل عليه كتاب السخاوى " الجواهر والدرر" من الخصال المقتضية للإظلال بما راق من النظم ،[1] مما جعل السخاوي يودع هذا النظم في الكتاب المذكور.[1]

وكذلك كتب على كتاب السخاوي " وجيز الكلام في الذيل على كتاب الذهبي دول الإسلام " كتب على هذا الكتاب شعرا حسنا .[1]

ولم يصل إلينا إلا النزر اليسير من شعره ، فلم أقف على شيء من شعره المذكور سابقا ، وإنما وقفت على بيتين من الشعر كتبهما إلى السخاوي يوم موادعته إياه ، وهما :[1]

سلام على دار الغرور لأنها * مُكَدَّرَةٌ لذاتِها بالفجائعِ

فإن جمعت بين المحبين ساعة * فعما قليل أردفت بالموانعِ

---

١ — انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

ثاني عشر : مذهبه :

الحديث في هذا المبحث يتناول شيئين هما :

أ — مذهبه الفقهي .

ب — مذهبه النحوي .

وسأتكلم عنهما بشيء من التفصيل فأقول :

أ — مذهبه الفقهي :

كانت أسرة معمر المكي جميعها مالكية المذهب ، فجده وأبوه وإخوته جميعهم كانوا من المالكية ، وكذلك كان معمر المكي مالكي المذهب ، فقد ذكر هذا عن نفسه ، إذ قال في مقدمة هذا الكتاب :[1] يقول فقير رحمة ربه الغني به عمن سواه ، معمر بن يحي بن أبي الخير ابن عبد القوي المالكي .

كما ذكر هذا السخاوي في الضوء اللامع حينما ترجم له ، فقال :[2] معمر بن يحي ابن محمد بن عبد القوي السراج ، أبو اليَسَر — بفتحتين — المكي المالكي .

---

١ — انظر ص ١٠١ من هذا الكتاب .

٢ — انظر الضوء اللامع ١٦٢/١ .

ب ـ مذهبه النحوي :

تبع معمر المكي في شرحه لقطر الندى طريقة المحققين ، فلم يتقيد بمذهب نحوي معين ، إذ انتهج منهج البغداديين النحوي ، فكان يتتبع آراء البصريين والكوفيين ثم يختار منها مايرتضيه .

ورغم انتهاجه هذا المنهج فقد كان يغلب عليه الميل إلى المدرسة البصرية ، فلقد أكثر من اختيار آراء البصريين ومناصرتها ، دون غض من شأن آراء الكوفيين ، التي كان يختار منها ما يرى فيه جانب الصواب .

ولإثبات ما ذكرته أحببت أن أورد خلاصة المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين التي ساقها في هذا الكتاب ، مع بيان عدد ما رجحه من آراء كل مدرسة على حدة .

فلقد ذكر من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية ثلاثا وأربعين مسألة . اختار المذهب البصري

في ثلاثين مسألة ، واختار المذهب الكوفي في سبع مسائل ، وأما بقية المسائل فلم يثبت له موقف حيالها .[1]

---

١ — انظر هذه المسائل في ص ١٧٨ و ٢٢٥ و ٣٠٣ و ٣٩١ و ٦٧١ و ٧١١ .

ثالث عشر : اختياراته النحوية :

كان لمعمر بن يحيى المكي بعض الاختيارات لبعض آراء العلماء الذين تقدموه ، ويمكن أن نذكر منها ما يلي :

١ — اختار مذهب سيبويه [١] مع مخالفته لمذهب الجمهور في إعراب المخصوص بالمدح والذم ، فقال [٢] : يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد استيفاء "نعم" و"بئس" فاعليهما الظاهرين أو المضمرين وتمييزهما فيقال : نعم الرجل زيد ، وبئس رجلا عمرو ، وهو حينئذ مبتدأ والجملة قبله خبره ، والرابط بينهما العموم كما تقدم [٣] .

ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الإضمار ، تقديره : هو زيد ، أي : الممدوح زيد .

٢ — اختار مذهب سيبويه [٤] ورجحه في تخريج لغة "أكلوني البراغيث" فقال [٥] : واختلف النحويون في تخريجها — أي لغة أكلوني البراغيث — فالمختار أنها علامات تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، كما تدل التاء على تأنيثه .

---

١ — انظر الكتاب ٢/١٧٦ و ١٧٧ .

٢ — انظر ص ٥١٩ .

٣ — انظر ص ٣٩٦ .

٤ — انظر الكتاب ٢/٤٠ .

٥ — انظر ص ٥٠٢ .

وقيل : إنهما ضمائر الفاعلين ، وما بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل . وضعف هذا بأن الأئمة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم من العرب معينين ، وتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، والإبدال من المضمر شائع عند جميع العرب ، لا يختص به قوم دون قوم ، فالتوجيه به غير مناسب ، بخلاف التخريج الأول ، فإن الأكثر في كلامهم عدم الدلالة على تثنية الفاعل وجمعه ، لأنهما يعلمان من التلفظ به ، فإذا دل عليهما بعلاماتهما كان على خلاف الأكثر ، فناسب التوجيه به لذلك .

٣ ـ اختار مذهب سيبويه[1] في رافع الفاعل ، فقال[2] : والفاعل مرفوع بما أُسْنِدَ إليه من فعل أو ما في معناه ، على قول سيبويه[1] ، لا بالإسناد ، خلافا لخلف[3] .

٤ ـ اختار مذهب سيبويه[4] في متعلق لام المستغاث به ، فقد قال[5] : وهي ـ أي : لام المستغاث به ـ متعلقة بالفعل المقدر بعد " يا " عند سيبويه[4] ، واختاره ابن عصفور[6] .

---

١ ـ انظر الكتاب ١/٣٣ و ٣٤ و ٣/٧٨ .

٢ ـ انظر ص ٤٩٦ .

٣ ـ انظر التسهيل ص ٧٥ ، والارتشاف ٢/١٨٠ ، والتصريح ١/٢٦٩ .

٤ ـ انظر الكتاب ٢/٢١٧ .

٥ ـ انظر ص ٥٧٦ .

٦ ـ انظر شرح الجمل ٢/١٠٩ .

٤ـ اختار رأي ابن مالك[(١)] ورأي ابنه[(٢)] ورأي الرضي[(٣)] وابن هشام[(٤)] في أن الاسم واللقب إذا كانا مفردين فإنه يجوز فيهما الإتباع والقطع[(٥)].

٥ـ اختار قول الزمخشري[(٦)] والسهيلي[(٧)] في أن "ما" الموصولة لفظ عام يصح إطلاقه على ذي العقل وغيره عند الإبهام[(٨)].

٦ ـ اختار أن النقص في باب كان وأخواتها هو عدم الاستغناء بالمرفوع عن الخبر[(٩)]، لا كونها دالة على الزمان دون الحدث، خلافا لابن السراج[(١٠)]، وابن جني[(١١)]، وابن برهان العكبرى[(١٢)]، وعبد القاهر الجرجاني[(١٣)]،

---

١ ـ انظر التسهيل ص ٣٠.

٢ ـ انظر شرحه للألفية ص ٧٣.

٣ ـ انظر شرح الكافية ٢/١٣٩.

٤ ـ انظر أوضح المسالك ١/١٣١.

٥ ـ انظر ص ٣٣٤.

٦ ـ انظر الكشاف ١/١٩٣.

٧ ـ انظر نتائج الفكر ص ١٨٠.

٨ ـ انظر ص ٣٥٧.

٩ ـ انظر ص ٤٢٣ وما بعدها.

١٠ـ انظر الأصول ١/٨٢.

١١ـ انظر اللمع ص ٨٥.

١٢ـ انظر شرحه للمع ١/٤٩.

١٣ـ انظر المقتصد ١/٣٩٨.

والشلوبين .[1]

٧ — اختار رأي الفارسي[2] في أن النصب في قولك : دخلت الدار ، وسكنت البيت على التوسع بإسقاط الخافض،[3] لا على الظرفية ،كما هو رأي ابن الحاجب.[4]

أما جمهور النحاة فإنه كان يوافقهم غالبا ، ولا يخالفهم إلا في أحيان قليلة ، لتبينه عدم صواب رأيهم ، فمن الأشياء التي وافق فيها جمهور النحاة ما يلي :

١ — اختار مذهب الجمهور في أن " مهما " اسم ،[5] خلافا لابن يسعون[6] والسهيلي .[6]

٢ — اختار مذهب الجمهور في أن المضاف إلى ياء المتكلم تقدر فيه جميع الحركات ،[7] خلافا لابن مالك القائل : بأن المقدر هو

١— انظر التوطئة ص ٢٢٤ .

٢— انظر الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .

٣— انظر ص ٥٩٥ .

٤— انظر شرح الوافية ص ٢١٥ .

٥— انظر ص ١٨٣ .

٦— انظر المغني ص ٤٣٥ ، والتصريح ٢/٢٤٨ .

٧— انظر ص ٢٣٦ .

المبحث الأول : التعريف بقطر الندى :

الكلام في هذا المبحث يتناول شيئين ، هما :

أ ـ نبذة عن مؤلف قطر الندى .

ب ـ التعريف بقطر الندى . فأقول :

أ ـ نبذة عن مؤلف قطر الندى :

هو الإمام المشهور أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري .(١)

ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، ولازم عبداللطيف شهاب الدين بن المرحل ،(٢) وتاج الدين الفاكهاني ،(٣) وشمس الدين بن السراج ،(٤)

---

١ ـ انظر ترجمته في إشارة التعيين ص ٤٠٣ ، والسلوك للمقريزي ٣ / ٥٥ ، والدرر الكامنة ٢ / ٤١٥ ، والنجوم الزاهرة ١٠ / ٣٣٦ ، وبغية الوعاة ٢ / ٦٨ ، وحسن المحاضرة ١ / ٥٣٦ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٩١ ، والبدر الطالع ١ / ٤٠٠ .

٢ ـ انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٣٦ ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٠ .

٣ ـ انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣ / ٢٥٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢١ ، وشذرات الذهب ٦ / ٩٦ .

٤ ـ انظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ٢٥٦ ، والدرر الكامنة ٤ / ٣٥٠ ، والنجوم الزاهرة ١٠ / ١٧٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٥٢ .

ومحمد بن إبراهيم بن جماعة[١] ، وتقي الدين السبكي[٢] ، وتاج الدين التبريزي[٣] .

أتقن العربية ، ففاق الأقران ، وتخرج به خلق ، وانفرد بالفرائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام .

توفي في ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ

وقد برع ابن هشام في التصنيف ، وله عدد من المصنفات منها :

١ — أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

٢ — مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

٣ — شذور الذهب ، وشرحه .

٤ — قطر الندى ، وشرحه .

٥ — شرح اللمحة البدرية في علم العربية .

٦ — الإعراب عن قواعد الإعراب .

١— انظر ترجمته في فوات الوفيات ٣/٢٩٧ ، ونكت الهميان ص ٢٣٥ ، والنجوم الزاهرة ٩/٢٩٨ ، والأنس الجليل ٢/١٣٦ ، وشذرات الذهب ٦/١٠٥ .

٢— انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣/١٣٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٧٦ .

٣— انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٣/١٤٣ ، والنجوم الزاهرة ١٠/١٤٥ ، وبغية الوعاة ٢/١٧١ ، وشذرات الذهب ٦/١٤٨ .

٧ — الجامع الصغير .

٨ — شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم - .

٩ — تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

١٠— شرح جمل الزجاجي .

وجميع هذه الكتب طبعت محققة .

كما يوجد لابن هشام كتب كثيرة غير هذه .(١)

ب — التعريف بقطر الندى :

" قطر الندى وبل الصدى " مقدمة موجزة في النحو ، ألفه ابن هشام للمبتدئين في النحو ، بعبارة موجزة مركزة ، جعلته صالحا للاستظهار ، جامعا لمبادئ النحو الأساسية . إلا أن ما به من إيجاز وتركيز أكسبه صعوبة في اجتلاء بعض معانيه ، وقصورا في اكتمال بعض مباحثه ، مما حدا بابن هشام أن يشرحه .(٢)

وهذا الكتاب مشتمل على مباحث النحو ، وليس فيه من مباحث الصرف إلا قليل ، كأنواع المشتقات ، والوقف ، وهمزة الوصل .

١— ذكر الدكتور علي فودة نيل في كتابه " ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي " كثيرا من مؤلفات ابن هشام . انظر هذا الكتاب ص١٣ و ١٨٩و ٢١٥و ٢٨٧و ٣٢٥و ٣٥٣ .

٢— انظر شرح القطر لابن هشام ص ١٠ .

وقد سار ابن هشام في تبويب هذا الكتاب على الطريقة التي عرفت في ألفية ابن مالك وشروحها ، ولم يخالف ابن هشام هذه الطريقة إلا مخالفة يسيرة في بعض الأبواب ، فمثلا نجد أنه ذكر إعراب المضارع وما يتعلق به من مباحث عقب الكلمات التي تعرب بالعلامات الفرعية ، والتي كان آخرها المضارع المعتل الآخر ، وبذلك جاء إعراب المضارع بين أول الأبواب في قطر الندى ، على حين أنه في الألفية وشروحها يأتي مع المباحث الأخيرة .

كذلك أتى ابن هشام بالمنادى بعد المفعول به مباشرة ، ملاحظا أن المنادى نوع من أنواع المفعول به ، على حين أننا نجد ابن مالك ذكر المنادى عقب التوابع .

وهناك اختلافات أخرى يسيرة في التبويب ، ولكن مجموع هذا لا يؤثر في المشابهة الكبيرة بين تبويب القطر والألفية .

وأهم خصائص كتاب قطر الندى الاختصار ، فمثلا نجد ابن هشام اقتصر في باب الحال من مسائله على تعريف الحال ، وشرط تنكيره ، وشرط صاحبه .(١)

وكذلك نجد نوعا آخر من الاختصار في هذا الكتاب ، وهو أنه لم يستوعب جميع أبواب النحو التي نجدها في ألفية ابن مالك ، فنحن لا نجد

---

١ — انظر متن قطر الندى ص ١٤ .

فيه باب أفعال المقاربة ، وباب التحذير والإغراء ، وباب الاختصـــاص، فضلا عن أنه لم يحتو من مباحث الصرف إلا على ما سبقت الإشارة إليه .(١) وهذا لا يخل بقيمة الكتاب ، لأن صاحبه أراده مختصرا للمبتدئـــين في علم النحو .

وقد رزق هذا الكتاب وشرحه لابن هشام من التوفيق في أداء الغاية التي ألف من أجلها بما لم تحظ به إلا قلة من الكتب .

١ــ انظر ص ٤٠ .

المبحث الثاني : شروح قطر الندى :

لاقى كتاب " قطر الندى وبل الصدى " شهرة واسعة لدى العلماء، ولذلك قام عدد كبير منهم بشرحه ونظمه ، ومن أهم هذه الشروح ما يلي :

١- شرح ابن هشام نفسه ، وقد طبع هذا الشرح طبعات كثيرة ، أشهرها بتحقيق وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.[١]

٢- شرح معمر بن يحيى المكي المسمى بالتعليقة المفيدة في العربية، وهو موضوع هذا البحث ، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل إن شاء الله تعالى.[٢]

٣- شرح قطر الندى لمحمد بن محمد بن أحمد الغزال الدمشقي ، الشهير بسبط المارديني ، المتوفى سنة ٩١٢ هـ .[٣]

٤- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لعبدالله بن أحمد الفاكهي المتوفي سنة ٩٧٢ هـ ، وقد طبع هذا الشرح أكثر من مرة.[٤]

٥- مغيث الندا إلى شرح قطر الندى لمحمد بن أحمد الشربيني ، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ ويوجد لهذا الشرح نسختان

١- انظر كتاب ابن هشام الأنصارى آثاره ومذهبه النحوى ص ١٠٣.

٢- انظر ص ٤٨ .

٣- الضوء اللامع ٩/٣٦ ، والبدر الطالع ٢/٢٤٢ .

٤- انظر معجم المطبوعات العربية ص ١٤٣٣ .

في المكتبة الظاهرية تحت رقم : ٤٨١٣ [(١)]، وتحت رقم : ١٧١٩ [(٢)].
كما يوجد له نسخة في المكتب البديرية بالقدس ، وهذه النسخة
لها مصورة في جامعة الإمام تحت رقم : ف ٩٢٣٦ [(٣)]، كما
يوجد له نسخة في دار الكتب القطرية ، تحت رقم : ٥٢٧ [(٤)].

٦— بلوغ المرام شرح قطر الندى لابن هشام لعبدالملك بن جمال الدين العصامي ، المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ ، ولهذا الشرح نسخة في المتحف البريطانى تحت رقم ٥٧٨٩ O R [(٥)] وفي باريس تحت رقم : ٦٥٧٧ ، وفي المتحف البريطاني ثالث ٤٠ ، وفي القاهرة ثاني ٩٩/٢ [(٦)]، وخزائن الأوقاف ببغداد تحت رقم : ١٥٤٣ [(٧)]، وفي جامعة الامام تحت رقم : ٧٩٤ [(٨)].

٧— شرح القطر لأبي المكارم محمد بن محمد الغزي الشافعي ، المتوفى سنة ١٠٦١ هـ [(٩)]. ويوجد لهذا الشرح نسخة في المكتبة الظاهرية

١— انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم اللغة العربية ص ٤٨٤ .
٢— انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٤٨٥ .
٣— انظر فهرست المخطوطات المصورة في النحو والصرف في جامعة الإمام ص ٢٧١ .
٤— انظر فهرس مخطوطات دار الكتب القطرية ٥٢٩/٢ .
٥— انظر الفهرس الوصفي للمخطوطات العربية بالمتحف البريطاني .
٦— بروكلمان ١٧/٢ آ .
٧— انظر الكشاف عن خزائن الأوقاف ص ١٧٧ .
٨— انظر فهرس مخطوطات النحو والصرف في جامعة الإمام ص ١٦٠.
٩— انظر خلاصة الأثر ١٩٢/٤ .

تحت رقم : ٨٥٧٧ .(١)

٨— شرح قطر الندى لمحمد الدمنهوري ، المتوفي سنة ١٢٨٨ هـ. توجد منه نسخة في جامعة الإمام تحت رقم : ٥١٦٢ .(٢)

٩— شرح قطر الندى لأبي إسحاق إبراهيم الأندلسي ، يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم : ١٥١٣٨.(٣)

١٠— شرح إسماعيل بن الشيخ تميم الجوهري ، جوتا رقم : ٣٣٠ .(٤)

١١— نور الهدى شرح قطر الندى لعبدالرحيم بن عبدالباقي الهزيلي. يوجد منه نسخه في جامعة الإمام تحت رقم : ٤١٠٨ .(٥)

١٢— شرح ملفي أريتزا خان ، مدراس ١٨٨٩.(٦)

١— انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٣٢١ .

٢— فهرست مخطوطات النحو والصرف في جامعة الإمام ص ١٦٠ .

٣— مجلة معهد المخطوطات مجلد ١٨ جـ ١ ص ٣٦ .

٤— بروكلمان ٢ / ٢٨ .

٥— فهرست مخطوطات النحو والصرف في جامعة الإمام ص ٢٨٨.

٦— بروكلمان ٢ / ٢٨ .

ويوجـــــد شروح أخرى لمجاهيل .[1]

١ـ انظر كتاب ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحـــــوي ص ١١٥ .

المبحث الثالث : نظم كتاب قطر الندى :

لاقى كتاب " قطر الندى وبل الصدى " لابن هشام شهرة واسعة ، فلم يقتصر العلماء على شرحه فقط ، بل اهتم بعضهم بنظمه ، ومن الذين نظموه :

١ — سعيد بن عبدالله العبيدى الحميري ، المتوفى حوالي سنة ١١٧٨هـ . ويوجد نسخة من هذا النظم في برلين تحت رقم ٦٧٤٦ [١]، وفي المكتبة الوطنية بتونس ، ويوجد منها مصورة في جامعة الملك سعود تحت رقم : ف ٣٤٦ .[٢]

٢ — سليمان بك الشاوي المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ ، ويوجد من هذا النظم نسخة في خزانة الغزاوي .[٣]

٣ — عبدالعزيز الفرغلي ، وقد طبع هذا النظم عدة مرات .[٤]

٤ — محمد بن سعيد البويصري العمري ، وسمى نظمه نشأة الطلاب وبهجة الأحباب .[٥]

١— بروكلمان ٢ / ٢٨ .

٢— انظر كتاب ابن هشام الانصارى آثاره ومذهبه النحوى ص ١١٦ .

٣— تاريخ الأدب العربي في العراق ٢ / ١٣٢ .

٤— معجم المطبوعات العربية ص ١٤٣٣ .

٥— مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد التاسع ج ٢ ص ٢١٠ .

الفصل الثالث

دراسة كتاب التعليقة المفيدة في العربية

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : ضبط اسم الكتاب .

المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثالث : منهج المؤلف فيه .

المبحث الرابع : مصادر المؤلف .

المبحث الخامس : أدلة المؤلف .

المبحث السادس : موازنة هذا الشرح بشرح ابن هشام .

المبحث السابع : موقف المؤلف من ابن هشام .

المبحث الثامن : تقويم الكتاب .

المبحث التاسع : أثره فيمن بعده .

أولا : ضبط اسم الكتاب :

لم يذكر المؤرخون الذين ترجموا لمعمر المكي اسم كتابه هـذا ، وإنما نسبوا إليه هذا الشرح دون ذكر اسمه ، فقد قال السخاوي في ترجمته لمعمر[١] : كتب على القطر شرحا بديعا قرضه له غير واحد من المعتمدين وكنت ممن قرضه .

وقال الزركلي في ترجمته لمعمر[٢] : كتب على القطر شرحا بديعا .

وقد اختلف اسم هـذا الكتاب في النسختين اللتين اعتمدت عليهما في تحقيقه، فلقد كتب على غلاف نسخة دار الكتب المصرية : كتاب شرح القطر[٣] .

وكتب على غلاف نسخة عارف حكمت : كتاب التعليقة المفيدة في العربية ، شرح قطر الندى .[٤]

ولعل الأقرب إلى مراد المؤلف من هذين الاسمين هو الموجود على نسخة عارف حكمت ، وذلك لما يلي :

أن مؤلف الكتاب قال في مقدمته بعد حمد الله والصلاة على رسول الله[٥] :

---

١ — انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٢ — انظر الأعلام ٧/٢٧٣ .

٣ — انظر صورة غلاف هذه النسخة في ص ٩٢ .

٤ — انظر صورة غلاف هذه النسخة في ص ٩٦ .

٥ — انظر ص ١٠١ .

فهذه تعليقة جمعتها على كتاب قطر الندى وبل الصدى .

وهذا يوحي بأن الاسم الأقرب إلى مراد المؤلف لهذا الكتاب هو : التعليقة المفيدة في العربية ؛ نظرا لورود إحدى كلمات هذا العنوان في مقدمة الكتاب ، مع خلوها من إيراد أي شيء له علاقة بالعنوان الآخر للكتاب .

بالإضافة إلى أن عنوان نسخة عارف حكمت متضمن لعنوان النسخة الأخرى .

ثانيـا : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفة :

أثبتت الدراسة المتأنية والبحث المستفيض أن مؤلف هذا الكتاب هو معمر بن يحيى المكي ، وذلك للأسباب التالية :

أ — أن السخاوي — كما قلنا سابقا[(١)] — هو الوحيد الذى ترجم لمعمر المكي فيما أعلم ، وقد ذكر السخاوي من مصنفات معمر المكي شرح القطر هذا ، حيث قال في أثناء ترجمته لمعمر[(٢)] : وكتب على القطر شرحا بديعا قرضه له غير واحد من المعتمدين ، وكنت ممن قرضه وحمل عنه بالقاهرة ..

ب — أن بعض العلماء نقل من هذا الكتاب مع نسبته لمعمر ، فقد كتب شيخ الشافعية في اليمن محمد الخالص بن منقاء الحسيني المتوفى سنة ١٠٥٤ هـ تعليقة اختارها من المغني وشرح اللمحة لابن هشام ، ومن شرح القطر لمعمر المكي ، ومن كشف النقاب والفواكه للفاكهي[(٣)] .

ويوجد من هذه التعليقة نسخة موجودة في جامعة الملك سعود تحت رقم ٢٦١٦ ، ولدي مصورتها .

---

١ — انظر ص ٣ .

٢ — انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٣ — انظر هذه التعليقة : ص ١ و ٢ و ٣ .

جـ — ما ورد في مقدمة هذا الكتاب من التصريح باسم المؤلف[1] . وكذلك ما ورد من التصريح باسمه في اللوحة الأولى من هذا الكتاب تحت عنوان الكتاب[2] .

د — تصريحه باسم شيخه محمد بن عبد المنعم الجوجري[3] ، ونقله من شرح شيخه هذا على شذور الذهب[4] ، ولم يثبت أن أحدا من تلاميذ الشيخ محمد بن عبد المنعم الجوجري قد شرح قطر الندى إلا معمر ابن يحيى المكي[5] .

من كل ما تقدم أمكن الوصول الى نسبة هذا الشرح الى معمر بن يحي المكي علي جهة اليقين .

---

١ — انظر مصورة المقدمة من النسختين في ص ٩٣ و ٩٧ .

٢ — انظر مصورة الغلاف من النسختين في ص ٩٢ و ٩٦ .

٣ — انظر فهرس الأعلام .

٤ — انظر فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب .

٥ — انظر شروح قطر الندى في ص ٤٣ وما بعدها .

ثالثا : منهجه :

سار معمر بن يحيى المكي في هذا الكتاب على ترتيب ابن هشام الذي سار عليه في قطر الندى ، ولم يخالف هذا الترتيب إلا نادرا ، من ذلك أنه تكلم على شرط ابتداءة الوصف في أول باب الابتداء[١] ، بينما تكلم عنه ابن هشام في أواخر الباب[٢] ، وهذا التقديم له سبب يستدعيه[٣] .

ويمكن تلخيص منهج معمر المكي الذي سار عليه في هذا الكتاب في النقاط التالية :

١ — يبدأ الباب بذكر مناسبته لما قبله ، ثم يذكر حده ، ثم يذكر محترزات الحد ، ويدخل بعد ذلك في التفاصيل .

٢ — اختار في هذا الشرح أن يمزج كلماته بكلمات ابن هشام ، مثلما فعل الشيخ خالد الأزهري في التصريح ، والأشموني في شرحه للألفية ، وقد أوضح الشيخ معمر المكي هذا في مقدمته حيث قال بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله[٤] : أما بعد فهذه تعليقة جمعتها على كتاب " قطر الندى " للإمام العلامة أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، مزجت كلماتها بكلماته ، وبينت بها ما أجمله فيه من تركيبه وتقييداته .

---

١ — انظر ص ٣٩٠ .
٢ — انظر متن قطر الندى ص ٧ .
٣ — وذلك لأنه تكلم عن الوصف الواقع مبتدأ عند كلامه على حد المبتدأ فناسب أن يذكر شرط الابتداء به .
٤ — انظر ص ١٠١ .

٨ — يستدرك في أغلب الأحيان ، فيذكر تنبيهات وتكميلا وتتميما وفوائد ترتبط بما قبلها ولا يتضمنها كلام ابن هشام ، وهي إما مسائل خلافية ، أو رأي لأحد النحاة ، أو إتمام لشيء لم يستوفه ، أو تنبيه على لبس قد يحصل في فهم حكم ساقه .

ويذكر أيضا اللغات في بعض الأسماء ، فقد ذكر عشر لغات في " فم ".[1]

٩ — يكثر من التعليلات ، فهو يعلل غالبا للأحكام التي يسوقها ، وأحيانا يعلل لآراء الآخرين الذين يذكر آراءهم .

١٠ — يذكر الروايات الواردة في الشواهد إذا كان له وجه استشهاد كما في الشواهد رقم ٦ و ١٩ و ٣٠ و ٤٩ و ٩٥ و ١٤٤ و ١٥٤ و ١٧٣.

---

١ — انظر ص ١٩٩ .

رابعا : مصـــادره :

مصادر معمر المكي في هذا الشرح كثيرة ومتنوعة ، والرجل لم يبين لنا جميع المصادر التي اعتمد عليها ، شأنه في ذلك شأن كثير من أمثالـه الأقدمين . ولكن جانبا كبيرا من هذه المصادر يعرف من دراسة هذا الكتاب، فبعضها صرح باسمه ، وبعضها أشار إليه عن طريق ذكر الآراء المختلفـة منسوبة إلى أصحابها ، وذلك فيما يتعرض له من مسائل .

ويمكن تقسيم المصادر التي استفاد منها معمر المكي بحسب حجم استفادته منها إلى أربعة أقسام هي :

أولا : كتب علماء القرنين السابع والثامن .

ثانيا : كتب علماء القرنين الثاني والثالث .

ثالثا : كتب علماء القرن التاسع .

رابعا : كتب علماء القرون الرابع والخامس والسادس .

وسأتكلم عنها بشيء من التفصيل فأقول :

القسم الأول : كتب علماء القرنين السابع والثامن :

استفاد معمر المكي في هذا الكتاب من التراث الذي خلفـه العلماء المتقدمون عليه ، وكان أكثر اعتماده على مصنفات ابن هشام الأنصاري فلقد أخذ منها الكثير مما أثبته ابن هشام من أقوال النحاة المتقدميـن ؛ مما كفاه مهمة الرجوع إلى كثير من كتبهم ، كالمبرد والأخفش والكسائي والفراء وأبي علي الفارسي وثعلب وابن جني والجرجاني والمازني وغيرهم .

ومما يثبت هذا نقوله عن بعض العلماء آراء تخالف مافي كتبهم، فقد نقل عن ابن هشام أن الفراء[١] وشعلب[٢] يقولان : إن الواو تفيد الترتيب. مع أن نص الفراء في معاني القرآن[٣] ، ونص شعلب في مجالسه[٤] يخالف ما ذكره .

وأكثر كتب ابن هشام التي نقل منها معمر المكي هي المغني[٥] وأوضح المسالك[٦] ، وشرح القطر[٦]، وشرح الشذور[٦]، والجامع الصغير[٦] . وكان أحيانا يصرح بذكر الكتاب ، وغالبا لا يصرح .

ثم يأتي بعد ابن هشام ابن مالك ، ومثلما قيل في نقوله عن ابن هشام يقال في نقوله عن ابن مالك .

وقد أكثر معمر المكي من النقل عن ابن مالك ، وبث كثيرا من آرائه وأقواله في هذا الكتاب .[٧]

وأهم مصنفات ابن مالك التي اعتمد عليها معمر المكي هي التسهيل

---

١ — انظر المغني ص ٤٦٤ .

٢ — انظر ص ٧١٧ .

٣ — انظر معاني القرآن ١/ ٣٩٦ .

٤ — انظر مجالس شعلب ٢/ ٣٨٦ .

٥ — فقد صرح بالنقل منه اثنتين وعشرين مرة . انظر فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب .

٦ — انظر فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب .

٧ — انظر فهرس الأعلام .

وشرحه ، والكافية الشافية وشرحها ، والخلاصة .(١)

ثم يأتي بعد ابن مالك أبو حيان ، فلقد أكثر من النقول عنه وأورد كثيرا من آرائه وأقواله في ثنايا هذا الكتاب .(٢) وكان جل استفادته من كتابيه التذييل والتكميل وارتشاف الضرب .(٣)

وكذلك استفاد من المرادي فقد نقل عنه كثيرا(٤) ، وكان معظم استفادته من كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .(٥)

واستفاد أيضا من ابن عقيل ، وكان غالبا لا يصرح باسمه .(٦) وكان غالب استفادته من كتابه المساعد على تسهيل الفوائد .(٥)

وكذلك استفاد كثيرا من ابن عصفور ، فلقد نقل كثيرا من آرائه وأقواله ، وكان المقرب وشرح الجمل أهم كتب ابن عصفور التي اعتمد عليها معمر المكي(٧) .

---

١ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٢ — انظر فهرس الأعلام .

٣ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٤ — انظر فهرس الأعلام .

٥ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٦ — انظر أمثلة ذلك في ص ٣٤٦ و ٣٨٨ .

٧ — انظر فهرس الأعلام .

ومن علماء هذين القرنين الذين استفاد منهم معمر المكي ابن يعيش وابن الحاجب وأبو علي الشلوبين والرضي والسفاقسي .[١]

القسم الثاني : كتب علماء القرنين الثالث والرابع :

اعتمد معمر المكي في هذا الكتاب على كتاب إمام النحاة سيبويه فقد أثبت كثيرا من آرائه وأقوالة ، وما حكاه عن العرب من أقوال ، وما تضمنه كتابه من أقوال الخليل ويونس .[١]

ثالثا : كتب علماء القرن التاسع :

وأهم هؤلاء العلماء الذين استفاد منهم معمر المكي حفيد ابن هشام أحمد بن عبدالرحمن بن هشام ، فقد أكثر النقل من حاشيته على أوضح المسالك ، وكان غالبا يصرح باسمه ، وأحيانا لا يصرح .[٢]

ومن علماء هذا القرن الذين استفاد منهم شيخه محمد بن عبدالمنعم الجوجري ، فقد أكثر النقل عنه من شرحه لشذور الذهب .[٣] وكان يصرح باسمه كثيرا ، وأحيانا قليلة لا يصرح باسمه .

وكذلك استفاد من الدماميني ، حيث نقل عنه من كتابه الذي شرح فيه المغني .[٤]

---

١ — انظر فهرس الأعلام .

٢ — انظر مثال ذلك في ص ٧٠٩ .

٣ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٤ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

واستفاد أيضا من الشمني ، حيث نقل عنه من حاشيته على مغني اللبيب[١].

ومن علماء هذا القرن الذين استفاد منهم معمر المكي شيخه عبدالقادر بن أبي القاسم السعدي العبادي المالكي ، حيث استفاد من حاشيته التي وضعها على أوضح المسالك .

وعلى الرغم من أن معمراً المكي لم يصرح إطلاقا بذلك إلا أن هذا يتضح من خلال مقابلة كلامه على الضرورة الشعرية عند ابن مالك وعند الجمهور بكلام شيخه في الكتاب المذكور .[٢]

رابعا : كتب علماء القرون الرابع والخامس والسادس :

من أهم علماء هذه الفترة الذين استفاد منهم معمر المكي أبو علي الفارسي . فقد أكثر معمر المكي من نقل أقواله ، وبث كثيرا من آرائه في ثنايا هذا الكتاب[٣] ، الا أنه يغلب — كما قلنا سابقا[٤] — أنه اعتمد في نقل آراء أبي علي الفارسي على مصنفات ابن هشام وابن مالك.

ومن علماء هذه الفترة الذين نقل عنهم معمر المكي واستفاد من كتبهم الزمخشري ، فلقد ذكر كثيرا من آرائه في ثنايا هذا الكتاب[٥]،

---

١ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٢ — انظر ص ٣٦٧ ، وانظر رفع الستور والآرائك لوحه ٨ ب .

٣ — انظر فهرس الأعلام .

٤ — انظر ص ٥٧ و ٥٨ .

٥ — انظر فهرس الأعلام .

وبسط الرد على مالم يرتضه من هذه الآراء .[١]

وكان المفصل والكشاف والأنموذج هي كتب الزمخشري التي استفاد منها معمر المكي .[٢]

ومن علماء هذه الفترة الذين نقل عنهم وذكر آراءهم ابن جني والجوهري والإمام عبد القاهر الجرجاني والأعلم الشنتمري والسهيلي وابن الشجري وابن يسعون .[٣] إلا أن الغالب أنه كان ينقل آراء هؤلاء العلماء من مصنفات ابن هشام وابن مالك .

فمن ذلك ما نقله عن ابن هشام في المغني من أن ابن جني وابن الشجري لا يشترطان تنكير اسم "لا" النافية العاملة عمل "ليس" ، فلقد نقل نص كلام ابن هشام في ذلك .[٤]

ومن ذلك ما نقله أيضا عن ابن هشام[٥] في المغني[٦] من أن السهيلي يرى أن "مهما" حرف ، وتبعه على ذلك ابن يسعون ،

---

١ — انظر ص ٧١١ و ٧١٩ .

٢ — انظر فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

٣ — انظر فهرس الأعلام .

٤ — انظر ص ٤٣٧ ، والمغني ص ٣١٦ .

٥ — انظر ص ١٨٤ .

٦ — انظر المغني ص ٤٣٥

فمن يدقق في هذا الكلام يلحظ أن ابن هشام وقع في خطأ في أثناء تعبيره عن هذا ، وتبعه على ذلك معمر المكي . وبيان هذا الخطأ أن ابن هشام قال : وتبعه ابن يسعون ، وكذلك فعل معمر المكي ، والمعروف أن ابن يسعون توفي سنة ٥٤٢ هـ ، والسهيلي توفي سنة ٥٨١ هـ فكيف يتبع المتقدم المتأخر ؟

ولم يكن مهتما بتوثيق شواهده الشعرية بنسبتها إلى قائليها،
فلم ينسب إلا ستة عشر شاهدا ، وهي الشواهد ذات الأرقام التالية :
١٤و ١٣٠و ١٣١و ١٧٩و ١٨٤و ١٩٤و ٢١١و ٢١٢و ٢١٣و ٢١٤و
٢١٦و ٢٥٧و ٢٥٩و ٢٦٦و ٢٧٦و ٢٧٧.

ولم يترك إتمام الأبيات إلا في أربعة وتسعين شاهدا ، اكتفى
بذكر صدر تسعة وأربعين منها لوجود الشاهد فيه .

واكتفى بذكر عجز ثلاثة وثلاثين منها ، لوجود الشاهد فيه .

واقتصر على ذكر جزء من صدر أربعة شواهد ، لوجود الشاهد فيها
وهي الشواهد ذات الأرقام التالية : ٩١ و١٢٨ و١٨٣و ٢٢٠ .

وكذلك اقتصر على ذكر جزء من عجز خمسة شواهد ، لوجود الشاهد
فيها ، وهي الشواهد ذات الأرقام التالية : ١٧و ٤٣و ١٠٥و ١٠٨ و
٢٣٢ .

وقد أورد نصف شاهدٍ شعري لم أجد تتمته ، ولم أجد
— فيما اطلعت عليه — من استشهد به من النحاة قبله ، وهو الشاهد
رقم ٢٦٣ .

وكذلك أورد بيتا من مشطور الرجز ، لم أقف على سابق له ولا لاحق ،
ولم أجد من استشهد به من النحاة قبله سوى حفيد ابن هشام في حاشيته
على أوضح المسالك ، وهو الشاهد رقم ٢٧٩ .

وهو يحرص على صحة الشواهد ويصوبها ، قال بعد كلامه على
الشاهد رقم ٢٦٨ ، وهو قول الشاعر (١) :

١— انظر ص ٧٠٩ .

لكنه شاقه أن قيل : ذا رجـب * ياليت عدة حول كله رجـب

ومن أنشد : شهر ، مكان حول فقد حرفه ، ووجه التحريف على ما قاله بعضهم : أن المعنى يفسد عليه ، لأن الشاعر تمنى أن تكون أيامه كلها رجبا ، لما حصل له فيه ، وهذا غير حاصل على رواية : شهر . والله أعلم .

ومع هذا فقد وهم في رواية بيت المسيب بن علس ، حيث أنشده كالتالي [(١)] :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لنا يوم من الشر مظلم

والصحيح : لكان لكم يوم .. ، وهذا واضح من معنى البيت ، ولم أجد من أنشده بهذه الرواية غيره .

وكذلك وهم في رواية بيت أوس بن حجر ، حيث أنشده كما يلي [(٢)] :

وأمهله حتى إذا أن كأنه * معاطي يد في لجة الماء غامر

والصحيح روايته كالتالي :

وأمهلة حتى إذا أن كأنه * معاطي يد من جمة الماء غارف

لأنه من قصيدة فائية القافية .

---

١ — انظر ص ٢٥٧ .

٢ — انظر ص ٢٥٨ .

٢ ـ القيـــاس :

وهو أحد أدلة النحو لإثبات القواعد الكلية ، لأنه لا يمكن حصـــر الأدلة النقلية على كل ما يتكلم به من تراكيب ، فكان القياس ضروريا للتعبـير عن جميع المعاني .

قال ابن الأنبارى:(١) اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقـــــــق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهـذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحـدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة .

وقد اتخذه معمر المكي دليلا لإثبات كثير من المسائل ، ومن ذلك قوله في إعمال المصدر :(٢) وإعماله منونا أقيس من إعماله مضافا للفاعـــــل ؛ لمناسبته حينئذ للفعل بواسطة التنكير .

وقوله في تنوين التنكير:(٣) ويقع قياسا في العلم المختوم بويه ، كسيبويه .

وقوله في "ما" العاملة عمل ليس:(٤) وأما بنو تميم فإنهم يهملونها ، قـــــال المرادي:(٥) وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها .

---

١ ـ انظر لمع الأدلة ص ٩٥ .

٢ ـ انظر ص ٦٦٧ .

٣ ـ انظر ص ١١٥ .

٤ ـ انظر ص ٤٣٤ .

٥ ـ انظر توضيح المقاصد ١/٣١٣ .

٣ — الإجماع :

وهو ما أجمع عليه النحاة ولم يخالف المسموع ولا المقيس على المسموع.[١] وقد جعله معمر المكي — رحمه الله — أحد الأدلة لإثبات قاعدة نحوية ، كقوله في باب إعراب الفعل المضارع :[٢] وهذا الحكم — أي : الرفع — ثابت له — أي : في حالة ما إذا كان مجردا من ناصب وجازم — في هذه الحالة بالإجماع من النحويين .

وقوله في باب المبتدأ والخبر:[٣] والمبتدأ والخبر مرفوعان بإجماع من النحاة.

وقد انتقد — رحمه الله — الزمخشري ؛ لأنه غفل عن الإجماع على شرط موافقة التابع للمتبوع في عطف البيان في التعريف والتنكير ، حين جعل قوله تعالى : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[٤] عطف بيان من قوله تعالى : ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾[٤]. حيث قال معمر المكي :[٥] ورد بأنه مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه .

٤ — استصحاب الحال :

استصحاب الحال هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند

---

١ — انظر الخصائص ١٨٩/١ ، والاقتراح ص ٨٨ .

٢ — انظر ص ٢٤٤ .

٣ — انظر ص ٣٩١ .

٤ — سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

٥ — انظر ص ٧١١ .

عدم دليل النقل من الأصل.[١]

وهو من الأدلة النحوية المعتبرة .[٢] إلا أنه يُعَدُّ من أضعف الأدلة ، فلا يجوز التمسك به عند وجود دليل على خلاف الأصل .[٣]

وقد استدل به معمر المكي في مواضع قليله ، منها قوله في المعرب والمبني من الأسماء[٤] : والبناء على السكون هو الأصل باعتبار خفته وثقل البناء .

وقوله في علامات الاسم[٥] : وإنما اختصت هذه الأربعة ـ أي : أقسام التنوين الأربعة المختصة بالاسم ـ بالاسم لأن كلا من التمكين ، والتنكير ، والمقابلة لجمع المذكر السالم ، وقبول الإضافة ، والتعويض عنها مما اختص به الاسم عن غيره .

وقوله في تعريف تنوين التمكين[٦] : وهو اللاحق للاسم المنصرف غير جمع المؤنث السالم ؛ إعلاما ببقائه على أصله .

---

١ ـ انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦ .

٢ ـ انظر لمع الأدلة ص ١٤١ .

٣ ـ انظر لمع الأدلة ص ١٤٢ .

٤ ـ انظر ص ١٥٣ .

٥ ـ انظر ص ١١٧ .

٦ ـ انظر ص ١١٤ .

سادسا : موازنة هذا الشرح بشرح ابن هشام :

توخى ابن هشام في شرحه لقطر الندى الاختصار ، فهو كتاب مختصر عالج فيه المباحث التي اشتمل عليها علاجا يميل فيه بصفة عامة إلى ما يليق بالمختصرات من إيجاز ، وبعد عن كثير من التفصيلات .

وكما ذكرت سابقا [١] أن معمر المكي مال في شرحه لقطر الندى إلى الاختصار ؛ لأن " قطر الندى " كتاب مختصر فأحب ألا يطيل في شرحه .

ولكن إذا ألقينا نظرة سريعة على الشرحين وجدنا أن معمراً المكي يتوسع في شرحه ويفصل أكثر من ابن هشام . وخير دليل على هذا عدد الشواهد الشعرية في الكتابين ، فلقد بلغت شواهد ابن هشام في شرحه خمسين ومائة شاهد ، بينما بلغت شواهد معمر المكي ستة وثمانين ومائتي شاهد .

ولزيادة البيان في هذا رأيت أن أقدم بين يدي القارئ موازنة سريعة في أحد الأبواب بين هذين الشرحين ، وقد رأيت أن يكون هذا الباب هو باب إعراب الفعل المضارع ، الذي تحدث فيه ابن هشام في متن القطر عن رفع المضارع ونصبه وجزمه ، وعن الأدوات الناصبة له والجازمة . فقد بلغت الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام في هذا الباب غير المكررة ستا وستين آية ، بينما بلغت عند معمر المكي ثمانيا وستين آية .

---

١ — انظر ص ٥٤ .

استشهد معمر المكي في هذا الباب بستة أحاديث نبوية ، بينما لم يستشهد ابن هشام بأي حديث في هذا الباب .

استشهد ابن هشام في هذا الباب بقول واحد من أقوال العرب،[١] وكذلك معمر المكي .[٢]

بلغت الشواهد الشعرية التي استشهد بها ابن هشام في هذا الباب ثمانية عشر شاهدا ، بينما بلغت عند معمر المكي ستة وثلاثين شاهدا .

ذكر ابن هشام من لغات العرب في هذا الباب لغة واحدة ،[٣] بينما ذكر معمر المكي خمس لغات .[٤]

بلغ عدد الجماعات النحوية وأسماء النحاة والقراء الذين ذكرهم ابن هشام في هذا الباب خمسا وعشرين ، بينما ذكر معمر اثنين وخمسين .

بلغت المسائل الخلافية التي أوردها ابن هشام في هذا الباب سبع مسائل ، بينما أورد معمر المكي سبع عشرة مسألة .

ولمزيد من الإيضاح رأيت أن أضع هذا في جدول يبينه :

---

١ — انظر شرح القطر ص ٨١ .

٢ — انظر ص ٢٨٣ .

٣ — انظر شرح القطر ص ٦٢ .

٤ — انظر ص ٢٤٨ و ٢٥٤ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٩٠ .

النوع	مقدارها عند ابن هشام	مقدارها عند معمر	الزيادة عند معمر
الآيات	٦٦	٦٨	٢
الأحاديث	—	٦	٦
أقوال العرب	١	١	—
الشواهد الشعرية	١٨	٣٦	١٨
لغات العرب	١	٥	٤
الجماعات النحوية وأسماء النحاة والقراء	٢٥	٥٢	٢٧
المسائل الخلافية	٧	١٧	١٠

من هذا يلاحظ القارئ أن معمرا المكي يتوسع أكثر من ابن هشام ويفصل أكثر من تفصيلاته .

وما قيل في الموازنة بينهما في باب إعراب الفعل المضارع يقال في بقية الأبواب .

سابعا : موقفه من ابن هشام :

وقف معمر المكي من ابن هشام موقف الدارس لآرائه ، الموازن لها في سائر كتبه .

وعلى الرغم من أن معمرا المكي ذكر بعض المآخذ التي وقع فيها ابن هشام إلا أنه لم يكن يقف تجاهها موقف الشامت المنتقد ، بل كان يقف موقف التلميذ البار بشيخه .

فكان معمر المكي يوازن بين أقوال ابن هشام وآرائه في سائر كتبه ، وإذا وجد أقوالا متعارضة أخذ يلتمس العذر لابن هشام ، ويعلل لأقواله(١). وهذا يدل على أدب معمر الرفيع ، وأخلاقه الحسنة ، ونفسه العظيمة .

---

١ — انظر مثالا على ذلك في ص ٦١٥ و ٦٤٩ .

ثامنا : تقويم الكتاب :

الكلام في هذا المبحث يتناول شيئين هما : مميزات الكتاب والمآخذ عليه ، فأقول :

أولا : مميزات الكتاب :

امتاز هذا الشرح عن بقية شروح قطر الندى الأخرى بأكثر من ميزة ، وأهم هذه المميزات ما يلي :

١ — التوسع في الشرح :

على الرغم من أن كتاب " قطر الندى وبل الصدى " مقدمة صغيرة في النحو إلا أن شرح معمر بن يحيى المكي لهأتى ضخما وكبيرا من حيث المسائل التي تناولها ، فلقد احتوى على تفصيل جميع مسائل النحو التي تكلم عنها ابن هشام في قطر الندى ، بالإضافة إلى اشتماله على كثير من مسائل النحو التي لم يتعرض لها ابن هشام ، وخير دليل على هذا كثرة شواهده فلقد استشهد معمر المكي بخمسمائة آية قرآنية تقريبا ، وبأكثر من ثلاثين حديثا نبويا ، وبست وثمانين ومائتي شاهد شعري .

ومما يدل على توسع معمر المكي في مناقشة القضايا النحوية أنه تردد في هذا الكتاب أسماء أشهر النحاة منذ بدء النحو وحتى عصر المؤلف ، فقد تجاوز النحاة الذي ترددت أسماؤهم في هذا الكتاب السبعين عالما .

ويضاف إلى ذلك كثرة إيراده المسائل الخلافية ، وبخاصة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فلقد تجاوزت المسائل الخلافية التيأوردها

معمر المكي في هذا الشرح مائة وسبعين مسألة .

وبعد هذا مقدارا ضخما إذا ما قورن بحجم كتاب قطر الندى وبل الصدى .

ويضاف إلى ذلك إيراده بعض لغات القبائل العربية ولهجاتها .

٢ ـ تحقيق متن قطر الندى :

اعتمد معمر بن يحيى المكي في شرحه لقطر الندى على نسخ متعددة منه ، وهذا يدل على حرصه الشديد على توخي الدقة في تحقيق لفظ هذا الكتاب .

قال عند كلامه على الحرف[١] : عبارة المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في النسخة التي رأيتها في هذا المحل هكذا ، أعني : " ومنه إذ ما ، ومهما ، وما المصدرية ، ولما الرابطة في الأصح فيهن " . انتهى . وعليها ظاهر كلامه في الشرح[٢] ، فإنه قال فيه : ولما كان من الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف ، أو اسم ؟ نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي[٣] ، وفعل الأمر[٤] ، وهو أربعة : إذ ما . . . وساق ذلك إلى آخره .

---

١ ـ انظر ص ١٨٧ .

٢ ـ انظر شرح القطر ص ٣٧ .

٣ ـ حيث نص على أن نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس أفعال ماضية . انظر متن القطر ص ١ .

٤ ـ حيث نص على أن هات ، وتعال فعلا أمر . انظر متن القطر ص ٢ .

ولا يخفى ظهور أنها الأصل[١]، بعد سوق كلامه ، فعلى هذا قوله : " على الأصح " فيه نظر بالنسبة إلى " مهما " ، لأنها اسم كما علمت[٢].

وفي بعض النسخ : " وليس منه مهما ، وإذ ما ، بل " ما " المصدرية ولما الرابطة على الأصح " . والمناقشة بعينها جارية أيضا فيها بالنسبة إلى " إذ ما " ؛ لما علمت.[٣] والله تعالى أعلم .

وقال في باب حروف الجر :[٤] وأيضا كلامه يقتضي أن الذي ذكره في المتن ثلاثة عشر ، والذي رأيته في كثير من النسخ أربعة عشر .

وقال في باب الممنوع من الصرف :[٥] ورأيت في بعض النسخ ما يخالف هذه النسخة التي شرحت عليها هنا ، وفيها زيادة ، وهي قوله : وكعمر عند تميم باب حذام إن لم يختم براء ، كسفار ، وأمس لمعين إن كان مرفوعا ، وبعضهم لم يشترط فيهما ، وسحر عند الجميع إن كان معينا ، وبلخ . انتهى .

فمن خلال هذه النصوص يتضح أن معمراً المكي اعتمد في شرحه لهذا الكتاب على أكثر من نسخة ، وذلك حرصا منه على الدقة ، وابتغاء الاعتماد على نسخة تكون مماثلة للنسخة التي تركها مؤلفها ابن هشام ــ رحمه الله تعالى ــ .

---

١ ـ أي : لا يخفى أن العبارة السابقة هي الأصل .

٢ ـ انظر ص ١٨٣ .

٣ ـ أي : من أنها حرف . انظر ص ١٨٢ .

٤ ـ انظر ص ٦٣٦ .

٥ ـ انظر ص ٧٥٤ .

وفي معرض حديثي عن مميزات هذا الكتاب أحب أن أذكر أن عددا من العلماء المعتمدين مدح هذا الكتاب وأثنى عليه ، ومنهم السخاوي الذى قال :[1] وكتب على القطر شرحا بديعا ، قَرَّضه[2] له غير واحد من المعتمدين ، وكنت ممن قرضه .

٢ ـ المآخذ عليه :

الإنسان ـ مهما يكن ـ لا يسلم من الأشياء الموجبة للانتقاد ، لأنه لا ينزه عن ذلك إلا الله سبحانه وتعالى .

ومعمر المكي في أثناء تأليفه لهذا الكتاب وقع في بعض هذه الأشياء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ عدم الدقة في نسبة القول إلى صاحبه :

من ذلك نسبته القول إلى المبرد[3] بأن حركة النصب في جمع المؤنث السالم ، وهي الكسرة حركة بناء . ونص المبرد في المقتضب يفيد أنها حركة إعراب[4] .

وكذلك نسبته القول إلى المبرد[5] أن الفتحة في غير المنصرف حالة الجر حركة بناء ، مع أن صريح كلام المبرد في المقتضب يفيد أن الممنوع

---

١ ـ انظر الضوء اللامع ١٠/١٦٣ .

٢ ـ قَرَّضَ مشتقة من التقريض ، وهو المدح . انظر الصحاح ٣ / ١١٠٢ قرض ، والقاموس المحيط ص ٨٤٠ قرض .

٣ ـ انظر ص ٢٢٥ .

٤ ـ انظر المقتضب ١/١٤٤ .

٥ ـ انظر ص ٢٢٩ .

من الصرف معرب في جميع أحواله[١] .

وكذلك نسبته القول إلى الزجاج[٢] بأن الأسماء الستة معربة بالحروف والصحيح أن هذا قول الزجاجي[٣] .

وكذلك نسبته القول إلى الفراء وثعلب[٤] بأن الواو تفيد الترتيب . مع أن نص الفراء في معاني القرآن[٥] ، ونص ثعلب في مجالسه[٦] يخالف ما ذكره .

ومن ذلك نسبته قراءة رفع الفعل[٧] في قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[٨] إلى ابن محيصن ، والصحيح أنها ليست قراءة ابن محيصن ، وإنما هي قراءة مجاهد وزيد بن علي ، ونُسِبَت إلى ابن عباس[٩] .

وهذا لا يقدح في علم الرجل ومكانته ، إذ يمكن أن يكون ذلك وقع منه على سبيل السهو .

---

١ — انظر المقتضب ٣/١٧١و٣١٣ .
٢ — انظر ص ٢٠٠ .
٣ — انظر الجمل ص ٣
٤ — انظر ص ٧١٧ .
٥ — انظر معاني القرآن ١/٣٩٦
٦ — انظر مجالس ثعلب ٢/٣٨٦
٧ — انظر ص ٢٦١ .
٨ — سورة البقرة من الآية ٢٣٣
٩ — انظر شواذ القراءات للكرماني ص ٤٠ ، والدر المصون ٢/٤٦٣ .

ب ـ عدم الدقة في بعض الأحكام :

من ذلك ما ذكره من أن الأفعال الناقصة زال وبرح وفتيء وانفك يُشْتَرَطُ في عملها أن يتقدم عليها حرف نفي .[1] والصحيح أنه لا يشترط في النفي أن يكون حرفا .

ومن ذلك تقييده جواز حذف فعل الشرط بأن يكون معلوما[2] ، وأن تكون الأداة "إن" وتكون مقترنة بلا . مع أن القيد الأخير ليس لازما .

ويمكن أن يحمل هذا منه على السهو كما ذكرنا سابقا .

كما أن هذا يتضاءل أمام مميزات الكتاب، وقيمته العلمية، فلا يؤثر فيه ، ولا يحط من قدر مؤلفه .

---

١ — انظر ص ٤١٣ .

٢ — انظر ص ٣٠٨ .

تاسعا : أثره فيمن بعده :

لعل عدم شهرة معمر المكي قللت من اتجاه علماء النحو إلى كتابه هذا في النقل عنه ؛ لذلك لم أقف على من نقل عنه صراحة .

إلا أن الدارس لهذا الكتاب والمتتبع لكتب من بعده يجد أثره واضحا فيها، فمن الذين لاحظت أنهم استفادوا منه عبدالله بن أحمد الفاكهي المكي المتوفي سنة ٩٧٢ هـ صاحب كتاب مجيب الندا إلى شرح قطر الندى .

فالقاريء لهذين الكتابين سيلحظ استفادة الفاكهي من معمر المكي في عدة مواضع منها :

أن معمرا المكي اعترض على ابن هشام حيث ذكر في شرح قطرالندى[(١)] الإجماع على تعدد الخبر في نحو : الزيدان شاعر وكاتب ، وفي نحو : هذا حلو حامض .

فقد قال معمر المكي بعد ذكره كلام ابن هشام هذا[(٢)]: إلا أن في نقله الإجماع على ذلك نظرا ، فقد صرح في التسهيل[(٣)] بخلاف ذلك ، إلا أن يريد إجماع من تقدم،فيحتمل ذلك .

وقال الفاكهي في هذا :[(٤)] فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظور فيه ، اللهم إلا أن يريد إجماع من تقدم .

---

١ — انظر شرح قطر الندى ص ١٢٤.

٢ — انظر ص ٤٠٣ .

٣ — انظر التسهيل ص ٥٠ .

٤ — انظر مجيب الندا ١/ ٢٥١ .

ومن ذلك ما أورده معمر المكي من نظم جُمِعَتْ فيه العلل المانعة من الصرف[١]، حيث أورد بيتين لابن النحاس هما :

وزن المركب عجمة تعريفها * عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

ثم قال : وأحسن منهما ما أورده شيخنا لنفسه في شرحه على الشذور[٢]، وهو :

جمع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تأنيث زيادتها

لأن العلل — وإن كانت مجموعة في البيتين الأولين — ليست كلها مذكورة فيها بصرائح أُسمائها ، وإنما بعضها مذكور بصريح اسمه ، وبعضها بما يشاركه في الاشتقاق ، بخلاف الأخير فإنها كلها مذكورة فيه بصرائح أُسمائها .

وقال الفاكهي في ذلك[٣]: وهذه العلل التسع يجمعها :

جمع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو أحسن مما في الشرح ومن قوله :

وزن المركب عجمة تعريفها * عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

لذكرها كلها بصرائح أُسمائها من غير اشتقاق .

---

١ — انظر ص ٢٤٢ .

٢ — انظر شفاء الصدور ل ٩٤ ب .

٣ — انظر مجيب الندا ٢/٢٦٢ .

فنلاحظ هنا أن الفاكهي ذكر نفس البيت الذي ذكره معمـــر ، وحسنه على البيتين الآخرين كما فعل معمر ، وعلل لذلك بنفس التعليـــل الذي ذكره معمر ، مما يؤكد استفادة الفاكهي من معمر المكي .

القسم الثاني
قسم التحقيق

في بداية هذا القسم سأتناول بالحديث وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ، وعملي في التحقيق ، فأقول :

أولا : وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين ، وسأتكلم عنهما بالتفصيل ، فأقول :

النسخة الأولى : نسخة حصلت عليها من دار الكتب المصرية وهي محفوظة بالدار تحت رقم : ١٣٩٧ ، وقد رمزت لها بالحرف " د ".

وتقع هذه النسخة في ٢٦٨ صفحة ، وتحتوي الصفحة الواحدة فيها على ١٩ سطرا ، ومعدل كلمات كل سطر ١٠ كلمات (١) .

والنسخة مراجعة من قبل الناسخ ، فما سقط منه في أثناء النسخ عاد فوضع مكانه إشارة (⌐ ⌐) ثم كتب الساقط على الهامش مقابل هذه الإشارة ، ويضع في نهايته كلمة " صح " .

ويبدو أن هذه النسخة قد راجعها أحد العلماء ، إذ وجدت فيها إصلاحا لبعض أخطاء الناسخ .

ويبدو كذلك أنها حظيت بقراءة أكثر من عالم ، فقد وجدت فيها نسبة بعض الأبيات إلى قائليها ، والتعريف ببعض الأعلام المذكورين في بعض الأبيات ، وكذلك تفسير بعض الكلمات الغريبة في بعض الأبيات.

وجميع هذا كتب بخط مغاير لخط الأصل ، كما أن بعض هذه

١ — انظر صور بعض اللوحات في ص ٩٣ وما بعدها .

التعليقات كُتِبَ بخط واحد ، وبعضها بخط مختلف .

وهذه النسخة كتبت بخط نسخٍ واضح منقوط ومشكولة بعض كلماتها، وكتب الشرح بالمداد الأسود ، بينما كتب نص قطر الندى بالمداد الأحمر .

وقد كَتَبَ هذه النسخة إبراهيم بن قايتباي الأشرفي الحنفي ، وفرغ من نسخها في التاسع عشر من شهر ذي الحجة عام تسعة وسبعين وتسعمائة هجرية .(1)

وعلى غلاف هذه النسخة عدة تملكات ، كما أن عليها عدة أختام .(2)

وتمتاز هذه النسخة بقلة السقط ، وبقلة الأخطاء فيها .

النسخة الثانية : وهي نسخة حصلت عليها من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة ، وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم : ٨٤٧/٨٠ ، وقد رمزت لها بالحرف "ع" ، وتوجد هذه النسخة ضمن مجموع ، احتوى على الكتب التالية : شرح قطر الندى لابن هشام ، وشرح قطر الندى لمعمر المكي ، وشرح قطر الندى للفاكهي ، وكتاب الحدود في النحو ، وشرح كتاب الحدود وكلاهما للفاكهي .

وتقع هذه النسخة في ٢٢١ صفحة ، وتحتوى الصفحة الواحدة على ٢٣ سطرا ، ومعدل كلمات كل سطر ١٢ كلمة .(3)

وهذه النسخة روجعت من قبل ناسخها ، فما سقط منه في أثناء النسخ عاد فوضع مكانه إشارة (⌈ ⌉) ثم كتب الساقط على الهامش مقابل

---

١ — انظر ص ٩٥ .

٢ — انظر صورة لوحة الغلاف في ص ٩٢ .

٣ — انظر صور بعض اللوحات في ص ٩٧ وما بعدها .

هذه الإشارة ، ويضع في نهايته كلمة " صح " ، إلا أنه في كثير من المواضع يضع إشارة السقط ولا يكتب الكلام الساقط .

وقد قوبلت هذه النسخة على نسخة الأصل التي نقلت منها ، فقد كتب في آخرها : نسخة مقابلة على الأصل (١) .

وهذه النسخة كتبت بخط نسخٍ واضح منقوط ، ومشكولة بعض كلماتها .

وكتب الشرح فيها بالمداد الأسود ، بينما كتب نص قطر الندى بالمداد الأحمر ، كما كتبت عناوين الأبواب والفصول بخط أكبر من غيره .

ويبدو أن هذه النسخة نسخت في أواخر القرن العاشر ، فقد كتب في آخر هذا المجموع ما نصه : بلغ مقابلةً على الأم المنسوخ منها تاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ .

إلا أنه لم يذكر اسم الناسخ ، ولا اسم من قام بالمقابلة .

ويلاحظ على هذه النسخة كثرة السقط ، وكثرة الأخطاء فيها .

ولم أضع إحداهما أصلا ، بل فضلت اختيار النص الصحيح منهما .

---

١ — انظر ص ٩٩ .

ثانيا : عملي في التحقيق :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها مؤلفوها فقد بذلت الجهد في هذا السبيل ، ملتزما الأمانة العلمية ، والنهج العلمي في التحقيق ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، مراعيا الأسس التالية :

١ — احترمت النص ، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ، مثل كتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة الآن ، أو تصحيح آية قرآنية ، أو خطأ نحوي واضح .

٢ — لم أضع إحدى النسختين اللتين اعتمدت عليهما أصلا ، بل اخترت النص الصحيح منهما ، فوضعت في النص ما سقط منهما ، وبينت ذلك في الهامش .

أما الزيادات التي توجد في إحداهما ولا يكون هناك داع لذكرها في النص ، أو ما يوجد من اختلاف بينهما في الألفاظ فقد أثبتها في الهامش .

٣ — أضفت بعض العناوين الفرعية ، وجعلتها في أقصى يسار الورقة تتميما للفائدة .

٤ — وضعت نص متن القطر بين قوسين كالتالى : (...) ، لأنه كتب في النسختين بمداد أحمر ، بينما كتب الشرح بمداد أسود .

٥ — عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، مع ذكر رقم الآية ، وأتممت

ما نقص منها في الهامش إذا لزم ذلك ، وضبطت بالشكل جميع الآيات .

٦ — خرجت جميع القراءات القرآنية الواردة في الكتاب ، وذلك بذكر من قرأ بها ، والإحالة إلى كتب القراءات وكتب التفسير التي تعنى بالقراءات والإعراب .

٧ — خرجت الأحاديث والآثار من كتب الأحاديث ، ونبهت فيها على الأحاديث التي اختلفت روايتها في كتب الحديث عما أثبته النحاة واستشهدوا به .

٨ — خرجت الأمثال والحكم وأقوال العرب ، وبينت معنى المثل ، ولمن يضرب ؟ وذكرت مناسبته أحيانا .

٩ — خرجت الشواهد الشعرية ، وذلك ببيان بحر البيت ، وإكماله في الهامش إذا ورد غير كامل في الأصل ، ونسبت مالم ينسب إلى قائله ، مع الإحالة إلى ديوانه إن وجد ، أو إلى كتب المختارات الشعرية إن وجد فيها ، مع بيان معاني الكلمات الغامضة في البيت ، وتوضيح معنى البيت أحيانا ، ثم أذكر الشاهد في البيت ، ثم أورد بعض الكتب التي استشهدت به ، مراعيا في ذلك التسلسل التاريخي لوفاة مؤلفيها ، ثم أذكر الروايات المختلفة للبيت إن وجدت .

١٠ — شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

١١ــ ضبطت كل ما يحتاج إلى ضبط في النص .

١٢ــ خرجت أقوال النحاة وآراءهم من كتبهم إن وجدت ، وإلا فمن كتب النحو المشهورة .

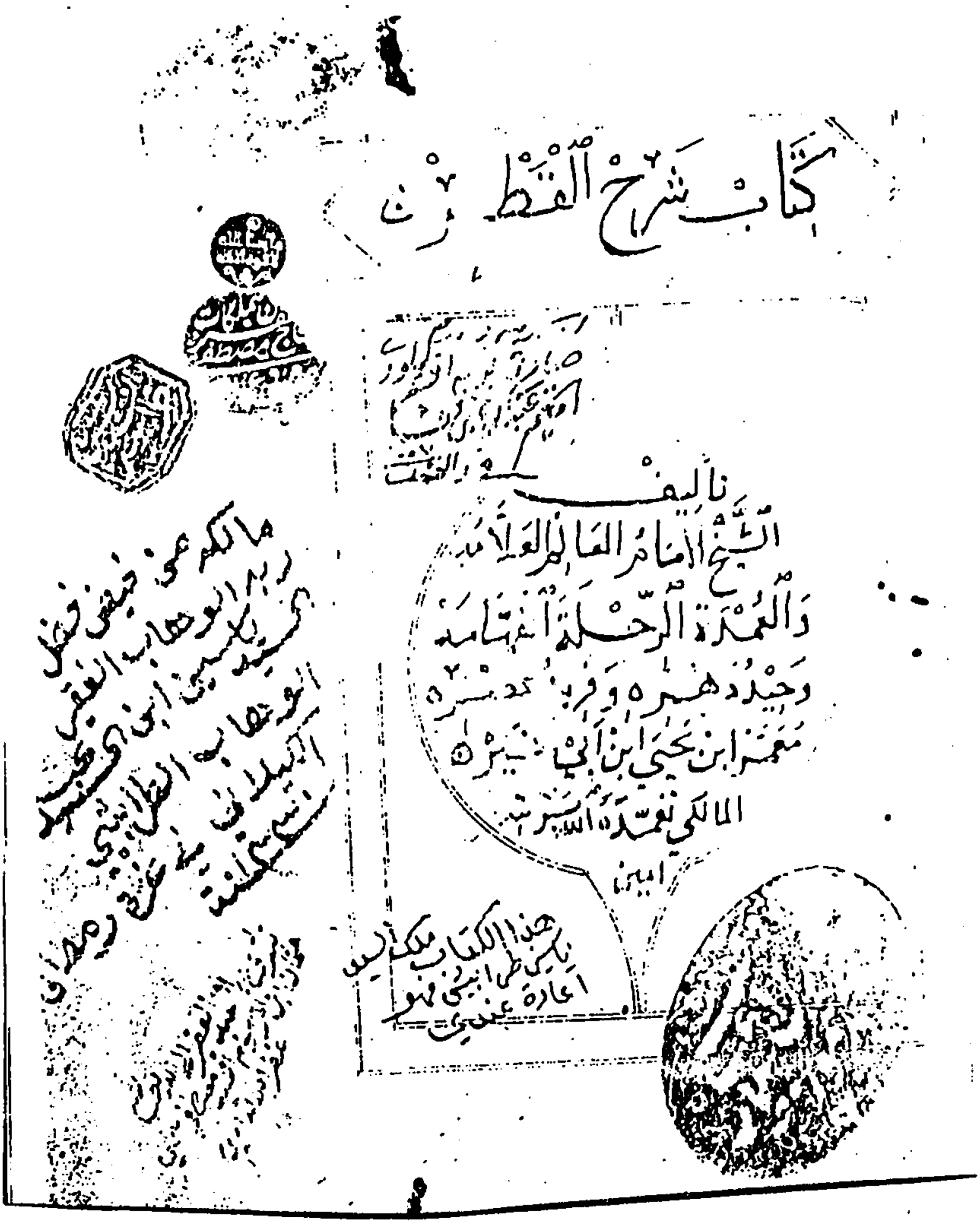
١٣ــ خرجت المسائل النحوية ، وأشرت إلى مواطنها في أمهات كتب النحو .

١٤ــ عرفت باختصار بالأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ، واستثنيت من ذلك المشهورين ، ككبار الصحابة ونحوهم .

١٥ــ عرفت ببعض الأماكن والبلدان غير المعروفة .

١٦ــ قمت بعمل الفهارس التي تعين القارئ والباحث ، وتيسر لهما بغيتهما في الكتاب ، كفهارس الآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والأقوال ، والأعلام ، والأشعار ، والموضوعات وغيرها من الفهارس المختلفة .

وبعد أن تكلمت عن المؤلف ، وعن كتاب قطر الندى ، وعن كتاب التعليقة المفيدة في العربية أترك القارئ ليطلع بنفسه على نص هذا الكتاب المحقق ، وبالله التوفيق ،،،


كتاب شرح القطر

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة

والعمدة الرحلة الفهامة

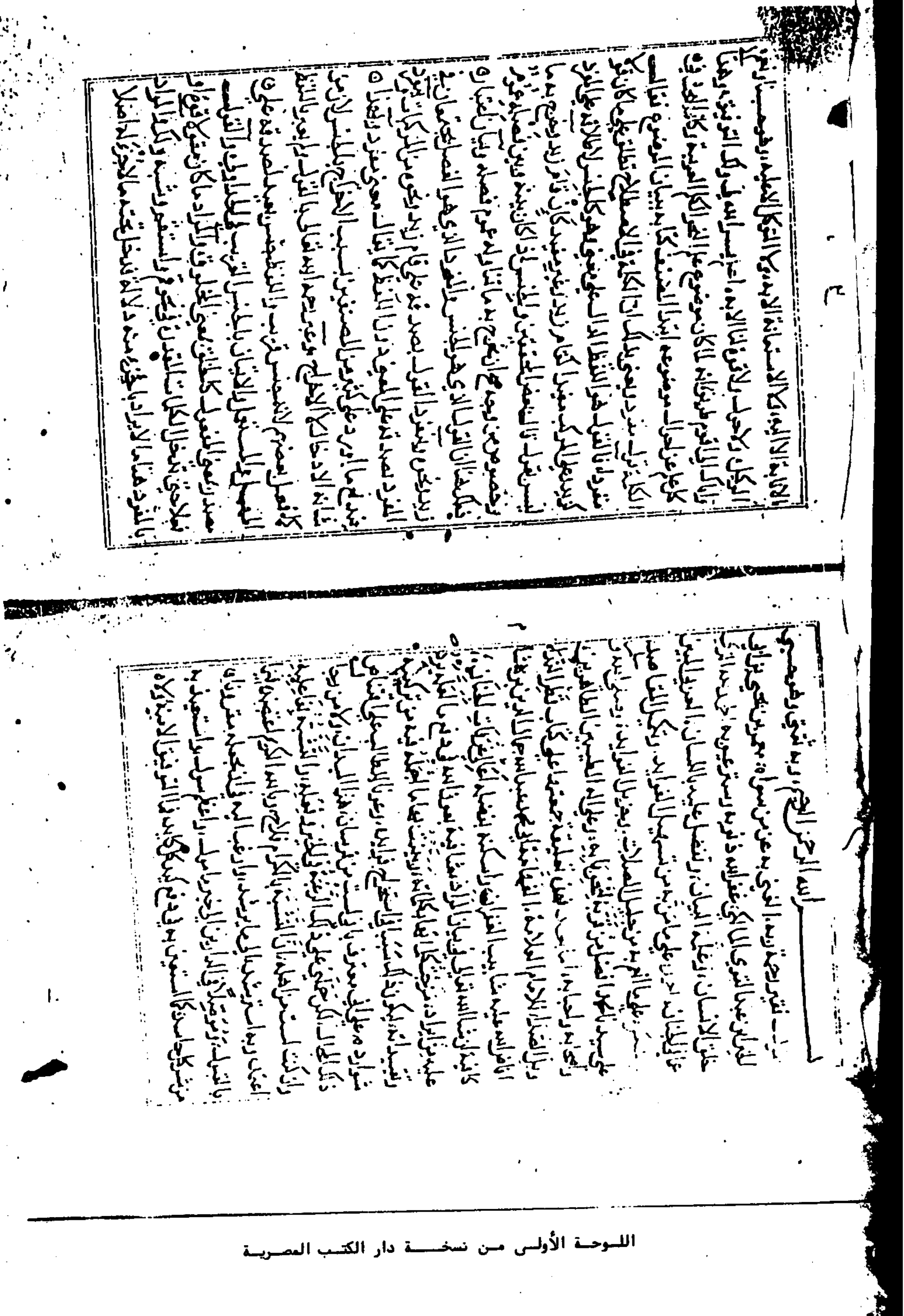
وحيد دهره وفريد عصره

معمر ابن يحيى ابن أبي

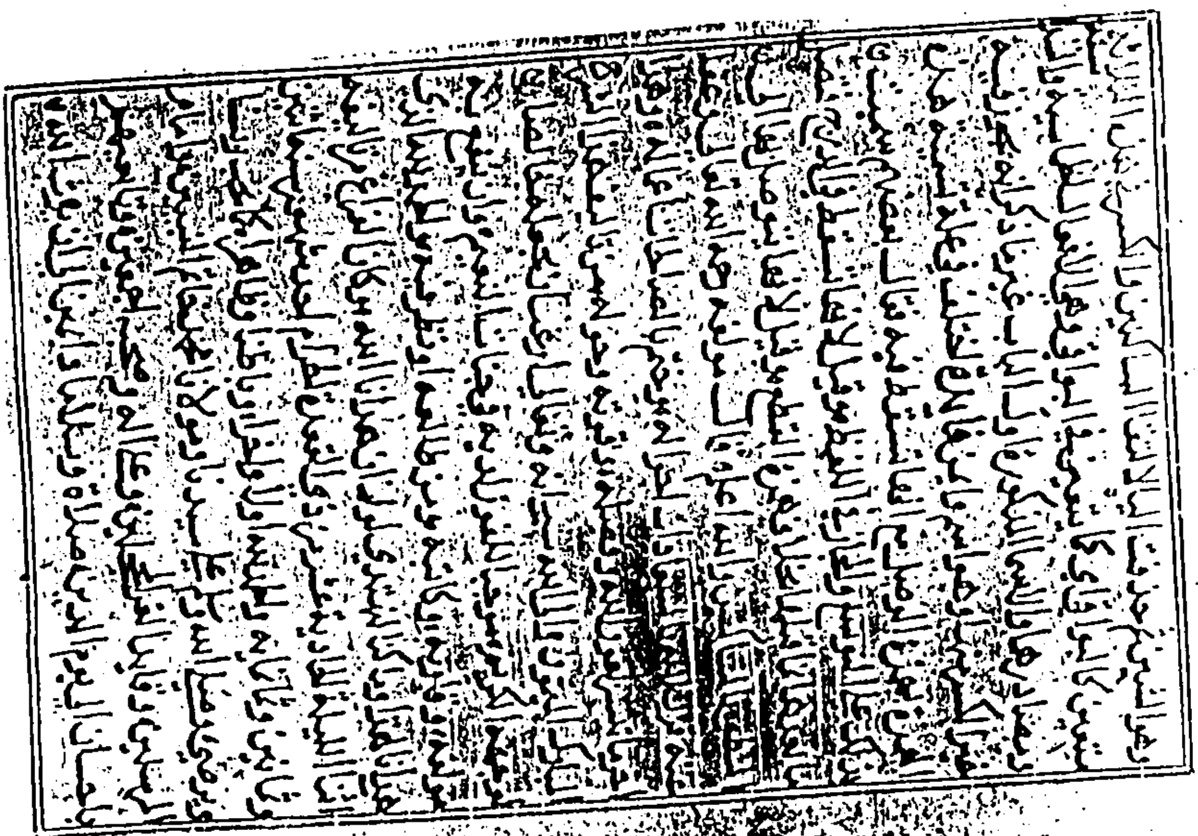
المالكي تغمده الله برحمته

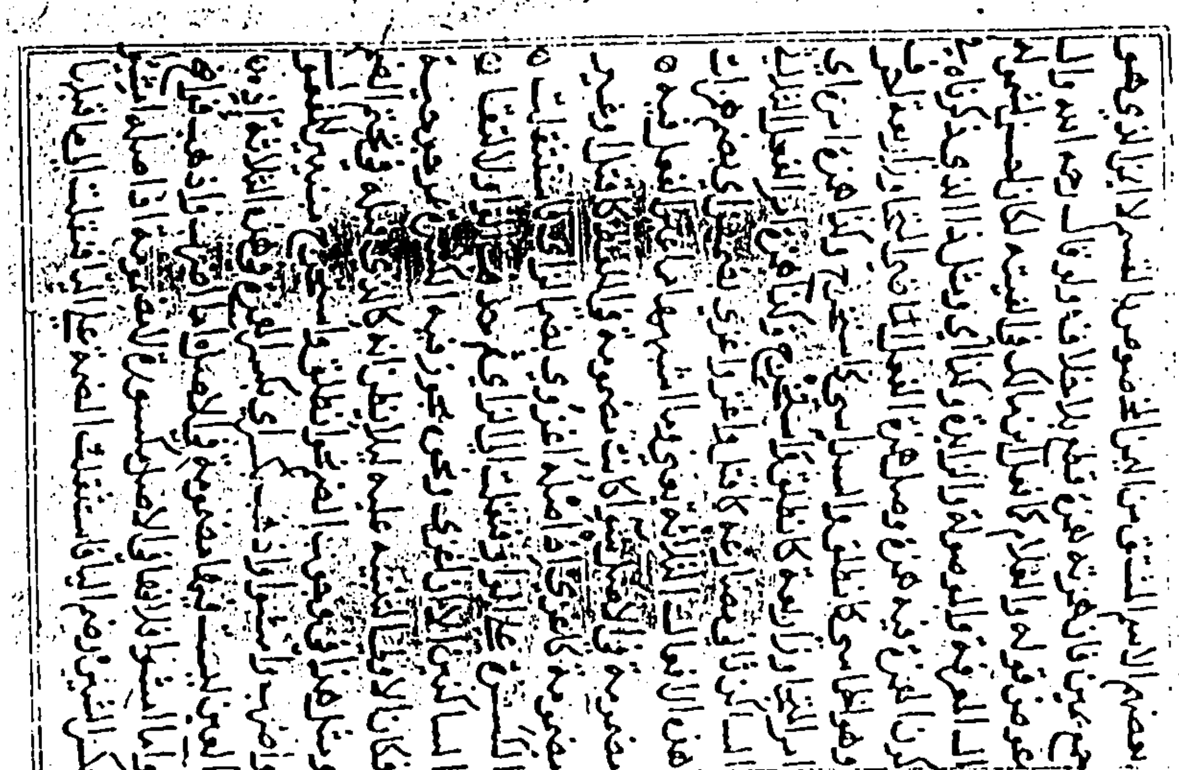
آمين

لوحة الغلاف من نسخة دار الكتب المصرية

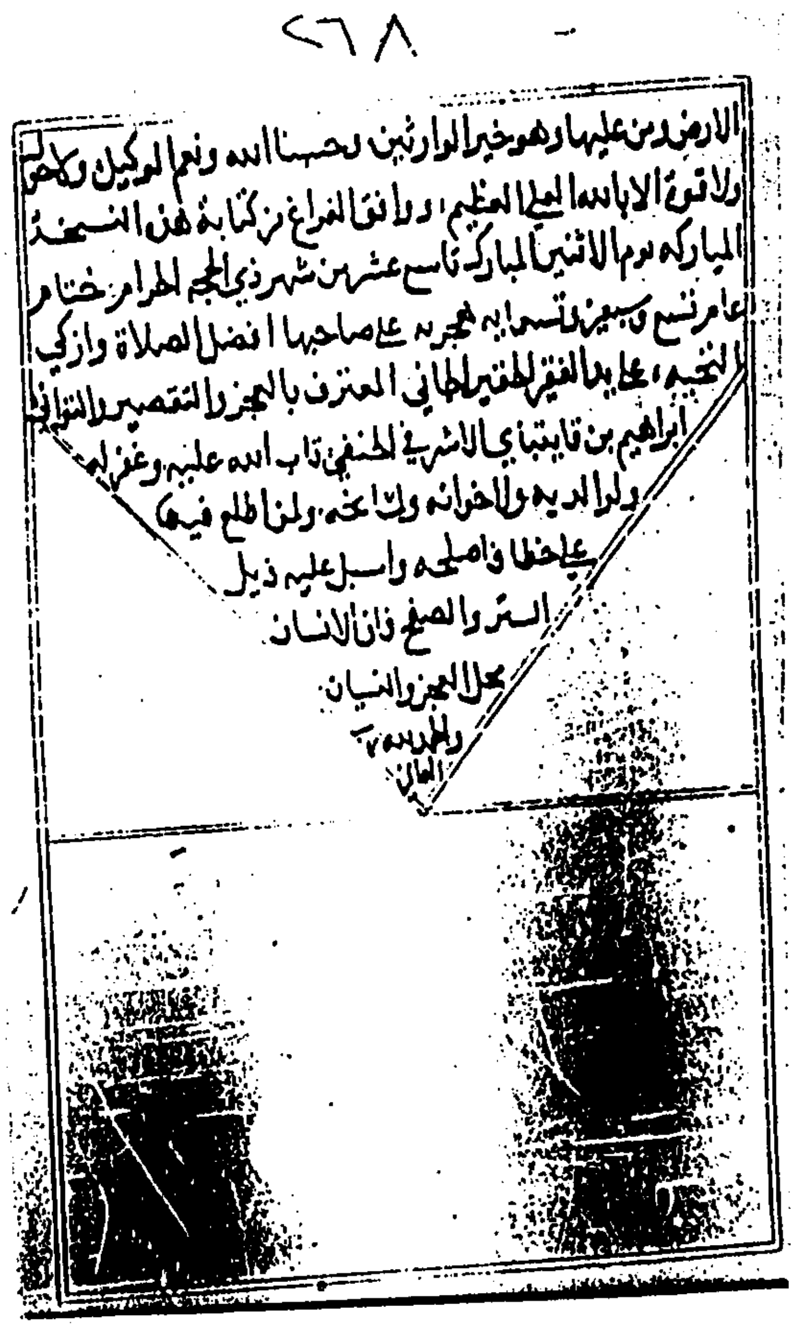


اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية





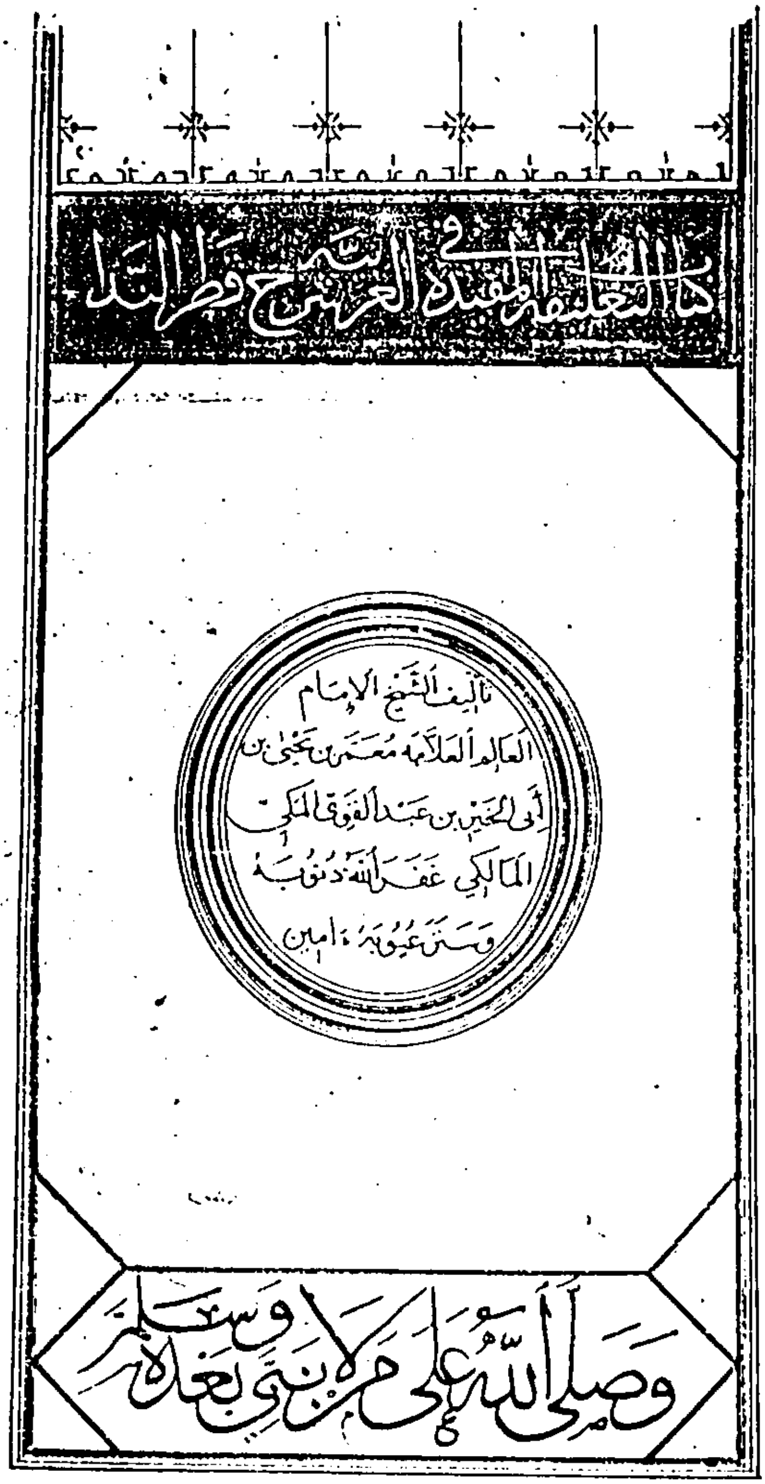
اللوحة ما قبل الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية



٢٦٨

الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم، ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة
المباركة يوم الاثنين المبارك تاسع عشر من شهر ذي الحجة الحرام ختام
عام تسع وسبعين وتسعمائة هجرية على صاحبها افضل الصلاة وازكى
التحية، على يد الفقير الحقير الجاني المعترف بالعجز والتقصير والتواني
ابراهيم بن قايتباي الاشرفي الحنفي تاب الله عليه وغفر له
ولوالديه ولاخوانه ولمشايخه، ولمن اطلع فيها
على خطا واصلحه واسبل عليه ذيل
الستر والصفح فان الانسان
محل العجز والنسيان
والحمد لله رب
العالمين

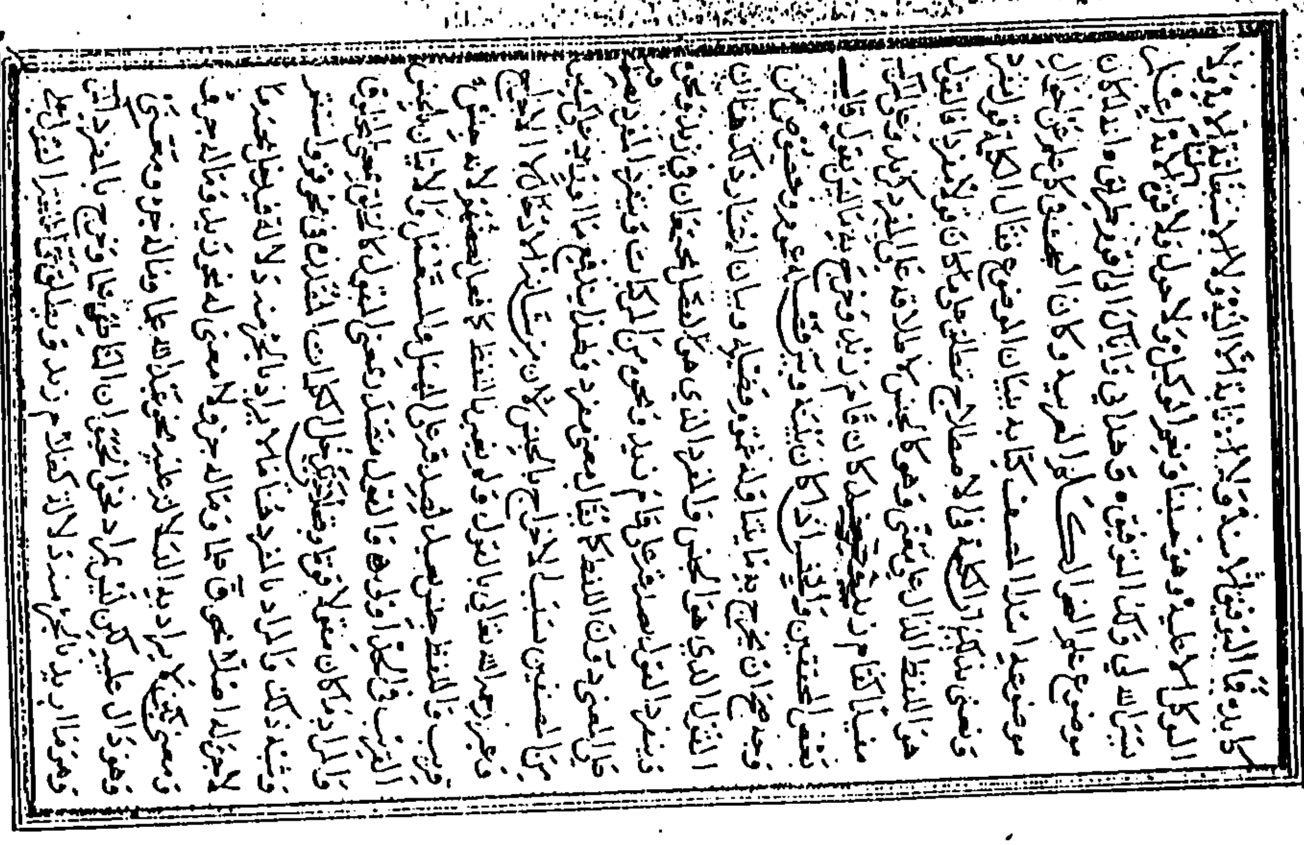
اللـــوحــة الأخـيرة مــن نسخــة دار الكتــب المصــريــة

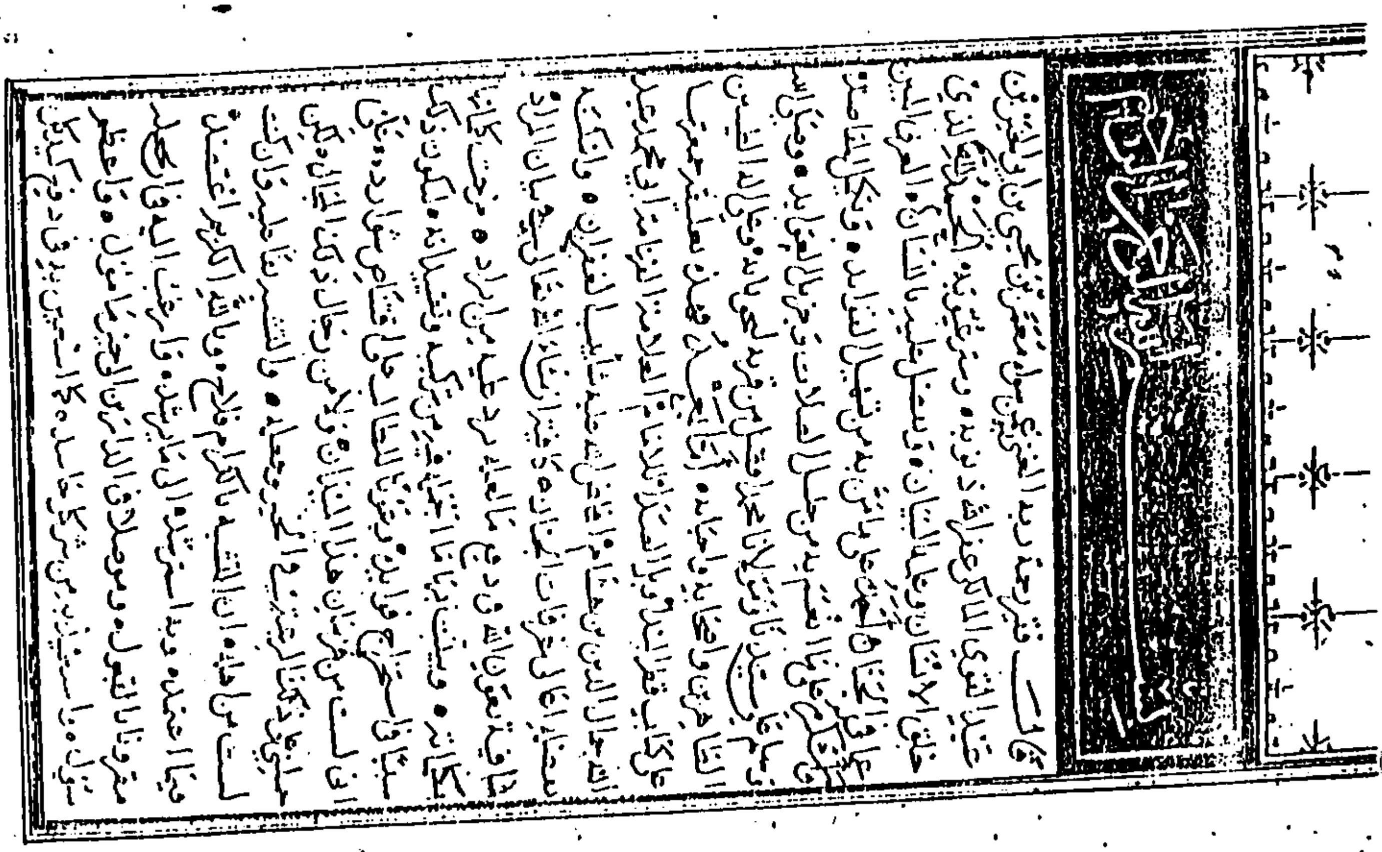

كتاب التعليقة المفيدة في العربية شرح قطر الندا

تأليف الشيخ الإمام
العالم العلامة محمد بن يحيى بن
أبي الحسين بن عبد القوي المكي
المالكي غفر الله ذنوبه
وستر عيوبه آمين

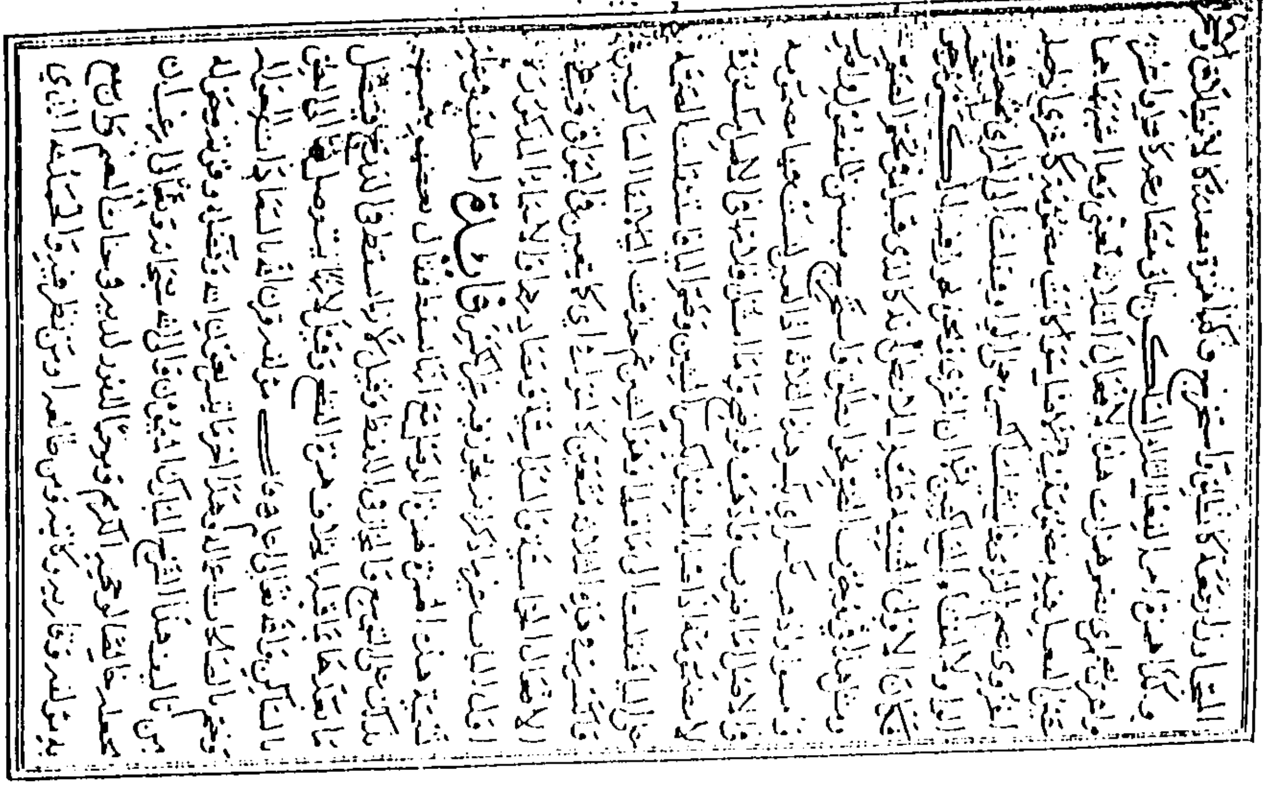
وصلى الله على من لا نبي بعده وسلم

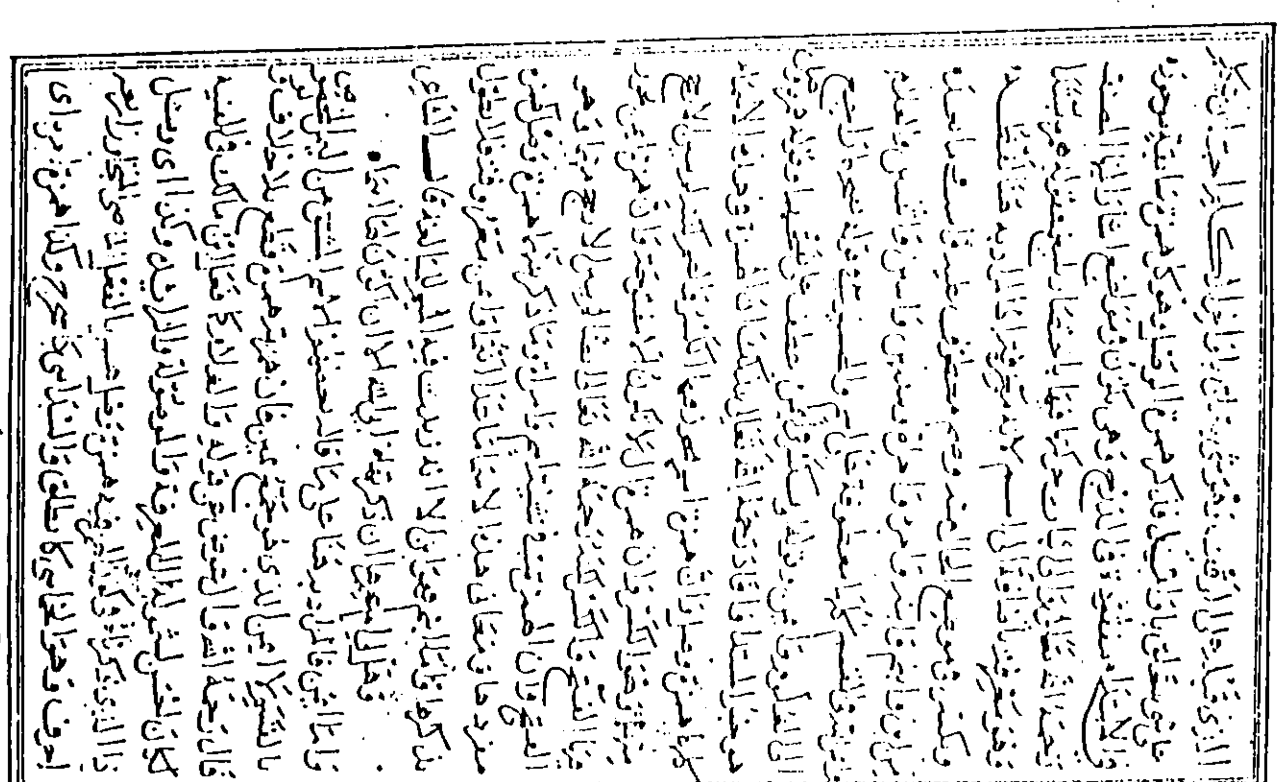
لوحة الغلاف من نسخة عارف حكمت



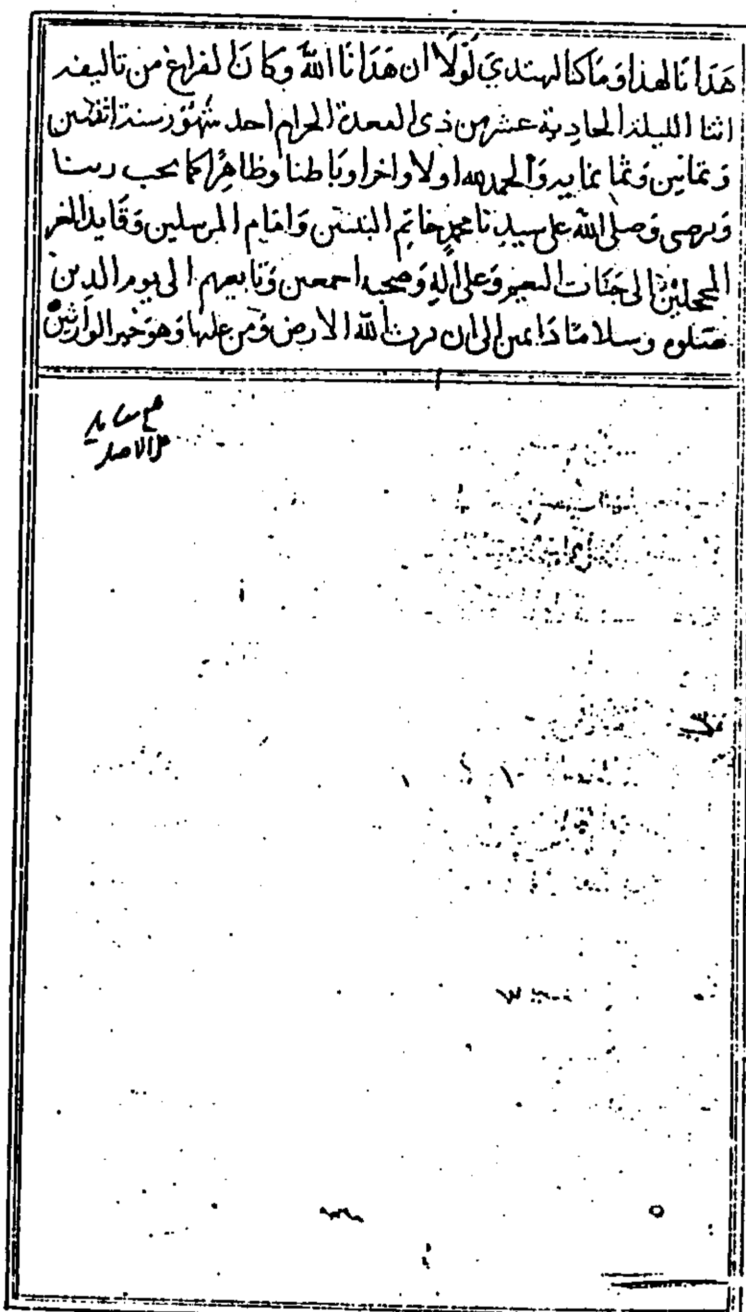


اللوحة الأولى من نسخة عارف حكمت





اللـــوحـة ما قبـــل الأخـيرة مـن نسخـة عـــارف حكمـــت



هدانا الهدا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وكان الفراغ من تاليفه
اثنا الليلة الحادية عشر من ذي القعدة الحرام احد شهور سنة اثنتين
وثمانين وثمانمائة والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا كما يحب ربنا
ويرضى وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وقايد الغر
المحجلين الى جنات النعيم وعلى اله وصحبه اجمعين وتابعيهم الى يوم الدين
صلوة وسلاما دائمين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين

اللوحة الأخيرة من نسخة عارف حكمت

النص المحقق

خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي ، وهو حسبي[١] يقول[٢] فقير رحمة ربه ، الغني به عمن سواه ، معمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد القوي المالكي ـ غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه ـ : الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ، وتفضل عليه باللسان العربي المبين عما في الجنان ، أحمده على ما من به من تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، وأشكره على ما أنعم به من جليل[٣] الصلات وجزيل[٤] العوائد ،[٥] وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا[٦] محمد أفضل من قربه لنحو بابه ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه وأحبابه .

أما بعد :

فهذه تعليقة جمعتها على كتاب " قطر الندى وبل الصدى " للإمام العلامة الفهامة أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ـ أفاض الله عليه شآبيب[٧] الغفران ، وأسكنه بفضله أعالي غرفات الجنان ـ كافية[٨] إن شاء الله تعالى في بيان المراد ، شافية بعون الله في دفع ما لعله يرد عليه من إيراد ، مزجت كلماتها بكلماته ، وبينت بها ما أجمله فيه من تركيبه وتقييداته ؛

١ـ قوله : " وبه ثقتي وهو حسبي " ساقط من " ع " .

٢ـ في " ع " : قال .

٣ـ جليل ، بمعنى : عظيم ، من جَلَّ الأمر ، أي : عظم . انظر اللسان ١١/١١٦ جلل .

٤ـ جزيل ، بمعنى : عظيم ، من جَزُل بمعنى عظم . انظر اللسان ١١/١٠٩ جزل .

٥ـ في " د " : وجزيل الفوائد ، وما أثبته من " ع " أولى ؛ نظرا لذكر كلمة "الفوائد" سابقا . والعوائد : جمع عائدة ، وهي المنفعة . انظر الصحاح ٢/٥١٤ عود .

٦ـ قوله : " ومولانا " ساقط من " د " .

٧ـ الشآبيب : جمع شؤبوب ، وهو الشدة من كل شيء . انظر القاموس المحيط ص ١٢٧ ، شؤبوب ، وتاج العروس ١/٣٠٧ شؤبوب .

٨ـ قوله : " كافية " صفة لقوله : " تعليقة " .

ليكون ذلك سببا في استخراج فوائده ، وعونا للطالب على اقتناص شوارده .

على أني لسـت[1] مـن فرسان هذا الميدان ، ولا من رجال ذلك المجال . لكن حملني على ذلك الرغبة في الخير وفعله ، والتشبه بفاعليـه ، وإن كنت لست من أهله ،

١ — إن التشبه بالكرام فـلاح[2]

وبالله الكريم أعتضد[3] فيما أعتمد ، وبه أسترشد إلى ما يُرشِد . وأرغب إليه في أن يجعله مقرونا بالقبول ، وموصلا في الدارين إلى خير مأمول ، وأعظم سُوْل[4] ، وأستعيذ به من شر كل حاسد ، كما أستعين به في دفع كيد كل كائد ، فما التوفيق إلا منه ، ولا / الإنابة إلا إليه ، ولا الاستعانة إلا به ، ولا التوكل ٣/ إلا عليه . وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة لنا إلا به .

تعريف الكلمة

اعلم يسر الله لي ولك التوفيق ، وهداني وإياك إلى أقوم طريق أنه لما كان موضوعُ علم النحو[5] الكلمَ العربية ، وكان البحث في كل علم عن أحـوال

١— في " د " : أني معترف بأني لست .

٢— هذا عجز بيت من الكامل وصدره :

تشبهوا إن لم تكونوا مثلهم

ولم أقف على قائله .

٣— أعتضد بمعنى : أستعين . انظر التهذيب ١/٤٥١ باب العين والضاد مع الدال ، واللسان ٣/٢٩٣ عضد .

٤— السول — بضم السين وتسكين الواو — ما سأله الشخص ، وهو يهمز ويخفف . انظر اللسان ١١/٣١٩ سأل . وفي " ع " ورد مهموزا ، والسجعة هنا تقتضي التخفيف .

٥— النحو هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها . انظر المقـرب ١/٤٥ ، والتذييل جـ ١ ص ٦ ،

موضوعه ابتدأ المصنف كتابه ببيان الموضوع فقال : (الكلمة قول مفرد)، ويعني بذلك أن الكلمة في الاصطلاح تطلق على ما كان قولا مفردا . فالقول هو اللفظ الدال على معنى .

وهو كالجنس[١] لإطلاقه على المفرد كـ : زيد ، وعلى المركب مفيدا كـ : قام زيد، وغيرَ مفيد كـ : إن قام زيد . وخرج به ما ليس بقول .[٢]

قال بعض المحققين :[٣] والجنس إذا كان بينه وبين فصله[٤] عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما يتناوله عموم فصله .

وبيان اعتبار ذلك هنا أن القول الذي هو الجنس ، والمفرد الذي هو الفصل يجتمعان في " زيد " ونحوه . وينفرد القول بصدقه على " قام زيد " ونحوه من المركبات . وينفرد المفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ ، كما يقال: معنى مفرد . وبهذا يندفع ما أُورِدَ على كثير من المصنفين ؛ بسبب الإخراج بالجنس ؛ لأن من شأنه الإدخال لا الإخراج .

وعبر — رحمه الله تعالى — بالقول ولم يعبر باللفظ كما فعل بعضهم[٥]

١— الجنس هو الوصف الذاتي المشترك بين شيئين فأكثر ، مختلفين بالحقيقة . انظر المستصفى ١/١٤ ، وروضة الناظر ص ٦ .

٢— وذلك لأن الكلام في اللغة يطلق على ستة أشياء ، سيأتي بيانها في ص ١٩٠ .

٣— مثل الرضي . انظر شرح الكافية ١/٤ .

٤— الفصل هو كلي يُحْمَلُ على الشيء في جواب أي شيء هو ؟ في جوهره . انظر كتاب التعريفات ص ٢١٤ .

٥— مثل الزمخشري . انظر المفصل ص ٦ ، وابن الحاجب . انظر الكافية ص ٥٩ ، وابن مالك . انظر التسهيل ص ٣ .

لأنه جنس قريب[١]، واللفظ جنس بعيد[٢]؛ لصدقه على المهمل والمستعمل[٣]. والإتيان بالجنس القريب في الحد أولى .

والقول مصدر بمعنى المقول[٤]، كالخلق بمعنى المخلوق .

والمراد ما كان مقولا قوة أو فعلا ؛ حتى تدخل الكلمات المقدرة في نحو : قم[٥]، واستقم[٥] وشبه ذلك[٦].

والمراد بالمفرد هنا مالا يراد بالجزء منه دلالة[٧]. فيدخل[٨] تحته مالا جزء له أصلا / ٤ نحو : ق — علما — ، وماله جزء لا معنى له ، نحو : زيد[٩]، وما له جزء

---

١ — يكون الجنس قريبا إذا كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان . انظر كتاب التعريفات ص ١١١ .

٢ — يكون الجنس بعيدا إذا كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر ، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان . انظر كتاب التعريفات ص ١١١ .

٣ — لأن اللفظ هو الصوت المعتمد على مقطع . انظر شرح الأزهرية ص ١١ .

٤ — في " د " : بمعنى المفعول .

٥ — فالمقدر هنا هو ضمير الفاعل ، وتقديره : أنت .

٦ — انظر في هذا شرح اللمحة ١/١٥٩ ، وشرح الأزهرية ص ١٢ .

٧ — أو مالا يدل جزؤه على جزء معناه المركب أفاد أو لم يفد . انظر الهمع ١/٤ ، والمطالع السعيدة ١/٦٠ .

٨ — في " د " : فدخل .

٩ — فإن أجزاءه — وهي الزاي ، والياء ، والدال — إذا انفرد شيء منها لم يدل على شيء مما دلت عليه جملته . انظر شرح الشذور ص ١١ ، وشرح القطر ص ١١ .

ذو معنى ، لكن لا يراد به الدلالة عليه[(١)]، نحو : عبد الله — علما — ، وماله[(٢)] جزء ذو معنى وهو دال عليه لكن ليس بمراد ، نحو : الحيوان الناطق — علما — ،

وخرج بالمفرد المركب ، وهو ما أريد بالجزء منه دلالة ، كـ : غلام زيد .

ويُطلَق في اللغة على القول المركب المفيد[(٣)] كلمة[(٤)]، كقوله تعالى : (كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ)[(٥)]

تنبيهان

الأول — اللام في قوله : " الكلمة " لتعريف الجنس[(٦)]؛ لأن الحد يؤتى به لبيان الماهية ، لا لتعريف جميع الأفراد[(٧)]؛ حتى تكون للاستغراق[(٨)] ،

١— في "ع" : وما له جزء ومعنى .

٢— أي : لا يراد بالمعنى الذي يدل عليه الجزء المعنى الذي تدل عليه جملة اللفظ ، كما يتضح من المثال المذكور .

٣— في " ع " : ويطلق في اللغة القول على المركب المفيد كلمة.

٤— هذا الإطلاق مجاز مرسل ، وهو من إطلاق الجزء على الكل ، وهذا الاستعمال مهمل في عرف النحاة . انظر شرح التسهيل ١ / ٣ ، والهمع ١ / ٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧ .

٥— سورة المؤمنون من الآية ١٠٠ ، وتمامها : (هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) فالضمير في " إنها " وفي " قائلها " راجع لقوله تعالى حكاية عن العاصي إذا جاءه الموت : (رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ) . سورة المؤمنون من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ . انظر التصريح ١ / ٢٨ ، والهمع ١ / ٣ .

٦— سيأتي بيان أنواع " أل " مفصلا في ص ٣٧٩ .

٧— من قوله : " لتعريف الجنس " إلى قوله : " جميع الأفراد " ساقط من " ع " .

٨— في " ع " : حتى تكون للاستغراق الجنس .

ولا لتعريف فرد من أفراد الماهية ، حتى تكون للعهد.[(١)]

الثاني : المراد بالتركيب المفهوم من قولنا : " المركب " أن يكون هناك جزآن ، أو أجزاء مترتبة في السمع عند النطق . فلا يَرِدُ إيراد من أورد نحو : " ضرب " على كل من حد المفرد والمركب ، بأن قال : هو مفرد ، وهو داخل في حد المركب ، وخارج عن حد المفرد ، باعتبار أن الحدث مدلول مادته ، والزمان الذي هو الماضي مدلول هيئته الطارئة على مادته ، إذ المادة والهيئة — وإن كانا جزأين — ليسا مرتبين في السمع ، بل يسمعان معا.[(٢)]

١ــ قال السيوطي : ومن قال : "إن اللام في " الكلمة " للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان " فقد سها سهوا ظاهرا ، بل هي للماهية والحقيقة . انظر الهمع ١ / ٥ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ١٥٧ .

٢ــ انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥ .

أقسام الكلمة

والكلمة تنقسم انقسام الكلي إلى جزئياته[1] إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها ، (وهي : اسم ، وفعل ، وحرف) .

قال بعض المحققين : والدليل القاطع في هذه[2] المسألة الإجماع والاستقراء[3].

---

١ — لا انقسام الكل إلى أجزائه ؛ لأن انقسام الكل إلى أجزائه هو ما كانت فيه ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه ، كقولهم : " السكنجبين خل ، وماء ، وعسل " فإنه لا يصح أن يقال : الخل سكنجبين ، ولا : الماء سكنجبين ، ولا : العسل سكنجبين ؛ لأن ماهية السكنجبين لا تقوم إلا بالثلاثة معا ، بحيث أنه إذا انتفى واحد منها انتفى كونه سكنجبينا .

أما قسمة الكلي إلى جزئياته فهو ما كانت فيه ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها ، بأن يجعل كل قسم مبتدأ مخبرا عنه بالمقسوم ، مثل : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة . انظر الأشموني مع حاشية الصبان ١ / ٢٣ ، والكواكب الدرية ١ / ١٣ .

٢ — قوله : " هذه " ساقط من " د " .

٣ — استدل العلماء على حصر أقسام الكلمة في هذه الثلاثة بثلاثة أدلة هي :

١ — الدليل النقلي ، وهو ما رواه الزجاجي عن أبي الأسود الدؤلي أن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — صنع كتابا في أصول العربية ، فكان مما كتبه فيه : الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف . انظر أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ، وتاريخ الخلفاء ص ١٨١ .

٢ — دليل الاستقراء ، وهو أن أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه وغيرهم استقرؤا كلام العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة .

٣ — دلائل العقل ، وتتكون من الصور التالية :

أ — أن العبارات بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة بين الذات والحدث تدل على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالأول الاسم ، والثاني الفعل ، والثالث الحرف . ==

....

=== ب ـ أن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقل، فغير المستقلة الحرف ، والمستقلة إما أن تشعر ـ مع دلالتها على معناها ـ بزمنه المحصل ، أو لا تشعر ، فإن لم تشعر فهي الاسم وإن أشعرت فهي الفعل . وهذا من الأدلة المشتملة على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات .

جـ ـ أن الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ، ولو كان هناك قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه . والدليل على هذا أننا نرى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط . فلما عبروا بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه لا يوجد إلا هذه الأقسام الثلاثة .

وهذه الأقسام مجمع عليها ، وشذ في هذا من لا يعتد بخلافه ، وهو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي المتوفى بعد السبعمائة ، حيث ذهب إلى أن هناك قسما رابعا سماه الخالفة ، وهو ما يسميه غيره من العلماء اسم الفعل .

أما ما نقل عن الفراء في " كِلاَ " في أنها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا إنما هو تردد لديه من أي الأقسام هي ؟ لتعارض الأدلة عنده ، لا أنها خارجة عنها . فهو متوقف في حكمها ، والتوقف ليس حكما . انظر الإيضاح للزجاجي ص ٤١ ، وشرح عيون الإعراب ص ٤٥ ، وأسرار العربية ص ٣ ، وكشف المشكل في النحو ١٦٧/١ ، والتذييل جـ ١ ص ١١ ، والأشباه والنظائر ٥/٣ ، والأشموني مع حاشية الصبان ٢٣/١ ، وحاشية الخضري ١٦/١ .

وما أتى به النحويون من أدلة الانحصار الدائرة بين النفي والإثبات ، كقول ابن مالك[١] — رحمه الله تعالى —: إن الكلمة إما أن تصلح لأن تكون ركنا للإسناد أو لا . . . إلى آخره[٢] فضعيف غير ثابت عند الامتحان . انتهى ،

ووجه ضعفه ما قالوه : من أن المنع وارد فيه على الشق الأخير[٣].

والله أعلم .

١— هو أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الأصل ، إمام في العربية واللغة ، رحل إلى مصر ثم الشام واستوطن في دمشق . من شيوخه : ثابت الكلاعي ، وأبو علي الشلوبين ، وابن يعيش وغيرهم . من تلاميذه : ابنه بدر الدين ، وبدر الدين بن جماعة ، وبهاء الدين بن النحاس . من مصنفاته : التسهيل ، وشرحه ، والكافية الشافية ، وشرحها ، والألفية ، ولامية الأفعال وغيرها . توفي سنة ٦٧٢ هـ . انظر أخباره في إشارة التعيين ص ٣٢٠ ، وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، وطبقات الشافعية ٦٧/٨ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ، ونفح الطيب ١٢٢/٢ .

٢— قال ابن مالك : الكلمة إن لم تكن ركنَ الإسنادِ فهي حرف ، وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم ، وإلا فهي فعل . انظر شرح التسهيل ٣/١ .

٣— من الذين ضعفوا استدلال ابن مالك أبو حيان والدماميني ، وهذا التضعيف وارد من وجهين هما :

أ — أن من الأسماء مالا يقبل الإسناد ، كالظروف ، والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء الملازمة للنداء فيلزم كونها حروفا ، وهو باطل .

وكذلك يوجد أسماء لا تقع إلا مسندا ، كأسماء الأفعال .

كما يوجد أيضا أسماء لا تقع إلا مسندا إليها ، كالضمائر المتصلة . فيلزم كونها أفعالا ، وهو باطل .

===

ولما كان الكلام يتأتى / من جنس الاسم وحده قدمه ، وأتى بعده بالفعل ؛[١] لأنه يصح أن يكون جزءا منه ،[٢] وأخر الحرف لعدم صلاحيته لشيء[٣] من ذلك[٤]. ٥ /

تنبيه

قولهم : " الحرف لا يدل على معنى في نفسه "[٥] معناه : أن الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه ، لا أنه لا يدل على معنى في نفسه

== ب — أن هذا استدلال بالعوارض ، لا بالذاتيات ؛ لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب ، ودليل الحصر إنما يكون للتردد فيما يكون ذاتيا ، لا فيما يكون عارضا . انظر التذييل جـ ١ ص ١١ ، وتعليق الفرائد ١/ ٦٩ .

١ — في " ع " : وأتى بالفعل بعده .

٢ — أي : يصح أن يكون الفعل جزءا من الكلام ، فيصح أن يتركب الكلام من فعل واسم ، نحو : قام زيد .

٣ — في " ع " : صلاحيته بشيء .

٤ — أي : لا يصح أن يتركب الكلام من حرف واسم فقط ، أو من حرف وفعل فقط . وخلاصة كلامه أن الاسم يخبر عنه وبه ، فله رتبتان ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، فله رتبة واحدة ، والحرف لا يخبر به ولا عنه ، فلا رتبة له ، فقدم ماله رتبتان ، وأخر ما لا رتبة له ، وبقي ماله رتبة واحدة وسطا .
ومما قيل في سبب تقديم الاسم على الفعل وتأخير الحرف : أن الاسم مشتق من السمو ، وهو الرفعة ، والحرف معناه الطرف ، فتقدم الاسم بالاشتقاق ، وتأخر الحرف بالاشتقاق كذلك ، وبقي الفعل متوسطا .
انظر شرح عيون الإعراب ص ٤٥ .

٥ — أي : في حد الحرف ، حيث قالوا : الحرف هو كلمة تدل على معنى في غيرها ، ولا تدل على معنى في نفسها . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠١ .

البتة ، فـ "مِنْ" في قولك مثلا[1]: سرت من البصرة إلى الكوفة. تدل على معنى في نفسها ، وهو الابتداء ، لكن هذه الدلالة متوقفة على ذكر متعلق الابتداء ، وهو البصرة . وكذلك "إلى"[2] في الانتهاء[3]، والله أعلم .

١- قوله : " مثلا " ساقط من " ع " .

٢- قوله : " إلى " ساقط من " د " .

٣- وخالف في هذا بهاء الدين بن النحاس ، حيث زعم أن الحرف يدل على معنى في نفسه ، واستدل لما ذكر بأدلة منها : أن الحرف يدل على معنى، سواء كان مركبا أو مفردا ، ومثل على ذلك بـ " هل "، وقال : إن اللغويين كلهم قالوا : إنها للاستفهام ، ولم يقيدوا ذلك بحال التركيب دون حال الإفراد . وفرق بين الحرف وبين الاسم والفعل بأن المعنى المفهوم من الحرف مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد ، بخلاف الاسم والفعل ، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد . انظر شرح اللمحة ١٦٤/١ ، والأشباه والنظائر ٦/٥ .

ولما ذكر المصنف[١] ـ رحمه الله تعالى ـ أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ميز كل واحد منها عن قسيميه ، وكان بالعلامات لأنه في مقام التعليم ، والتمييز بها أسهل على المتعلم ، وإن كان الحد أضبط ؛ لأنه يطرد[٢] وينعكس[٣] ، بخلاف العلامة فإنها ـ وإن اطردت ـ لا تنعكس.[٤]

علامات الاسم

وكل واحد منها يتميز بعلامات تخصه[٥] (فأما الاسم[٦] فيعرف) متميزا من الفعل والحرف (بـ : ـأل كـ : الرجل ، وبالتنوين كـ : رجلٍ ، وبالحديث عنه كـ : تاء ضربت) . فهذه ثلاث علامات : شنتان لفظيتان :

١ـ قوله : " المصنف " ساقط من " ع " .

٢ـ الاطراد في الحد هو وجوب وجود المحدود عند وجود الحد . وهو ما يسمى بالتلازم في الثبوت . انظر التبيين ص ١٢٤ ، وكتاب التعريفات ص ٨٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٣٠ .

٣ـ الانعكاس في الحد هو وجوب انتفاء المحدود عند انتفاء الحد . وهو ما يسمى بالتلازم في الانتفاء . انظر التبيين ص ١٢٤ ، وكتاب التعريفات ص ١٩٨ ، وحاشية الصبان ١/ ٣٠ .

٤ـ أي : أن الكلمة إذا دخلها حرف جر أو لحقها التنوين ـ أنى وجدت ـ حكم باسميتها ، وامتناع حرف الجر أو التنوين لا ينفي كون الكلمة اسما . انظر التبيين ص ١٢٤ .

٥ـ في " ع " : وكل واحد يتميز منها بعلامات تخصصه .

٦ـ اختلف العلماء في حد الاسم على أقوال كثيرة ، ذكر ابن الأنباري أنها وصلت إلى أكثر من سبعين قولا . انظر أسرار العربية ص ٩ .
وللاطلاع على هذه الأقوال انظر المصادر التالية : الإيضاح للزجاجي ص ٤٨ ، والصاحبي ص ٨٩ ، والحلل في إصلاح الخلل ص ٦٠ ، والتبيين ص ١٢١ ، وشرح المفصل ١/ ٢٢ .
وأحسن ما قيل في حد الاسم : هو كلمة تدل على معنى في نفسها ، مفرد ، غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه . انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٦٤ .

واحدة من أوله ، وهي : " أل " ، والأخرى من آخره وهي التنوين ،[١] وواحدة معنوية ، وهي[٢] الحديث عنه .

أما " أل " فقيل : المراد بها أعم من المُعَرِّفة[٣]، حتى تدخل الموصولة . وهو ظاهر إطلاقه هنا[٤]، ومايدل عليه كلامه في المغني[٥] .

وقيل : المراد المُعَرِّفة لا الموصولة . وهو صريح كلامه في التوضيح[٦] . لكن قد[٧] قال قريبه[٨] في حاشيته عليه[٩] : والصواب أن المصنف لا يرى ذلك ، وإنما قيد

---

١ — وللاسم علامات لفظية تلحقه في حشوه ، منها : التصغير ، وألف التكسير . انظر شرح اللمع لابن برهان ١ / ٣ ، والمرتجل ص ٨ .

٢ — في " ع " : وهو .

٣ — سيأتي بيان أنواع " أل " في ص ٣٦٣ و ٣٧٩ .

٤ — وكذلك هو ظاهر إطلاقه في الشذور . انظر متن الشذور ص ٢ .

٥ — انظر المغني ص ٧١ .

٦ — أوضح المسالك ١ / ٢٠ ، وهو — أيضا — صريح كلامه في الجامع الصغير . انظره ص ٩ .

٧ — قوله : " قد " ساقط من " د " .

٨ — هو حفيده أحمد شهاب الدين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، أخذ العربية عن علماء أجلاء منهم : العز ابن جماعة ، والجلال المحلى ، والشيخ يحيى السيرامي . تقدم في الفنون ، وخاصة العربية ، وتصدى للإقراء ، وقرأ عليه عدة علماء . توفي في دمشق سنة ٨٣٥ هـ . له حاشية على أوضح المسالك . انظر أخباره في الضوء اللامع ١ / ٣٢٩ ، والبغية ١ / ٣٢٢ ، وإنباء الغمر ٨ / ٢٦٣ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢١٢ .

٩ — حاشية الحفيد ق ٣ ب .

كلام الألفية بذلك ؛ لأن ابن مالك ــ رحمه الله تعالى[1] ــ يرى جواز وصلها ــ يعني : الموصولة[1] ــ بالجملة الفعلية[2] نثرا ونظما.[3] انتهى .[4]

وأما التنوين فهو نون ساكنة[5] تلحق الآخر لفظا لا خطا .

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة :

الأول ــ تنوين / التمكين ، كـ : زيدٍ ، ورجلٍ . ويسمى تنوين الصرف ، ٦/ وتنوين الأمكنية . وهو اللاحق للاسم المنصرف غير جمع المؤنث السالم ؛ إعلاما ببقائه على أصله بحيث إنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل[6] فيمنع من الصرف.[7]

١ــ هذه الجملة لا توجد في حاشية الحفيد .

٢ــ انظر شرح الكافية الشافية ١/١٦٣ .

٣ــ في " د ": نظما ونثرا .

٤ــ الراجح في هذه المسألة أن " أل " بجميع أنواعها ، ماعدا الاستفهامية ــ وهي الداخلة على الفعل الماضي ، نحو : أل فعلت ، بمعنى : هل فعلت ــ تدل على اسمية ما تدخل عليه من الكلمات . انظر المقتصد ١/٧١ ، والتصريح ١/٣٨ ، والأشموني ١/٣٧ .

٥ــ قيد أبو حيان وكذلك الأزهري السكون بأن يكون أصليا ، وذلك حتى لا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ)) عند الوصل ، وكذلك لئلا تدخل النون في نحو : يفعلون ، والزيدان ، والزيدون.وقفا ؛ لأنها في الجمع ليست ساكنة أصالة . انظر التذييل جـ ٨ ق ٤٠ أ ، والتصريح ١/٣٠ .

٦ــ في " د " : وكذا الفعل .

٧ــ ما ذكره من فائدة هذا التنوين هو ما ذهب إليه سيبويه . انظر الكتاب ١/٢٠ ، وفي هذه المسألة مذاهب أخرى هي :

أ ــ أن هذا التنوين للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف .

ب ــ أن هذا التنوين للفرق بين الأسماء والأفعال ، وهذا محكي عن الكسائي والفراء .

===

الثاني ــ تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ؛ للفرق بين معرفتها ونكرتها .

ويقع سماعا في باب اسم الفعل [١]، كـ : صهٍ ، وإيهٍ .

وقياسا في العلم المختوم بويه [٢]، كـ : سيبويه .

الثالث ــ تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات [٣]، قوبل بـه نون [٤] جمع المذكر السالم [٥]؛ ولذلك سمي تنوين المقابلة .

== جـ ــ أن هذا التنوين للفصل بين المفرد والمضاف ، وهذا مروي عن بعض الكوفيين وقطرب ، وبه قال السهيلي . انظر نتائج الفكر ص ٨٧ ، والإيضاح للزجاجي ص ٩٧ ، والتذييل جـ ٨ ق ٣٨ ب .

١ــ وكذلك يقع سماعا في اسم الصوت ، نحو : غاق غاق . انظر شرح الكافية ١٣/١ ، والتصريح ٣٢/١ .

٢ــ وذلك لأن لفظة " ويه " من زوائد الألفاظ الأعجمية ، فلما جاءت أسماء في آخرها ألفاظ ليست في كلام العرب استثقلوها فأجروها مجرى الأصوات . انظر الكتاب ٣٠١/٣ ، والإيضاح للزجاجي ص ٩٨ .

٣ــ المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، وإن لم يكن مؤنثا ، نحو : مسلمات ــ اسم رجل ــ ولا سالما ، نحو : أذرعات ــ اسم قرية ــ . انظر حاشية الخضري ١٩/١ .

٤ــ قوله : " نون " ساقط من " ع " .

٥ــ وذلك لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر ، فالأصل قد وجد فيه النون متكملا بها ، كما أن الواحد قد تكمل بالتنوين ، فهذه النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد ، فلما لم توجد هذه النون في جمع المؤنث ، بل وجد متكملا بنفسه كان في الفرع مزية عن أصله ؛ لذلك عُوِّض عن هذه النون التنوين ؛ حتى يعادل الفرع أصله ، ولذلك جعلوا نصب جمع المؤنث السالم تابعا لجره ، كما هو الحال في جمع المذكر السالم . انظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٤/١ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٤/٢ .

الرابع : تنوين العوض ، وهو اللاحق للاسم[(١)] عوضا عن حرف ،كـ: جوار وغواش[(٢)]؛ إذ أصله : جواري ، وغواشي[(٣)].

أو عن مضاف إليه مفرد ، وهو تنوين[(٤)] "كل" و "بعض" إذا قطعا عن الإضافة ، نحو : كلٌّ يموت ، أي : كل مخلوق يموت .

أو عن مضاف إليه جملة أو جمل ، وهو اللاحق لـ : إذ ، نحو : ﴿وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[(٥)] و ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[(٦)].

١ــ أي : الاسم الممنوع من الصرف المعتل الآخر بالياء ، نحو : جوار ، وغواش . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٩ ، والتصريح ١/٣٤ .

٢ــ وذلك في حالتي الرفع والجر فقط . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٩ ، والتصريح ١/٣٤ .

٣ــ بالضم والتنوين ، أو بالجر والتنوين استثقلت الحركة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت جوارٍ ، فحذف التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف ــ لصيغة منتهى الجموع المقدرة ؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت ــ ثم خافوا رجوع الياء لزوال الموجب لحذفها ، وهو التنوين فعوضوا عن الحرف المحذوف التنوين ، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة وفاقا لسيبويه والجمهور ، وهذا على تقديم الإعلال على منع الصرف . انظر الكتاب ٣/٣٠٨ و ٣١٠ ، والتذييل جـ ٨ ق ٣٧أ، والأشموني مع حاشية الصبان ٣/٢٤٥ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/٤ .

٤ــ قوله : "تنوين" ساقط من "د" .

٥ــ سورة الحاقة الآية ١٦ ، وهذا مثال للعوض عن جملة واحدة والتقدير: فهي يوم إذ انشقت واهية . انظر المغني ص ٤٤٧ .

٦ــ سورة الزلزلة الآية ٤ ، وهذا مثال للعوض عن جمل ، والتقدير: يوم إذ تزلزل الأرض زلزالها ، وتخرج الأرض أثقالها ، ويقول الإنسان مالها تحدث أخبارها . انظر كشف المشكل ٢/٢٠٠ ، وشرح المفصل ٩/٣٠ .

وإنما اختصت هذه الأربعة بالاسم لأن كلا من التمكين ، والتنكير ، والمقابلة لجمع المذكر السالم ، وقبول الإضافة ، والتعويض منها مما اختص به الاسم من غيره [١].

وأما تنوين الترنم ، وهو اللاحق للقوافي المطلقة [٢] بدلا من حرف الإطلاق ، وهو : الألف ، والواو ، والياء ، كقوله :

٢ — أقلي اللوم عاذل والعتابنْ * وقولي إن أصبت لقد أصابنْ [٣]

---

١ — كان تنوين التمكين مختصا بالاسم لأن الأصالة مختصة به فيدل على بقائها له ، وسبب اختصاص الاسم بتنوين التنكير أن غير الاسم لا حاجة له في التنكير ، وسبب اختصاصه بتنوين المقابلة أن الجمع لا يكون في الأفعال ، وسبب اختصاصه بتنوين العوض أن الأفعال لا تضاف .
انظر شرح الجمل ١/١١١ ، وشرح التسهيل ١/١٠ .

٢ — القافية المطلقة هي التي يكون رويها متحركا . انظر مفتاح العلوم ص ٥٧٢ . ويلحقها هذا التنوين في لغة بني تميم وقيس .
انظر الكتاب ٤/٢٠٦ ، والأصول ٢/٣٨٦ ، وسر الصناعة ٢/٥٠١ ، والمساعد ٢/٦٧٨ .

٣ — هذا بيت من الوافر ، وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٦٤ .
وعاذل في البيت منادى مرخم ، أصله : ياعاذلة .
والشاهد فيه لحاق تنوين الترنم للعروض والقافية المطلقتين .
وهذا البيت من شواهد المقتضب ١/٢٧٥ ، وشرح المفصل ٩/٢٩ و ٣٣ ، وشرح الجمل ١/١١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٩ ، والمغني ص ٤٤٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٨ ، والعيني ١/٩١ ، والهمع ٤/٤٠٧ ، والأشموني ١/٣١ ، والخزانة ١/٦٩ .

وتنوين الغالي[١]، وهو اللاحق للقوافي المقيدة ، أي : التي ليس آخرها حرف الإطلاق[٢]، كقوله :

٣ — قالت بنات العم ياسلمى وإنن[٣] * كان فقيرا معدما قالت وإنن[٤]

فليسا من أقسام التنوين ؛ لوجودهما في الخط والوقف .

فائـــدة

قولهم : " تنوين الترنم " هو عند الأكثرين : سيبويه[٥]

١— هذا التنوين زاده الأخفش والعروضيون . انظر كتاب الكافي ص ١٥٩، وشرح التسهيل ١/ ١١ ، والمغني ص ٤٤٨ .

٢— أي : التي يكون رويها ساكنا . انظر مفتاح العلوم ص ٥٧٢ .

٣— في " د " : وإن .

٤— هذا بيت من الرجز ، وهو لرؤبة . انظر ملحق ديوانه ص ١٨٦ . والشاهد فيه لحاق تنوين الغالي للعروض والقافية المقيدتين .
وهذا البيت من شواهد توضيح المقاصد ١/ ٣١ ، والمساعد ٢/ ٦٨٠، وشفاء العليل ٢/ ٨٩٠ ، والعيني ١/ ١٠٤ ، والتصريح ١/ ٣٧ ، والهمع ٤/ ٤٠٨ ، والأشموني ١/ ٣٣ ، والدرر ٥/ ١٨١ .

٥— هو إمام النحويين أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . أحد أعلام النحو في البصرة . كان أعلم الناس بالنحو بعد الخليل . أخذ النحو عن الخليل ، وعيسى بن عمر ، ويونس وغيرهم ، وأخذ اللغة عن الأخفش الأكبر وغيره . وأخذ عنه الأخفش الأوسط وقطرب . صنف كتابه المشهور ، وهو تصنيف لم يسبقه إليه أحد ، وكتاب لم يكتب في النحو مثله ، ويعتبر هذا الكتاب العمدة في النحو . قدم بغداد ، وجرت بينه وبين الكسائي مناظرة مشهورة ، ظهر فيها سيبويه بالصواب ، وظهر فيها الكسائي بتركيب الحجة ، فحكم فيها بصحة قول الكسائي، فخرج إلى خراسان ، ومات غما في الطريق سنة ١٨٠ هـ . انظر أخباره في مراتب النحويين ص ١٠٦ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ، وإشارة التعيين ص ٢٤٢ .

ومن وافقه[1] على حذف مضاف ، أي : تنوين ترك الترنم[2]، فإن الترنم هو التغني . وإنما يحصل ذلك بأحرف الإطلاق ؛ لقبولها مد الصوت ، فإذا جاءوا بالتنوين[3] في / مكانها فكأنهم تركوا الترنم . ٧/

وقال ابن يعيش:[4] هو على ظاهره[5]. يعني : أن الترنم يحصل بالنون نفسها ؛ لكونها حرفا أغن . وقال:[5] إنما سمي المغني مغنيا لأنه يغنن صوته ، أي : يجعل فيه غنة.[6]

والأصل في " مغني " : مغنِّن — بثلاث نونات — أبدلت الأخيرة ياء للتخفيف.[7]

١— مثل ابن السراج . انظر الأصول ٢/٣٨٤ و ٣٨٦ ، ومثل الإمام عبد القاهر . انظر المقتصد ١/٧٥ ، ومثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٧ ، ومثل الرضي . انظر شرح الكافية ١/١٤ .

٢— انظر الكتاب ٤/٢٠٦ .

٣— في " د " : بالنون .

٤— هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي ، من كبار أئمة العربية ، ولد ونشأ في حلب . قرأ النحو على فتيان الحلبي ، وأبي العباس البيزوري . تصدر في حلب للإقراء زمانا . من تلاميذه : أحمد بن خلكان . صنف شرح المفصل ، وشرح التصريف الملوكي ، توفي في حلب سنة ٦٤٣ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٤/٤٥ ، ووفيات الأعيان ٧/٤٦ ، وإشارة التعيين ص ٣٨٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٤ ، والبغية ٢/٣٥١ .

٥— شرح المفصل ٩/٣٣ .

٦— هذا القول حكاه ابن يعيش عن بعضهم . انظر شرح المفصل ٩/٣٣ .

٧— كما قالوا : تقضى البازي ، والأصل : تقضض ، وكذلك : قصيت أظفاري ، والأصل : قصصت . انظر شرح المفصل ٩/٣٣ ، وتاج العروس ٤/٤٢٤ ، قصص و ٥/٧٨ قضض . ===

وإنما سمي التنوين اللاحق للقوافي المقيدة تنوين الغالي لتجاوزه حد الوزن ، والغلو في اللغة الزيادة .[١]

وأنكر الزجاج[٢] والسيرافي[٣] وجوده ؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالا[٤]:

=== وابن يعيش موافق في قوله هذا لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني المتوفى سنة ٥٩٩ هـ . انظر كشف المشكل ٢ / ٢٠٣ .

١ — انظر في هذا المقتصد ١ / ٧٦ ، والمغني ص ٤٤٨ ، والتصريح ١ / ٣٦ .

٢ — هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، غلب عليه اسم الزجاج لأنه كان يخرط الزجاج في أول حياته ، ثم مال إلى النحو ، فتتلمذ على ثعلب ، ثم المبرد ولازمه . من تلاميذه : أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاجي . من مصنفاته : معاني القرآن وإعرابه ، والأمالي ، وشرح أبيات سيبويه وغيرها . توفي سنة ٣١١ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٣٨ ، والأنساب ٦ / ٢٧٣ ، ومعجم الأدباء ١ / ١٣٠ ، وإنباه الرواة ١ / ١٩٤ ، وإشارة التعيين ص ١٢ .

٣ — هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، نسبة إلى سيراف، بلد من بلاد فارس ، كان من أعلم الناس بنحو البصريين . قرأ القرآن على ابن مجاهد ، كما قرأ اللغة على ابن دريد ، والنحو على ابن السراج . تصدر في بغداد لإقراء القراءات والنحو واللغة والعروض والفقه والحساب . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وهو شرح كبير لم يسبق إلى مثله ، وأخبار النحاة البصريين ، وشرح مقصورة ابن دريد . توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٢٨ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٣٤١ ، ومعجم الأدباء ٨ / ١٤٥ ، وإنباه الرواة ١ / ٣٤٨ ، وإشارة التعيين ص ٩٣ .

٤ — انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ ، والمغني ص ٤٤٨ ، والتصريح ١ / ٣٦ .

لعل الشاعر كان يزيد لفظة " إن " في آخر كل بيت فضعف صوته [١] بالهمزة فتوهم السامع أن ذلك تنوين [٢] .

ووافقهما على ذلك ابن مالك [٣] — رحمهم الله [٤] تعالى — .

وأما العلامة الثالثة : وهي الحديث عنه [٥] فالمراد بها الإسناد إليه ، وهو كما قال المصنف في الأوضح : [٦] أن ينسب إليه ما تحصل به الفائدة . يعني : سواء كان ذلك المسند فعلا ، كـ : قام زيد ، أو اسما ، كـ : زيد أخوك ، أو جملة ، كـ : أنا قمت [٧] .

وشمل هذا الحد الإسناد الخبري والإنشائي ؛ لأن النسبة موجودة في كل منهما ، إلا أنها في الخبري لها خارج تطابقه أو لا تطابقه [٨] ،

---

١ — من قوله : " وقالا " إلى قوله : " صوته " ساقط من " ع " .

٢ — وفيما قالاه نظر كما قال ابن هشام ، لأن فيه توهيم الرواة الثقات بمجرد الاحتمال . انظر التصريح ١/ ٣٦ ، وخزانة الأدب ١/ ٧٩ .

٣ — شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٠ .

٤ — في " د " : رحمه الله .

٥ — في " ع " : وهي بالحديث عنه .

٦ — أوضح المسالك ١/ ٢٢ .

٧ — وهذه العلامة كما قال ابن هشام أنفع علامات الاسم ، إذ بها تعرف اسمية التاء من " ضربت " ، فهي لا تقبل " أل " ولا يلحقها التنوين ، ولا غيرها من علامات الاسم . انظر شرح الشذور ص ١٩ ، وشرح القطر ص ١٢ .

٨ — أي : أن النسبة في الإسناد الخبري لها شيء خارج الذهن ، إما أن توافقه أو لا توافقه ، فمثلا إذا قلت : زيد قائم ، وكان قيام زيد واقعا فالنسبة حينئذ مطابقة لما هو خارج الذهن ، وإن لم يكن قيام زيد واقعا فالنسبة حينئذ غير مطابقة لما هو خارج الذهن .

وفي الإنشائي لا خارج لها . فيندفع بذلك توهم اختصاص التعريف بالإسناد الخبري ، من حيثية إن النسبة إلى الشيء الإخبار عنه . والله أعلم .

والاسم له علامات[١] أُخَرُ غير هذه ، أوصلها بعضهم إلى خمسين علامة ، ولولا الرغبة في الاختصار لذكرت شيئا من ذلك[٢].

---

١ — في " ع " : والاسم لها علامات .

٢ — ذكر بعضا منها علي بن سليمان الحيدرة اليمني . انظر كشف المشكل ١ / ١٧٣ ، كما ذكر السيوطي أيضا بعضها . انظر الأشباه والنظائر ٣ / ٨ ، ومجموع ما ذكراه خمس وأربعون علامة ، حيث ذكر علي بن سليمان ثلاثين علامة ، وزاد عليه السيوطي عشر علامات ، وانفرد علي بخمس علامات لم يذكرها السيوطي ، فأصبح المجموع خمسا وأربعين علامة .

وينقسم الاسم باعتبار البناء والإعراب إلى قسمين لا ثالث لهما .

أفاد ذلك المصنف بحصر المبتدأ في الخبر حيث قال : (وهو)، أي : الاسم (ضربان) .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور[1] إلى ثبوت الواسطة ، وهي الأسماء قبل التركيب، وقالوا : هي موقوفة لا معربة ؛ لعدم مقتضي الإعراب ، ولا مبنية ؛ لعدم سبب البناء[2] .

وعلى ذلك مشى أبو حيان[3]، قال في ارتشافه :[4] والذي يقبل الإعراب هو

١- هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس . أخذ عن أبي الحسن بن الدباج ، وعن الشلوبين. من تلاميذه : الشلوبين الصغير ، وعلي بن عبدالرحمن الرماني الصغير . من مصنفاته : المقرب، والممتع ، وضرائر الشعر ، وله ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . توفي سنة ٦٦٩ هـ . انظر أخباره في إشارة التعيين ص ٢٣٦ ، والوافي بالوفيات ٢٢/٢٦٥ ، وفوات الوفيات ٣/١٠٩ ، والبلغة ص١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ .

٢- انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٣ .

٣- هو محمد أثير الدين بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع ، والعربية عن ابن الضائع والبهاء بن النحاس ، وأخذ عنه الشيخ تقي الدين السبكي ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، وابن هشام . من مصنفاته : البحر المحيط ، والتذييل والتكمل في شرح التسهيل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وتذكرة النحاة وغيرها . توفي سنة ٧٤٥ هـ . انظر أخباره في فوات الوفيات ٤/٧١ ، وطبقات الشافعية ٩/٢٧٦ ، والدرر الكامنة ٥/٧٠ ، وبغية الوعاة ١/٢٨٠ ، ونفح الطيب ٢/٥٣٥ .

٤- الارتشاف ١/٤١٣ .

قبل تركيبه مع العامل موقوف . انتهى .

والأكثرون على الأول[1]، ثم اختلفوا / فيها على قولين : ٨/

فقيل : مبنية ؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها ؛ لأنها لا عاملة ولا معمولة . واختاره ابن مالك.[2]

وقيل : معربة حكما.[3]

إذا علم هذا فقوله : (معرب) بدل تفصيل من قوله : " ضربان " .

قال في الشرح[4]: وقدمت المعرب لأنه الأصل . انتهى.

والمرادُ بالأصل هنا الغالبُ .[5]

وهو مشتق من الإعراب فينبغي الكلام عليه قبل الكلام على المعرب ، فأقول :

الإعراب[6] في اللغة يطلق على معان منها :

١— أي : أنها ليست واسطة . ومن هؤلاء الزمخشري . انظر المفصل ص ٢١٦ ، وابن يعيش . انظر شرح المفصل ٦/ ٢٨، وابن الحاجب . انظر الإيضاح ١/ ٦١٦ ، وابن مالك . انظر شرح التسهيل ١/ ٤٠ .

٢— شرح التسهيل ١/ ٤٠ ، واختار هذا أيضا ابن الحاجب ، وعلل سبب بنائها بأنها غير مركبة ، فجعل عدم التركيب من أسباب البناء . انظر الكافية ص ١٤٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٦ .

٣— بناءً على أن عدم التركيب ليس سببا للبناء ، والشبه الإهمالي ممنوع ؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ، وهذا اختيار الزمخشري . انظر الكشاف ١/ ٢٠ ، والمطالع السعيدة ١/ ٧٠ .

٤— شرح القطر ص ١٣ .

٥— في " ع " : والمراد بالأصل هنا الإعراب .

٦— قوله : " الإعراب " ساقط من " ع " .

الإبانة ، كقوله — عليه الصلاة[1] والسلام — : (الأيِّمُ تُعْرِبُ عن نفسها)[2]، أي : تُبِينُ . ومنه قولهم : أُعرب الرجل عن حاجته ، أي : أبان عنها .

ومنها : التحسين ، تقول : أعربت الشيء ، أي : حسنته .

ومنها : التغيير ، قالت العرب : عربت معدة البعير ، أي : تغيرت وأعربها الله ، أي : غيرها .

ومنها الانتقال ، ومنه قولهم : عربت الدابة في مرعاها ، أي : جالت وانتقلت فيه من موضع إلى موضع .

وأما في الاصطلاح فهو عند من يقول : " إنه معنوي " تغير[3] أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا .[4]

وعند من يقول : " إنه لفظي " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف ،[5] وهذا

١— قوله : " الصلاة " ساقط من " ع " .

٢— سنن ابن ماجه ١/ ٦٠٢ ، ومسند الإمام أحمد ١/ ١٩٢ ، وهو فيهما بلفظ : " الثيب تعرب عن نفسها " .

٣— في " د " : تغيير .

٤— استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

أ — أن الحركات تضاف إلى الإعراب ، كقولهم : " حركة إعراب " والشيء لا يضاف إلى نفسه .

ب — أن الحركات قد تكون في المبني ، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم تكن فيه .

جـ — أن الحركات قد تزول في الوقف — مع الحكم بالإعراب — .

د — أن السكون قد يكون إعرابا .

هـ — تفسيرهم الإعراب بالتغيير والاختلاف ، وكل واحد منهما معنى . انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٧٢ وما بعدها ، والهمع ١/ ٤٢ .

٥— من أدلة أصحاب هذا القول ما يلي :

===

هو اختيار ابن خروف [١]، والأستاذ أبي علي [٢]، [٣] وابن الحاجب [٤]،

=== أن الإعراب قد يكون لازما ؛ للزوم مدلوله ، كرفع " لعمرك "، ونصب " رويدك "، وجر " عِرْيَط " من " أم عِرْيَط "، وبهذا الإعراب اللازم يفسد قول من جعله تغييرا . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤ ، والهمع ١ / ٤١ .

وانظر رد ود أصحاب كل قول على الآخرين في الأشباه والنظائر ١ / ١٧٣ وما بعدها .

١ — هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي . كان إماما في العربية . أقرأ النحو في عدة بلاد ، أخذ العربية عن ابن طاهر المعروف بالخِدَب ، وأبي إسحاق بن ملكون . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي وغيرهما . توفي سنة ٦٠٩ هـ ، انظر أخباره في إنباه الرواة ٤ / ١٩٢ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ ، وإشارة التعيين ص ٢٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٢٦ ، والبغية ٢ / ٢٠٣ . وانظر رأيه في الارتشاف ١ / ٤١٣ ، والهمع ١ / ٤٠ .

٢ — في " ع "؛ والأستاذ أبو علي .

٣ — هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني — نسبة إلى شلوبينة ، وهي قرية من قرى أشبيلية في الأندلس — .أخذ عن محمد ابن خلف اللخمي ، وعن ابن ملكون . أقرأ ما يقارب من ستين سنة ، وتخرج عليه نحو أربعين رجلا ، منهم : ابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وابن الضائع . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرحين على المقدمة الجزولية . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٥١ ، وإشارة التعيين ص ٢٤١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٠٧ ، ومرآة الجنان ٤ /١١٣ ، والبغية ٢ / ٢٢٤ .

وانظر رأيه في التوطئة ص ١١٦ .

٤ — هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي ، سمي بابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا لدى الأمير عز الدين الصلاحي . كان مقرئا ، أصوليا ، فقيها ، نحويا . أخذ عن الشاطبي ، ===

وذهب إليه ابن مالك ، وقال(1) : إنه مذهب المحققين . وعليه مشى المصنف في الأوضح .(2)

والأول اختاره الأعلم(3) ومتأخروا المغاربة(4) .

= = = وأبي المنصور الأبياري وغيرهما . من تلاميذه : الموفق ابن أبي العلاء ، وأبو علي بن الخلال وغيرهما . من مصنفاته : الإيضاح في شرح المفصل ، والأمالي ، والكافية في النحو ، وشرحها ، ونظمها ، وشرح نظمها ، والشافية في التصريف ، وشرحها وغيرها . توفي سنة ٦٤٦ هـ . انظر أخباره في وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، وإشارة التعيين ص ٢٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ ، ومفتاح السعادة ١/١٣٨ .

وانظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٣ .

١— شرح التسهيل ١/٣٤ .

٢— أوضح المسالك ١/٣٩ ، وكذلك مشى عليه في الشذور . انظر شرح شذور الذهب ص ٣٣ .

٣— هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، ويعرف بالأعلم الشنتمري ، والأعلم هو المشقوق الشفة العليا ، والشنتمري نسبة إلى شَنْتَمَرِيَّة — بلد في الأندلس — . أخذ عن إبراهيم بن الإفليلي ، وأبي سهل الحراني . وأخذ عنه محمد بن أبي العافية النحوي ، وأبو علي الحسين بن محمد الغساني وغيرهما كثير . من مصنفاته : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح أبيات كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي ، وشرح أبيات الجمل وغيرها . توفي في أشبيلية سنة ٤٧٦ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٤/٦٥ ، ومعجم الأدباء ٢٠/٦٠ ، وإشارة التعيين ص ٣٩٣ ، ومرآة الجنان ٣/١٥٩ ، وبغية الوعاة ٢/٣٥٦ .

وانظر رأيه في الارتشاف ١/٤١٣ ، والهمع ١/٤١ .

٤— مثل ابن عصفور . انظر شرحه للجمل ١/١٠٢ ، ومثل أبي حيان . انظر النكت الحسان ص ٣٤ ، وشرح اللمحة البدرية ١/١٨٣ و ١٨٥

وهو ظاهر قول[1] سيبويه[2] .

(و) المعرب (هو ما تغير آخره[3] بسبب العوامل الداخلة عليه

كـ : زيد) ، وعمرو ، ونحو ذلك .

وقول المصنف : " هو[4] ما تغير آخره " كالجنس ، ومراده أعم من التغيير الظاهر والمقدر ؛ حتى يدخل ما إعرابه ظاهر ، كـ : زيد ، وما إعرابه مقدر ، كـ : الفتى . ويستفاد ذلك من عموم الجنس . و " ما " تحتمل أن تكون موصولة ، أي : الذي تغير آخره ، وأن تكون نكرة موصوفة ، أي : شيء تغير .

وقوله / : " بسبب العوامل . . . " إلى آخره كالفصل أُخرج به ما تغير آخره / ٩ لا بسبب العوامل ، بل بسبب غيره ، كالنقل ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[5]

١ـ في " ع " : وهو ظاهر كلام سيبويه .

٢ـ حيث قال : وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ ـ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أُحدث ذلك فيه من العوامل . الكتاب ١ / ١٣ .

والراجح في هذه المسألة أن الإعراب أمر لفظي ، لوجهين هما :

أ ـ أن التغيير أمر لا يعقل إلا بعد التعدد ، فلو جعل التغيير إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية ؛ لعدم التغيير .

ب ـ أنه يقال : " أنواع الإعراب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم " ، ونوع الجنس يستلزم حقيقة الجنس . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٤ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٧٢ .

٣ـ في متن القطر ص٣: هو ما يتغير آخره .

٤ـ قوله : " هو " ساقط من " ع " .

٥ـ سورة المؤمنون الآية الأولى .

ـ بفتح الدال ـ[1] ، و ﴿ مَنْ اوْتِيَ كِتَابَهُ ﴾[2] ـ بضم النون ـ[3]، وكالإتبـاع ، نحو : ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾[4] ـ بكسر الدال ـ[5] ، وكالحكاية في نحو : مـن زيدا[6] ونحو ذلك .

(ومبني) عطف على " معرب " ، (وهو) ما كان (بخلافه)، أي : بخلاف المعرب ، وهذا كالصريح[7] في عدم ثبوت الواسطة.[8]

والمبني مشتق من البناء فينبغي الكلام عليه قبل الكلام على المبني كما تقدم فى المعرب[9]، فأقول :

البناء في اللغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت .

وفي الاصطلاح اختلف فيه أيضا هل هو لفظي ؟ أو معنوي ؟ .

فمن قال : " إنه معنوي"[10] قال : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونـا

---

١ ـ هذه قراءة ورش عن نافع . انظر المبسوط ص ٣١٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣١٧ .

٢ ـ سورة الحاقة من الايتين ١٩ و ٢٥ .

٣ ـ هذه قراءة ورش عن نافع . انظر الإقناع ١ / ٣٨٨ والتيسير ص٥٣ .

٤ ـ سورة الفاتحة من الآية الثانية .

٥ ـ هذه قراءة زيد بن علي والحسن البصري . انظر شواذ القرآن ص ٩ ، والمحتسب ١ / ٣٧ .

٦ ـ وذلك سؤالا لمن قال : رأيت زيدا . انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٨٥ .

٧ ـ في " ع " : وهو كالصريح .

٨ ـ وذلك لأن حد المعرب ضد حد المبني ، وليس بين الضدين واسطة . انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٣٧٠ .

٩ ـ انظر ص ١٢٤ .

١٠ ـ مثل الفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ٦٠ ، ومثل ابن جني انظر الخصائص ١ / ٣٧ ومثل الصيمري . انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٧٦، ومثل الزمخشري . انظر المفصل ص ١٢٥ .

لغير عامل[١] ولا اعتلال[٢]. وعلى نحو هذا مشى المصنف في شرح الشذور.[٣]
لكن كان الأنسب له أن يحده فيه بما يقتضي أنه لفظي ، كما فعل في ضده فيه، وهو الإعراب[٤]؛ ليكون على طريقة واحدة في الكتاب الواحد .
ومن قال : " إنه لفظي "[٥] قال : هو ما جيء به[٦] لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب[٧]، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلا ، أو تخلصا من سكونين.[٨]
إذا علم هذا فقول المصنف – رحمه الله تعالى[٩] – : " وهو بخلافه " هو بمنزلة قوله : ما لزم حالة واحدة ، أو مالم يتغير آخره بسبب العامل الداخل عليه.[١٠]

١– الحركة اللازمة لغير عامل مثل الكسرة في " هؤلاءِ "، والسكون مثل السكون في " مَنْ "، فالحركتان لم يجلبهما العامل ، بدليل وجودهما مع جميع العوامل . انظر شرح الشذور ص ٦٨ .

٢– مثل حركة " الفتى " فإن آخرها يلزم حركة واحدة وإن اختلفت عليه العوامل ، وهذا اللزوم ليس بناء ، وإنما هو من أجل الاعتلال .

٣– شرح الشذور ص ٦٨ .

٤– انظر شرح شذور الذهب ص ٣٣ .

٥– مثل ابن مالك . انظر التسهيل ص ١٠ .

٦– في " ع " : إنه ما جيء به .

٧– المقصود بشبه الإعراب الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر ، وكونه في آخر الكلمة ، لا في أولها ولا في حشوها . انظر تعليق الفرائد ١/١٦٧ .

٨– نحو : " مَنْ يَشأِ اللهُ يُضْلِلْهُ " – بكسر الهمزة – الأنعام آية ٣٩ . وانظر شرح التسهيل ١/٥٨ .

٩– قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

١٠– أي : أن عبارة ابن هشام هنا تقتضي أن البناء معنوي . انظر مجيب الندا ١/٤٠ .

والمراد باللزوم هنا كما تقدم في المعرب[١] ما هو أعم من الظاهر والمقدر .

قال المصنف في شرح الشذور:[٢] فكأنني قلت : البناء لزوم آخر الكلمة حالا واحدا لفظا أو تقديرا . انتهى[٣].

أما لزوم آخر الكلمة حالا واحدا لفظا فظاهر .

وأما تقديرا فقال شيخنا المحقق شمس الدين الجوجري[٤] ــ حفظ الله مهجته[٥] وخلد رفعته ــ في شرحه على الشذور:[٦] كأنه أراد بقوله : " تقديرا "[٧] نحو: سيبويه من الأعلام المبنية إذا كانت مناداة ، فإن ضمة النداء ــ وهي حركة بناء ــ مقدرة فيه . انتهى .

١ــ انظر ص ١٢٨ .

٢ــ شرح الشذور ص ٦٨ ، وقد تصرف الشارح في عبارة ابن هشام بالاختصار .

٣ــ قوله : " انتهى " ساقط من " ع " .

٤ــ هو محمد شمس الدين بن عبد المنعم بن محمد الجوجري ثم القاهري الشافعي ، والجوجري نسبة إلى بلدة قرب دمياط . أخذ عن الشهاب السخاوي ، وعن أبي القاسم النويري وغيرهما . وممن أخذ عنه معمر بن يحيى المكي ــ مؤلف هذا الكتاب ــ والبيضاوي وغيرهما كثير. من مصنفاته : تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك ، وشرح الإرشاد لابن المقري ، وشرح شذور الذهب وسماه شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور . توفي في القاهرة سنة ٨٨٩هـ . انظر أخباره في الضوء اللامع ١٢٣/٨ ، وبدائع الزهور ٢٢٣/٢ ، وشذرات الذهب ٣٤٨/٧ ، والبدر الطالع ٢٠٠/٢ .

٥ــ تطلق المهجة ويراد بها دم القلب ، كما تطلق ويراد بها النفس ، وكلا المعنيين جائز هنا . انظر اللسان ٣٧٠/٢ مهج .

٦ــ انظر شفاء الصدور ق ١٢ أ .

٧ــ في " ع " : بقوله : أو تقديرا.

والظاهر أن قوله / : " المبنية " لا مفهوم له ، إذ بعض المعربات[١] يتأتى ذلك فيها ، وهي الأسماء المقصورة[٢] والمنقوصة ، فإنها إذا نوديت يقال فيها ذلك أيضا . ولعل الأظهر في التمثيل أن يمثل له بنحو : رمى ، وعفى - في الفعل - ، وبنحو : إحدى - في إحدى عشرة في الاسم - ؛ لأن كل واحد من ذلك حركة بنائه - وهو الفتح - مقدرة فيه ، لازمة له في أحوال متعددة ، بخلاف ضمة النداء.[٣] ١٠ /

أما تعدد أحوال " إحدى عشرة " فواضح[٤]، وأما تعدد أحوال نحو : " رمى " فلأن الماضي تختلف أحواله ، فتارة يكون صفة[٥]، وتارة صلة[٦]، وتارة خبرا[٧]، وتارة حالا.[٨] وهو في جميعها مبني على الفتح . والله أعلم .

والمبني باعتبار آخره أربعة انواع :

مبني على الكسر .

ومبني على الفتح .

ومبني على الضم .

ومبني على السكون .[٩]

١- في " ع " : إذ بعض المعرب .

٢- في " ع " : وهي الأسماء المعربات المقصورة .

٣- في " ع " : ضمة البناء .

٤- لأنه تارة يكون مرفوعا ، نحو : جاءت إحدى عشرة امرأة ، وتارة يكون منصوبا ، نحو : رأيت إحدى عشرة امرأة ، وتارة يكون مجرورا ، نحو : مررت بإحدى عشرة امرأة . فكلمة " إحدى " في جميع هذه التراكيب لازمة لحركة واحدة ، وهي الفتح المقدر .

٥- مثل : سلمت على رجل سقى الحاج .

٦- في " ع " : وتارة يكون صلة . ومثال الصلة : جاء الذي عفا عمن ظلمه .

٧- نحو : محمد دعا ربه .

٨- نحو : جاء محمد وقد امتطى جواده .

٩- في " ع " : قُدِّم المبني على السكون على المبني على الضم .

وهكذا رتبها المصنف هنا ، وكان الأنسب له أن يبدأ بالمبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ،[1] لكنه أراد البداءة بالحركات جريا على العادة في تقديمها .

وإنما بدأ بالكسر لأنه الأصل في تحريك البناء ، وهو السكون .

وأشار إليه بالمثال في قوله : (كـ : هؤلاء في لزوم الكسر ، وكذلك حذام ، وأمس في لغة الحجاز) .[2]

وإنما قال : " وكذلك حذام " ولم يعطف من غير تشبيه إشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان :

متفق على بنائه ، كـ : هؤلاء .

ومختلف فيه ، كـ : حذام .

أما "هؤلاء " فالهاء للتنبيه ، و " أولاء " اسم إشارة . وأسماء الإشارة كلها إلا " هذين " و " هاتين "[3] مبنية ؛ لشبهها بالحروف في المعنى ؛

---

١ — وذلك لوجهين :

١ — أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فوجب أن يكون أصل البناء السكون ؛ لأنه ضد الإعراب .

٢ — أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك . انظر شرح المفصل ٣/٨٢ ، والأشباه والنظائر ٣/٤٨ .

٢ — في متن القطر : وأمس في لغة الحجازيين . انظر متن القطر ص ١ .

٣ — أي : فمعربة ، بدليل أن آخره يختلف باختلاف العوامل الداخلة عليه ، فوجب أن يكون معربا قياسا على سائر المعربات .

وقيل : إنهما مبنيان ؛ لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع ، لأن " ذان " و " تان " صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده ، ولو بنيت عليه لوجب قلب ألفهما كما قلبت ألف " عصا " و " رحى " عند تثنيتهما ، فلما لم تقلب دل على أن " ذان " و " تان " صيغة مرتجلة للرفع ، و " ذين " و " تين " صيغة مرتجلة للنصب والجر . وأيضا بدليل تشديد نونهما حكما ، ولو كانت مثناة لم تشدد ، ===

لأنها أدت معنى ــ وهو الإشارة ــ حقه أن يؤدى بالحروف ، كالاستفهام ، والشرط.(١)

وعلم من هذا علة بناء " هؤلاء " .

وكان البناء فيها على الكسر في اللغة المشهورة(٢) للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك .

وأما " حذام " ومراده وما أشبهه . وضابطه(٣) : كل فَعَال ــ بفتح أوله ــ علما لمؤنث ، نحو : حَذَام ، وقَطَام ، ورَقَاش ، وسَجَاح / ــ أسماء / ١١

=== إذ لا يجوز أن يقال : رجلانّ ــ بالتشديد ــ . وكذلك بدليل عدم دخول " أل" عليهما كما تدخل على سائر الأسماء المعارف إذا ثنيت ، وهذا قول الأكثرين . انظر المقتصد ١/ ١٩١ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٣١ .

١ــ وذلك أن عادة العرب جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أن يوضع له حرف يدل عليه ، كالاستفهام ، نحو : أزيد مضروب ، والنفي ، نحو : ما ذهب عمرو ، والابتداء والانتهاء ، نحو : سرت من مكة إلى المدينة ، والتنبيه ، كالهاء في هؤلاء ، والتشبيه كالكاف في نحو : زيد كالأسد ، والتمني والترجي ، كليت ولعل . وفي أسماء الإشارة معنى ، لكن لم يوضع لهذا المعنى حرف ، فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام في حذف حرف الشرط والاستفهام الواقع قبلهما وتضمين معناه ، فتكون أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف .

وقيل : إنما بنيت أسماء الإشارة لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف ، وذلك كاحتياج الحرف إلى غيره . انظر شرح المفصل ٣/ ١٢٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٩ و ٣٠ .

٢ــ وفيه لغة أخرى وهي البناء على الضم . انظر شرح الكافية ٢/ ٣١ ، والبحر المحيط ١/ ١٣٨ ، والهمع ١/ ٢٦٠ .

٣ــ أي : ضابط شبيه حذام . انظر مجيب الندا ١/ ٤٥ .

لبعض نساء [1] العرب — ، ونحو : سَكَاب — اسم لفرس — ، وكَسَاب — اسم لكلبة — ، وسَفَار — بالسين المهملة والفاء ، اسم لماء — ، وحَضَار — بالحاء المهملة والضاد المعجمة ، اسم لكوكب — ، ووبار — بالباء الموحدة ، اسم لقبيلة — ، وظفار — بالظاء المعجمة والفاء ، اسم لبلدة — ونحو ذلك ، فقد اختلف أهل الحجاز وبنو تميم في ذلك :

فالحجازيون يبنون ذلك كله مطلقا على الكسر ، تشبيها له بنحو : نَزَالِ . [2]

وما أحسن الاستشهاد لهم بقول الشاعر :

٤ — إذا قالت حَذَامِ فصدقوها * فإن القول ما قالت حَذَامِ [3]

وأما بنو تميم فلهم مذهبان في ذلك :

ذهب الجمهور منهم إلى التفصيل بين ما يكون [4] مختوما بالراء فيبنى على الكسر ،

---

١ — قوله : " نساء " ساقط من " د " .

٢ — أي : اسم الفعل فإنه مشبه له في الوزن والعدل والتعريف والتأنيث . انظر الأمالي الشجرية ٢ / ١١٦ ، والأشموني ٣ / ٢٦٨ .

٣ — هذا بيت من الوافر ، وهو لِلُجَيْمٍ بن صعب بن علي بن بكر بن وائل زوج حذام المذكورة في البيت . وحذام هي بنت الريان بن خسر بن تميم ، وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ، فتحذر قومها من الأعداء فلا يصلون إليهم .
والشاهد فيه بناء " حذام " على الكسر في الموضعين ، بدليل أن القافية في البيت الذي قبله مكسورة ، وهو قوله :
فلولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطاطيب المنامِ
وهذا البيت من شواهد الكامل ٢ / ٥٩١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، والمرتجل ص ٩٦ ، وكشف المشكل في النحو ١ / ٢٤٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٤ ، وشرح الشذور ص ٩٥ ، وشرح القطر ص ١٤ ، والعيني ٤ / ٣٧٠ ، والتصريح ٢ / ٢٢٥ ، والأشموني ٣ / ٢٦٨ .

٤ — في " ع " : بين ما كان .

وبين غيره فيعرب إعراب مالا ينصرف.(١)

وغير الجمهور منهم ذهب إلى إعرابه مطلقا إعراب مالا ينصرف . واختلف في سبب منع صرفه عنهم :

فذهب سيبويه(٢) إلى أنه العلمية والعدل عن فاعلة معا(٣) .

وذهب المبرد(٤) إلى أنه العلمية والتأنيث المعنوي .(٥)

واستظهر شيخنا — أبقاه الله تعالى — مذهب المبرد ؛(٦) بسبب أنه لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره .(٧) وهو ظاهر بدليل قولهم في " طوى ": إن المعتبر فيه مع العلمية التأنيث لا العدل عن طاوٍ ، وتعليلهم ذلك

١— وذلك أن من لغة بني تميم الإمالة ، ولا تصح الإمالة فيما آخره راء مضمومة أو مفتوحة ؛ لأن الراء فيها تكرير ، فالحركة فيها تقوم مقام حركتين ؛ لذلك عدلوا إلى كسر أواخر هذه الأسماء لتصح الإمالة . انظر الكتاب ٣/ ٢٧٨ و ٤/ ١٣٦ ، والمقتضب ٣/ ٢٧٥ و ٤٨، والأمالي الشجرية ٢/ ١١٥ .

٢— الكتاب ٣/ ٢٧٧ .

٣— قوله : " معا " ساقط من " ع " .

٤— هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، الملقب بالمبرد . سكن البصرة ثم رحل إلى بغداد ، وكان إمام العربية فيها . أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهما ، وأخذ عنه الزجاج ونفطويه وغيرهما . من مصنفاته : المقتضب ، والكامل ، وإعراب القرآن وغيرها . توفي في بغداد سنة ٢٨٥ هـ . انظر أخباره في تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ، وإشارة التعيين ص ٣٤٢، ومرآة الجنان ٢/ ٢١٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ .

٥— المقتضب ٣/ ٢٧٥ ، والكامل ٢/ ٥٩٢ .

٦— في " ع " : مذهب لسيبويه .

٧— انظر شفاء الصدور ق ١٦ أ .

بأنه قد أمكن غير العدل فلا وجه لتكلفه .

وأما " أمس " فهو قريب من باب حَذَامِ حكما واختلافا[١] ؛ لأن أهل الحجاز يبنونه مطلقا على الكسر ، وبنو تميم يختلفون فيه : فجمهورهم على التفصيل بين حالة الرفع وغيرها . فيعربونه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع ، ويبنونه في غيرها على الكسر.[٢]

وغير الجمهور منهم يعربه مطلقا إعراب مالا ينصرف . وعليه قول الشاعر :

٥ — لقد رأيت عجبا مذ أمسا[٣]

---

١ — " أمس " لها استعمالان : أن تستعمل ظرفاً ، وأن تستعمل غير ظرف ، فإن استعملت ظرفا فهي مبنية عند الجميع ؛ لتضمنها معنى لام التعريف ، وإن استعملت غير ظرف ففيها الاختلاف الذي سيذكره المؤلف . انظر الكتاب ٣/٢٨٣ ، وأوضح المسالك ٤/١٣٥ ، والهمع ٣/١٨٧ وما بعدها .

٢ — وجه التفريق بين حالة الرفع وغيرها أن الرفع شأن العمد ؛ فلم يخرج فيه بالكلية عن الأصل في الأسماء ، بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات ؛ فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية . انظر شرح الكافية ٢/١٢٥ ، وحاشية الصبان ٣/٢٦٧ .

٣ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده :

عجائزا مثل الأفاعي خمسا

ونسب للعجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ٢/٢٩٦ .

والشاهد في البيت إعراب " أمس " إعراب مالا ينصرف ، حيث جر ، وعلامة جره الفتحة .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣/٢٨٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٠ ، وأسرار العربية ص ٣٢ ، وشرح المفصل ٤/١٠٧ ، وشرح الشذور ص ٩٩ ، والمساعد ١/٥٢٠ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والهمع ٣/١٨٩ ، والخزانة ٧/١٦٧ .

خلافا للزجاج[١]، حيث / استدل به على ما ادعاه من أن بعض العرب يبنيه على الفتح . ١٢/

وعلة بنائه عند القائل به تضمنه معنى الحرف . والمراد به لام التعريف.

وعلة منعه من الصرف عند قائله العلمية والعدل ، كأنه معدول عن الأمس .

وهذا كله إذا لم ينكر ، بأن يراد به يوم من الأيام الماضية غير معين ، ولم يضف[٢]، ولم تدخله " أل " ، ولم يكسر ، ولم يصغر .

أما إذا وجد فيه شيء من ذلك فإنه يكون معربا إعراب الاسم المنصرف بالاتفاق.[٣] مثال المنكر قوله : فعلت ذلك أمساً ، أي : في يوم من الأيام الماضية .

ومثال المضاف قوله : ما كان أطيبُ أمسِنَا ؟

ومثال مدخول " أل " قول الشاعر :

٦ — فإني وقفت اليومَ والأمسَ قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغربُ[٤]

على رواية الفتح . وأما رواية الكسر فقيل : على تقدير " في " فيما قبله ، فهي معطوفة عليه . وقيل : على تقدير زيادة " أل " .

---

١ — انظر : توضيح المقاصد ٤/١٥٨ ، والأشموني ٣/٢٦٧ .

٢ — في " ع " : ولم يوصف .

٣ — سيأتي تعليل هذا في الصفحة التالية .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو لنصيب بن رباح الأموي . انظر ديوانه ص ٦٢ .
والشاهد فيه إعراب " أمس " عند ما دخلت عليه " أل " إعراب الاسم المنصرف .
وهذا البيت من شواهد الخصائص ١/٣٩٤ و ٣/٥٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٠ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠١ ، والأشباه والنظائر ١/٢٠٤ .
وقد ورد هذا البيت في بعض المصادر برواية : حبست ، وبرواية : ظللت مكان : وقفت .

ومثال المكسر قوله :

٧ — مرت بنا أول من أموسِ
تميس فينا ميسة العروسِ[1]

ومثال المصغر : جئتك أميسا ، وهو بمعنى الأول .[2]

فإن قلت : ما وجه تحتم إعرابه إعراب المنصرف في هذه الأحوال ، وعدم بنائه فيها ، أو إعرابه إعراب مالا ينصرف قلت :

أما الحالة الأولى : وهي ما إذا نكر[3] فامتناع البناء فيها لعدم سببه ، وهو تضمنه معنى الحرف ، الذي هو لام التعريف ، وعدم منع الصرف فيها لفقدان العلمية ، بل والعدل اللذين كانا سببا فيه .

وأما الثانية : وهي ما إذا أضيف فامتناع البناء فيها لما تقرر من أنه إنما يبنى لتضمنه معنى حرف التعريف ،[4] وذلك منتف مع الإضافة ، وامتناع/ إعرابه ١٣/ إعراب مالا ينصرف لأجل الإضافة المانعة من ذلك .

وأما الثالثة : وهي ما إذا دخلته " أل " فامتناع إعرابه إعراب مالا ينصرف لوجود " أل " وهو ظاهر .

---

١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، ولم أقف على قائلهما .
وتميس بمعنى : تتبختر .
والشاهد فيهما إعراب " أمس " المجموع جمع تكسير إعراب الاسم المنصرف .
وهذان البيتان من شواهد شرح شذور الذهب ص ١٠٠ ، والهمع ٣/ ١٩١ ، والدرر ١/ ١٧٦ .

٢ — أي : المنكر ، فالمراد بـ " أمس " المصغر يوم من الأيام الماضية غير معين .

٣ — في " د " : وهي إذا ما نكر .

٤ — انظر ص ١٣٨ .

وأما امتناع بنائه فيها فلعدم تضمن معنى الحرف ؛ إذ الغرض أنه موجود بلفظه .

وأما الرابعة والخامسة : وهما إذا كسر ، أي : جمع جمع تكسير، أو إذا صغر فامتناع البناء فيهما لكون التكسير والتصغير من خصائص الأسماء ؛ فلأجل ذلك ضعف الشبه بالحرف ، فلم ينتهض سببا للبناء .

وامتناع عدم صرفه لانتفاء العلمية في حالة الجمع ، والعدل في حالة التصغير؛ لأنه لم يعدل إلا مكبرا ، كما قالوا في عمر وسحر .(١) وهذه الأجوبة كلها مما لم أقف على شيء منها في كلام أحد .(٢) والله أعلم .

المبني على الفتح

والنوع الثاني:(٣) المبني على الفتح ، وأشار إليه بالتمثيل بقوله(٤) :

(وكـ : أحد عشر وأخواته في لزوم الفتح)، والمراد بأخواته ثلاثة عشر وثلاث عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة صدرا وعجزا .(٥)

وأما اثنا عشر واثنتا عشرة(٦) فإن الصدر منهما معرب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.(٧)

وترك المصنف استثناءه إحالة على ما ذكره بعد ذلك من أنهما يعربان إعراب المثنى.(٨)

---

١ — فإنهما إذا صغرا صرفا ؛ لزوال العدل عند التصغير . انظر الكتاب ٢٢٤/٣ ، والمقتضب ٣٧٨/٣ و ١٨/٤ ، وشرح المفصل ٦٢/١، والهمع ١١٨/١ .

٢ — من قوله :"وهذه الأجوبة " إلى قوله :" كلام أحد " ساقط من " ع" .

٣ — من المبنيات .

٤ — من قوله : " وأشار" إلى قوله : " بقوله " ساقط من " ع" .

٥ — فهما مبنيان على الفتح .

٦ — في " ع" : وثنتا عشرة . وكلا اللفظين صحيح ، ولكن المشهور الذي عليه استعمال القرآن اثنتا عشرة .

٧ — انظر ص ٢١٠ .

٨ — انظر متن القطر ص ٣ ، وانظر ص ٢١٠ من هذا الكتاب .

فأحد عشر[1] وإحدى عشرة وثلاثة عشر . . . إلى آخره — بتذكير العشرة في المذكر وتأنيثها في المؤنث ، وكذلك أحد وإحدى ، وبالعكس فيما سوى ذلك[2] — كلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا .

أما الصدر منها فمبني لشبهه بالحرف في الافتقار ؛ لافتقاره إلى مابعده[3] ، وأما العجز فلشبهه بالحرف في المعنى ؛ لأنه تضمن معنى حرف العطف وهو الواو ؛[4] لأن أصل ثلاثة عشر مثلا : ثلاثة وعشر ، ثم حذفت الواو قصدا لتركيب الاسمين ، وجعلهما[5] اسما واحدا .

وكان البناء فيها على الحركة تنبيها على أن لها أصلا في / الإعراب ، ١٤/ وأن البناء عارض فيها ، وكانت فتحة لأجل الثقل الحاصل بالتركيب .

وإنما أعرب الصدر من اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز فيهما موقع النون منهما قبل التركيب . وما قبل النون حينئذ محل إعراب لا بناء .

المبني على الضم

ثم أشار المصنف — رحمه الله تعالى — إلى المبني على الضم فقال :

(وكقبل وبعد وأخواتهما[6] في لزوم الضم) وليس ذلك في جميع الحالات ، وإنما هو فيما (إذا حذف) لفظ (المضاف إليه) من ذلك (ونوي معناه)

١— في " ع " : وأحد عشر .

٢— أي:أن الصدر فيما سوى ذلك يخالف العجز في التذكير والتأنيث ، فيذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر . انظر المقتضب ٢ / ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٧٠ ، والهمع ٥ / ٣١٠ .

٣— وقيل : لتنزيله منزلة صدر الكلمة من عجزها . انظر المقتضب ٤ / ٢٩ ، وشرح المفصل ٤ / ١١٢ ، والأشموني ٤ / ٦٨ .

٤— في"د" : وهي الواو .

٥— في " ع " : وجعلها .

٦— قوله : " وأخواتهما" ساقط من " ع " .

دون لفظه كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [١] — في قراءة السبعة — ، أي : من قبل الغلب ومن بعده . فقد حذف لفظ المضاف إليه [٢] ونوي معناه [٣] .

وأما إذا [٤] لم يحذف المضاف إليه [٢] بل ذكر كقولك [٥] : جئتك قبلَ العصر وبعدَه . فإنهما يعربان .

وكذلك لو حذف لكنه نوي ثبوت لفظه ، أي : ومعناه فإنهما يعربان أيضا ، لكنه يترك التنوين فيهما ، كما لو ذكر المضاف إليه [٢] ؛ مراعاة للإضافة إذ اللفظ والمعنى منويان فأشبه الذي قبله [٦] . ومثال ذلك قول الشاعر :

٨ — ومن قبلِ نادى كل مولىً قرابةً * فما عطفت مولى [٧] عليه العواطفُ [٨]

١— سورة الروم من الآية ٤ .

٢— قوله : " إليه " ساقط من " د " .

٣— سبب بنائها في هذه الحالة أن " قبل " وأخواتها شابهت الحرف لفظا من حيث إنها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ، وشابهته معنى أيضا لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت ، ولما قطعت عن الإضافة ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم هذا إلى الشبهين المذكورين فبنيت . انظر شرح الكافية الشافية ٩٦٢/٢ ، والهمع ١٩٢/٣ ، وانظر ما سيأتي في ص ١٤٤ .

٤— في " ع " : أما إذا .

٥— في " ع " : كقوله .

٦— وهو ما إذا كان المضاف إليه مذكورا .

٧— في " د " : فما عطفت يوما .

٨— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه جر " قبل " من غير تنوين ؛ لأن لفظ المضاف إليه منوي ، والمنوي كالثابت .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، ===

أي : ومن قبل ذلك .

وكذلك لو حذف ولم ينو شيء أصلا فإنهما يعربان ، لكن التنوين هنا واجب لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير (١) ، كقول الشاعر :

٩ — فساغ ليَ الشراب وكنت قبلاً * أكاد أَغَصُّ بالماء الحميمِ (٢)

وعلم من هذا أن القسمة رباعية ، وأن البناء إنما هو في قسم واحد منها ، والإعراب في الثلاثة الباقية .

وأشار المصنف — رحمه الله تعالى — بالتشبيه في قوله : " وكقبل وبعد "

=== وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٣ ، وشرح القطر ص ٢٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٧٢ ، وشفاء العليل ٢/٧١٤ ، والعيني ٣/٤٣٤ ، والتصريح ٢/٥٠ ، والهمع ٣/١٩٥ ، والأشموني ٢/٢٦٩ .

١ — وهو المضاف إليه المذكور إما لفظا أو تقديرا .

٢ — هذا بيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق . كان له ثأر من الربيع بن زياد العبسي فلما أدركه قال قصيدة من ضمنها هذا البيت انظر أشعار العامريين ص ٦١ ، والمراد بالحميم هنا الماء البارد .

والشاهد في هذا البيت إعراب " قبلا " وتنوينه لحذف المضاف إليه ، وعدم نية لفظه أو معناه .

وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠ و ٣٢١ ، والمقتصد ١/١٥١ ، وشرح المفصل ٤/٨٨ ، وشرح الشذور ص ١٠٤ ، وشفاء العليل ٢/٧١٤ ، والفوائد الضيائية ٢/١٣٥ ، والتصريح ٢/٥٠ ، والهمع ٣/١٩٤ ، والأشموني ٢/٢٦٩ ، والخزانة ١/٤٢٦ و ٦/٥١٠ .

وقد ورد هذا البيت في بعض المصادر السابقة برواية : الفرات ، وفي " د " برواية : الزلال ، مكان : الحميم ، والصحيح روايته بلفظة " الحميم " ؛ لأنه من قصيدة ميمية مطلعها :

ألا أبلغ لديك أبا حريث * وعاقبة الملامة للمليمِ

انظر أشعار العامريين الجاهليين ص ٦٠ .

إلى ما أشبههما في ذلك من نحو : حسب ، وأول ، ودون ، وعل ، والجهات[١] الست ، وهي : فوق ، وتحت ، ووراء ، وأمام ، ويمين ، ويسار[٢] فإن حكمها في الإعراب والبناء كحكم قبل وبعد على ما تقدم .

قال ابن عقيل[٣] في / شرح التسهيل :[٤] وإنما بنيت — هذه الظروف ١٥ / في حالة بنائها —[٥] لشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها . انتهى .

وأحرف الجواب هي : نعم ، وبلى ونحوهما .[٦]

وإنما كان البناء فيها[٧] على الحركة للتنبيه على أن لها أصلا في الإعراب ، وكانت ضمة[٨] لتخالف حال إضافتها .

١— في "ع" : وعلى الجهات .

٢— وكذلك : أسفل ، وخلف ، وقدام . انظر الهمع ٣ / ١٩٤ .

٣— هو الإمام عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل الهاشمي العقيلي . أخذ القراءات عن التقي الصائغ ، ولازم أباحيان الغرناطي . قرأ عليه سراج الدين البلقيني . من مصنفاته : المساعد على تسهيل الفوائد ، وشرح ألفية ابن مالك ، والجامع النفيس في الفقه وغيرها . توفي في القاهرة سنة ٧٦٩ هـ. انظر أخباره في غاية النهاية ١ / ٤٢٨ ، والدرر الكامنة ٢ / ٣٧٢ ، والبغية ٢ / ٤٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢١٤ ، والبدر الطالع ١ / ٣٨٦ .

٤— المساعد ٢ / ٣٥٣ .

٥— ما بين علامتي الاعتراض ليس في المساعد .

٦— مثل : إي ، وجير ، وأجل ، وإن . انظر المفصل ص ٣١٠ ، وشرح المفصل ٨ / ١٢٣ ، والكافية ص ٢٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨١ .

٧— في "ع" : فيهما .

٨— في "ع" : وكان ضمة .

تنبيـــــــــه

ذكر في التسهيل[1] وكذا في شرحه[2] أن هذه الظروف المبهمة الملازمة للإضافة إذا أفردت تبقى على ما كانت عليه من إعراب أو بناء في صور ، وذَكَـرَ ما ذُكِرَ هنا ، وزاد إذا عُطِفَ على المضاف منها اسمٌ عامل في مثل المحـذوف ، نحو قولـه :

١٠ـ قبلَ وبعدَ كل خير يغتنمْ * حمدُ الإلهِ البرِ وَهَّابِ النِّعَمْ[3]

وكذا لو عكس ذلك بأن حذف[4] ما أضيف إليه الاسم لتقدم عامل في مثـل المحذوف ، كقول الشاعر :

١١ـ أكالئُها حتى أُعَرِّسَ بعد ما * يكون سحيراً أو بعيدَ وأهجعا[5]

١ـ التسهيل ص ١٥٨ .

٢ـ شرح التسهيل ق ١٧٧ أ .

٣ـ هذا بيت من الرجز ، نسب إلى الإمام الشافعي ، ولم أجده فـي ديوانه .
والشاهد فيه قوله : "قبل وبعد كل خير" فقد عطف على " قبل " اسـم عامل في مثل ما عمل فيه " قبل " فأعرب .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ق ١٧٧ أ ، والتذييـل جـ ٤ ل ٨٥ ، والمساعد ٢/٣٥٢ .
وقد ورد هذا البيت في بعض المصادر برواية : كل قول/مكان : كل خير .

٤ـ قوله " حذف " ساقط من " ع " .

٥ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لسويد بن كُراع العقيلي . انظر الشعر والشعراء ٢/٦٣٥ .
ومعنى أكالئها : أراقبها ، ومعنى أهجع : أنام ليلا .
والشاهد فيه قوله : "بعد ما يكون سحيرا أو بعيد" فقد حذف ما أضيـف إليه " بعيد " وذلك لتقدم عامل في مثل المحذوف ، وهو " بعد " الأولى فأُعرب .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠ ، والمساعد ٢/٣٥٣ .

أي : بعيد ما يكون سحيرا .

وعلى هذا يكون ما سبق من الإطلاق[١] مقيدا به[٢] .

وعطفه هذا[٣] على صورة ما إذا نوي لفظ المضاف إليه[٤] ومعناه يقتضي أنه غيره ، فلا يظن أنه من ذلك . والله أعلم .

تكميل

أُلحق بالظروف المبهمة في هذا الحكم والتفصيل لفظة " غير " الواقعة بعد " ليس " في مثل قولهم : قبضت عشرة ليس غيرُ — بالضم — فاسم " ليس " مقدر فيها ، والتقدير : ليس المقبوض غيرَها ، فحذف المضاف إليه ونوي معناه دون[٥] لفظه فبنيت على الضم تشبيها لها بالظروف المبهمة ؛ لمشاركتها لها في الإبهام .

---

١ — أي : في صورة ما إذا حذف المضاف إليه ، ونوي ثبوت لفظه ومعناه انظر ما سبق في ص ١٤٢ ، وانظر التصريح ٢ / ٥٦ .

٢ — هذا التقييد ليس لازما ، وإنما هو مشروط في الغالب ، وهذا واضح من الشاهد المتقدم في ص ١٤٢ ، حيث خلا من القيد المذكور هنا . وانظر أوضح المسالك ٣ / ١٧١ ، والأشموني ٢ / ٢٧٤ .

٣ — في " ع " : وعطف هذا .

٤ — قوله : " إليه " ساقط من " د " .

٥ — قوله : " معناه دون " ساقط من " د " .
وذكر في الحاشية ما يلي : قوله : " نوي لفظه " غلط من الناسخ ، بل المراد : نوي معناه ، كما هو المشهور في عبارات النحاة .

وقال الأخفش:[١] ضمتها ضمة إعراب[٢]، فالتقدير عنده : ليس غيرُ ذلك مقبوضا .

وجوز ابن خروف / الأمرين[٣] . /١٦

قال المصنف في شرح الشذور:[٤] ولا يجوز حذف ما أضيف إليه " غير " إلا بعد " ليس" فقط ، كما مثلنا . وأما ما يقع في عبارة العلماء[٥] من قولهم : لا غير . فلم تتكلم العرب به . فإما أنهم قاسوا " لا " على ليس ، أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة . انتهى .

قال شيخنا ــ أبقاه الله تعالى[٦] ــ: وفي ذلك نظر ، فقد قال الشاعر :

١ـ هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، المعروف بالأخفش الأوسط ، أخذ عن سيبويه وأبي مالك النميري . وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني . وهو بصري المذهب لكنه كان يميل إلى المذهب الكوفي . من مصنفاته : الأوسط في النحو ، ومعاني القرآن ، وكتاب العروض . توفي سنة ٢١٥ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص٨٥ ، ومعجم الأدباء ١١ /٢٢٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٦ ، وإشارة التعيين ص ١٣١ ، والبغية ١ /٥٩٠ .

٢ـ بناء على أن " غير" عنده ليس اسم زمان ، كقبل وبعد ، ولا مكان ، كفوق وتحت ، وإنما هو اسم بمنزلة كل وبعض في جواز القطع عن الإضافة لفظا . انظر المغني ص ٢٠٩ ، والتصريح ٢ / ٤٩ ، والأشموني ٢ / ٢٦٦ .

٣ـ انظر المغني ص ٢١٠ ، والتصريح ٢ / ٤٩ ، والأشموني ٢ / ٢٦٦ .

٤ـ شرح الشذور ص ١٠٦ .

٥ـ في شرح الشذور : وأما ما يقع في عبارات العلماء . انظر شرح الشذور ص ١٠٦ .

٦ـ شفاء الصدور لوحة ١٦ ب .

١٢— جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غيرُ تسأل[١]

حكاه ابن مالك[٢] وغيره[٣]. انتهى .

المبني على السكون

ثم أشار المصنف — رحمه الله تعالى[٤] — إلى النوع الرابع من أنواع المبني ، وهو المبني على السكون بقوله : (وكـ : مَنْ ، وكَمْ في لزوم السكون) ، يعني : أن من الأسماء المبنية على السكون : مَنْ ، وكَمْ وما أشبههما .

أما " مَنْ " فهي تأتي[٥] على أربعة أوجه :

شرطية ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[٦].

واستفهامية ، نحو : ﴿ فَمَنْ ربكما[٧] يَا مُوسَى ﴾[٨].

وموصولة ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾[٩].

١— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه حذف المضاف إليه " غير " بعد " لا " النافية .
وهذا البيت من شواهد القاموس المحيط ص ٥٨٢ غير ، والتصريح ٥٠/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ ، والأشموني ٢٦٧/٢ ، والدرر ١١٦/٣ .

٢— شرح التسهيل لوحة ١٧١ أ .

٣— مثل الزمخشري . انظر المفصل ص ١٦٨ ، ومثل ابن الحاجب. انظر الكافية ص ١٦٢ ، وشرح الوافية ص ٣٠١ ، ومثل الرضي . انظر شرح الكافية ١٠٣/٢ ، ومثل الفيروز أبادي . انظر القاموس المحيط ص ٥٨٢ غير .

٤— قوله:" تعالى " ساقط من " د " .

٥— قوله:" تأتي " ساقط من " ع " .

٦— سورة النساء من الآية ١٢٣ .

٧— في النسختين : من ربكما .

٨— سورة طه من الآية ٤٩ .

٩— سورة الحج من الآية ١٨ .

ونكرة موصوفة نحو : مررت بِمَنْ مُعْجَبٍ لك ، أي : بإنسان معجب لك .

وزاد أبو علي الفارسي[١] وجها خامسا ، وهو أن تقع نكرة تامة.[٢] وحمل عليه قوله :

١٣— ونعم مَنْ هو في سر وإعلانِ[٣]

وهي موصولة عند الجماعة.[٤]

١— هو الإمام أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وابن السراج . برع في النحو وانتهت إليه رئاسته ؛ من تلاميذه : ابن جني ، وأبو الحسن الربعي وغيرهما . من مصنفاته : كتاب التذكرة ، والإيضاح ، والتكملة ، وكتاب الشعر ومسائل كثيرة وغيرها كثير . توفي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر أخباره في معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٠٨ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠ ، وإشارة التعيين ص ٨٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦ .

٢— انظر كتاب الشعر ٢/ ٣٨١ .

٣— هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

ونعم مَزْكَأُ مَنْ ضاقت مذاهبُهُ

ولم أقف على قائله .

والمزكأ : الملجأ .

والشاهد فيه عند أبي علي الفارسي مجيء " مَنْ " نكرة تامة ، فهي هنا تمييز لفاعل " نعم " المستتر ، والضمير " هو " مخصوص بالمدح .

وهذا البيت من شواهد كتاب الشعر ٢/ ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٩ ، والارتشاف ١/ ٥٤٧ ، والمغني ص ٤٣٣ ، والمساعد ١/ ١٦٦ ، والعيني ١/ ٤٨٧ ، والهمع ١/ ٣١٧ ، والأشموني ١/ ١٥٥ ، والخزانة ٩/ ٤١٠ .

٤— فهي فاعل " نعم " والضمير " هو " مبتدأٌ خبره " هو " آخر محذوف ، والتقدير : ونعم من هو هو في سر وإعلان . والمخصوص بالمدح محذوف ، تقديره : بِشْر . انظر كتاب الشعر ٢/ ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٠ ، والمغني ص ٤٣٤ .

وزاد الكسائي[١] سادسا ، وهو[٢] أن تكون زائدة كـ : " ما "[٣]، وحمل عليه قول حسان ـ رضي الله تعالى[٤] عنه ـ :

١٤ ـ وكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا * حب النبي محمدٍ إيانـا[٥]

وهي فيه عند الجماعة نكرة موصوفة ، أي : قوم غيرنا .

---

١ ـ هو الإمام أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي . إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة . قرأ القرآن على حمزة بن حبيب الزيات . تعلم النحو على كبر على يد معاذ بن الهراء ، والرؤاسي . أخذ عنه الفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر ، أدب الرشيد وابنه الأمين . جرت بينه وبين سيبويه مناظرة مشهورة بحضرة الرشيد كانت الغلبة فيها للكسائي . من مصنفاته : معاني القرآن ، والمتشابه في القرآن ، وما تلحن فيه العامة . توفي بالري سنة ١٨٩ هـ . انظر أخباره في تاريخ بغداد ١١/٤٠٣ ، ومعجم الأدباء ١٣/١٦٧، وإنباه الرواة ٢/٢٥٦ ، وإشارة التعيين ص ٢١٧ ، وبغية الوعاة ٢/١٦٢ .

٢ ـ في " د " : وهي .

٣ ـ انظر شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ ، وشرح المفصل ٤/١٢ ، والمغني ص ٤٣٤ .

٤ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٥ ـ هذا بيت من الكامل نسب لحسان وهو في ملحقات ديوانه ١/٥١٥ ، ونسب لكعب بن مالك ، وهو في ديوانه ص ٢٨٩ ، ونسب أيضا لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري ، كما نسب أيضا لعبد الله بن رواحة ، ولم أجده في ديوانه .
والشاهد فيه عند الكسائي زيادة " مَنْ " في قوله : على مَنْ غيرنا .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/١٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٢١ و ٢٤٥ ، والجمل للزجاجي ص ٣٢٣ ، والأزهية ص ١٠١ ، والأمالي الشجرية ٢/١٦٩ و ٣١١ ، وشرح المفصل ٤/١٢ ، والمغني ص ٤٣٤ ، وشرح شواهده ١/٣٣٧ ، والخزانة ٦/١٢٠ .

إذا علم ذلك فـ "مَنْ" في جميع أوجهها مبنية على السكون .

وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى فيما إذا كانت / شرطية أو استفهامية ، ١٧/

فإنها أُشبهت "إنْ" الشرطية في الشرط ، وهمزة الاستفهام في الاستفهام .

ولشبهها[1] بالحرف في الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة .

وإن شئت قلت : بنيت "مَنْ" لشبهها بالحرف في الوضع .

وأما "كم" فلها معنيان :

استفهامية ، بمعنى : أي عدد[2]؟

وخبرية ، بمعنى : كثير[3].

ويشتركان في خمسة أمور ، ويفترقان في خمسة أيضا[4].

أما الخمسة التي يشتركان فيها فهي :

الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز[5]، والبناء ، ولزوم التصدير .

وأما الخمسة التي يفترقان فيها فهي :

أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق به[6] والتكذيب ، كما هو شأن الخبر ، بخلافه مع الاستفهامية ، كما هو شأن الإنشاء ، إذ هو من أقسامه .

١— في "ع" : وتشبيهها .

٢— نحو قوله تعالى : ((قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ؟)) سورة المؤمنون آيه ١١٢ .

٣— نحو قوله تعالى : ((كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)) سورة الدخان آيه ٢٥ .

٤— انظر المغني ص ٢٤٣ ، والتصريح ٢/ ٢٧٩ ، والأشباه والنظائر ٤/ ١٢١ .

٥— وذلك حتى يبين التمييز إبهامهما ، لأن كلا منهما كناية عن عدد مجهول . انظر شرح الكافية ٢/ ٩٦ ، والتصريح ٢/ ٢٧٩ .

٦— قوله : "به" ساقط من "ع" .

الثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه ؛ لأنه مُخْبِر ، بخلاف الاستفهامية ؛[١] لأنه سائل .

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية .[٢]

الرابع : أن تمييز الخبرية يكون مفردا ومجموعا ،[٣] ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا . خلافا للكوفيين .[٤]

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الجر ،[٥] وتمييز الاستفهامية واجب النصب ، إلا إذا جرت "كم" بحرف جر ، فيجوز جره .[٦]

وبنيت "كم" في الحالتين لشبهها بالحرف في المعنى .[٧] وإن شئت

١ـ في "د": بخلاف الاستفهام .

٢ـ وذلك أن اسم الاستفهام مطلقا سواء كان "كم" أو غيرها مضمن معنى الهمزة ، فيجب في المبدل منه اقترانه بها ، فتقول في الخبرية : كم عبيد لي خمسون بل ستون . وفي الاستفهامية : كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ . انظر المغني ص ٢٤٤ ، وحاشية الدسوقي عليه ١٩٦/١ .

٣ـ والإفراد أكثر وأفصح . انظر الارتشاف ٣٧٩/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٨/٤ .

٤ـ انظر الكتاب ١٥٩/٢ ، والمقتضب ٦٥/٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٤/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ .

٥ـ بإضافة "كم" إليه . انظر الكتاب ١٦١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ .

٦ـ ويكون الجار له حينئذ "مِنْ" مقدرة . انظر الكتاب ١٦٠/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٦/٤ ، والمغني ص ٢٤٥ ، وانظر ما سيأتي في ص ٦١٧ .

٧ـ أي : أن الاستفهامية مشابهة لهمزة الاستفهام ، والخبرية مشابهة لحرف التكثير الذي كان يستحق الوضع . انظر توضيح المقاصد ٣٣٣/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٢ .

قلت : في الوضع .[١]

أصل البناء

والبناء على السكون هو الأصل باعتبار خفته وثقل البناء ؛ ولأجل ذلك دخل في الكلم الثلاث، نحو : قَدْ ، وَخُذْ ، وَكَمْ .

ولما كان الفتح أقرب إلى السكون في الخفة من غيره دخل أيضا في الكلم الثلاث ، نحو : سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ .

ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم ؛ لخفتهما دون الفعل ؛ لثقله .

ولإفادة أن الأصل في البناء / السكون ، ورفع توهم عدم ذلك من تأخيره قال : (وهو أصل البناء) ، وقد تقدم علة ذلك .[٢] ١٨ /

وانتهى الكلام هنا على ما ذكره المصنف من الاسم وعلاماته ، وحكمه في الإعراب والبناء .

---

١ — أي : أنهما مشابهتان للحرف في الوضع على حرفين . وقال المرادي : التعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما . انظر توضيح المقاصد ٤/٣٣٣ .

٢ — لم يتقدم تعليل ذلك ، وإنما ذكر في ص ١٣٣ ، أنه الأصل ، وقد ذكرت أنا التعليل هناك .

أنواع الفعل وأحكامه

(وأما الفعل) فمميزه بالتقسيم والعلامات ؛ لما تقدم في الاسم من كونه أسهل.[(١)]

أما أقسامه (فثلاثة أقسام) لا رابع لها[(٢)] :

فعل (ماض) ، وقدمه على فعل الأمر لكون علامته مفردة،[(٣)] وعلامة الأمر مركبة.[(٤)]

وقدما على المضارع لأنهما أعرق منه في باب الفعلية ، فإن المضارع شبيه بالاسم كما سنذكر.[(٥)]

الفعل الماضي وأحكامه

(و) الماضي (يعرف) متميزا عن الأمر والمضارع (بـ " تاء " التأنيث الساكنة).[(٦)] ويقبلها متصرفا وغير متصرف ، نحو : قامَتْ ، ونِعْمَتْ .

---

١ — انظر ص ١١٢، وحد الفعل هو كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل . انظر الإيضاح للزجاجي ص ٥٢ ، والحلل في إصلاح الخلل ص٦٦ ، وشرح المفصل ٧ / ٢ ، وشرح الجمل ١ / ٩٥ .

٢ — وذلك أن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضي ، والثاني الحاضر ، والثالث المستقبل . انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٨٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٤ ، وشرح الجمل ١ / ١٢٧ .

٣ — أي : مكونة من شيء واحد ، وهو تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل .

٤ — أي : مكونة من شيئين ، وهما : الدلالة على الطلب ، مع قبول ياء المخاطبة . انظر شرح القطر ص ٣٠ ، وانظر ما سيأتي في ص ١٦٠ .

٥ — في " ع " : كما سنذكره . وسيأتي وجه مشابهة الفعل المضارع للاسم في ص ١٧٥ .

٦ — أي : أصالة ، فلا يضرُّ تحركها لعارض ، نحو قوله تعالى : ((قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)) ، وقوله تعالى : ((قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ)) فإن التاء فيهما تحركت للتخلص من التقاء الساكنين . انظر التصريح ١ / ٤٠ ، والأشموني ١ / ٤٠ .

وقد قيد ذلك بعضهم[١] بما لم يلزم تذكير فاعله ، نحو : " أَفْعَلَ " في التعجب ، وأفعال الاستثناء ، نحو : ماعدا ، وماخلا ، وحاشا ، وليس — في الاستثناء — ، وهو غير محتاج إليه ؛ لالتزام تذكير فاعله ، فلا محل حينئذ لتاء التأنيث .

واحترز بالساكنة من المتحركة[٢] فإنها تكون في الاسم ، كـ : قائمة ، وفي الحرف ، كـ : لاتَ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّتَ . إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب ، وحركتها في الحرف حركة بناء . وقد تكون حركة بناء في الاسم ، نحو : لا قوةَ إلا بالله .

ويعرف الماضي أيضا بقبول تاء الفاعل ،[٣] نحو قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾[٥].

وبالعلامة الأولى علمت فعلية " نعم " و " بئس " دون اسميتهما خلافا

١— مثل ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١/١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٧٠ ، ومثل أبي حيان . انظر التذييل جـ ١ ق ٣٥ ، ومثل السلسيلي . انظر شفاء العليل ١/١٠٢ .

٢— أي : أصالة . انظر الأشموني ١/٤٠ .

٣— سواء كانت للمتكلم أو المخاطب بنوعيه . انظر أوضح المسالك ١/٢٢ ، والأشموني ١/٤٠ .

٤— سورة المائدة من الآية ١١٧ .

٥— سورة مريم من الآية ٢٧ .

للفـراء[1] [2] ومـن وافقـه[3] .

وبالثانية علمت فعلية " ليس " و " عسى " دون حرفيتهما خلافـا لابـن السَّـرَّاج[4] وثعلـب[5] [6]

---

١ — هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المشهور بالفراء ، سمي بذلك لأنه كان يفري الكلام ، أي : يحسنه . كان زعيم الكوفيين بعد الكسائي . أخذ عن الكسائي وقيس بن الربيع وغيرهما . وأخذ عنه سلمة ابن عاصم ، ومحمد بن الجهم السَّمَري وغيرهما . من مصنفاته : معاني القرآن ، الوقف والابتداء ، الحدود وغيرها . توفي سنة ٢٠٧ هـ .
انظر أخباره في تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ ، ومعجم الأدباء ٩/٢٠ ، وإنباه الرواة ٨/٤ ، وإشارة التعيين ص ٣٧٩ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

٢ — نص كثير من النحاة على أن الفراء يقول باسمية "نعم" و" بئس" .
انظر مجالس العلماء ص ٤٨ ، وشرح الجمل ٥٩٨/١ ، والتسهيل ص ١٢٦ .
ونص الفراء في معاني القرآن ٢٦٧/١ و ٥٧/١ على أن " نعم" و " بئس" فعلان جامدان ، وأن الاسم المرفوع الواقع بعدهما مرفوع بهما على الفاعلية .

٣ — وهم سائر الكوفيين ماعدا الكسائي . انظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ١٤٧/٢ ، وأسرار العربية ص ٩٦ ، والإنصاف ٩٧/١ ، والتبيين ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل ١٢٧/٧ ، وشرح الجمل ٥٩٨/١ ، وائتلاف النصرة ص ١١٥ ، والهمع ٢٦/٥ .

٤ — هو أبو بكر محمد بن السَّرِيّ بن سهل بن السراج النحوي البغدادي .
أخذ عن المبرد والزجاج . وأخذ عنه الزجاجي وأبوسعيد السيرافي والرماني وغيرهم . من مصنفاته : الأصول ، شرح كتاب سيبويه ، الاشتقاق وغيرها .
توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٤٠ ، وتاريخ بغداد ٣١٩/٥ ، وإنباه الرواة ١٤٥/٣ ، وإشارة التعيين ص ٣١٣ ، وبغية الوعاة ١٠٩/١ .

٥ — انظر الأصول ١٧٨/٣ .

٦ — هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد البغدادي ، المشهور بثعلب .
إمام الكوفيين في النحو واللغة . سمع من إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ومحمد بن زياد الأعرابي وغيرهما . أخذ عنه الأخفش الصغير ونفطويه وغيرهما . من مصنفاته : الفصيح ، معاني القرآن وإعرابه ، القراءات وغيرها ، توفي سنة ٢٩١ هـ .

===

وكانت حركة بنائه فتحة لأجل التخفيف[١].

وهو مبني على الفتح في جميع أحواله ، (إلا) إذا كان (مع واو الجماعة فَيُضَمُّ) آخرُهُ ضمةَ بناء (كـ : ضربوا) ، وذلك لأجل مناسبة الواو بعده[٢].

(أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك)، كـ : ضربت ، وضربنا ، وضربتم (فَيُسَكَّنُ) آخرُهُ تسكينَ بناء[٣] ؛ هروبا[٤] من توالي أربع متحركات فيما

١ـ لأن الفعل ثقيل لفظا ؛ إذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط أصالة ، وثقيل معنى بدلالته على الحدث والزمان ، وبطلبه المرفوعَ دائما والمنصوب كثيرا ، والضم والكسر ثقيلان فعدلوا إلى الفتح ؛ لخفته . انظر شرح المفصل ٧ / ٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٥٤ .

٢ـ الصحيح أن الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ وذلك لتصريحهم أن الضم لا يدخل الفعل . انظر الكتاب ١ / ١٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٢٦ ، والتصريح ١ / ٥٤ ، والأشموني ١ / ٥٨ .

٣ـ الصحيح أن سكونه عارض ، فهو مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها الثقل . وإنما ذكر ابن هشام أن الفعل الماضي يبنى على الضمة عند اتصاله بواو الجماعة ، وعلى السكون عند اتصاله بضمير رفع متحرك لأجل التيسير على الدارسين .
ويمكن أن يجاب عن هذا أيضا بأنه لا منافاة بين كون الحركة حركة بناء وحركة مناسبة في وقت واحد ، فقد صرحوا بأن الكسرة في " أمسِ " كسرة بناء ، مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين . انظر التصريح ١ / ٥٤ ، وحاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١ / ٦٢ .

٤ـ في " ع ": هربا .

في "عسى "،[١] ولأبي علي الفارسي[٢] في " ليس ".[٣]

(و) الماضي (بناؤه على الفتح) إذا لم يتصل به ما سنذكره .

أما بناؤه فلا يحتاج إلى تعليل ؛ إذ هو الأصل في/ الأفعال . وأما كونه ١٩/ على الحركة ؛ فلشبهه بالمعرب ، وهو المضارع في وقوعه صفة ، وصلة ، وخبرا ، وحالا ، تقول : مررت برجل صلى ، كما تقول : مررت برجل يصلي . . . إلى آخره .

وإن شئت قلت : لوقوعه موقع الاسم في بعض التراكيب،[٤] كقولك : زيد قائم ، وزيد قام .

=== انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ١٨١، وإنباه الرواة ١/١٧٣، وإشارة التعيين ص ٥١ ، والبلغة ص ٦٥ ، وبغية الوعاة ١/٣٩٦ .

١— انظر المغني ص ٢٠١ ، وشرح الشذور ص ٢١ ، وشرح القطر ص ٢٨ .

٢— انظر المسائل الحلبيات ص ٢١٠ .

٣— انظر هذه المسألة في المقتضب ٤/٨٧ ، والمرتجل ص ١٢٦ ، والتبيين ص ٣٠٨ وشرح المفصل ٧/١١١ ، والتصريح ١/٤٠ .

٤— مثل أن يقع خبرا كالمثال المذكور ، أو صفة ، نحو : مررت برجل قام ، فيقع موقع " قائم " ، أو يقع صلة ، نحو : مررت بالذي قام ، فيقع موقع مررت بالقائم . انظر الكتاب ١/١٦ ، والمقتضب ٢/٢ و ٤/٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٣٥ ، وشرح المفصل ٧/٤ ، وشرح الكافية ٢/٢٢٥ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٣١ .

أما التركيب الذي لا يقع الماضي فيه موقع الاسم فهو الحال ، فلا يقع حالا عند البصريين إلا إذا اقترن بقد ، أما الكوفيون فإنهم يجيزون وقوعه حالا مع خلوه من " قد " . انظر الإنصاف ١/٢٥٢، والتبيين ص ٣٨٦ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٤ .

هو كالكلمة الواحدة.[١]

فتلخص من هذا أن له ثلاثة أحوال :

الأولى ـ البناء على الفتح ، وهو إذا تجرد كـ : ضَرَبَ ، او اتصل به ضمير المفعول ، كـ : ضربكَ ، أو ضمير رفع ساكن غير الواو ، كـ : ضربا .

الثانية ـ البناء على الضم ، وهي[٢] إذا اتصل به واو الجماعة كـ : قاموا ، وقعدوا .

الثالثة ـ البناء على السكون ، وهي[٢] إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، كـ : ضربْتُ ، وضربْنَ .

فعلى هذا الأفعال الماضية المعتل آخرها بالألف كلها مبنية على الفتح ، كـ : رمى ، وعفا ، فإن أصل ذلك : رَمَيَ ، وعَفَوَ[٣] ـ بفتح آخرهما ـ ، إلا أن الياء والواو[٤] فيهما قلبتا[٥] ألفا ؛ لتحركهما[٦] وانفتاح ما قبلهما[٧]. فالفتح حينئذ مقدر على الألف ؛ لتعذر النطق به .

(و) الفعل الماضي (منه : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس على الأصح)[٨] في الأربعة . وقد تقدم الخلاف مفصلا في ذلك[٩]، ولأجل الخلاف

١ـ وذلك لأن ضمير الفاعل لشدة اتصاله بالفعل نُزِّل منزلة الجزء منه .انظر التصريح ١/٥٥ .

٢ـ في "ع" : وهو .

٣ـ في " د " : وعفي .

٤ـ قوله : " والواو" ساقط من " د " .

٥ـ في النسختين : قلبت . والصواب ما أثبته ؛ لأن نائب الفاعل ضمير مثنى يعود إلى الياء والواو .

٦ـ في النسختين :لتحركها . والصواب ما أثبته ؛ لأن الضمير يعود إلى مثنى ، وهما الياء والواو .

٧ـ في النسختين : ماقبلها .

٨ـ في "ع" وفي متن القطر: في الأصح .

٩ـ انظر ص ١٥٥ وما بعدها .

فيها نص المصنف عليها ، وبين أن الأصح فيها الفعلية .

ويظهر من كلام المصنف وغيره أن أفعل التفضيل هنا[١] ليس على بابه ؛ حتى يكون معناه : أن مقابله صحيح ، إلا أن هذا أصح منه . بل هو هنا بمعنى اسم الفاعل ، وهو الصحيح .

فعل الأمر وأحواله

وأشار المصنف[٢] إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله : (وأمر)/ ٢٠/ وأتى به بعد الماضي لما تقدم.[٣]

(ويُعْرَفُ) فعل الأمر متميزا عن قسيميه (بدلالته على الطلب ، مع قبول ياء المخاطبة) . ويؤخذ من هذا أن حده : مادل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة ، كقوله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً ﴾[٤] .

والمراد بدلالته على الطلب أن يدل عليه بذاته ؛ ليخرج مادل عليه بانضمام غيره إليه ، نحو : لا تحزني ،[٥] فهذا الفعل — وإن دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة — ليس بفعل أمر ؛ لأن دلالته على الطلب إنما هي بواسطة حرف النهي ، الذي هو طلب الترك .

وأما نحو : طلبت فلا يحتاج إلى إخراجه ؛ لأنه لا يقبل الياء .

والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة ، وهو أحسن من التعبير بالياء من غير تقييد ؛ لشمولها حينئذ ياء النفس الموجودة في الاسم ، نحو : غلامي ، والفعل الماضي ، نحو : أكرمني ، والحرف ، نحو : إنني .

ولابد في تمييز فعل الأمر عن قسيميه من مجموع الأمرين ، أعني : الدلالة

١— أي: في قول ابن هشام : وليس على الأصح . انظر متن القطر ص ١ .
٢— قوله : " المصنف " ساقط من " ع " .
٣— انظر ص ١٥٤ .
٤— سورة مريم من الآية ٢٦ .
٥— في " ع ": نحو : لا تخرجي .

على الطلب ، وقبول الياء ، كما ذكر[1] المصنف ،[2] حتى لو وجد في كلمة أحدهما دون الآخر لم يكن فعل أمر، كـ : نَزَالِ ، وَدَرَاكِ ، وصَهٍ ، فإن كُلاًّ منها[3] — وإن دل على الطلب — لا يقبل ياء المخاطبة .

وكـ : تأكلين ، وتشربين فإن كلا منهما — وإن قبل ياء المخاطبة — لم يدل على الطلب .

(و) فعل الأمر (بناؤه على السكون)[4] كـ : اضرب) ، وأكرم ، وانطلق ، واستخرج (إلا) فعل الأمر (المعتل) الآخر ، وهو ما كان آخره واوا أو ألفا أو ياء (فعلى حذف آخره) ، وهو حرف العلة يكون بناؤه ، كما أن مضارعه يجزم بذلك ، (كـ : اغزُ ، واخشَ ، وارمِ)، فإن الأول مبني على حذف الواو ، والثاني على حذف الألف ، والثالث على حذف الياء .

(و) إلا فعل[5] الأمر المتصل به ضمير[6] تثنية ، (نحو : قوما ، و)

١— في " ع " : كما ذكر المؤلف .

٢— انظر متن القطر ص ١ . وانظر ص ١٦٠ من هذا الكتاب .

٣— في " ع " : كُلاًّ منهما .

٤— فعل الأمر للمخاطب مبني عند البصريين . انظر الكتاب ١/١٧ ، والمقتضب ٢/١٢٩و ٤/٨١ ، والأصول ٢/١٤٥،

وقال الكوفيون : إنه معرب ، وأن أصل قم : لتقم ، حذفت اللام مع حرف المضارعة للتخفيف . انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٩ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٨ ، وانظر هذه المسألة في اللامات للزجاجي ص ٩٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٣٥ ، وأعجب العجب ص ٣٢ ، والإنصاف ٢/٥٢٤ ، وأسرار العربية ص ٣١٧ ، والتبيين ص ١٧٦ ، وشرح المفصل ٧/٦١ ، وشرح الكافية ٢/٢٦٨ ، والأشباه والنظائر ٣/٣٢٤ .

٥— قوله : " إلا فعل " ساقط من " ع" .

٦— قوله:" ضمير" ساقط من " د " .

فعل الأمر المتصل به ضمير الجماعة ، نحو : (قوموا ، و) فعل الأمر المتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، نحو : (قومي) فإنه يبنى/ في ذلك ٢١/ كله (على حذف النون) ، كما أن مضارعه يجزم بذلك .

وكان الأولى للمصنف أن يقول : وبناؤه على ما يجزم به مضارعه[١]؛ ليشمل ما استثنى ، لكنه — رحمه الله تعالى — لما ذكر أن للماضي ثلاثة أحوال في البناء أحب أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك .

وبناء فعل الأمر وما بني عليه جاء على الأصل[٢]، فلا يحتاج إلى تعليل .

(و) فعل الأمر (منه : هَلُمَّ في لغة) قبيلة من العرب وهم بنو (تميم) الملحقون بها الضمائر بحسب من هي مسندة إليه ، نحو : هلم يازيد ، وهلما يازيدان ، وهلموا يازيدون ، وهلمي يا هند ، وهلممن ياهندات .

وأما أهل الحجاز فإنها عندهم اسم فعل أمر مبني ؛ لوقوعه موقع الأمر المبني[٣]، لازم طريقة واحدة ، غير مختلف بحسب من أسند إليه . وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٤]، ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٥].

١ـ كما فعل في التوضيح . انظر أوضح المسالك ١/ ٣٧ .

٢ـ لأن البناء كما قال البصريون أصل في الأفعال ، والسكون أصل البناء . انظر الإيضاح للزجاجي ص ٧٧ ، والتبيين ص ١٥٣ ، والارتشاف ١/ ٤١٤ ، والهمع ١/ ٤٤ .

٣ـ انظر الكتاب ٣/ ٥٢٩ و ٥٣٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٥ و ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٤/ ٤٢ ، وشرح الكافية ٢/ ٧٢ .

٤ـ سورة الأحزاب من الآية ١٨ .

٥ـ سورة الأنعام من الآية ١٥٠ ، ويتضح من التمثيل أن " هلم " تستعمل لازمة ومتعدية .

(و) من فعل الأمر أيضا : (هَاتِ) بكسر آخره ، مالم يتصل به واو الجماعة فيضـــم .

(وتعالَ) ــ بفتح آخره أبدا ــ (في) القول (الأصح) ، وهو قـــول الجمهور ، خلافا للزمخشري[1] القائل باسميتهما[2][3]. فإنك تقول للمؤنثة[4] : هاتــي وتعالَيْ ــ بإثبات الياء فيهما ــ ،فقد دل كل واحد منهما على الطلـــب ، وقبل ياء المخاطبة .

أمـــا " هات " فقال السفاقسي[5] : فيه أقوال[6] :

١ــ هو العلامة أبو القاسم محمود جار الله بن عمر بن محمد الزمخشري ـ نسبة إلى قرية من قرى خوارزم ـ . كان إماما في اللغة والنحو والأدب ، وكان معتزلي المذهب . قرأ على أبي الخطاب نصر بن أحمد ، وعلى أبي بكر ابن طلحة اليابرى وغيرهما . من مصنفاته : الكشاف ، والمستقصى فـي أمثال العرب ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل ، والأنموذج وغيرهـا . توفي سنة ٥٣٨ هـ . انظر أخباره في معجم الأدباء ١٩ / ١٢٦ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ ، وإشارة التعيين ص ٣٤٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢٠ .

٢ــ انظر المفصل ص ١٥١ ، والأنموذج ص ٩٠ ، والكشاف ١ / ٣٦٨ .

٣ــ في " د " : باسميتها .

٤ــ في " ع " : للمؤنث .

٥ــ هو العلامة إبراهيم برهان الدين بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي ـ نسبة إلى سفاقس، بلدة في تونس ــ.أخذ عن شيخ بجاية ناصرالدين، ثم حج فأخذ عن علماء مصر كأبي حيان ، وعن علماء الشام مثل يوسف بن عبد الرحمن وغيره . أخذ يفتي ويدرس سنين . من مصنفاته :المُجيد في إعراب القرآن المَجيد ، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه . توفي سنة ٧٤٢ هـ . انظر أخباره في الدرر الكامنة ١ / ٥٧ ، والنجوم الزاهـــرة ١٠ / ٥٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٩٤ .

٦ــ انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد جـ ١ ق ١٠٢ ب .

أحدها : وهو الأصح أنه فعل ؛ لاتصال الضمائر به ، متصرف على وزن فاعل ، كـ : رام[١] وهاؤه أصلية ، ولامه معتلة ، تقول : هاتا يهاتي مهاتاة ، كـ : رامى يرامي مراماة . ثم ذكر بعد هذا بقية الأقوال[٢] ، وأن معناه أحضر — بفتح الهمزة وكسر الضاد — .

وفي الصحاح للجوهري[٣] معناه : أعطني[٤].

١— في "ع" : كرامي .

٢— وهـي :

٢ — أنه فعل على وزن أَفْعُل ، وأصله : أيتو ، والهاء بدل من الهمزة .

٣ — أنه فعل من أتى ، دخلت عليه هاء التنبيه ، وألزمت همزة " أتى " الحذف .

٤ — أنه فعل غير متصرف ، لا يستعمل منه إلا الأمر .

٥ — أنه اسم فعل .

٦ — أنه صوت بمنزلة " ها " التي بمعنى أحضر .

وقد رجح السفاقسي القول الأول ، ورد بقية الأقوال . انظر المجيد جـ ١ ق ١٠٢ ب .

٣ — هو الإمام العلامة أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري . كان إماما في النحو واللغة . أخذ عن أبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي . صنف معجمه المشهور " الصحاح " كما صنف كتابا في العروض ، ومقدمة في النحو . توفي سنة ٣٩٨ هـ . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٥٢ ، ومعجم الأدباء ٦/١٥١ ، وإنباه الرواة ١/٢٢٩ ، وإشارة التعيين ص ٥٥ ، وبغية الوعاة ١/٤٤٦ .

٤— انظر الصحاح ١/٢٧١ هيت .

وأما " تعال " ، فقال السفاقسي[١] في قوله تعالى : ﴿ فقلْ[٢] تعالَوْا نَدْعُ أبناءَنا وأبناءَكُمْ ﴾[٣] : إنه من العلو .

وكذا في الصحاح[٤]، قال فيه : والتعالي الارتفاع ، يقال منه[٥] إذا أُمرت : تعالَ يارجل — بفتح اللام — ، وللمرأة : تعالَيْ ، وللمرأتين : تعالَيَا / ٤ / ٢٢

وللنسوة : تعالَيْنَ .

قال المصنف في شرح الشذور[٦] : والعامة تقول للمؤنثة[٧] : تعالِيْ[٨] — بكسر اللام — ، وعليه قول بعض المُحْدَثِينَ :

١٥— تعالِي أُقاسِمْكِ الهمومَ تعالِيْ[٩]

١— انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد جـ ١ ل ٢٢٥ أ .

٢— في النسختين : قل .

٣— سورة آل عمران من الآية ٦١ .

٤— انظر الصحاح ٦/٢٤٣٧ علا .

٥— في الصحاح : تقول منه . انظر الصحاح ٦/٢٤٣٧ .

٦— شرح الشذور ص ٢٣ .

٧— في " ع " : للمرأة .

٨— في شرح الشذور : والعامة تقول : تعالي . انظر شرح الشذور ص٢٣ .

٩— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا .

وهو لأبي فراس الحمداني . انظر ديوانه ص ١٢٦ .

والمقصودُ بالجارة في البيت الحمامةُ التي سمعها تغرد وهو أسير في بلاد الروم . ولم يُذْكَر البيت هنا للاستشهاد ، وإنما ذكر للتمثيل ؛ لأن أبا فراس لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو ؛ لأنه جاء بعد فساد الألسنة وكثرة الدخيل ، وفشيان اللحن ، فقد ولد سنة ٣٢٠هـ وتوفى سنة ٣٥٧ هـ . فالبيت مذكور هنا للتمثيل على الخطأ ، وهو كسر لام " تعالي " بدليل قوافي بقية أبيات القصيدة ، حيث إن مطلعها :

أقول وقد ناحت بقربي حمامة * أيا جارتا هل تشعرين بحالي

وهذا البيت مذكور في الكشاف ١/٥٢٦ ، وشرح القطر ص ٣٢ .

والصواب الفتح.[1] انتهى .

الفعل المضارع وأحكامه

ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام الفعل بقوله : (ومضـــارع)

أي : وفعل مضارع ، والمضارعة المشابهة.[2]

(ويعرف) الفعل المضارع متميزا عن قسيميه (بـ : لم) ، أي : بدخول "لم" عليه[3] ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَهُ كُفُــواً أَحَــدٌ ﴾.[4]

(وافتتاحه بحرف) ، أي : ويعرف أيضا بأن يكون أوله مفتتحا بحرف (من حروف) أربعة ، وهي : النون ، والهمزة ، والياء ، والتاء ، ويجمعها في اللفظ قولك : (نأيت ، نحو) قولك في المفتتح بالنون : (نقوم ، و) في المفتتح بالهمزة : (أقوم ، و) في المفتتح بالياء التحتية : (يقوم ، و) في المفتتح بالتاء الفوقية : (تقوم) .

والمراد[5] نون المتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه ، كالمثال المذكور ، وهمزة المتكلم ، وياء الغائب ، وتاء المخاطب ، فخرج نحو : نَرْجِس[6] ، وأجاب ، ويَرْنَأ — وهو الحناء[7] — وتعلم — ماضيا أو أمرا[8] — .

---

١ — ذكر الزمخشري أن كسرها لغة أهل مكة . انظر الكشاف ١ / ٥٢٥ ، وانظر تاج العروس ١٠ / ٢٥١ علا .

٢ — سيأتي بيان وجه مشابهة الفعل المضارع للاسم في ص ١٧٥ .

٣ — قوله : " عليه " ساقط من " ع " .

٤ — سورة الإخلاص الآيتان ٣ و٤ .

٥ — أي : بالأحرف السابقة .

٦ — النرجس نوع من أنواع الرياحين ، وتقول : نرجست الدواء ، إذا جعلت فيه نرجسا . انظر اللسان ٦ / ٢٣٠ نرجس .

٧ — وقالوا : يرنأ لحيته ، إذا صبغها باليَرَنّأ ، ويَرْنَأ فعل ماض على وزن يفعل . انظر اللسان ١ / ٨٩ رنأ ، وتاج العروس ١ / ١٤٣ يرنأ .

٨ — في " د " : ماضيا وأمرا .

واستغنى المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ عن التقييد بذلك فيها بذكر أمثلتها .

هذا الذي كان ظهر لي ، أعني : أن قوله : " وافتتاحه بحرف من نأيت " علامة ثابتة ، وأنه معطوف على مدخول الباء ،[1] لكن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ رأيته صرح في الشرح بخلافه . فإنه قال فيه[2] : وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا للحكم[3] الذي بعدها ، لا لأعرف بها[4] الفعل المضارع ؛ لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو : أكرمت ، وساق بقية الأحرف . ثم قال : وإنما العمدة في تعريف المضارع[5] دخول " لم ".[6]

فعلى هذا يكون قوله : " وافتتاحه " بالرفع على أنه مبتدأ ، ولولا أنه المصنف[7] لكان الذي قدمناه أولى ؛ لسلامته من الاعتراض على من فعل ذلك من / ٢٣ / المصنفين ، فإنه وقع في عبارة كثير منهم .[8]

بل لو دار الأمر بين الاقتصار عليها والاقتصار على دخول " لم " لكان الاقتصار عليها أولى ؛ لاتصالها بالمضارع وانفصال " لم " ، ولعدم انفكاكها عن المضارع

١ـ في قول ابن هشام : ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف نأيت . انظر متن القطر ص ٢ .

٢ـ شرح القطر ص ٣٤ .

٣ـ في شرح القطر ص٣٤: بساطا وتمهيدا للحكم .

٤ـ في " د " : به .

٥ـ في " ع " : في تعريف الفعل المضارع .

٦ـ في شرح القطر ص٣٤: دخول " لم " عليه .

٧ـ في " ع " : ولو أنه تركه المصنف .

٨ـ مثل الزجاجي . انظر الجمل ص ٧ . ومثل الزمخشري ، انظر المفصل ص ٢٤٤ ، ومثل الاسفرائيني . انظر اللباب ص ١٤٦ .

مطلقا ، قبل التركيب وبعده ، ومثبتا ومنفيا ، بخلاف " لم " ، وللتنصيص على جميع أمثلته ، بل هي التي ذكر في التسهيل[١] أنها تميز المضارع ، ولم يذكر فيه غيرها . والله أعلم .

وللمضارع باعتبار التغيير حكمان : حكم من أوله ، وحكم من آخرة .

أشار إلى الأول منهما بقوله : (ويضم أوله) ، ويعني بالأول إحدى الحروف الزوائد الأربع المتقدم ذكرها[٢] . وأطلق عليه أول لمجاورته للأول .

وهذا الضم ليس مطلقا ، بل هو : (إن كان ماضيه رباعيا) ، أي : على أربعة أحرف ، وسواء كانت حروف ماضيه كلها أصولا ، (كـ : يدحرج) ، أو بعضها زائدا ، كـ : يجيب ، (ويكرم .

ويفتح أوله في غيره) ، أي : في[٣] غير الرباعي ، ودخل في ذلك الثلاثي ولا يكون إلا أصلي الحروف (كـ : يضرب) ، والخماسي والسداسي ، ولا يكونان[٤] إلا مزيدا فيهما[٥] كـ : ينطلق ، (ويستخرج) . هذا هو الحكم الأول .

وأما الحكم الثاني ، وهو الحكم الذي من آخره فأشار إليه بقوله :

١— التسهيل ص ٤ .

٢— انظر ص ١٦٦ .

٣— قوله : " في " ساقط من " د " .

٤— في " ع " : ولا يكون .

٥— سبب اختيار الضم للرباعي والفتح لما سواه أن الثلاثي كثير ، وما زاد على الرباعي ثقيل ، فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل ، أما الرباعي فهو قليل فاختاروا له الضم لثقله ؛ لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه . انظر شرح الكافية ٢/٢٢٧ .

(ويسكن آخره) إذا كان (مع نون النسوة ، نحو) قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾[2] تسكين بناء .

وذكر ابن مالك أنه بلا خلاف.[3] قال أبو حيان[4]: وليس كما ذكره ، بل ذهب ابن دُرُسْتُويه[5] ، وتبعه السهيلي[6][7]

١ــ سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .

٢ــ سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .

٣ــ نسب هذا القول إلى ابن مالك عدد من العلماء ، منهم أبو حيان . انظر التذييل جـ١ص٧٢ ، ومنهم المرادي . انظر شرحه للتسهيل ٦٧/١ وتوضيح المقاصد ٦٠/١ ، ومنهم السلسيلي ، انظر شفاء العليل ١١٤/١ ، ومنهم الدماميني . انظر تعليق الفرائد ١٢٩/١ ، ومنهم السيوطي . انظر الهمع ٥٥/١ .وقيل :إنه ذكره في شرح التسهيل ، كما قيل : إنه ذكره في شرح الكافية ، ولم أجده في مظنته في الكتابين . انظر شرح التسهيل ٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٦/١

٤ــ انظر التذييل جـ ١ ص ٧٣ .

٥ــ هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي . أخذ عن المبرد ، والدارقطني ، وابن قتيبة . وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين . من مصنفاته شرح الفصيح لثعلب ، الإرشاد في النحو ، غريب الحديث . توفي سنة ٣٤٧ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٤٦ ، وتاريخ بغداد ٤٢٨/٩ ، وإنباه الرواة ١١٣/٢ ، وإشارة التعيين ص ١٦٢ ، وبغية الوعاة ٣٦/٢ .

٦ــ هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي . كان عالما بالعربية واللغة والقراءات ، بارعا فيها . روى عن ابن العربي ، وابن طاهر الأشبيلي ، وابن الطراوة . روى عنه الرُّندي ، وأبوالحسن الغافقي وغيرهما . من مصنفاته : نتائج الفكر ، والروض الأنف ، والأمالي وغيرها . توفي في مراكش سنة ٥٨١ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ١٦٢/٢ ، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣ ، وإشارة التعيين ص ١٨٢ ، ومرآة الجنان ٤٢٢/٣ ، وبغية الوعاة ٨١/٢ .

٧ــ انظر نتائج الفكر ص ١١٠ .

وابن[1] طلحة[2] إلى أنه[3] معرب[4] .

و " يعفون " في هذه الآية وزنه يَفْعُلْنَ ، فالواو لام الكلمة ، وليست ضمير الجماعة ، والنون نون النسوة ، وليست نون الرفع . بخلاف قولك : الرجال يعفون . فإن هذا وزنه يَفْعُونَ ، ولام الكلمة فيه محذوفة ، أصله : يَعْفُوُونَ / ، استثقلت الضمة على الواو بعد ضمة الفاء فحذفت حركتها ، فسكنت / ٢٤ فالتقت الواوان ساكنتين ، حذفت الأولى منهما ، فبقي يعفون .

١ـ في " ع " : وأبو .

٢ـ هو الإمام أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الأشبيلي ، أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون ، وجابر بن محمد الحضرمي ، وعن السهيلي وغيرهم . دَرَّسَ العربية والآداب في أشبيلية أكثر من خمسين سنة ، وكان أستاذها بلا خلاف . قرأ عليه السقطي والشلوبين وغيرهما . توفي في أشبيلية سنة ٦١٨ هـ . انظر أخباره في الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٢٣٥ ، وإشارة التعيين ص ٣١٥ ، وغاية النهاية ٢ / ١٥٧ ، وبغية الوعاة ١ / ١٢١ ونفح الطيب ٣ / ٤٧٦ .

٣ـ انظر رأيهم في تعليق الفرائد ١ / ١٣٠ ، والهمع ١ / ٥٥ ، والأشموني ١ / ٦٢ .

٤ـ واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع ، فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب ، كما كان قبل النون ، إلا أن الإعراب كان قبل دخول النون ظاهرا ، أما بعد دخولها فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ، وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي المتصل بنون النسوة ؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون ، وعروض حركة البناء في الماضي ، وحركة الإعراب في المضارع . وليس المانع من ظهوره النون التي لحقته ، وهذا العروض مثل العروض في حركة إعراب الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، حيث التزم كسر أواخرها وجعل الإعراب فيها مقدرا لذلك . انظر نتائج الفكر ص ١١٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٧٦ ، والتذييل جـ ١ ص ٧٣ ، والهمع ١ / ٥٥ .

وإنما كان المحذوف الأولى ولم تكن الثانية لكون الثانية جاءت لمعنى وهو الدلالة على الجمع ، بخلاف الأولى .

(ويفتح) آخر المضارع (مع نون التوكيد المباشرة) خفيفة كانت أو ثقيلة ، فتحة بناء .

ويشترط في بنائه معها [١] مباشرتها له (لفظا وتقديرا) عند ابن مالك [٢] وجماعة . [٣] حتى لو باشرته [٤] في اللفظ وانفصلت عنه في التقدير ، نحو : « وَلَا يَصُدُّنَّكَ » [٥] كان معربا كما سيأتي . [٦]

وذهب الأخفش إلى بنائه معها مطلقا . [٧]

وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا . [٨]

وعلة بنائه على الفتح عند الأولِينَ أنه لما ركب مع النون أشبه تركيب خمسة عشر فبني بناءه . [٩]

١ــ في " ع " : مع النون .

٢ــ انظر التسهيل ص ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٧٥ .

٣ــ منهم أبو حيان ، انظر النكت الحسان ص ٣٥ ، ومنهم المرادي . انظر توضيح المقاصد ١ / ٥٩ ، ومنهم الدماميني . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٢٨ .

٤ــ في " ع " : لو باشرت .

٥ــ سورة القصص من الآية ٨٧ .

٦ــ انظر ص ١٧٢ و ١٧٤ .

٧ــ انظر الارتشاف ١ / ٣٠٧ ، وشفاء العليل ١ / ١١٤ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٢٨ ، وهذا أيضا مذهب الزجاج . انظر الارتشاف ١ / ٣٠٧ ، ومذهب أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ٣١٧ .

٨ــ واحتجوا بما احتج به القائلون بعدم بنائه مع نون النسوة . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٢٨ ، والهمع ١ / ٥٦ ، وانظر ما مر في ص ١٧٠ .

٩ــ وذلك لأن الفعل والنون ركبا معاً وصارا كالكلمة الواحدة ===

وأما الأخفش فعلة البناء عنده[١] أنه لما لحقته النون أكدت فيه الفعلية ، وردته[٢] إلى أصله . وأصل الفعل البناء .[٣]

والمباشرة[٤] (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَيُنبَذَنَّ ﴾[٥]. فنون التوكيد الثقيلة هنا مباشرة للفعل من غير فاصل .

(ويعرب) ، أي : الفعل المضارع (فيما عدا ذلك) ، وهو ما إذا سلم من نون النسوة ومن مباشرة نون التوكيد ، (نحو : يقومُ زيدٌ) ، أو لم تباشره[٦] نون التوكيد ، بل فَصَلَ بينه وبينها فاصلٌ ، حسيا[٧] كان أو مقدرا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٨] والفاصل هنا

= = = فبنيا ، ولم يصح وقوع الإعراب على النون لأنه حرف ولا حظ للحرف في الإعراب ، ولم يصح وقوعه على ما قبل النون لأن ما قبل النون صار وسطا والوسط ليس محلا للإعراب . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٢٨ ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٥٦ .

١ — انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦٦ وتعليق الفرائد ١ / ١٢٩ .

٢ — في "ع" : فرده .

٣ — وقد رد ابن مالك هذا القول بأنه يلزم عليه أن يكون المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة مبنيا ، وذلك لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل . انظر شرح التسهيل ١ / ٣٨ وتعليق الفرائد ١ / ١٢٩ .

٤ — في "ع" : وردته المباشرة .

٥ — سورة الهمزة من الآية ٤ .

٦ — في "ع" : أما إذا لم تباشرة .

٧ — في "ع" : فاصل سواء حسيا .

٨ — سورة يونس من الآية ٨٩ .

بين الفعل والنون حسي ، وهو الألف ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾[1] والفاصل بين الفعل وبين النون هنا حسي أيضا ، وهو الواو. وأصله : لَتُبْلَوُونَنَّ بواوين : الأولى لام الفعل ، والثانية ضمير الجماعة. وبثلاث[2] نونات : الأولى نون الرفع ، والثانية والثالثة نون التوكيد الثقيلة المشددة . تحرك[3] حرف العلة[4] وانفتح ما قبله فقلب[5] ألفا ، ثم حذفت / ٢٥/ لأجل التقاء الساكنين ، ثم حذفت نون الرفع كراهة اجتماع ثلاث نونات ، فالتقى ساكنان : الواو الثانية التي هي فاعل ، والنون المدغمة ، فحرك الساكن الأول منهما ، وهو الواو . وكانت الحركة ضمة لتدل على المحذوف ، فصار لَتُبْلَوُنَّ على وزن يُفْعَوُنَّ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾[6] ، والفاصل هنا أيضا حسي ، وهو الياء . وأصله تَرْأَيِيْنَ ، على وزن تَفْعَلِينَ فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم حذفت ، وتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء[7] الساكنين ، فصار تَرَيْنَ ، ثم[8] حذفت نون الرفع لأجل[9] الجازم ، ثم دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة ، فاجتمع ساكنان : ياء المخاطبة ، والنون المدغمة ، فحرك الساكن الأول وجعلت

١— سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .
٢— في " د " : وثلاث .
٣— في " د " : فتحرك .
٤— أي : الواو الأولى .
٥— في "ع" : فقلبت .
٦— سورة مريم من الآية ٢٦ .
٧— في "ع" : للالتقاء .
٨— قوله : " ثم " ساقط من " ع" .
٩— قوله : " لأجل " ساقط من " د " .

حركته كسرة دليلا على المحذوف فصار : تَرَيِنَّ على وزن تَفَيِنَّ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾[1] ، والفاصل هنا بين الفعل والنون[2] مقدر لا حسي ، وهو واو الجماعة ، لأن أصله : يَصُدُّونَنَّكَ ، حذفت نون الرفع لأجل الجازم ، فالتقى ساكنان : واو الجماعة والنون المدغمة ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ووجود الضمة الدالة عليها .

تنبيه

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — في توضيحه[3] وكذا في غيره[4] أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد غير المباشرة معرب تقديرا ، ثم مثل له بأمثلة ذكر منها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[6] ، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[1] . واعترض ذلك[7] بأن الإعراب في هذه الأفعال مع الجازم غير مقدر ، بل هو ظاهر ؛ لأنه بحذف النون .

وأجاب بعضهم[8] بأن مراده بالتقدير ألا يكون هناك لفظ هو علامة الإعراب . وفيه لين . والله أعلم .

---

١ — سورة القصص من الآية ٨٧ .

٢ — في " ع " : بين الفعل وبين النون .

٣ — التوضيح ١ / ٣٨ .

٤ — مثل شرح الشذور ص ٧١ ، ومثل شرح القطر ص ٣٥ .

٥ — سورة يونس من الآية ٨٩ .

٦ — سورة مريم من الآية ٢٦ .

٧ — من الذين اعترضوا على ابن هشام في هذا ولده . انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٥٧ ، ومنهم أيضا محيي الدين عبد القادر ابن أبي القاسم السعدي المكي . انظر رفع الستور والأرائك ق ٧ .

٨ — من الذين أجابوا عن ابن هشام في هذا حفيده . انظر حاشية الحفيد ق ٥ ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٥٧ .

وقدم المصنف — رحمه الله تعالى — ذكر بنائه على إعرابه إما لانحصار محل بنائه وعدم انحصار محل إعرابه ، وإما لكون البناء أصلا فيه ، /إذ إعرابه ٢٦/
إنما هو[١] لمشابهته للاسم في الإبهام[٢] والاختصاص ، فكما أن " رجلا " مبهم لصلاحيته لكل فرد من أفراد الرجال ، كذلك[٣] " يضرب " مبهم ، لصلاحيته للحال والاستقبال .

وكما أن " رجلا " يتخلص لأحد أفراده بدخول " أل " العهدية عليه ، كذلك " يضرب " يتخلص للحال بدخول لام الابتداء ، وللاستقبال[٤] بدخول السين وسوف .

ومن مشابهته للاسم أيضا دخول لام الابتداء عليه ، كدخولها على الاسم ، تقول : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيدا لقائم .

ومن مشابهته له أيضا موافقته له في حركاته وسكناته وعدد حروفه[٥] ، كـ : ضَارِب ويَضْرِب .

وهذه المشابهة والتي قبلها راجعتان[٦] إلى اللفظ ، والأولى راجعة إلى المعنى .

١— في " ع " : إنما هي .

٢— المراد بالإبهام هنا احتماله للحال والاستقبال . انظر التذييل ج ١ ص٧١ .

٣— في " ع " : كذا .

٤— في " د " : والاستقبال .

٥— الاسم المشابه للفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف هو اسم الفاعل . انظر شرح التسهيل ١/ ٣٧ .

٦— في " د " : راجعان .

(وأما) القسم الثالث ، وهو (الحرف فيعرف) متميزا عن قسيميه الذين هما الاسم والفعل (بألا يقبل شيئا من علامات الاسم) ، كـ : أل ، والتنوين والإسناد إليه وغيرها ، (و) لا شيئا من علامات (الفعل) ، كـ : تاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، وتاء الفاعل [1] ، ودخول " لم " وغيرها [2] ، (نحو :) حتى ولها ثلاثة أوجه [3] :

أحدها — أن تكون جارة ، ومدخولها تارة يكون اسما صريحا ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [4] ، وهي بمعنى " إلى " .

وتارة يكون مؤولا من [5] " أن " المصدرية المضمرة والفعل ، فتكون فيه تارة بمعنى " إلى " ، نحو : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [6] ، وتارة بمعنى " كي " نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . ويحتملهما قوله [7] تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [8] ، أي : إلى أن تفيء ، أو كي تفيء [9] .

---

١ — قوله : " وتاء الفاعل " ساقط من " ع " .

٢ — ميز ابن هشام الحرف هنا بالعلامات لأنه في مقام تعليم ، والتمييز بها أسهل على المتعلم ، أما حده فهو : الكلمة الدالة على معنى في غيرها . انظر الكتاب ١٢/١ ، والإيضاح للزجاجي ص ٥٤ ، والحلل في إصلاح الخلل ص ٧٤ ، والمرتجل ص ٢٣ ، وشرح المفصل ٢/٨ ، والهمع ٢٧/١ .

٣ — انظر في " حتى " التبصرة والتذكرة ٤١٩/١ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١١٩ ، والأزهية ص ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٤/٢ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ ، وجواهر الأدب ص ٤٩٣ ، والجنى الداني ص ٤٩٨ ، والمغني ص ١٦٦ .

٤ — سورة القدر من الآية ٥ .

٥ — في " د " : تكون لا من .

٦ — سورة طه من الآية ٩١ .

٧ — في " ع " : ويحتملهما نحو قوله .

٨ — سورة الحجرات من الآية ٩ .

٩ — من قوله : " أي إلى " إلى قوله : " كي تفيء " ساقط من " د " .

الثاني — أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في إفادة مطلق الجمع ، وللعطف بها شرطان:[١]

الأول — أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها ، كما سيأتي.[٢]

الثاني — أن يكون مابعدها غاية لما قبلها ، إما في القوة أو الضعف.[٣] وقد اجتمعا في قول الشاعر :

١٦— قهرناكُم حتى الكماةَ فأنتمُ * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا[٤]

الثالث من أوجهها : أن تكون حرف ابتداء ، فتدخل على الجملة الاسمية نحو :

١— ذكر ابن هشام الخضراوي لحتى العاطفة شرطا ثالثا ، وهو أن يكون مدخولها ظاهرا لا مضمرا .
انظر المغني ص ١٧١ ، والمساعد ٢/٤٥٣ .

٢— انظر ص ٧١٩ .

٣— ويدخل تحت ما هو غاية في القوة ما هو غاية في الزيادة ، والكثرة ، والشرف ، والعظم . كما يدخل تحت ما هو غاية في الضعف ماهو غاية في النقص ، والصغر ، والقلة ، والحقارة . انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٩ ، والمساعد ٢/٤٥٢ ، وشفاء العليل ٢/٧٨٤ .

٤— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والكماة : جمع كَمِيّ ، وهو الشجاع .
والشاهد فيه وقوع ما بعد " حتى " العاطفة في صدر البيت غاية لما قبلها في القوة ، وفي عجزه غاية لما قبلها في الضعف .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٠ ، وشرح التسهيل ل ١٩٥ أ ، والجنى الداني ص ٥٠٢ ، والمغني ص ١٧٢، والمساعد ٢/٤٥٢ ، وشفاء العليل ٢/٧٨٤ ، والهمع ٥/٢٥٨ ، والأشموني ٣/٩٧ ، وشرح أبيات المغني ٣/١٠٧ .
وقد ورد هذا البيت في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل والمساعد وشفاء العليل برواية : فإنكم مكان فأنتم ، وبرواية : لتخشوننا مكان : تهابوننا، كما ورد في شرح التسهيل برواية : قتلناكم مكان : قهرناكم .

١٧— حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ[1]

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع ، نحو : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾[2] — في قراءة الرفع[3] — ، والتي فعلها ماض ، نحو : ﴿ حَتَّى عَفَوْا ﴾[4] .

تنبيه

شاع بين الطلبة أن قولهم : " أكلت السمكة حتى رأسها " يجوز فيه الأوجه الثلاثة : الرفع على الابتداء ، والنصب على العطف ، والجر على معنى " إلى " . وهذا لا يتأتى إلا على مذهب الكوفيين[5] .

وأما البصريون[6] فإنهم لا يجيزون الرفع في مدخولها إلا إذا كان بعده مايصلح أن يكون خبرا[7] .

١— هذا بعض عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وما زالت القتلى تمور دماؤها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٤٥٧ .

وتمور بمعنى تجري . والأشكل هو الحمرة المختلطة ببياض ، مأخوذة من أشكل الأمر ، إذا التبس .

والشاهد فيه دخول " حتى " الابتدائية على الجملة الاسمية .

وهذا البيت من شواهد الأزهية ص ٢١٦ ، وأسرار العربية ص ٢٦٧ ، وشرح المفصل ٨/١٨ ، والجنى الداني ص ٥٠٤ ، والمغني ص ١٧٣ ، والعيني ٤/٣٨٦ ، والهمع ٤/١٦٩ ، والأشموني ٣/٣٠٠ ، والخزانة ٩/٤٧٩ ، وشرح أبيات المغني ٣/١١٤ .

وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : تمج دماءها . مكان : تمور دماؤها . ومعنى تمج : تقذف .

٢— سورة البقرة من الآية ٢١٤ .

٣— وهي قراءة نافع . انظر السبعة لابن مجاهد ص ١٨١ ، والمبسوط ص ١٤٦ .

٤— سورة الأعراف من الآية ٩٥ .

٥— انظر البسيط ٢/٩٠٨ ، والجنى الداني ص ٥٠٥ ، والمغني ص ١٧٥ .

٦— انظر الجمل للزجاجي ص ٦٨ ، والبسيط ٢/٩٠٨ ، والجنى الداني ص ٥٠٥ .

٧— أي : إلا إذا كان بعده شيء يصلح أن يكون خبرا .

قال في المغني[1]: وأوجبوا — يعني البصريين — إذا قلت : حتى رأسُها أن تقول : مأكول . انتهى .

وعلل ما يقوله البصريون من امتناع الرفع عند عدم ذكر الخبر بأن الرفع فيه تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه[2].

إذا علم هذا فالمثال المستقيم في ذلك على مذهب البصريين : أكلت السمكة حتى رأسُها أكلته . والله أعلم .

والحرف من أمثلته : (هل)[3] ، وهي حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي فقط[4]، فلا يقال : هل زيد قائم أم عمرو[5]؟ ولا هل لم يقم زيد ؟

١— المغني ص ١٧٥ .

٢— أي : تهيئة الفعل الذي قبل " حتى" للعمل فيما بعدها لكون ما بعدها مفردا ، ثم قطعه برفع ذلك المفرد بالابتداء ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان العامل فعلا متعديا . وأما لو كان الخبر مذكورا فلا يتهيأ ما قبل "حتى" للعمل فيما بعدها ، لأن ما بعدها جملة .
انظر حاشية الدسوقي على المغني ١/١٤١ .

٣— انظر في " هل " الأزهية ص ٢٠٨ ، وشرح المفصل ٨/١٥٠ ، وشرح الكافية ٢/٣٨٨ ، ورصف المباني ص ٤٦٩ ، وجواهر الأدب ص ٣٥٢ ، والجنى الداني ص ٣٣٩ ، والمغني ص ٤٥٦ .

٤— أي : طلب إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها . انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢/١٣ .

٥— وذلك إذا أريد بـ " أم " هنا المتصلة ، وذلك لأنها إنما تأتي لطلب تعيين أحد الأمرين ، وهذا لا يكون إلا بعد التصديق بالنسبة ، فحينئذ لا يصح معادلتها لـ " هل " التي يطلب بها التصديق ، لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ، أما إذا أريد بـ " أم " هنا المنقطعة ، وقدر ما بعدها جملة جاز . انظر مفتاح العلوم ص ٣٠٨ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/١٣ .

كذا قال المصنف[(١)] وغيره[(٢)]، واعترضه بعضهم،[(٣)] وقال : الحق أنها تكون لطلب التصديق والتصور معا .[(٤)] والله أعلم .

وتدخل " هل " على الجملتين الاسمية[(٥)] والفعلية ، نحو : هل زيد قائم ؟ وهل قعد عمرو ؟ إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو .

ولا منافاة بين قولهم : تدخل على الجملتين ، وبين قولهم في باب الاشتغال : إنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل؛ لأنه حيث كان في حيزها الفعل تعين دخولها عليه ، نحو : هل قام زيد ؟ ولا يجوز : هل زيد قام ؟

وعلة ذلك كما ذكره أهل البيان أن " هل " بمعنى " قد " في الأصل ، وأصله : أهل ؟ وتركت الهمزة لكثرة الاستعمال ، فأقيمت هي مقام الهمزة ، وتطفلت عليها في الاستفهام ، و" قد " لا تدخل إلا على الفعل ، فكذا[(٦)] ما هي بمعناه . ٢٨/

١ـ انظر المغني ص ٤٥٦ .

٢ـ مثل ابن يعيش . انظر شرحه للمفصل ٨/١٥١ ، ومثل المرادي . انظر الجنى الداني ص ٩٧ و ٣٣٩ ، ومثل علاء الدين الإربلي . انظر جواهر الأدب ص ٣٥٤ .

٣ـ مثل الدماميني . انظر تحفة الغريب ١/٢٨ .

٤ـ وهو طلب إدراك غير النسبة . انظر تحفة الغريب ١/٢٨ .

٥ـ ويستثنى من هذا الجملة الاسمية المخبر عنها بفعل . انظر الكتاب ١/٩٩ ، وشرح الكافية ٢/٣٨٨ ، وجواهر الأدب ص ٣٥٢ .

٦ـ في " ع " : وكذا .

قال الشيخ سعد الدين[١][٢] : فإن قلت : هذا يقتضي أن يبيح[٣] دخولها على الجملة الاسمية مطلقا ، وإلا فما الفرق بين ما إذا كان الحيز فعلا وبين غيره ؟

قلت : الفرق أنها إذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى ، وحنت إلى الإلف المألوف ، وعانقته ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما . بخلاف ما إذا لم تره في حيزها فإنها تسلت عنه ذاهلة.[٤] انتهى .

وممن ذكر أن " هل " بمعنى " قد " في الأصل ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من الهمزة المقدرة معها الزمخشري في المفصل[٥]، ونقله عن سيبويه[٦]. لكن المصنف — رحمه الله تعالى — اعترض عليه في المغني[٧]، وأورد عليه نحو ما أجاب عنه الشيخ سعد الدين . والله أعلم .

١— هو الشيخ مسعود سعد الدين بن عمر بن عبد الله التفتازاني — نسبة إلى بلد في خراسان — كان أحد أئمة العربية والبيان والمنطق . أخذ عن القطب والعضد . من مصنفاته : تهذيب المنطق ، المطول في البلاغة ، المختصر ، الإرشاد الهادي ، شرح التصريف العزي وغيرها . توفي سنة ٧٩٢ هـ . انظر أخباره في الدرر الكامنة ١١٩/٥ ، وإنباء الغمر ٣٧٧/٢ ، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٦ ، والبدر الطالع ٣٠٤/٢ .

٢— انظر مختصر المعاني ٩٧/٢ .

٣— في "ع" : يقبح .

٤— لقد سبق الرضيُّ الشيخَ سعد الدين إلى هذا القول ، انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .

٥— المفصل ص ٣١٩ وكذلك ذكره في الكشاف ، انظر الكشاف ٦٦٥/٤ .

٦— الكتاب ١٨٩/٣ .

٧— المغني ص ٤٦٠ .

(و) ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى [١] ـ من أمثلة الحروف [٢] (بل) [٣] ، وهو حرف عطف بمعنى الإضراب . وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب العطف [٤] .

(و) الحرف (منه) ما اختلف في حرفيته فمن ذلك (إذ ما) [٥] ، وهو حرف عند سيبويه بمنزلة "إن" الشرطية [٦] ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم ، كأنك قلت : إن تقم أقم .

وظرف عند المبرد [٧] وابن السراج [٨] والفارسي [٩] ، ثم اختلفوا فقال الأخيران : عملها [١٠] الجزم قليل [١١] . وقال المبرد : ضرورة [١٢] .

١ـ قوله : "تعالى" ساقط من "د" .

٢ـ في "ع" : الحروف .

٣ـ انظر في "بل" الصاحبي ص ٢٠٨ ، والأزهية ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ٨/١٠٤ ، وشرح الكافية ٢/٣٧٨ ، ورصف المباني ص ٢٣٠ ، وجواهر الأدب ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٢٥٣ ، والمغني ص ١٥١ .

٤ـ انظر ص ٧٢٤ .

٥ـ انظر في "إذ ما" رصف المباني ص ١٤٨ ، والجنى الداني ص ٢١٤ و ٤٧٢ ، والمغني ص ١٢٠ .

٦ـ انظر الكتاب ٣/٥٦و ٥٧ .

٧ـ نص المبرد في المقتضب والكامل على حرفيتها . انظر المقتضب ٢/٤٥ والكامل ١/٣٧٩ ، وذكر في مكان آخر من المقتضب أنها ظرف . انظر المقتضب ٢/٤٦ ، فللمبرد في هذه المسألة قولان . انظر توضيح المقاصد ٤/٢٣٩ ، والأشموني ٤/١١ .

٨ـ انظر الأصول ٢/١٥٩ ، والموجز في النحو ص ١٢٤ .

٩ـ انظر المسائل البغداديات ص ٢٩٤ ، والإيضاح العضدي ص ٣٣٢ .

١٠ـ في "د" : عملهما .

١١ـ انظر الأصول ٢/١٥٩ ، والمسائل البغداديات ص ٢٩٥ .

١٢ـ انظر الجنى الداني ص ٢١٥ ، والمغني ص ١٢٠ .

واحتج هؤلاء على اسميتها بأنها كانت[1] قبل دخول " ما " ظرفا بلا خلاف ، والأصل بقاء الشيء على ما كان .

وجوابه أن معناها الأصلي قد سلب منها بعد دخول " ما " قطعاً ، إذ هي كانت قبل " ما " للماضي ، ثم صارت معها للمستقبل . فقد انتفى[2] الأصل المذكور ، واستعطت مع "ما "[3] المزيدة استعمال "إن" ، فكانت حرفا .[4]

وهي حينئذ عندهم بمنزلة " إذا " في المعنى وقلة العمل .[5]

(و) مما اختلف في حرفيته / أيضا (مهما)[6] ، فالجمهور على أنها اسم ٢٩ /
لعود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[7] . قال الزمخشري[8] وغيره[9] : عاد عليها الضمير مذكرا في ((به))[7] ومؤنثا في ((بها))[7] حملا على اللفظ والمعنى .

ونازع المصنف في ذلك ، وقال :[10] الأولى أن يعود الضمير في ((بها))[7] على ((آية))[7] في قوله[11] تعالى : ﴿ من آية ﴾[7] .

١ــ في " د " : بأن كانت .
٢ــ في "ع " : فقد انتهى .
٣ــ قوله: " ما " ساقط من " ع " .
٤ــ ومن الأدلة أيضا على حرفيتها أن مدلولها المجمع عليه معنى المجازاة ، وهو من معاني الحروف ، وكذلك عدم قبولها شيئا من علامات الاسم التي كانت تقبلها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٣ .
٥ــ انظر الارتشاف ٢ / ٥٤٧ .
٦ــ انظر في " مهما " حروف المعاني للزجاجي ص ٢٠ ، والجنى الداني ص ٥٥٠ ، والمغني ص ٤٣٥ .
٧ــ سورة الأعراف من الآية ١٣٢ ، وقوله تعالى : ((فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)) ساقط من "ع " .
٨ــ انظر الكشاف ٢ / ١٤٦ .
٩ــ مثل أبي حيان . انظر البحر المحيط ٤ / ٣٧١ .
١٠ــ انظر المغني ص ٤٣٥ .
١١ــ في "ع " : من قوله .

وقال السهيلي وتبعه ابن يسعون[١]: إنها حرف[٢]. واستدلا بما لا دليل فيه، ولولا الإطالة اللازمة عند بيان ذلك[٣] لذكرته[٤].

ومما اختلف في حرفيته أيضا ("ما" المصدرية)[٥]، أي: التي تسبك مع مابعدها بمصدر، وسواء كانت زمانية، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٦]، أو غير زمانية، نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[٧]. هي حرف عند سيبويه

١ـ هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون الأندلسي، إمام في اللغة والنحو. أخذ عن مالك بن عبد الله العتبي، ويحيى بن عبد الله الفَرَضِيّ. وأخذ عنه أبو بكر بن حسنون وأبو العباس الأندرشي. من مصنفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح. توفي سنة ٥٤٢ هـ. انظر أخباره في بغية الملتمس ص ٤٩٧، وإشارة التعيين ص ٣٩٤، والبلغة ص ٢٤٦، وبغية الوعاة ٢/٣٦٣.

٢ـ انظر المغني ص ٤٣٥، وشرح القطر ص ٣٧، والتصريح ٢/٢٤٨.

٣ـ في "ع": عند ذكر ذلك.

٤ـ استدلا بقول زهير بن أبي سلمى:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فقالا: إنها هنا حرف بمنزلة "إن"؛ بدليل أنها لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هاهنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر؛ لعدم وجود رابط يربط الجملة الواقعة خبرا؛ لأنهما أعربا "خليقة" اسما لـ "تكن" و "مِنْ" زائدة، فتعين خلو الفعل من الضمير، فإذا ثبت أنها لا موقع لها من الإعراب تعين كونها حرفا. انظر المغني ص ٤٣٥، وشرح القطر ص ٤٠، والمساعد ٣/١٣٦.

٥ـ انظر في "ما" المصدرية الأزهية ص ٨٣، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٩، وشرح المفصل ٨/١٤٢، وشرح الكافية ٢/٣٨٦، ورصف المباني ص ٣٨٠، والجنى الداني ص ٣٣٠، والمغني ص ٣٩٩.

٦ـ سورة مريم من الآية ٣١.

٧ـ سورة التوبة من الآية ١٢٨.

وقال جماعة منهم ابن جني[1] وابن مالك[2] : إنها ظرف[3] . ثم اختلفوا فقال غير ابن مالك[4] : إنها بمعنى " حين " .

وقال ابن مالك : إنها بمعنى " إذ "[5] . واستظهر المصنف في المغني ما قاله ابن مالك[6]، وعلله بأنها مختصة بالماضي والإضافة إلى الجملة ، كما هو شأن " إذ " .

والحكم على هذه الكلمات بالحرفية إنما هو (في) القول (الأصح فيهن) وقد علم ما في ذلك من الخلاف .

تنبيه

عبارة المصنف – رحمه الله تعالى[7] – في النسخة التي رأيتها في هذا المحل هكذا ، أعني : " ومنه : إذ ما ، ومهما ، وما المصدرية ،

١– هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . أخذ العربية عن أبي علي الفارسي ولازمه أربعين سنة . أخذ منه عمر بن ثابت الثمانيني ، وعبد السلام البصري وغيرهما . من مصنفاته : الخصائص ، المنصف ، سر صناعة الإعراب ، المحتسب وغيرها . توفي سنة ٣٩٢ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٢٤ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ٨١، وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ، وإشارة التعيين ص ٢٠٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٣٢.

٢– انظر المغني ص ٣٦٩ ، والمساعد ٣ / ١٩٧ .

٣– ابن مالك له في هذه المسألة قولان ، فهو في التسهيل يجيز الأمرين. انظر التسهيل ص ٢٤١ ، وفي شرح الكافية ذكر القولين ، ثم قال : والصحيح قول سيبويه . ثم ساق ما يرجحه . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٣ .

٤– انظر المغني ص ٣٦٩ .

٥– انظر التسهيل ص ٢٤١ .

٦– انظر المغني ص ٣٦٩ .

٧– قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

وَلَمَّا الرابطة في الأصح فيهن " . انتهى [١] . وعليهما ظاهر كلامه في الشرح [٢]

فإنه قال فيه : ولما كان من الحروف ما اختلف فيه ، هل هو حرف ، أو اسم ؟

نصصت عليه ، كما فعلت في الفعل الماضي [٣] وفعل الأمر [٤] . وهو أربعة : إذ ما ...

وساق ذلك إلى آخره .

ولا يخفى ظهور أنها الأصل [٥] بعد سوق كلامه ، فعلى هذا قوله : " على الأصح " فيه نظر بالنسبة إلى " مهما " ، لأنها اسم على الأصح كما علمت . [٦]

وفي بعض النسخ : " وليس منها مهما ، وإذ ما ، بل " ما " المصدرية وَلَمَّا الرابطة على الأصح " . [٧] والمناقشة بعينها جارية أيضا فيها بالنسبة إلى " إذ ما " ، لما علمت . [٨] والله تعالى أعلم .

(وجميع الحروف) سواء كانت على حرف واحد ، كباء الجر ، و واو / ٣١ / العطف ، أو على حرفين ، كـ : هل ، وبل ، أو على ثلاثة أحرف ، كـ : نعم وبلى ، وإِنَّ ، أو على أربعة أحرف ، كـ : لولا ، وحَتَّى ، أو على خمسة أحرف ، كـ : لَكِنَّ — بالتشديد — ، ولا يوجد على خمسة غيرها (مبنية) [٩]

---

١ — قوله : " انتهى " ساقط من " ع " .

٢ — انظر شرح القطر ص ٣٧ .

٣ — حيث نص على أن نعم وبئس وعسى وليس أفعال ماضية . انظر متن القطر ص ١ .

٤ — حيث نص على أن هات وتعال فعلا أمر . انظر متن القطر ص ٢ .

٥ — أي : لا يخفى أن العبارة السابقة هي الأصل .

٦ — انظر ص ١٨٣ .

٧ — وهذا ما ورد في متن القطر ص ٢ ، وكذلك شرح القطر ص ٣٦ .

٨ — أي : من أنها حرف . انظر ما سبق في ص ١٨٢ .

٩ — قوله : " مبنية " خبر لقوله : وجميع الحروف .

لاحظ لها في الإعراب ، لأن الإعراب إنما جيء به في الاسم والمضارع لقبولهما بصيغة واحدة معانيَ مختلفة ، نحو : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد — في الاسم — . ونحو[1] : لا تأكل السمك وتشرب اللبن — في المضارع — ، والحرف ليس كذلك ، فكان البناء — وهو لزوم آخر[2] الكلمة حالا واحدا — أصلا فيه ، إذ لا داعي إلى تغير[3] آخره .

وقد انتهي كلام المصنف — رحمه الله تعالى — على الكلمة وأقسامها وعلامة كل قسم منها .

١— قوله : " نحو " ساقط من " د " .
٢— قوله : " آخر " ساقط من " ع " .
٣— في " ع " : إلى تغيير .

الكلام

(و) أما (الكلام)[١] ففي اللغة يطلق على التكليم ، تقول : أعجبني كلامك زيدا ، أي : تكليمك .

وحديث النفس ، وهو المعنى الذي يتخيله المتكلم في نفسه[٢] ، قال الشاعر :

١٨ـ إن الكلام لفي الفؤاد وإنما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا[٣]

وعلى القول المركب الذي لا يفيد.[٤] وقد أطلق بعض النحويين على هذا كلاما حقيقة[٥] من حيثية إنه لم يشترط الإفادة في الكلام.

١ـ قدم ابن هشام الكلمة على الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل بسبب التركيب ؛ لأن معرفة الكلام متوقف على معرفة الكلمة ، توقف المركب على جزئه . انظر شرح الكافية ١ / ٧ .

٢ـ إطلاق الكلام على هذا الشيء غير صحيح ؛ لأدلة كثيرة . انظرها في شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣٨ .

٣ـ هذا بيت من الكامل ينسب للأخطل ، ولم أجده في ديوانه .
والشاهد فيه إطلاق الكلام على المعاني القائمة والمتخيلة في النفس .
وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ١ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٨٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨ ، والمطالع السعيدة ١ / ٥٧ .
ويوجد لهذا البيت رواية أخرى ، وهي :
إن البيان لفي الفؤاد وإنما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا
فيسقط الاستدلال به على هذه الرواية . انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣٨ .

٤ـ وعلى هذا ورد الحديث : " إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ". فالصلاة تبطل بالكلمة الواحدة ، ولا يتوقف الإبطال على اللفظ المفيد ، فإن الحديث ورد على اللغة ، لا على الاصطلاح الحادث . انظر المطالع السعيدة ١ / ٥٨ .

٥ـ انظر التبيين ص ١١٣ ، والهمع ١ / ٢٩ .

وعلى الخط،[1] والإشارة.[2]

وعلى ما يفهم من حال الشيء.[3]

واختلفوا هل إطلاق الكلام في اللغة على هذه الأشياء[4] مجاز ، أو على سبيل الاشتراك ؟[5]

قال الشيخ أبو حيان في ارتشافه[6]: والذي يصح أن ذلك على سبيل المجاز ، لا على سبيل الاشتراك ، خلافا لزاعمي ذلك . انتهى .

وفيه نظر بالنسبة إلى حديث النفس ؛ لأن إطلاق الكلام عليه حقيقة عندهم ، كما صرح به غير واحد . بل نقل بعضهم إجماع أهل السنة[7] على أن الواضع

---

١ — ودليله تسميتهم المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩ ، والمطالع السعيدة ١/٥٥ .

٢ — ومنه قول الشاعر :

إذا كلمتني بالعيون الفواترِ * رددت عليها بالدموع البوادرِ

فجعل الإشارة بالعين كلاما . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩ ، والمطالع السعيدة ١/٥٥ .

٣ — ومنه قول زهير :

أَمِن أُمِّ أوفى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ

والدمنة : آثار الناس وما سودوه . انظر ديوان زهير ص ١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠ ، والمطالع السعيدة ١/٥٦ .

٤ — في "ع": الإشارة .

٥ — اتفق النحاة على أن إطلاق الكلام على الثلاثة الأخيرة ، وهي : الخط والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء مجاز . انظر التذييل جـ١ص١٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/١٧ ، والهمع ١/٢٩ .

٦ — ارتشاف الضرب ١/٤١١ .

٧ — مراده بأهل السنة هنا الأشاعرة حيث إن هذا مذهبهم . وإطلاق الكلام على المعنى القائم بالنفس غير صحيح ، وهو مردود بأدلة كثيرة . انظرها في شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣٨ .

وضع الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس ابتداء ، وأنه حقيقة فيه . وإنما اختلفوا في / إطلاقه على اللفظ ، هل هو حقيقة أيضا ؟ فيكون مشتركا أو مجاز ؟ وهو المختار عندهم . والله أعلم . ٢/ ٢

وفي اصطلاح النحاة (لفظ[١] مفيد) ، واللفظ في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ ، وهو المراد هنا ، كما قاله الرضي[٢]، فهو حينئذ كالجنس ، لأنه شامل لكل ما يتلفظ به ، مهملا أو مستعملا[٣]، مفردا أو مركبا، مفيدا أو غير مفيد . وخرج به ما ليس بلفظ[٤].

والجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم من وجه صح أن يخرج به ما دخل في عموم فصله ، كما هنا[٥] وقد تقدم مثل هذا في حد الكلمة[٦].

و " مفيد "[٧] كالفصل أخرج به ما ليس بمفيد .

والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، فلا يحتاج على هذا إلى زيادة قيد التركيب[٨]؛ لأن المفيد على هذا لا يكون إلا مركبا .

١ـ اللفظ هو الصوت المعتمد على مقطع . انظر شرح التسهيل للمرادي ١٣/١ ، والهمع ٣٩/١ .

٢ـ هو محمد نجم الدين بن الحسن الرضي الأستراباذي . إمام في علم العربية . من مصنفاته : شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته ، وهو مشهور بهذين الكتابين ، وله حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام . توفي بعد سنة ٦٨٦ هـ . انظر أخباره في بغية الوعاة ٥٦٧/١ ، وشذرات الذهب ٣٩٥/٥ ، وخزانة الأدب ٢٨/١ ، وانظر قوله في شرح الكافية ٣/١ .

٣ـ في " ع " : مهملا ومستعملا .

٤ـ كالإشارة ، والخط ، وما يفهم من حال الشيء . انظر الهمع ٢٩/١ .

٥ـ فكلمة " لفظ " جنس ، وكلمة " مفيد " فصل .

٦ـ انظر ص ١٠٣ .

٧ـ في " د " : ومفيدا .

٨ـ في " ع " : قيد المركب .

ولا إلى مازاده بعضهم[1] من التقييد بأنه لابد أن تكون[2] فائدته مقصودة لذاتها ليخرج به جملة الصلة والخبر ؛ لأن الفائدة حينئذ لا يحسن السكوت عليها .

قال الشيخ أبو حيان[3]: وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ، ولا كونه صادرا من ناطق واحد ، ولا إفادة المخاطب شيئا يجهله ، خلافا لزاعمي ذلك .[4] انتهـــى .

(و) الكلام الاصطلاحي (أقل ائتلافه من اسمين) سواء كانا ملفوظـين كـ : هذا زيد . وهو كما قال[5] شيخنا[6] وغيره[7]: أحسن في التمثيل مـــن قولهم : (كـ : زيد قائم) ؛ لأن هذا ثلاثة أسماء .[8]

أو مقدرين ،كما إذا قلت : نَعَمْ . في جواب من قال : أهذا زيد ؟ فإن الكلام هو المقدر بعد " نعم " .

١— كابن مالك . انظر التسهيل ص ٣ ، وشرح التسهيل ١ /٦ .

٢— في " ع " : أن تكون له فائدة .

٣— انظر ارتشاف الضرب ١ /٤١٢ .

٤— من هؤلاء ابن عصفور ، حيث اشترط الشرط الأول . انظر المقـــرب ١ /٤٥ ، والتذييل جـ ١ ص ١٨ ، ومنهم ابن مالك ، حيث اشـــترط الشرطان الأول والأخير . انظر شرح التسهيل ١ /٦ .

٥— في " ع ": وهذا هو كما قال .

٦— انظر شفاء الصدور ق ٥ أ .

٧— مثل أحمد بن محمد بن الهائم . انظر شرحه لشذور الذهب ق ٧ ب .

٨— فالاسم الثالث هو الفاعل المقدر في اسم الفاعل " قائم ". وقد أجـــاب الشيخ خالد الأزهري عن هذا فقال : إن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مـــع التثنية والجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه . انظـــــر التصريح ١ /٢٣ .

أو أحدهما مقدرا والآخر ملفوظا ، كـ : زيد . في جواب من قال : مـــن هذا المقبل ؟

(أو من فعل واسم) ، وسواء كانا أيضا ملفوظين ، (كـ : قام زيد) . أو مقدرين ، كالمقدر بعد " نَعَمْ " في جواب من قال : أقام زيد ؟

أو أحدهما مقدراً والآخر / ملفوظا ، كـ : استقم . /٣٠

وقال ابن طلحة:[1] إن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما إذا قامت مقـــام الكلام . وجعل من ذلك : " نعم " ، و " لا " في الجواب .[2]

١ــ انظر الارتشاف ١/ ٤١٢ ، والهمع ١/ ٣٣ .

٢ــ وهذا مردود بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما . انظر الارتشاف ١/ ٤١٢ ، والهمع ١/ ٣٣ .

وهذا (فصل) في أنواع الإعراب وعلاماته

وقد علم مما تقدم عند الكلام على المعرب والمبني معنى الإعراب[١] لغة واصطلاحا[٢].

وأما (أنواع الإعراب) اصطلاحا فهي (أربعة) أنواع يوجد الإعراب في كل منها . وعبارة البصريين فيها (رفع ، ونصب) وهما يوجدان (في) كل معرب من (اسم وفعل)[٣] . فالرفع فيهما (نحو : زيد يقوم ، و) النصب فيهما نحو : (إن زيدا لن يقوم . وجر) ولا يكون إلا (في اسم) ؛ لأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، (نحو :) مررت (بزيد) ، والفعل لا يخبر عنه .

(وجزم)[٤] ، ولا يكون إلا (في فعل ، نحو : لم يقم) زيد ، و ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٥] .

واختص بالفعل إما لخفته وثقل الفعل ، أو للتعويض عن الجر المختص به الاسم[٦] .

١— في "ع" : حد الإعراب .

٢— انظر ص ١٢٤ و١٢٥ .

٣— اختص الاسم والفعل بالرفع والنصب لقوة عواملهما ، باستقلالها بالعمل ، وعدم تعلقها بعامل آخر . انظر تعليق الفرائد ١/١٣٢ ، والهمع ١/٦٤ .

٤— وأما الكوفيون فأنواع الإعراب عندهم : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف . انظر شرح السيرافي للكتاب ١/٦٥ ، وشرح المفصل ١/٧٢ ، وشرح الكافية ١/٢٤ و ٢/٣ .

٥— سورة البينة من الآية الأولى .

٦— علل النحويون اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم بعلل كثيرة . انظرها في الكتاب ١/١٤ ، وشرحه للسيرافي ١/٧٠ ، وشرح عيون الإعراب ص ٥٥ ، والمرتجل ص ٥٢ ، وشرح التسهيل ١/٤١ ، والبسيط ١/١٨٢ ، والهمع ١/٦٥ .

وقال المازني (١) : الجزم ليس بإعراب (٢) .

ولهذه الأنواع علامات أصول ، وعلامات فروع ، أشار إلى الأصول منها بقوله : (فيُرفَعُ) ، أي : المرفوع من اسم أو فعل (بضمة) ، نحو : زيدٌ يقومُ .

(ويُنصَبُ) المنصوبُ منها أيضا (بفتحة) ، نحو : إن زيداً لن يقومَ .

(ويجر) المجرور من الاسم (بكسرة) ، نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٣) .

(ويُجْزَمُ) المجزوم من الفعل (بحذف حركة) (٤) ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ (٥) .

وهذا هو الأصل فمتى جاء واحد منها بغير ما ذُكِرَ كان على خلاف الأصل .

والأبواب التي جاءت على خلاف الأصل تسمى أبواب النيابة ، وهي (٦) سبعة أبواب ، خمسة منها في الأسماء ، وهي : باب الأسماء الستة ،

---

١ — هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية النحوي المازني ـ نسبة إلى مازن بن شيبان ـ . بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد . وروى عنه الفضل بن محمد اليزيدي والمبرد وغيرهما . له مصنفات منها : كتاب الديباج ، وكتاب في التصريف ، توفي سنة ٢٤٨ هـ .
انظر أخباره في مراتب النحويين ص ١٢٦ ، وطبقات الزبيدي ص ٨٧ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٨١ ، وإشارة التعيين ص ٦١ .

٢ — وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وتبعهم المازني . انظر الارتشاف ١ / ٤١٤ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشمونى ١ / ٦٦ .

٣ — هذه الآية الواقعة في أول سور القرآن ماعدا سورة التوبة ، وهي جزء من الآية ٣٠ من سورة النمل .

٤ — أي : بالسكون .

٥ — سورة الإخلاص الآيتان ٣ و ٤ .

٦ — في " د " : وهم .

وباب المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وما لا ينصرف .
واثنان منها في الأفعال ، وهما : باب الأمثلة الخمسة ، وباب الفعل المضارع المعتل الآخر .

وأتى المصنف — رحمه الله تعالى — بها جميعها / على ما يطلب ٣٤/ من الترتيب ، فبدأ منها بالأسماء الستة ، لكونها مفردة ، والمفرد سابق على المثنى والمجموع ، وأتى بعده بالمثنى[1] لكونه يلي المفرد ، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ، ثم أتى[2] بما لا ينصرف بعد ذلك لشبهه بالفعل .

ثم لما كانت الأمثلة الخمسة صحيحة الآخر في غالب الأحوال قدمها على الفعل المضارع المعتل الآخر .

الأسماء الستة

إذا علم هذا فالأول من أبواب النيابة أشار إليه المصنف بالاستثناء من الأصل المذكور ، حيث قال : (إلا[3] الأسماء الستة، وهي : أبوه ، وأخوه ، وحموها) . والحم هو أبو الزوج ونحوه من أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة[4] . ومشى المصنف هنا على الإطلاق الأول ، وهو الشائع ، ولأجل ذلك أنث الضمير.

(وهنوه) . والهن قال في الصحاح :[5] كلمة كناية ، ومعناه : شيء[6] ، تقول : هذا هنك ، أي: شيئك . انتهى . ثم غلبت الكناية به

١— في " ع " : بعده بباب المثنى .
٢— في " د " : وأتى .
٣— قوله : " إلا " ساقط من " د " .
٤— انظر اللسان ١/٦١ حمأ ، وتاج العروس ١/٥٨ حمأ .
٥— الصحاح ٦/٢٥٣٦ هنو .
٦— في الصحاح : ومعناه : شيء ، وأصله : هَنَوٌ . انظر الصحاح ٦/٢٥٣٦ هنو .

على الفرج ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (من تعزى بعزاءِ الجاهلية فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ، ولا تكنوا)[١].

وكان الأنسب أن يؤخره عما بعده ، لكون الراجح فيه النقص ، ومشاركته لهذه الأسماء في إعرابها مرجوحة[٢]، بل أنكرها الفراء[٣].

(وفوه ، وذو مال) ، فهذه الأسماء الستة (ترفع بالواو) نيابة عن الضمة[٤]، (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة ، (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة . وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن تكون مفردة ، فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى وإعراب المجموع[٥] إن كان جمع سلامة ، وإلا فبالحركات .

وأن تكون مكبرة ، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة .

وأن تكون مضافة إلى غير الياء ، فلو أضيفت إلى الياء أعربت بالحركات المقدرة .

واستغنى المصنف — رحمه الله تعالى[٦] — عن ذكر الشروط بالتلفظ بها مستوفية[٧] لذلك كله . كما استغنى بذلك / عن تقييد " ذو " بكونه بمعنى / ٣٥ صاحب ، وعن تقييد[٨] " فوه " بكونه لابد أن يكون خاليا من الميم .

فلو كانت " ذو " بمعنى الذي ، وهي " ذو " الطائية كانت ملازمة للواو[٩].

١— رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٣٦ عن أبي بن كعب .
٢— انظر شرح التسهيل ١/ ٤٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٧٢ ، وتعليق الفرائد ١/ ١٤٥ ، والتصريح ١/ ٦٤ ، والهمع ١/ ١٢٨ .
٣— انظر الارتشاف ١/ ٤١٥ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٧٢ ، والأشموني ١/ ٦٩ .
٤— في " د " : عن الضم .
٥— في " د " : وإعراب المجموع بها .
٦— قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .
٧— في " ع " : مستوفيا .
٨— في " ع " : وعن تقييده .
٩— في المشهور والغالب . انظر المساعد ١/ ٢٦ ، والتصريح ١/ ٦٣ ، والأشموني ١/ ٦٨ .

وقد تعرب بالحروف ، كقوله :

١٩ـ فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[1]

في إحدى الروايتين[2] [3] .

وأما " فو " إذا لم تخل من الميم ، نحو : فم ففيه عشر لغات :

نقصه[4] مع التضعيف ، وعدمه ، نحو : هذا فَمٌّ ، وفَمٌ ـ بالتخفيف والتشديد ـ فيعرب بالحركات الظاهرة .

وقصره ، نحو : فما ، كـ : عصا ، فيعرب بالحركات المقدرة كإعراب المقصور .

فهذه ثلاث لغات ، كل منها مع فتح الفاء وضمها وكسرها ، فتصير تسعة ، حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة .

١ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فإما كرام موسرون أتيتهم

وهو لسحيم بن منظور الفقعسي . انظر حماسة أبي تمام ١ / ٥٨٤ .

والشاهد فيه إعراب " ذو " الموصولة بالحرف ، حيث جرت بالياء .

وهذا البيت من شواهد المقرب ١ / ٥٩ ، والمغني ص ٥٣٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٠١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٦ ، والعيني ١ / ١٢٧ ، والتصريح ١ / ٦٣ و ١٣٧ ، والهمع ١ / ٢٨٩ ، والأشموني ١ / ١٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٥٠ .

٢ـ والرواية الأخرى لزوم الواو لـ " ذو " وبناؤها على السكون . انظر تخليص الشواهد ص ٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٥٠ .

٣ـ قوله : " في إحدى الروايتين " ساقط من " ع " .

٤ـ المراد بالنقص هنا حذف آخره ، وجعل ما قبله آخرا ، فيكون مثل يد ودم . انظر المساعد ١ / ٢٧ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٤٨ .

وعاشرها إتباع فائه لميمه.[1] وأفصحها فتح فائه منقوصا .

تنبيـــــــه

ما ذكره المصنف من كون هذه الأسماء تعرب بالحروف نيابة عن الحركات هو مذهب قطرب[2]، والزيادي[3]، والزجاجـــي[4] [5] مـــن البصريـــين ،

---

١ — وذلك حالة كونه منقوصا ، فتضم الفاء في مثل : هذا فُمٌ ، وتفتح فـــي مثل : رأيت فَماً ، وتكسر في مثل : نظرت إلى فِمٍ . انظر شـــرح التسهيل ١ / ٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٨ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ٦٩ .

٢ — هو محمد بن المستنير ، الملقب بقطرب ، لقبه سيبويه بذلك لمباكرتـــه إياه في الأسحار للقراءة عليه . والقطرب دويبة تدب ولا تفتر . أخـذ النحو عن سيبويه وعيسى بن عمر . وأخذ عنه محمد بن الجهم السمري ، وأبو القاسم المهلبي . من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والأضداد . توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلمـــاء النحويين ص ٨٢ ، وتاريخ بغداد ٣ / ٢٩٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢١٩ ، وإشارة التعيين ص ٣٣٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٤٢ .

٣ — هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر الزيادي . كان نحويا ولغويا وراوية . قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، روى عـــن الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما . من مصنفاته : إخراج نكت كتـــاب سيبويه ، والأمثال ، والنقط والشكل . توفي سنة ٢٤٩ هـ . انظر أخباره في أخبار النحويين البصريين ص ٩٧ ، ومعجم الأدباء ١ / ١٥٨ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٠١ ، والوافي بالوفيات ٥ / ٣٥٦ ، وبغية الوعـــاة ١ / ٤١٤ .

٤ — في النسختين : الزجاج ، والصحيح أنه الزجاجي . انظر الجمل ص ٣ . أما الزجاج فمذهبه أنها معربة بالحركات الواقعة على الحروف التي قبل حروف العلة ، وحروف العلة ناتجة عن إشباع حروف الإعراب . انظـــر التذييل جـ ١ ص ٨ ، والارتشاف ١ / ٤١٦ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

٥ — هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي . تتلمـــذ

===

وهشام[1] في أحد[2] قوليه[3]. وهو عندهم مرجوح[4].

قال المرادي[5]: للخروج[6] عن الأصل، وهو الإعراب بالحركات، ولعدم

= = = على الزجاج ونسب إليه. قرأ على ابن السراج، والأخفش الأصغر وغيرهما. روى عنه أحمد بن شرام النحوى، وأبو محمد بن أبي نصر. من مصنفاته: الجمل في النحو، مجالس العلماء، الأمالي، شرح كتاب الألف واللام للمازني. توفي سنة ٣٤٠ هـ. انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٣٦، والأنساب ٢٧٢/٦، وإنباه الرواة ١٦٠/٢، وإشارة التعيين ص ١٨٠، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

١ — هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي. أخذ النحو عن الكسائي، وكان ملازما له. من مصنفاته: المختصر، القياس. توفي سنة ٢٠٩ هـ. انظر أخباره في معجم الأدباء ٢٩٢/١٩، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣، ووفيات الأعيان ٨٥/٦، وإشارة التعيين ص ٣٧١، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢.

٢ — وقوله الآخر: أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع. انظر التذييل جـ ١ ص ٩٨، والارتشاف ٤١٦/١، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥/١.

٣ — انظر آراءهم في الارتشاف ٤١٥/١، والهمع ١٢٣/١، والمطالع السعيدة ٩٤/١، والأشموني ٧٤/١، وانظر رأي الزجاجي في الجمل ص ٣.

٤ — أي: عند جمهور البصريين. انظر ما سيأتي في ص ٢٠٢ و ٢٠٣.

٥ — هو حسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، ويعرف بابن أم قاسم، وهي أم أبيه. كان مفسرا أديبا لغويا فقيها نحويا. أخذ من أبي حيان، والسراج الدمنهوري وغيرهما. من مصنفاته: تفسير القرآن، شرح التسهيل، شرح ألفية ابن مالك، الجنى الداني في حروف المعاني. توفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر أخباره في غاية النهاية ٢٢٧/١، والدرر الكامنة ١١٧/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، وشذرات الذهب ١٦٠/٦.

٦ — انظر توضيح المقاصد ٧٠/١، وكلام المرادي هنا منقول بتصرف يسير.

النظير ، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء ، ولبقاء " فوك و " ذو " على حرف واحد ؛ لأن الإعراب زائد ، ولا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا.[1] انتهى .

ومذهب سيبويه[2] والفارسي[3] وجمهور[4] البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وإن ما قبل الآخر فيها[5] تابع للآخر في حالة الرفع والجر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله : أَبَوُ زيد — بفتح الباء ، وضم الواو — ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة[6] الواو ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت[7] : مررت بأبيك ، فأصله : بأَبَوِك ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة[8] الواو ، واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت / ٣٦ / ياء .

وأما النصب فأصل[9] رأيت أباك : رأيت أَبَوَك ، تحرك حرف العلة

١— وأيضا لثبوت الواو قبل العامل ، لأن أصل أب ، وأخ ، وحم ، وذو : أبو ، وأخو ، وحمو ، وذوو . انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٨٥ ، والهمع ١ / ١٢٤ .

٢— انظر الكتاب ٣ / ٣٦٠ و ٤١٢ .

٣— انظر المسائل البغداديات ص ١٥٥ و ١٥٦ .

٤— قوله : " جمهور " ساقط من " د " .

٥— قوله : " فيها " ساقط من " ع " .

٦— في " د " : لتحرك . وفي " ع " : بحركة . والصواب ما أثبته لأن التابع هو حركة الحرف الواقع قبل الواو .

٧— في " د " : فإذا قلت .

٨— في " ع " : بحركة .

٩— في " ع " : وأصل .

وانفتح ما قبله فقلبت ألفا . وهذا هو الراجح .[١]

إذا علم هذا فيحتمل أن المصنف اختار المذهب الأول ، فقد قال ابن مالك في شرح التسهيل :[٢] إنه أسهل وأبعد عن التكلف.[٣]

أو يكون المصنف — رحمه الله تعالى[٤] — تسامح في ذلك بسبب أن الحركات لا تظهر ، وأن الحروف مفيدة ما تفيده[٥] لو ظهرت .

وأراد بذلك التقريب على المبتدئ ، كما فعل ذلك كثير من المصنفين[٦] ، مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه .

١— وذلك لأن الأصل أن يكون الإعراب بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٥٤، والهمع ١ / ١٢٤ .

وفي إعراب هذه الأسماء اثنا عشر مذهبا ، ذكر الشارح هنا المذهبين القويين . انظر توضيح المقاصد ١ / ٦٨ ، وللاطلاع على بقية الأقوال انظر الأمالي الشجرية ٢ / ٣٩ ، والإنصاف ١ / ١٧ ، وأسرار العربية ص ٤٣ ، والتبيين ص ١٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ ، وشرح الجمل ١ / ١١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٥ ، وشرح الكافية ١ / ٢٧ ، والبسيط ١ / ١٩٣ ، والتذييل جـ ١ ص ٩٨ ، والارتشاف ١ / ٤١٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٨٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٢٢ ، وائتلاف النصرة ص ٢٨ ، والهمع ١ / ١٢٣ .

٢— شرح التسهيل ١ / ٤٦ .

٣— في " د " : التكليف .

٤— قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .

٥— الضمير هنا راجع إلى الحركات . انظر توضيح المقاصد ١ / ٧٠ .

٦— مثل ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١ / ٤٥ و ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٧١ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٥٤ . ومثل أبي حيان انظر شرح اللمحة البدرية ١ / ١٩٧ ، والتذييل جـ ١ ص ١٠٠ .

وبنحو هذا أجاب المرادي عن ابن مالك في شرح الألفية.[1]

ولما كان ذكره لـ " هنوه " مع هذه الأسماء يوهم مشاركته لها من كل وجه رفع ذلك بقوله : (والأفصح[2] استعمال هن[3]) منقوصا معربا بالحركات الظاهرة[4] (كـ : غد) ، ويد مفردا ومضافا . ومنه الحديث المتقدم : (فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه).[5]

وقد يأتي هذا النقص[6] في أب ، وأخ ، وحم ، لكنه قليل فيها كقوله :

٢٠ـ بأَبِهِ اقتدى عدي في الكرمْ ❋ ومن يشابه أبَهُ فما ظلم[7]

١ـ انظر توضيح المقاصد ١ / ٧٠ .

٢ـ في " د " : فالأفصح .

٣ـ في متن القطر: والأفصح استعمال الهن .

٤ـ في " د " : الظاهرة النقص .

٥ـ انظر ص ١٩٨ .

٦ـ قوله : " النقص " ساقط من " د " .

٧ـ هذا بيت من الرجز ، ينسب لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨٢ ، والشاهد فيه استعمال " أب " منقوصا في الموضعين ، وإعرابه بالحركات الظاهرة .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٧٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٢٠ وتعليق الفرائد ١ / ١٤٨ ، والعيني ١ / ١٢٩ ، والتصريح ١ / ٦٤ ، والهمع ١ / ١٢٨ ، والأشموني ١ / ٧٠ .

وسمع أبان ، وأخان [١]

وخالف بعضهم [٢] في نقص "حم" . والصحيح وقوعه . [٣]

ويأتي فيها أيضا القصر ، وهو أشهر فيها من النقص . والقصر التزام ألف مطلقا في آخرها ، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة فيه ، ومنه قول الشاعر :

٢١— إن أباها وأبا أباها
قد بلغا في المجد غايتاها [٤][٥]

الشاهد في الثالث .

١— مثنى "أب" و "أخ" بدون نظر إلى اللام المحذوفة ، كما قيل في تثنية "يد" و "دم" : يدان ودمان . انظر التصريح ١/٦٥ .

٢— الذي خالف في هذا بعض البصريين ، حيث قالوا في النسب إلى "حم" حموي ، قالوا : ولا يجوز النقص ، ولو جاز أن تقول : هذا حمك ، لجاز أن تقول في النسب إليها : حمي ، كما تقول في النسب إلى "يد" يدي ويدوي . انظر الكتاب ٣/٣٥٩ ، والتذييل جـ ١ ص ٩٣ .

٣— فقد حكى نقصها الفراء وأبو زيد . انظر التذييل جـ ١ ص ٩٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/٨٣ ، وتعليق الفرائد ١/١٤٨ .

٤— سقط هذا البيت من "ع" .

٥— هذان بيتان من مشطور الرجز ، ينسبان لرؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٦٨ ، كما ينسبان إلى أبي النجم العجلي وهما في ديوانه ص ٢٢٧ .

والشاهد في قوله : "أباها" — الثالث — فقد وردت مقصورة ، فجرت بكسرة مقدرة ، وفيه شاهد آخر في قوله : "غايتاها" حيث استعمل المثنى بالألف مطلقا .

وهذا البيت من شواهد الإنصاف ١/١٨ ، وأمالي السهيلي ص ١١٤ ، وشرح المفصل ١/٥٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩ ، والمغني ص ١٦٦ و ٢٨٦ ، وتخليص الشواهد ص ٥٨ ، والعيني ١/١٣٣ ، والتصريح ١/٦٥ ، والهمع ١/١٢٨ ، والأشموني ١/٧٠ .

وقولــه : مكره أخاك لابطل .[1]

---

١ — هذا مثل قاله أبو حشر ، وهو مثل يضرب لمن يُحْمَلُ على ما ليــس من شأنه . انظر الفاخر ص ٦٢ ، والأمثال للقاسم بن سلام ص ٢٧١، ومجمع الأمثال ١/٢٦٩ و ٣/٣٤١ ، والمستقصى في أمثــال العرب ٢/٣٤٧ .

والشاهد فيه مجيء لفظة " أخاك " مقصورا معربا بحركات مقدرة .

وقد ورد هذا المثل في جميع المصادر السابقة برواية : مكره أخــوك لابطل ، وحينئذ لا شاهد فيه .

المثنى
وجمع المذكر
السالم

(و) الباب الثاني من أبواب النيابة باب (المثنى) . والمثنى كما قال بعضهم[1] : ما دل على اثنين بزيادة في آخره ، وصلح للتجريد وعطف مثله عليه ، (كـ : الزيدان) ، والهندان .

فخرج المفرد والجمع بقوله : " دل على اثنين " ، ونحو : / شفع ، /٣٧ وزكا[2] بقوله : "بزيادة في آخره" ، ونحو : اثنين ، واثنتين بقوله : " وصلح للتجريد"[3] ونحو : القمرين[4] بقوله : " وعطف مثله عليه " .

(فيرفع) المثنى (بالألف) نيابة عن الضمة ، نحو : ((قَالَ رَجُلَانِ))[5] والزيدان قائمان .

وعطف المصنف — رحمه الله تعالى — جمع المذكر السالم على المثنى[6] قبل انتهاء الكلام عليه لجمعهما[7] في حالتي الجر والنصب ؛ لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار ، وتفنناً في العبارة .

---

١ — القائل هو ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥ .
٢ — الزكا هو الشفع من العدد . انظر الصحاح ٦ / ٢٣٦٨ زكا ، واللسان ١٤ / ٣٥٨ زكا .
٣ — في "ع" : وصلى للتجرد .
٤ — في "ع" : العمرين . والقمران المقصود بهما الشمس والقمر ، والعمران المقصود بهما أبو بكر وعمر — رضي الله عنهما — . انظر الهمع ١ / ١٣٦ .
٥ — سورة المائدة من الآية ٢٣ .
٦ — حيث قال : والمثنى كالزيدان فيرفع بالألف ، وجمع المذكر السالم كالزيدون فيرفع بالواو ، ويجران وينصبان بالياء . انظر متن القطر ص ٢ .
٧ — في "ع" : ليجمعها .

(وجمع المذكر السالم) على قسمين : علم ، وصفة .

فالأول لابد أن يكون علما لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، (كـ : الزيدون) .

فخرج نحو : زينب — علما لمؤنث — ، ونحو : واشق — علما على الكلب — ، ونحو : طلحة ؛ لوجود تاء التأنيث[١]، ونحو : برق نحره ، ومعد يكرب ؛ لوجود التركيب الإسنادي في الأول ، والمزجي في الثاني .

والقسم الثانى وهو الصفة لابد أن تكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، قابلة لها ، أو تدل على التفضيل[٢]، كـ : العاقلون ، والأفضلون .

فخرج نحو : حائض ؛ لكونه صفة لمؤنث .

ونحو : سابق — صفة لفرس — ؛ لكونه لغير عاقل ، ونسابة ؛ لوجود التاء .

ونحو : جريح ، وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

ونحو : سكران مما هو من باب فعلان فعلى[٣].

ونحو : أحمر مما هو من باب أفعل فعلاء[٤] ؛ لعدم قبول شيء من ذلك[٥] التاء في حالة تأنيثه .

---

١ — خلافا للكوفيين ، فقد أجازوا جمع "طلحة" ونحوه بالواو والنون . انظر الإنصاف ١/ ٤٠ ، وشرح الجمل ١/ ١٤٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٩٣ ، والهمع ١/ ١٥٢ ، والأشموني ١/ ٨١ .

٢ — أي : أو لم تقبل تاء التأنيث لكن تدل على التفضيل . انظر حاشية ياسين على مجيب الندا ١/ ١١١ .

٣ — في غير لغة بني أسد ، فإن بني أسد يؤنثون كل صفة على وزن فعلان بالتاء ، ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى ، فيقولون : سكرانة وغضبانة وعطشانة . انظر توضيح المقاصد ٤/ ١٢٣ ، والأشموني ٣/ ٢٣٤ .

٤ — في " د " : أفعل فعلى .

٥ — اسم الإشارة يعود على ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وعلى ما هو من باب فعلان فعلى ، وعلى ما هو من باب أفعل فعلاء فإن هذه جميعها لا تقبل تاء التأنيث . انظر توضيح المقاصد ١/ ٩٢ .

ودخل في القسم الثاني نحو : رجل وغلام إذا صغرا ؛ لأن التصغير وصف في المعنى ، فتقول : رُجَيْلُون ، وغُلَيِّمُون .

إذا علم هذا (فيرفع) ذلك الاسم أو تلك الصفة حيث اجتمعت الشروط (بالواو) نيابة عن الضمة ، نحو : جاء الزيدون ، والعاقلون .

ثم لما فرغ من ذكر ما ينفرد به كل واحد من المثنى والمجموع شرع فيما يشتركان فيه ، فقال : (ويجران وينصبان بالياء) نيابة عن / الكسرة والفتحة / ٣٨

وقدم الجر ليفيد أنه جاء على الأصل ، من حيثية إن الأصل فيه أن يكون بالكسرة ، والياء بعض الكسرة ؛ لأنها[1] ناشئة عنها عند الإشباع ، وليفيد أيضا أن النصب محمول عليه في البابين جميعا.[2]

وألحق بكل من المثنى والمجموع في إعرابهما ألفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما ، لكنه لم يوجد فيها ما اعتبر فيهما من القيود ، فلأجل ذلك قصرت عنهما[3] وصارت ملحقة بهما ، لا منهما .

فالملحقة[4] بالمثنى على قسمين :

قسم بقيد ، (و) هو (كلا ، وكلتا) ، وهما ملازمان[5] للإضافة إما إلى الظاهر ، أو إلى المضمر .

فإن إعرابهما إعراب المثنى ليس هو في كلا الحالين ، بل (مع المضمر)[6] فقط ،[7] كـ : جاء الزيدان كلاهما ، والهندات كلتاهما .

١— في " ع " : لكونها .

٢— انظر في هذا المرتجل ص ٦٢ ، وأسرار العربية ص ٤٩ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٨ .

٣— في " ع " : عنها . وفي " د " : منهما .

٤— في " د " : فالملحق .

٥— في " د " : لازمان .

٦— في متن القطر[؟] : وكلا وكلتا مع الضمير .

٧— قوله : " فقط " ساقط من " ع " .

فهما حينئذ (كالمثنى) يرفعان بالألف ، ويجران وينصبان بالياء .

وأما إذا كانا مضافين إلى ظاهر ، نحو : كلا الرجلين قاما ، و﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (١) فإنهما حينئذ يعربان إعراب المقصور بالحركات المقدرة. (٢)

(وكذا) ألحق بالمثنى في إعرابه كلمتان (٣) هما : (اثنان ، واثنتان) وهذا هو القسم الثاني مما ألحق بالمثنى ، وهو ما ألحق به بلا قيد ، بل (مطلقا (٤) ، وإن ركبا) ، نحو : اثنا عشر ، واثنتا عشرة ، فيكون رفعهما بالألف ، وجرهما ونصبهما بالياء .

وإنما لم يبنيا مع التركيب كثلاثة عشر ونحوه لما تقدم في المبنيات عند الكلام على أحد عشر . (٥)

فائــــدة

كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى ، فيجوز على هذا إفراد خبرهما بالنظر إلى اللفظ ، وتثنيته بالنظر إلى المعنى ، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

٢٢ـ كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (٦)

١ـ سورة الكهف من الآية ٣٣ .

٢ـ في غير لغة بني كنانة ؛ لأن بني كنانة يعاملون "كلا وكلتا" معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر . انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٨٦ و ٤ / ١٢١ .

٣ـ في " د " : كلمات .

٤ـ أي : سواء كانا مفردين ، نحو : " وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ " الأنعام ١٤٤ ، أم مضافين نحو : جاء اثناك ، أم مركبين ، كما مثل الشارح . وانظر الهمع ١ / ١٣٥ .

٥ـ انظر ص ١٤١ .

٦ـ هذا بيت من البسيط ، وهو للفرزدق . انظر ديوانه ١ / ٣٤ .
ورابي : اسم فاعل من ربا يربو ، وربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جري ونحوه .

===

ولا يضافان إلا إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، إما بالتنصيص نحو : / ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾[1] ، أو بالتشريك ، نحو : كلانا ، أو بالمجاز /٣٩ نحو قوله :

٢٣— إن للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقَبَلْ[2]

أي : كلا ما ذكر ، فلا يقال : كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٢٤— كلا أخي وصديقي واجدي عضدا[3]

=== والشاهد فيه تثنية خبر "كلا" الأولى ، وهو قوله : قد أقلعا ، وذلك مراعاة لمعناها ، وإفراد خبر "كلا" الثانية ، وهو قوله : رابي ، وذلك مراعاة للفظها .

وهذا البيت من شواهد الخصائص ٣/٣١٤ ، والمرتجل ص ٧٠ ، والإنصاف ٢/٤٤٧ ، وأسرار العربية ص ٢٨٧ ، وشرح المفصل ١/٥٤، والمغني ص ٢٦٩ ، وشفاء العليل ٢/٧١٣ ، والعيني ١/١٥٧ ، والتصريح ٢/٤٣ ، والهمع ١/١٣٧ ، والأشموني ١/٧٨ .

١— سورة الكهف من الآية ٣٣ .

٢— هذا بيت من الرمل ، وهو لعبد الله بن الزبعرى القرشي ، من قصيدة قالها في غزوة أحد قبل إسلامه . انظر ديوانه ص ٤١ .

والشاهد فيه إضافة "كلا" إلى ما هو دال على التثنية بالمجاز ، وهو قوله : ذلك .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٣/٢ و ٣ ، والمقرب ١/٢١١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٠ ، والمغني ص ٢٦٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٦٢ ، وشفاء العليل ٢/٧٠٨ ، والعيني ٣/٤١٨ ، والتصريح ٢/٤٣ ، والهمع ٤/٢٨٣ ، والأشموني ٢/٢٦٠ ، وشرح أبيات المغني ٤/٢٥١ .

٣— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

في النائبات وإلمام الملمات

ولم أقف على قائله .

والعضد : هو المعين والناصر ، والنائبات : جمع نائبة ، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر . ===

فضــرورة نـادرة .

والذي أُلْحِقَ بجمع[1] المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع[2] :

الأول : أسماء جموع ، (و) هي : (أولو) بمعنى أصحاب ، قال اللـــه تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾[3] .

(وعشرون وأخواته) ، أي : الثلاثون ، والأربعون إلى التسعـــين .

(وعالَمُون) .

ومعنى كون هذه الألفاظ أسماء جموع أنها دالة على معنى الجمـع ولا واحد لها من لفظها .

أما أولو وعشرون وأخواته فواضح .

وأما عالَمُون فليس بجمع لعالَم ، لخصوص عالَمين وعموم عالَم[4] ، إذ لو كان واحده

== والإلمام : الإتيان والنزول ، والملمات : جمع ملمة ، وهي ما ينــزل بالمرء من المحن والمصائب .

والشاهد فيه إضافة " كلا " إلى ما هو مثنى بطريق العطف للضرورة .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣١ ، والمغـــني ص ٢٦٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣ / ٦٣ ، والمساعد ٢ / ٣٤٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٠٩ ، والعيني ٣ / ٤١٩ ، والتصريح ٢ / ٤٣ ، والهمع ٤ / ٢٨٣ ، والأشموني ٢ / ٢٦٠ ، وشرح أبيات المغـــني ٤ / ٢٥٧ .

وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : خليلي ، مكان : صديقـــي .

١ــ في " د " : بالجمع .

٢ــ قوله : " أنواع " ساقط من " ع " .

٣ــ سورة النور من الآية ٢٢ .

٤ــ لأن " عالَم " علم لما سوى الله ، والعالَمين خاص بالعقلاء . انظـــر الهمع ١ / ١٥٧ ، والأشموني ١ / ٨٣ .

لكان ذلك بالعكس.[١]

الثاني : جموع[٢] تصحيح لم تستوف الشروط ، (و) منها : (أَهْلُون وابلون) ، لأن أهلا وابلا — وهو المطر[٣] الغزير — ليسا علمين ، ولا صفتين ،[٤] وقد تقدم أن جمع المذكر السالم لا يخلو عن واحد منهما .[٥]

الثالث : جموع تكسير[٦] (و) منها : (أَرَضُون) — بفتح الراء — جمع أَرْض — بإسكانها — جمع تكسير .

(وسِنُون) وبابه ، وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض[٧] عنها هاء التأنيث ولم يكسر ، بمعنى:[٨] لم يأت على صيغة من صيغ جموع التكسير المعروفة في بابه، نحو : شفة ، فإنه جاء على شفاه ، وزن فِعَال ، وهو من صيغ جموع التكسير.

(وبَنُون) جمع ابن جمع تكسير ، وكذلك إِحَرُّون جمع حَرَّة ،[٩] ويقال فيها أيضا حَرُّون .[١٠]

---

١ — فيكون المفرد أقل دلالة من جمعه ، لأن من شأن الجمع أن يكون أكثر دلالة من مفرده ، وأعم منه . انظر الهمع ١ / ١٥٧ ، والأشموني ١ /٨٣ .

٢ — في "ع" : جمع .

٣ — في "ع" : ... وابلا هو المطر .

٤ — ولأن وابلا لغير العاقل . أنظر أوضح المسالك ١ / ٥٢ .

٥ — انظر ص ٢٠٨ .

٦ — وهذه الجموع تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف . انظر التصريح ١ / ٧٢ .

٧ — في "ع" : وعوضت .

٨ — في "ع" : المعنى .

٩ — وهي الأرض ذات الحجارة السوداء النخرة كأنها أحرقت بالنار . انظر الجمهرة ١ / ٩٦ حرر ، ومجمل اللغة ١ / ٢١١ حر ، والصحاح ٢ / ٦٢٦ حرر .

١٠ — روى هذا سيبويه عن يونس . انظر الكتاب ٣ / ٥٩٩ و ٦٠٠ .

الرابع من الأنواع الملحقة بجمع[1] المذكر السالم ماسمي به من ذلك ،

(و) منه (عِلِّيُّون) وهو اسم لأعلى الجنة ، فقيل : من العلو ، جُمِعَ جمع من يعقل ثم سمي به .

(و) مثل عليين (شبهه)[2] من نحو : زيدون مسمى به .

تنبيهات / ٤٠/

الأول : ما ذكره المصنف من إعراب المثنى والمجموع بهذه الحروف المذكورة هو مذهب الكوفيين[3] وقطرب[3] والزجاج[4] وطائفة من المتأخرين[5] . وهو المشهور .

ومذهب سيبويه والخليل[6] أن الإعراب

١— في " د " : الجمع .

٢— في متن القطر : وعليون وشبهه كالجمع . انظر متن القطر ص ٣ .

٣— انظر الإنصاف ١/٣٣ ، وشرح الكافية ١/٣٠ ، والهمع ١/١٦١ ، والأشموني ١/٨٨ .

٤— انظر الهمع ١/١٦١ ، وحكي عنه أنهما مبنيان . انظر الإنصاف ١/٣٣ ، والتبيين ص ٢٠١ ، ونسب إليه أيضا أن النون فيهما عوض عن الحركة في المفرد . انظر المساعد ١/٤٧ ، وتعليق الفرائد ١/٢٢٧ ، وقيل : إن مذهبه فيهما مثل مذهب سيبويه . انظر شرح المفصل ٤/١٣٩ .

٥— منهم ابن الحاجب . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٦ ، ومنهم ابن مالك . انظر التسهيل ص ١٣ ، وشرحه ١/٧٨ .

٦— هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي . كان عالما ذكيا فطنا ، اخترع علم العروض ، واستنبط من علل النحو مالم يستنبطه أحد ، ووضع أول معجم عربي ، ولم يكن فيما بعد الصحابة أذكى منه ، ولا أجمع لعلم العرب . أخذ عن عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وعن جماعة من ثقات الأعراب ، منهم أبو خيرة وأبو الدقيش وغيرهما . أخذ عنه الأصمعي والنضر بن شميل ، وهو أستاذ سيبويه . صنف كتاب العين ، والجمل ، ===

فيها بالحركات[١] مقدرة في هذه الحروف .[٢]

الثاني : نون المثنى وما أُلحق به مكسورة لأجل التقاء الساكنين ، وحكى الكسائي[٣] والفراء[٣] فتحها مع الياء دون الألف[٤] ، كقوله :

٢٥ — على أحوذيَّيْنَ استقلت عشية * فما هي إلا لمحة وتغيبُ[٥]

=== والعروض وغيرها ، توفي سنة ١٧٠ هـ . انظر أخباره في مراتب النحويين ص ٥٤ ، وأخبار النحويين للسيرافي ص ٥٤ ، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٢٣ ، وإنباه الرواة ١ / ٣٧٦ ، وإشارة التعيين ص ١١٤ .

١ — انظر الكتاب ١ / ١٧ و ١٨ .

٢ — انظر هذه المسألة في المقتضب ٢ / ١٥١ ، والمرتجل ص ٦١ ، والإنصاف ١ / ٣٣ ، وأسرار العربية ص ٥١ ، والتبيين ص ٢٠٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٧٨ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩ ، والهمع ١ / ١٦١ .

٣ — انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠١ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٤ ، والأشموني ١ / ٩٠ .

٤ — وهى لغة لزياد بن فقعس ، ولغة لبعض بني أسد . انظر تخليص الشواهد ص ٧٨ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٤ .

٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور الهلالي من قصيدة له يصف فيها القطاة . انظر ديوانه ص ٥٥ .

والأحوذيان : مثنى أحوذي ، وهو الخفيف السريع ، والمراد به هنا جناح القطاة .

واستقلت : ارتفعت وطارت في الهواء .

والشاهد فيه فتح نون المثنى من قوله : أحوذيين .

وهذا البيت من شواهد سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١٤١ ، والمقرب ٢ / ٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٥ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٦٩ ، وشفاء العليل ١ / ١٣٦ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٥ ، والعيني ١ / ١٧٧ ، والتصريح ١ / ٧٨ ، والهمع ١ / ١٦٥ ، والأشموني ١ / ٩٠ .

وجوز بعضهم[1] فتحها مع الألف أيضا ، كقوله :

٢٦ — أعرف منها الجيد والعينانـــا
ومنخرين أشبها ظبيـــانا[2]

وقيل[3] : البيت مصنوع[4] .

---

١ — مثل السيرافي . انظر الأشموني ١ / ٩٠ ، ومثل ابن جني . انظر سر الصناعة ٢ / ٤٨٩ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٦ .

٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما لرجل من بني ضبة ، وقيل : إنهما لرؤبة ، وهما في ملحق ديوانه ص ١٨٧ .
وظبيان اسم رجل ، كما قاله أبو زيد ، وليس مثنى ظبي . انظر نوادر أبي زيد ص ١٦٨ .
والشاهد فيه فتح نون المثنى مع الألف من قوله : العينانا .
وهذا البيت من شواهد سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ و ٧٠٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٧ و ١٤٣ ، وضرائر الشعر ص ٢١٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٧١ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٦ ، والعيني ١ / ١٨٤ ، والتصريح ١ / ٧٨ ، والهمع ١ / ١٦٥ ، والأشموني ١ / ٩٠ .

٣ — من الذين قالوا هذا ابن عصفور . انظر المقرب ٢ / ٤٧ ، وابن هشام . انظر شرح اللمحة ١ / ٢١٥ .

٤ — وحجتهم أن الشاعر قد جاء بالمثنى في حالة النصب بالألف في قوله : العينانا ، ثم جاء به بالياء في قوله : ومنخرين ، فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وهذا قَلَّمَا يتفق لعربي .
ويرد هذا القول شيئان :
١ — أن أبا زيد — رحمه الله — روى هذا البيت ومعه عدة أبيات ونسبها إلى رجل من بني ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، حتى إن سيبويه عبر عنه في كتابه بقوله : حدثني الثقة .
٢ — أن الرواية عند أبي زيد : ومنخران أشبها ظبيانا ، فترد ما ذُكِرَ من شبهة . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٩٦ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٧٢ .

وحكي[1] أيضا ضم نون المثنى[2]، سمع من قولهم : هما خليلانُ ، وقال[3] الشاعر :

٢٧— يا أبتا أرقني[4] القذانُ
والنوم لا تألفه العينانُ[5]

ونون الجمع[6] وما ألحق به مفتوحة ، للفرق بينها وبين نون المثنى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾[7].

١— حكى هذا أبو عمرو الشيباني . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٩٧ والأشموني ١ / ٩١ .

٢— إذا كانت مع الألف ، أما إذا كانت مع الياء فلا يجوز الضم . انظر الارتشاف ٣ / ٣٢٠ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٧ .

٣— في " ع " : قال .

٤— في النسختين : أحرقني . والتصحيح من المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٧٦ .

٥— هذا بيت من الرجز ، وهو لأبي بيهس رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي . انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٧٦ .
وقد وهم جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدي أن هذا البيت له فألحقه بما نسب إليه . انظر ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٦ .
والقذان : جمع قذة وقذذ وهو البرغوث . انظر اللسان ٣ / ٥٠٤ قذذ .
والشاهد فيه ضم نون المثنى بعد الألف في قوله : والعينان .
وهذا البيت من شواهد ضرائر الشعر ص ٢١٨ ، والارتشاف ٣ / ٣٢٠ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢١٥ ، وشفاء العليل ١ / ١٣٦ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٨ ، والتصريح ١ / ٧٨ ، والهمع ١ / ١٦٦ ، والأشموني ١ / ٩١ ، والدرر ١ / ١٤٢ .
وقد ورد هذا البيت في ضرائر الشعر وشفاء العليل وتعليق الفرائد والهمع وديوان رؤبة والدرر برواية : لا تطعمه . مكان : لا تألفه .

٦— في " ع " : المجموع .

٧— سورة ص الآية ٤٧ .

وحكي كسرها بعد الياء ، كقوله :

٢٨ـ وأنكرنا زعانف آخرينِ (١)

وقوله :

٢٩ـ وقد جاوزت حد الأربعينِ (٢)

١ـ هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

عرفنا جعفرا وبني عُبَيْد

وهو لجرير من أبيات يخاطب بها فضالة العرني ، أولها :

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منا * برئت إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

انظر ديوان جرير ص ٥٧٧ .

والزعانف : الأتباع ، واحده زعنفة .

والشاهد فيه كسر نون الجمع في قوله : آخرين ؛ بدليل أن القافية مكسورة ، كما هو واضح من البيت الأول من القصيدة .

وهذا البيت من شواهد ضرائر الشعر ص ٢١٩ ، والارتشاف ٣٢١/٣، وتوضيح المقاصد ٩٩/١ ، وشفاء العليل ١٤٢/١ ، وتعليق الفرائد ٢١٧/١ ، والعيني ١٨٧/١ ، والتصريح ٧٩/١ ، والهمع ١٦٥/١، والأشموني ٨٩/١ ، والخزانة ٦/٨ .

٢ـ هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

وماذا يَدَّري الشعراءُ مني

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة مطلعها :

أنا ابن جَلَا وطلَّاعُ الثنايا * متى أضعُ العمامةَ تعرفوني

انظر الأصمعيات ص ١٩.

ويَدَّرِي : مضارع ادَّراه ، إذا ختله وخدعه .

والشاهد فيه كسر نون الجمع في قوله : الأربعين ؛ بدليل أن القافية مكسورة كما هو واضح من البيت الأول من القصيدة .

وهذا البيت من شواهد سر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح المفصل ١٣/٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٩٩/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٨/١ ، وشفاء العليل ١٤٢/١ ، والعيني ١٩١/١، والتصريح ٧٧/١و ٧٩ ، والهمع ١٦٥/١ ، والأشموني ٨٩/١ .

وقد ورد هذا البيت في الأصمعيات برواية : جاوزت رأس الأربعين، مكان جاوزت حد الأربعين .

وليس بلغة.[1]

الثالث : ماسمي به من المثنى ذكر المرادي[2] — رحمه الله تعالى- فيه لغتين :

الأولى منهما : أنه يعرب بعد التسمية بما كان يعرب قبلها .

الثانية : أن يجعل كعمران في التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف .[3]

١— ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن كسر نون الجمع ضرورة . انظر التسهيل ص ١٣ ، وذهب في شرح الكافية الشافية إلى أن كسرها لغة . انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠ ، ورجح الصبان هذا القول . انظر حاشيته على الأشموني ١/٨٩ .

٢— انظر توضيح المقاصد ١/١٠٤ ، وفي النقل تصرف يسير .

٣— جاز جعله كعمران لأن التثنية قد زالت عنه ، والألف والنون زائدتان. انظر المقتضب ٤/٣٦ .

والأقيس والأجود في هذا اللغة الأولى ؛ لأن عِمْران وعُثْمان بنيا في الأصل على فِعْلَان وفُعْلَان ، أما المثنى المسمى به فهو منقول عن التثنية ، ولم يبن في الأصل على هذا الوزن . انظر الكتاب ٣/٢٣٢ ، والمقتضب ٤/٣٦ .

المجموع بألف وتاء

(و) الباب الرابع من أبواب النيابة جمع المؤنث السالم وما حمل عليه ، ولم يذكر منه — رحمه الله تعالى — هنا[1] غير (أُولَاتِ)[2]. وما سمي به مما جمع بألف وتاء ، كـ : أذرعات[3] ، وعرفات[4].

(و) جمع المؤنث السالم هو (ما جمع بألف وتاء مزيدتين)[5] .

فدخل نحو : الهندات / مما مفرده مؤنث ، ونحو : حَمَّامَات مما مفرده مذكر . ٤١ /

ولهذا كان تعبير المصنف به أولى من التعبير بجمع المؤنث السالم ، لما فيه من إخراج بعض أفراده.[6]

وقوله : " بألف وتاء " خرج به ما جمع بغيرهما ، كجمع المذكر السالم.

وأما قوله : " مزيدتين " فظاهر عبارة المصنف — وقد صرح به في الشرح[7] — أنه احترز به عن نحو : أبيات ، وأموات ، وقضاة ، وغزاة فإن الألف والتاء معاً فيها[8] غيرُ زائدتين .

١— قوله : " هنا " ساقط من " ع " .

٢— أفرد أولات بالذكر لعدم اندراجها في الجمع ؛ إذ لا واحد لها من لفظها . انظر شرح التسهيل ١ / ٤٤ ، والمساعد ١ / ٢٤ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٣٨ .

٣— أذرعات بلد في الشام . انظر معجم البلدان ١ / ١٣٠ ، ولا واحد لها من لفظها . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٤١ ، والهمع ١ / ٦٨ ، والأشموني ١ / ٩٣ .

٤— في " ع " : وعرفات كذلك .

٥— في متن القطر ٣ : وما جمع بألف وتاء مزيدتين ، وما سمي به منهما .

٦— انظر النكت الحسان ص ٣٦ ، والهمع ١ / ٦٧ ، والأشموني ١ / ٩٣ .

٧— شرح القطر ص ٥١ .

٨— في " ع " : فيهما .

أما المثالان الأولان فلأصلية التاء فيهما ، وهو واضح إذ مفردهما : بيت ، ومَيِّت .

وأما الأخيران فلأصلية الألف فيهما ؛ إذ هي منقلبة عن أصل ؛ لأن أصلهما(١) قُضَيَة ، وغُزَوَة على وزن فُعَلَة — بضم أوله وفتح ثانيه — ، تحرك كل من الياء والواو وانفتح ما قبله فقلبت ألفا .

والظاهر أنه لا يحتاج إليه في إخراج ما ذكر لأن قوله : " ما جمع بألف وتاء " كاف في إخراجه ؛ إذ معناه : ما استدل على جمعيته بألف وتاء . وما ذكر من نحو : أبيات وقضاة ليست كذلك . بل استدل على جمعيتهما(٢) بغيرهما ، وهو الصيغة الدالة على الجمع.(٣) وقد رأيت بعضهم صرح بذلك.(٤)

وهذا الجمع وما حمل عليه جاء رفعه وجره على الأصل ، وحمل فيه النصب على الجر ، (فينصب بالكسرة) ، كما حمل النصب على الجر في أصله وهو جمع المذكر السالم .

وقيل(٥) : إنما كان ذلك لئلا يمتاز الفرع ، الذي هو جمع المؤنث السالم على الأصل الذي هو جمع المذكر السالم .

فالأول وهو ما جمع بألف وتاء كـ : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ(٦) وَالْأَرْضَ ﴾(٧)

---

(١) في " ع " : أصلها .

(٢) في " ع " : جمعيتها .

(٣) لأن " أَفْعَال " و " فُعَلَة " من أوزان الجموع . انظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٧ و ١٨٤٢ ، وشرح الشافية ٢/٩٠ و ١٥٦ ، والتصريح ٢/٣٠٢ و ٣٠٦ .

(٤) مثل السيوطي . انظر الهمع ١/٦٧ .

(٥) القائل هو ابن برهان العكبري . انظر شرحه للمع ١/٢٦ .

(٦) في متن القطر(٣) : فينصب بالكسرة ، نحو : خلق الله السموات .

(٧) سورة العنكبوت من الآية ٤٤ .

فالسموات مفعول مطلق[1] منصوب بالكسرة ، لأنه مما جمع بألف وتاء .

ويظن كثير من الناس أنه مفعول به ، وليس كذلك ، كما صرح به المصنف في المغني[2] ، وحكاه عن / غيره[3] . ‏/٤٢

(و) كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾[4] .

وأتى — رحمه الله تعالى — بهذا المثال بعد الأول ليفيد أن وجود التاء في المفرد لا يمنع من زيادتها[5] في الجمع ، إذ هي فيه[6] محذوفة ، كراهة اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة[7] .

والثاني : وهو ما ألحق بجمع المؤنث السالم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾[8] ، وقولك : سكنت عرفاتٍ ، ورأيت أذرعاتٍ

---

١ — هذا عند عبد القاهر الجرجاني . انظر أسرار البلاغة ص ٣٤٠ ، وعند الزمخشري . انظر المفصل ص ٣٤ ، وعند ابن الحاجب . انظر الكافية ص ٨٧ ، وعند ابن هشام في المغني . انظر المغني ص ٨٦٧ أما عند الجمهور فمفعول به ، انظر التصريح ١ / ٨٠ . وعلة جعلها مفعولا مطلقا عند الإمام عبد القاهر ومن تبعه أنهم قالوا : إن المفعول به هو الذي يكون موجودا قبل الفعل الذي عُمِلَ فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا ، كقولك : ضربت زيدا ، فإن زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب . والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا ، ثم أوجده الفعل العامل فيه ، كالمثال في الآية السابقة . انظر أسرار البلاغة ص ٣٤١ ، والمغني ص ٨٦٧ .

٢ — المغني ص ٨٦٧ .

٣ — وهم عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب . انظر المغني ص ٨٦٧ .

٤ — سورة الصافات الآية ١٥٣ .

٥ — في "ع" : في المفردة يمنع من زيادتها .

٦ — الضمير هنا يعود على الجمع .

٧ — أي : علامتي تأنيث من جنس واحد . انظر المقتضب ١ / ١٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٨٧ ، وشرح ملحة الإعراب ص ٧٩ .

٨ — سورة الطلاق من الآية ٦ .

— بالكسر والتنوين على الأفصح[1] — .

وبعضهم يحذف التنوين مما سمي به من هذا الجمع .[2]

وبعضهم يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينونه .[3]

وقد روي بالأوجه الثلاثة[4] قول الشاعر :

٣٠— تنورتها من أذرعات وأهلُهَا * بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالي[5]

تنبيهـــــــات

الأول : التنوين على اللغة الفصحى في قوله :

٣٠— تنورتها من أذرعـــــــاتٍ

١— وذلك لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر ، والكسرة في جمع المؤنـــث بمقابلة الياء في جمع المذكر ، والتنوين بمقابلة النون في جمع المذكر ، ولولا قصد هذه المقابلة لَمُنِعَت عرفات من الصرف ؛ لأنها معرفة مؤنثة . انظر الكتاب ٣/٢٣٣ ، والمقتضب ٣/٣٣١ و ٤/٣٦ ، وشـــرح المفصل ٩/٣٤ .

٢— هذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون . انظر الكتاب٣/٢٣٤، والمقتضب ٣/٣٣١ و ٤/٣٦ ، وتعليق الفرائد ١/١٣٩ .

٣— هذه اللغة أجازها الكوفيون ومنعها بعض البصريين . انظر معانـــي القرآن للأخفش ١/٣٥٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٣١، والحلل في إصلاح الخلل ص ٣٦٥ ، وتعليق الفرائد ١/١٣٩ .

٤— في " د " : الثلاث ، وهو جائز لأن المعدود متقدم .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٣١ .
وتنور بمعنى : نظر إلى النار من بعيد .
وأدنى : مبتدأ ، ونظر : خبره بتقدير مضاف ، أي : أدنى دارها ذو نظر عالي .
والشاهد فيه رواية " أذرعات " بالأوجه الثلاثة السابقة .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للأخفش ١/٣٥٩ ===

تنوين المقابلة[١] الذي[٢] كان قبل التسمية ، لا تنوين صرف[٣] ، فلا يَرِدُ عليه ماأَوْرَدَهُ بعضهم[٤] من أنه كيف نَوَّنَ وحقه منع الصرف ؟ لاجتماع العلمية والتأنيث .

وقال الربعي :[٥] هو تنوين صرف[٦][٧] . والظاهر أن حذفه في لغة من يحذفه مبني عليه .

=== والمقتضب ٣/٣٣٣ و ٤/٣٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٧ ، وشرح المفصل ١/٤٧ و ٩/٣٤ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٧٦ ، وتعليق الفرائد ١/١٤٠ ، والعيني ١/١٩٦ ، والتصريح ١/٨٣ ، والهمع ١/٦٨ ، والأشموني ١/٩٤ ، والخزانة ١/٥٦ .

١ ـ انظر هذه المسألة في المرتجل ص ١٠ ، والتبيين ص ٢١٥ ، والجنى الداني ص ١٧٧ ، والدر المصون ٢/٣٣١ ، والهمع ٤/٤٠٦ .

٢ ـ في " د " : التي .

٣ ـ انظر ما سبق في ص ١١٥ .

٤ ـ مثل الزمخشري . انظر الكشاف ١/٢٤٥ .

٥ ـ هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي ـ نسبة إلى رَبِيْعَة ـ ، كان إماما في النحو متقنا له . أخذ عن السيرافي ، وعن أبي علي الفارسي . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتاب الجرمي ، وشرح كتاب الإيضاح . توفي في بغداد سنة ٤٢٠ هـ . انظر أخباره في معجم الأدباء ١٤/٧٨ ، وإنباه الرواة ٢/٢٩٧ ، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦ ، وإشارة التعيين ص ٢٢٣ ، وبغية الوعاة ٢/١٨١ .

٦ ـ انظر الجنى الداني ص ١٧٧ ، والمساعد ٢/٦٧٨ ، والتصريح ١/٣٣ ، والأشموني ١/٣٦ .

٧ ـ ويرده ثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو المؤنث المسمى به ، كأذرعات وعرفات . انظر الكتاب ٣/٢٣٣ ، وشرح المفصل ٩/٣٤ ، والمساعد ٢/٦٧٨ ، والهمع ٤/٤٠٦ ، والأشموني ١/٣٦ .

الثانى : نيابة الكسرة في هذا الباب وما حمل عليه هي على سبيل التحتم عند البصريين[١]، ولا يعرفون غيره .

وجوز الكوفيون[٢] نصبه بالفتحة ، وحكوا : سمعت لغاتَهُم .

وقال هشام[٢] : ذلك خاص بمحذوف اللام ، كالمثال المذكور .

الثالث : حركة هذا الباب في حالة النصب ـ وهي الكسرة ـ حركة إعراب عند الجمهور .

وذهب الأخفش[٣] والمبرد[٤] إلى أنها حركة بناء[٥] .

١ـ انظر الكتاب ١/ ١٨ و ٣/ ٢٣٣ و ٢٣٤ ، والمقتضب ١/ ١٤٤ .

٢ـ انظر الارتشاف ١/ ٤١٩ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ١٩٢ ، والهمع ١/ ٦٧ ، والأشموني ١/ ٩٢ .

٣ـ انظر الارتشاف ١/ ٤١٩ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ١٩٢ ، والهمع ١/ ٥٧ ، والأشموني ١/ ٩٢ .

٤ـ صرح المبرد في أكثر من موضع من المقتضب أن حركة هذا الباب حركة إعراب ، حيث قال في جـ ١/ ١٤٤ : فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتٌ فاعلم ، ونصبه وجره : مسلماتٍ . اهـ . فقد أطلق عليه في حالة النصب لقبا من ألقاب الإعراب ، والمبرد يمنع من إطلاق حركات الإعراب على حركات البناء والعكس . انظر المقتضب ١/ ١٤٢ ، و ٣/ ٣٣١ و ٤/ ٣٦ و ٣٧ .

٥ـ ويرده بأن هذا لا نظير له ، وأيضا هذه الحركة وجبت بعامل ، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء . انظر المسائل العسكرية ص ٢٤٤ ، والهمع ١/ ٥٧ .

الممنوع من الصـــرف

(و) الباب الخامس من أبواب النيابة باب (مالا ينصرف) ، والصـــرف عند المحققين هو التنوين وحده.[1] وأما الجر / فليس داخلا في مسماه . وإنمـا ٤٣/ حذف تبعا للتنوين ؛ لأنه لو جر وحذف تنوينه لأشبه المبني على الكسر.[2]

ومالا ينصرف هـو [3] ما اجتمع فيه علتان فرعيتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقامهما . وسيأتي بيان ذلك مفصلا إن شاء الله تعالى.[4]

وهذا الباب حمل جره على نصبه ، (فيجر بالفتحة) في حالة الجر ، (نحو :) مررت (بأفضلَ منه) .

وإنما اختار المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ التمثيل بما علتاه[5] الوصف ووزن الفعل دون ما إحدى علتيه العلمية ، كـ : أحمد وعمر ليحسن[6] الاستثناء[7] في قوله : (إلا مع " أل " ، نحو :) مررت (بالأفضلِ،أو) مع (الإضافـة نحو :) مررت (بأفضلِكُمْ) . فإن علتيه موجودتان مع " أل " والإضافـة ، إذ الوصف[8] والوزن لا ينافيانهما ، بخلاف ما إحدى علتيه العلميـــة فإنها تزول مع الإضافة ومع " أل " إذا قصد بهما التعريف .

---

١ ــ وهذا مبني على أن الصرف هو مافي الاسم من الصوت ، أَخْذاً مـــن الصريف ، وهو الصوت الضعيف .
وقال الزجاج والرماني : هو التنوين والجر معا ، بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجارى . انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١ و٢ وشرح الجمل ٢ / ٢٠٥ ، والتصريح ٢ / ٢١٠ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والأشموني ٣ / ٢٢٨ .

٢ ــ انظر في هذا المقتصد ١ / ١١٤ ، وشرح المفصل ١ / ٥٨ ، والهمـــع ١ / ٧٦ ، والأشموني ٣ / ٢٢٨ .

٣ ــ قوله : " هـو " ساقط من " د " .

٤ ــ انظر ص ٧٤١ .

٥ ــ في " ع " : مما علناه .

٦ ــ في " د " : وليحسن .

٧ ــ انظر شرح القطر ص ٥٢ .

٨ ــ قوله : " إذ الوصف " ساقط من " د " .

وأفاد — رحمه الله تعالى — أن جره بالفتحة إنما هو في غير هاتين الحالتين ، وأما فيهما فإنه يجر بالكسرة على الأصل . وهل هو مصروف حينئذ ، أو غير مصروف ؟ في ذلك ثلاثة أقوال[1] :

أحدها[2]: أنه مصروف[3] .

والثاني : أنه غير مصروف[4]. ويفهم من استثناء[5] المصنف هاتين الحالتين من جر مالا ينصرف بالفتحة أنه اختاره[6]؛ إذ لم يخرج غيره ، ويتأكد هذا بالتمثيل بنحو : أفضل ، بما العلتان فيه باقيتان معهما . والله أعلم .

١— هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق في تعريف الصرف . انظر ص ٢٢٦ ، فمن قال : إن الصرف هو التنوين ، قال : إنه ممنوع من الصرف حال الإضافة أو مصاحبة " أل " . ومن قال : إن الصرف هو التنوين والجر معا ، قال : إنه مصروف معهما . انظر شرح الجمل ٢/ ٢٢١ ، والهمع ١/ ٧٧ ، والأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٩٧ ، ومجيب الندا مع حاشية الشيخ ياسين ١/ ١٣٠ .

٢— في " ع " : أحدهما .

٣— ذهب إلى هذا الزجاج . انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦ ، وإليه ذهب الزجاجي . انظر الجمل ص ٢٢٠ ، كما ذهب إليه السيرافي . انظر الهمع ١/ ٧٧ .
ودليلهم : أن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل ، فلما ضعفت هذه المشابهة بالإضافة أو دخول " أل " قويت جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذي هو الصرف . انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦ ، والهمع ١/ ٧٧ ، وحاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١/ ١٣٠ .

٤— ويسمونه منجرا ، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ٥٨ .

٥— في " د " : ويفهم من هذا استثناء .

٦— لأن ظاهر كلامه أنه مع " أل " والإضافة باق على منع صرفه ، لكنه يجر بالكسرة . انظر مجيب الندا ١/ ١٣٠ .

والقول الثالث[1]: التفصيل ، وهو المختار ، إن زالت إحدى علتيه مع الإضافة أو " أل " صرف[2]، نحو : مررت بأحمدِكُمْ ، وإلا فغير منصرف ، نحو: مررت بأفضلِكُمْ .

ويؤخذ من هذين القولين أن الصرف هو التنوين ، كما أشار إليه شيخنا — أبقاه الله تعالى[3] — .

فائدتان / /٤٤

الأولى : يقوم مقام " أل " في ذلك مايخلفها من الألف والميم في لغة أهل اليمن[4]، كقول الشاعر :

٣١— أإن شمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل امـأرمدِ اعتاد أولقا[5]

١— هذا اختيار كثير من المتأخرين ، منهم المرادي . انظر توضيح المقاصد ١ / ١٠٩، والهمع ١ / ٧٧ .

٢— في " ع " : أو الصرف .

٣— انظر شفاء الصدور لوحه ٦ ب .

٤— وطيء . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٣٦ ، والهمع ١ / ٧٧ ، والأشموني ١ / ٩٦ .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل من طيء .

وشمت : نظرت من بعيد إلى السحاب والبرق . والبريق : اللمعان . وتألق : ومض ولمع . والأولق : الجنون .

والشاهد فيه جر " أرمد " الممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل بالكسرة لدخول " ام " عليه ، لأنها قائمة مقام " أل " في لغة أهل اليمن وطيء .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ ، والمساعد ١ / ٢٤، وشفاء العليل ١ / ١١٦ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٣٧ ، والعيني ١ / ٢٢٢ ، والهمع ١ / ٧٧ ، والأشموني ١ / ٩٦ .

وقد ورد هذا البيت في شرح التسهيل والمساعد وشفاء العليل برواية تكابد ليل ، مكان : تبيت بليل .

الثانية : اختلف في الفتحة حالة الجر في غير المنصرف ، هل هي فتحة إعراب ؟ وهو قول الجمهور ، أو فتحة بناء ؟ وهو قول الأخفش[١] والمبرد[٢]، على نحو اختلافهم في الباب الذي قبله[٣].

١ــ انظر شرح المفصل ١/ ٥٨ ، والارتشاف ١/ ٤١٩ ، والهمع ١/ ٥٦.

٢ــ صريح كلام المبرد في المقتضب يفيد أن الممنوع من الصرف معرب في كل أحواله . انظر المقتضب ٣/ ١٧١ و ٣١٣ .

٣ــ وهو باب المجموع بألف وتاء . انظر ص ٢٢٥ .

الأمثلة الخمسة

(و) لما انتهى كلام المصنف فيما جاء على خلاف الأصل من الأسماء ذكر (الأمثلة الخمسة)[1]، وهي أحد ما جاء على خلاف الأصل من الأفعال .

والثاني الفعل المضارع المعتل الآخر ، وسنذكره[2] .

وضابط الأمثلة الخمسة : كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة .

وذكر المصنف أنها خمسة ، (وهي ، يفعلان) ـ بالياء التحتية ـ مثال لما فيه ألف الاثنين ، (ويفعلون ـ بالياء) أيضا ـ مثال لما فيه واو الجماعة ، (وتفعلان وتفعلون ـ بالتاء) الفوقية (فيهما)[3] ـ (وتفعلين) ـ بالتاء أيضا ـ مثال لما فيه ياء المخاطبة .

واقتصر على ذلك تبعا لما اشتهر من كلامهم ، وإلا فهي ثمانية كما صرح[4] به غير واحد[5] .

وبيانه أن ألف الاثنين تكون تارة اسما ، نحو:[6] الزيدان يفعلان ، وأنتما تفعلان ، وتارة حرفا ، ولا يتأتى ذلك إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[7]،

---

١ ـ سميت بأمثلة لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها. انظر شرح اللمحة البدرية ١ / ٢٨٨ ، والتصريح ١ / ٨٥ .

٢ ـ انظر ص ٢٣٢ .

٣ ـ في متن القطر[؟]: وهي تفعلان وتفعلون ـ بالياء والتاء فيهما ـ .

٤ ـ في "ع" : على ما صرح .

٥ ـ مثل المكودي . انظر شرحه للألفية ١ / ٤٧ .

٦ ـ في " د " : اسما وتارة نحو .

٧ ـ هذا جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١ / ٤٣٩ كتاب المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر . وهذه لغة طيء ، وهي التي سماها النحاة لغة أكلوني البراغيث ، ===

نحو : يفعلان الزيدان ، وتفعلان المرأتان ، فهذه أربعة أمثلة لما كان فيه ألف الاثنين .

وواو الجماعة أيضا تكون تارة اسما ، نحو : الزيدون يفعلون ، وأنتم تفعلون ، وتارة حرفا ، ولا تكون إلا في لغة (يتعاقبون)[١] اللغة المتقدمة[٢] أيضا[٣].

ولا يتأتى في ذلك[٤] إلا مثال واحد ، نحو : يفعلون الزيدون .

فهذه سبعة أمثلة ، والثامن : ياء الفاعلة المخاطبة ، نحو : أنت /تفعلين / ٤٥

وهذه الأمثلة كلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال : رفعا ، ونصبا وجزما[٥] ، (فترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة ، نحو : أنتم تفعلون .

(وتجزم وتنصب بحذفها)[٦] ، أي : النون نيابة عن السكون والفتحة ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[٧].

وقدم[٨] قوله : " وتجزم " على " وتنصب " إما توطئة للآية ، ليقع التمثيل بها مرتبا .

وإما ليفيد أن النصب في ذلك محمول على الجزم ، لكونه أحق بالحذف ، فحمل النصب عليه ، كما حمل على الجر في الأسماء .

=== وهي أن يأتي في الجملة فاعلان أحدهما ضمير ، والآخر اسم ظاهر . انظر التصريح ١/ ٨٦ . وقولهم : " أكلوني البراغيث " هذا شاهد رواه أبو عبيدة عن أبي عمرو الهذلي ، أحد فصحاء الأعراب الذين سَمِعَ منهم أبو عبيدة . انظر مجاز القرآن ١/ ١٠١ و ٢/ ٣٤ .

١ — هذا جزء من حديث سبق تخريجه في ص ٢٣٠ .
٢ — قوله : " اللغة المتقدمة " ساقط من " د " .
٣ — انظر ص ٢٣٠ .
٤ — في " ع " : ولا ينافي ذلك .
٥ — في " د " : وجرا .
٦ — في " ع " : بحذف فيها .
٧ — سورة البقرة من الآية ٢٤ .
٨ — في " د " : فقدم .

الفعل المضارع
المعتل الآخر

(و) ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — (الفعل المضارع المعتل الآخر) بعد الأمثلة الخمسة لما[1] تقدم.[2]

وهو وما قبله بالنصب عطفا على ما بعد[3] " إلا "[4]

والفعل المضارع المعتل الآخر ما كان في آخره واو ، كـ : يغزو ، أو ألف ، كـ : يخشى ، أو ياء ، كـ : يرمي .

وقد[5] خرج عن الأصل في حالة الجزم (فيجزم بحذفه)[6] ، أي : بحذف الآخر ، وهو حرف العلة نيابة عن السكون — وهو حذف الحركة — فهو حينئذ نيابة حذف عن حذف .

وإنما حذف حرف العلة لأجل الجازم لضعفه[7] وقربه من الحركات بسكونه ، فتسلط عليه الجازم بالحذف ، كما يتسلط[8] على الحركات[9] ، وذلك (نحو :) زيد (لم يغز) — بحذف الواو — .

١— في " ع " : بما .
٢— انظر ص ١٩٧ .
٣— في " ع " : عطفا على ما تقدم .
٤— حيث قال ابن هشام بعد ذكر علامات الإعراب : إلا الأسماءَ الستة . ثم ذكر ما جاء على خلاف الأصل من الأسماء ، ثم قال : والأمثلةَ الخمسة ، ثم تكلم عنها ، ثم قال : والفعلَ المضارع المعتل الآخر. انظر متن القطر ص ٢ و ٣ .
٥— قوله : " وقد " ساقط من " ع " .
٦— في متن القطر ص٣: فيجزم بحذف آخره .
٧— أي : لضعف حرف العلة .
٨— في " ع " : كما تسلط .
٩— وقيل : حذفت هذه الحروف في الجزم لأنها نزلت منزلة الضمة ، من حيث كان سكون هذه الحروف علامة للرفع ، فحذفوها للجزم كما حذفوا الضمة في الرفع . انظر شرح المفصل ١٠/١٠٤ ، والهمع ١/١٧٨ .

وقد جاء إثباتها في الضرورة ، كقول الشاعر :

٣٢— هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ (١)

(و) زيد (لم يخش) — بحذف الألف — ، وقد جاء إثباتها في الضرورة أيضا ، كقول الآخر :

٣٣— إذا العجوز غضبت فطلقْ
ولا ترضّاها ولا تملّقْ (٢)

(و) زيد (لم يرم) — بحذف الياء — ، وقد جاء إثباتها أيضا في الضرورة ، كقوله :

١— هذا بيت من البسيط ، نسبه أبو البركات الأنباري إلى أبي عمرو بن العلاء . انظر نزهة الألباء ص ٣١ .
وكان الفرزدق قد هجا أبا عمرو ، ثم اعتذر له ، فقال أبو عمرو هذا البيت ، وكان اسمه زبان . وزبان مشتق من الزبن ، وهو طول الشعر وكثرته .
والشاهد فيه قوله : "لم تهجو" حيث أثبت الواو مع الجازم .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ و ٢/١٨٨ ، والمنصف ٢/١١٥ ، والأمالي الشجرية ١/٨٥ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ و ١٠٥ ، وشواهد التوضيح ص ٢١ ، وشرح الشافية ٣/١٨٤ ، والعيني ١/٢٣٤ ، والتصريح ١/٨٧ ، والهمع ١/١٧٩ ، والأشموني ١/١٠٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ .

٢— هذان بيتان من مشطور الرجز ، ينسبان إلى رؤبة ، وهما في ملحق ديوانه ص ١٧٩ .
والتملق : التودد والتلطف .
والشاهد فيه قوله : ولا ترضاها ، حيث أثبتت الألف مع الجازم ، وهو "لا" الناهية .
وهذا البيت من شواهد المسائل الحلبيات ص ٨٦ ، والمنصف ٢/٧٨ و ١١٥ ، والخصائص ١/٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/٧٨ ، والأمالي الشجرية ١/٨٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ و ١٠٦ ، وشرح الشافية ٣/١٨٥ ، وتعليق الفرائد ١/١٧٦ ، والعيني ١/٢٣٦ ، والتصريح ١/٨٧ ، والهمع ١/١٧٩ .

٣٤ــ ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي[1] * بما لاقت لبون بني زيـــــادِ[2]

تنبيــــــــه / / ٤٦

حرف العلة حيث ثبت[3] مع الجازم ــ وقلنا : إنه ضرورة ــ فالجـــزم مقدر عليه ؛ لأنه آخر الكلمة[4]، وآخر الكلمة محل الإعراب مطلقا ، ظاهـــرا أو مقـــدرا[5].

وقال بعضهم[6] : إن حروف العلة الثابتة مع الجازم إشباع ، وأمـــا الحروف الأصلية فقد حذفت للجازم[7].

١ــ في " د " : تنبي .

٢ــ هذا بيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير العبسي. انظر نوادر أبي زيد ص٥٢٣.
ومعنى تنمي : تُبلِغُ الأخبار على وجه الإصلاح . واللبون : الناقة ذات اللبن .
وبنو زياد هم الربيع وعمارة وقيس وأنس أبناء زياد بن سفيان العبسي .
والمقصود بهم هنا الربيع بن زياد ، وكان سيد قومه .
والشاهد فيه قوله : ألم يأتيك ، حيث أثبت الياء مع الجازم .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن للفـــراء ١ / ١٦١ و ٢ / ١٨٨ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٢٣ ، والأصول ٣ / ٤٤٣، والجمل للزجاجي ص ٤٠٧ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٤، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٤ و ١٠٥ ، والمقرب ١ / ٥٠ ، والعيني ١ / ٢٣٠ ، والهمـــع ١ / ١٧٩ ، والأشموني ١ / ١٠٣ ، والخزانة ٨ / ٣٦١ .

٣ــ في " ع " : حروف العلة حيث ثبتت .

٤ــ في " ع " : آخر الكلم .

٥ــ في " د " : ظاهرا ومقدرا .

٦ــ مثل المازني . انظر الإنصاف ١ / ١٧ و ٢٣ .

٧ــ فعلى هذا يكون وزن الفعل "تهجو" في الشاهد الثاني والثلاثين تفعو ، ووزن الفعل "تَرَضَّاها" في الشاهد الذي بعده تَفَعَّاها ، ووزن الفعـــل " يأتيك" في الشاهد الرابع والثلاثين يفعيك ، وتكون هذه الزيادة على حد الزيادة في قول الفرزدق :
نفي الدنانير تنقاد الصياريف
انظر ديوان الفرزدق ٢ / ٥٧٠ ، والكتاب ١ / ٢٨ ، والأمالي الشجريـــة ١ / ٨٥ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ١٨٠ ، والأشموني ١ / ١٠٣ .

الإعراب التقديري

وانتهى الكلام هنا على القسم الأول من المعرب ، وهو الظاهر إعرابه سواء كان بالأصالة أو بالنيابة .

وهذا (فصل) في القسم الثاني ، وهو ما يقدر فيه علامة الإعراب ، وناسب أن يفصله عما قبله تمييزا له وتنشيطا للمحصلين .

والمقدر إعرابه على قسمين :

قسم يقدر فيه جميع الحركات .

وقسم يقدر فيه بعضها .

وكل منهما إما اسم وإما فعل .

فالقسم الذي يقدر فيه جميع الحركات من الأسماء شيئان ، أشار المصنف — رحمه الله تعالى[1] — إلى الأول منهما بقوله : (تقدر جميع الحركات) ، وهي الضم والفتح والكسر (في) آخر المضاف إلى ياء المتكلم[2] ، كما في (نحو) قولك : (غلامي) ؛ لاشتغال الآخر بحركة تجانس الياء ، وهي الكسرة[3] ، والمحل الواحد لا يقبل حركتين

١— قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .

٢— يشترط أن يكون غير معتل ولا مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالم منصوبا أو مجرورا ، وسيأتي التنبيه على هذا الشرط في ص ٢٣٨ . وانظر شرح المفصل ٣ / ٣٢ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٣٦ و ٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٣ ، والمساعد ٢ / ٣٧٤ .

٣— إنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لأجل أن تسلم الياء من التغيير والانقلاب ، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة وتكون مفتوحة ، فلو لم يكسر ما قبلها لانقلبت في الرفع واوا في لغة من أسكنها ، ويكون اللفظ في الرفع : هذا غلامو ، فتذهب صيغة الإضافة .
ولو لم يكسر ما قبلها لانقلبت أيضا في النصب ألفا في لغة من فتحها ، ويكون اللفظ في المنصوب : رأيت غلاما .
فلما كان ظهور علامة الإعراب فيما قبلها يؤدي إلى تغيرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة . انظر الأمالي الشجرية ١ / ٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٣١ و ٣٢ .

في آن واحد .[1]

وما ذكره المصنف من تقدير جميع الحركات فيه هو قول الجمهور .

وعليه فالكسرة مقدرة على الميم[2] في نحو : مررت بغلامي ، لا هذه الكسرة الظاهرة .

وقال ابن مالك :[3] المقدر فيه هو الضم والفتح ، وأما الكسر فهو ظاهر فيه . فعلامة جره على هذا في المثال المذكور الكسرة الظاهرة . وَرُدَّ بأنها[4] مستحقة قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها .[5]

١ــ انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٢٣ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤ ، والفوائد الضيائية ١ / ٢٠٦ .

٢ــ في "ع" : في الميم .

٣ــ انظر التسهيل ص ١٦١ .

٤ــ في "ع" : وزيادتها .

٥ــ إعراب المضاف إلى ياء المتكلم فيه أربعة أقوال ، ذكر الشارح قولين وبقي قولان هما :

أ ــ أنه غير متصف بإعراب ولا بناء ، وأن الاسم لا ينحصر في معرب ولا مبني ، بل له حالة ثالثة وهو أنه لا معرب ولا مبني ، مثل المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا مذهب ابن جني . انظر الخصائص ٢ / ٣٥٦ ، ويُرَدُّ بأنه لا نظير له . انظر التبيين ص ١٥٠ .

ب ــ أنه مبني ، وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني . انظر الجمل ص ١١ ، ومذهب ابن الشجري . انظر أماليه ١ / ٣ و ٤ ، ومذهب ابن الخشاب . انظر المرتجل ص ١٠٧ و ١٠٩ ، ومذهب المطرزي . انظر المصباح ص ٥٦ .

وَرُدَّ هذا بأن أسباب البناء معدودة ، وليست الإضافة إلى ياء المتكلم منها .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب الجمهور ، وهو أنه معرب تقديرا . انظر التبيين ص ١٥٠ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٢ ، وشرح الكافية ١ / ٣٥ ، والتذييل جـ ٤ ق ٩٨ أ .

(و) تقدر جميع الحركات أيضا في نحو : (الفتى) ، وهو الشيء الثاني مما يقدر فيه جميع الحركات من الأسماء ، تقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى . فكل من الضم والفتح والكسر مقدر على الألف / ؛ / ٤٧ لتعذر تحريكه[١] (ويسمى) هذا (مقصورا)[٢] .

وضابطه : كل اسم معرب آخره ألف لازمة.[٣]

فخرج بذكر الاسم نحو : يغشى.[٤]

وبذكر المعرب نحو : هذا .

وبذكر الألف المنقوص وشبهه .

وبذكر اللزوم نحو : رأيت أخاك ؛ لعدم لزوم الألف .

وسمي مقصورا لأنه قصر عن ظهور الحركات . والقصر المنع .[٥]

---

١ — لأن الألف مدة في الحلق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها إلى مخرج الحركة ، فهي إذا حركت خرجت عن جوهرها وانقلبت همزة ، لذلك لا يمكن تحريك الألف مع بقائها ألفا . انظر شرح المفصل ١ / ٥٥ ، وشرح الكافية ١ / ٣٣ .

٢ — في متن القطر ص٣: ويسمى الثاني مقصورا .

٣ — سواء كتبت بصورة الألف ، كالعصا ، أم بصورة الياء ، كموسى . انظر التصريح ١ / ٨٩ .

٤ — في "ع" : يخشى .

٥ — والحبس ، ومنه قوله تعالى : ((حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ)) الرحمن ٧٢ . انظر التهذيب ٨ / ٣٥٩ قصر ، وتاج العروس ٣ / ٤٩٤ قصر. وقيل : سمي مقصورا لأنه لا يمد إلا بمقدار ما في ألفه من اللين ، ولأن ألفه تحذف لتنوين أو لساكن بعدها فيقصر . وقال الرضي والسيوطي: إن هذا هو الأولى ؛ لإشعاره بمناقضة الممدود ؛ لأن الممدود هو ما يمد لوقوع الألف قبل همزة ، كما تمد حروف المد المتصلة بها ، ولا تحذف ألفه بحال . انظر شرح الكافية ١ / ٣٤ ، والتصريح ١ / ٩٠ ، والهمع ٦ / ٨٣ ، والأشموني ١ / ١٠٠ .

تنبيهـــــــان

الأول : ما ذكر هنا من أن آخر المضاف إلى ياء المتكلم يجب كسره لمجانسة الياء ، وما علم من أن ياءه يجوز فتحها وإسكانها استثنى النحاة من ذلك أربعة أشياء :

المقصور ، والمنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده ، فإن ما قبل الياء في هذه الأشياء واجب السكون [(1)] ، ويجب فتح الياء فيها [(2)] ، وندر إسكانها بعد الألف، وعليه قرئ : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ [(3)] .

ثم ما كان آخره ألفا من ذلك وهو المقصور مطلقا ، والمثنى في حالة الرفع ، فإن الألف تسلم فيه ، فتقول فيهما ، فتايَ ، وزيدايَ — بسلامة الألف فيهما [(4)] — .

وما كان آخره ياء ، وهو المنقوص والمثنى والمجموع في حالتي النصب والجر فإن الياء في ذلك تدغم في ياء المتكلم ، فتقول : قاضِيَّ ، وزيدَيَّ ، ومسلِمِيَّ [(5)] .

وما كان آخره واوا ، وهو المجموع في حالة الرفع فإن الواو فيه تقلب ياء وتدغم [(6)] في ياء المتكلم [(7)] .

---

١ — في "ع" : واجب التحريك .
٢ — في "ع" : فيهما .
٣ — سورة الأنعام من الآية ١٦٢ . وسقطت الواو في "ع". وتسكين الياء في هذه الكلمة قراءة نافع وأبي جعفر . انظر المبسوط ص ٢٠٦ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ .
٤ — انظر شرح المفصل ٣/ ٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٤ .
٥ — انظر شرح المفصل ٣/ ٣٥ ، وشرح الكافية ١/ ٣٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٤ .
٦ — في "ع" : وتدعى .
٧ — انظر شرح المفصل ٣/ ٣٥ ، وشرح الكافية ١/ ٣٤ .

التنبيه الثاني : ما ذكره المصنف وغيره من أن الاسم المقصور يقدر فيه جميع الحركات محمول على عمومه في المنصرف منه ، نحو : الفتى ، والعصا .

وأما غير المنصرف منه ، نحو : موسى ويحيى فإن المقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة ، لعدم دخولها فيه . وهذا واضح .

ومن نص عليه / الشيخ أبو حيان ، قال في ارتشافه[١] : والاسم المقصور يقدر فيه ثلاث حركات إلا إن كان لا ينصرف فيقدر فيه الضمة والفتحة . انتهى . / ٤٨

فحينئذ يجب أن يقيد كلام من أطلق بذلك . والله أعلم .

والقسم الذي يقدر فيه بعض الحركات من الأسماء هو المنقوص ، وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها .

فخرج بقيد الاسم نحو : يرمي .

وبقيد المعرب نحو : ذي ، وتي .

وبقيد اللزوم نحو : مررت بأخيك .

وبقيد كسر ما قبل الآخر نحو : ظَبْيٌ وكُرسِيٌّ .

(و) الذي يقدر في المنقوص (الضمة والكسرة) فقط ، كما[٢] (في نحو) قولك : (القاضِيْ) أيد كلمة الداعِيْ .

وقد تظهر الكسرة في الضرورة ، كقول الشاعر :

٣٥— فيوما يوافين[٣] الهوى غير ماضيٍ * ويوما ترى فيهن غولا تغولُ[٤]

١— ارتشاف الضرب ١ / ٤٢١ .

٢— قوله : " كما " ساقط من " د " .

٣— في " ع " : يوافينا .

٤— هذا بيت من الطويل ، وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٤٥٥ .

والغول : أخبث السعالي . وتغول : تتلون .

والشاهد فيه ظهور الكسرة على الاسم المنقوص : ماضي .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٣١٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٢٤ ،

===

وأما الفتحة فتظهر فيه ، نحو : ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾.(١)

وقد يقدر الفتح فيه للضرورة ، نحو :

٣٦— ولو أن واشٍ باليمامة دارُهُ * وداري(٢) بأعلى حضرموت اهتدى ليا(٣)

=== والمقتضب ١/ ٢٨١ ، والأصول ٣/ ٤٤٣ ، وكتاب الشعر ١/ ٢٠٦ ، والمنصف ٢/ ٨٠ و ١١٤ ، والأمالي الشجرية ١/ ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٠١ و ١٠٤ ، وضرائر الشعر ص ٤٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٠ ، وشفاء العليل ١/ ١٢٩ ، والأشموني ١/ ١٠٠ .

وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية منهن ، مكان : فيهن .

كما ورد في الكتاب وفي كتاب الشعر برواية : يوافيني ، وورد في النوادر برواية : يجارينا ، وورد في الديوان والمقتضب والمنصف والأمالي الشجرية برواية : يجارين ، كما ورد في الأصول وشرح المفصل برواية : يجازين ، وورد في ضرائر الشعر برواية : يجاذبن ، مكان : يوافين وورد في الديوان برواية :

فيوما يجارين الهوى غير ماصبا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وورد في " د " : تغولا ، مكان : تغول .

١— سورة الأحقاف من الآية ٣١ .

٢— في " ع " : وواش .

٣— هذا بيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى . انظر ديوانه ص ٢٢٧ .

والواشي : هو الذي ينقل الكلام ليفسد بين شخصين .

والشاهد فيه تقدير الفتح في الاسم المنقوص " واشي " والقياس أن يقول : ولو أن واشيا .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٦/ ٥١ ، وضرائر الشعر ص ٩٣ ، وشرح الشافية ١/ ١٧٧ و ٣/ ١٨٣ ، والمغني ص ٣٨٢ ، وتعليق الفرائد ١/ ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨ ، والهمع ١/ ١٨٢ ، والمطالع السعيدة ١/ ١٢٥ ، والأشموني ١/ ١٠٠ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤ .

(ويسمى منقوصا) ؛ لكونه نقص بعض الحركات ، وقيل : لحذف لامه بسبب التنوين إذا كان مرفوعا أو مجرورا ، نحو : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ.[1]

والذي لا يظهر فيه الحركات من الأفعال هو الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف . (و) المقدر فيه (الضمة والفتحة) ، كما (في نحو :)زيد (يخشى) ، وعمرو لن يخشى ؛ لتعذر تحريك الألف .[2]

والذي يقدر فيه بعض الحركات من الأفعال المضارعُ المعتل آخره بالواو وبالياء . (و) المقدر فيهما (الضمة) فقط ، كما (في / نحو) / ٤٩ قولك : (يدعو) زيد ، (ويقضي) عمرو ، لثقلها فيهما .[3]

(وتظهر الفتحة) في كليهما لخفتها[4] ، كما [5] (في نحو : إن القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ) ـ بفتح آخر الفعلين ـ .

وقد يقدر الفتح فيهما للضرورة ، كقول الشاعر :

٣٧ـ ما أقدر الله أن يدنِيْ[6] على شحط
من داره الحَزْنُ ممن داره صُولُ[7]

---

١ ـ وقيل : سمي منقوصا لكونه نقصهما معا ، أي : نقص بعض الحركات ، ونقص حرفا . انظر شرح المفصل ١ / ٥٦ .

٢ ـ انظر ما سبق في هامش ١ ص ٢٣٧ .

٣ ـ أي : لثقل الضمة بعد الضمة في المعتل بالواو ، وبعد الكسرة في المعتل بالياء . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٣٠ .

٤ ـ في " ع " : لخفتهما .

٥ ـ قوله: " كما " ساقط من " ع " .

٦ ـ في " ع " : يربي .

٧ ـ هذا بيت من البسيط ، وهو لحندج بن حندج المري . انظر حماسة أبي تمام ٢ / ٤٢٠ .
الشحط هو البعد . والحزن : اسم لعدة مواضع في جزيرة العرب . انظر معجم البلدان ٢ / ٢٥٤ . وصول : مدينة في بلاد الخزر . انظر معجم البلدان ٣ / ٤٣٥ .

===

وقول الآخر :

٣٨— وما سودتني عامر عن وراثة[1] * أبى الله أن أَسْمُوْ بأم ولا أبِ[2]

كما أنه قد يظهر الضم فيهما للضرورة ، قال الشاعر :

٣٩— فعوضني[3] عنها غناي ولم تكن * تساويُ عنزي[4] غير خمس دراهمِ[5]

=== والشاهد فيه تقدير الفتح في الفعل المعتل آخره بالياء " يدني " ، وذلك للضرورة .

وهذا البيت من شواهد توضيح المقاصد ١ / ١٢٠ ، والمساعد ١ / ٣٧، وتعليق الفرائد ١ / ١٨٠ ، والعيني ١ / ٢٣٨ ، والأشموني ١ / ١٠١.

١— في " ع " : عن فلانة .

٢— هذا بيت من الطويل ، وهو لعامر بن الطفيل . انظر ديوانه ص ٢٨. ومعنى ما سودتني ، أي : ما جعلتني سيد قبيلة بني عامر بالإرث ، بل سدتهم بأفعالي .

والشاهد فيه تقدير الفتح في الفعل المضارع المعتل آخره بالواو " أسمو " ، وذلك للضرورة .

وهذا البيت من شواهد المحتسب ١ / ١٢٧ ، والخصائص ٢ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٠ و ١٠١ ، وضرائر الشعر ص ٩٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٨٣ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٨١ ، والعيني ١ / ٢٤٢ ، والأشموني ١ / ١٠١ ، والخزانة ٨ / ٣٤٣ .

٣— في " د " : وعوضني . وهي رواية أخرى لهذا البيت .

٤— في " د " : عندي . وهي رواية أخرى لهذا البيت .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لأعرابي نزل به عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الجواد المعروف ، فذبح له الأعرابي عنزه التي لا يملك غيرها ، وهو لا يعرف عبيد الله ، فأعطاه عبيد الله خمسمائة دينار .

والشاهد فيه إظهار الضم في الفعل المضارع المعتل آخره بالياء " تساوي " ، وذلك للضرورة .

وهذا البيت من شواهد ضرائر الشعر ص ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢١ ، والمساعد ١ / ٣٦ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٧٩ ، ===

وقال الآخر :(١)

٤٠ـ إذا قلت عَلَّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ * هواجسُ لا تنفك تُغْريهِ بالوجدِ(٢)

=== والعيني ١/٢٤٧ ، والهمع ١/١٨٤ ، والمطالع السعيدة ١/١٢٥ ، والدرر ١/١٦٩ .

١ـ في " ع " : وقال آخر .

٢ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل من بني طيء .
عَلَّ : لغة في لَعَلَّ . وقيضت : سلطت . والهواجس : الخواطر . وتغريه : تُحَرِّضُهُ . والوجد : شدة الشوق .

والشاهد فيه إظهار الضمة في الفعل المضارع المعتل آخره بالواو " يسلو " وذلك للضرورة .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/٦٠ ، وتوضيح المقاصد ١/١٢٢ ، والمساعد ١/٣٦ ، وتعليق الفرائد ١/١٧٩ ، والعيني ١/٢٥٢ ، والهمع ١/١٨٤ ، والمطالع السعيدة ١/١٢٥ ، والدرر ١/١٧٠ .

فصـــل
في إعراب الفعل المضارع

ولما[1] أنهى المصنف ـ رحمه الله تعالى[2] ـ الكلام على أنواع الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر والجزم أحب ـ رحمه الله تعالى ـ أن يبين المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم .

ثم لما كان الكلام على مرفوع الأسماء ومنصوبها ومجرورها أكثر[3] انتشارا ، ويستدعي جملة أبواب أخره ، وبدأ بالكلام على مرفوع الأفعال ومنصوبها ومجزومها . وناسب أن يفصله عما قبله لتغايره له ، فقال : (فصل) ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا فصل في مرفوع الأفعال ومنصوبها ومجزومها .

(يُرْفَعُ) الفعل (المضارع) المعرب في حالة ما إذا كان (خاليا من ناصب) ينصبه (وجازم) يجزمه ، وذلك (نحو : يقوم)[4] ـ برفع آخر الفعل ـ .

وهذا الحكم ثابت له في هذه الحالة بالإجماع من النحويين .

وإنما اختلفوا في رافعه حينئذ على أقوال[5] أصحها

---

١ ـ في " د " : لما .
٢ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .
٣ ـ في " ع " : كثر.
٤ ـ في متن القطر[3]: نحو : يقوم زيد .
٥ ـ ذكر أبو حيان أن في هذه المسألة سبعة أقوال ، ذكر الشارح هنا أربعة وبقي ثلاثة هي :
أ ـ أنه ارتفع بالتعري من العوامل اللفظية مطلقا ، وهذا مذهب جماعة من البصريين .
ب ـ أنه ارتفع بالإهمال ، وهذا قول الأعلم الشنتمري .
جـ ـ أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب .
انظر التذييل جـ ٨ لوحه ١٠٠ ب ، وقد نقلها عنه السيوطي في الهمع ٢ / ٢٧٤ .
ثم قال أبو حيان بعد ذكر هذه المذاهب : والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزمان

===

ما قاله الفراء[1] ومن وافقه[2] وهو تجرده من النصب والجازم . / ‏ ٥٠ /

وقال الكسائي[3] : رافعه حرف المضارعة .

وقال ثعلب[3]: مشابهته للاسم .

وقال البصريون[4]: حلوله محل الاسم . قالوا : ولهذا إذا دخل عليه ما يختص بالفعل ، كـ : لم ولن امتنع رفعه .

قال المصنف في الشرح[5] : ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع[6] الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ، ولا قائل به .

ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو : هلا يقوم[7] زيد ، إذ الاسم[8] لا يقع بعد حرف التحضيض[9]. انتهى .

=== فيما ليس فيه كبير جدوى ؛ لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي ينبغي ألا يتشاغل به . اهـ .
انظر التذييل جـ ٨ لوحه ١٠١ أ .
وانظر هذه المسألة في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٩٦ والإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٣١ ، والتصريح ٢ / ٢٢٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٣ ، والأشموني ٣ / ٢٧٧ .

١ — انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥٣ .

٢ — مثل ابن الحاجب . انظر الكافية ص ١٩٢ ، ومثل ابن مالك . انظر التسهيل ص ٢٢٨ .

٣ — انظر الإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٣١ .

٤ — انظر الكتاب ٣ / ٩ ، والمقتضب ٢ / ٥ و ٤ / ٨٠ .

٥ — شرح القطر ص ٥٧ .

٦ — قوله : " أنواع " ساقط من " د " .

٧ — في " د " : هل لا يقوم .

٨ — في شرح القطر : نحو : هلا يقوم ، لأن الاسم . انظر شرح القطر ص ٥٧ .

٩ — في شرح القطر : لا يقع بعد حروف التحضيض . انظر شرح القطر ص ٥٧ .

نواصب المضارع

(وينصب) الفعل المضارع المعرب بأربعة أحرف : لن ، وكي المصدرية ، وإذن ، وأن .

وبدأ منها (بلن)[١] لأنها لا تكون إلا ناصبة[٢] ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[٣].

وهي حرف نصب ونفي واستقبال ، ولا تقتضي توكيد النفي ، خلافا للزمخشري في كشافه[٤] ، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه[٥].

---

١ — انظر شرح القطر ص ٥٨ .

٢ — في " ع " : إلا ناهية .

٣ — سورة طه من الآية ٩١ .

٤ — انظر الكشاف ١/١٠١ و ٤١١ . وَرُدَّ عليه بأن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ " لا " آكد من النفي بـ " لن " ؛ لأن المنفي بـ " لا " قد يكون جوابا للقسم ، والمنفي بـ " لن " لا يكون جوابا له ، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد . انظر توضيح المقاصد ٤/١٧٣ ، والجنى الداني ص ٢٨٤ .

٥ — صرح الزمخشري في الأنموذج بأن " لن " للتأكيد ، لا للتأبيد ، حيث قال : ولن نظيرة " لا " في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد . انظر الأنموذج ص ١٠٢ ضمن مجموع .
وقد بحث أستاذي الدكتور أحمد عبد اللاه هاشم في كتابه " قضية " لن " بين الزمخشري والنحويين " هذه المسألة بحثا قيما ، وأسقط نسبة القول إلى الزمخشري بأن "لن" تقتضي التأبيد ، وأن التحقيق أن كلمة " التأكيد " في الأنموذج حرفت إلى كلمة " التأبيد " . انظر هذا الكتاب ص ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ .
وهذا ما أثبته العلامة محمد الأردبيلي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ في شرحه للأنموذج . انظره ص ٢٣٣ ، وكذلك أثبت هذا الشيخ مصطفى الموستاري المتوفى سنة ١٢١٩ هـ في شرحه للأنموذج المسمى بالفوائد العبديه . انظره ص ١٥٠ .

فعلى هذا قولك : لن أقوم . يحتمل التأبيد ، أي : لن أقوم أبدا ، وعدمه،[1]
أي : لن أقوم في زمن من الأزمنة المستقبلة .

وهي[2] في عدم إفادة[3] التأكيد[4] بمنزلة قولك : لا أقوم .

وهي[5] حرف بسيط ، وليس أصلها " لا " فأبدلت الألف نونا ، خلافا للفـراء[6]؛ لأن المعروف عكس ذلك ، وهو إبدال النون ألفا ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[7] ، و ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾[8] .

وليست مركبة من " لا " النافية و " أَنْ " الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا ، والألف لالتقاء الساكنين ، خلافا للخليل[9] والكسـائي[6] (10) .

١— قوله : " أي : لن أقوم أبدا وعدمه " ساقط من " ع " .

٢— في النسختين : وهو .

٣— قوله : " إفادة " ساقط من " ع " .

٤— في " ع " : التوكيد .

٥— في " ع " : وهو .

٦— انظر شرح الكافية ٢ / ٢٣٥ ، والجنى الداني ص ٢٨٥ ، والمغني ص ٣٧٤ .

٧— سورة العلق من الآية ١٥ .

٨— سورة يوسف من الآية ٣٢ .

٩— انظر كتاب العين ٨ / ٣٥٠ .

١٠— رد سيبويه على الخليل والكسائي بجواز تقديم معمول معمولها عليها ، ولو كانت مركبة من " لا " النافية و " أن " الناصبة لما جاز التقديم؛ لأن " أن " حرف موصول ، والفعل المنصوب صلته ، ومعمول الصلة من تمامها ، فكما أن الصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك معمولها ، و " لن " يجوز تقديم معمول معمولها عليها ، فتقول : أمـــا زيدا فلن أضرب .

انظر الكتاب ٣ / ٥ .

تنبيــــــــه

ذكر المصنف في الأوضح[1] وكذا في الشرح[2] أن " لن " لا تقع دعائيــة خلافا لابن السراج[3]، وهو خلاف / ما صرح به في المغني[4] واختاره ، فإنـــه قال فيه عند الكلام على " لن"[4] : وتأتي للدعاء كما أتت " لا " كذلــك ، وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور[5]. والحجة في قوله :

٤١ـ لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبـــالِ[6]

انتهـــى .

وزعم بعضهم[7] أن " لن " قد تجزم المضارع ، كقول الشاعر :

١ـ أوضح المسالك ٤ / ١٤٩ .

٢ـ شرح القطر ص ٥٨ .

٣ـ حكى ابن السراج الدعاء بلن عن غيره ، ثم قال بعد ذكر شواهدهم : والدعاء بلن غير معروف ، إنما الأصل أن يجيء الدعاء على لفظ الأمـر والنهي . انظر الأصول ٢ / ١٧١ .

٤ـ المغني ص ٣٧٤ .

٥ـ انظر الارتشاف ٢ / ٣٩١ ، والتصريح ٢ / ٢٢٩ ، والأشموني ٣ / ٢٧٨ .

٦ـ هذا بيت من الخفيف ، وهو للأعشى . انظر ديوانه ص ٦٣ .
والشاهد فيه مجيء " لن " للدعاء .
وهذا البيت من شواهد الأصول ٢ / ١٧١ ، والارتشاف ٢ / ٣٩١ ، والمغني ص ٣٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٣٠ ، والهمع ٤ / ٩٦ ، والأشمونـي ٣ / ٢٧٨ ، ومجيب الندا ١ / ١٤٥ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٥٦ ، والدرر ٤ / ٦٢ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان والأصول وشرح أبيات المغني والدرر برواية : لهم ، مكان : لكم .

٧ـ هو أبو الحسن اللحياني . انظر نزهة الألباء ص ١٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٩٠ ، والهمع ٤ / ٩٧ .

٤٢ — لن يخبِ الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقَه (١)

(و) أتى المصنف — رحمه الله — بعد " لن " (بكي المصدرية) لمشاركتها لها في عمل النصب من غير شرط ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ (٢).

واحترز بالمصدرية عن التعليلية فإنها جارة ، والنصب بعدها إنما هو بأن المضمرة بعدها .

وتتعين " كي " للمصدرية (٣) إن دخلت عليها اللام ، نحو هذه الآية ، وقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ (٤)؛ لأن الجار لا يدخل على الجار.

---

١ — هذا بيت من المنسرح ، وهو لأعرابي من أبيات يمدح بها الحسين بن علي بن أبي طالب — رضي الله عنهما —
والشاهد فيه جزم الفعل " يخب " بلن .
وهذا البيت من شواهد التذييل جـ ٨ لوحة ١٠٨ ب ، والمغني ص ٣٧٥ و ٩١٦ ، وشرح شواهده ٢ / ٦٨٨ ، والهمع ٤ / ٩٧ ، والأشباه والنظائر ١ / ٣٣٦ ، والأشموني ٣ / ٢٧٨ ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢ / ٢٤٧ ، والدرر ٤ / ٦٤ .
وقد ورد هذا البيت في التذييل والأشموني برواية :
لن يخب الآن من رجائك من حَرْ * ـرَكَ دون بابك الحلقَهْ
كما ورد صدره في شرح شواهد المغني برواية :
لن يخب الآن من رجائك ومن

٢ — سورة الحديد من الآية ٢٣ .

٣ — في " ع " : المصدرية .

٤ — سورة الأحزاب من الآية ٣٧ .

وللتعليلية[١] إن تأخرت عنها اللام،[٢] نحو قولك : جئت[٣] كي لتقضيَني حقــي.[٤]

أو " أن " نحو قوله :

٤٣ـ كيما أن تَغُـــرَّ وتخدعـــــا[٥]

قال[٦] المصنف[٧] : ولا تظهر " أن " بعد " كي " إلا في الضرورة ،

١ــ تتعين " كي " للتعليل في أربعة مواضع ، ذكر الشارح موضعين ، وبقي موضعان هما :

أ ــ إذا دخلت على " ما " الاستفهامية ،نحو : كيمه ؟ بمعنى :لمه.

ب ــ إذا دخلت على " ما " المصدرية ، كقول الشاعر :

كيما يضر وينفع

انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣٣ ، والمغني ص ٢٤١ ، والأشموني ٣ / ٢٧٩ .

٢ــ وتكون اللام بعدها مؤكدة لها . انظر توضيح المقاصد ٤ / ١٧٦ ، والمساعد ٣ / ٦٩، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٣، والهمع ٤ / ١٠٠.

٣ــ في " ع " : جئتك .

٤ــ تعين هنا كون " كي " جارة وليست مصدرية ناصبة لأنه قد فصل بينهـــا وبين الفعل باللام ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بشيء . انظر المساعد ٣ / ٦٩، والهمع ٤ / ١٠٠ .

٥ــ هذا جزء من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ＊ لسانك كيما أن تغر وتخدعـــا

وهو من قصيدة لجميل بثينة . انظر ديوانه ص ١٢٦.

والشاهد فيه تعين " كي " للتعليل ، لظهور " أن " بعدها ، وهـــذا ضرورة ، وسيأتي التنبيه عليه لاحقا .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٩ / ١٤و ١٦ ، وضرائر الشعـــر ص ٦٠ ، وشرح الشذور ص ٢٨٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٢، والعيني ٤ / ٣٧٩، والتصريح ٢ / ٢٣١ ، والهمع ٤ / ١٠٠ ، والأشموني ٣ / ٢٧٩ .

٦ــ في " ع " : وقال .

٧ــ انظر المغني ص ٢٤٢ ، وفي النقل تصرف .

ولا يجوز في النثر[1] ، خلافا للكوفيين .[2]

ويحتمل الأمرين إن تجردت عنهما ، نحو : ﴿ كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ﴾[3]

أو اقترنت بهما ، نحو قوله :

٤٤ــ أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي * فتتركها شناً ببيداءَ بلقــــــع[4]

فعلى تقديــر التعليلية تكون[5] مُؤَكِّدة للام ، والمصدرية تكون مُؤَكِّدَة بأن .[6]

(و) أتى بعد كي المصدرية (بإذن) ، وقدمها على " أن " الــتي

١ــ انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢ / ٥٧٩ ، وشرح المفصل ٧ / ١٩ و ٩ / ١٦ ، والتذييل جـ ٨ لوحة ١١٦ أ ، والهمع ٤ / ١٠٠ ، والأشموني ٣ / ٢٧٩ .

٢ــ انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٢ .

٣ــ سورة الحشر من الآية ٧ .

٤ــ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

الطيران هنا مستعار للذهاب السريع . والشن : القربة الباليــة . والبيداء : الفلاة التي يبيد من يدخلها . والبلقع : الأرض القفــر التي لا شيء فيها .

و " ما " في " لكيما " زائدة .

والشاهد فيه جواز تقدير " كي " بالمصدرية ، لدخول اللام عليهــا ، وجواز تقديرها بالتعليلية ، لظهور " أن " بعدها .

وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٢ ، وشرح المفصل ٧ / ١٩ و ٩ / ١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣٣ ، والمساعــد ٣ / ٦٩ ، والعيني ٤ / ٤٠٥ ، والتصريح ٢ / ٢٣١ ، والأشموني ٣ / ٢٨٠ ، والخزانة ٨ / ٤٨٤ .

٥ــ أي : كي .

٦ــ ويترجح كونها تعليلية لأمور :

الأول : أن " أن " أم الباب ، فلو جعلت مُؤَكِّدَة لكي لكانت " كي " هي الناصبة ، فيلزم تقديم الفرع على الأصل .

===

هي أم الباب لانتشار الكلام عليها[١]؛ إذ هي تنصب ظاهرة ومقدرة . ومن هنا كانت ــ أعني " أن " ــ أم الباب .

و " إذن " حرف جواب وجزاء[٢]، وليس النصب بها مطلقا ، بل في حالة كونها (مُصَدَّرَة) ، فإن وقعت في[٣] أثناء الكلام أهملت ، كقوله : / ٢/ ٥

٤٥ــ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها[٤] إذن لا أقيلُها[٥]

وحكموا بضرورة النصب في قوله :

٤٦ــ إني إذن أهلكَ أو أطيرا[٦]

=== الثاني : ما كان أصلا في بابه لا يكون مُؤَكِّدا لغيره .
الثالث : أن " أن " لاصقت الفعل ، فترجح أن تكون العاملة .
انظر توضيح المقاصد ٤ /١٧٨ ، والتصريح ٢ /٢٣١ ، والهمع ٤ /١٠٠ ، والأشموني ٣ /٢٨٠ .

١ــ أي:على " أن " . وانظر شرح القطر ص ٥٨ .

٢ــ انظر الكتاب ٤ /٢٣٤ ، والمغني ص ٣٠ ، والهمع ٤ /١٠٢ .

٣ــ قوله : " في " ساقط من " د " .

٤ــ في " ع " : منهما .

٥ــ هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لكثير عزة يمدح بها عبد العزيز ابن مروان . انظر ديوان كثير ص ٣٠٥ .
والشاهد فيه إلغاء " إذن " عن العمل ؛ لتوسطها بين القسم وجوابه .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ /١٥ ، والجمل للزجاجي ص ١٩٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ /٣٤٥ ، وشرح المفصل ٩ /١٣ ، وشرح الشذور ص ٢٩٠ ، والعيني ٤ /٣٨٢ ، والتصريح ٢ /٢٣٤ ، والهمع ٤ /١٠٦ ، والأشموني ٣ /٢٨٨ ، والخزانة ٨ /٤٧٣ .

(٦) هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شطيرا

ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون لرؤبة ، ثم قال : وليس في ديوانه .
انظر معجم شواهد العربية ٢ /٤٧٦ .
والشاهد فيه إعمال " إذن " مع توسطها بين اسم " إن " وخبرها .

===

ووجه بأن خبر "إِنَّ" محذوف ، أي : إنني لا أُستطيع ، ثم ابتدأ : إذن أهلك . . . إلى آخره .

وإن سبقها الواو أو الفاء[1] جاز النصب والرفع .[2]

وأشار بقوله : (وهو) أي : الفعل المضارع الذي يليها (مستقبل) إلى شرط ثان في عطها ، ومعناه : أنه لابد أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا . فإن كان حالا رَفَعْتَ ، ولم يجز النصب، كقولك : إذن تصدق . جوابا لمن قال : أنا أحبك ، لأن ذلك للحال ، وإنما[3] امتنع النصب هنا لأن أدوات النصب تخلص الفعل للاستقبال ، ولا عمل لها في الحال ، للتدافع في ذلك .

وأشار بقوله : (متصل أو منفصل بقسم) إلى الشرط الثالث ،

=== وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤و ٢/٣٣٨ ، وشرح المفصل ٧/١٧ ، والمقرب ١/٢٦١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٧ ، والمغني ص ٣١ ، والمساعد ٣/٧٦ ، والعيني ٤/٣٨٣ ، والتصريح ٢/٢٣٤ ، والهمع ٤/١٠٦ ، والأشموني ٣/٢٨٨ ، والخزانة ٨/٤٥٦ .

١— في "ع" : والفاء .

٢— نحو قوله تعالى : ((وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا)) الاسراء ٧٦ ، وقوله تعالى : ((فَإِذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً)) النساء ٥٣ . قرأ العشرة بالرفع فيهما ، وقرأ أبي بن كعب بإعمال "إذن" في الآية الأولى ، وقرأ ابن عباس وابن مسعود بإعمالها في الآية الثانية . انظر شواذ ابن خالوية ص ٨٠ ، والبحر المحيط ٦/٦٦ ، والدر المصون ٤/٦ . وانظر في هذه المسألة الكتاب ٣/١٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٧٣ ، والمقتضب ٢/١١ ، والمغني ص ٣٢ ، والأشموني ٣/٢٨٩ .

٣— في "ع" : فإنما .

ومعناه : أنه لابد أن يكون الفعل الذي بعدها متصلا بها [١] أو بما هو في معنى ذلك ، وهو ما إذا فصل بينهما بالقسم ، فإنه في معنى الاتصال؛ لأنه إنما جيء به للتأكيد فقط . فاتصال الفعل بها (نحو : إذن أكرمَكَ ،و) الفصل بالقسم نحو قول الشاعر :

٤٧ــ إذن والله نرميَهُمْ بحرب * تُشيِّبُ الطفلَ من قبل المشيبِ [٢]

وصرح المصنف في المغني [٣] أن حكم الفصل بلا النافية حكم الفصل بالقسم في بقاء العمل معه ، نحو : إذن لا أفعلَ ــ بالنصب ــ .

ووجه بأن النافي كالجزء من المنفي ، فلا فصل حينئذ .

فإذا فصل بغير ما ذكر لم يجز النصب ، نحو : إذن يازيدُ أكرمُكَ ، وإذن في الدار أكرمُكَ ، وإذن يومَ الجمعة أكرمُكَ . كل ذلك بالرفع .

قال شيخنا ــ أبقاه الله ــ في شرحه [٤]: واعلم أن سيبويه حكى عن بعض العرب إلغاء " إذن " مع توفر الشروط. [٥]

قال [٦] بعضهم [٧]: وهو / القياس ؛ لأنها غير مختصة ، [٨] والأكثرون أعملوها حملا ٥٣/

---

١ ــ وذلك لضعفها عن العمل فيما بعدها إذا فصلت . انظرالتصريح ٢/٢٣٥.

٢ ــ هذا بيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت . انظرديوانه ١/٤٤٦ .
والشاهد فيه إعمال " إذن " مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .
وهذا البيت من شواهد شرح الشذور ص ٢٩١ ، وشرح القطر ص ٥٩ ، والعيني ٤/٤٠٦ ، والهمع ٤/١٠٥ ، والمطالع السعيدة ١/٣٧٩، والأشموني ٣/٣٨٩ .

٣ ــ انظر المغني ص ٣١ .

٤ ــ انظر شفاء الصدور لوحة ٤٧ أ .

٥ ــ وهي لغة حكاها سيبويه عن عيسى بن عمر . انظر الكتاب ٣/١٦ .

٦ ــ في " ع " : وقال .

٧ ــ مثل ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٦٧١ .

٨ ــ فهي تدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية . انظر المقتضب ٢/١١ ، ورصف المباني ص ١٥٢ .

على " ظن "[1]؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت " ما " على ليس ، وإن كانت غير مختصة. انتهى .

ويمكن أن يفرق بينهما[2] بقوة الشبه بين " ما " وليس ، بسبب[3] اتحاد معناهما ، وهو الدلالة على النفي ، بخلاف " إذن " و " ظن " . والله أعلم .

فائدة

اختلف في كتابة " إذن "[4] فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف .

وقال المازني[5] والمبرد[5] : تكتب بالنون . وبالغ المبرد في ذلك حتى قال[6] : أشتهي أن[7] أكوي يد من يكتبها بالألف ؛ لأن نونها كنون " أن " و " لن " .

وعن الفراء[8] : إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون ؛ للفرق بينهما

١— في شفاء الصدور : حملا لها على " ظن " . انظر شفاء الصدور لوحه ٤٧ أ .

٢— أي : بين " إذن " و " ما " الحجازية .

٣— في النسختين : لسبب .

٤— انظر هذه المسألة في شرح الكافية ٢ / ٢٣٨ ، ورصف المباني ص ١٥٥ ، والجنى الداني ص ٣٥٩ ، والمغني ص ٣١ ، والهمع ٦/ ٣٠٧ ، والأشموني ٣ / ٢٩١ .

٥— انظر المغني ص ٣١ ، والأشموني ٣ / ٢٩١ .

٦— انظر الجنى الداني ص ٣٥٩ ، والهمع ٦ / ٣٠٧ .

٧— في النسختين : أني . والتصحيح من الجنى الداني والهمع .

٨— انظر شرح الكافية ٢ / ٢٣٨ ، والمغني ص ٣١ ، والأشموني ٣ / ٢٩١ .

وبين " إذا " الظرفية . وتبعه ابن خروف[1] على ذلك .

(و) ينصب الفعل المضارع (بأَنْ المصدرية) ، وهي أم الباب ؛ لأنها تعمل (ظاهرة) ومضمرة ، كما تقدم[2] . فالظاهرة[3] (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾[4] .

وقيدها — رحمه الله تعالى[5] — بالمصدرية ليخرج المفسرة ، التي هي بمنزلة " أي " ، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه[6] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا[7] إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[8] ، والزائدة ، وهي الواقعة بعد " لَمَّا " التوقيتية ، نحو : ﴿ فَلَمَّا[9] أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[10] .

---

١ — انظر المغني ص ٣١ ، والأشموني ٣ / ٢٩١ .

٢ — انظر ص ٢٥٢ .

٣ — في " ع " : فالظاهر .

٤ — سورة الشعراء الآية ٨٢ .

٥ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦ — " أَنْ " المفسرة يشترط لها خمسة شروط هي :
١ — أن تسبق بجملة . ٢ — أن تتأخر عنها جملة .
٣ — أن يكون في الجملة السابقة معنى القول .
٤ — ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول إلا والقول مؤول بغيره .
٥ — ألا يدخل عليها جار .
انظر شرح المفصل ٨ / ١٤٢ ، والمغني ص ٤٨ .

٧ — في النسختين : وأوحينا .

٨ — سورة المؤمنون من الآية ٢٧ .

٩ — في " ع " : ولما .

١٠ — سورة يوسف من الآية ٩٦ .

وتقع أيضا بين " لو " وفعل القسم [1]، نحو قول الشاعر :

٤٨ـ فأقسم أَنْ لو التقينا وأَنْتُمُ * لكان لنا يوم من الشر مظـــلمُ [2]

وبين الكاف ومخفوضها ، كقوله :

٤٩ـ كَأَنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلَمْ [3] / ٥٤/

١ـ سواء كان فعل القسم مذكورا ، كما في البيت ، أو غير مذكور ، نحـــو قول الشاعر :

أما والله أن لو كنـــت حـــرا

انظر المغني ص ٥٠ ، والطالع السعيدة ١/ ٣٨٨ .

٢ـ هذا بيت من الطويل ، وهو للمسيب بن علس .
والشاهد فيه زيادة " أَنْ " بين " لو " وفعل القسم .
وهذا البيت من شواهد جواهر الأدب ص ٢٣٩ ، والمغني ص ٥٠ ، والعيني ٤/ ٤١٨ ، والتصريح ٢/ ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٩ ، والمطالع السعيدة ١/ ٣٨٨ ، والأشموني ٣/ ٢٨٦ ، ومجيب الندا ١/ ١٥١ ، وشرح أبيات المغني ١/ ١٥٣ .
وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : لكم ، مكان : لنا .
ولعل هذه الرواية هي الصواب ، وهذا واضح من المعنى .

٣ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

ويوما توافينا بوجه مُقَسَّمٍ

وهو لعلباء بن أرقم اليشكري . انظر الأصمعيات ص ١٥٧ . وقـــد نسب إلى غيره .
والمقسم : هو الجميل . وتعطو : تتناول . والسلم : نوع من الشجر .
والشاهد فيه زيادة " أَنْ " بين الكاف ومجرورها .
وهذا البيت من شواهد المحتسب ١/ ٣٠٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣ ، والمقرب ٢/ ٢٠٣ ، وضرائر الشعر ص ٥٩ ، والمغني ص ٥١ ، وشـرح الشذور ص ٢٨٤ ، والتصريح ١/ ٢٣٤ ، والهمع ٤/ ١٤٦ ، والأشموني ٣/ ٢٨٦ ، والخزانة ١١/ ٢٢٠ .

في رواية الجر[١]، وذلك نادر[٢].

وبعد " إذا " ، نحو قوله :

٥٠— وأمهلهُ حتى إذا أَنْ كأنَّهُ * معاطِيْ يد في لُجَّة الماء غامِرُ[٣]

وأما " أن " المخففة من الثقيلة فإنما خرجت بقوله : (مالم تسبق) ، أي : " أن " المصدرية (بعلم) ، ويعني به ما يدل على اليقين ، سواء كان بلفظ العلم أو بغيره[٤]، فإنها حينئذ هي المخففة من الثقيلة ، فلا تنصب

١— حيث روي البيت بجر " ظبية " على أن " أَنْ " زائدة بين الجار والمجرور، وروي برفع " ظبية " على أنها خبر لكأن واسمها محذوف ، وروي بنصب " ظبية " على أنها اسم لكأن وخبرها محذوف . انظر تحصيل عين الذهب ١ / ٢٨١ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣ ،وشرح المفصل ٨ / ٨٣، والتصريح ١ / ٢٣٤ .

٢— أي : وقوعها بين الكاف ومخفوضها . انظر المغني ص ٥١ .

٣— هذا بيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر . انظر ديوانه ص ٧١ ، وقد وقع تحريف في عجز هذا البيت ، وروايته الصحيحة كالتالى :

معاطي يد من جَمَّةِ الماء غارفُ

لأنه من قصيدة فائية ، مطلعها :

تَنَكَّرَ بعدي من أميمةَ صائفُ * فبِرْكٌ فأعلى تَوْلبٍ فالمَخَالِفُ

انظر ديوان أوس ص ٦٣ .

والمعاطي : المناول . واللجة : مُعْظَم الماء .

والشاهد فيه زيادة " أن " بعد " إذا " .

وهذا البيت من شواهد المغني ص ٥١ ، والتصريح ٢ / ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١١٢ ، والهمع ٤ / ١٤٦ ، والمطالع السعيدة ١ / ٣٨٨ ، ومجيب الندا ١ / ١٥١ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٦٤ .

٤— مثل : رأى ، وتحقق ، وتيقن ، وتبين . انظر معاني الحروف للرماني ص ٧٢ .

الفعل المضارع (نحو) قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[١] ، ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾[٢] ، فيمن رفع .[٣]

و " أَنْ " الناصبة ثنائية[٤] الوضع ، والمخففة من الثقيلة ثلاثية الوضع.

(فإن سبقت) " أَنْ " المصدرية (بظن) ، ويعني به أيضا ما يدل على الظن ، سواء كان بلفظ الظن أو بغيره (فوجهان) يجريان فيهما : احتمال أن تكون الناصبة ، وهو الأرجح ؛[٥] ولهذا أُجمِعَ عليه في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾[٦].

واحتمال أن تكون المخففة من الثقيلة ، وهو المرجوح ،[٧] وذلك (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ ﴾[٨] ، قرئ فيها بالنصب والرفع[٩] للاحتمالين المذكورين .

١ــ سورة المزمل من الآية ٢٠ ، وقد ذكر في متن القطر بقية هذه الآية وهو قوله : ((سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) انظر متن القطر ص ٤ .

٢ــ سورة المائدة من الآية ٧١ .

٣ــ [illegible] وخلف . انظر السبعة في القراءات ص ٢٤٧ ، والمبسوط ص ١٨٧ .

٤ــ في "ع" : ثنائة.

٥ــ في القياس ؛ لأنه الأصل في إجراء الظن على أصله من غير تأويله ، ولأنه الأكثر في كلامهم . انظر شرح القطر ص ٦٤ ، ومجيب الندا ١٥٢/١ .

٦ــ سورة العنكبوت من الآية الثانية .

٧ــ لأنه إجراء للظن مُجْرَى العلم ، والأصل عدم التأويل . انظر مجيب الندا ١٥٢/١ .

٨ــ سورة المائدة من الآية ٧١ ، وقد وردت في متن القطر كالتالي : ((وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)) . انظر متن القطر ص ٤ .

٩ــ سبق ذكر الذين قرأوا بالرفع في هامش ٣ من هذه الصفحة، أما الذين قرأوا بالنصب فهم نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر . انظر السبعة في القراءات ص ٢٤٧ ، والمبسوط ص ١٨٧ .

فائدتـــــــان

الأولى : ذكر بعض الكوفيين(١) وأبو عبيدة(٢) أن بعض العرب يجـــزم بأَنْ(٣)، وأنشدوا(٤) على ذلك(٥) قول الشاعر :

٥١ـ إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن يأتِنَا الصيد نحطبِ(٦)

١ـ منهم الرؤاسي . انظر توضيح المقاصد ٤ / ١٨٦ ، والمساعد ٣ / ٦٥.

٢ـ هو أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى التيمي ولاء ، بصري المذهب . كـــان من أجمع الناس للعلم ، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها ، وأكثرهـــم رواية . أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء . وأخذ عنه أبو عبيـــد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازني وغيرهما . من كتبه : مجـــاز القرآن ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن . توفي سنة ٢٠٩ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٢١١ ، وتاريخ بغـــداد ١٣ / ٢٥٢ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧٦ ، وإشارة التعيين ص ٣٥٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ .

٣ـ انظر توضيح المقاصد ٤ / ١٨٥ ، والجنى الداني ص ٢٤١ ، والمساعد ٣ / ٦٥ .

٤ـ في " ع " : وأنشد .

٥ـ في " د " : في ذلك .

٦ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٣٨٩ . والشاهد فيه جزم الفعل بأَنْ .
وهذا البيت من شواهد المسائل البصريات ١ / ٢٥٩ ، وضرائر الشعر ص ٩١ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٢ ، والجنى الداني ص ٢٤٤ ، والمغني ص ٤٥ ، والمساعد ٣ / ٦٥ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٩١ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٢٨ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية :

تعالوا إلى أن يأتِيَ الصيدُ نحطبِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد صححها الفارسي . انظـــر المسائل البصريات ١ / ٢٥٩ .

الثانية : من العرب من يهمل " أَنْ " فيرفع[1] الفعل بعدها ، وعليه قراءة ابن محيصن[2] : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[3] — بالرفع[4] — ،

١— في " ع " : فيرتفع .

٢— هو محمد وقيل : عمر ، وقيل : عبد الله بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء المكي . مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، وأعلم قرائها بالعربية . انفرد بحروف خالف فيها المصحف فترك الناس قراءته ، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة . قرأ القرآن على مجاهد ، وروى عن أبيه ، وعن صفية بنت شيبة وغيرهما . روى عنه إسحاق بن الحازم المدني ، وشبل بن عباد وغيرهما . مات في مكة سنة ١٢٣هـ. انظر أخباره في مراتب النحويين ص ٤٩ ، والعبر ١/١٥٧ ، وغاية النهاية ٢/١٦٧ ، وتهذيب التهذيب ٧/٤٧٤ ، وشذرات الذهب ١/١٦٢ .

٣— سورة البقرة من الآية ٢٣٣ .

٤— الصحيح أن هذه ليست قراءة ابن محيصن ، وإنما هي قراءة مجاهد وزيد بن علي ، ونسبت إلى ابن عباس . انظر شواذ القراءات للكرماني ص ٤٠ ، والدر المصون ٢/٤٦٣ .
أما قراءة ابن محيصن فهي : ((أَنْ تَتِمَّ الرَّضَاعَةُ)) — بالتاء الفوقية من "تَمَّ" الثلاثي ، ورفع " الرضاعة " على أنها فاعل —. وقرأ بهذه القراءة مجاهد والحسن وأبو رجاء . انظر البحر المحيط ٢/٢١٣، والدر المصون ٢/٤٦٣ .
والذي أوهم الشارح أن ابن محيصن قرأ برفع الفعل أن الآية وردت في بعض كتب القراءات ، ثم ذكر بعدها : قرأ ابن محيصن بالرفع . فتوهم الشارح أن المراد رفع الفعل ، والصحيح أن المراد رفع الاسم " الرضاعة " ، وكذلك من الأشياء التي أوهمته أن رفع الفعل قراءة ابن محيصن نسبة هذه القراءة في بعض كتب النحو إلى ابن محيصن مثل جواهر الأدب . انظره ص ٢٣٢ ، ومثل المغني . انظره ص ٤٦ ، ومثل أوضح المسالك . انظره ٤/١٥٦ .

وقول الشاعر:

٥٢ــ أَنْ تقرآن على أسماء ويحكما * مِنِّي السلام وأن لا تشعرا أحدا [١]

وقالوا : جاز[٢] الإهمال فيها وإن كان شأنها الإعمال ، كما جاز[٢] الإعمال في أختها " ما " المصدرية / وإن كان شأنها الإهمال . /٥٥

فمن إعمال " ما " المصدرية قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في بعض الروايات :

(كما تكونوا يولى عليكم) [٣].

تنبيه

ما تقدم من أَنَّ " أَنْ " تقع تفسيرية رُوِيَ إنكاره عن الكوفيين [٤].

قال في المغني [٥] : وهو متجه [٦]؛ لأنه إذا قيل :

١ــ هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه قوله : " أن تقرآن " حيث أهمل " أَنْ " فرفع الفعل بعدها . وَخُرِّجَ البيت على أَنَّ " أَنْ " الأولى مخففة من الثقيلة ، وأَوْلَاها الفعل بلا فصل للضرورة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و " أَنْ " الثانية ناصبة . انظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والخزانة ٨ / ٤٢٠ .
وهذا البيت من شواهد مجالس ثعلب ١ / ٣٩٠ ، والخصائص ١ / ٣٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والإنصاف ٢ / ٥٦٣ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥ و ٨ / ١٤٣ ، والمغني ص ٤٦ و ٩١٥ ، والعيني ٤ / ٣٨٠، والتصريح ٢ / ٢٣٢ ، والأشموني ٣ / ٢٨٧ .

٢ــ في " د " : جاء .

٣ــ هذا حديث ضعيف ، انظره في المقاصد الحسنة ص ٣٢٦ ، وضعيف الجامع الصغير ٤ / ١٦٠ ، وقد ورد في المقاصد الحسنة برواية : كما تكونون . . . الخ " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

٤ــ وهي عندهم المصدرية . انظر جواهر الأدب ص ٢٣٦ ، والجنى الداني ص ٢٣٩ ، والمغني ص ٤٧ .

٥ــ المغني ص ٤٧ .

٦ــ في المغني : وهو عندي متجه . انظر المغني ص ٤٧ .

" كتبت إليه أن افعل "[1] لم يكن " افعل " نفس " كتبت " ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك[2] : هذا عسجد ، أي[3] : ذهب . انتهى .

(و) أما إعمالها (مضمرة) فهو على قسمين :

تارة يكون إضمارها جوازا ، وتارة يكون وجوبا ، وسنبين إن شاء الله تعالى[4] كل واحد منهما .[5]

أما إضمارها (جوازا) فيكون (بعد عاطف) ، والمراد بالعاطف هنا : الواو ، والفاء ، وأو ، وثم[6] ، (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من التقدير بالفعل[7] ، (نحو) قول الشاعر :

١ـ في المغني : قم . انظر المغني ص ٤٧ .

٢ـ في " ع " : في قوله .

٣ـ هذا التوجيه مبني على أن ما بعد " أَنْ " تفسير لنفس ما قبلها ، مع أن من قال بالتفسيرية لم يقل هذا ، وإنما المراد بالتفسيرية أن مضمون ما بعدها مفسر لمعمول ما قبلها ، سواء كان مذكورا ، نحو قوله تعالى ((إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى . أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ)) سورة طه آيه ٣٨ و ٣٩ ، أو كان مقدرا ، نحو : كتبت إليه أن قم ، أي : كتبت إليه شيئا هو قم . انظر شرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ٣١ .

٤ـ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٥ـ إضمار " أَنْ " جوازا سيبينه في الفقرة التالية ، أما وجوبا فسيبينه في ص ٢٦٧ .

٦ـ ولا يجوز بعد غيرها ، فلا يجوز نحو : عجبت من قيامك بل تقعد ، تريد : بل أن تقعد ، ولا عجبت من قيامك لا تقعد . انظر الارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، والمساعد ٣ / ١٠٦ .

٧ـ أي : يكون جامدا محضا ، وسواء كان هذا الاسم مصدرا كالمثال الذي سيذكره ، أو غير مصدر ، نحو : لولا زيد ويحسنَ إلي لهلكت . انظر الارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٢٢ ، والهمع ٤ / ١٤٢ .

٥٣ـ (لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني) * أحب إلي من لبس الشفوفِ (١)

فـ " تقر " منصوب بأَنْ مضمرة بعد العاطف ، وهو الواو ، والاسم السابق عليه الخالص من التقدير بالفعل هو " لُبْس " ، والتقدير : لَلُبْسُ عباءة وأن تقر عيني .

ومثال العاطف إذا كان فاءًا قول الشاعر :

٥٤ـ لولا توقع معتر فأُرْضِيَهُ * ما كنت أوثر إترابا على تَـرَبِ (٢)

---

١ ـ هذا بيت من الوافر ، وهولميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهم ـ وأم ابنه يزيد . انظركتاب شاعرات العرب ص ٣٩٦ .
والعباءة هي الجبة من الصوف . والشفوف : هي الثياب الرقاق ، سميت بذلك لأنها يُسْتَشَفّ ما وراءها ، أي : يبصر .
والشاهد فيه قولها : وتقر عيني ، وقد تكلم الشارح عليه .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والأصول ٢ / ١٥٠ ، والإيضاح العضدي ص ٣٢١ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨٠ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٥٠ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٥ ، والتصريح ٢ / ٢٤٤ ، والأشموني ٣ / ٣١٣ ، والخزانة ٨ / ٥٠٣و٥٧٤ .
وقد ورد هذا البيت في متن القطر والتصريح والخزانة برواية : ولبس عباءة . انظر متن القطر ص ٤ .
وهذه هي الرواية الصحيحة . انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٠٢ .

٢ ـ هذا بيت من البسيط ، وهو لرجل من طيء .
والمعتري : هو المتعرض للمعروف . والإتراب : الغنى . والتَّرَبُ الفقر ، وأصله لصوق اليد بالتراب .
والشاهد فيه قوله : فأرضيه ، حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله : " توقع " .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٢٠ ، وشرح الشذور ص ٣١٥ ،

===

ومثال " أو " قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[1] — بالنصب[2] — في قراءة غير نافع[3] عطفا على ((وَحْياً))[4].

ومثال " ثم " قول الشاعر :

٥٥— إني وقتلي سليكا ثم أَعْقِلَهُ[5]

=== وشرح الألفية لابن عقيل ٢٢/٤ ، وشفاء العليل ٩٣٧/٢ ، والعيني ٣٩٨/٤ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والهمع ١٤١/٤ ، والأشموني ٣١٤/٣ .

١— سورة الشورى من الآية ٥١ .

٢— انظر السبعة في القراءات ص ٥٨٢ ، والتبصرة ص ٣٢٢ .

٣— هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ولاء . أحد القراء السبعة . أخذ القراءة عن جماعة من تابعي أهل المدينة . وأخذ القراءة عنه جماعة منهم أنس بن مالك ، وأبو عمرو بن العلاء ، والأصمعي وغيرهم . أقرأ الناس نيفا وسبعين سنة ، وإليه انتهت رئاسة القراءة بالمدينة . توفي سنة ١٦٩ هـ . انظر أخباره في سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧ ، والعبر ٢٥٧/١ ، وغاية النهاية ٣٣٠/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠ ، وشذرات الذهب ٢٧٠/١ .

٤— من قوله تعالى : ((وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ)) سورة الشورى آيه ٥١ .

٥— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

كالثور يضرب لما عافت البَقَرُ

وهو لأنس بن مدركة الخثعمي .

ومعنى أعقله : أدفع ديته .

والشاهد فيه قوله : ثم أعقله ، حيث نصب الفعل بعد " ثم " العاطفة على اسم صريح ، وهو قوله : قتلي .

===

واحترز بقوله : " باسم خالص " من غير الخالص ، كقولك : الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فإن الرفع هنا واجب ، لأن الطائر — وإن كان اسما — في تأويل : الذي يطير[1] .

(و) تضمر " أن " أيضا جوازا (بعد اللام) ، أي : لام الجر ، سواء كانت / للتعليل ، كما في (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ[2] مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[3] . ٥٦ /

أو للعاقبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾[4] .

قال المصنف في الشرح[5] : واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين ، فكانت[6] عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا[7] .

=== وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، وشرح الشذور ص ٣١٦ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٣٤٢ ، والمساعد ٣ / ١٠٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٣٧ ، والعيني ٤ / ٣٩٩ ، والتصريح ٢ / ٢٤٤ ، والهمع ٤ / ١٤١ ، والأشموني ٣ / ٣١٤ .

١ — انظر هذه المسألة في توضيح المقاصد ٤ / ٢٢٢ ، والتصريح ٢ / ٢٤٥ ، والأشموني ٣ / ٣١٤ .

٢ — في متن القطر: وبعد اللام ، نحو : لتبين للناس .

٣ — سورة الفتح الآيتان الأولى والثانية .

٤ — سورة القصص من الآية ٨ .

٥ — شرح القطر ص ٦٦ .

٦ — في " ع " : فكان .

٧ — قوله : " وحزنا " ساقط من " ع " .

أو زائدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ ﴾ .(١)

فـ " أَنْ " مضمرة جوازا (إلا) إذا اقترن الفعل بعدها بـ " لا " ، مؤكدة كانت كما (في نحو) قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾(٢) ، أو نافية ، كما في نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾(٣) (فتظهر) على سبيل الوجوب (لا غير) ، كما في الآيتين المذكورتين ، ولا يجوز إضمارها .(٤)

(و) إلا إذا سبقت اللام بكون(٥) منفي(٦) ماض(٧) ، كما في (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾(٨) (فتضمر) " أَنْ " وجوبا (لا غير) ، فلا يجوز إظهارها(٩) ، وتسمى حينئذ

١ــ سورة الأحزاب من الآية ٣٣ .

٢ــ سورة الحديد من الآية ٢٩ . أدغمت نون " أَنْ " هنا في لام " لا " المؤكدة لتقارب مخرجيهما . انظر التصريح ٢ / ٢٤٤ .

٣ــ سورة البقرة من الآية ١٥٠ .

٤ــ وذلك لئلا يجتمع مثلان ، وهما لام التعليل ، ولام " لا " من غير إدغام ، وهو ركيك في الكلام . انظر شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، والمغني ص ٢٧٧ ، والتصريح ٢ / ٢٤٤ .

٥ــ يشترط لفعل الكون أن يكون ناقصا . انظر الارتشاف ٢ / ٣٩٩ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ و ١٩٤ .

٦ــ يشترط للنفي أن يكون بِمَا أو بِلَمْ دون غيرهما من أدوات النفي . انظر الارتشاف ٢ / ٣٩٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٥ ، والهمع ٤ / ١٠٩ .

٧ــ سواء كان ماضيا لفظا ومعنى كما سيمثل ، أو ماضيا معنى ، مثل : لم يكن زيد ليقومَ . انظر التسهيل ص ٢٣٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ٢ / ٢٣٥ .

٨ــ سورة الأنفال من الآية ٣٣ .

٩ــ وذلك لأن قولك : "ما كان زيد ليقوم" نفي ، وإيجابه : كان زيد سيقوم . فجعلت اللام في مقابلة السين ، فكما لا يجوز الجمع بين " أَنْ " الناصبة

===

اللامُ لامَ الجحـود.[١]

ومن هنا شرع ــ رحمه الله تعالى ــ في القسم الذي تكون فيه " أَنْ " مضمرة وجوبا ، وذلك في خمسة مواضع :

أولها هذا ، وأشار إلى الثاني منها بقوله : (كإضمارها) ، أي : " أَنْ " (بعد حتى) ، والمراد بها الجارة ، وقد تقدم أنها تدخل على الاسم الصريح فتكون حينئذ بمعني إلى ، وتدخل على المؤول من " أَنْ " والفعل المضارع.[٢] ولا تكون إلا مضمرة ،[٣] ولا يجوز إظهارها في نثر ولا في شعر .

وينصب حينئذ الفعل المضارع (إن كان مستقبلا)[٤] بالنظر إلى ما قبل حتى ، سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمن المتكلم به أم لا ، فالأول (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى / يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[٥] ، فإن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حتى ، وهو ملازمتهم للعكوف ، وإلى زمن المتكلم به أيضا . ٥٧/

والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[٦] ــ فيمن نصب

= = = وبين السين ، فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين " أَنْ " واللام ؛ لأنها في مقابلة السين . انظر المساعد ٣/٧٧ ، والتصريح ٢/٢٣٦ ، والهمع ٤/١٠٨ ، وقد ذكر ابن يعيش تعليلا آخر . انظر شرح المفصل ٧/٢٨ .

١ ــ وهذا من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني . انظر التصريح ٢/٢٣٦ .

٢ ــ انظر ص ١٧٦ .

٣ ــ أي : أَنْ .

٤ ــ في متن القطر: إذا كان مستقبلا .

٥ ــ سورة طه من الآية ٩١ .

٦ ــ سورة البقرة من الآية ٢١٤ .

" يقول "(١) — ، فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى ، وهو الزلزال ، وأما بالنظر إلى زمن التكلم به فلا ، إذ الإخبار بذلك لم يقع إلا بعد قول الرسول .

وإن كان الفعل بعدها حالا ، فإن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم به أيضا وجب الرفع ، ولم يجز النصب ، كقولك : سرت حتى أدخلُها ، — إذا قلت ذلك في حالة دخولك — .

وإن كانت حاليته(٢) ليست حقيقية ، بل كانت محكية رفع ، وجاز النصب إذا لم تقدر الحكاية ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾(٣) ، بتقدير : حتى حالتهم حينئذ أن الرسول يقول كذا .

ولا يرتفع الفعل بعدها إلا بثلاثة شروط :(٤)

الأول : أن يكون حالا أو مؤولا بالحال ، كما تقدم .(٥) (٦)

---

١ — وهم جميع القراء العشرة ماعدا نافعا ، فإنه قرأها برفع الفعل . انظر السبعة في القراءات ص ١٨٢ ، والمبسوط ص ١٤٦ .

٢ — في " ع " : حالية .

٣ — سورة البقرة من الآية ٢١٤ . قرأ نافع برفع " يقول " على أنه فعل قد مضى ، وأنه خبر عن الحال التي كان فيها الرسول فيما مضى ، ولا تعمل " حتى " في حال .
وقرأ الباقون بالنصب على أنّ ما بعد " حتى " غاية لما تقدم من الزلزال.
انظر الحجة لابن خالوية ص ٩٥ ، والحجة للفارسي ٢ / ٣٠٦ ، والكشاف ١ / ٢٥٧ ، والدر المصون ٢ / ٣٨٢ .

٤ — انظر في هذه المسألة الكتاب ٣ / ١٧ ، والمقرب ١ / ٢٦٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٠٥ ، والمغني ص ١٧٠ ، والمنصف من الكلام على المغني ١ / ٢٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٧ .

٥ — انظر ما سبق في أول هذه الصفحة .

٦ — قوله : " كما تقدم " ساقط من " ع " .

الثاني :[1] أن يكون مُسَبَّباً عما قبلها[2] فلا يجوز رفع : سرت حتى تطلعَ الشمس ، ولا : ما سرت حتى أُدخلَها ، لانتفاء سببية ما قبلها لما بعدها ، ولا : هل سرت حتى تدخلَهَا ، لأن السبب لم يتحقق وجوده .[3]

الثالث : أن يكون[4] فضلة ، فلا يُرْفَع[5] في نحو : سيري حتى أُدخلَهَا ، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر[6] ، ولا في نحو : كان سيري[7] حتى أُدخلَهَا . إن قدرت "كان" ناقصة لذلك[8] أيضا .

وإن قدرتها تامة ، أو قلت : سيري أمس حتى أدخلها، جاز الرفع . هذا إن جعلت "أمس" خبرا متعلقا باستقرار محذوف ، وأما إن جعلته متعلقا بنفس السير فيجب / النصب . /٥٨

---

١ — في "ع" : والثاني .

٢ — في " : عما قبله .

٣ — اشترط كون ما بعدها مسببا عما قبلها ليحصل الربط معنًى حيث فقد لفظا ، وذلك لأنه لَمَّا لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي ، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي . انظر المنصف من الكلام على المغني ١ / ٢٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٧ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ١٣٧ .

٤ — في " د " : أن لا يكون .

٥ — في " د " : ولا يرفع .

٦ — لأنه إذا رفع الفعل كانت " حتى " حرف ابتداء ، والجملة الواقعة بعدها مستأنفة ، فيلزم خلو المبتدأ من الخبر . انظر المنصف من الكلام على المغني ١ / ٢٦٠ ، والتصريح ٢ / ٢٣٧ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ١٣٧ .

٧ — في " ع " : ولا يجوز كان سيرى .

٨ — في " ع " : كذلك .

(و) يجب أيضا إضمار " أَنْ " الناصبة للفعل (بعد أو التي[1] بمعنى إلى ، أو التي[1] بمعنى إلا أن) ، وهو الموضوع الثالث مما يجب فيه إضمار " أَنْ " .

وعبر في الأوضح[2] بـ " حتى " عوض " إلى " تبعا للألفية .[3]

والواقع في أكثر عباراتهم الاقتصار في الثاني على " إلا "[4] ، وهو الظاهر ، إذ لا يقدر موضعها إلا هي فقط ، وأما " أن " فهي في موضع " أن " المضمرة . والله أعلم .

فالتي بمعنى إلى (نحو) قولك : لألزمنك أو تقضيَني حقي ، أي : الى أن تقضيَني حقي ، وقول الشاعر :

٥٦— (لأستسهلَنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنَى) * فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ[5]

١— قوله : " التي " ساقط من " د " .

٢— أوضح المسالك ٤ / ١٧٠ .

٣— حيث قال ابن مالك :

كذاك بعد " أو " إذا يصلح في * موضعها "حتى" أو "إلا" أن خفي

انظر الالفية ص ٥١ ، والأشموني ٣ / ٢٩٤ .

٤— وهذا ما فعله ابن هشام في المغني وفي أوضح المسالك وفي شرح الشذور . انظر المغني ص ٩٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٧٣ ، وشرح الشذور ص ٢٩٨ .

٥— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه قوله : أو أدرك ، فقد نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد " أو " التي بمعني " إلى " .

وهذا البيت من شواهد المغني ص ٩٤ ، وشرح الشذور ص ٢٩٨ ، وشرح القطر ص ٦٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٧ ، والعيني ٤ / ٣٨٤ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ ، والهمع ٤ / ١١٧ ، والأشموني ٣ / ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٧٤ .

(و) التي بمعنى إلا أن (نحو) قولك : لأقتلن الكافر أو يسلمَ ، أي : إلا أن يسلم ، وقول الشاعر :

٥٧— (وكنت[1] إذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيمـا)[2]

أي : إلا أن تستقيمَ[3] فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى "إلى" ؛ لأن ما بعدها ، وهو الاستقامة لا يصلح أن يكون غاية لما قبلها ، وهو الكسر.

(و) الموضع الرابع والخامس مما يجب فيه إضمار " أن " الناصبة للفعل (بعد فاء السببية) ، وهي التي قصد بها الجزاء،[4] (أو واو المعية)

---

١ — في متن القطر: وبعد " أو " التي بمعنى إلى ، نحو :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

أو التي بمعني إلا أن ، نحو :

وكنت إذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيمـا

٢ — هذا بيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم . انظر ديوانه ص ١٠١ .
والغمز : ضم الأصابع على الرمح ونحوه . والقناة : الرمح . والكعب: العقدة الناشزة في طرف الأنبوب .
والشاهد فيه قوله : أو تستقيما ، فقد نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد " أو " التي بمعنى إلا .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والإيضاح العضدي ص ٣٢٥ ، والمرتجل ص ٢٠٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٠ ، والمقرب ١ / ٢٦٣ ، والمغني ص ٩٣ ، والعيني ٤ / ٣٨٥ ، والأشموني ٣ / ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٦٨ .

٣ — في " د ": إلا أن تستقيما .

٤ — أي : الجزاء والجواب لأحد الأمور السبعة ، وهي : الأمر والنهي ... الخ وسيذكرها في ص ٢٧٤ ، وهذا احتراز من الفاء التي لمجرد العطف ، ومن الفاء الاستئنافية . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٠٥ و ٢٠٧ ، والهمع ٤ / ١١٨ .

وهي التي تفيد معنى " مع "[١] (مسبوقين)[٢] ، أي : الفاء والواو (بنفي محض) ، أي : غير تال تقريرا ، ولا متلو بنفي ، ولا منتقض بـ " إلا " .

فالأول نحو[٣] : ألم تأتني[٤] فأحسنُ إليك ـ بالرفع ـ .

والثاني نحو : ما تزال تأتينا فتحدثُنا .

والثالث نحو :[٣] ما تأتينا إلا وتحدثُنا .

(أو طلب بالفعل) يعني فقط ؛ لأصالته في ذلك وصراحته .

فخرج الطلب بالمصدر ، نحو : سقياً فيروِيْكَ الله[٥] ./ ـ بالرفع ـ /٥٩ خلافا للكسائي[٦] .

والطلب باسم الفعل ، نحو : صه فنكرُمُكَ ـ بالرفع ـ ، خلافا للكسائي[٦] أيضا .

وفصل ابن جني[٧] وابن عصفور[٨] فأجازا[٩] النصب إذا كان اسم الفعل

١ـ أي : المفيدة للمصاحبة ، واشترط إفادة معنى المصاحبة احترازا من الواو العاطفة والاستئنافية . انظر المقتضب ٢ / ٢٥ ، والبسيط ١ /٢ ٢٣٢، وجواهر الأدب ص ٢٠٢ .

٢ـ في متن القطر ص٤ : مسبوقتين .

٣ـ قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٤ـ في " ع " : ألم تأتيني .

٥ـ المصدر هنا للدعاء ، والدعاء داخل في الطلب عند النحاة . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٤٤ .

٦ـ انظر شرح الكافية ٢ / ٢٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٠٩ ، والمساعد ٣ /٩٨ .

٧ـ انظر شرح الكافية ٢ / ٢٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٠٨ ، والمساعد ٣ / ٩٨ .

٨ـ انظر شرح الجمل ٢ / ١٥٠ .

٩ـ في " ع " : فأجرا .

من لفظ الفعل ، نحو : نزال فنكرَمكَ[١] ، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه ، نحو صه فنحدثُكَ .

قال المصنف في شرح الشذور:[٢] وما أجدر[٣] هذا القول بأن يكون صوابا .

وخرج أيضا الطلب بما لفظه الخبر[٤] ، نحو : حسبك حديث فينامُ الناس.[٥]

وشمل قوله : " بطلب " : الأمر ، والنهي ، والتحضيض ، والتمني ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض . فهذه مع ما تقدم من النفي[٦] ثمانية أشياء ، وهي الأجوبة الثمانية .

وأشار المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى مثال نصب المضارع بأن الواجبة الإضمار بعد الفاء المسبوقة بالنفي المحض بقوله : (نحو) قوله تعالى :﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[٧] ، ومثله : ما تأتينا فنكرمَكَ[٨] ،

---

١ ـ ووجهه أن " نزال " ونحوه مما هو مشتق دال على المصدر كفعل الأمر. ورد بأن فعل الأمر إنما صح فيه لتأويله بالمصدر ؛ لصحة وقوعه في صلة " أن " المصدرية ، نحو : أشرت اليه بأن قم . ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر ، كما لا يصح في غير المشتق منه، ولا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب ، فالصحيح المنع . انظر المساعد ٣ / ٩٨ ، والهمع ٤ / ١١٩ .

٢ ـ شرح الشذور ص ٣٠٥ .

٣ ـ في شرح الشذور : وما أحرى . انظر شرح الشذور ص ٣٠٥ .

٤ ـ في " ع " : بما لفظه الجر .

٥ ـ خلافا للكسائي في هذا أيضا . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٤٠٨.

٦ ـ انظر ص ٢٧٣ .

٧ ـ سورة فاطر من الآية ٣٦ .

٨ ـ النصب في هذا المثال يتأتى من وجهين ، وكذلك الرفع يتأتى من وجهين . وسيذكرهما . وانظر شرح الشذور ص ٣٠٢ .

إذا قصد معنى الجزاء والسببية[1]، بأن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على مصدر الفعل الذي قبلها[2]، ويقدر النفي منصبا على الثاني دون الأول، والتقدير حينئذ : ما يكون منك إتيان فإكرام منا[3]، بمعنى ما يكون منك إتيان يعقبه منا إكرام، بل يكون منك إتيان، ولا يكون منا إكرام .

أو يقدر العطف المذكور[4]، ولكن يقدر النفي منصبا على الأول فينتفي الثاني ؛ لأنه مسبب عنه، ويكون المعنى حينئذ : ما يكون منك إتيان فكيف يكون منا إكرام ؟

فالمقصود على التقدير الأول نفي اجتماعهما، وعلى التقدير الثاني نفي الثاني لانتفاء الأول . ٦٠ /

وأما إذا قدرت الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل بعدها على لفظ الفعل قبلها فيجب الرفع لذلك[5]، ويكون المعنى : ما تأتينا فما نكرمُكَ .

وكذلك إذا قدرتها لمجرد السببية[6]، وقدرت الفعل الذي بعدها مستأنفا، بأن بنيته على مبتدأ محذوف، ويكون المعنى على ذلك : ماتأتينا فنحن نكرمك .

١ـ هذا هو الوجه الأول من أوجه النصب .

٢ـ أي : مصدر الفعل المؤول . انظر شرح الشذور ص ٣٠٣ .

٣ـ المقصود هنا نفي اجتماعهما . انظر كلامه بعد هذا، وانظر شرح اللمع ٢ / ٣٥٢، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٧ .

٤ـ هذا هو الوجه الثاني من أوجه النصب، والعطف المذكور هو عطف مصدر الفعل الذي بعدها على مصدر الفعل المؤول قبلها . انظر ماسبق في أول الصفحة، وانظر شرح الشذور ص ٣٠٣ .

٥ـ أي : لأجل العطف ؛ لأن الفعل المعطوف عليه مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٤٧، وشرح الشذور ص ٣٠٢، وهذا هو الوجه الأول من أوجه الرفع .

٦ـ هذا هو الوجه الثاني من أوجه الرفع .

والفرق بين هذا والذي قبله أن النفي في الأول شامل لما قبل الفاء ولما بعدها ، وفي الثاني منصب على الأول فقط . وإنما أخلصت الفاء فيه للسببية[(١)] لا غير .

ومن هنا امتنع تقدير الفاء استئنافية في قولك : ما تأتينا فتحدثنا ؛ لأنه محال أن ينتفي الإتيان ويوجد التحديث .

وقد مثل بذلك[(٢)] جماعة من النحويين[(٣)] واعترض[(٤)] عليهم المصنف[(٥)] بما ذكرته[(٦)] . وهو واضح .

ومثال نصب المضارع بأن[(٧)] الواجبة الإضمار بعد الواو المسبوقة بالنفي قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[(٨)] .

ومثال نصب المضارع بأن الواجبة الإضمار بعد الفاء المسبوقة بالنهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[(٩)] .

(و) مثاله بعد الواو المسبوقة بالنهي أيضا قولك : (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) . هذا إن قصدت النهي عن الجمع بينهما .

---

١ — في " ع " : للتشبيه .

٢ — في " ع " : وقد مثل ذلك . والمقصود به المثال السابق ، وهو : ما تأتينا فتحدثنا .

٣ — منهم ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٦ ، ومنهم ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٦٨٠ ، ومنهم المرادي . انظر توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٧ .

٤ — في " ع " : فاعترض .

٥ — انظر شرح الشذور ص ٣٠٣ .

٦ — انظر ما سبق في أول هذه الصفحة .

٧ — في " ع " : بأل .

٨ — سورة آل عمران من الآية ١٤٢ .

٩ — سورة طه من الآية ٨١ .

وأما إن قصدت النهي عن كل واحد منهما فإنك تجزمهما معا[١]؛ لأن الثاني يصير معطوفا على الأول ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

وإن قصدت[٢] النهي عن الأول فقط وإباحة الثاني رفعت ؛ لتجرده حينئذ عن الناصب والجازم ، والمعنى حينئذ : لا تأكل السمك ولك شرب / اللبن /٦١ — بالنهي عن الأول والإخبار عن الثاني — .

والطلب كما تقدم شامل لسبعة أشياء[٣] مثل المصنف — رحمه الله تعالى — لواحد منها ، وهو النهي ، وترك الباقي اختصارا .

فأما الأمر فمثال نصب المضارع بأن[٤] بعد الفاء فيه قول الشاعر :

٥٨— ياناق سيري عنقا فسيحا
إلى سليمان فنستريحا[٥]

ومثاله بعد الواو فيه قوله :

١— قوله : " معا " ساقط من " ع " .
٢— في " د " : وإذا قصدت .
٣— انظر ص ٢٧٤ .
٤— من قوله : " النهي وترك " إلى قوله : " المضارع بأن " ساقط من "ع".
٥— هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما لأبي النجم العجلي . انظر ديوانه ص ٨٢ .
والعَنَقُ : ضَرْبٌ من السير . والفسيح : الواسع . وسليمان المراد به سليمان بن عبد الملك .
والشاهد فيه قوله : فنستريحا ، فقد نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء المسبوقة بأمر .
وهذان البيتان من شواهد الكتاب ٣ / ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣ ، وكتاب الرد على النحاة ص ١١٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٨ ، والعيني ٤ / ٣٨٧ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والهمع ٤ / ١١٩ ، والأشموني ٣ / ٣٠٢ .

٥٩ـ فقلت ادْعِيْ وأدعوَ إن أندى * لِصَوْتٍ أن ينادي داعيـان[(١)]

وأما الاستفهام فمثال النصب بعد الفاء فيه قوله ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ حكاية عن ربنا تعالى : (من يدعوني فأستجيبَ له ؟)[(٢)] .

ومثاله بعد الواو فيه قول الشاعر :

٦٠ـ ألم أك جاركم ويكونَ بيني * وبينكم المودة والإخـاءُ[(٣)]

١ـ هذا بيت من الوافر ، وهو لدِثَار بن شَيبان النَّمَري . انظر التنبيه للبكري ص ١٠٠ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٢٦ ، وقد نسب لغيره .
وأندى بمعنى : أرفع وأبعد .
والشاهد فيه نصب الفعل " أدعو " بأن مضمرة وجوبا بعد الواو المسبوقة بأمـر .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٣٣ و ٣٥ ، والمغني ص ٥١٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ١٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٣٠ ، والعيني ٤ / ٣٩٢ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والهمع ٤ / ١٢٦ ، والأشموني ٣ / ٣٠٧ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٢٩ .

٢ـ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ١ / ٣٨٤ كتاب التهجد ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ، وفي ٥ / ٢٣٣٠ كتاب الدعوات ، باب الدعاء نصف الليل . وأخرجه الإمام مسلم ١ / ٥٢١ كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر ، حديث رقم ١٦٨ .

٣ـ هذا بيت من الوافر ، وهو للحطيئة . انظر ديوانه ص ٨٤ .
والشاهد فيه نصب الفعل " يكون " بأن مضمرة وجوبا بعد الواو المسبوقة باستفهام .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٣ ، والأصول ٢ / ١٥٥ ، وكتاب الرد على النحاة ص ١٢٢ ، والفصول الخمسين ص ٢٠٥ ، والمغني ص ٨٧٧ ، وشرح الشذور ص ٣١٢ ، والعيني ٤ / ٤١٧ ، والأشموني ٣ / ٣٠٧ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ٣٤ .
وقد ورد صدر هذا البيت في الديوان برواية :
ألم أك مسلما فيكونَ بيني

وأما التمني[1] فمثال النصب بعد الفاء فيه قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[2] .

ومثاله بعد الواو فيه قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] — في قراءة من نصب " نكون "[4] — .

وأما الدعاء فمثال النصب بعد الفاء فيه : اللهم تب علي فأتوبَ .

ومنه قول الشاعر :

٦١— رب وفقني فلا أعدلَ عن * سَنَنِ الساعين في خير سَنَنْ[5]

ولم يسمع له[6] [مثال][7] بعد الواو فيه[8] ، ولا فيما بعده[9] ، ولا في

١— في النسختين : وأما النهي . وقد مر التمثيل للنهي في ص ٢٧٦ .

٢— سورة النساء من الآية ٧٣ .

٣— سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

٤— وهم ابن عامر وحمزة ويعقوب وعاصم في رواية حفص . انظر السبعة في القراءات ص ٢٥٥ ، والحجة للفارسي ٣ / ٢٩٢ ، والمبسوط ص ١٩٢ .

٥— هذا بيت من الرمل ، ولم أقف على قائله .
فلا أعدل بمعنى : فلا أميل . والسَّنَن : الطريق .
والشاهد فيه نصب الفعل " أعدلَ " بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء المسبوقة بدعاء .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٨ ، وشرح الشذور ص ٣٠٦ ، والمساعد ٣ / ٨٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٨ ، والعيني ٤ / ٣٨٨ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والهمع ٤ / ١٢٠ ، والأشموني ٣ / ٣٠٢ ، والدرر ٤ / ٨٠ .

٦— قوله : " له " ساقط من " د " .

٧— كلمة " مثال " زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

٨— أي : في الدعاء .

٩— وهو العرض والتحضيض .

الأمر أيضا[١]، وإنما قاسه النحويون في المواضع الأربعة على الفاء كما قاله أبو حيان[٢]، وكذا المصنف.[٣]

فمثال النصب بعد الفاء في التحضيض قولك : هلا اتقيت الله فيغفرَ لك ، وهلا أسلمت فتدخلَ الجنة .

ومثاله بعدها في العرض قول الشاعر :

٦٢ـ يا بن الكرام ألا تدنُوْ فتبصرَ ما * قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا[٤] / ٦٢

١ـ قد مثل للأمر في ص ٢٧٧ ، وهو قول الشاعر :
فقلت ادْعِيْ وأدعوَ
ولعله حمله على الرواية الأخرى لهذا البيت ، وهي :
فقلت ادْعِي وأدعُ
فقد استدل الكوفيون بهذه الرواية على جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة ، والتقدير : ولأدع ، ولا شاهد على النصب في هذه الرواية . انظر مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، والضرورة للقزاز ص ٢١٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٣١ .
والصحيح أنه وإن وردت إحدى روايات هذا البيت لا تدل على شاهد لنصب الفعل بعد الواو فإن ذلك ليس دليلا على عدم ورود شاهد ، إذ لا يوجد دليل يقطع برد رواية النصب .

٢ـ ذكر أبو حيان من الأشياء التي لم يرد لها مثال بعد الواو الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والرجاء ، ولم يذكر أن الأمر لم يرد له مثال . انظر التذييل جـ ٨ لوحة ١٤٠ أ ، والارتشاف ٢ / ٤١٥ .

٣ـ انظر شرح الشذور ص ٣١٠ .

٤ـ هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه نصب الفعل " تبصر " بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء المسبوقة بعرض .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٨ ، وشرح الشذور ص ٣٠٨ ، والمساعد ٣ / ٨٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٩ ، والعيني ٤ / ٣٨٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والهمع ٤ / ١٢٣ ، والأشموني ٣ / ٣٠٢ ، والدرر ٤ / ٨٢ .

وهو والتحضيض متقاربان[1] في المعنى ، ويجمعهما التنبيه على فعل الشيء ، إلا أن التحضيض فيه زيادة توكيد وحث .

تنبيه

ألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة بعده[2] ، واستدل على ذلك بقراءة من قرأ : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[3] — بالنصب —[4] . وارتضاه ابن مالك[5] — رحمه الله تعالى — .

١— في " د " : وهو والتحضيض واحد متقاربان .

٢— انظر معاني القرآن للفراء ٣/٩ .

٣— سورة غافر من الآيتين ٣٦ و ٣٧ .

٤— قرأ بها عاصم في رواية حفص . انظر السبعة في القراءات ص ٥٧٠ ، والمبسوط ص ٣٩٠ .

وانظر في توجيه القراءتين حجة القراءات ص ٦٣١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٤٤ .

٥— انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤ ، والتسهيل ص ٢٣١ .

جوازم
المضارع

(فإن سقطت الفاء) قبل الفعل المضارع (بعد) أنواع (الطلب) المتقدم ذكرها[١] (وقصد) مع ذلك بما بعدها (الجزاء) لما قبلها ، بأن قدر مسببا عنه (جُزِمَ) ذلك الفعل المضارع جوابا لشرط مقدر على الصحيح ، لا للطلب المتقدم كما هو متداول في الألسنة[٢] .

ومن هنا شرع — رحمه الله تعالى — في بيان الجوازم ، فسقوطها بعد الأمر (نحو قوله تعالى) ذكره[٣] : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[٤] فـ " أتل " قصد به الجزاء ، إذ المعنى : إن تأتوا[٥] أتل ، فهو حينئذ جواب للشرط[٦] المقدر ، لا للأمر المذكور .

وقس على الأمر بقية أنواع الطلب .

فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب ، وهو الخبر المثبت ، نحو : أنت تأتينا تحدثنا ، أو المنفي ، نحو : ما تأتينا تحدثنا وجب الرفع[٧] .

---

١ — انظر ص ٢٧٤ .

٢ — في الجازم هنا أربعة أقوال ، ذكر الشارح اثنين ، وبقي اثنان هما :
أ — أن انواع الطلب نابت مناب الشرط في العمل فجزمت .
ب — أنه مجزوم بلام مقدرة .
انظر شرح الجمل ٢ / ١٩٢ ، والارتشاف ٢ / ٤١٩ ، والهمع ٤ / ١٣٣ .

٣ — في " ع " : تعالى جل ذكره .

٤ — سورة الأنعام من الآية ١٥١ .

٥ — في " ع " : إن تأتوني .

٦ — في " ع " : جواب الشرط .

٧ — وذلك لأن الخبر والنفي ليسا طلبين ، والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة ، يكون ذلك المطلوب سببا لها ، وهي مسببة له ، فهو أظهر في تضمن معنى الشرط ، بخلاف الخبر فإنه لا يتعلق بمطلوب.
انظر شرح الكافية ٢ / ٢٦٥ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٦٤ .

وأما قولهم : اتقى[1] الله امرؤ وفعل[2] خيرا يُثَبْ عليه ، فإن المعنى: ليتق الله ، وليفعل خيرا .[3]

وكذلك يجب الرفع أيضا إن سقطت الفاء بعد الطلب ، ولكنه لم يقصد بما بعدها الجزاء لما قبلها ،[4] كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ ،[5] وقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِياً يَرِثُنِي ﴾[6]

١– في " د " : اتق .

٢– في " د " : امرؤ فعل .

٣– فلا يشترط للجزم بعد الأمر أن يكون الأمر صريحا كالمثال الأول ، بل ينجزم الفعل بعد الأمر الصريح ، وبعد الأمر المدلول عليه بالخبر ، سواء كان فعلا كما مثل ، أو اسما ، نحو : حسبك الحديث ينم الناس ، أو اسم فعل ، نحو قول عمرو بن الإطنابة :

مكانك تحمدي أو تستريحي

انظر شرح المفصل ٧/٤٩ ، والارتشاف ٢/٤١٩ ، وشرح الشذور ص ٣٤٥ .

٤– فتعرب الجملة إما صفة ، وذلك إذا كان ما قبلها يصح وصفه بها ، كالمثالين اللذين سيذكرهما ، أو تعرب حالا إذا كان ما قبلها معرفة نحو قوله تعالى : " ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ " الأنعام ٩١ . أو تعرب ابتدائية على القطع والاستئناف ، نحو قول الشاعر :

وقال رائدهم أَرْسُوا نزاولها

انظر شرح المفصل ٧/٥٠ ، ولباب الإعراب ص ٣٨٣ ، وشرح الكافية ٢/٢٦٦ ، والارتشاف ٢/٤١٩ .

٥ – سورة التوبة من الآية ١٠٣ .

٦– سورة مريم من الآيتين ٥ و ٦ .

ـ في قراءة الرفع ـ[1] ، فإن كلا من " تطهرهم " و " يرثني " لم يقصد به الجزاء ، بل " تطهرهم " صفة لـ " صدقة " ، و " يرثني صفة / لـ " وليا " . ٣ /

(وشرط الجزم بعد النهي) عند غير الكسائي[2] (صحة حلول " إنْ ") الشرطية مع (لا) النافية (محله) ، أي : محل النهي ، (نحو) قولك : (لا تدن من الأسد تسلَمْ) ، إذ يصح أن تقول : إن لا تدن من الأسد تسلم . (بخلاف) قولك : لا تدن من الأسد (يأكلُكَ) ، إذ لا يصح اعتبار إن لا تدن من الأسد يأكلك ، فيجب الرفع في ذلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[3] ـ بالرفع ـ في قراءة السبعة ؛ لأنه لا يصح : إن لا تمنن تستكثر .

وأما قراءة الجزم في غير السبعة[4] وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (فلا يقربْ[5] مسجدنا يؤذِنا)[6] ـ بالجزم في" يؤذنا " ـ فذلك عندهم

---

١ ـ وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة . انظر السبعة في القراءات ص ٤٠٧ ، والمبسوط ص ٢٨٧ .

٢ ـ انظر قول الكسائي في التسهيل ص ٢٣٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٢٠ ، والأشموني ٣ / ٣١١ . وانظر أدلة الكسائي والردود عليها في التذييل جـ ٨ لوحة ١٤٦ ب ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢١٤ ، والتصريح ٢ / ٢٤٣ .

٣ ـ سورة المدثر من الآية ٦ .

٤ ـ وهي قراءة الحسن وابن أبي عبلة . انظر شواذ القرآن ص ١٦٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٧٢ ، واتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٧ .

٥ ـ في " ع " : ولا يقرب .

٦ ـ أخرجه الإمام مالك في الموطأ ١ / ١٧ ، كتاب وقوت الصلاة ، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم ، وهو فيه برواية : " من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح الثوم " . وهذه الرواية لا شاهد فيها .

على الإبدال من الفعل الأول المجزوم[١]، لا على الجواب .

وقرب[٢] بعضهم[٣] هذه القاعدة فقال : وشرط الجزم بعد النهي أن يكون الجزاء محبوبا ، نحو : لا تدن من الأسد تسلَمْ ، ولا تكفر تدخلِ الْجنة ، فإن كلا من السلامة من الأسد ، ودخول الجنة أمر محبوب . بخلاف : لا تدن من الأسد يأكُلُكَ ، ولا تكفر تدخلُ النار .

(ويجزم) الفعل المضارع (أيضا بِلَمْ) ،[٤] ويقال فيها : حرف جزم لنفي المضارع[٥] وقلبه ماضيا ،(نحو) قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[٦].

(و) مما يجزمه أيضا (لَمَّا)،[٧] ويقال فيها : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه[٨] متوقعا ثبوته ، (نحو) قوله تعالى :

١— أي : بدل اشتمال . انظر التصريح ٢ / ٢٤٣ .
٢— في "ع" : وقرر .
٣— لعله ابن هشام ، فقد ذكر نحو هذا القول في شرح الشذور ص ٣٤٧ .
٤— انظر في "لم" معاني الحروف للرماني ص ١٠٠ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٠ و ٨ / ١٠٩ ، ورصف المباني ص ٣٥٠ ، وجواهر الأدب ص ٣١٦ ، والجنى الداني ص ٢٨٠ ، والمغني ص ٣٦٥ .
٥— أي : لنفي معناه التضمني ، وهو الحدث . انظر حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١ / ١٧٠ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ٢٨١ .
٦— سورة الإخلاص الآيتان ٣ و ٤ .
٧— انظر في "لَمَّا" معاني الحروف للرماني ص ١٣٢ ، والأزهية ص ١٩٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٠ و ٨ / ١٠٩ ، ورصف المباني ص ٣٥١ ، وجواهر الأدب ص ٥٢١ ، والجنى الداني ص ٥٣٧ ، والمغني ص ٣٦٧ ، وانظر ما سبق في ص ١٨٥ .
٨— أي : متصلا نفيه بزمان الحال . انظر جواهر الأدب ص ٥٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٥٤٤ . وسيأتي الكلام على هذه المسألة في ص ٢٨٦ .

﴿ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾[1] ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[2].

وتشترك " لم " و " لما " في أربعة أوجه ، ويفترقان في خمسة .[3]

فأما أوجه الاشتراك فهي :

الحرفية ، فكل منهما حرف .

والنفي ، فكل منهما يفيده .

والجزم ، فكل منهما يجزم .

والقلب للمضي ، فكل منهما يقلب المضارع ماضيا ٠/ ٤/

وأما أوجه الافتراق فهي :[4]

أن النفي بلَمَّا مستمر إلى الحال ، بخلاف النفي بلم ، فإنه لا يلزم استمراره ، بل قد يكون مستمرا إلى الحال ، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ[5] بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً ﴾[6] ، وقد يكون منقطعا ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾[7]. ومن هنا جاز : لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن[8] ثم كان ،[9] بل يقال : لما يكن وقد يكون .

١ــ سورة عبس من الآية ٢٣ .

٢ــ سورة ص من الآية ٨ .

٣ــ انظر في هذا شرح القطر ص ٨٣ ، والتصريح ٢/ ٢٤٧ ، والأشموني ٤/ ٥ .

٤ــ انظر في هذا جوهر الأدب ص ٥٢٢ ، والجنى الداني ص ٢٨٢ ، والمغني ص ٣٦٧ .

٥ــ في " د " : ولم أك .

٦ــ سورة مريم من الآية ٤ .

٧ــ سورة الإنسان الآية الأولى .

٨ــ في المخطوطة : لما لم يكن .

٩ــ قوله : " ولم يجز : لما يكن ثم كان " ساقط من " ع " .

الثاني : أن " لَمَّا " لاتقترن بأداة شرط ، فلا يقال : إِنْ لَمَّا تفعل. بخلاف " لم "[١]. قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ[٢] لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ[٣] ﴾[٤].

الثالث : أن منفي " لَمَّا " جائز الحذف اختيارا ، تقول[٥]: قاربت البلدة[٦] ولما ، أي : ولما أدخلها ، بخلاف " لم " ، فإنه لا يحذف بعدها إلا ضرورة ، كقول الشاعر :

٦٣ــ احفظ وديعتك التي استُودِعْتَها * يوم الأعازب إن وَصَلْتَ وإن لَمِ[٧]

١ــ والعلة في هذا أن " لَمَّا " موضوعة لنفي قد فعل ، وقد فعل لا يكون شرطا ، لأن " قد " تقرب الماضي من الحال ، و " إِنْ" تخلصه للاستقبال فتعارضا . وأما " لم " فهي لنفي فَعَلَ ، وفَعَلَ يكون شرطا . انظر المساعد ١٢٨/٣ ، والهمع ٣١١/٤ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/١ .

٢ــ في النسختين : فإن .

٣ــ في " ع " : رسالاته . وهذه قراءة نافع وابن عامر ويعقوب وأبي جعفر وعاصم في رواية أبي بكر . انظر السبعة في القراءات ص ٢٤٦ ، والمبسوط ص ١٨٦ .

٤ــ سورة المائدة من الآية ٦٧ .

٥ــ في " ع " : بقوله .

٦ــ في النسختين : البلد ــ بالتذكير ــ والصحيح ما أثبته ، لعود ضمير المؤنث عليها .

٧ــ هذا بيت من الكامل ، وهو لإبراهيم بن هرمة . انظر ديوانه ص ١٩١ . والأعازب : التباعد .

والشاهد فيه حذف مجزوم " لم " لدلالة ما قبله عليه ، وهو ضرورة .

وهذا البيت من شواهد جواهر الأدب ص ٣١٨ و ٥٢٣ ، والجنى الداني ص ٢٨٣ ، والمغني ص ٣٦٩ ، والمساعد ١٣١/٣ ، والعيني ٤٤٣/٤ ، والتصريح ٢٤٧/٢ ، والهمع ٣١٣/٤ ، والأشموني ٦/٤ ، والخزانة ٨/٩ .

أي : وإن لم تصل .

الرابع : أن منفي " لما " يتوقع ثبوته ،[1] نحو : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ[2] ﴾[3] معناه :[4] أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع ، بخلاف منفي " لم " .

الخامس : أن منفي " لما " لا يكون إلا قريبا من الحال ، بخلاف منفي " لم " ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيما . ولا يجوز : لَمَّا يكن . وخالف في هذا ابن مالك[5] وقال : هو غالب لا لازم[6] .

تنبيه

قيد بعضهم[7] " لَمَّا " فقال : و " لَمَّا " أخت " لم " ، ليخرج غير النافية . ولا حاجة إلى هذا القيد ، لأنه قد علم مما تقدم[8] أن الرابطة والإيجابية لا يدخلان على المضارع . والله أعلم .

---

١ — أي : غالبا ، ومن استعماله في غير المتوقع قولهم : ندم إبليس ولما ينفعه الندم . انظر شرح الكافية ٢ / ٢٥١ ، والتصريح ٢ / ٢٤٧ .

٢ — في " د " : عذابي ، وهذه قراءة يعقوب . انظر إتحاف فضلاء البشر ص ٣٧١ .

٣ — سورة ص من الآية ٨ .

٤ — في " ع " : أي : معناه .

٥ — انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٤ .

٦ — واستدل بقولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم . انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٤ .

٧ — مثل ابن مالك . انظر التسهيل ص ٢٣٥ ، ومثل ابنه . انظر شرحه للألفية ص ٦٩٣ .

٨ — انظر ص ١٨٦ .

(و) يُجزَمُ الفعل المضارع أيضا [1] (باللام و " لا " الطلبيتين) . ودخل في ذلك لام الأمر ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [2] ، ولام الدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [3] .

ومجزوم اللام الطلبية فعل الغائب ، كهاتين الآيتين ، وقد تجـــزم فعلي المتكلم / المبنيين للفاعل ، نحو قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : (قوموا / ٦٥ فلأصل لكم) [4] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [5] .

وأقل من هذا جزمها فعل الفاعل المخاطب ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِـــكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [6] ــ في قراءة من قرأ بالفوقية ــ [7] ، ومثله : (لتأخـــــذوا [8] مصافكم) [9] .

١ـــ قوله : " أيضا " ساقط من " ع " .

٢ـــ سورة الطلاق من الآية ٧ .

٣ـــ سورة الزخرف من الآية ٧٧ .

٤ـــ أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٤٩ ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة علـى الحصير ، وهو فيه برواية : " قوموا فلأُصليَ لكم " ولا شاهد فيه علـــى هذه الرواية .

٥ـــ سورة العنكبوت من الآية ١٢ .

٦ـــ سورة يونس من الآية ٥٨ .

٧ـــ هذه قراءة يعقوب في رواية رويس ، ورويت هذه القراءة عن عمر بـــن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي بن كعب مرفوعة إلى النبى ــ صلى اللـــه عليه وسلم ــ . انظر المبسوط ص ٢٣٤ ، والمحتسب ١ / ٣١٣ .

٨ـــ في " ع " : ولتأخذوا .

٩ـــ لم أجد هذا الحديث في كتب الحديث المشهورة ، ووجدت ما يقاربـــه في المعنى في الترمذي ٥ / ٣٦٨ ، ومسند الإمام أحمد ٥ / ٣٤٢ بلفظ : " على مصافكم " ولا شاهد فيه .

لكن وجدت شاهدا آخر من الحديث النبوي ، وهو قوله ــ صلى اللـــه عليه وسلم ــ : " لتأخذوا مناسككم " . صحيح مسلم ٢ / ٩٤٣ ، كتاب الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا .

قال المصنف:[1] والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر . انتهى .

ودخل أيضا في ذلك[2] " لا " الناهية ، نحو قوله تعالى[3] ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾[4]، والدعائية ، نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[5] .

وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل نادر،[6] بخلافهما مبنيين للمفعول نحو : لا أُخْرَج ، ولا نُخْرَج — بالنون — ؛ لأن المنهي هنا في المعنى غير المتكلم[7] .

تنبيهات

الأول : لام الطلب مكسورة ، وفتحها لغة سليم،[8] وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾[9].

١— انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٠١ .

٢— في " ع " : ودخل في ذلك أيضا .

٣— قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٤— سورة لقمان من الآية ١٣ .

٥— سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

٦— ومنه قول الوليد بن عقبة :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ * لها أبدا مادام فيها الجراضمُ

انظر التصريح ٢ / ٢٤٦ ، والأشموني ٤ / ٣ .

٧— لأن المنهي هنا هو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد . انظر التصريح ٢ / ٢٤٦ ، والأشموني ٤ / ٣ .

٨— هذه لغة حكاها الفراء عنهم . انظر معاني القرآن ١ / ٢٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٤١ ، والمساعد ٣ / ١٢١ .

٩— سورة البقرة من الآية ١٨٦ .

وقد تسكن بعد ثم ، وعليه قراءة الكوفيين[1] وقالون[2]

---

١ — الكوفيون هم عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي ابن حمزة الكسائي . انظر السبعة في القراءات ص ٦٦ وما بعدها والعنوان في القراءات السبع ص ٤٠ و ٤١ . وقد مرت ترجمة الكسائي في ص ١٥٠ . أما عاصم فهو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود بَهْدَلَة الكوفي الأسدي ولاء ، أحد القراء السبعة ، وشيخ القراء في الكوفة ، إليه انتهت رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السُّلَمي . روى عن زِرّ بن حُبَيْش ، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي ، وقرأ عليهما القراءات ، وروى عن غيرهما . روى عنه الأعمش ، وعطاء بن أبي رباح ، وشُعْبَة ، وحفص ابن سليمان وغيرهم . توفي في الكوفة سنة ١٢٧ هـ . انظر أخباره في وفيات الأعيان ٣/٩ ، وتاريخ الإسلام ٥/٨٩ ، والوافي بالوفيات ١٦/٥٧٢ ، وغاية النهاية ١/٣٤٦ ، وتهذيب التهذيب ٥/٣٨ .

وأما الزيات فهو أبو عُمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي ، سمي بالزيات لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلْوَان — مدينة في آخر سواد العراق —. كان عالما بالقراءات ، وهو أحد القراء السبعة . روى عن أبي إسحاق السَّبيعي ، وأبي إسحاق الشيباني ، والأعمش وغيرهم . روى عنه ابن المبارك ، وحسين بن علي الجعفي وغيرهما . وقرأ عليه سفيان الثوري ، ووكيع ، والكسائي وغيرهم . توفي سنة ١٥٦ هـ . انظر أخباره في طبقات ابن سعد ٦/٣٨٥ ، ووفيات الأعيان ٢/٢١٦ ، والوافي بالوفيات ١٣/١٧٢ ، وغاية النهاية ١/٢٦١ ، وتهذيب التهذيب ٣/٢٧ .

٢ — هو أبو موسى عيسى بن مينا بن وَرْدَان بن عيسى المدني . وقالون لقب دعاه به الإمام نافع القارئ ، ومعناه بلغة الروم : جيد . وهو أحد القراء المشهورين . قرأ على نافع . وإليه انتهت الرئاسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز . روى عنه القراءة إبراهيم بن محمد المدني ، وأحمد بن صالح المصري وغيرهما . كان أصما ، وكان يُقْرَأُ عليه القرآن فينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ .

===

والبزي:[1] ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[2] — بإسكان اللام —[3] .

وقال بعضهم:[4] إن ذلك خاص بالشعر[5] . وَرُدَّ بهذه القراءة .

الثاني : الأولى للمصنف وغيره[6] ممن جعل الدعاء قسيما لكل من الأمر والنهي ، كما هو المختار أن يذكر القسم الثالث ، وهو الالتماس ، الذي هو

=== توفي في المدينة سنة ٢٢٠ هـ . انظر أخباره في سير أعلام النبلاء ١٠/٣٢٦ ، وغاية النهاية ١/٦١٥ ، ولسان الميزان ٤/٤٠٧ ، والنجوم الزاهرة ٢/٢٣٥ ، وشذرات الذهب ٢/٤٨ .

١ — هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة البَزِّي — نسبة إلى جده أبي بَزَّة — . كان مؤذن المسجد الحرام ومن كبار القراء . قرأ على أبيه ، وعلى عبد الله بن زياد وغيرهما . وقرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي ، والحسن بن الحباب وغيرهما . توفي سنة ٢٥٠ هـ . انظر أخباره في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٠ ، والعبر ١/٤٥٥ ، وغاية النهاية ١/١١٩ ، ولسان الميزان ١/٢٨٣ ، وشذرات الذهب ٢/١٢٠ .

٢ — سورة الحج من الآية ٢٩ .

٣ — انظر المبسوط ص ٣٠٦ ، والتبصرة في القراءات ص ٢٦٥ .

٤ — القائل هو خطاب بن يوسف القرطبي الماردي ، المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ . انظر الارتشاف ٢/٥٤١ ، والهمع ٤/٣٠٨ ، وإشارة التعيين ص ١١٢ .

٥ — وكذلك أنكر المبرد تسكين لام الأمر بعد ثم ، وقال : إنه لحن . انظر المقتضب ٢/١٣٢ .

وقال أبو حيان : ما قرأ به جمهور القراء في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا قلة . انظر التذييل جـ ٨ لوحة ١٧٦ ب ، والهمع ٤/٣٠٨ .

٦ — مثل الجزولي . انظر المقدمة الجزولية ص ٤٠ ، ومثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٢ ، ومثل الرضي . انظر شرحه للكافية ٢/٢٥١ ، ومثل أبي حيان . انظر الارتشاف ٢/٥٤١ و ٥٤٣ ، والنكت الحسان ص ١٥٠ .

أمر المساوي أو نهيه من غير استعلاء عليه ، فإن من أثبت الدعاء أثبته.[1] والمصنف — رحمه الله تعالى[2] — وإن كانت عبارته هنا غير[3] مصرحة بالدعاء فقد صرح بـه في الشرح[4] وغيره[5]. والله أعلم .

الثالث : قد يرتفع المضارع بعد لم ، وعليه جاء قول الشاعر :

٦٤— لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجـارِ[6]

١— مثل عبيد الله بن أبي الربيع الأشبيلي . انظر الملخص ١ / ١٤٧ ، ومثل عبد العزيز بن جمعة الموصلي . انظر شرحه لألفية ابن معط ١ / ٣١٨ ، ومثل المرادي . انظر الجنى الداني ص ١٥٢ .

٢— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٣— قوله : " هنا غير " ساقط من " ع " .

٤— انظر شرح القطر ص ٨٤ .

٥— قوله : " وغيره " ساقطة من " ع " . ومن الكتب التي ذكر فيهـا ابن هشام الالتماس حيث جعل الدعاء قسيما لكل من الأمر والنهـي المغني . انظره ص ٢٩٥ و ٣٢٦ .

٦— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
ونُعْم : اسم امرأة ، وقال البغدادي : إنها محرفة من ذُهْل ، وهي اسم قبيلة . انظر الخزانة ٩ / ٤ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٣٢ .
والصليفاء : تصغير صلفاء ، وهي الأرض الصلبة ، ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب ، كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع .
والشاهد فيه عدم إعمال " لم " .
وهذا البيت من شواهد المحتسب ٢ / ٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٨ ، وضرائر الشعر ص ٣١٠ ، والمغني ص ٣٦٥ ، وشفاء العليل ١ / ١٠٨ و ٣ / ٩٥٠ ، والعيني ٤ / ٤٤٦ ، والتصريـح ٢ / ٢٤٧ ، والهمع ٤ / ٣١٣ ، والأشموني ٤ / ٦ ، والخزانة ٩ / ٣ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٣١ .
وقد ورد صدر هذا البيت في ضرائر الشعر برواية :
لكن فوارس نعم وأسرتهـا

فقيل : ذلك ضرورة . وقال ابن مالك[١] : لغة .

وزعم اللِّحياني[٢] أن بعض العرب ينصب بلم[٣] ، وحمل عليه قراءة بعضهم[٤] :

﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[٥] — بالنصب — ، وقول الشاعر : / ٦٦/

٦٥— في أيِّ يوميَّ من الموت أَفِرْ * أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُـــــدِرْ[٦]

١— انظر شرح التسهيل ١/٢٩ . ولم يتفرد ابن مالك بهذا القول ، بل صرح ابن جني بأنها لغة . انظر المحتسب ٢/٤٢ ، وكذلك صرح علاء الدين الإربلي بأنها لغة . انظر جواهر الأدب ص ٣١٦ ، وكذلك أبو حيان . انظر البحر المحيط ٨/٤٨٨ .

٢— هو أبو الحسن علي بن حازم ، وقيل : ابن المبارك اللِّحياني ، من بني لِحْيان بن هذيل . عاصر الفراء وتصدر للإقراء في أيامه . أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي وغيرهم . أخذ عنه القاسم بن سلام . له النوادر المشهورة . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ١٣٧ ، ومعجم الأدباء ١٤/١٠٦ ، وإنباه الرواة ٢/٢٥٥ ، والبلغة ص ١٥٠ ، وبغية الوعاة ٢/١٨٥ .

٣— انظر المغني ص ٣٦٥ ، والأشموني ٤/٨ .

٤— صاحب هذه القراءة هو أبو جعفر المنصور . انظر المحتسب ٢/٣٦٦ ، والكشاف ٤/٧٧٠ ، والبحر المحيط ٨/٤٨٧ .

٥— سورة الشرح الآية الأولى .

٦— هذا بيت من الرجز ، وهو للحارث بن المنذر الجرمي . ونسب للإمام علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ، وهو في ديوانه ص ٧٩ .
والشاهد فيه نصب الفعل " يقدر " بلم .
وهذا البيت من شواهد نوادر أبي زيد ص ١٦٤ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٣٨٢ ، والخصائص ٣/٩٤ ، وسر الصناعة ١/٧٥ ، والمحتسب ٢/٣٦٦ ، والمغني ص ٣٦٥ ، والعيني ٤/٤٤٧ ، والأشباه والنظائر ٢/١٤ ، والأشموني ٤/٨ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٢ .
وقد ورد صدر هذا البيت في نوادر أبي زيد وإعراب القرآن والخصائص وسر الصناعة والمحتسب برواية :

===

وخرجا على أن[١] الأصل : نشرحَنْ ويقدرَنْ ، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة .

ورد هذا التخريج بأن فيه شذوذين : توكيد المنفي بلم . وحذف النون لغير[٢] وقف ولا ساكن[٣] .

وخرجا أيضا على غير ذلك[٤] .

واعلم أن هذه الحروف الأربعة ، أعني : لم ، ولَمّا ، واللام ، ولا الطلبيتين تجزم فعلا واحدا كما مثلنا ، (و) بقية الأدوات (تجزم فعلين)[٥] .

=== من أيِّ يوميَّ من الموت أفِرْ

كما ورد هذا البيت في ديوان علي — رضي الله عنه — كالتالي :

أَيَّ يوميَّ من الموت أَفِرْ * يومَ لا يُقْدَرُ أو يومَ قُدِرْ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

١ — قوله : " أن " ساقط من " ع " .

٢ — في " د " : بغير .

٣ — وفيه ضعف أيضا من جهة أنه نقض لغرض التوكيد ؛ لأن التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز . انظر الخصائص ٣ / ٩٥ ، وسر الصناعة ١ / ٨٢ .

٤ — خرج ابن جني الفتح في البيت على أن الأصل : لم يُقْدَرْ أَمْ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، كما نقلوها في : المَرْأة والكَمْأة فقالوا : المَرَاةُ والكَمَاةُ ، فلما نقلت الحركة سكنت الهمزة ، وقبلها الراء مفتوحة فقلبت الهمزة ألفا للتخفيف ، فتصير : يقدرَ امْ ، فالتقى ساكنان ، فحركت الألف فانقلبت إلى همزة وفتحت لالتقاء الساكنين . انظر سر الصناعة ١ / ٧٥ و ٨٠ ، والخصائص ٣ / ٩٥ .

وخرج الزمخشري الفتح في الآية فقال : لعل القارئ بين الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها . انظر الكشاف ٤ / ٧٧٠ .

٥ — في متن القطر : ويجزم فعلين . انظر متن القطر ص ٤ .

ويكونان[1] مضارعين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾[2]، وماضيين نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[3][4]، والأول ماضيا والثاني مضارعا ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾[5]، وبالعكس .

قال المصنف[6]: وهو قليل ، ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم — : (من يَقُمْ ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه)[7].

وهذه الأدوات الجازمة لفعلين على قسمين :

أحدهما : حرف ، وهي : (إِنْ) باتفاق ، (وإذما) على الأصح[8]. وهما موضوعان للدلالة على مجرد التعليق .

والثاني : اسم ، وهو بقية الأدوات ، (و) هي : (أي) ، وهي موضوعة بحسب ما تضاف إليه ، فتكون لما يعقل ، نحو : أيهم يقم أقم معه ، ولما لا يعقل ، نحو : أي الدواب تركب أركب ، وللزمان نحو: أي يوم تسافر أسافر، وللمكان ، نحو : أي مكان تجلس أجلس.

(وأين وأنى) ، وهما موضوعان للدلالة على المكان ، ثم ضمنا معنى الشرط.

(وأيان ومتى) ، وهما موضوعان للدلالة على الزمان ، ثم ضمنا معنى الشرط .

١— في " ع " : ويكونا .

٢— سورة الأنفال من الآية ١٩ .

٣— في " د " : فإن .

٤— سورة الإسراء من الآية ٨ .

٥— سورة الشورى من الآية ٢٠ .

٦— انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦ .

٧— أخرجه الإمام البخارى في صحيحه ١ / ٢١ كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان .

٨— تقدم الخلاف في حرفيتها . انظر ص ١٨٢ .

(ومهما[1] وما) ، وهما موضوعان لما لا يعقل ، ثم ضمنا معنى الشرط .

(ومَنْ) ، وهي موضوعة لمن يعقل ، ثم / ضمنت معنى[2] الشرط . ٦٧/

(وحيثما) ، وهي مثل أين وأنى .

فجزم الفعلين بإنْ ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾[3] .

ومثال " إذما " قول الشاعر :

٦٦ـ وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمر * به تلفِ من إياه تأمرُ آتيا[4]

ومثال " أي " قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[5] .

ومثال " أين " قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[6] .

١ـ " مهما " اسم على القول الأصح . وقد تقدم الخلاف في اسميتها انظر ص ١٨٣ .

٢ـ قوله : " معنى " ساقط من "ع" .

٣ـ سورة النساء من الآية ١٣٣ ، وسورة الأنعام من الآية ١٣٣ ، وسورة إبراهيم من الآية ١٩ ، وسورة فاطر من الآية ١٦ .

٤ـ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه جزم " إذ ما " فعلين ، هما فعل الشرط " تأت " ، وجوابه " تلف " .

وهذا البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ١/٢٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٥ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٣٨٢ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٨٩ ، وشرح القطر ص ٨٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٢٩ ، والمساعد ٣/١٤٠ ، وشفاء العليل ٣/٩٥٢ ، والعيني ٤/٤٢٥ ، والأشموني ٤/١١ .

٥ـ سورة الإسراء من الآية ١١٠ .

٦ـ سورة النساء من الآية ٧٨ . و " ما " الداخلة على " أين " هنا زائدة مؤكدة ، ودخولها على " أين " جائز ، بل تزيد المجازاة بها حسنا . انظر شرح المفصل ٤/١٠٥ .

ومثال " أنى " قول الشاعر :

٦٧— خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخاً غير مايرضيكما لا يحـاول[١]

ومثال " أيان " قوله :

٦٨— أيان نُؤْمِنْكَ تأمنْ غيرنا وإذا * لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا[٢]

ومثال " متى " قوله :

٦٩— ولست بحَلَّالِ التِّلاع مخافة * ولكن متى يسترفدِ[٣] القومُ أرفـدِ[٤]

١— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه جزم " أنى " فعلين ، هما فعل الشرط " تأتياني " ، وجوابه " تأتيا " .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٦ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٨٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٦ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ٣١ ، والمساعد ٣ / ١٣٤ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٥١ ، والعيني ٤ / ٤٢٦ ، والأشموني ٤ / ١١ ، ومجيب الندا ١ / ١٧٤ .

٢— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه جزم " أيان " فعلين ، هما فعل الشرط " نؤمنك " ، وجوابه " تأمن " .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٤ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٨٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٦ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ٢٨ ، والمساعد ٣ / ١٣٥ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٥١ ، والعيني ٤ / ٤٢٣ ، والأشموني ٤ / ١٠ ، ومجيب الندا ١ / ١٧٤ .

٣— في " ع " : يستوفد .

٤— هذا بيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة .
انظر ديوانه ص ٤٦ .
والحَلَّال : الكثير الحلول . والتلاع : جمع تلعة ، وهو مجرى المـاء .
ويسترفد : يطلب الرفد ، وهو الإعطاء .
والشاهد فيه جزم " متى " فعلين ، هما فعل الشرط " يسترفد " ، وجوابه " أرفد " .

===

ومثال " مهما " قوله :

٧٠— وأنك مهما تأمري القلب يفعلِ [١]

ومثال " مَنْ " قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [٢].

ومثال " ما " قوله تعالى [٣] : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [٤].

ومثال " حيثما " قول الشاعر :

٧١— حيثما تستقمْ يُقَدِّرْ لك الـ * ـلهُ نجاحا في غابر الأزمانِ [٥]

=== وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣ / ٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٤ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٥ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٥١ ، والعيني ٤ / ٤٢٢ ، والخزانة ٩ / ٦٦.

١— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

أغَرَّكِ مني أن حبكِ قاتلي

وهو لامرئ القيس من معلقته المشهورة . انظر ديوانه ص ١٣ .

والشاهد فيه جزم " مهما " فعلين ، هما فعل الشرط " تأمري " ، وجوابه " يفعل " .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٤ / ٢١٥ ، والأصول ٢ / ٣٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٥٥ ، والمرتجل ص ٢٧٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٤٣ ، وشرح القطر ص ٨٥ .

٢— سورة النساء من الآية ١٢٣ .

٣— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٤— سورة البقرة من الآية ١٠٦ .

٥— هذا بيت من الخفيف . ولم أقف على قائله .

وغابر بمعنى باقي .

والشاهد فيه جزم " حيثما " فعلين ، هما فعل الشرط " تستقم " ، وجوابه " يقدر " .

===

تكميـــــــل

ذكر بعضهم من الجوازم إذا [١] ، ولو [٢] ، وكيف [٣] ، ولم يذكر ذلك المصنف — رحمه الله تعالى — . أما إذا [٤] ولو فلأن الجزم بهما إنما هو في الشعـــر خاصة ، بل الأصح أن "لو" لا تجزم أصلا ، لا في الشعر ولا في غيره . [٥]

ومثال الجزم بإذا في الشعر قوله :

٧٢— استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تُصِبْكَ خصاصة فتجمـــــلِ [٦]

=== وهذا البيت من شواهد الكامل ١/٣٧٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٥ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٨٨ ، والمغني ص ١٧٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٧ ، والمساعد ٣/١٤٠، وشفاء العليل ٣/٩٥٣ ، والعيني ٤/٤٢٦ ، والأشموني ٤/١١ .

١— في "د" : إذ . ومن الذين أجازوا الجزم بإذا محمد بن القاسم الأنباري . انظر الأضداد ص ١٢٠ ، وعبيدالله بن أحمد الفزاري . انظر شرح عيـــون الإعراب ص ٢٩١ ، وكذلك ابن مالك . انظر شواهـــد التوضيح ص ١٨ ، وكذلك أجاز الصيمري وابن يعيش الجزم بهـــا إذا وُصِلَتْ بـ "ما" . انظر التبصرة والتذكرة ١/٤٠٨ ، وشرح المفصل ٧/٤٢ ، ٤٦ .

٢— ذكر ابن الشجري أن "لو" يُجْزَمُ بها في الشعر . انظر أمالي ابـــن الشجرى ١/٣٣٣ .

٣— أجاز الكوفيون وقطرب الجزم بكيف . انظر الإنصاف ٢/٦٤٣ ، والمغــني ص ٢٧٠ ، وشفاء العليل ٣/٩٧٣ .

٤— في "د" : أما إذ .

٥— الجزم بلو فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجزم بها لا في الشعر ولا في غيره .

الثاني : أن الجزم بها ضرورة .

الثالث : أن الجزم بها لغة .

انظر التذييل جـ ٨ لوحة ٢٣٦ أ ، والمساعد ٣/١٩٠ ، والهمع ٤/٣٤٣ .

٦— هذا بيت من الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفاف البرجمــــــي .

===

ومثال " لو " عند من أجاز الجزم بها في الشعر قوله :

٧٢– لو يَشأْ طار بِهِ[1] ذو ميْعَةٍ * لاحقُ الآطالِ[2] نَهْدٌ ذو خُصَلْ[3]

== انظر المفضليات ص ٣٨٥ ، والأصمعيات ص ٢٣٠ .
ونسب للحارثة بن بدر الغداني . انظر أمالي الشريف المرتضى ٣٨٣/١ .
والشاهد فيه الجزم بإذا ، فقد جزم فعل الشرط " تصبك " ، ووصل الفاء بجوابه ، لكونه طلبا .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٨/١ ، والمغني ص ١٢٨ و ١٣١ و ٩١٦ ، والمساعد ١٥٥/٣ ، وشفاء العليل ٤٧٠/١و٣/ ٩٥٨ ، والهمع ١٨٠/٣ ، والأشموني ١٣/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٢٢/٢ ، والدرر ١٠٢/٣ .

١– في النسختين : بها . وما أثبته هو الصواب ، لأن الضمير يعود إلى الفارس المذكور في البيت السابق ، وهو قوله :
فارسا ما غادروه مُلْحَماً * غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلْ

٢– في النسختين : الأبطال . والتصحيح من الديوان . ولم ترد كلمة " الأبطال " في جميع الكتب التي ذكرت هذا الشاهد .

٣– هذا بيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل . انظر ديوانه ص ١٣٤ .
ونسب لامرأة من بني الحارث بن كعب . انظر حماسة أبي تمام ٥٥٢/١ .
والميعة هي النشاط ، يريد : فرسا نشيطا . ولاحق بمعنى : ضامر.
والآطال جمع إِطِل ، وهو الخاصرة . والنهد من الخيل : الجسيم المشرف . والخُصَل : جمع خُصْلَة ، وهي لفائف الشعر .
والشاهد فيه جزم " لو " فعلين ، وهما " يشأ " فعل الشرط ، و "طار" جوابه ، وهو مبني في محل جزم .
وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١٨٧/١و ٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٩ ، والجنى الداني ص٢٩٦ ، والمغني ص٣٥٧و ٩١٥ ، والهمع ٣٤٣/٤ ، والأشموني ١٤/٤و ٤٢ ، والخزانة ٢٩٨/١١ ، وشرح أبيات المغني ١٠٥/٥ .

وقال ابن مالك :[1] لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون أصله " يشـــا " ـ بالألف ـ على لغة من / لا يهمز ، ثم أبدلت الألف همزة ، كما قيل في / ٦٨ مَأْلَمَ : عَأْلَمَ .[2]

وأما[3] " كيف " فأثبت الجزم بها الكوفيون[4] وقطرب ،[5] وقالوا : يجازى بها معنى وعملا ، نحو : كيف تكنْ أكنْ .

وقال بعض النحويين :[6] تجزم إذا كان معها " ما " كحيثما ، نحو : كيفمـــا تكنْ أكنْ .

وليس في الجزم بها سماع . ومن أجازه[7] صرح بأنه إنما أجازه قياسا .[8]

(ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) ، يعني لما بعده ، (و) يسمى الفعل (الثاني) منهما (جوابا)، (و) يسمى أيضا (جزاءً) ، يعني لما قبله .

---

١ ـ انظرشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٣ ، وهو منقول بتصرف .

٢ ـ لقد سبق ابنُ الخشاب ابنَ مالك إلى هذا ، فقد كتب على هامش الأمالي الشجرية عند ذكر هذا البيت في الموضع الأول من الأمالي : ليس في قوله " يشأ " شاهد على الجزم بلو ، ولكنه مقصور غير مهموز ، كما يقصـــر الممدود في الشعر . انظر شرح أبيات المغني ٥/ ١٠٧ .

٣ ـ في " ع " : فأما .

٤ ـ انظر الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، وائتلاف النصرة ص ١٥٦ .

٥ ـ انظر المغني ص ٢٧٠ ، والمساعد ٣ / ١٣٨ ، والهمع ٤ / ٣٢١ .

٦ ـ منهم ابن آجُرُّوم . انظر الآجرومية ص ١٤ ، وشرحها للرطبي ص ١١٨ و ١١٩ ، وشرحها للكفراوي ص ٦٨ و ٧٣ .

٧ ـ في " د " : ومن أجاز .

٨ ـ انظر التذييل جـ ٨ لوحة ١٩٢ أ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٤٣ ، والمساعد ٣ / ١٣٩ .

تنبيهـــــان

الأول : اختلف في جازم الجزاء ما هو ؟ بعد اتفاقهم على أن الأدوات جازمة للشرط[1] :

فمذهب سيبويه[2] ومحققي أهل البصرة أنه مجزوم بالأداة أيضا ، كما هـو صريح عبارة المصنف .[3]

وقيل[4] : بالأداة والفعل ، ونسب إلى سيبويه أيضا والخليل .[5]

وقال الأخفش:[6] إنه مجزوم بفعل الشرط .

وقال الكوفيون :[7] مجزوم بمجاورة الشرط ، قياسا على الجر .

١ـ انظر هذه المسألة في الإيضاح للزجاجي ص ١٤٠ ، والإنصاف ٢ / ٦٠٢، وشرح المفصل ٧ / ٤١ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٤٤ ، والمساعد ٣ / ١٥٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٨ ، والتصريح ٢ / ٢٤٨ ، والأشموني ٤ / ١٥ .

٢ـ قال سيبويه : واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجـواب بما قبله . انظر الكتاب ٣ / ٦٢ .

٣ـ حيث قال : ويجزم فعلين إن ، وإذ ما . . . ثم ذكر بقية الأدوات . انظر متن القطر ص ٤ .

٤ـ من الذين قالوا هذا المبرد . انظر المقتضب ٢ / ٤٨ ، وابن جني . انظر اللمع ص ١٩٤ .

٥ـ قال سيبويه : وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك ، فـ"آتك" انجزمت بـ " إن تأتني " ،كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حـين قلت : ائتني آتك . انظر الكتاب ٣ / ٦٣ .

٦ـ انظر مجالس العلماء ص ٦٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٤٤ .

٧ـ انظر الإنصاف ٢ / ٦٠٢ ، والارتشاف ٢ / ٥٥٧ ، والمساعد ٣ / ١٥٣ .

الثاني : أداة الشرط لها صدر الكلام ، فلهذا لا يجوز تقديم الجواب عليها[1]، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى كان دليلا على الجواب ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين[2] والمبرد[3] وأبي زيد[4][2].

(وإذا لم يصلح) الجواب (لمباشرة الأداة) ، أي : أداة الشرط بأن كان أحد الأشياء الممتنعة أن تكون شرطا ، فإنهم قد شرطوا في الشرط أن لا يكون جملة اسمية ، وأن لا يكون فعله ماضيَ المعنى ، بل لابد أن يكون مستقبلا وإن كان ماضيا في اللفظ ، وأن لا يكون فعله طلبيا ، ولا جامدا ، ولا مقرونا بحرف تنفيس ، ولا بقد ، ولا بما ، ولن[5] النافيتين .

فمتى وقع الجواب أحد هذه الأشياء (قرن بالفاء ، نحو) قوله/ ٦٩/ تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[6] في الجملة الاسمية .

١ـ وكذلك لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط أو فعل الجواب عليها . انظر الارتشاف ٢/ ٥٥٨، والمساعد ٣/ ١٦٣، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٠ .

٢ـ انظر الإنصاف ٢/ ٦٢٣، والتسهيل ص ٢٣٨، والارتشاف ٢/ ٥٥٨، والمساعد ٣/ ١٦٣، والهمع ٣/ ٣٣٢.

٣ـ انظر المقتضب ٢/ ٦٦ .

٤ـ هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري . روى عن أبي عمرو بن العلاء ، وعمرو بن عبيد . من تلاميذه : سيبويه والجاحظ والجرمي وغيرهم . له مصنفات كثيرة منها كتاب النوادر ، وكتاب الإبل ، وكتاب المطر وغيرها . توفي سنة ٢١٥ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٢٢٤ ، ونزهة الألباء ص ١٠١، وإنباه الرواة ٢/ ٣٠ ، وإشارة التعيين ص ١٢٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢ .

٥ـ في " د " : وإن .

٦ـ سورة الأنعام من الآية ١٧ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ[1] كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[2] فيما كان الفعل فيه[3] ماضي المعنى .

ونحو[4] قوله تعالى[5] : ﴿ قُلْ إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً ﴾[7] — على قراءة من جزم " يخف "[8] — ، فيما كان الفعل فيه طلبيا .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِي[9] أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً . فَعَسَى رَبِّي ﴾[10] فيما كان الفعل فيه جامدا .

ونحوقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[11] فيما كان الفعل فيه مقرونا بحرف تنفيس .

١— في " د " : فإن .

٢— سورة يوسف من الآية ٢٦ .

٣— قوله : " فيه " ساقط من " ع " .

٤— في " ع " : فنحو .

٥— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦— سورة آل عمران من الآية ٣١ .

٧— سورة الجن من الآية ١٣ .

٨— وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب . انظر شواذ القرآن ص ١٦٣ ، والكشاف ٤/٦٢٨ .

٩— إثبات الياء في " ترني " قراءة ابن كثير ويعقوب ، وأثبتها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر في الوصل فقط . انظر السبعة في القراءات ص ٣٩١، والمبسوط ص ٢٨٦ .

١٠— سورة الكهف من الآيتين ٣٩ و ٤٠ . وقد سقطت كلمة " ربي " من " د " .

١١— سورة التوبة من الآية ٢٨ . وقوله : " من فضله " ساقط من " د " .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾[1] ، فيما كان الفعل فيه مقرونا بـ " قد " .

ونحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾[2] ، ونحو[3] قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ ﴾[4] فيما كان الفعل فيه مقرونا بـ " ما " ، و " لن " النافيتين .

واعلم أن الربط بالفاء متعين في غير الجملة الاسمية ، وأما فيها فإنها تكون بالفاء كما تقدم ، (أو بإذا الفجائية) ؛ لشبهها بالفاء الرابطة في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد شيء مُعَقَّبٍ[5] بما بعده ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[6].

وتمتنع " إذا " بعد الجملة الاسمية في ثلاثة مواضع ، وتتعين الفاء حينئذ ، وهي :

ما إذا كانت الجملة الاسمية طلبية ، نحو : إن عصى زيد فويل له .

أو مقرونة بحرف نفي ، نحو : إن قام زيد فما عمرو قائم .

أو بإِنَّ ، نحو : إِنْ قام زيد فَإِنَّ عمرا قائم .

١ــ سورة يوسف من الآية ٧٧ . وقوله : " من قبل " ساقط من " د " .

٢ــ سورة يونس من الآية ٧٢ .

٣ــ قوله : " ونحو " ساقط من " د " .

٤ــ سورة آل عمران من الآية ١١٥ ، وهذه الآية قرأها حمزة والكسائي وخلف وعاصم في رواية حفص بالياء في الفعلين : " يفعلوا " و " يكفروه " ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما . انظر السبعة في القراءات ص ٢١٥ ، والمبسوط ص ١٦٨ .

٥ــ في " ع " : يعقب .

٦ــ سورة الروم من الآية ٣٦ .

وقد تأتي الجملة الاسمية بدونهما في الضرورة ، كقول الشاعر :

٧٤— من يفعلِ الْحسناتِ اللّهُ يشكرُهَا [1]

وقد تحذف الفاء أيضا في غير الجملة الاسميةللضرورة ، كقول الشاعر:/ ٧٠/

٧٥— ومن لا يَزَلْ ينقادُ للغي [2] والصبا * سَيُلْفَى على طول السلامة نادما [3]

١— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

والشر بالشر عند الله مثــــــلانِ

ونسب هذا البيت لحسان بن ثابت — رضي الله عنه — وهو في ديوانه ٥١٦/١ .

كما نسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت — رضي الله عنهما — وهو في ديوانه ص ٦١ .

كما نسب أيضا لكعب بن مالك — رضي الله عنه — وهو في ديوانه ص٢٨٨.

والشاهد فيه حذف الفاء من جملة جواب الشرط الاسمية ، وهي قوله : الله يشكرها .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٦٥/٣و ١١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٧٦/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٧ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومجالس العلماء ص ٢٦١ ، والأمالي الشجرية ٨٤/١و ٢٩٠و ٣٧١ ، وشرح المفصل ٢/٩ و ٣ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، وشفاء العليل ٩٥٦/٣ ، والعيني ٤٣٣/٤ ، والخزانة ٤٩/٩ .

وقد ورد هذا البيت في ديوان كعب والأمالي الشجرية برواية : سيان ، مكان : مثلان .

قال الشنتمري : وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه ، وأن الرواية :

من يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكره

انظر تحصيل عين الذهب ٤٣٥/١ .

٢— في " د " : ينقاد للخير للغي .

٣— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه حذف الفاء للضرورة من جملة جواب الشرط الفعلية المتصلة بالسين ، وهي : قوله : سيلفى .

===

تكميـــــل

يجوز حذف الشرط إذا علم ، وكانت "إِنْ" مقرونة بـ"لا" النافية[(1)]،

كقول الشاعر :

٧٦ـ فطلقها فلست لها بكفءٍ * وإلا يعلُ مفرقــك الحســـام[(2)]

أي : وإلا تطلقها يعلُ .

=== وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠٢ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣٩٣ ، والعيني ٤٢٣/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والأشموني ٢١/٤ ، ومجيب الندا ١٨٠/١ .

١ـ قد يحذف فعل الشرط مع غير "إن" ، مثل ما حكاه الأنباري عن العرب : من سلم عليك فسلمْ عليه ، ومن لا فلا . التقدير : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به . قال الشاطبي : وهذا نص في الجواز. وقد يحذف فعل الشرط مع "إن" من غير أن تقترن بلا ، كقوله تعالى " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " سورة التوبة آية ٦ .

وقد يحذف فعل الشرط مع عدم كون الأداة "إن" ومع عدم "لا" نحو قول الشاعر :

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينجُ إلا في الصفاد يزيدُ

التقدير : متى تثقفوا تؤخذوا . انظر الإنصاف ٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣ ، والتذييل جـ ٨ لوحة ٢١٢ ب ، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/٤ ، والتصريح ٢٥٢/٢ .

٢ـ هذا بيت من الوافر ، وهو للأحوص الأنصاري . انظر ديوانه ص ١٩٠ ، والشاهد فيه حذف فعل الشرط ، والتقدير : وإلا تطلقها يعل . وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ٣٤١/١ ، والمرتجل ص ٢٢١ ، والإنصاف ٧٢/١ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمغني ص ٨٤٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٢/٤ ، وشفاء العليل ٩٦٢/٣ ، والتصريح ٢٥٢/٢ ، والهمع ٣٣٦/٤ ، والأشموني ٢٥/٤ ، وشرح أبيات المغني ٥/٨ .

وقد ورد هذا البيت في الديوان كالتالي :

فطلقها فلست لها بأهل * وإلا شق مفرقك الحسامُ

وقد علم مما تقدم[١] جواز حذف فعل الشرط وأداته بعد أنواع الطلب المتقدم ذكرها إذا قصد معنى الجزاء وسقطت الفاء .

ويجوز حذف الجواب إذا علم ، وكان الشرط ماضياً[٢]، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ ... ﴾ الآية[٣]، أي : فافعل .

ويجب حينئذ حذفه إذا دل عليه دليل متقدم لفظا أو نية ،

فالأول نحو قولك : أنت ظالم إن فعلت ، أي : فأنت ظالم .

والثاني نحو قولك : إن قمت أقومُ ، أي : أقوم إن قمت.[٤] [٥]

والجواب محذوف تقديره : أقم ، هذا مذهب سيبويه .[٦]

١— انظر ص ٢٨٢ .

٢— أي : ماض لفظا كما سيمثل ، أو معنى — وهو المضارع الداخلة عليه " لم " — ، نحو قوله تعالى : " قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ " الأعراف ١٤٩ . انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨ ، والارتشاف ٢/٥٥٨، والمساعد ٣/١٦٤ ، والتصريح ٢/٢٥٤ .

٣— سورة الأنعام من الآية ٣٥ ، وهي بتمامها : " وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ " .

فالشرط الأول " وَإِنْ كَانَ " جوابه جملة الشرط الثاني " فَإِنِ اسْتَطَعْتَ " وجواب الشرط الثاني محذوف ، تقديره : فإن استطعت أن تبتغي فافعل . انظر الدر المصون ٤/٦٠٧ .

٤— فالمضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط . انظر شرح الشذور ص ٣٥٠ .

٥— قوله : " أي : أقوم إن قمت " ساقط من " ع " .

٦— انظر الكتاب ٣/٦٦ وما بعدها .

وذهب الكوفيون[١] إلى أنه الجواب بتقدير الفاء[٢].

وذهب قوم إلى أنه الجواب[٣]، ولكنه لما لم يظهر لأداة الشرط عمل في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وكذلك يجب حذف جواب الشرط إذا دل عليه ما تأخر مما هو جواب قسم سابق عليه[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ... ﴾[٥] الآية. فقوله: ﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾[٥] جواب القسم، وهو مغن عن جواب الشرط.

---

١ — انظر شرح الكافية ٢ / ٢٦٢، والارتشاف ٢ / ٥٥٦، والمساعد ٣ / ١٥٠، والهمع ٤ / ٣٣٠.

٢ — وإلى هذا ذهب المبرد من البصريين. انظر المقتضب ٢ / ٦٧.

٣ — منهم أبو البقاء العكبري: انظر التبيان ١ / ٢٥٣، ومنهم الرضي انظر شرحه للكافية ٢ / ٢٦٢.

٤ — ويستثنى من هذا ما إذا كانت أداة الشرط " لو " أو " لولا "، فإنه يجب الاستغناء بجواب الشرط وإن تأخر، خلافا لابن عصفور في جعله الجواب للمتقدم، وذلك نحو قول المسيب بن علس:

فأقسم أن لو التقينا وأنتمُ * لكان لكم يوم من الشر مظلمُ

ونحو قول عامر بن الأكوع — رضي الله عنه —:

والله لولا الله ما اهتدينا

كما يستثنى من هذا أيضا ما إذا تقدم على القسم والشرط ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا، نحو: زيد والله إن يقم يكرمْك، ونحو: زيد إن يقم والله يكرمْك. انظر المقرب ١ / ٢٠٨، وشرح الجمل ٢ / ١٩٩، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٦١ و ٢٦٣، والمساعد ٣ / ١٨٧، وشفاء العليل ٣ / ٩٦٣.

٥ — سورة الإسراء من الآية ٨٨، وهي بتمامها: " قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ".

فلو تأخر القسم وجب الاستغناء بجواب الشرط عن جوابه ، نحو : إن تقم والله أقم .(١)

وقد أجحف المصنف - رحمه الله تعالى - في هذا الباب ، وتبعناه لئلا نخرج عن مقصوده .(٢)

١- ويستثنى من هذا ما إذا كان القسم مقرونا بالفاء ، فإنه يجب جعل الجواب له ، وتكون جملة القسم وجوابه جوابا للشرط ، نحو : إن قدم محمد فوالله لأكرمنه . انظر شرح الكافية الشافية ١٦١٧/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٤ ، والأشموني ٣٠/٤ .

٢- في "ع" : عن المقصود .

النكرة والمعرفة

وهذا (فصل) في تقسيم الاسم إلى نكرة وإلى معرفة.وقدم المصنف — رحمه الله تعالى —[1] هذا الفصل على ما بعده لتوقف كثير من الأحكام الآتية عليه ، فكان كالمقدمة لما سيأتي من الأبواب .

و (الاسم) / بحسب التنكير والتعريف (ضربان) لا ثالث لهما : ٧١/

(نكرة) وهو الأصل .

قال بعض العلماء[2] : والدليل على ذلك أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة له ، فالمستقل أولى بالأصالة.

وأيضا فإن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض بعد ذلك له الأسماء الخاصة ، ألا ترى أن الآدمي إذا ولد يسمى ذكراً، أو أنثى ، أو إنسانا ، أو مولودا ، أو رضيعا ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب. انتهى .

وقال سيبويه : النكرة هي الأُوَلى ، والمعرفة طارئة عليها .[3]

وناقشه الكوفيون[4] وابن الطراوة[5] [4] في ذلك ، وقالوا : من الأسماء ما لزم

١ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢ — هو ابن إياز . انظر المحصول في شرح الفصول ل ١٦٣ أ ، وفي النقل شيء من التصرف .

٣ — ذكر هنا معنى كلام سيبويه ، ونصه هو : واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعْرَفُ به . انظر الكتاب ٢٢/١ .

٤ — انظر التذييل جـ ١ ص ٢٣١ ، والارتشاف ٤٥٩/١ ،والهمع ١٨٩/١ .

٥ — هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، المعروف بابن الطراوة . كان أعلم أهل زمانه بالعربية ، وله آراء في النحو تفرد بها ، وخالف فيها جمهور النحاة . أخذ العربية عن الأعلم الشنتمري وأبي مروان بن سراج . وأخذ عنه السهيلي ، وأبو بكر بن سمحون القرطبي . من مصنفاته : المقدمات على كتاب سيبويه ، وترشيح المقتدي ، والإفصاح على كتاب الإيضاح . توفي في مالقة سنة ٥٢٨ هـ .

===

التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير ، نحو : مررت بزيد وزيـد آخر . وفيه شيء.[1]

(و) الاسم النكرة (هو ما شاع) ، أي : اسم شاع (في جنس موجود) ذلك الجنس[2] في أفراد متعددة في الخارج ، (كـ : رجل) ، فإنه شائع في كل حيوان ناطق ذكر بالغ ، وتعدده في الخارج موجود مشاهد .

(أو مقدر) وجود تعدده في الخارج ، (كـ : شمس) ، فإن الذهن إذا تصور مفهوم الشمس — وهو الكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل - لا يمنع من تعدده في الخارج . فهو شائع في هذا المفهوم وإن لم يتعدد في الخارج، إذ المانع من تعدده إنما هو عدم وجود أفراد له غير هذا الفرد الواحد .

حتى لو فرض تعدده صح إطلاقه عليه من غير تجديد وضع ؛ لأنه لم يوضع على أن يكون خاصا بهذا الفرد الموجود ، بل وضع وضع أسماء الأجناس ، فالمعتبر صلاحيته[3] للتعدد، لا وجود التعدد .

= = = انظر أخباره في إنباه الرواة ٤ / ١١٣ ، والذيل والتكملة ٤ / ٧٩ ، وإشارة التعيين ص ١٣٥ ، والبلغة ص ١٠٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٦٠٢ .

١— وذلك لأن سيبويه لم يثبت هذا إلا حال الوجود ، لا ما تخيله هؤلاء. فإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ؛ لأن الأجناس هي الأُوَل ثم الأنواع . والجنس والنوع موضوعان على التنكير ؛ لأن الجنس لا يختلط بالجنس ، والنوع لا يختلط بالنوع . والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف ؛ لاختلاط بعضها ببعض . انظر التذييل جـ ١ ص ٢٣١ ، وحاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١ / ١٨١ .

٢— في " د " : ذلك الاسم .

٣— الضمير هنا يعود على الاسم النكرة ، والتقدير : فالمعتبر في الاسم النكرة صلاحيته للتعدد . انظر مجيب الندا ١ / ١٨٢ .

فائـــــدة

قال أبو حيان في ارتشافه[1] : وأنكر النكرات شيء ، ثم متحيز ، ثـــم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم ماشٍ ،ثم ذو رجلين ، ثم إنسان ، ثم / ٧٢/ رجل .[2]

(و) الضرب الثاني (معرفة) ، وهي[3] بخلاف النكرة ، ولم يتعـــرض المصنف لحدها ، إما لكونه ــ رحمه الله تعالى ــ أتى بذكر أنواعها وشـــرح كل نوع منها،[4] أو لما قاله بعض المحققين[5] : من تعرض لحد المعرفة عجز عـــن الوصول إليه ، دون استدراك عليه .

ومن أحسن ما قيل في حد المعرفة[6] : هي ما أشير به إلى خارج مختص إشـــارة وضعيـــة .[7]

وقد خرج به عن المعرفة بعض الضمائر مما مرجعه غير مختص[8] ، نحو : ربه رجـــلا ،

١ـ الارتشاف ١ / ٤٥٩ .

٢ـ كانت شيء أنكر النكرات ، ثم متحيز ، ثم جسم . . . الخ لأن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخـــل تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص ، فشيء يدخـــل تحته الموجود والمعدوم ، ومتحيز يدخل تحته الجسم والجوهر . . . وهكذا . انظر التذييل جـ ١ ص ٢٢٩ ، ومجيب الندا مع حاشيـــة الشيخ ياسين ١ / ١٨٢ .

٣ـ في " ع " : وهو .

٤ـ انظر متن القطر ص ٥ .

٥ـ مثل ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١ / ١٢٥ .

٦ـ هذا قول الرضي . انظر شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .

٧ـ في " ع ": إشارة تختص وضعية .

٨ـ قوله : " مختص " ساقط من " ع ".

ونعم رجلا زيد ، وجاءني رجل فأكرمته ـ فتكون نكرة ، وهذا أحد الأقوال الثلاثة فيه[1] ، وهو الذي اختاره المصنف في شرح الشذور ، ومشى عليه[2] .

وثانيها : أنه معرفة[3] ، واختار ذلك أبو حيان . قال في ارتشافه[4] : وضمير النكرة معرفة خلافا لمن قال : إنه نكرة[5] .

وثالثها : التفصيل[6] ، إن كان مرجعه واجب التنكير ، فهو نكرة ، وإلا فمعرفة ، فالأول كـ : ربه رجلا ، ونعم رجلا زيد ، فإن الضمير في كليهما راجع إلى " رجلا " المتأخر عنه ، وهو واجب التنكير ، لكونه تمييزا .

والثاني كـ " جاءني رجل فأكرمته ؛ لأن مرجعه إلى[7] الفاعل ، والفاعل غير واجب التنكير .

تنبيه

المراد بالاختصاص في حد المعرفة الاختصاص الأصلي حتى أنه لا عبرة لما يعرض[8] من الاشتراك والتعدد فيها . ألا ترى أن الأعلام في الغالب تجدها مشتركة ، كـ : زيد وعمرو ، ولا تجد منها مختصا إلا القليل ، كـ : مكة وبغداد ونحوهما .

١ــ قوله : " فيه " ساقط من " ع " . والضمير في " فيه " يعود على الضمير الذي مرجعه غير مختص .

٢ــ انظر شرح الشذور ص ١٣٤ .

٣ــ وأجابوا عن دخول " رب " عليه في نحو : ربه رجلا ، بأنه معرفة جرى مجرى النكرة لما أشبهها في أنه غير معين . انظر الإيضاح العضدي ص ٢٦٦ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠١ ، والارتشاف ٢ / ٤٦٢ .

٤ــ الارتشاف ١ / ٤٦٠ .

٥ــ من الذين قالوا : إن الضميرَ الذي مرجعه غير مختص نكرةٌ الزمخشري . انظر المفصل ص ١٣٤ و ٢٨٦ ، وابن عصفور . انظر شرح الجمل ١ / ٥٠٤ ، والمقرب ١ / ٢٠٠ ، وهو اختيار ابن هشام كما علمت .

٦ــ هذا اختيار الرضي . انظر شرح الكافية ٢ / ١٢٨ .

٧ــ قوله : " إلى " ساقط من " د " .

٨ــ في " ع " : بما يعرض .

أقسام المعرفة

(و) أقسام المعرفة (هي ستة) على ماذكره المصنف وابن مالك في[1] ألفيته[2] ، وذكر في التسهيل[3] قسما سابعا ، وهو المنادى المقصود .

ومن لم يذكره من المصنفين استغنى بذكر الضمير عنه ؛ لكونه فرعا عنه ؛ إذ تعريفه إنما هو لوقوعه موقع كاف الخطاب في نحو : أدعوك ، على ما قاله / بعضهم[4]. ٧٣/

وقيل : إنه معرف بـ " أل " مقدرة . فهو على هذا داخل في المعرف بالأداة[5] ،

وقيل : إنه معرف[6] بالقصد والمواجهة . فهو على هذا داخل في اسم[7] الإشارة[8].

والله أعلم .

الضمير

وأعرف المعارف (الضمير) مطلقا على رأي الأكثرين[9] ، وفصل

١ـ في " ع " : في الألفية .

٢ـ حيث قال :

وغيره معرفة كهم وذي * وهندَ وابني والغلامِ والذي

انظر الألفية ص ١٢ ، والأشموني ١ / ١٠٦ .

٣ـ التسهيل ص ٢١ .

٤ـ مثل أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح ص ٢٤٦ ، ومثل عبد القاهر الجرجاني . انظر المقتصد ٢ / ٧٦١ ، ومثل الإسفرائيني . انظر لباب الإعراب ص ٢٩٧ .

٥ـ وهذا اختيار أبي حيان . انظر الارتشاف ١ / ٤٦٠ .

٦ـ قوله : " إنه معرف " ساقط من " د " .

٧ـ قوله : " اسم " ساقط من " ع " .

٨ـ وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ١٩٧ ، ومذهب المبرد . انظر المقتضب ٤ / ٢٣٩ ، ومذهب الزجاجي . انظر الجمل ص ١٥١ ، ومذهب ابن جني . انظر اللمع ص ٢٦٨ .

٩ـ منهم المبرد . انظر المقتضب ٤ / ٢٨١ ، ومنهم الزجاجي . انظر الجمل ص ١٧٨ ، ومنهم الزمخشري . انظر المفصل ص ١٩٧ ، ومنهم أبو حيان . انظر الارتشاف ١ / ٤٥٩ .
وانظر في هذه المسألة الإنصاف ٢ / ٧٠٧ ، وأسرار العربية ص ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٦ و ٥ / ٨٧ .

ابن مالك — رحمه الله تعالى[١] — في التسهيل[٢]، فقال : أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير[٣] المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير[٤] الغائب السالم من إبهام.[٥]

قال أبو حيان[٦] : ولا نعلم أحدا فصل في المضمر ، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك . انتهى.

والضمير والمضمر عبارة البصريين،[٧] وعبارة الكوفيين : الكناية والمكنى.[٨]

قال بعضهم:[٩] لا يحتاج الضمير إلى حد ولا رسم ؛ لأنه محصور .

وحده الأكثرون ، ومنهم المصنف بقوله : (وهو) ، أي : الضمير (ما دل) يعني من حيث الوضع (على متكلم) ، كـ : أنا ، (أو) على (مخاطب) ، كـ : أنت ، (أو) على (غائب) ، كـ : هو .

وقيدت الدلالة بالوضع لئلا يدخل في الحد نحو : " زيد " في قول من اسمه زيد : زيد فعل كذا ، مريدا نفسه ، وفي قولك : يازيد افعل كذا، وفي إخبارك عن غائب اسمه زيد : زيد فعل كذا ؛ إذ هو دال على متكلم في الأول ، وعلى مخاطب في الثاني ، وعلى غائب في الثالث ، لكن دلالته على ذلك ليست بالوضع ؛ لأنه علم ، والأعلام لم توضع لذلك .

١— قوله : " تعالى " ساقط من " د ".

٢— التسهيل ص ٢١ .

٣— قوله : " ضمير " ساقط من " د " .

٤— قوله : " ضمير " ساقط من " ع " .

٥— في " د " : السالم من الإبهام . والضمير المتطرق إليه إبهام نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، لاحتمال عوده إلى الأول وإلى الثاني . انظر شرح التسهيل ١/١٢٧، وتعليق الفرائد ٢/٨ .

٦— انظر التذييل جـ ١ ص ٢٣٦ ، وفي النقل تصرف يسير .

٧— انظر الكتاب ٢/٧٨ و ٣٥٠ ، والجمل للزجاجي ص ١٧٨.

٨— انظر شرح القصائد السبع ص ٢٢ و ١٨٢ .

٩— مثل أبي حيان . انظر الارتشاف ١/٤٦٢ .

ولهذا كان التعبير بـ : ما وضع لمتكلم . . . إلى آخره أحسن من هذا .[١]

(وهو) ،أي : الضمير (إما مستتر) ، وهو مالا صورة له في اللفظ ، (كالمقدر) في نحو : قُمْ .

ولا يكون المستتر إلا مرفوعا .[٢] وهو على قسمين :

مستتر (وجوبا) ، وهو مالا يخلفه[٣] ظاهر ولا ضمير منفصل ،[٤] وذلك في مواضع منها :

الفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، والمبدوء بالنون ، كما (في نحو : أقوم ونقوم) ، وكذا المبدوء بتاء خطاب الواحد[٥] نحو : تقوم .

ومنها فعل / الأمر المسند إلى الواحد ،كـ : قم . ٧٤/

وأفعال الاستثناء ، كـ : خلا ، وعدا ونحوهما ،[٦] نحو : قاموا ماخلا زيدا وما عدا عمرا .[٧]

١ـ أي : أحسن من التعبير بما دل على متكلم . . . الخ .

٢ـ وذلك لأن ضمير الرفع عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ . انظر الأشموني ١/١١٣ .

٣ـ في "ع" : مالا يلحقه .

٤ـ أي : مالا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل . انظر التصريح ١/١٠٠ .

٥ـ في "ع" : بتاء الخطاب للواحد .

٦ـ مثل : ليس ، ولا يكون في نحو قولك : قام القوم ليس بكرا ، وأتوني لا يكون بكرا . انظر التصريح ١/١٠١ .

٧ـ ففي أفعال الاستثناء السابقة ضمير مستتر وجوبا يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق . فالتقدير في : قاموا ليس زيدا : ليس هو ، أي : القائم ، أو ليس هو ، أي بعضهم . انظر التصريح ١/١٠١و ٣٦٢ .

وفعل التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا [١].

وأفعل التفضيل ،نحو : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً ﴾[٢].

واسم فعل الأمر والمضارع ،كـ : صهٍ ، وأوه .

والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، كـ : ضربا زيدا .

(و) مستتر (جوازا)[٣] وهو ما يخلفه[٤] الظاهر ، وذلك في فعل الغائب أو الغائبة ، كما (في[٥] نحو : زيد يقوم) ، وهند تقوم[٦] وفيما أشبه ذلك .

وقوله : (أو بارز) قسيم قوله : " مستتر".[٧] والبارز بخلاف المستتر ، وهو ماله صورة في اللفظ ، كـ : تاء قمت ، (وهو : إما متصل) ، وهو مالا يفتتح به النطق بحسب وضع العرب ، ولا يقع بعد "إلا " في الاختيار من الكلام .

ويكون مرفوعا (كـ : تاء قمت ، و) منصوبا ، نحو : (كاف أكرمك ،و) مخفوضا نحو : (هاء غلامه) .

١ـ ففي فعل التعجب " أحسن " ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية . انظر التصريح ١ / ١٠١ .

٢ـ سورة مريم من الآية ٧٤ .

٣ـ في متن القطر ص٥: . . . أو جوازا .

٤ـ في "ع" : ما يخالفه .

٥ـ قوله : " في " ساقط من "ع" .

٦ـ في " د ": وتقوم هند .

٧ـ أي : في قول ابن هشام : الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أوغائب ، وهو إما مستتر ، كالمقدر وجوبا في نحو : أقوم وتقوم ، أو جوازا في نحو : زيد يقوم ، أو بارز . انظر متن القطر ص ٥ .

واعلم أن المتصل على ثلاثة أقسام :

قسم مختص بمحل الرفع .

وقسم مشترك بين محلي النصب والجر فقط .

وقسم مشترك بين الثلاثة .

فأما الأول فهو[1] خمسة :

التاء ، كـ : ضربت[2] ، والألف كـ : ضربا ، والواو ،كـ : ضربوا ، والنون ، كـ : ضربن ، وياء المخاطبة ،كـ : اضربي .

وأما الثاني فهو ثلاثة :

ياء المتكلم نحو قوله تعالى[3] : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴾[4] ، وكاف الخطاب ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[5] ، وهاء الغائب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾[6] .

وأما الثالث ، وهو المشترك بين الثلاثة فهو لفظة " نا " خاصة ، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾[7] .

وقوله : (أو منفصل) قسيم[8] لقوله : " متصل "[9] ، وهو ما افتتح

---

١ — في " ع " : فهي .
٢ — سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة . انظر التصريح ١ / ٩٨ .
٣ — قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .
٤ — سورة الفجر من الآية ١٥ . وإثبات الياء في " أكرمني " في الوصل والوقف قراءة يعقوب وابن كثير في رواية البزي والقواس . انظر السبعة في القراءات ص ٦٨٤ ، والمبسوط ص ٤٧٢ .
٥ — سورة الضحى من الآية ٣ .
٦ — سورة الكهف من الآية ٣٧ .
٧ — سورة آل عمران من الآية ١٩٣ .
٨ — في " ع " : قسم .
٩ — في قول ابن هشام : أو بارز ، وهو إما متصل ، كتاء قمت ، وكاف أكرمك وهاء غلامه ، أو منفصل . انظر متن القطر ص ٥ .

به النطق ، ووقع بعد " إلا " في الاختيار من الكلام .

ويكون مرفوعا ، (كـ : أنا) للمتكلم وحده وفرعه ، وهو نحن للمتكلم ومعه غيره ، / أو المعظم نفسه . /٧٥

(وأنت) للمخاطب المذكر وفروعه ، وهو : أنتِ للمخاطبة ، وأنتما للمخاطبَيْنِ مطلقا ، وأنتم للمخاطبِينَ ، وأنتن للمخاطبات .

(وهو) للغائب وفروعه ، وهي : هي للغائبة ، وهما للغائِبَيْنِ مطلقا ، وهم لجماعة الغائِبِينَ ، وهن للغائبات .

(و) منصوبا ، نحو (إياي) للمتكلم وفرعه ، وهو : إيانا ، وكذلك[1] إياك ، وإياه وفروعهما .

ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا ، قالوا : لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار[2].

واعلم أن المختار عند الجمهور أن الضمير في نحو[3]: أنت ، وإياك إنما هو " أن " ، و " إيا " فقط ، وأن اللواحق لهما حروف تكلم وخطاب وغيبة[4].

---

١ — في " د " : وكذا .

٢ — وذلك لأن الضمير المنفصل هو الذي لا يلي عامله ولا يتصل به ، ولا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع ، ولا يكون مجرور الموضع ؛ لأن الجر لا يكون إلا بعامل لفظي ، ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ، ولا أن يفصل بينهما فصلا لازما . انظر أسرار العربية ص ٣٤٣ ، وشرح المفصل ٣/٩٣ .

٣ — قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٤ — هذا مذهب البصريين . انظر الكتاب ٢/٣٥٥ و ٤/٢١٨ ، وللكوفيين في هذه المسألة قولان هما :

أ — أن الضمير هو التاء في أنت ، والكاف في إياك ، وأَنَّ " أن " في أنت و " إيا " في إياك عماد .

ب — أَنَّ أنت بكماله ضمير ، وكذلك إياك .

===

تنبيـــــــه

اعلم أن الضمائر ترتقي إلى أحد وستين ضميرا ؛ لأنه قد علم أن المتصل ثلاثة أقسام : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور . وأن المنفصل قسمان لا غير : مرفوع ، ومنصوب .

فهذه خمسة أقسام كل واحد[١] منها يحتمل في العقل أن يكون له ثمانية عشر وجها : ستة في التكلم ، وستة في الخطاب ، وستة في الغيبة ؛ لأن كل متكلم أو مخاطب أو غائب إما أن يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة مذكرين ، أو مؤنثات . لكنهم جعلوا اللفظ الدال على الاثنين واحدا مشتركا بين المذكر والمؤنث ؛ لقلة استعمال المثنى ، واكتفوا في المتكلم بلفظين ؛ لأن المتكلم يرى في الغالب ، فسقط من كل قسم من الأقسام الخمسة ستة أوجه : أربعة في التكلم ، وواحد في الخطاب وواحد في الغيبة فصار لكل واحد اثنا عشر[٢] وجها ، فهذه ستون ضميرا ، حاصلة من ضرب خمسة في اثني عشر ، / والحادي والستون ياء المخاطبة / ٧٦ نحو : تفعلين يا هند . على مذهب سيبويه[٣]. والله أعلم[٤].

=== وفي هذه المسألة أقوال أخرى ، للاطلاع عليها وعلى دليل كل قول انظر الإنصاف ٢ / ٦٩٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٩ ، والارتشاف ١ / ٤٧٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٦٩ ، والتصريح ١ / ١٠٣ ، والهمع ١ / ٢٠٦ و ٢١٢ .

١ــ في "ع" : كل واحدة .

٢ــ في "ع" : اثني عشر .

٣ــ انظر الكتاب ٤ / ١٥٥ ، وخالف في هذا الأخفش والمازني فذهبا إلى أن الياء في تفعلين وفي افعلي حرفُ تأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، كما استتر ضمير المفرد في نحو : تقوم وقم . انظر شرح الكافية ٢ / ٩ ، والارتشاف ١ / ٤٦٤ ، والمساعد ١ / ٨٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٣٠ ، والتصريح ١ / ١٠٤ .

٤ــ قوله : " والله أعلم " ساقط من " د " .

ثم لما كان الغرض من وضع الضمير الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل[1] قال : (ولا فصل) ، يعني : ولا يجوز فصل الضمير في الاختيار (مع إمكان) الإتيان بالضمير (المتصل)[2] فلا يقال : قام أنا ، لإمكان قمت ولا : أكرمت إياك ، لإمكان أكرمتك[3].

وأما في الضرورة فيجوز ذلك ، ومنه قول الشاعر :

٧٧ـ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنتْ * إياهُمُ الأرض في دهر الدهاريرِ[4]

واحترز بالإمكان عما إذا لم يمكن الاتصال[5]، كما إذا تقدم الضمير على عامله ، نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[6]، أو ولي الضمير أداة حصر ،

١ـ وذلك لأن المتصل يأتي على حرف واحد ، نحو : قمت ، وضربتُك ، أما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر . انظر شرح المفصل ٣/١٠١ .

٢ـ في متن القطر : ولا فصل مع إمكان الوصل . انظر متن القطر ص ٥.

٣ـ انظر الكتاب ٢/٣٥٠ و ٣٥١ ، وشرح المفصل ٣/١٠١ ، والتصريح ١/١٠٤ .

٤ـ هذا بيت من البسيط ، وهو للفرزدق . انظر ديوانه ١/٢٦٤ . والشاهد فيه قوله : ضمنت إياهم ، فقد فصل الضمير مع إمكان وصله ، وهذا ضرورة .
وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١/٤٠ ، والمرتجل ص٢٨٢ ، والإنصاف ٢/٦٩٨ ، وشرح التسهيل ١/١٧٣ ، وتعليق الفرائد ٢/١٠٣ ، والعيني ١/٢٧٤ ، والتصريح ١/١٠٤ ، والهمع ١/٢١٧ ، والأشموني ١/١١٦ ، والخزانة ٥/٢٨٨ .

٥ـ المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم إمكان الاتصال اثنا عشر موضعا انظرها في توضيح المقاصد ١/١٣٨ ، والتصريح ١/١٠٥ ، والهمع ١/٢١٧ .

٦ـ سورة الفاتحة من الآية ٥ .

نحو : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾.[1]

وهذه قاعدة مستمرة[2] (إلا في) صورتين :

الأولى منهما[3] : أن يكون العامل في الضمير عاملا في ضميرٍ غيرِه أُعرفَ منه[4] متقدم عليه ، غير مرفوع ، كما في (نحو : الهاء من سلنيه) فإنه يجوز فيها الانفصال (بمرجوحية) ، والاتصال برجحان.[5]

ومن الانفصال قوله — صلى الله عليه وسلم — : (إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم)[6]، الشاهد في الأول فقط[7]، وأما الثاني فالفصل فيه واجب.[8]

ومن الاتصال قوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.[9]

---

١ — سورة يوسف من الآية ٤٠ .

٢ — وهي عدم الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان بالضمير المتصل .

٣ — في " د " : منها .

٤ — بعض الضمائر أعرف من بعض ، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب . انظر الجمل للزجاجي ص١٧٨، والمفصل ص١٩٧ ، والكافية ص ١٦٥ .

٥ — وذلك نظرا إلى أن الأصل الإتيان بالمتصل إذا أمكن . انظر التصريح ١/١٠٧.

٦ — هذا حديث أورده الذهبي في كتاب الكبائر ص ٢٢٣ .

٧ — ولو وصل لقال : مَلَّكَكُمُوهُم ، لكنه فَرَّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات لازمات . انظر التصريح ١/١٠٧ ، ومجيب الندا ١/١٩١ .

٨ — لأن الضمير المتأخر أعرف من الضمير المتقدم . ولا يجوز تقديم غير الأعرف في الاتصال . انظر شرح الألفية لابن عقيل ١/١٠٦ .

٩ — سورة البقرة من الآية ١٣٧ .

قال المرادي[1]: ولم يأت في القرآن إلا متصلا . انتهى .

نعم إن كان ذلك[2] العامل فعلا ناسخا ، (و) ذلك نحو : (ظننتكه) فيترجح الفصل فيه على الوصل عند الأكثرين ومنهم سيبويه[3].

ووجهوه بأنه خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال . ووافقهم ابن مالك على ذلك في التسهيل[4]، وخالفهم في ألفيته[5].

فمن الفصل الراجح قول الشاعر : / ٧٧/

٧٨— أخي حسبتك إياه وقد ملئت * أرجاء صدرك بالأضغان والإحَنِ[6]

ومن الوصل قوله :

٧٩— بُلِّغْتَ صنع امرئٍ بَرٍّ إخالكَهُ * إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا[7]

١— انظر توضيح المقاصد ١/١٤٤ .

٢— قوله : " ذلك " ساقط من " ع " .

٣— انظر الكتاب ٢/٣٥٨ و ٣٦٥ .

٤— التسهيل ص ٢٧ .

٥— حيث قال :

كذاك خلتنيه واتصالا * أختار غيري اختار الانفصالا

انظر الألفية ص ١٣ ، والأشموني ١/١١٨ .

٦— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

والأضغان : الأحقاد . والإحن : جمع إِحْنَة ، وهو الحقد .

والشاهد فيه قوله : حسبتك إياه ، فقد فصل الضمير الثاني الذي عمل فيه فعل ناسخ .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/١٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥ ، وتعليق الفرائد ٢/٩٩ ، والعيني ١/٢٨٦ ، والتصريح ١/١٠٧ ، والأشموني ١/١١٩ ، ومجيب الندا ١/١٩٢ .

٧— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه قوله : إخالكه ، فقد فصل الضمير الثاني الواقع مفعولا لفعل ناسخ .

===

وكذا إن كان العامل اسما[1] فإنه يترجح الفصل أيضا[2]، نحو : عجبت من حبي إياك . ومن الوصل قول الشاعر :

٨٠ـ تعزيت عنها كارها فتركتها * وكان فراقيها أمَرَّ من الصبرِ[3]

والصورة الثانية : أن يقع الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، وسواء تقدمه ضمير . (و) ذلك كما[4] في نحو : الصديق (كنته) ، أو لم يتقدمه ، كما في نحو : الصديق كانه زيد . لكن الانفصال (برجحان) ومنه قول الشاعر :

٨١ـ لئن كان إياه لقد حَالَ بعدَنا * عن العهد والإنسان قد يتغيرُ[5]

=== وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ١٧٢ ، والعيني ١ / ٢٨٧ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، والأشموني ١ / ١١٩ ، ومجيب الندا ١ / ١٩٢ .

١ـ وكان الضمير الأول مجرورا . انظر التصريح ١ / ١٠٧ .

٢ـ وذلك لأن الانفصال فيما ولي الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل ؛ لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته ، والمصدر واسم الفاعل يطلبانهما لمشابهتهما للفعل . انظر تعليق الفرائد ٢ / ٩٩ ، وحاشية الشيخ ياسين على مجيب الند ١ / ١٩٢ .

٣ـ هذا بيت من الطويل ، وهو ليحيى بن طالب الحنفي .
والشاهد فيه قوله : فراقيها ، فقد وصل الضمير المعمول للمصدر .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ١٧٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٦ ، والمساعد ١ / ١٠٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٩٨ ، والعيني ١ / ٣٠٥ .

٤ـ قوله : "كما" ساقط من "ع" .

٥ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة . انظر ديوانه ص٦٤ .
ومعنى حَالَ : تغير .
والشاهد فيه قوله : كان إياه ، فقد فصل الضمير الواقع خبرا لكان .
وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٥ ،
===

والاتصال بمرجوحية[1]، ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم — : (إن يَكُنْهُ فلن تسلط عليه ...)[2] الحديث .

وهذا مذهب الأكثرين ، سيبويه[3] ومن وافقه ، وَوَجْهُهُ ما ذُكِرَ في ظننتكه .[4]

وذهب قوم منهم ابن مالك في التسهيل[5] وغيرُه[6] إلى أن الاتصال هنا أرجح ، ووجهوه بأنه الأصل فلا يعدل عنه .[7]

=== وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٦٧٥، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٠٠ ، والعيني ١ / ٣١٤ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، والأشموني ١ / ١١٩ ، والخزانة ٥ / ٣١٢ .

١ — في " ع ": بمرجوحه .

٢ — هذا حديث قاله الرسول — صلى الله عليه وسلم — لعمر بن الخطاب — رضي الله عنه — عندما أراد أن يقتل ابن صياد اليهودي ، حينما ظن أنه الدجال ، وتمامه : " وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله ". أخرجه البخاري ١ / ٤٥٤ في كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ؟ وفي ٣ / ١١١٢ في كتاب الجهاد ، باب كيف يُعْرَضُ الإسلام على الصبي ؟ . وأخرجه مسلم ٤ / ٢٢٤٤ في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن صياد .

٣ — انظر الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

٤ — وهو أنه خبر في الأصل ، وحق الخبر الانفصال . انظر ص ٣٢٥ .

٥ — التسهيل ص ٢٧ .

٦ — مثل الرماني وابن الطراوة . انظر توضيح المقاصد ١ / ١٤٥ ، والمساعد ١ / ١٠٨ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، ومثل السهيلي انظر تخليص الشواهد ص ٩١ .

٧ — انظر شرح التسهيل ١ / ٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١ .

ورد ابن مالك — رحمه الله تعالى[1] — في شرح الكافية[2] ما وُجِّهَ به قول الجماعة من كونه خبرا في الأصل بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول[3]؛ لأنه كان مبتدأ ، وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى الممتنعِ ممتنعٌ .

---

١ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢ — شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٢ .

٣ — أي : في الضمير الأول من كنته .

العلم

(ثم) يلي المضمرَ في الرتبة (العلمُ) على رأيِ الأكثرين .[١]

وهو كما قال في التسهيل[٢]: المخصوص مطلقا غلبة أو تعليقا بمسمى غير مقدر الشياع ، أو الشائع / الجاري مجراه . / ٧٨

فقوله : " المخصوص " جنس يشمل جميع المعارف ، وخرج به اسم الجنس ، كـ : رجل .[٣]

وقوله : " مطلقا " كالفصل خرج به بقية المعارف ، إذ التعيين فيها لابد له[٤] من قرينة ، إما لفظية كـ : " أل" والصلة ، أو معنوية كالخطاب والتكلم والغيبة .

وقوله : " غلبة أو تعليقا " بيان لصنفي العلم ، لا للاحتراز عن شيء ، إذ لو حذف ما احتيج إليه .[٥]

والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقا[٦]، كتخصيص عبد الله[٧] بابن عمر ، والكعبة بالبيت .

والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدا لتعيينه ، كزيد ، ومكة .

و " بمسمى " متعلق بالمخصوص .[٨]

١— أي : الجمهور . وخالف في هذا الفراء ، فجعل اسم الاشارة أعرف من العلم . انظر الجمل للزجاجي ص ١٧٨ ، والإنصاف ٢ / ٧٠٧ ، وشرح الجمل ٢ / ١٣٦ .

٢— التسهيل ص ٣٠ .

٣— وذلك لأن اسم الجنس شائع غير مخصوص . انظر شرح التسهيل ١ / ١٨٩ ، والمساعد ١ / ١٢٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٣٩ .

٤— في " ع " : لابد فيها .

٥— انظر شرح التسهيل ١ / ١٨٩ .

٦— أي : على سبيل الاتفاق ، لا على سبيل القصد . انظر تعليق الفرائد ٢ / ١٣٩ .

٧— في " د " : كتخصيص الشيء عبد الله .

٨— في " ع " : متعلق المخصوص .

وخرج بقوله : "غير مقدر الشياع"[١] الشائع[٢] نحو : شمس وقمـــر ، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة .

وقوله : "أو الشائع[٣] الجاري مجراه" قسيم لقوله : "المخصوص" ، والمراد به علم الجنس كأسامة للأسد ونحوه ،[٤] فإنه شائع في المعنى لا يختص به واحد دون آخر ، جار مجرى المخصوص في الأحكام اللفظية ، من حيثية إنه يمتنع مـــن "أل" والإضافة ، ومن الصرف إذا جامع العلمية سببٌ[٥] آخر كأُسامة . وتجيء الحال منه[٦] كما تجيء من المخصوص ، تقول : هذا أسامة مقبلا ، كما تقـــول: هذا زيد مقبلا .

وقد علم[٧] من هذا معنى قوله : (وهو إما شخصي) ، وهو المخصوص بمسماه ، (كـ : زيد) وعمرو[٨] وشبههما .

(أو جنسي) ، وهو الشائع الجاري مجرى المخصوص كما تقدم ، (كـ:أسامة) للأسد ، وثُعَالَة للثعلب ، وذُؤَالَة للذئب ، وشَبْوَةَ للعقرب ، وكَيْسَـــان للغدر . ومن ذلك بَرَّة للمبرة ، وفَجَار للفجرة .

١ــ قوله : "الشياع" ساقط من "ع" .
٢ــ قوله : "الشائع" ساقط من "د" .
٣ــ في "ع" : والشائع .
٤ــ وكثعالة للثعلب ، وشبوة للعقرب وغيرها . انظر شرح التسهيل ١٩٠/١ .
٥ــ في "ع" : الغلبة بسبب .
٦ــ في "ع" : وتجيء الحال متأخرة منه .
٧ــ في "ع" : وقد علمت .
٨ــ في "ع" : وعمر .

فائـــــدة

كثيرا ما يشكل الفرق / بين علم الجنس واسم الجنس المعبر عنه بالنكرة / ٧٩ حتى قال بعضهم[1] : لا فرق بينهما في المعنى ، والفرق بينهما[2] إنما هو في الأحكام اللفظية فقط ، فيكون على هذا تسميته معرفة مجازا .

والحق أن بينهما فرقا من جهة المعنى أيضا . ومما[3] ذكر في الفرق بينهما : أن اسم الجنس كأسد مثلا وضع للدلالة على شخص معين ، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال ، فوضع على الشياع في جملتها . وعلم الجنس كأسامة مثلا وضع للدلالة على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص ؛ لوجود ذلك المعنى الكلي فيها .

قال المرادي[4] : والتحقيق في ذلك أن يقال : اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي ، وعلم الجنس موضوع لها باعتبار حضورها الذهني ، الذي هو نوعٌ شخصي[5] لها ، مع قطع النظر عن أفرادها . انتهى ملخصا .

ونقل شيخنا — أبقاه الله تعالى[6] — عن بعض أشياخه المحققين[7]

---

١ — مثل ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١ / ١٩٠ ، ومثل الرضي . انظر شرح الكافية ٢ / ١٣٢ ، ومثل ابن عقيل . انظر المساعد ١ / ١٢٦ .

٢ — قوله : " بينهما " ساقط من " ع " .

٣ — في " ع " : وممن .

٤ — انظر توضيح المقاصد ١ / ١٨٣ .

٥ — في النسختين : تشخص . والتصحيح من توضيح المقاصد ١ / ١٨٣ .

٦ — قوله : " أبقاه الله تعالى " ساقط من " ع " .

٧ — انظر شفاء الصدور لوحه ٢١ ب .

أن التحقيق هو الأول[١] لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الثاني يلزم عليه أن " رجلا " إذا استعمل في الشخص يكون مجازا ، لأنه مستعمل في غير ما وضع له .

ثانيها : أن الأصل عدم اعتبار الواضع الحضور الذهني في علم الجنس .

ثالثها : أنه يلزم عليه أن " رجلا " ونحوه لا يستعمل في حقيقته[٢] إلا في القضايا الطبيعية ، أي : التي حكم فيها على الطبيعة ، أعني : الحقيقة ، نحو : الرجل خير من المرأة . انتهى .

قال شيخنا ـ أبقاه الله تعالى ـ[٣] : ولمن قوى الثاني أن يجيب عن الأول والأخير من هذه الثلاثة بقول الأصوليين . وأشار إلى ما قالوه : من أن اسم الجنس إذا أريد به الفرد فهو حقيقة ؛ لما في الفرد من الماهية .

(و) العلم باعتبار ذاته سواء كان شخصيا أو جنسيا / (إما اسم)، ٨٠/ والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب من العلم ، (كما مثلنا) به من زيد وعمرو ونحوهما في علم الشخص ، وأسامة وثعالة ونحوهما في علم الجنس .[٤]

(أو لقب) ، وهو ما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) والصديق والفاروق ، أو ضَعَتِهِ ، كبطة (وقفة) وأنف الناقة .

(أو كنية) ، وهو ما صدر بأب أو أم[٥] ، (كأبي عمرو) وأبي بكر (وأم عمرو)[٦] وأم كلثوم في الشخصي[٧] ، وأبي الحصين ،

١ـ أي : الأول من الفروق بين اسم الجنس وعلم الجنس التي ذكرت سابقا .
٢ـ في " ع ": في حقيقة .
٣ـ انظر شفاء الصدور لوحه ٢١ ب ، وفي النقل تصرف يسير .
٤ـ انظر ص ٣٢٠ .
٥ـ في " ع ": بأب وأم .
٦ـ في متن القطر : كأبي عمرو وأم كلثوم . انظر متن القطر ص ٥ .
٧ـ في " ع " : في الشخص .

وأبي المضاء[١]، وأم عِرْيَط[٢] في الجنسي[٣].

والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم أيضا ، فإن قلت : فعلى هذا فما الفرق بينها وبين اللقب ؟ قلت : قال الرضي ــ رحمه الله تعالى ــ في الفرق بينهما[٤] : إن اللقب يمدح به الملقب أو يذم بمعنى ذلك اللقب ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها .

(ويؤخر اللقب) في اللفظ والكتابة (عن الاسم) إذا اجتمعا تقول : قال علي زين العابدين ــ رضي الله عنه ــ كذا . وعلة ذلك أن اللقب[٥] يفيد ما يفيده الاسم وزيادة على ذلك ، لكونه أشهر ، لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت ، فلو أُتِيَ به أولا لأغنى عن الاسم ، فلم يجتمعا[٦].

وقيل :[٧] لأن اللقب في[٨] الغالب منقول من اسم غير إنسان ، كبطة ، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخيره .

وكلتا[٩] العلتين تقتضي تأخير اللقب من الكنية أيضا ، وقد مشى

١ــ أبو المضاء كنية للفرس . انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥ .

٢ــ أم عريط كنية للعقرب . انظر الأشموني ١/١٣٧ .

٣ــ في "ع" : في الجنس .

٤ــ انظر شرح الكافية ٢/١٣٩ .

٥ــ في " د ": وعلة ذلك لكونه أشهر أن اللقب .

٦ــ في "ع" : فلم يجتمعان .

٧ــ من القائلين هذا ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١/١٩٣ .

٨ــ قوله : " في " ساقط من "ع" .

٩ــ في النسختين : وكلا .

على ذلك المرادي .[١]

وذهب جماعة[٢] منهم المصنف[٣] إلى أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها .[٤]

ثم إن اللقب إذا تأخر عن الاسم يكون (تابعا / له مطلقا)، ٨١/

أي : سواء كانا[٥] مفردين ، أو غير مفردين . ودخل تحت ذلك أربع صور وهي[٦] :

ما إذا كانا مركبين ، كـ :عبدالله زين العابدين .

أو كان الاسم مركبا واللقب مفردا ، كـ : عبدالله كرز .

أو بالعكس كـ : محمد زين العابدين .

وهذه الثلاثة[٧] يجب فيها تبعية الثاني للأول ، على أنه بدل منه أو عطف بيان له .

أو القطع إما إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

أو النصب على أنه مفعول لفعل محذوف . وتمتنع فيها الإضافة .[٨]

والصورة الرابعة وهي[٩] ما إذا كانا مفردين ، فإنه[١٠] يجوز فيها

١— انظر توضيح المقاصد ١/١٧١ .

٢— منهم الرضي . انظر شرح الكافية ٢/١٣٩ ، ومنهم أبو حيان . انظر الارتشاف ١/٤٩٨ .

٣— انظر أوضح المسالك ١/١٢٨ وما بعدها .

٤— في " د " : لا ترتيب بين الكنية واللقب وغيرها .

٥— في " ع " : كان .

٦— في " ع " : وهو .

٧— في " ع " : وهذه الثلاث .

٨— لأن الإضافة لا تكون إلا بين لفظين مفردين ، فلا تجوز بين لفظين مركبين تركيب إضافة ، ولا بين مركب ومفرد . انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح ١/١٢٢ .

٩— في " ع " : وهو .

١٠— قوله : " فإنه " ساقط من " د " .

الإتباع والقطع عند المصنف[١] وجماعة من المحققين[٢]، ومشى عليه ابن مالك في التسهيل[٣] وشرحه[٤].

وتختص بجواز إضافة الأول إلى الثاني،[٥] وقد أوجبها جمهور البصريين[٦] آخذين ذلك من اقتصار سيبويه — رحمه الله تعالى[٧] — على ذكرها دون الإتباع والقطع.[٨]

وقد رد ذلك ابن مالك في شرح التسهيل[٩] بأن سيبويه إنما اقتصر على الإضافة لأنها على خلاف الأصل، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع، فإنهما على الأصل.

وقد علم من ذلك معنى قوله: (أو مخفوضا بإضافته)، أي: بإضافة الاسم إليه، (إن أفردا[١٠]، كـ: سعيد كرز).

قال في الشرح:[١١] والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر. انتهى.

١— انظر أوضح المسالك ١/١٣١.

٢— منهم ابن الناظم. انظر شرحه للألفية ص ٧٣، ومنهم الرضي. انظر شرح الكافية ٢/١٣٩.

٣— التسهيل ص ٣٠.

٤— شرح التسهيل ١/١٩٣.

٥— يشترط لجواز الإضافة شروط انظرها في التنبيه الذي سيأتي في ص ٣٣٦.

٦— انظر المقتضب ٤/١٦، والارتشاف ١/٤٩٨، والتصريح ١/١٢٢.

٧— قوله: "تعالى" ساقط من "ع".

٨— انظر الكتاب ٣/٢٩٤.

٩— شرح التسهيل ١/١٩٣.

١٠— في "ع": إن أفرد.

١١— شرح القطر ص ٩٨.

وإنما كان الإتباع أقيس لأن القياس يقتضي عدم جواز الإضافة ، لأن الأول والثاني واحد في المعنى ، ولا يضاف اسم لما يرادفه .

وإنما جازت الإضافة على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم .

تنبيه

من شرط الإضافة أن لا يكون هناك ما يمنع / منها ، فلا تجوز الإضافة ٢/٨٢

في نحو : الحارث كرز ، لأن "أل" مانعة من الإضافة .

ولا في نحو : إبراهيم الخليل ، لأن اللقب هنا وصف في الأصل ، ولا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة .(١)

١ـ في "د" : الموصوف للصفة .

اسم الإشارة

(ثم) يلي العلَمَ في الرتبة (الإشارةُ) ، والمراد اسم الإشارة ؛ لأن الإشارة نفسها ليست من أقسام المعرفة .

واسم الإشارة كما قال في التسهيل :[1] ما وضع لمسمى وإشارة إليه .

فقوله : " ما وضع لمسمى " كالجنس يشمل المعرفة والنكرة .

وقوله : " وإشارة إليه " كالفصل أخرج به ماعدا اسم الإشارة .

ولم يحده المصنف ؛ لأنه كما قيل :[2] محصور بالعد ، فلا يحتاج إلى رسم ولا حد .

(وهي) ، يعني أسماء الإشارة بمقتضى القسمة العقلية ستة ؛ لأن المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو مجموع ، وكل[3] منها[4] إما مذكر، وإما مؤنث ، إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام خمسة :

الأول منها : لفظ واحد وهو (ذا) ويشار به (للمذكر) المفرد ، ويقال فيها : ذائِ — بهمزة مكسورة — ، وذائِهِ — بهاء مكسورة بعد الهمزة — نقله المرادي .[5]

القسم الثاني منها عشرة ألفاظ على ما ذكره[6] في التسهيل[7] ،

١— التسهيل ص ٣٩ .

٢— من الذين قالوا هذا أبو حيان . انظر الارتشاف ١/٥٠٥ .

٣— في "ع" : كل .

٤— في "د" : منهما .

٥— انظر توضيح المقاصد ١/١٨٧ .

٦— في "د" : ماذكر .

٧— انظر التسهيل ص ٣٩ .

ذكر المصنف منها هنا أربعة[1] (و) هي :

(ذي ، وذِهْ) — بإسكان الهاء — ، (وتي ، وتِهْ) — بإسكان الهاء أيضا — ، وبقية العشرة : ذِهِ ، وتِهِ — بكسر الهائين من غير إشباع — ، وذهي ، وتهي — بالكسر والإشباع فيهما — ، وتا وذات[2] .

قال في الشرح[3] : وهي[4] أغربها[5] .

فهذه العشرة يشار بكل لفظ منها (للمؤنث) المفرد[6] .

والقسم الثالث والرابع لفظان (و) هما : (ذانِ وتانِ) ، ويشار بالأول منهما (للمثنى) المذكر ، وبالثاني للمثنى المؤنث .

ويعربان (بالألف رفعا ، وبالياء / جرا ونصبا)[7] كذين وتين ؛ ٨٣/

١— وقفت على ثلاث طبعات من طبعات متن القطر فوجدت أنه قد ذُكِرَ فيها خمسة أسماء إشارة للمؤنث المفرد ، وهي الأربعة المذكورة هنا و " تا " . انظر متن القطر ص ٥ طبع دار إحياء الكتب العربية ، ومتن القطر ص ٩ طبع دار الطباعة المحمدية ، ومتن القطر ص ٨ طبع مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
وكذلك وقفت على متن القطر المطبوع مع شرحه لابن هشام فوجدت أنه قد ذكر فيه الخمسة الأسماء السابقة . انظر شرح القطر ص ٩٨ ، ولعل الشارح اعتمد على نسخة سقط منها الاسم الخامس .

٢— في " ع " : وذا .

٣— شرح القطر ص ٩٩ .

٤— أي : ذات . انظر شرح القطر ص ٩٩ .

٥— وذلك لأن المشهور استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو : هند ذات جمال ، أو بمعنى التي في لغة بعض طيء ، نحو ما حُكِيَ عنهم : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها . أي : التي أكرمكم الله بها . انظر شرح القطر ص ٩٩ .

٦— في " ع ": بكل لفظ منها وتي وذه المفرد .

٧— والجمهور على أنهما مبنيان على الألف في حالة الرفع ، وعلى الياء في حالة النصب والجر. انظر شرح المفصل ٣/ ١٢٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٣١ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٩٥ ، وانظر ما سبق في ص ١٣٣ .

لشبههما بالمثنى في الصورة ، وليسا بمثنيين حقيقة ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير ، وما كان كذلك لا يجوز تثنيته ، كما هو مذكور في شروط التثنية .[١]

والقسم الخامس لفظ واحد (و) هو : (أولاءِ) ويشار به (لجمعهما)[٢] أي : المذكر والمؤنث . وفيه لغتان :

المد ، وهو لغة أهل الحجاز ، وهي الفصحى ، وبها جاء القرآن .

والقصر ، وهي[٣] لغة غيرهم .[٤]

وقد حُكِيَ فيه لغات أخر[٥] ، وهي :

هُلَاءِ — بإبدال الهمزة هاء — ، وأُولاءُ — بضم الهمزتين — ، وأُولَاءٍ — بالكسر والتنوين — ، وأُولاءِ — بإشباع الضمة قبل اللام[٦] — ، وهَوْلَاءِ — بالهاء — وأُلَّا[٧] — بالقصر والتشديد — .

وهذه الألفاظ السابقة في المشار إليه القريب ، (و) أما المشار إليه[٨] (البعيد) فيشار إليه بهاءٍ ملحقة (بالكاف) في آخره (مجردة)

١— انظر سر الصناعة ٢/٤٥٠ ، وشرح اللمع ١/٣٢١ .

٢— في " ع " : لجمعها .

٣— في " ع " : وهو .

٤— كبني تميم وقيس وربيعة وأسد . انظر التصريح ١/١٢٧ .

٥— انظر التسهيل ص ٣٩ ، والمساعد ١/١٨٤ ، وتعليق الفرائد ٢/٣١٩ .

٦— الواو التي تكتب في " أُولاءِ " التي لم تشبع ضمة همزتها هي واو زائدة زيدت للتفريق بين أولئك وإليك في الصورة ، فالواو في " أولاء " تكتب مطلقا ، سواء أشبعت ضمة الهمزة أم لم تشبع ولم تكن الزيادة في "إليك" لأن الزيادة وردت في الأسماء دون الحروف . انظر التسهيل ص ٣٣٧ ، والمساعد ٤/٣٧٨ .

٧— في " ع " : وأولا .

٨— قوله : " القريب ، وأما المشار إليه " ساقط من " ع " .

أي[1]: الكاف (من اللام)[2]، نحو : ذاك .

وحينئذ تدخل في جميع أسماء الإشارة (مطلقا) ، سواء كان المشار إليه مفردا أو مثنى أو مجموعا ، وسواء كانت أسماء الإشارة مسبوقة بهاء التنبيه أولا .

وهذه الكاف حرف خطاب تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية من فتحها للمذكر ، وكسرها للمؤنث ، واتصالها بميم وألف[3] للمثنى مطلقا ، وبميم فقط لجمع المذكر ، وبنون مشددة لجمع المؤنث .

وهذا هو الغالب في كلام العرب ، ومنهم من يكتفي في خطاب المثنى والمجموع والمفرد بالكاف التي هي للمفرد[4]، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾[5].

وليست هذه الكاف اسما مضمرا ، وإلا لاقتضى ذلك أن يكون لها محل من الإعراب ، والغرض أن لا محل لها ، أما الرفع والنصب فلانتفاء الرافع والناصب ، وأما الجر / فلأنه لا يخلو إما أن يكون بالحرف ، ولا حرف هنا / ٨٤ أو بالإضافة ، وهي ممتنعة ؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لابد أن يكون نكرة ، حتى لو كان معرفة نُوِيَ تنكيره لأجل الإضافة .

---

١ — قوله : " أي " ساقط من " ع " .

٢ — في " ع " : من اللام .

٣ — في " د " : بميم كألف .

٤ — وفيها حينئذ لغتان هما :
أ — أن تكون مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث .
ب — أن تكون مفتوحة دائما .
انظر توضيح المقاصد ١ / ١٩٤ ، والهمع ١ / ٢٦٤ و ٢٦٥ ، ومجيب الندا ١ / ٢٠٣ .

٥ — سورة المجادلة من الآية ١٢ . وقد سقط قوله : " وأطهر " من " د " .

والمشار إليه البعيد يشار إليه باسم الإشارة ملحقا بالكاف مجردة من اللام في كل أسماء الإشارة ، (أو مقرونة بها) ، نحو : ذلك ، (إلا في) ثلاثة أشياء :

فيمتنع في المشار به إلى (المثنى مطلقا) مذكرا كان أو مؤنثا ، فلا تقول : ذانلك ، ولا تانلك[1] ، بل تقول : ذانك ، وتانك .

(وفي) المشار به إلى (الجمع) ، وليس ذلك مطلقا ، بل (في لغة من مده) ، وهم أهل الحجاز ، فلا تقول : أولائلك ، بل تقول : أولئك — بغير لام —[2] .

وأما من قصره فإنه يلحقه اللام مع الكاف ، فيقول : أولالك ، وعليه قول الشاعر :

٨٢ — أولالك قومي لم يكونوا أُشَابَةً * وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أولالكا[3]

والأُشَابَةُ — بالهمزة المضمومة ، والشين المعجمة ، والباء الموحدة — واحدة الأُشائب[4] ، وهم الأُخلاط من الناس .

١— قوله : " ولا تانلك " ساقط من "ع" .

٢— في "ع" : يعني لام .

٣— هذا بيت من الطويل ، نسب للأعشى وليس في ديوانه .
والضليل : الكثير الضلال .
والشاهد فيه إلحاق اللام مع الكاف لاسم الإشارة " أولاء " المقصور في موضعين .
وهذا البيت من شواهد اللامات للزجاجي ص ١٣٢ ، والمنصف ١/١٦٦ و ٣/٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٢ ، والصاحبي ص ٢٨ ، وشرح المفصل ١٠/٦ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٢٠٩ ، وشفاء العليل ١/٢٥٦ ، والتصريح ١/١٢٩ ، والهمع ١/٢٦١ ، والدرر ١/٢٣٥ .
وقد ورد هذا البيت في شرح المفصل برواية : أولئك قومي ، مكان : أولالك قومي .

٤— في " د " : واحد الأشابيب .

(وفيما تقدمته[1] هاء التنبيه) من أسماء الإشارة ، كراهة كثرة الزوائد ، فلا تقول : هذالك ، بل : هذاك ، إلا أن تجريد اسم الإشارة من الكاف مع هاء التنبيه كثير ، نحو : ﴿ هَٰذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾[2] ، واقترانه بالكاف مع هاء التنبيه[3] قليل ، ومنه قول الشاعر:

٨٣ — رأيت بني غبراء لا ينكرونني * ولا أهل هذاك الطِّراف الممدَّدِ[4]

والتميميون لا يأتون باللام في كل حال[5] سواء كان اسم الإشارة مشارا به لمفرد أو مثنى أو جمع ، وسواء تقدمته هاء التنبيه ، أو لم تتقدمه . / ٨٥ /

تنبيهان

الأول : عبارة المصنف — رحمه الله تعالى — تقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان[6] : قريبة ، وهي المجردة من الكاف واللام ، وبعيدة ،

---

١ — في " د " : وفيما تقدمه .

٢ — سورة الجاثية من الآية ٢٩ .

٣ — من قوله : " كثير نحو " إلى قوله : " مع هاء التنبيه " ساقط من "ع" .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة . انظر ديوانه ص ٤٩ .
وبني غبراء يقصد بهم الفقراء . والطراف : بيت من أُدُم ، ويقصد بأهل الطراف الأغنياء .
والشاهد فيه اقتران اسم الإشارة " ذا " بالكاف مع هاء التنبيه .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ٢٧٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٩ ، ورصف المباني ص ٤٦٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٩٥ ، والجنى الداني ص ٣٤٢ ، والمساعد ١ / ١٨٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٣٢٨ ، والعيني ١ / ٤١٠ ، والهمع ١ / ٢٦٢ ، والأشموني ١ / ١٤٤ .

٥ — في "ع" : لا يأتون باللام مطلقا في كل حال .

٦ — حيث ذكر أسماء الإشارة ، ثم قال : والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقا ، أو مقرونة بها . انظر متن القطر ص ٥ ، وشرح القطر ص ١٠٠ .

وهي المقترنة بالكاف وحدها أو مع اللام ، من غير توسط بينهما . وهي طريقة ابن مالك[١] — رحمه الله تعالى — وغيره من المحققين[٢]، ونسبه الصفار[٣] إلى سيبويه[٤] .

وأكثر النحويين على أن له ثلاث مراتب :

قريبة ، وهي المجردة من اللام والكاف .

وبعيدة ، وهي المقترنة بهما .

ومتوسطة ، وهي المقترنة بالكاف وحدها ، نحو : ذاك .

وقد استدل ابن مالك — رحمه الله تعالى — على مذهبه في شرح التسهيل[٥] بأدلة أقواها :

أن الفراء نقل[٦] أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

---

١ — انظر التسهيل ص ٣٩ ، وشرحه ١/٢٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٦ .

٢ — مثل ابن يعيش . انظر شرح المفصل ٣/١٣٥ ، ومثل ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٧٨ .

٣ — هو قاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي . صحب الشلوبين وابن عصفور . صنع على كتاب سيبويه شرحا حسنا ، ولم يتمه ، توفي بعد سنة ٦٣٠ هـ . انظر أخباره في إشارة التعيين ص ٢٦٦ ، والبلغة ص ١٧٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

٤ — انظر توضيح المقاصد ١/١٩٣ ، والهمع ١/٢٦٠ .

٥ — شرح التسهيل ١/٢٧٢ .

٦ — انظر شرح الكافية ٢/٣٤ ، والارتشاف ١/٥٠٧ ، والتصريح ١/١٢٩ .

الثاني : وقع في عبارة المصنف في الأوضح [١] ، وكذا [٢] في عبارة غيره [٣] تخصيص حكاية القصر في " أولاء " بلغة بني تميم ، وهذا [٤] يدفع [٥] ما ذَكَرَهُ [٦] من أن اللام تدخل فيه في لغة من قصره ؛ [٧] لأن ذلك يقتضي أن بني تميم يأتون باللام في " أولاء " ؛ لأنهم حينئذ هم الذين يقصرونها . والذي نقله المصنف [٧] وغيره [٨] عنهم أنهم لا يأتون باللام أصلا .

إذا علم هذا فالصواب أن يقال : المد في " أولاء " لغة أهل الحجاز ، والقصر لغة غيرهم [٩] حتى يدخل غير بني تميم ، ليتوجه إليهم النقل بأن اللام تدخل [١٠] في " أُولاء " مع القصر . ولا يقال : ذلك يتوقف على النقل [١١] . فقد سمع قصرها مقترنة باللام ، كما تقدم [١٢] ، وأهل الحجاز لا يقصرونها

---

١ — أوضح المسالك ١ / ١٣٤ .

٢ — في " ع " : وهكذا .

٣ — مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٥ ، ومثل المرادي انظر توضيح المقاصد ١ / ١٩١ ، ومثل ابن عقيل . انظر شرحه للألفية ١ / ١٣٣ .

٤ — في " د " : وهو .

٥ — في النسختين : يدافع .

٦ — في " د " : ما ذكر .

٧ — انظر أوضح المسالك ١ / ١٣٦ .

٨ — مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٦ ، ومثل المرادي انظر توضيح المقاصد ١ / ١٩٣ و ١٩٥ .

٩ — ذكرتُ في ص ٣٣٩ أصحاب هذه اللغة .

١٠ — في " ع " : لا تدخل .

١١ — في " ع " : بين عن النقل .

١٢ — انظر ص ٣٤١ .

وبنو تميم لا يأتون باللام فتعين / أن يكون[1] ذلك من غير الطائفتين / ٨٦
ويكون العام في قولهم : إن اللام تلحق " أولاء " في لغة[2] من قصره
مخصوصا[3] بغير بني تميم . والمخصص[4] له قولهم : وبنو تميم لا يأتون
باللام أصلا . والله أعلم .

١— قوله : " أن يكون " ساقط من " ع " .
٢— في " ع " : في اللغة .
٣— في " ع " : مخصوص .
٤— في " ع " : والمخصوص .

الاسم الموصــول

(ثم) يلي اسمَ الإشارة في الرتبة (الموصولُ) ، وهو قسمان : اسمي ، وحرفي . والمذكور هنا هو الاسمي .

ولم يحده المصنف لكونه محصورا بالعد ، كما تقدم في اسم الإشارة.[1]

وحده في التسهيل بقوله[2] : ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه[3] ، وجملةٍ صريحــة أو مؤولة .[4]

فخرجت النكرات الموصوفة بجملةٍ[5] ، فإنها ــ وإن كانت مفتقرة إلـــى الجملة والعائد ــ ليس افتقارها إلى ذلك أبدا ، بل إنما هو في حــــال وصفيتها بها .

وخرج أيضا " حيث " وشبهها مما يلزم إضافته إلى الجملة[6] ، فإنها وإن افتقرت

١ــ انظر ص ٣٣٧ .

٢ــ التسهيل ص ٣٣ .

٣ــ المقصود بالعائد الضمير ، وبخلفه الاسم الظاهر ، نحو : أبوسعيد الذي رويت عن الخدري . أي : عنه . انظر المساعد ١ / ١٣٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٧ .

٤ــ الجملة المؤولة تشمل الجملة الظرفية ، نحو : كلمت الذي عندك ، وجملة الجار والمجرور ، نحو : قام الذي في الدار ، وجملة الصفــة الصريحة نحو : مررت بالضارب ، أي : بالذي يضرب ، أو ضَــرَبَ . انظر المساعد ١ / ١٣٧ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٧ ، والأشمونـــي ١ / ١٤٦ .

٥ــ خرجت بقوله : " أبدا " . انظر شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، والمساعـــد ١ / ١٣٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٦ .

٦ــ خرجت بقوله : " إلى عائد " ، وكذلك خرج به الموصول الحرفي . انظر شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، والمساعد ١ / ١٣٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٦ .

أبدا إلى الجملة [١] ليست بمفتقرة [٢] إلى عائد .

وأما الحرفي [٣] فهو كما قال في التسهيل أيضا : [٤] ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد .

وهو خمسة : أَنَّ — بالتشديد — ، وأَنْ — بالتخفيف — ، وما ، وكي ، ولو ، [٥] نحو قوله تعالى [٦] : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ ، [٧] أي : إنزالنا ، ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، [٨] أي : وصيامكم ، ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ، [٩] أي : بنسيانهم ، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ ، [١٠] أي : لعدم كون على المؤمنين حرج ، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ ، [١١] أي : يود أحدهم التعمير .

١— من قوله : " فإنها وإن " إلى قوله : " إلى الجملة " ساقط من " ع " .

٢— في " ع " : مفتقرة .

٣— في " ع " : وأما الجر .

٤— التسهيل ص ٣٣ .

٥— أي : التي تتلو غالبا فعلا يُفْهِمُ التمني ، نحو : وَدَّ ، وتمنى ، ونحوهما . انظر المغني ص ٣٤٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٨١ ، والهمع ١ / ٢٨٠ .

٦— قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .

٧— سورة العنكبوت من الآية ٥١ ، وقد سقطت كلمة " الكتاب " من " د " .

٨— سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

٩— سورة ص من الآية ٢٦ .

١٠— سورة الأحزاب من الآية ٣٧ .

١١— سورة البقرة من الآية ٩٦ .

وأما " الذي " فعدها المصنف في أوضحه من الموصول الحرفي [١]، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [٢]، أي : كخوضهم .
فعلى هذا يكون مشتركا بين الموصول الاسمي والحرفي [٣]. ومقتضى حد التسهيل للموصول الحرفي إخراجها عنه ؛ لاحتياجه إلى العائد في الآية المذكورة .

والظاهر أن من قال بحرفيته تمسك بإفراده ؛ إذ لو كان اسميا لكان القياس يقتضي / أن يؤتى به دالا على الجمع [٤]؛ ليطابق الضمير في الفعل بعده، ٨٧/
ولأجل ذلك احتاج من قال باسميته إلى أن جعله في الآية المذكورة صفة لمصدر محذوف ، والتقدير حينئذ : وخضتم كالخوض الذي خاضوه [٥].

(وهو) ، أي : الموصول الاسمي قسمان :
نص [٦]، وهو ما كان مدلوله واحدا ، إما مفرد مذكر أو مؤنث ، أو مثنى كذلك ، أو مجموع كذلك .

---

١ — أوضح المسالك ١/١٣٧ ، وهذا مذهب يونس . انظر المسائل العضديات ص ١٦٩ ، والارتشاف ١/٥٢١ ، والتصريح ١/١٣٠ ، وهو أيضا مذهب الفراء . انظر معاني القرآن ١/٤٤٦ ، وتبعهما ابن خروف وابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥ .

٢ — سورة التوبة من الآية ٦٩ .

٣ — يشكل على كون " الذي " حرفا دخول " أل " عليها ؛ لأن " أل " بجميع أقسامها من خواص الاسم . انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح ١/١٣٠ .

٤ — في " د ": دالا على الجميع .

٥ — انظر البحر المحيط ٥/٦٩ ، والدر المصون ٦/٨٣ .

٦ — أي : نص في معناه ، لا يتجاوزه إلى غيره . انظر التصريح ١/١٣١ .

ومشترك ، وهو ما صلح استعماله في[1] المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث .

فالنص ألفاظ منها (الذي) ، وهو موضوع للواحد ، ويكون للعالم وغيره ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ ﴾[2] ، ﴿ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾[3] .

(والتي) ، وهو موضوع للواحدة ، وتكون للعاقلة وغيرها ، نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾[4] ، ﴿ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾[5] .

وفي " الذي " و " التي " ست لغات[6] :

إثبات يائهما ساكنة ، وحذفها ساكنا ما قبلها ، أو باقيا[7] على كسره ، وتشديد يائهما مكسورة أو مضمومة ، فهذه خمس لغات ، والسادسة : حذف الألف واللام ، وتخفيف الياء ساكنة ، نحو : لَذِيْ[8] .

وما ذكرناه من اللغة الخامسة ، وهي ضم الياء المشددة هو صريح مافي التسهيل[9] والمرادي[10] ، ولم يذكر بعضهم[11] في الياء إذا شددت

---

١ — قوله : " في " ساقط من " ع " .

٢ — سورة فاطر من الآية ٣٤ .

٣ — سورة الأنبياء من الآية ١٠٣ .

٤ — سورة المجادلة من الآية الأولى .

٥ — سورة البقرة من الآية ١٤٢ .

٦ — انظر شواهد هذه اللغات في شرح التسهيل ١ / ٢١١ ، والمساعد ١ / ١٣٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٤ ، والهمع ١ / ٢٨٣ .

٧ — في " ع " : وباقيا .

٨ — في " ع " : نحو : الذي .

٩ — التسهيل ص ٣٣ .

١٠ — انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٠٦ .

١١ — مثل ابن الشجري . انظر أماليه ٢ / ٣٠٥ ، ومثل ابن الأنباري . انظر أسرار العربية ص ٣٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٥ .

إلا البناء على الكسر[1]، أو تحريكها بحسب الإعراب.[2]

(واللذان) ، وهو موضوع لمثنى المذكر .

(واللتان) ، وهو موضوع[3] لمثنى المؤنث .

وهما (بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا) نحو : اللذَيْنِ واللتَيْنِ .[4]

وفيهما أربع لغات[5]:

إثبات النون مخففة، وهي لغة أهل الحجاز وبني أسد . ومشددة[6] وهي لغة قيس ، وبني تميم .

وحذفها ، / نحو : اللذا . وحذف الألف واللام ، نحو : لذان . /٨٨

(و) وضع (لجمع المذكر الذِيْنَ) ، ويستعمل (بالياء مطلقا) سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لأنه مبني.

---

١ — في " ع ": على الكسرة .

٢ — صرح الجزولي بأن " الذي " إذا شددت ياؤها معربة ، فتحرك بحسب الإعراب . انظر شرح الكافية ٢ / ٤٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٣ ، والهمع ١ / ٢٨٤ .

٣ — في " ع " : وهي موضوعة .

٤ — الجمهور على أنهما مبنيان على الألف في حالة الرفع ، وعلى الياء في حالتي النصب والجر ، كما قيل في " ذين وتين " . انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٨١ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠ ، وانظر ص ١٣٣ .

٥ — انظر شواهد هذه اللغات في الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠ ، والمساعد ١ / ١٤٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٧ .

٦ — أجاز الكوفيون تشديد نون الاسم الموصول المثنى سواء كانت بعد الألف أم بعد الياء ، أما البصريون فلم يجيزوا تشديد نونه إلا بعد الألف. انظر المساعد ١ / ١٤١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٢ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٧ .

وإنما لم يعرب " الذين "[1] كما أعرب " اللذان واللتان " لكونه غير جارٍ على سَنَنِ المجموع من جهة أنه أخص من واحده ، إذ هو[2] لا يطلق إلا على العاقلين ، بخلاف " الذي " فإنه يطلق على العاقل وغيره ، كما تقدم .[3]

قال بعضهم : القياس أن يكون معربا كما هو لغة هذيل ، أو عُقَيْل ، لأنه على صورة الجمع وسَنَنِهِ ، فيكون معارضا لبنائه كاللَّذَيْنِ ، وأما ما قالوه ، وأشار إلى الكلام المتقدم ففيه نظر ، لأنه ليس المُدَّعَى أنه جمع ، بل على صورة الجمع ، ولو سُلِّمَ أنه جمع فليس جمعا لواحد ، باعتبار كون ذلك الواحد أعم ، بل يراد بالواحد حال إرادة الجمع من يعقل أو شبهه[4] ، وهو حينئذ جمع كما قال في التسهيل[5] : وإن عني بالذي من يعقل[6] وشبهه[7] فجمعه الذين[8] . انتهى ملخصا .

وفي " الذين "[9] أيضا أربع لغات .

لزوم الياء وإثبات النون ، وهي المشهورة . وإعرابه إعراب الجمع المذكر ،[10] ومنه قوله :

---

١ — في النسختين : اللذين .
٢ — قوله : " هو " ساقط من " ع " .
٣ — انظر ص ٣٤٩ .
٤ — في " د " : وشبهه .
٥ — التسهيل ص ٣٣ .
٦ — في " ع " : من يعقد .
٧ — في التسهيل : من يعلم أو شبهه . انظر التسهيل ص ٣٣ .
٨ — في " د " : اللذين .
٩ — في " ع " : اللذين .
١٠ — في " ع " : المذكور .

٨٤ـ نحن اللـــذون صبحوا الصباحـــا (١)

وحذف النون لطول الاسم بالصلة ، ومنه قوله :

٨٥ـ وإن الذي حانت بفلج دماؤهـــم (٢) (٣)

---

١ ــ هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده :

يوم النخيل غارة ملحاحـــــا

وهـــــو لأبي حرب بن الأعلم العقيـــلي . انظر نوادر أبـــي زيد ص ٢٣٩ . وشعراء بني عقيل ٢ / ٥٢ .

ونسب لرؤبة ، وهو في ملحق ديوانه ص ١٧٢ .

ونسب لليلى الأخيلية . وهو في ديوانها ص ٦١ .

والشاهد فيه إعراب الاسم الموصول " الذين" إعراب جمع المذكر السالم .

وهذا البيت من شواهد الأزهية ص ٢٩٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣ ، والمغني ص ٥٣٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٠ ، والعيني ١ / ٤٢٦ ، والتصريح ١ / ١٣٣ ، والهمع ١ / ٢٨٥ ، والأشموني ١ / ١٤٩ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٥٣ .

٢ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

هم القــوم كل القوم يا أم خالـــدِ

وهو للأشهب بن رميلة . انظر ديوانه ص ٢٣١ ، ونسب لحريث بن مخفض .

وفَلْج : اسم بلد . انظر معجم البلدان ٤ / ٢٧٢ ، ومعنى حانـــت دماؤهم أي : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

والشاهد فيه حذف النون من " الـذين " بدليل عود ضمير الجمع عليـــه في قوله : دماؤهم .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ١ / ١٨٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٩٠ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والمنصف ١ / ٦٧ ، والأزهية ص ٢٩٩ ، والأمالـي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٤ و ١٥٥ ، والمغـــــني ص ٧١٧ ، والعيني ١ / ٤٨٢ ، والخزانة ٦ / ٢٥ .

٣ــ من قوله : " وحذف النون " إلى قوله : " بفلج دماؤهم " ساقط من " ع " .

وحذف الألف واللام ، فيقال : لَذِينَ[1] .

(و) وضع لجمع المذكر أيضا (الأُلَى)[2] — مقصورا بكثرة وممدودا بقلة — ،
ومنه قول كثير[3] :

٨٦— أبى الله للشُّمِّ[4] الألاءِ كأنهم * سيوف أجادَ القينُ يوما صقالَهَا[5]

١— وشاهدها ما حكاه أبو عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابيا يقرأ قوله تعالى : " صراط الذين " الفاتحة ٧ يقرأها بتخفيف اللام . انظر شواذ القرآن ص ٩ ، وشرح التسهيل ٢١٢/١ ، وتعليق الفرائد ١٩١/٢ .

٢— في " د " : الأولى . وفي " ع " : الأولا . والتصحيح من متن القطر ص ٥ .

٣— هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي . من فحول شعراء الإسلام ، وهو شاعر غزل ، هام بعزة بنت جميل الصخرية فنسب إليها . كانت له حظوة عند بني مروان . له ديوان مطبوع . توفي سنة ١٠٥هـ . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٥٤٠/٢ ، والشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، والأغاني ٣١٢٣/٩ ، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ١٩٤٧/٤ ، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤ .

٤— في " د " : المشيم .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لكثير عزة . انظر ديوانه ص ٨٧ .
والشُّمّ : جمع أَشَمّ ، وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه . والعرب تعد هذا من علامات السؤدد . والقين : الحداد . والمراد بصقالها صنعتها .
والشاهد فيه استعمال الاسم الموصول " الألى " ممدودا .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ٢١٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢١٢/١ ، وشرح الشذور ص ١٢٢ ، وتعليق الفرائد ١٩٣/٢ ، والعيني ٤٥٩/١ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والهمع ٢٨٦/١ ، والأشموني ١٤٩/١ ، والدرر ٢٦٢/١ .

ومما وضع لجمع المذكر اللائين ، ذكره في التسهيل[1] ، وهو كالَّذِيـن[2]

في / لزوم الياء[3] مطلقا عند الجمهور ، وإعرابه بالواو عند هذيل[4] ، وعليه /٨٩

قول الشاعر :

٨٧ــ هـم اللاءون فكـوا الغُـلَّ عـني[5]

(و) وضع (لجمع المؤنث اللائي ، واللاتي) ، وله أيضا اللواتـي

ــ بالياء في الثلاثة ــ ، وقد تحذف ياءاتها ، فتقول : اللاءِ ، واللاتِ ،

واللـواتِ .

وقد يجيء اللائي لجمع المذكر ، كقول الشاعر :

---

١ ــ التسهيل ص ٣٤ .

٢ ــ في "د" : وهو كا للذين . .

٣ ــ في "ع" البناء .

٤ ــ الصحيح أن "اللائين" بالياء مطلقا لغة أكثر هذيل ، أما إعرابها كإعراب جمع المذكر السالم فهي لغة لبعض هذيل . انظر الارتشاف ٥٢٦/١ ، والمساعد ١٤٤/١ ، وتعليق الفرائد ١٩٤/٢ .

٥ ــ هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

بمـرو الشاهجان وهم جناحـي

وهو لرجل من هذيل ، لم أقف على اسمه .

ومرو الشاهجان هي مرو العظمى ، أشهر مدن خراسان . انظر معجم البلدان ١١٢/٥ .

والشاهد فيه إعراب الاسم الموصول "اللائين" إعراب جمع المذكر السالم .

وهذا البيت من شواهد الأزهية ص ٣٠٠ ، والأمالي الشجرية ٣٠٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٧/١ ، والمغني ص ٥٣٥ ، والمساعد ١٤٤/١ ، وشفاء العليل ٢٢٤/١ ، وتعليق الفرائد ١٩٤/٢ ، والهمع ٢٨٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٥٥/٦ ، والدرر ٢٦٤/١ .

٨٨— فما[١] آباؤنا بأَمَنَّ منه[٢] * علينا اللاءِ[٣] قد مهدوا الحجورا[٤]

أي : الذين مهدوا .

كما يجيء الألى[٥] لجمع المؤنث ، كقوله :

٨٩— محا حُبُّها حُبَّ الأُلَى[٥] كُنَّ قبلها[٦]

أي : اللائي كن قبلها[٧].

١— في " د " : وما .

٢— في " ع " : أباؤنا من منه .

٣— في النسختين : اللائي ، وبه يختل وزن البيت .

٤— هذا بيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سُلَيْم .

ومعناه : إن آباءنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد — ليسوا بأكبر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

والشاهد فيه استعمال " اللائي " لجمع المذكر .

وهذا البيت من شواهد الأزهية ص ٣٠١ ، وشرح التسهيل ١/٢١٦، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ ، والمساعد ١/١٤٣ ، وتعليق الفرائد ٢/١٩٤ ، والعيني ١/٤٢٩ ، والتصريح ١/١٣٣ ، والهمع ١/٢٨٧ ، والأشموني ١/١٥١ .

٥— في النسختين : الأولى . وهو مخالف للقواعد الإملائية .

٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وحلت مكانا لم يكن حُلَّ من قبلُ

وهو من قصيدة لمجنون ليلى . انظر ديوانه ص ١٧٠ .

والشاهد فيه مجيء " الألى " لجمع المؤنث .

وهذا البيت من شواهد العيني ١/٤٣٠ ، والتصريح ١/١٣٣ ، والأشموني ١/١٤٩ .

٧ — قوله : " أي : اللائي كن قبلها " ساقط من "ع" .

والمشترك[١] — (و) هو ما يأتي[٢] (بمعنى الجميع) على ما تقدم[٣] — ستة ألفاظ : (مَنْ) ، تقول : جاءني من قام أبوه — في المفرد المذكر — ومن قام أبوها — في المؤنث — ، ومن قام أبوهما — في المثنى — ، ومن قام[٤] أبوهم — في الجمع المذكر — ، ومن قام أبوهن — في الجمع المؤنث — .

وهي موضوعة للعالم ، نحو : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾[٥] ، وقد تأتي لغيره إذا نُزِّل منزلته ، نحو : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[٦] ، فإن الأصنام الواقعة عليها "مَنْ" نزلت منزلة العالم بدعائهم لها .

وكذا إذا اجتمع مع العالم غيره[٧] فيما وقعت عليه "مَنْ" ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾[٨] ، فإن من لا يخلق شامل للآدميين ، والملائكة ، والأصنام .

وكذا إذا اقترن بالعالم[٩] في عموم متقدم فُصِّل ذلك العموم بـ "مَنْ" ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾[١٠] ، فإن من يمشي على بطنه غير عالم ،

---

١ — هذا هو القسم الثاني من أقسام الموصول الاسمي .

٢ — في "ع" : ما يجيء .

٣ — انظر ص ٣٤٩ .

٤ — في "ع" : ومن قال .

٥ — سورة الرعد من الآية ٤٣ .

٦ — سورة الأحقاف من الآية ٥ . وقد سقط من "د" قوله : ((إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)) .

٧ — قوله : "غيره" ساقط من "د" .

٨ — سورة النحل من الآية ١٧ .

٩ — أي : اقترن غيرُ العالم بالعالم .

١٠ — سورة النور من الآية ٤٥ . وهي بتمامها : ((وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ، إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) .

لكنه اقترن بالعالم في عموم كل دابة ، فساغ استعمال " مَنْ " فيه لذلك .

(و) من المشترك (ما) ، وهي موضوعة لغير العالم ، نحو :

﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[١] ، وقد تأتي له مع العالم ، نحــــو :

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٢] .

وللمبهم / أمره[٣] كقول من رأى شبحا من بعيد ، ولم يعلم ما هو : انظــــر / ٩٠ إلى ما ظهر .

تنبيـــــــه

أكثر النحويين[٤] مصرح بأن " ما " موضوعة لغير العاقل ، حتى إن قولهم : " ما[٥] لما لا يعقل " صار من القواعد المعلومة بينهم .

والذي عليه المحققون[٦] أن " ما " عام يصح إطلاقه على ذي العقل وغيره عند الإبهام ، وسواء كانت " ما " للاستفهام أو غيره .

فإذا علم أن الشيء من ذوي العلم فُرِّق[٧] بـ " مَنْ " و " ما " فتختص " مَنْ " بذوي العلم ، و " ما " بغيره[٨] . كذا قال صاحب الكشاف[٩] عند الكـــــــــلام

١ـــ سورة النحل من الآية ٩٦ .

٢ـــ سورة الحشر من الآية الأولى وسورة الصف من الآية الأولى.

٣ـــ في " د " : وللمبهم أمر .

٤ـــ منهم المبرد . انظر المقتضب ٢ / ٥١ و ٢٩٥ ، ومنهم الزجاجي . انظر حروف المعاني ص ٥٤ ، ومنهم ابن فارس . انظر الصاحبي ص ٢٦٩ .

٥ـــ قوله : " ما " ساقط من " ع " .

٦ـــ مثل الزمخشري . انظر الكشاف ١ / ١٩٣ ، ومثل السهيلي . انظر نتائج الفكر ص ١٨٠ .

٧ـــ في " ع " : قرن .

٨ـــ في " ع " : بعده .

٩ـــ الكشاف ١ / ١٩٣ .

على قوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي ﴾[1] ، وتابعه[2] الشيخ سعد الدين في حاشيته عليه[3] ، قال : وبهذا الاعتبار يقال : إن " ما " لغير العقلاء .

واستدل كل منهما على إطلاق " ما " على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم : " من " لما يعقل[4] .

قال الشيخ سعد الدين : من غير تجوز في ذلك ، حتى لو قيل : " من " لمن يعقل ، كان لغوا من الكلام ، بمنزلة أن يقال لذي عقل : عاقل .

وعلم من هذا أيضا أن الصواب أن يقال في " مَنْ " : إنها لما يعقل. وأن قول بعضهم :[5] " من " لمن يعقل" ليس على وجهه . والله أعلم .

(و) من الموصول المشترك (أي) ، خلافا لثعلب[6] ، ويرد عليه قول الشاعر :

٩٠— فسلم على أيُّهُمْ أفضلُ[7]

١— سورة البقرة من الآية ١٣٣ .

٢— من قوله : " الكشاف عند " إلى قوله :" وتابعه " ساقط من " ع " .

٣— نقل الدماميني كلام الشيخ سعد الدين هذا في تعليق الفرائد ٢ / ٢٥١ .

٤— في " ع " : على قولهم : من لا يعقل .

٥— مثل ابن فارس . انظر الصاحبي ص ٢٧٤ ، ومثل الإسفرائيني . انظر لباب الإعراب ص ١٨٠ ، ومثل المرادي . انظر توضيح المقاصد ١ / ٢١٨ ، ومثل ابن هشام . انظر شرح الشذور ص ١٤٥ .

٦— حيث زعم أنها لا تكون موصولة . انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٤٢ ، والمغني ص ١٠٩ ، والأشموني ١ / ١٦٥ .

٧— هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

إذا ما لقيت بني مالك

وهو لغسان بن وعلة .

والشاهد فيه مجيء " أي " موصولة .

===

لصحة تقدير الموصولة ، وبطلان تقدير غيرها . وبيانه : أن "أيا" لا تخلو إما أن تكون استفهامية [1]، أو شرطية [2]، أو وصلة لنداء ما فيه "أل" [3]، أو صفة [4] للنكرة [5]، أو حالا من المعرفة [6]، أو موصولة .

[وهنا] [7] لا جائز أن تكون استفهامية ولا شرطية [8] لفساد المعنى على الاستفهام والشرط ، ولبنائها على الضم ، ولو كانت استفهامية أو شرطية لأعربت . ولا / وصلة للنداء ؛ إذ لا نداء في البيت ، ولا صفة ولا حالا ، لأنها فيهما / ٩١ لا تضاف إلا [9] إلى النكرة ، فلم يبق إلا الموصولة .

== وهذا البيت من شواهد إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣ / ٨٢٨ ، والإنصاف ٢ / ٧١٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٩٤ ، والعيني ١ / ٤٣٦ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، والهمع ١ / ٢٩١ ، والأشموني ١ / ١٦٦ ، والخزانة ٦ / ٦١ .

١ — نحو قوله تعالى : " فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ " الأعراف ١٨٥.

٢ — نحو قوله تعالى : " أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى " الإسراء ١١٠.

٣ — نحو قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ " البقرة ٢١ .

٤ — في "ع" : أو وصفة .

٥ — نحو قول الشاعر :

دعوت امرءا أيَّ امريء فأجابني

انظر شفاء العليل ١ / ٢٤٢ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٦١.

٦ — نحو قول الراعي النميري :

ولله عينا حبتر أَيَّمَا فتَى

انظر ديوان الراعي ص ٣ ، والكتاب ٢ / ١٨٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٦٢ .

٧ — زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

٨ — في "ع": استفهامية أو شرطية .

٩ — قوله : "إلا" ساقط من "ع" .

ولا تضاف "أي" الموصولة إلا إلى معرفة[١]، خلافا لابن عصفور[٢].

ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافا للبصريين[٣]. حتى إن الكسائي — رحمه الله تعالى —[٤] لما سئل في حلقة يونس[٥] على ما قيل[٦]: لم لا يجوز: أعجبني أيهم قام. قال في الجواب: "أي" كذا خلقت. وكأنه — رحمه الله — لم يلح له حينئذ وجه العلة.

وقد علل ذلك ابن السراج[٧] بأن "أيا" وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت[٨]: يعجبني أيهم يقوم، فكأنك[٩] قلت: يعجبني الشخص الذي

١— في "د": إلى المعرفة.

٢— انظر التصريح ١/١٣٥، والأشموني ١/١٦٧ و ٢/٢٦١.

٣— انظر شرح التسهيل ١/٢٢٣، والارتشاف ١/٥٣١، وتعليق الفرائد ٢/٢٠٩.

٤— قوله: "تعالى" ساقط من "د".

٥— هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ولاء. سمع من العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة. وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم. كان إماما في النحو واللغة، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء الأعراب. من مصنفاته: معاني القرآن وكتاب الأمثال وكتاب النوادر الكبير. توفي سنة ١٨٢ هـ. انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ١٢٠، ونزهة الألباء ص ٤٧، وإنباه الرواة ٤/٧٤، وإشارة التعيين ص ٣٩٦، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥.

٦— انظر الأصول ٢/٣٢٦، ومجالس العلماء ص ١٨٦، وشرح الكافية ٢/٤١، والأشموني ١/١٦٧.

٧— انظر الأصول ٢/٣٢٦.

٨— في "ع": فإن قلت.

٩— في "د": كأنك.

يقع منه القيام كائنا من كان . ولو قلت : أعجبنى أيهم قام ، لم تقع " أي " إلا على الشخص الذي قام ، فخرجت بذلك عما وضعت له من العموم والإبهام .

وأما كونه لابد أن يكون متقدما فلأجل الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية ؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .

وقد مشى ابن مالك في التسهيل على ما قاله البصريون ، حيث قال فيه[١] : ولا يلزم استقبال عامله ، ولا تقديمه ، خلافا للكوفيين[٢] . انتهى .

وهي معربة[٣] عند الخليل ويونس مطلقا[٤] . وقال سيبويه[٥] : تعرب ، إلا[٦] إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا فإنها حينئذ تبنى على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٧] ــ بالضم ــ.

ووافق الخليلَ ويونسَ على القول بإعرابها مطلقا جماعةٌ من النحويين[٨] حتى قال الزجاج[٩] : ما تبين لي أن سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ غلط إلا في

١ــ التسهيل ص ٣٤ .

٢ــ انظر شرح التسهيل ١ / ٢٢٣ ، والارتشاف ١ / ٥٣١ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٩ .

٣ــ في " ع " : وهي معرفة .

٤ــ انظر الكتاب ٢ / ٣٩٩ و ٤٠٠ ، ومجالس العلماء ص ١٨٦ ، والإنصاف ٢ / ٧١٠ و ٧١١ .

٥ــ انظر الكتاب ٢ / ٤٠٠ و ٤٠١ .

٦ــ قوله : " إلا " ساقط من " ع " .

٧ــ سورة مريم من الآية ٦٩ .

٨ــ منهم الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٤٠ ، ومنهم الأخفش والجرمي والكوفيون . انظر مجالس العلماء ص ١٣٨ ، والإنصاف ٢ / ٧٠٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٠٨ و ٢٠٩ ، والتصريح ١ / ١٣٦ .

٩ــ انظر المغني ص ١٠٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٣١ ، والتصريح ١ / ١٣٦ .

موضعين : هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها / تعرب إذا أفردت ، فكيف / ٩٢ يقول ببنائها إذا أضيفت ؟

وقال الجرمي[١]: خرجت[٢] من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : لأضربن أَيُّهُمْ قائم . — بالضم — .

وأجابوا عن الآية بما ليس هذا محله .[٣]

وقد وجه ابن مالك قول سيبويه — رحمهما الله تعالى — بما معناه[٤] :

أن الأصل في " أي " الموصولة البناء ، وإنما أعربت لإضافتها ، وكان حقها حينئذ أن تضاف إلى النكرة والمعرفة كالشرطية والاستفهامية ، فلما لم تضف إلا إلى المعرفة ضعف بذلك موجب إعرابها ، فناسب أن يكون لها حالان : حال إعراب ، وحال بناء ، وكان أولى أحوالها بالبناء الحالة المذكورة[٥] ؛ لأن حذف صدر صلتها لم يستحسن فيها دون غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزيلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظا ولا نية ، وإنما

---

١ — هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي — نسبة إلى مولاه جرم بن زبان القضاعي اليمني — . أخذ عن يونس وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي والأخفش . وأخذ عنه المازني . كان إماما في النحو ، وإليه انتهى علم النحو في زمانه . من مصنفاته : كتاب الأبنية ، وكتاب غريب سيبويه وكتاب العروض . توفي سنة ٢٢٥ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ٧٢ ، ونزهة الألباء ص ١١٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ٨٠ ، وإشارة التعيين ص ١٤٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٨ .

٢ — انظر الإنصاف ٢ / ٧١٢ ، والارتشاف ١ / ٥٣٤ ، والمغني ص ١٠٨ .

٣ — انظر إجاباتهم في الإنصاف ٢ / ٧١٠ ، والمغني ص ١٠٨ ، والمساعد ١ / ١٥٤ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٣٠ ، والتصريح ١ / ١٣٦ ، والأشموني ١ / ١٦٦ .

٤ — انظر شرح التسهيل ١ / ٢٣٤ .

٥ — وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها . انظر شرح التسهيل ١ / ٢٣٤ .

أعربت لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير مالم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت.

قال : فإن قلت : فبناؤها في حالة حذف ما تضاف إليه وحذف صدر صلتها يكون[1] من باب أولى وأحرى .

قلت : لا ، بل هي في تلك الحالة وحالة حذف ما تضاف إليه ، وذكر صدر صلتها معربة ، لأن ذلك يبدي تمكنها في الإضافة ، لاستغنائها بمعناها من لفظها ، وإلحاق التنوين عوضا منه . انتهى .

(و) من الموصول المشترك (أل) عند الجمهور ، إذا كانت داخلة (في وصف صريح) ، أي : خالص للوصفية .

وذهب المازني[2] إلى أنها موصول حرفي .

وَرُدَّ عليه : بعود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه[3] ، وبأنها لا تؤول مع / ما يليها بمصدر . /٩٣

وذهب الأخفش[4] إلى أنها حرف تعريف[5] .

وَرُدَّ عليه بدخولها على الفعل في نحو :

٩١— التُّرضى حكومته[6]

١— قوله : " يكون " ساقط من " ع " .

٢— في أحد قوليه . انظر الارتشاف ١/٥٣١ ، والمساعد ١/١٤٩ ، وتعليق الفرائد ٢/٢١٣ ، والأشموني ١/١٥٦ .

٣— أجاب المازني عن هذا بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر ، تقديره : قد أفلح الرجل المتقي ربه . وَرُدَّ بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وليس هذا منها . انظر شرح الجمل ١/١٧٨ ، وتعليق الفرائد ٢/٢١٣ ، والأشموني ١/١٥٦ .

٤— انظر تعليق الفرائد ٢/٢١٣ ، والتصريح ١/١٣٧ ، والأشموني ١/١٥٦ .

٥— وهذا ثاني قولي المازني . انظر الكامل ١/٥٢ ، واللامات للزجاجي ص ٥٧ ، وشرح الكافية ٢/٣٧ .

٦— هذا جزء من صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

===

والمُعَرِّفَةُ مختصة بالاسم ، وبأن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت للتعريف لأبعدته عن شبه الفعل ، وكان أولى بألا يعمل معها .

ولا بد أن يكون ذلك الوصف الصريح (لغير تفضيل) ، ودخل في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، (كالضارب ، والمضروب) .

قال في الشرح :[1] والصفة المشبهة ، كالحسن .

ولولا ذلك لخُصَّ الوصف هنا[2] باسم الفاعل والمفعول فقط ، سيما[3] وقد اقتصر في التمثيل عليهما ؛ لأن " أل " الداخلة على الصفة المشبهة مُعَرِّفَة

=== ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته * ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وهو للفرزدق . وليس في ديوانه .

والشاهد فيه دخول " أل " على الفعل المضارع ، مما يدل على أنها ليست للتعريف .

وهذا البيت من شواهد الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والمقرب ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥ و ٢٢٦ و ٢٣٩ ، والمساعد ١ / ١٥٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢١٤ و ٢١٧ ، والعيني ١ / ١١١ و ٤٤٥ ، والتصريح ١ / ٣٨ و ١٤٢ ، والهمع ١ / ٢٩٤ ، والأشموني ١ / ١٥٦ و ١٦٥ .

١ — شرح القطر ص ١٠٢ .

٢ — في " ع " : هذا .

٣ — أوجب العلماء اقتران " لا " بسيما ، وذلك لأنه لم يسمع حذفها إلا في كلام المولدين . انظر شرح المفصل ٢ / ٨٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٩ ، والمغني ص ١٨٦ ، والهمع ٣ / ٢٩٤ ، والأشموني ٢ / ١٦٨ .

إلا أن الرضي أجاز عدم اقتران " لا " بسيما ، حيث قال : وتُصَرِّفَ في هذه اللفظة — يعني : لاسيما — تصرفات كثيرة ؛ لكثرة استعمالها فقيل : سيما — بحذف " لا " — اهـ . انظر شرح الكافية ١ / ٢٤٩ .

على الصحيح من الأقوال[١]، لا موصولة[٢].

وقد مشى على ذلك[٣] في المغني[٤]، وعلله بأن الصفة المشبهة للثبوت فلا[٥] تؤول بالفعل[٦]. قال فيه[٤]: ولهذا[٧] كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق.

وقد اعتُرِضَ على المصنف حيث مثل في الأوضح[٨] بالأعمى والأصم لما فيه "أل" موصولة بنحو ما تقدم[٩]. والله أعلم.

فلو كان مدخول "أل" غير وصف، كالاسم السالم من الوصفية، كالرجل، أو وصفا لكنه غير خالص من الوصفية، بأن غلبت عليه الاسمية كالأبطح[١٠]،

١— انظر هذه المسألة في الارتشاف ١/٥٣١، وتعليق الفرائد ٢/٢١٥، والتصريح ١/١٤٢، والهمع ١/٢٩٣.

٢— في "ع": إلا موصلة.

٣— أي: على أنها مُعَرِّفَة، لا موصولة.

٤— المغني ص ٧١.

٥— في "ع": ولا.

٦— وذلك لدلالة الفعل على الحدوث، وهذا مناف للغرض المصوغ له الصفة المشبهة. انظر شرح الكافية ٢/٣٨، وتحفة الغريب ١/١٠٤، وحاشية الدسوقي على المغني ١/٥١.

٧— أي: لعدم التأويل بالفعل. انظر تحفة الغريب ١/١٠٤، وحاشية الدسوقى على المغني ١/٥١.

٨— أوضح المسالك ١/٧٣.

٩— من الذين اعترضوا على ابن هشام محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المكي. انظر رفع الستور والأرائك لوحه ٩ ب.

١٠— الأبطح في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة. انظر اللسان ٢/٤١٣ بطح، والتاج ٢/١٢٥ بطح، والتصريح ١/١٤٢.

والأجرع[١]، والصاحب[٢]، أو غير مشتق، كالأسد، أو دال[٣] على التفضيل، كالأعلم، والأفضل فإنها في ذلك كله ليست موصولة، بل حرف تعريف.

وشذ وصلها[٤] بالفعل المضارع، نحو قول الشاعر:

٩١م — ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته[٥]

وبالظرف نحو قوله :

٩٢ — من لا يزال شاكرا على المَعَهْ[٦]

---

١ — الأجرع في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا. انظر مجمل اللغة ١/١٨٤ جرع، والصحاح ٣/١١٩٥ جرع، والتصريح ١/١٤٢.

٢ — الصاحب في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على صاحب الملك. انظر التكملة للزبيدي ١/٢٦٨ صحب، والتصريح ١/١٤٢.
والدليل على أن هذه الأسماء انسلخت منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرا. انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/١٦٤.

٣ — في "ع" : أو دل.

٤ — أي : "أل" الموصولة.

٥ — مر هذا الشاهد والكلام عليه في ص ٣٦٣.

٦ — هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده :
فهو حر بعيشة ذات سَعَهْ
ولم أقف على قائله.
والشاهد فيه دخول "أل" الموصولة على الظرف، وهذا شاذ، والتقدير : شاكرا على الذي معه.
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/٢٢٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٤١، والجنى الداني ص ٢٢٣، والمغني ص ٧٢، وشفاء العليل ١/٢٣٠، وتعليق الفرائد ٢/٢٢١، والعيني ١/٤٧٥، والهمع ١/٢٩٤، والأشموني ١/١٦٥، وشرح أبيات المغني ١/٢٩٠.

وبالجملة الاسمية ، نحو قوله :

٩٣— من القوم الرسولُ الله منهم * لهم دانت رقاب بني معدِّ [١]

وقال ابن مالك[٢]/وبعض الكوفيين[٣] : إن وصلها بالمضارع ليس خاصا ٩٤/ بالضرورة ، بل هو جائز في الاختيار . واستدلوا بالبيت المذكور[٤]، وقالوا : لا ضرورة فيه ؛ إذ[٥] كان يمكنه أن يقول : المرضي .

وهذا منهم بناء على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٦].

وأما على القول بأن الشعر من حيث هو ضرورة ، كما هو قول الجماعة[٧] فلا يتم الدليل .

(و) من الموصول المشترك (ذو في لغة طيِّئ) فقط دون غيرهم من العرب[٨].

١— هذا بيت من الوافر ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه وصل " أل " الموصولة بالجملة الاسمية ، وهذا شاذ
والتقدير : من القوم الذين رسول الله منهم .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/٢٢٧ ، ورصف المباني ص ١٦٢ ، والجنى الداني ص ٢٢٣ ، والمغني ص ٧٢ ، والمساعد ١/١٥٠ ، وشفاء العليل ١/٢٢٩ ، وتعليق الفرائد ٢/٢٢٠ ، والعيني ١/٤٧٧ ، والهمع ١/٢٩٤ ، والأشموني ١/١٦٥ .

٢— انظر شرح التسهيل ١/٢٢٦ .

٣— انظر الجنى الداني ص ٢٢٣ ، والتصريح ١/١٤٢ .

٤— أي : الشاهد رقم ٩١ ، الوارد في ص ٣٦٣ و ٣٦٦ .

٥— في " د " : إذا .

٦— بسط الشاطبي الرد عليهم في شرحه للألفية . انظر بعض هذه الردود في الخزانة ١/٣٣ .

٧— انظر الكتاب ١/٢٦ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٣٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣.

٨— انظر تهذيب اللغة ١٥/٤٥باب ذو وذوي مضافين إلى الأفعال .

والمشهور عندهم بناؤها وإفرادها وتذكيرها ، قال شاعرهم :

٩٤ — وبئري ذو حفرت وذو طويت(١)

وبعضهم يعربها إعراب " ذو " بمعنى صاحب ، وَرُوِيَ بالوجهين قوله :

٩٥ — فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا(٢)

(و) من المشترك (ذا) ، ويشترط لموصوليتها ثلاثة شروط ،

ذكر المصنف منها واحدا ، وهو أن تكون إما (بعد " ما " ، و) إما بعد

---

١ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

فإن الماء ماء أبي وجدي

وهو لسنان بن الفحل الطائي . انظر حماسة أبي تمام ١/٣٠٢ ، وشعر طيئ وأخبارها ٢/٦٠٠ .

والشاهد فيه استعمال " ذو " اسما موصولا ، وإفرادها وتذكيرها مع أنها استعملت للمؤنث ، لأن البئر مؤنثة .

وهذا البيت من شواهد الأزهية ص ٢٩٥ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٦ ، والمرتجل ص ٥٨ ، والإنصاف ١/٣٨٤ ، والفوائد المحصورة ص ٣٤٢ ، وشرح المفصل ٣/١٤٧ و ٨/٤٥ ، والتوطئة ص ١٦٧ ، وتعليق الفرائد ٢/٢٠٥ ، والعيني ١/٤٣٦ ، والهمع ١/٢٨٩ ، والأشموني ١/١٥٨ ، والخزانة ٦/٣٤ .

٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فإما كرام موسرون رأيتهم

وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي . انظر حماسة أبي تمام ١/٥٨٤ .

والشاهد فيه إعراب " ذو " الموصولة إعراب " ذو " التي بمعنى صاحب .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٣/١٤٨ ، والمقرب ١/٥٩ ، وشرح التسهيل ١/٢٢٣ ، والمغني ص ٥٣٥ ، وشفاء العليل ١/٢٢٨ ، وتعليق الفرائد ٢/٢٠٦ ، والعيني ١/١٢٧ و ٤٣٦ ، والتصريح ١/١٣٧ و ١٣٧ ، والهمع ١/٢٨٩ ، والأشموني ١/١٥٧ و ١٥٨ .

وقد سقط من " ع " قوله : ما كفانيا .

(مَنْ الاستفهاميتين)[١]، نحو قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾[٢]، أي : ما الذي أنزل ربكم ؟[٣] وقول الشاعر :

٩٦ـ ألا إن قلبي لدى الظاعنينا * حزين فمن ذا يعزي الحزينا[٤]

أي : فمن الذي .

والشرط الثاني : ألا تكون للإشارة ، نحو : من ذا الذاهب ؟ وماذا التواني ؟

والثالث : ألا تكون ملغاة ، وذلك بأن تقدر مركبة مع " ما "[٥]، ومما يدل على ذلك إثبات ألف " ما " مع دخول حرف الجر عليها ، نحو : عماذا تسأل ؟ لأنها حينئذ في وسط الكلمة ، إذ لولا تقدير التركيب

١ــ في متن القطر: وذا بعد " ما " أو من الاستفهاميتين .

٢ــ سورة النحل من الآية ٢٤ ، ومن الآية ٣٠ .

٣ــ قوله : " ربكم " ساقط من " د " .

٤ــ هذا بيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت. وهو في ملحق ديوانه ص ٥٥٧ .
والظاعنينا : جمع ظاعن ، وهو الراحل . والألف فيه للإشباع .
والشاهد فيه استعمال " ذا " بعد مَنْ الاستفهامية اسما موصولا .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/٢٢٢ ، والعيني ١/٤٤١ ، والتصريح ١/١٣٩ .

٥ ــ أو مع " مَنْ " نحو قوله تعالى : ((مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً)) البقرة ٢٤٥ . انظر شرح التسهيل ١/٢١٩ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٣١ ، وتعليق الفرائد ٢/١٩٨ .

لحذفت[1] ألف " ما " للجار[2] .

وجوز الكوفيون[3] وتبعهم ابن مالك[4] إلغاءها بوجه آخر ، وهو أن تقدر زائدة[5] .

١— في " د " : لحذف .

٢— إذا ركبت " ذا " مع " ما " أو " مَنْ " صار مجموعهما اسما واحدا ويكون لها حينئذ معنيان :

أحدهما : أن يكون المجموع اسم استفهام ، كالمثال المذكور آنفا في النص .

ثانيهما : أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا ، أو نكرة موصوفة، نحو قول الشاعر :

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبريني

فالجمهور على أن " ماذا " بمجموعها مفعول " دعي "، ثم اختلفوا فقال السيرافي وابن خروف : إنها موصول بمعنى : الذي .

وقال الفارسي : إنها نكرة بمعنى : شيء . انظر الكتاب ٢/ ٤١٧، والمغني ص ٣٩٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٨، والهمع ١ / ٢٩٠ .

٣— انظر التصريح ١ / ١٣٩ .

٤— انظر شرح التسهيل ١ / ٢١٩ .

٥— وتبعهم أيضا الرضي . انظر شرح الكافية ٢ / ٤٢ و ٥٨ .

الصلة

وقد انتهى هنا الكلام على الموصولات ، وأما الصلة فأشار إلى بيانها[1]

بقوله : (وصلة " أل " الوصف) ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ،

وقد تقدم / معنى ذلك.[2] ٩٥ /

(وصلة غيرها) ، أي : غير " أل " — وشمل جميع الموصولات —

(إما جملة خبرية) ، وهي : ما من شأنها أن تحتمل الصدق والكذب ،

كـ : قام زيد ، وزيد قائم ونحو ذلك . فلا يصح أن توصل بالجملة الإنشائية

كـ : اضرب ، ولا تضرب ونحو ذلك .

قال بعضهم[3] : إلا أن يكون الموصول " أَنْ " فيصح أن يوصل بالإنشائية ، حكى سيبويه[4] : كتبت إليه بأن قُمْ.[5]

وجملة الصلة من شرطها أن تكون معهودة على ما هو المشهور عند النحويين ، ليتميز بها الموصول عند المخاطب ، إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها ، نحو قوله تعالى[6] : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾.[7]

وقال ابن مالك[8] : ليس كونها معهودة بلازم ؛ لأن[9] الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾[10] ، وقول الشاعر:

١— في " ع ": إثباتها .

٢— انظر ص ٣٦٤ .

٣— هو أبو علي الفارسي . انظر كتاب الشعر ٢ / ٤٠١ .

٤— الكتاب ٣/١٦٢ .

٥— في الكتاب : كتبت إليه أن افعل . انظر الكتاب ٣/١٦٢ .

٦— قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .

٧— سورة طه من الآية ٧٨ .

٨— شرح التسهيل ١/٢٠٩ . وفي النقل اختصار .

٩— في " د ": أن .

١٠— سورة البقرة من الآية ١٧١ .

٩٧- وليس الذي يبني كمن شأنه الهدمُ[1]

وأشار بقوله : (ذات ضمير) إلى أن جملة الصلة لابد أن تكون محتوية على ضمير (طبق للموصول)[2] الذي هي[3] صلته في الإفراد والتذكير وفروعهما[4]، ليربطها به .

وقد يقوم مقام الضمير في ذلك الاسم الظاهر الواقع موقعه بقلة ، كقوله :

٩٨- وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ[5]

١- هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

ويسعى إذا أبني ليهدم صالحي

وهو لمعن بن أوس المزني . انظر ديوانه ص ٩٦ .

والشاهد فيه عدم مجيء الصلة معهودة .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/ ٢٠٩ ، وتعليق الفرائد ١٨١/٢ .

٢- في " د " : طبق الموصول .

٣- في " د " : هو .

٤- إن طابق الموصول لفظه معناه فيجب أن يطابقه العائد لفظا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه ، بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو : " مَنْ " و" ما " ففي العائد وجهان :

١- مراعاة اللفظ -وهو الأكثر- ، نحو قوله تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ " الأنعام ٢٥ .

٢- مراعاة المعنى - وهو دون الأول - ،نحو قوله تعالى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " يونس ٤٢ .

مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس أو قبح ، ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى . انظر توضيح المقاصد ١/ ٢٣٤ ، والتصريح ١/ ١٤٠ ، والأشموني ١/ ١٦٢ .

٥- هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فيارب ليلى أنت في كل موطن

ونسب لمجنون ليلى ، وليس في ديوانه .

===

أي : في رحمته . ومن ذلك : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري .
أي : عنــــه .

(يسمى) ذلك الضمير (عائدا) . وهو موجود في اللفظ غالبا ،
(وقد يحذف) مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا .
فيحذف مرفوعا إذا كان مبتدأ مخبرا[1] عنه بمفرد[2] ، (نحو) قوله تعــالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[3] ، أي : الذي هو[4] أشد . بخلاف ما إذا كان فاعلا ، نحو : جاء اللذان قاما .

قال بعضهم : لأن المبتدأ يجوز حذفه إذا دل عليه دليل ، والفاعل لا يجوز حذفه إلا في مواضع مستثناة ، ليس / هذا منها . /٩٦

وبخلاف ما إذا كان المبتدأ مخبرا عنه بجملة ، نحو : جاء الــذي هو يقوم ، لأنه لو حذف لم يدل عليه دليل ، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة .

=== والشاهد فيه إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير العائد على الاسم الموصول. وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٣٦ ، والمغني ص ٢٧٧ و ٦٥٥ و ٧٠٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢١٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٧ ، والعيني ١ / ٤٩٧ ، والتصريح ١ / ١٤٠ ، والهمع ١ / ٣٠١ ، والأشموني ١ / ١٤٦ و ١٦٢ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٧٦ .

١ـ في " ع " : أخبر .

٢ـ هذا عند الكوفيين ، أما البصريون فيشترطون شرطا ثالثا ، وهو الاستطالة في صلة غير " أي " غالبا . انظر الكتاب ٢ / ١٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٢ ، والتسهيل ص ٣٥ ، والبحر المحيط ١ / ١٢٣ ، والهمع ١ / ٣١١ ، والأشموني ١ / ١٦٨ .

٣ـ سورة مريم من الآية ٩٦ . وقد سقطت من " د " كلمة " ثم " .

٤ـ قوله : " هو " ساقط من " ع " .

ويحذف منصوبا إذا كان[1] متصلا ، وناصبه فعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[2] ، أي : عملته ، كما هو في القراءة الأخرى[3] .

أو وصف[4] غير صلة للألف واللام ، نحو قول الشاعر :

٩٩ — ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضَرَرُ[5]

أي : الذي الله موليكه فضل .

بخلاف ما إذا كان المنصوب منفصلا ، نحو : جاء الذي إياه أكرمت . لم يجز حذفه ، لئلا تفوت[6] فائدة الانفصال الذي انفصل الضمير بسببها بعد أن كان واجب الاتصال .

وبخلاف ما إذا كان الناصب له حرفا ، نحو : جاء الذي كأنه أسد ، أو وصفا

---

١ — في " د " : إن كان .

٢ — سورة يس من الآية ٣٥ . وهذه قراءة حمزة والكسائي وخلف وعاصم في رواية أبي بكر . انظر السبعة في القراءات ص ٥٤٠ ، والمبسوط ص ٣٧٠ .

٣ — وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ، وعاصم في رواية حفص . انظر السبعة في القراءات ص ٥٤٠ ، والمبسوط ص ٣٧٠ .

٤ — هذا عطف على قوله : وناصبه فعل .

٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه حذف العائد المتصل المنصوب بوصف .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١ / ٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ١٦٩ ، والمساعد ١ / ١٥١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٣٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٢١ ، والعيني ١ / ٤٤٧ ، والتصريح ١ / ١٤٥ ، والهمع ١ / ٣٠٩ ، والأشموني ١ / ١٧٠ .

٦ — في " ع " : تقود .

صلة للألف واللام ، نحو : جاء الذي أنا الضاربه.[١]

وإنما امتنع حذفه إذا كان صلة لـ " أل " دون غيرها لأن اسمية " أل " إذا كانت موصولة خفية ، فالتزموا ذكر العائد ؛ لتظهر اسميته بعود الضمير عليه ، فلو حذف فات[٢] هذا المعنى .

وشذ الحذف في قول[٣] الشاعر :

١٠٠ــ ما المستفز الهوى محمودَ عاقبة ☼ ولو أتيح له صفو بلا كَدَرِ[٤]

وهذا على تقدير أن يكون المحذوف منصوبا مفعولا للمستفز ، والهوى فاعله .

قال بعضهم[٥] : ويحتمل البيت غير هذا التقدير ، وهو أن يكون "الهوى" مفعولا للمستفز ، والفاعل ضمير مستتر في " المستفز " ، والمعنى[٦] على هذا :

١ــ اعترض حفيد ابن هشام وكذلك محيي الدين عبد القادر السعدي على هذا المثال ، وذلك لأن الضمير المنصوب ليس عائدا على " أل " في هذا المثال ، وإنما هو عائد على " الذي "، والعائد على " أل" إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف . والمثال الصحيح في هذا : جاءني الضاربه زيد . انظر رفع الستور والأرائك ق ١٩ أ ، والتصريح ١٤٦/١ .

٢ــ في " د " : فاق .

٣ــ في "ع" : في نحو قول .

٤ــ هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والمستفز : المستخف .
والشاهد فيه حذف عائد " أل " المنصوب بالوصف ، والتقدير: ما المستفزه الهوى .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ٢٣٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٥٠ والمساعد ١٥٢/١ ، وشفاء العليل ٢٣٢/١ ، وتعليق الفرائد ٢٢٧/٢ ، والعيني ٤٤٧/١ و ٤٧٩/٤ ، والتصريح ١٤٦/١ و ٢/ ٢٦٧ ، والهمع ٣٠٨/١ ، والأشموني ١٧٠/١ و ٥٩/٤ ، ومجيب الندا ٢٢٣/١ .

٥ــ هو حفيد ابن هشام . انظر حاشيته على التوضيح ق ١٦ ب .

٦ــ في "د" : في المعنى .

الذي استفز الهوى ، أي : اختبره ، ليست عاقبته محمودة ؛ لأنه قد عرض نفسه للبلاء . وهو ظاهر . وعليه لا شذوذ في البيت ؛ لخروجه عن الصورة.[١]

والعائد المجرور إن كان جره بالإضافة / فشرط حذفه أن يكون ٩٧/ المضاف وصفا غير ماض ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[٢] ، أي : قاضيه .[٣]

بخلاف جاء[٤] الذي قام أبوه ؛ لكون المضاف غير وصف ، وجاء الذي أنا ضاربه أمس ؛ لكون الوصف ماضيا .

وإنما جاز حذفه إذا كان الوصف غير ماض وامتنع إذا كان ماضيا ، لأنه فيما إذا كان الوصف غير ماض[٥] يشبه المنصوب في المعنى ، وليس كذلك إذا كان ماضيا ؛ إذ لا يصح النصب بالماضي .

وإن كان جره بالحرف فشرط جواز الحذف أن يكون الموصول أو الموصوف به مجرورا بمثل ذلك الحرف الذي جُرَّ به العائد في المعنى والمتعلق ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[٦] ، أي : منه . فالموصول الذي هو " ما " جُرَّ بمثل ما جُرَّ به[٧] العائد وهو " مِنْ " ، ونحو قول الشاعر :

١٠١ — لا تركنَنَّ إلى الأمر الذي ركنت * أبناءُ يعصر حين اضطرها القَدَرُ[٨]

---

١ — وهي كون العائد منصوبا محذوفا .

٢ — سورة طه من الآية ٧٢ .

٣ — في " د ": أي : فاقضيه .

٤ — قوله : " جاء " ساقط من " د " .

٥ — من قوله : " وامتنع إذا كان " إلى قوله : " غير ماض " ساقط من " د ".

٦ — سورة المؤمنون من الآية ٣٣ .

٧ — قوله : " به " ساقط من " د " .

٨ — هذا بيت من البسيط ، ونسب لكعب بن زهير ، وليس في ديوانه .
ولا تركنن بمعنى : لا تميلن . ويعصر : اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

===

أي : الذي ركنت إليه . فالموصوف بالموصول ، الذي هو " الأمر " جر بمثل ما جر به العائد وهو " إلى " .

وقوله : (أو ظرف أو مجرور تامان) عطف[1] على قوله[2] :[3] " جملة " في قوله : " والصلة إما جملة "[4]. والمعنى : أن الظرف والمجرور التامين يوصل بهما غير " أل " من الموصولات كالجملة ، نحو : جاء الذي عندك ، أو في الدار .

واحترز بالتامين عن الناقصين ، نحو : جاء الذي بك ، أو أمس ، فلا يوصل بهما ؛ إذ الناقص ما لا تتم به الفائدة .

وأما ما حكاه الكسائي من قولهم :[5] نزلنا المنزل الذي البارحة . فشاذ .

والظرف والمجرور إذا كانا صلتين (متعلقان باستقر) ، أو كان ، أو نحوهما[6] مما هو فعل في حالة كونه (محذوفا) وجوبا .

ولا يجوز هنا أن يتعلقا بـ " مستقر " ونحوه مما هو اسم ؛ لكونه مفردا ، والصلة لا تكون إلا جملة صريحة أو مؤولة .

=== والشاهد فيه حذف العائد المجرور .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ ، والعيني ١ /٤٤٩ ، والتصريح ١ /١٤٧ ، والأشموني ١ / ١٧٣ و ١٧٤ ، ومجيب الندا ١ / ٢٢٥ .

١ — في متن القطر ص ٦ : أو ظرف أو جار ومجرور تامان .

٢ — في " د " : عطفا .

٣ — قوله : " قوله " ساقط من " ع " .

٤ — قال ابن هشام : وصلة " أل " الوصف ، وصلة غيرها إما جملة . انظر متن القطر ص ٦ . وانظر ص ٣٧١ من هذا الكتاب .

٥ — انظر مجالس ثعلب ١ / ٣٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٣٧ ، والارتشاف ١ / ٥٢٥ ، والهمع ١ / ٣٠٢ .

٦ — مثل : ثبت ، وحصل . انظر تعليق الفرائد ٢ / ٢٣٥ .

(ثم) يلي الموصولَ في الرتبة (ذو الأداة) . وقيل : هما / في /٩٨ رتبة واحدة .[١] وعليه مشى في التسهيل .[٢]

وقيل : ذو الأداة أعرف منه .[٣]

(و) الأداة (هي " أل " عند) كل من (الخليل وسيبويه) .[٤]

إلا أن الخليل يقول :[٥] إن الهمزة أصلية ، وهي همزة قطع وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، ولهذا كان — رحمه الله تعالى — يعبر عنها بأل ، ولا يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في " قد "[٦] : القاف والدال .

وسيبويه يقول : إنها زائدة معتد بها في الوضع .[٧]

(لا اللام وحدها ، خلافا للأخفش)[٨] على ما نقله عنه بعضهم .[٩]

وما ذُكِرَ هنا من حكاية الخلاف بين الخليل وسيبويه على الوجه المذكور هو ما حكاه ابن مالك في التسهيل[١٠] وشرحه[١١] . وقال :[١٢] ما[١٣] يقوله الخليل أولى

---

١ — هذا مذهب ابن عصفور . انظر شرح الجمل ١ / ٢٠٠ .
٢ — التسهيل ص ٢١ .
٣ — هذا مذهب ابن كيسان . انظر الهمع ١ / ١٩٢ .
٤ — انظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ و ٤ / ١٤٧ .
٥ — انظر الكتاب ٤ / ١٤٨ .
٦ — في " د " : في رقد .
٧ — ولذلك عدها سيبويه في الحروف الثنائية . انظر الكتاب ٤ / ١٤٧ و ٢٢٦ .
٨ — انظر شرح القطر ص ١١٢ ، والتصريح ١ / ١٤٨ ، ومجيب الندا ١ / ٢٢٧ .
٩ — مثل ابن هشام . انظر شرح القطر ص ١١٢ .
١٠ — التسهيل ص ٤٢ .
١١ — شرح التسهيل ١ / ٢٨٤ .
١٢ — انظر شرح التسهيل ١ / ٢٨٥ . وكلام ابن مالك هنا منقول بمعناه .
١٣ — قوله : " ما " ساقط من " ع " .

لسلامته من دعوى زيادة الحرف .

والذي عليه كثير من النحويين[١] أن أداة التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها . وعليه مشى ابن مالك في شرح الكافية.[٢] قال فيه : [٢] اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل .[٣]

وتكون " أل " المعرفة عهدية ، وإليه أشار بقوله : (وتكون لعهد)[٤] ، وهو[٥] على ثلاثة أقسام :

عهد ذكري ، وهو ما عهد فيه مدلول مصحوب " أل " بالذكر ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾[٦] ، وقوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾.[٧]

وعلامتها فيه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها .

١— مثل الزجاجي . انظر اللامات ص ٤١ ، ومثل ابن جني . انظر سر الصناعة ١/٣٣٣ ، ومثل ابن يعيش . انظر شرح المفصل ٩/١٧ ، ومثل ابن الحاجب . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٩ ، ومثل الرضي . انظر شرح الكافية ٢/١٣٠ .

٢— شرح الكافية الشافية ١/٣١٩ .

٣— ذكر الشارح في أداة التعريف ثلاثة أقوال ، وبقي قول واحد ، وهو ما ذكره المبرد في كتابه " الشافي " أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضمت اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام . انظر شرح الكافية ٢/١٣١ ، والتصريح ١/١٤٨ ، ومجيب الندا ١/٢٢٧ .

٤— في متن القطر: وتكون للعهد .

٥— في " ع " : وهي .

٦— سورة النور من الآية ٣٥ .

٧— سورة المزمل من الآيتين ١٥و ١٦ .

وعهد ذهني ، وهو ما عهد فيه مدلول مصحوب " أل " بالذهن[1]، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[2] . (و) منه : (جاء القاضي) . إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض مخصوص .

وعهد حضوري ، وهو ما عهد فيه مدلول مصحوب " أل " بالحضور ، نحو قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[3]، ونحو قولك : القرطاس ./ ٩٩/ لمن سدد سهما .

وتكون جنسية[4] وهي التي لم يعهد مدلول مصحوبها بوجه من الوجوه المتقدم ذكرها[5]، وإليها أشار بقوله[6] : (أو جنس)[7] .

والجنسية أيضا على ثلاثة أقسام :

لأنها إما أن تكون لتعريف الماهية ، وهي التي لا تخلفها " كل " حقيقة ولا مجازا ، (كـ : أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[8]، إذ[9] لم يُرِدْ كل دينار ، ولا كل درهم ، ولا كل ماء ، بل أريد الجنس[10] في ذلك كله .

---

١ — في " د " : مصحوب " أل " الذهني .
٢ — سورة التوبة من الآية ٤٠ .
٣ — سورة المائدة من الآية ٣ .
٤ — في " ع " : جنسها .
٥ — انظر ص ٣٧٩ .
٦ — في " د " : وإليها الإشارة إشارته بقوله .
٧ — في متن القطر[6]: أو للجنس .
٨ — سورة الأنبياء من الآية ٣٠ . وقد سقط من " ع " كلمتا " الماء " و " حي " .
٩ — في " ع " : إذا .
١٠ — في " ع " : بل أريد به الجنس .

(أو لاستغراق أفرادٍ)[١] ، وهي التي تخلفها[٢] " كل " حقيقة ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾[٣] ، إذ المراد : وخلق كل إنسان ضعيفا ، فهي لشمول الأفراد .

(أو) لاستغراق (صفاتٍ)[٤] ، وهي التي تخلفها " كل " مجازا ، (نحو : زيد الرجل) ، أي : الجامع لصفات الرجال المحمودة ، إذ يصح[٥] فيه أن يقال : زيد كل رجل . على جهة المبالغة .

(وإبدال اللام) في " أل " المُعَرِّفَة (ميما لغةٌ حميرية)[٦] ، ونقلت أيضا عن طيء[٧] ، وأنشدوا :

١٠٢ــ ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمي ورائي بامسهم وامسلمه[٨][٩]

١ــ في متن القطر : أو لاستغراق أفراده . انظر متن القطر ص ٦ .

٢ــ في " ع " : تلحقها .

٣ــ سورة النساء من الآية ٢٨ .

٤ــ في متن القطر ص٦ : أو لاستغراق صفاته .

٥ــ في " ع " : أو يصح .

٦ــ انظر الصحاح ٥/١٩٥١ سلم .

٧ــ انظر شرح الكافية ٢/١٣١ .

٨ــ في " د " : ويا مسلمه .

٩ــ هذا بيت من المنسرح ، وهو لبُجَير بن عَنَمَة الطائي ، وهو جاهلي مقل .

وقد ركب هذا البيت من صدر بيت وعجز بيت آخر بعد تغيير بعض كلماته وروايته الصحيحة كالتالي :

وإن مولاي ذو يُعَيِّرُني * لا إحنةً عنده ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غيرَ معتذرٍ * يرمي ورائي بامسهمِ وامسلمَهْ

انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٧٥ ، وشعر طيء وأخبارها ٢/٣٤٤ .

والرمي وراءه : كناية عن الذب والمدافعة . والسَّلِمَة : واحد السِّلَام وهي الحجارة .

===

أي : بالسهم والسلمة .[1]

وقد ورد في حديث سيدنا ومولانا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — :

(ليس من امبر امصيام في امسفر) .[2]

وقيل :[3] إن هذه اللغة عندهم مختصة بالأسماء التي لا تدغم اللام في أولها ، نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف نحو[4] : رجل ، وناس .

وهو مخالف لما سبق من البيت والحديث .

تتمة

تقع " أل " زائدة غير مُعَرِّفَة ، وهي نوعان :

لازمة . وغير لازمة .

فاللازمة كالتي في الأسماء الموصولة ، على القول بأن تعريفها بالصلة .[5]

=== والشاهد فيه إبدال لام " أل " ميما .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٩ / ٢٠ ، والجنى الداني ص ١٧٢ ، والمغني ص ٧١ ، وشرح القطر ص ١١٤ ، والهمع ١ / ٢٧٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٢٨٧ .

١ — قوله : " أي : بالسهم والسلمة " ساقط من " د " .

٢ — أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥ / ٤٣٤ .

٣ — القائل هو الزجاج . انظر التصريح ١ / ١٤٩ .

٤ — قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٥ — وهو قول الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أن ما فيه " أل " من الموصولات تعرف بها ، وما ليست فيه ، نحو " مَنْ " و " ما " تعرف لأنه في معنى ما هي فيه ، إلا " أيا " الموصولة فتعرفت بالإضافة . انظر شرح الجمل ٢ / ١٣٥ ، والارتشاف ١ / ٤٦٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٨ ، والهمع ١ / ١٩٠ .

وكالواقعة في الأعلام بشرط[1] مقارنتها لنقلها إن كانت منقولة ، كالنعمان ، والنضر . أو لارتجالها / إن كانت مرتجلة كالسموءل . أو لغلبتها إن كانت /١٠٠ علميتها بالغلبة ، كالبيت ، والمدينة .

وغير اللازمة نوعان :

كثيرة واقعة في الفصيح . وخاصة بالضرورة .

فالأولى : الداخلة على علم منقول من مجرد منها ، صالحٍ لها ، ملموحٍ أصله[2] ، كحارث ، وعباس . تقول فيهما : الحارث ، والعباس .

ويتوقف هذا على السماع ، فلا يتأتى[3] في مثل : محمد ، وصالح ، ومعروف ، وأحمد .

ولا تقع في نحو : يزيد ، لأن أصله الفعل ، وهو غير صالح لها .

والثانية[4] : كالداخلة على "يزيد" في قوله :

١٠٣— رأيت الوليدَ بن اليزيد مباركا[5]

١— في "د" : يشترط .

٢— أي : أصله الذي نقل منه . انظر تحفة الغريب ١/١١٢ ، والمنصف من الكلام على المغني ١/١١٢ .

٣— في "د" : ولا يتأتى .

٤— أي : الخاصة بالضرورة .

٥— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

شديدا بأعباء الخلافة كاهِلُهْ

وهو لابن ميادة . انظر ديوانه ص ١٩٢ .

والشاهد فيه إدخال "أل" على "يزيد" ، وهو ضرورة . أما الداخلة على "وليد" فهي للمح الأصل . انظر المغني ص ٧٥ .

وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ٢/٢٥٢و ٣٤٢ ، والإنصاف ١/٣١٧ ، وتوضيح المقاصد ١/١٠٧ ، والمغني ص ٧٥ ، والعيني ١/ ٢١٨ و ٥٠٩ ، والتصريح ١/٨٥ و ١٥٣ ، والهمع ١/٧٧ ، والأشموني ١/٩٦و ١٨٣ ، وشرح أبيات المغني ١/٣٠٤ .

وقولـه :

١٠٤ـ صددت[1] وطبت النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو[2]

لأن "النفس" تمييز ، وهو لا يكون إلا نكرة .[3]

وأُلْحِقَ[4] بها[5] ما زيد في شذوذ من النثر ، كقولهم : ادخلوا الأول فالأول[6] ، وجاءوا الجماء[7] الغفير[8] ؛ لأن الحال واجب التنكير .

١ـ قوله : "صددت" ساقط من "د" .

٢ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنـا

والبيت من قصيدة لراشد بن شهاب اليشكري يخاطب بها قيس بن مسعود اليشكري . انظر المفضليات ص ٣١٠ .

وعمرو المذكور في البيت صديق قيس .

والشاهد فيه إدخال "أل" على "نفس" ، وهذا ضرورة .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ١/٢٩٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٢ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٤ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٨٢ ، وشفاء العليل ١/٢٦٨ ، والعيني ١/٥٠٢و ٣/٢٢٥ ، والتصريح ١/١٥١و ٣٩٤ ، والهمع ١/٢٧٨ ، والأشموني ١/١٨٢ .

٣ـ خلافا للكوفيين . انظر الارتشاف ٢/٣٨٤ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٧ ، والهمع ٤/٧٢ .

٤ـ في "د" : وألحقوا .

٥ـ أي : بأل الزائدة غير اللازمة الخاصة بالضرورة .

٦ـ قوله : "فالأول" ساقط من "ع" .

٧ـ الجماء مأخوذ من الجَمّ ، وهو الكثرة . انظر القاموس المحيط ص١٤٠٨ جمم .

٨ـ الغفير مأخوذ من الغفر ، وهو الستر والتغطية ، فهم لكثرتهم ستروا الأرض . انظر الصحاح ٢/٧٧٠ غفر ، وحاشية الدسوقي على المغني ١/٥٥ .

المضاف إلى معرفة

(و) النوع السادس من أنواع المعرفة (المضاف إلى واحد مما ذكر) من الخمسة المتقدمة.[(١)]

(وهو بحسب ما يضاف إليه) على رأي الأكثرين، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، والمضاف إلى غيره في رتبة ذلك المضاف إليه، (إلا المضاف إلى المضمر) فإنه لا يكون في قوة رتبته، بل هو في قوة رتبة (العلم).[(٢)] [(٣)]

وذهب بعضهم[(٤)] إلى أنه في قوة ما أضيف إليه مطلقا[(٥)] مضمرا كان أو غيره.[(٦)] وهو اختيار ابن مالك[(٧)]، ومقتضى كلامه في التسهيل.[(٨)]

وذهب بعضٌ آخر[(٩)] إلى أنه في رتبة ما يلي ما أضيف إليه دائما، فالمضاف إلى العلم على هذا في رتبة اسم الإشارة، وهكذا في الجميع.[(١٠)]

١— ويشترط أن تكون الإضافة محضة. انظر الارتشاف ١/ ٤٥٩، والمساعد ١/ ٧٧، وسيوضح الشارح هذا في ص٣٨٦.

٢— وذلك لئلا ينتقض القول بأن الضمير أعرف المعارف. انظر تعليق الفرائد ٢/ ١٠، والهمع ١/ ١٩٣.

٣— في متن القطر ق٦: إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم.

٤— مثل ابن طاهر وابن خروف. انظر الهمع ١/ ١٩٣.

٥— في "ع": دائما.

٦— وذلك لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله. انظر الهمع ١/ ١٩٣.

٧— انظر شرح التسهيل ١/ ١٢٧.

٨— التسهيل ص ٢١.

٩— مثل المبرد. انظر شرح الجمل ٢/ ١٣٦، والارتشاف ١/ ٤٥٩، والهمع ١/ ١٩٣.

١٠— ذكر الشارح في مرتبة المضاف ثلاثة أقوال، وبقي قول واحد، وهو: أن المضاف دون المضاف إليه إلا المضاف لما فيه "أل". انظر الهمع ١/ ١٩٣، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ١/ ٩٥.

قال المصنف في شرح الشذور[1]: وقد رُدَّ الأول[2] بقولهم: مررت بزيد صاحبك. إذ لو كان المضاف / إلى المضمر في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف / ١٠١ من الموصوف.[3]

وَرُدَّ الثاني[4] بقوله:

١٠٥ — كخذروف الوليد المُثَقَّبِ[5]

فوصف المضاف إلى المعرف بالأداة بالمعرف بها، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف. انتهى بمعناه.

تنبيه

سيأتي إن شاء الله تعالى في باب الإضافة[6] أن منها مالا يفيد تعريفا للمضاف، ولا تخصيصا، بل تخفيفا في اللفظ، كإضافة الوصف إلى معموله[7]،

---

١ — شرح الشذور ص ١٥٦.

٢ — وهو أنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقا.

٣ — وهذا غير جائز؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإن لم يكتف زاده من النعت مايزداد به المخاطب معرفة. انظر حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ٢٣١/١.

٤ — وهو أنه في رتبة مايلي ما أضيف إليه دائما.

٥ — هذا جزء من عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

فأدركَ لم يجهد ولم يثن شأوه * يمر كخذروف الوليد المثقب

وهو من قصيدة لامرئ القيس يصف بها فرسه. انظر ديوانه ص ٥١.

والشأو: الشوط البعيد. انظر الصحاح ٢٣٨٨/٦ شأى. والخذروف لعبة للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم، فلا تكاد ترى لسرعة دورانها. انظر التهذيب ٦٨٧/٧ خذروف، واللسان ٦٢/٩ خذروف.

وقد تكلم الشارح على الشاهد.

وهذا البيت من شواهد شرح الجمل ٢٠٥/١و١٣٧/٢، وشرح الشذور ص ١٥٦، ومجيب الندا ٢٣١/١.

٦ — انظر ص ٦٥٠.

٧ — في "ع": إلى معمولها.

نحو : ضارب زيد .[1]

وأن الأسماء المتوغلة في الإبهام ، كغير ، ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا تتعرف بالإضافة أيضا .

فعلى هذا يكون قولهم : المضاف إلى المعرفة معرفة خاصا بغير ذلك .
والله أعلم .

---

١ — وتسمى هذه إضافة غير محضة . انظر شرح الجمل ١ / ٢٠٤ ، والأشموني ٢ / ٢٤١ .

ثم لما أراد المصنف[١] — رحمه الله تعالى — ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء على التفصيل بدأ منها بالمرفوعات ؛ لعمديتها[٢] ، وأخرعنها المنصوبات ؛ لكونها فضلة في الكلام غالبا[٣] ، ثم ذكر المجرورات آخرا ؛ لأنها منصوبة المحل فقط ، فهي أحط في الرتبة من منصوب اللفظ والمحل .

باب المبتدأ والخبر

وبدأ في المرفوعات بالمبتدأ ، لوقوعه في ابتداء الكلام ، فقال :

(باب)

— بالتنوين — ،أي : هذا باب في ذكر المبتدأ والخبر ، وذكر أحكامهما

والمبتدأ في الاصطلاح كما قال في التسهيل[٤]: ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبرعنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى .

فقوله : ماعدم . . . إلى قوله : " لفظيا " كالجنس شامل للمبتدأ الصريح والمؤول ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[٥] ، وللفعل المضارع المجرد .

والذي عدمه حكما لا حقيقة هو المبتدأ المجرور بـ " مِنْ " أو الباء[٦] الزائدتين ، نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[٧] ، وبحسبك / ١٠٢

١— في " ع ": المؤلف .

٢— في " ع " : لعمدتها .

٣— إنما قال : " غالبا " لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل ركن من أركان الإسناد ، مثل خبر كان ، واسم "إنَّ " ، واسم" لا " . انظر التسهيل ص ٤٣ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١١ ، والهمع ٢ / ٣ .

٤— التسهيل ص ٤٤ .

٥— سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

٦— في " ع ": أو بالباء .

٧— سورة فاطر من الآية ٣ .

درهم . فإن " من " والباء الزائدتين لا أثر لدخولهما .(١)

وقيد العامل بكونه لفظيا تحرزا من المعنوي ، فإن المبتدأ لم يعدمه، إذ هو مرفوع بالابتداء كما سيأتي.(٢)

وقوله : " من مخبرعنه " بيان لـ " ما " . وخرج به الفعل المضارع المجرد .(٣)

وقوله : " أو وصف سابق " قسيم لقوله : " مخبرعنه " ، وهو تتمة بيان " ما " ، والمراد به ما كان وصفا ، كضارب ومضروب ، أو جاريا مجراه ، كالمنسوب ، نحو : أقرشي أبوك .

وقوله : " رافع ما انفصل وأغنى " يشمل ما رفع(٤) الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : أضارب زيد ، وأمضروب عمرو .

وشمل قوله : " ما انفصل " الظاهر ، نحو قول الشاعر :

١٠٦ — أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعنا * إن يرحلوا فعجيب عيش من قطنا(٥)

---

١ — أي : في المعنى ، فـ " خالق " و " حسبك " مبتدآن مرفوعا المحل. انظر المساعد ١ / ٢٠٣ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٣ .

٢ — انظر ص ٣٩١ .

٣ — وذلك لأنه مخبر به لا عنه . انظر تعليق الفرائد ٣ / ١٤ .

٤ — في " ع " : ما يرفع .

٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه قوله : " أقاطن قوم " فقد رفع الوصف الواقع مبتدأ الاسم الظاهر .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ص ٤٤ ، وشرح الشذور ص ١٨١، والجامع الصغير ص ٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٠٤ .
وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : إن يظعنوا. مكان : إن يرحلوا .

والضمير المنفصل ، نحو قوله :

١٠٧ــ خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما * إذا لم تكونا لِيْ على من أُقاطِع[1]

وخرج بقوله : " ما انفصل " الضمير المتصل ، فإنه لا يسد مسد الخبر فلا تقول في : أقائم زيد أو قاعد[2] ؟ : إن " قاعدا " مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر .

وقوله : " وأغنى " أي : وأغنى[3] ذلك المنفصل عن الخبر كما سبق[4]. واحترز به عن نحو : أقائم أبواه زيد ؟ فـ " قائم " ليس مبتدأ[5] ، إذ لا يغني مرفوعة وهو " أبواه " عن الخبر ؛ لكونه لا يحسن السكوت عليه ، بل " زيد " في المثال المذكور هو المبتدأ ، و " قائم " خبر مقدم ، و " أبواه " مرفوع بـ " قائم "[6].

ويشترط في ابتداءة الوصف المذكور أن يتقدمه أداة نفي أو استفهام كما مثلنا ، خلافا للأخفش[7] والكوفيين[7] في تجويزهم ذلك من غير تقدم شيء من ذلك .

١ــ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه مجيء مرفوع الوصف " واف " ضميرا منفصلا ، وهو " أنتما " .
وهذا البيت من شواهد شرح الشذور ص ١٨٠ ، والمغني ص ٧٢٣ ، والمساعد ١/ ٢٠٤ ، وشفاء العليل ١/ ٢٧١ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٤ ، والهمع ٢/ ٦ ، والدرر ٢/ ٥ .

٢ــ في " ع " : وقاعد .

٣ــ في " ع " : أي : أغنى .

٤ــ انظر ص ٣٨٩ .

٥ــ في " ع " : ليس بمبتدأ .

٦ــ في " ع " : مرفوع بقام .

٧ــ انظر شرح المفصل ٦/ ٧٩ ، والارتشاف ٣/ ١٨٤ ، وائتلاف النصرة ص ٨٦ ، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٠ .

والخبر / كما قال في الأوضح[1]: الجزء الذي حصلت به الفائدة مع ١٠٣/
مبتدأ غير الوصف المذكور[2].

فخرج المبتدأ وفاعل الفعل ، وكذا خرج[3] فاعل الوصف المذكور ، فإنه ليس بخبر ، بل ساد مسد الخبر .

و (المبتدأ والخبر مرفوعان) بإجماع من النحاة ، (كزيد قائم)[4].

وإنما اختلفوا في رافعهما[5].

فذهب سيبويه[6] وجمهور البصريين[7] إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ[8]، والمبتدأ يرفع الخبر .

١- أوضح المسالك ١٩٤/١ .

٢- أي : الوصف المذكور في تعريف المبتدأ . انظر التصريح ١٥٩/١ ، وانظر ما سبق في ص ٣٨٨ .

٣- في "ع" : أخرج .

٤- في متن القطر : المبتدأ والخبر مرفوعان ، كالله ربنا ، ومحمد نبينا. انظر متن القطر ص ٦ .

٥- انظر هذه المسألة في المرتجل ص ١١٤ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وأسرار العربية ص ٦٧ ، والتبيين ص ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٤/١ ، والتصريح ١٥٨/١ ، والهمع ٧/٢ .

٦- انظر الكتاب ١٢٧/٢ .

٧- انظر الجمل للزجاجي ص ٣٦ ، والإيضاح العضدي ص ٧٣ ، واللمع ص ٧١ و ٧٢ .

٨- في "ع" : يرفع الخبر .

وذهب الأخفش[1] وابن السراج[2] والرماني[3] [4] إلى أنهما مرفوعان بالابتداء .

١ـ انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٧٧ و ٢٠٩ .

٢ـ قال ابن السراج في الأصول : وهما ـ أي : المبتدأ والخبر ـ مرفوعان أبدا ، فالمبتدأ رُفِعَ بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بهما .
انظر الأصول ١/٥٨ . ويتضح من كلام ابن السراج هذا أنه يخالف الأخفش والرماني في رافع الخبر ، فهو يقول : إنه مرفوع بالابتداء وبالمبتدأ ، وهذا مذهب المبرد . انظر المقتضب ٢/٤٨ و ٤/١٢٦ ، ومذهب الزجاج . انظر المساعد ١/٢٠٦ ، وتعليق الفرائد ٣/١٧ .
ومن المصادر التي ذكرت أن ابن السراج يوافق الأخفش في هذه المسألة الارتشاف ٢/٢٨ ، وشفاء العليل ١/٢٧٢ ، والتصريح ١/١٥٨ ، والهمع ٢/٨ ، ولعل أن يكون لابن السراج في هذه المسألة قولان .

٣ـ هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني . كان من كبار النحويين المتفننين في علوم كثيرة منها : النحو ، واللغة ، والفقه ، وعلم الكلام . أخذ عن ابن السراج والزجاج وابن دريد . وأخذ عنه علي بن عبد الله الدقيقي وغيره . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتابي الأصول والموجز لابن السراج ، وكتاب معاني الحروف وغيرها . توفي سنة ٣٨٤ هـ .
انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٣٣ ، ومعجم الأدباء ١٤/٧٣ ، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤ ، وإشارة التعيين ص ٢٢١ ، وبغية الوعاة ٢/١٨٠ .

٤ـ انظر الارتشاف ٢/٢٨ ، والمساعد ١/٢٠٥ ، وشفاء العليل ١/٢٧٢ .

وذهب الجرمي[1] والسيرافي[1] وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتجردهما للإسناد .

وذهب الكوفيون[2] إلى أن كلا منهما يرفع الآخر[3] .

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ ليكون معلوما ، إذ القصد الإخبار عنه ، ولا يخبر إلا عن معلوم ، فلو كان[4] نكرة لكان مجهولا ، فلا يصح الإخبار عنه حينئذ ؛ إذ لا فائدة فيه غالبا .

ولكن قد يفيد الإخبار عن النكرة في بعض المواضع فيصح الابتداء بها حينئذ .

وقد تتبع جماعة من النحويين[5] تعيين تلك المواضع حتى أوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين .

وقال بعضهم :[6] هي كلها[7] راجعة إلى شيئين لا غير ، وهما التعميم ، والتخصيص .

والظاهر أن المصنف عول عليه حيث قال : (ويقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص) ، فالعام (نحو) قولك : (ما رجل في الدار) .

وكان المبتدأ هنا عاما لوقوعه في سياق النفي . (و) منه وقوعه بعد الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿أَإِلَـٰهٌ مَعَ اللَّهِ﴾[8] .

والخاص نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[9] ، وكان خاصا

---

١ — انظر الارتشاف ٢ / ٢٨ ، والمساعد ١ / ٢٠٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٢ .

٢ — انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٥ و ٣٠٢ و ٤١٠ و ٣ / ١٨٠ .

٣ — في " د " : لرفع الآخر .

٤ — قوله : " كان " ساقط من " ع " .

٥ — منهم ابن مالك . انظر التسهيل ص ٤٦ ، ومنهم أبو حيان . انظر الارتشاف ٢ / ٣٩ ، ومنهم ابن عقيل . انظر شرحه للألفية ١ / ٢١٦ .

٦ — مثل المرادي . انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٨١ .

٧ — قوله : " كلها " ساقط من " ع " .

٨ — وردت هذه الجملة في الآيات من ٦٠ إلى ٦٤ من سورة النحل .

٩ — سورة البقرة من الآية ٢٢١ .

لكونه موصوفا ، والصفة من جملة المخصصات .

(و) من الخاص قوله ــ عليه الصلاة / والسلام[1] ــ : (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة)[2] . فهذا تخصص بالإضافة.[3] ١٠٤ /

(والخبر)[4] يقع مفردا ، وهو الأصل ، نحو : الله ربنا ، ومحمد نبينا .

ويقع (جملة) ، ولابد أن يكون (لها) حينئذ (رابط) يربطها بالمبتدأ الذي هي خبر عنه .

والربط يكون بأشياء أوصلها في المغني إلى عشرة ،[5] على خلاف في بعضها . وأشار إلى أربعة منها هنا :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل في ذلك ، ولهذا يُرْبَطُ[6] به مذكورا ، (كزيد قائم[7] أبوه)[8] ، ومحذوفا

---

(١) في "ع" : عليه السلام .

(٢) أخرجه الإمام النسائي ١ / ٢٣٠ في كتاب الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات الخمس ، كما أخرجه الإمام أبو داود ٢ / ٣٠ في كتاب الوتر باب من لم يوتر . وهو فيهما برواية : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد ".

(٣) في " د " : وتخصيصه بالإضافة .

(٤) في "ع" : فالخبر .

(٥) المغني ص ٦٤٧ .

(٦) في "ع" : تربطه .

(٧) في متن القطر ص ٦ : كزيد أبوه قائم ، والمثال المذكور في متن القطر هو الأولى ؛ لأن المثال المذكور في الشرح ليس الخبر فيه جملة ، وإنما هو مفرد ، وذلك لأمرين :
أ ــ أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة ، وهذه ليست كذلك .
ب ــ أن وضع الجملة الخبرية أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها ، فإذا استعملت الجملة المذكورة في المثال السابق مبتدأ خرجت عن وضعها . انظر تعليق الفرائد ٣ / ٧٦ .

(٨) قوله : "أبوه" ساقط من "ع" .

كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ[1] وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾[2] ، في قراءة من رفع ((كل))[3]، والتقدير : وكل وعده الله الحسنى .

الثاني : الإشارة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[4].

قال في المغني[5]: ويحتمله قوله تعالى[6]: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[7].

يعني : أنه يصح اعتبار ((ذلك)) رابطا ، بأن يكون مبتدأ ثانيا ، ويصح أن يكون بدلا من ((لباس)) ، أو بيانا له[8].

وجوز جماعة[9] منهم أبو البقاء[10]

---

١ — في " ع " : وكلا .

٢ — سورة الحديد من الآية ١٠ .

٣ — وهو ابن عامر وحده . انظر السبعة في القراءات ص ٦٢٥ ، والمبسوط ص ٤٢٩ .

٤ — سورة الأعراف من الآية ٣٦ . فالمبتدأ " الذين " ، وخبره جملة " أولئك أصحاب النار " . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٢٤ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٨٣ .

٥ — المغني ص ٦٤٩ .

٦ — كلمتا " قوله تعالى " ليستا في المغني .

٧ — سورة الأعراف من الآية ٢٦ .

٨ — انظر ما قيل من إعراب في الجملة المذكورة من هذه الآية في مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٨٦ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٨٣ ، والدر المصون ٥ / ٢٨٨ .

٩ — منهم الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦٢ ، ومنهم أبو علي الفارسي . انظر البحر المحيط ٤ / ٢٨٣ ، والدر المصون ٥ / ٢٨٩ ، ومنهم ابن عطية . انظر المحرر الوجيز ٧ / ٣٩ ، ومنهم ابن الأنباري . انظر البيان ١ / ٣٥٨ .

١٠ — هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري — نسبة إلى عكبرا ، بلدة على نهر دجلة — كان جماعة لفنون من العلم ،

===

كونـه صفـــة .[1]

ورد بأن الصفة لا تكون أُعرف من الموصوف .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه . وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويـــل والتفخيم ، نحو قوله تعالى : ﴿ اَلْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾[2] ، (و) قولـه تعالى : ﴿ اَلْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَـــابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾[4] .

الرابع : عموم يشمل المبتدأ[5] (و) ذلك نحو : (زيد نعم الرجـل)

وقول الشاعر :

١٠٨ــ فأما الصـــبرعنها فلا صـــبرا[6][7]

=== وكان يفتي في تسعة علوم . من شيوخه : ابن الخشاب ، والقاضـــي أبو يعلى الفراء ، وأبو الحسن البطائحي . من تلاميذه : ابـــن الباقلاني ، وأحمد بن على المهلبي ، وعلى بن عدلان الموصلي . من مصنفاته : التبيان في إعراب القرآن ، وإعراب الحديث النبوي ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، وإعراب القراءات الشاذة ، وشـــرح المفصل . توفي سنة ٦١٦ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٢ / ١١٦ ، وإشارة التعيين ص ١٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٩١ ، والبلغة ص ١٢٢ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٨ .

١ــ انظر التبيان ١ / ٥٦٢ .

٢ــ سورة الحاقة الآيتان الأولى والثانية .

٣ــ سورة القارعة الآيتان الأولى والثانية . وقد ذكر في متن القطر الآيتان الأول . انظر متن القطر ص ٦ .

٤ــ سورة الواقعة الآية ٢٧ .

٥ــ في " ع " : عموم يشمل عموم المبتدأ .

٦ــ في " د " : فلا صبر .

٧ــ هذا جزء من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر * سبيلٌ فأما الصبرعنها فلا صبرا

وهو لابن ميادة . انظر ديوانه ص ١٣٤ .

===

وهذا إذا قدرت " أل " في المثال[١] جنسية ، وهو الصحيح[٢]، وأما إذا قدرت عهدية فلا يكون من ذلك .

والربط بالعموم قال به جماعة من النحويين[٣]، ووافقهم المصنف هنا[٤] وفي الأوضح[٥]، وخالفهم في المغني ، وقال[٦]: يلزمهم أن يجيزوا : زيد مات الناس . وخالد لا رجل / في الدار ، ونحو ذلك . /١٠٥

وخرج المثال[٧] — أعني : زيد نعم الرجل — على أن الرابط فيه إعادة المبتدأ بمعناه على القول به[٨]، وعلى القول بأن " أل " في فاعل " نعم " للعهد لا للجنس .

=== والشاهد فيه وقوع جملة " فلا صبرا " خبر ، والرابط فيها العموم .
وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١/٢٨٦و ٢/٣٤٩و ٣٥٠، والمغني ص ٦٥٠ ، والعيني ١/٥٢٣ ، والتصريح ١/١٦٥ ، والهمع ٢/١٩ ، وشرح أبيات المغني ٧/٧٨ ، والدرر ٢/١٦ .

١— وهو قوله : زيد نعم الرجل . انظر شرح القطر ص ١١٩ ، وحاشية الخضري ١/٩٣ .

٢— وذلك لأن " أل " الجنسية تفيد العموم ، وزيد فرد من أفراده ، فتكون شاملة له . انظر شرح القطر ص ١١٩ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/١٤٤ ، وحاشية الخضري ١/٩٣ .

٣— منهم ابن عصفور . انظر المقرب ١/٨٣ ، ومنهم ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ١٠٩ ، ومنهم أبو حيان . انظر الارتشاف ٢/٥٠، ومنهم المرادي . انظر توضيح المقاصد ١/٢٧٥ .

٤— انظر متن القطر ص ٦ ، وشرح القطر ص ١١٩ .

٥— أوضح المسالك ١/١٩٩ .

٦— المغني ص ٦٥١ ، وفي النقل تصرف .

٧— في " د " : وخرج عن المثال .

٨— وهو قول الأخفش ، وتبعه ابن خروف . انظر الارتشاف ٢/٥١ ، والمغني ص ٦٥٠ ، والتصريح ١/١٦٥ .

وخرج البيت على أن الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه . قال[1]: وليس العموم فيه مرادا ، إذ المراد أنه لا صبر[2] له عنها ، لا أنه لا صبر له عن شيء .

والجملة إذا كانت خبرا لابد لها من رابط كما علمت ، (إلا) إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط ، نحو : نطقي الله حسبي[3] ، وهِجِّيْرَى[4] أبي بكر لا إله إلا الله .

ومن ذلك إذا وقعت الجملة خبرا لضمير الشأن والقصة ، كما (في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[5]) ، ونحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[6] .

والظاهر — كما قال المرادي[7] — أن ذلك[8] ليس من الإخبار بالجملة ، وإنما هو من الإخبار بالمفرد ، لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد لفظها حين أخبر عنها في نحو : (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)[9] .

(و) يقع الخبر أيضا (ظرفا منصوبا[10] ، نحو) قوله تعالى :

---

١ — انظر المغني ص ٦٥١ .

٢ — في " ع " : لا صدر .

٣ — في " د " : الحسبي .

٤ — هِجِّيْرَى الرجل : كلامه ودأبه وشأنه . انظر الصحاح ٢ / ٨٥٢ هجر ، واللسان ٥/٢٥٤ هجر .

٥ — سورة الإخلاص الآية الأولى .

٦ — سورة الأنبياء من الآية ٩٧ .

٧ — انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٧٧ .

٨ — أي : فيما إذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى . انظر توضيح المقاصد ١/٢٧٧ .

٩ — هذا حديث شريف أخرجه الإمام أحمد في مسنده . انظر المسند ٥/١٥٦ .

١٠ — قيد الظرف بكونه منصوبا لئلا يُتَوَهَّمُ أنه لا يقع خبرا ما دام منصوبا ، وليحترز به عن الظرف المرفوع ، فإن فيه تفصيلا طويلا ، ولذا تركه

===

﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾.(١)

(و) يقع أيضا (جارا ومجرورا ، كـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾(٢)).

(و) حينئذ (تعلقهما) ، أي : الظرف والجار والمجرور (بمستقر) ونحوه من كائن وثابت ، (أو استقر) ونحوه من كان وثبت .(٣)

والأول اختيار جمهور البصريين ، لأن المحذوف هو الخبر على الصحيح ، والأصل في الخبر أن يكون مفردا .

والثاني اختيار أبي الحسن الأخفش(٤) ، وأبي علي الفارسي(٥) ، والزمخشري(٥) ، ونقله في المغني عن الأكثرين .(٦)

=== في هذا الكتاب المختصر. انظر حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١/٢٤٢ ، وحاشية السجاعي ص ٥٦ .
وانظر في تفصيل الظرف المرفوع الواقع خبرا الارتشاف ٢/٥٦ ، والمساعد ١/٢٣٨ ، وتعليق الفرائد ٣/١١٦ ، والهمع ٢/٢٤ .

١— سورة الأنفال من الآية ٤٢ .

٢— في متن القطر(٦): كالحمد لله رب العالمين .
وقوله تعالى : " الحمد لله " وردت في ثلاثة وعشرين موضعا من القرآن الكريم ، أولها في سورة الفاتحة ، الآية الثانية .

٣— انظر هذه المسألة في الإنصاف ١/٢٤٥ ، والتبيين ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١/٩٠ ، وشرح الكافية ١/٩٢ ، والارتشاف ٢/٥٤ ، والمغني ص ٥٨٣ ، والتصريح ١/١٦٦ .

٤— نُسِبَ هنا وفي التصريح ١/١٦٦ إلى الأخفش أنه يقدر المتعلق به فعلا ، ونسب إليه في التسهيل ص ٤٩ ، والارتشاف ٢/٥٤ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢١١ ، أنه يقدره اسما ، ولعل أن يكون له في هذه المسألة قولان .

٥— انظر الارتشاف ٢/٥٤ ، وتعليق الفرائد ٣/١٠٦ ، والتصريح ١/١٦٦ ، والهمع ٢/٢٢ .

٦— انظر المغني ص ٥٨٤ .

وحجتهم أن المحذوف عامل في الظرف والجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلا .

قال في المغني[1] : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، / ثم ذكر[2] أنه في نحو : زيد في الدار يقدر كونا ١٠٦/ مطلقا ، وهو : كائن أو مستقر أو مضارعهما[3] — إن أريد الحال أو الاستقبال[4] — ، نحو : الصومُ اليومَ ، أو في اليوم ، والجزاء غدا ، أو في الغد .

ويقدر[5] كان أو استقر أو وصفهما — إن أريد المضي[6] — . هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربي زيدا قائما : إن التقدير : إذ كان — إن أريد المضي[7] — أو : إذا كان — إن أريد المستقبل — . ولا فرق[8] .

وإن جهلت المعنى فقدر الوصف ، لأنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كان حقيقة في الحال . انتهى .

وعلى كل حال يتعين أن يكونا (محذوفين) ، وقد يظهران في الضرورة ، ومنه قول الشاعر :

١— انظر المغني ص ٥٨٤ .

٢— انظر المغني ص ٥٨٥ . وفي النقل شيء من التصرف .

٣— في النسختين : ومضارعهما . والتصويب من المغني . انظره ص٥٨٥ .

٤— في "ع" : والاستقبال .

٥— في "ع" : يقدر .

٦— قوله : " المضي " ساقط من "ع" .

٧— في " د " : إن التقدير إن أريد المضي : إذ كان .

٨— أي : لا فرق بين الحال والظرف . انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٩٩ .

١٠٩ — لك العز إن مولاك عز وإن يَهُنْ * فأنت لدى بحبوحة الهون كائِنُ[1]

واسم المكان يخبر به عن اسم الذوات واسم المعنى ، نحو : زيد أمامك والخير عندك .

(ولا يخبر بالزمان عن الجوهر)[2] ، وهو المعبر عنه باسم الذات .

ويخبر به عن اسم المعنى ، فيقال : الصومُ اليومَ ، والسفر غدا ، ولا يقال : زيد اليوم ، ولا عمرو غدا .

(و) أما ماورد في كلامهم من نحو : (الليلةَ الهلالُ) ، واليومَ خمرٌ[3] ، وشبههما مما ظاهره أن اسم الزمان وقع خبرا عن اسم الذات فإنه (متأول) ، وتأويله عندهم أن يقدر هناك اسم معنى مضافا[4] إلى اسم الذات الموجودة ، ويكون المبتدأ ذلك المقدر ، فالتقدير[5] على هذا في الأول :

---

١ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
وبحبوحة الهون : وسطه .
والشاهد فيه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا ، وهو ضرورة .
وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٢ / ٥٥ ، والمغني ص ٥٨٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢١١ ، والمساعد ١ / ٢٣٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٣ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٠٩ ، والعيني ١ / ٥٤٤ ، والهمع ٥ / ١٣٥ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٣٤٢ ، والدرر ٥ / ٣١٣ .

٢ — في متن القطر : ولا يخبر بالزمان عن الذات .

٣ — هذا من قول امرئ القيس بن حجر الكندي عندما أتاه رسول أبيه — وكان منقطعا إلى لذاته ولهوه — عندما أتاه يخبره بأن أباه قتل ، وأنه يوصيه بأن يأخذ بثأره ، فقال : اليوم خمر وغدا أمر. فأرسلها مثلا . انظر جمهرة الأمثال ٢ / ٤٣١ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٥٢٦ ، والمستقصى ١ / ٥٣٨ .

٤ — في " ع " : مضاف .

٥ — في " ع " : والتقدير .

الليلة رؤية الهلال ، وفي الثاني : اليوم شرب الخمر .

نعم إن حصلت فائدة بالإخبار عن اسم الذات باسم الزمان جاز ذلك كقولك : نحن في شهر كذا ، وشبهه .

وضابط ذلك : أن يكون المبتدأ عاما والزمان / خاصا .[1] /١٠٧

وقد علم مما تقدم أول الباب[2] معنى قول المصنف : (ويغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفي ، نحو : أقائم الزيدان[3] ، وما مضروب العمران) ، لكن مما[4] ينبغي أن يزاد هنا أن الوصف المذكور إنما يتعين أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان الوصف مفردا وما بعده مثنى أو مجموعا .[5]

وأما إذا طابق الوصف ما بعده فلا . ثم إن كانت المطابقة في غير الإفراد تعينت خبرية الوصف في اللغة الفصحى ، نحو : أقائمان الزيدان ، وأقائمون العمرون ، لتحمله الضمير .

وجاز في لغة " أكلوني البراغيث " أن يكون مبتدأ وما بعده خبره .

وإن كانت المطابقة في الإفراد احتمل الوصف أن يكون مبتدأ ، وأن يكون خبرا نحو : أقائم زيد .

---

١ — وهذا متحقق في المثال السابق ، فالمبتدأ " نحن " عام لكل متكلم ، والخبر " شهر كذا " متخصص بالإضافة . انظر التصريح ١ / ١٦٧ .

٢ — انظر ص ٣٨٨ .

٣ — في متن القطر ص ٧ : نحو : أقاطن قوم سلمى .
وهذا شاهد شعري مر في ص ٣٨٩ .

٤ — قوله : " مما " ساقط من " ع " .

٥ — في " د " : أو مجموع . وسبب تعين الابتداء هنا أنه لا يخبر بالمفرد عن المثنى والمجموع . انظر التصريح ١ / ١٥٨ .

والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد ، نحو : زيد قائم.

(وقد يتعدد الخبر) لفظا ومعنى ، والمبتدأ حينئذ واحد ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[1] ، فهذه أخبار خمسة لمبتدأ واحد ، وهذا[2] أحسن ما قيل في الآية[3] .

ومنع قوم منهم ابن عصفور تعدده[4] ، وأضمروا لما ورد من ذلك مبتدأ لكل خبر .

قال في الشرح[5] : وأجمعوا على التعدد[6] في مثل : زيد شاعر وكاتب ، وفي نحو : الزيدان شاعر وكاتب ، ونحو : هذا حلو حامض . وذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة . أما الأول فلأن الأول خبر والثاني[7] معطوف . وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد . وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد ، إذ المعنى : هذا مز . انتهى .

وما قاله — رحمه الله تعالى — / بالنسبة إلى الثاني والثالث ١٠٨ /
وجهه ظاهر كما بينه ، إلا أن في نقله الإجماع على ذلك نظرا[8] ، فقد

١— سورة البروج الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ .

٢— في " ع " : وهو .

٣— انظر الأقوال في هذه الآيات في البيان ٢ / ٥٠٥ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٢ .

٤— انظر المقرب ١ / ٨٦ ، وشرح الجمل ١ / ٣٥٩ .

٥— شرح القطر ص ١٢٤ ، وفي النقل شيء من التصرف .

٦— في شرح القطر ص ١٢٤ : وأجمعوا على عدم التعدد. وما ذُكِرَ في شرح القطر هو الصحيح .

٧— في " د " : خبر الثاني .

٨— في " د " : نظر .

صرح في التسهيل[١] بخلاف ذلك،[٢] إلا أن يريد إجماع[٣] من تقدم ، فيحتمل ذلك .

وأما ما قاله بالنسبة إلى الأول فبيان توجيهه أن يقال : إنه معطوف وقد تقرر أن حرف العطف بمثابة إعادة العامل ، والعامل هنا المبتدأ ، فكأنه أعيد قبل الخبر الثاني ، فلا تعدد حينئذ لمبتدأ واحد . والله تعالى أعلم .

وقد أجمعوا كما قال — رحمة الله عليه —[٤] على خلاف ذلك . وممن نقل أنه لا خلاف في تعدده بالعطف ابن عقيل في شرح التسهيل[٥] . لكن قال[٦] الشيخ أبو حيان في الارتشاف عند حكاية الخلاف في تعدد خبر المبتدأ الواحد ما نصه :[٧] ومنهم من قال : لا يقتضي — يعني المبتدأ — إلا خبرا واحدا ، فإن قضيته أكثر فلابد من حرف التشريك[٨] نحو : زيد قائم ومنطلق، أو زيد قائم أخوه وأبوه مسافر ، إلا أن تريد اتصافه بذلك في حين واحد[٩] ، فيجوز نحو :[١٠] هذا حلو حامض ، أي : مز . انتهى .

١— التسهيل ص ٥٠ .

٢— في " د " : صرح في التسهيل بذلك .

٣— في "ع" : اجتماع .

٤— قوله : "عليه" ساقط من "ع" .

٥— انظر المساعد ٢٤٢/١ .

٦— في "ع" : لكن قد قال .

٧— انظر الارتشاف ٦٤/٢ .

٨— من القائلين بهذا ابن عصفور . انظر المقرب ٨٦/١ ، وشرح الجمل ٣٥٩/١ .

٩— في "ع" : في خبر واحد .

١٠— قوله : " نحو" ساقط من "ع" .

وظاهره[١] عدم تعدده مع حرف التشريك ؛ لصدوره ممن لا يقول بالتعدد أصلا ، وإلا لأتى به على صورة الاستثناء ، كما فعل في : هذا حلو حامض . والله أعلم .

والأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، كزيد قائم . (وقد يتقدم) الخبر ويتأخر المبتدأ . وتارة يكون ذلك جوازا ، (نحو : في الدار زيد) ، إذ لا مانع فيه من التأخير . وتارة يكون وجوبا ، وذلك في أربع مسائل :

إحداها[٢] : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، (و) ذلك نحو : (أين زيد ؟) فـ " زيد " مبتدأ مؤخر ، و " أين " خبر مقدم ، وهو / اسم استفهام له / ١٠٩ صدر الكلام ، فلو أُخِّرَ لخرج[٣] عن صدريته .

الثانية : أن يوقع تأخره في التباسه بالصفة ، نحو : في الدار رجل ؛ إذ لو تأخر لتبادر الفهم[٤] إلى أنه صفة للنكرة .

الثالثة : أن يكون المبتدأ محصورا فيه[٥] بـ " إنما " أو بـ " إلا " ، نحو : إنما قائم زيد ، وما قائم إلا زيد ، ومثله : مالنا إلا اتباع أحمدا[٦] — صلى الله عليه وسلم — ؛ لأن المحصور دائما

١— في " ع " : وظاهر .
٢— في " ع " : أحدها .
٣— في " ع " : خرج .
٤— في " د " : التفهم .
٥— قوله : " فيه " ساقط من " ع " . والضمير في " فيه " يرجع إلى الخبر ، أي : يكون المبتدأ محصورا في الخبر . انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٨٤ .
٦— هذا من أمثلة ابن مالك في ألفيته ، حيث قال :
وخبر المحصور قدم أبدا * كما لنا إلا اتباع أحمدا
انظر الألفية ص ١٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، و " أحمدا " مضاف إليه مجرور بالفتحة ، لأنه ممنوع من الصرف ، والألف فيه للإطلاق . انظر تمرين الطلاب ص ٢٨ .

هو[1] الجزء الأول ، والمحصور فيه هو الأخير .

الرابعة : أن يعود ضمير في المبتدأ على بعض ما يتعلق بالخبر، نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[2] ، ومنه قولهم : على التمرة مثلها زبدا ، لئلا يعود[3] الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) ، وذلك عند العلم به ، فمن حذف المبتدأ قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾[4] ، أي : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها .

ومن حذف الخبر قوله تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[5] ، أي : كذلك .

وقد اجتمع حذف المبتدأ مع بقاء خبره وعكسه ، (نحو) قوله تعالى : (﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾[6] ، أي :) سلام (عليكم أنتم) قوم منكرون .

فـ " سلام " مبتدأ حذف خبره ، و " قوم " خبر حذف مبتدؤه .

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا ، وذلك نحو قولك : نعم[7] . في جواب : أزيد قائم . أي : نعم زيد قائم . وهذا كله على سبيل الجواز .

وقد يعرض ما يوجب ذلك . فيجب الحذف في المبتدأ إذا أخبر

١ــ في " ع " : دائما إنما هو .
٢ــ سورة محمد من الآية ٢٤ .
٣ــ من قوله : " ضمير في المبتدأ " إلى قوله " لئلا يعود " ساقط من " ع " .
٤ــ سورة فصلت من الآية ٤٦ ، وسورة الجاثية من الآية ١٥ .
٥ــ سورة الرعد من الآية ٣٥ .
٦ــ سورة الذاريات من الآية ٢٥ .
٧ــ في " ع " : نحو قولك في نعم .

عنه بنعت مقطوع [١]، نحو : الحمد لله الحميدُ ، أي : هو الحميـــد .

وإنما أوجبوا الحذف فيه لأنهم أرادوا / استصحاب الحالة التي كان عليهـا / ١١٠
قبل جعلـه خبرا ، وهي إيلاء المنعوت .

وكذا إذا أخبر عنه بمصدر أُتِيَ به عوضا عن اللفظ بفعله ، نحو : سمعٌ وطاعةٌ ، أي : أمري سمع وطاعة [٢]، وأصل ذلك : أسمع سمعا وأطيع طاعة ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، فامتنع الجمع بينهما ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع ؛ للدلالة على الثبوت ، والتزم فيه حذف المبتدأ لأنه لما كان منصوبا امتنع ذكر عامله ، فكذلك إذا كان مرفوعا ، إجراءً للحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية .

وكذا يجب حذف المبتدأ إذا أخبر عنه بمخصوص " نِعْمَ " و " بِئْسَ " نحو : نعم الرجل زيد ، أي : هو زيد ، وهذا على تقدير أنه خبر .

(ويجب) الحذف (في الخبر [٣]) في أربعة مواضع :

الأول والثاني : (قبل جوابي " لولا " والقسم الصريح) ، وإنما يجب حذفه قبل جواب " لولا " في قول المحققين من أهل العربية [٤] إذا كان كونا مطلقا [٥]، نحو : لـــولا زيـــد لأكرمتـــك ،

---

١ — يشترط لهذا النعت أن يكون مقطوعا لمجرد مدح كما مثل ، أو ذم ، نحو : مررت بزيد الفاسقُ ، أي : هو الفاسق ، أو لمجرد ترحم ، نحو مررت بزيد المسكينُ ، أي : هو المسكين ، فإن كان النعت لغير ذلك جاز في المبتدأ الحذف والذكر ، نحو : مررت بزيد الخياط . انظر الارتشاف ٢ / ٢٩ ، والتصريح ١ / ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٤٠ .

٢ — قوله : " أي : أمري سمع وطاعة " ساقط من " ع " .

٣ — في متن القطر مثلا : ويجب حذف الخبر .

٤ — مثل الرماني وابن الشجري والشلوبين . انظر الارتشاف ٢ / ٣١ ، والتصريح ١ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٤٢ . وتبعهم ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ ، وكذلك تبعهم ابن هشام . أنظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٠ .

٥ — المراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود . انظر التصريح ١ / ١٧٨ .

أي : لولا زيد[1] كائن أو موجود . وهو الغالب .

وأما إذا كان كونا خاصا فيجب ذكره — إن لم يدل عليه دليل — ، ومنه الحديث : (لولا[2] قومك حديثو عهد بكفر)[3] .

وإن دل عليه دليل جاز الأمران ، نحو : لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، فـ " حموه " الذي هو الخبر يجوز ذكره وحذفه ؛ لأن في اللفظ ما يدل عليه وهو " الأنصار " ، إذ هم في معنى الحماة .

وجمهور النحاة[4] مشى[5] على أنه يجب حذف الخبر بعد " لولا " مطلقا ولم يفصل هذا التفصيل[6] .

وإنما يجب حذفه قبل جواب القسم إذا كان المبتدأ صريحا في القسم كما أشار إليه المصنف[7] . بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم ، نحو : لعمر الله لأفعلن ، / وايمن الله لأقومن ، أي : لعمر الله قسمي ، وايمن الله ١١١/ يميني[8] .

١— في " د " : لأكرمتك . جواب لولا ، أي : لولا زيد .

٢— في " ع " : لوما .

٣— لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما وجدته في البخاري برواية : " لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة . . . " الحديث . انظر صحيح البخاري ١ / ٩ ٥ كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه .

٤— في " ع " : النحويين .

٥— قوله : " مشى " ساقط من " ع " .

٦— انظر الارتشاف ٢ / ٣١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٨٩ ، والتصريح ١ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٤٢ .

٧— انظر متن القطر ص ٧ ، وانظر ما سبق في ص ٤٠٧ .

٨— وجب حذف الخبر هنا لأن جواب القسم سد مسده . انظر توضيح المقاصد ١ / ٢٩٠ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩ ، والتصريح ١ / ١٨٠ .

بخلاف ما يستعمل فيه وفي غيره ، فإنه يجوز فيه إثبات الخبر وحذفه ، نحو : عهد الله لأفعلن .

(و) الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر : قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن ذلك المبتدأ المذكور ، وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مُفَسِّر صاحب الحال ، نحو : ضربي العبد مسيئا[١] ، التقدير عند سيبويه[٢] : إذا كان[٣] مسيئا[٤] ، فـ " مسيئا " حال من الضمير المستتر في " كان " التامة المقدرة ، وذلك الضمير عائد على " العبد " ، و " العبد " معمول للمصدر المذكور[٥] .

أو يكون[٦] مضافا للمصدر المذكور[٧] ، نحو : أكثر شربي السويق ملتوتا .

أو إلى مؤول بالمصدر المذكور[٨] ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما[٩] .

---

١ — امتنع كون الحال هنا خبرا عن المبتدأ " ضربي " لأن الخبر وصف في المعنى ، والضرب لا يوصف بالإساءة ، فلا يقال : ضربي مسيء . انظر التصريح ١ / ١٨٠ ، والأشموني ١ / ٢١٨ .

٢ — انظر الكتاب ١ / ٤٠٠ و ٤١٩

٣ — في " ع " : عند سيبويه حاصل إذا كان .

٤ — يقدر هذا التقدير إذا أريد المستقبل ، أما إذا أريد المضي فيقدر : إذ كان . انظر الكتاب ١ / ٤٠٠ ، والهمع ٢ / ٤٧ .

٥ — ما ذكره هنا هو أحد الأقوال في هذه المسألة ، وهذه المسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف . انظر تفصيلها في الارتشاف ٢ / ٣٣ ، والتصريح ١ / ١٨١ ، والهمع ٢ / ٤٤ .

٦ — أي : المبتدأ . انظر التصريح ١ / ١٨٠ .

٧ — في بداية هذه الصفحة .

٨ — قوله : " المذكور " ساقط من " ع " .

٩ — أخطب : اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر ، وهو " ما " والفعل ، والتقدير : أخطب كون الأمير قائما . انظر التصريح ١ / ١٨٠ .

وإنما كانت "كان" المقدرة تامة ، و "مسيئا" حالا من الضمير فيها ، ولم تكن ناقصة ، و "مسيئا"[1] خبرها لأمرين :

أحدهما : التزام تنكيره .[2]

والثاني : أنه قد تعين في بعض التراكيب كونه حالا ، كما في قوله — صلى الله عليه وسلم — : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) .[3]

(و) الموضع الرابع : إذا كان الخبر[4] (بعد واو المصاحبة الصريحة في معنى[5] المصاحبة ، بأن تكون نصا في المعية ، نحو : كل صانع وما صنع ، أي : مقرونان .

فإن لم تكن نصا في المعية جاز الإثبات والحذف ، كما إذا قلت : زيد وعمرو . وأردت الإخبار باقترانهما .

وأتى المصنف — رحمه الله — بأمثلة ذلك على طريق اللف والنشر المرتب ، فقال : (نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[6]) فيما حذف فيه الخبر قبل جواب "لولا" ، والتقدير والله أعلم : لولا أنتم[7] موجودون لكنا مؤمنين .

---

١ — في "ع" : ومعنى .

٢ — وعندما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر . انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٤ ، والأشموني ١ / ٢١٩ .

٣ — أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١ / ٣٥٠ في كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود . وكذلك أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ / ٢٤١ .

٤ — في "د" : إذا كان المبتدأ .

٥ — في "ع" : الصريحة ومعنى .

٦ — سورة سبأ من الآية ٣١ .

٧ — في "د" : لو أنتم .

(ولعمرك لأفعلن) فيما حذف فيه / الخبر قبل جواب القسم الصريح ، /١١٢ وقد تقدم تقديره .[١]

(وضربي زيدا قائما) فيما حذف فيه الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرا .

(وكل رجل وضيعته) فيما حذف فيه الخبر ، وهو كائن[٢] بعد واو المصاحبة الصريحة .

١— انظر ص ٤٠٨ .

٢— في " د " : والمبتدأ كائن .

نواسخ المبتدأ
والخبر

وهذا (باب)

– بالتنوين – يذكر فيه (النواسخ لحكم المبتدأ و) لحكم (الخبر) . وهي (ثلاثة أنواع) :

نوع منها يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو " كان " وأخواتها .

ونوع منها ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو[1] " إن " وأخواتها .

ونوع منها ينصبهما جميعا ، وهو " ظن " وأخواتها .

وإنما سميت نواسخ لأنها[2] رافعة لحكم المبتدأ والخبر ، أخذا من النسخ ، وهو الرفع ، ومنه قولهم : نسخت الشمس الظل .

وفهم من عبارة المصنف – رحمه الله تعالى – أن " كان " وأخواتها و " إن " وأخواتها عاملة في الجزأين معا . وهذا هو الصحيح[3] ، وهو طريقة البصريين[4] ، خلافا للكوفيين[5] في قولهم : إن اسم " كان " وخبر " إن " مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبل دخولهما .

ومما احتج به البصريون في " كان " وأخواتها اتصال الضمير بها في نحو : ﴿ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ ﴾[6][7] ، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها .

---

١ – في " ع " : وهي .
٢ – في " ع " : وإنما سميت نواسخ الابتداء لأنها .
٣ – انظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ١٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ و ١٢٨ ، وائتلاف النصرة ص ١٦٦ ، والتصريح ١ / ١٨٤ و ٢١٠ ، والهمع ٢ / ٦٣ و ١٥٥ .
٤ – انظر الكتاب ١ / ٤٥ و ٢ / ١٣١ ، والمقتضب ٣ / ٩٧ و ٤ / ١٠٩ ، والجمل للزجاجي ص ٤١ و ٥١ .
٥ – انظر الارتشاف ٢ / ٧٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٦٧ ، والتصريح ١ / ١٨٤ ، والهمع ٢ / ٦٣ .
٦ – في " ع " : هم الظالمين ، وهي من الآية ٧٦ من سورة الزخرف .
٧ – سورة الشعراء من الآية ٤٠ .

وفي "إن" وأخواتها تغليط سيبويه[1] — رحمه الله تعالى — من قال من العرب : إنك وزيدٌ ذاهبان . — برفع زيد — ، لأن من رفع فقد أعمل المبتدأ في الخبر ، ولا يعمل في اسم واحد عاملان .

فدل هذا على أن "إن" عاملة عنده في الخبر ، وإلا لو كان المبتدأ لما لزم منه توارد عاملين ، بل يكون العامل واحدا ، وهو المبتدأ لا غير .

كان وأخواتها

وشرع — رحمه الله تعالى — في بيان الأنواع فقال :

(أحدها) ، أي : أحد الأنواع الثلاثة الأفعال الناقصة الرافعة للمبتدأ الناصبة للخبر ، وهي : (كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، / وصار ، وليس) . وهذه الثمانية تعمل مطلقا ، سواء كانت ١١٣/ موجبة أو منفية ، صلة لـ "ما" الظرفية أو غير صلة .

(ومازال ، وما فتيء ، وما انفك ، وما برح) وأفاد — رحمه الله — بالتلفظ بها بعد حرف النفي أنه[2] يشترط في عملها أن يتقدم عليها حرف نفي[3] .

ويكون مذكورا غالبا ، نحو : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[4] .

١— انظر الكتاب ٢/١٥٥ .

٢— من قوله : "وأفاد رحمه الله" إلى قوله : "النفي أنه" ساقط من "ع" .

٣— لا داعي لتقييد النفي هنا بالحرف ؛ لأنه لا يشترط في عملها إلا أن يتقدم عليها نفي ، سواء كان بحرف ، نحو قوله تعالى : ((لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)) سورة طه ٩١ ، أو كان باسم ، نحو قول الشاعر

غيرُ مُنْفَكٍّ أسيرَ هوى

أو كان بفعل ، نحو قول الشاعر :

ليس ينفك ذا غِنىً واعتزاز * كل ذي عفة مقل قنوعُ

انظر الارتشاف ٢/٨٠ ، والتصريح ١/١٨٤ ، والهمع ٢/٦٥ .

٤— سورة هود من الآية ١١٨ .

وقد يحذف[1]، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]، وقول الشاعر:

١١٠— فقلت يمين الله أبرح قاعـــدا[3]

وشبه النفي في ذلك النهي والدعاء ، نحو قوله :

١١١— صاح شمر ولا تزل ذاكر المَوْ * تِ فنسيانـــه ضلال مبـــين[4]

وقولـــه :

١١٢— ولا زال منهلا بجرعائك القطـــر[5]

١— ينقاس حذف النافي إذا توفرت ثلاثة شروط هي :
١— كون الفعل مضارعا . ٢—كونه جواب قسم . ٣—كون النافي "لا".
وهذا مستفاد من الآية والبيت اللذين سيذكرهما . انظر المغـــني ص ٨٣٤ ، والتصريح ١/١٨٥ .

٢— سورة يوسف من الآية ٨٥ .

٣— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :
ولو قَطَّعُوا رأسي لديك وأوصالي
وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٣٢ .
والشاهد فيه حذف النافي قبل الفعل الناقص " أبرح " .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٥٤ ، والأمالي الشجرية ١/٣٦٩ ، وشرح المفصل ٧/١١٠ ، والمغني ص ٨٣٤ ، والتصريـــح ١/١٨٥ ، والأشموني ١/٢٢٨ ، والخزانة ١٠/٩٣ ، وشرح أبيـات المغني ٧/٣٣٢ .

٤— هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه عمل الفعل الناقص " تزال " حين تقدمه نهي .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١/٣٨٣ ، وشرح عمـدة الحافظ ١/١٠٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٣١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٦٥ ، وشفاء العليل ١/٣٠٧ ، وتعليق الفرائد ٣/١٥٦ ، والعيني ٢/١٤ ، والتصريح ١/١٨٥ ، والهمع ٢/٦٥ ، والأشموني ١/٢٢٨ .

٥— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
ألا يَا اسْلَمِي يا دارمي على البلى
وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٢٠٦ .

===

ويشترط في " زال " أيضا أن يكون ماضي " يزال " ، بمعنى : برح ، لا ماضي " يزول " ، بمعنى : تحول[1] ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾[2][3] ، ولا ماضي " يزيل "[4] ، بمعنى : ماز ، يقال : زال زيد ضأنه من معزه . بمعنى ميزه .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل :[5] ولا خلاف بين النحويين في أن معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة . انتهى .

(ومادام) ، ويشترط في عمل " دام " أن يتقدمها " ما " المصدرية الظرفية ، وقد أشار إلى ذلك بالتلفظ بها كذلك .

وهذه الثلاثة عشر فعلا كما علمت ناسخة لحكم المبتدأ والخبر ، (فيرفعن المبتدأ) ، ويسمى (اسما لهن) حقيقة[6] ، ويطلق عليه فاعـــلا

=== والجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا .

وهذا البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ١ / ١٠٢ وشرح الألفيــة لابن عقيل ١ / ٢٦٦ ، وشفاء العليل ١ / ٣٠٧ ، وتعليق الفرائـــد ٣ / ١٥٦ ، والعيني ٢ / ٦ ، والتصريح ١ / ١٨٥ ، والهمع ٢ / ٦٦ ، والأشموني ١ / ٢٢٨ ، والدرر ٢ / ٤٤ .

١ــ قوله : " برح لا ماضي يزول بمعنى " ساقط من " ع " .

٢ــ " زال " الذي بمعنى تحول فعل لازم . انظر الارتشاف ٢ / ٧٩ ، والمساعد ١ / ٢٤٩ ، والتصريح ١ / ١٨٦ .

٣ــ سورة فاطر من الآية ٤١ .

٤ــ فهو فعل تام متعد إلى مفعول واحد . انظر المساعد ١ / ٢٤٩ ، والتصريح ١ / ١٨٥ .

٥ــ التذبيل والتكميل جـ ٢ لوحه ١١٨ أ .

٦ــ قوله : " حقيقة " ساقط من " ع " .

لهن مجازا ، (وينصبن خبره)[1] ، ويسمى (خبرا لهن) حقيقة ، ومفعولا مجازا ، وذلك (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾[2] وقس على ذلك.

والأصل تأخير الخبر عن الاسم والفعل ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[3] ، (وقد يتوسط الخبر) جوازا بين الفعل وبين الاسم باتفاق في الجميع إلا " ليس " ، / فإن فيها خلافا ضعيفا غير معتبر[4] ، ولذلك حكى ابن مالك الإجماع فيها[5] ، (نحو) قول السموءل[6] في[7] قصيدته المشهورة : ١١٤/

١١٣ــ سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ[8] * فليس سواءً عالمٌ وجهولُ[9]

١ــ في متن القطر : وينصبن الخبر .

٢ــ سورة الفرقان من الآية ٥٤ .

٣ــ وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن ، أولها في سورة النساء من الآية ٩٦ .

٤ــ الذي خالف في توسط خبر " ليس " هو ابن درستويه . انظر الارتشاف ٢/٨٦ ، وأوضح المسالك ١/٢٤٢ ، والهمع ٢/٨٨ .

٥ــ انظر شرح التسهيل لوحه ٥٧ أ . وقد سبق ابن مالك على حكاية الإجماع فيها الفارسي وابن الدهان وابن عصفور . انظر الارتشاف ٢/٨٦ .

٦ــ هو السموءل بن غريض بن عادياء الأزدي . شاعر يهودي جاهلي حكيم من سكان تيماء . اشتهر بالوفاء ، وله في الوفاء قصة مشهورة مع امرئ القيس بن حجر الكندي ، الشاعر المعروف . توفي سنة ٦٥ قبل الهجرة تقريبا . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ١/٢٧٨ ، والأغاني ٢٥/٨٨١٥ ، وسمط اللآلي ١/٥٩٥ ، ومجمع الأمثال ٣/٤٤٦ .

٧ــ في " د " : من .

٨ــ في " د " : وعنكم .

٩ــ هذا بيت من الطويل ، وهو للسموءل . انظر ديوانه ص ٩٢ . والشاهد فيه توسيط خبر " ليس " .

===

وقول الآخر :

١١٤ـ لا طيب للعيش مادامت منغصةً * لذاتُهُ بادكار[١] الموت والهرَمِ[٢]

وشذ ابن معط[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ بمنع توسط خبر " دام "[٤]، وَنَسِبَ فيه[٥] إلى الوهم .

=== وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٣، وشرح القطر ص ١٣٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٧٣ ، والمساعد ١/٢٦١، وشفاء العليل ١/٣١٤، والعيني ٢/٧٦، والهمع ٢/٨٧، والأشموني ١/٢٣٢ ، ومجيب الندا ٢/٨ .

١ـ في " د ": بادراك .

٢ـ هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه توسيط خبر " دام " .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٨ ، وشرح القطر ص ١٣١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٧٤ ، والمساعد ١/٢٦١، وشفاء العليل ١/٣١٣، والعيني ٢/٢٠، والتصريح ١/١٨٧ ، والهمع ٢/٨٧، والأشموني ١/٢٣٢.

٣ـ هو أبو الحسين يحيى زين الدين بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي . كان إماما بارزا في العربية . قرأ على أبي موسى الجزولي وابن عساكر . أقرأ النحو في دمشق مدة ثم في مصر . من مصنفاته الألفية في النحو ، والفصول الخمسون ، وشرح الجمل . توفي سنة ٦٢٨ هـ . انظر أخباره في معجم الأدباء ٢٠/٣٥، وإنباه الرواة ٤/٤٤ ، ووفيات الأعيان ٥/٢٤٣، والبداية والنهاية ١٣/١٢٩ و ١٣٤ ، وبغية الوعاة ٢/٣٤٤ .

٤ـ انظر الفصول الخمسون ص ١٨١ ، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٦٠ و ٨٦٢ .

٥ـ قوله : " فيه " ساقط من " د " .

تنبيـــــه

اعلم أنه قد يمتنع التوسط لوجود ما يوجب التقديم ، نحو : كم كـان مالك ؟ وأين كان زيد ؟ أو التأخير ، نحو : كان فتاك مولاك ، وما كان زيد إلا في الدار .

وقد يجب التوسط ، وذلك إذا قصد حصر الاسم ، نحو قوله تعالـى ﴿ مَا كَانَ[1] حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[2] .

(وقد يتقدم الخبر) على الاسم والفعل ، نحو : عالما كان زيـد ومن ذلك قوله تعالى[3] : ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[4] ، ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾[5] ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

(إلا خبر "ليس") ، فإنه لا يجوز أن يتقدم عليها على الصحيح المختار[6] لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بـ" ما " النافية .[7]

ولا حجة لمن أجاز ذلك[8] فـي قولـه تعالـى :

١ـ في "ع" : وما كان .

٢ـ سورة الجاثية من الآية ٢٥ .

٣ـ قوله : " تعالى " ساقط من "ع" .

٤ـ سورة سبأ من الآية ٤٠ .

٥ـ سورة الأعراف من الآية ١٧٧ .

٦ـ وهذا مذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وكثير من المتأخرين . انظر الارتشاف ٢ / ٨٧ ، والهمع ٢ / ٨٨ ، والأشموني ١ / ٢٣٤ .

٧ـ انظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ١٦٠ ، وأسرار العربية ص ١٤٠ ، والتبيين ص ٣١٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٧ ، وائتلاف النصرة ص ١٢٣ ، والتصريح ١ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ٨٨ .

٨ـ وهم قدماء البصريين والفراء . انظر الإيضاح العضدي ص ١٣٨ ، والارتشاف ٢ / ٨٧ ، والهمع ٢ / ٨٨ ، والفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ١٣٨ ، وابن برهان . انظر شرح اللمع ١ / ٥٨ ، والزمخشري . انظر المفصل ص ٢٦٩ .

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[1] ؛ لأن معمول الخبر ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .

(و) إلا[2] خبر (دام) [3] باتفاق ، سواء تقدم على " ما " ، أو توسط بينها وبين " دام " . أما الأول فلما يلزم عليه من تقديم معمول الصلة على الموصول ، وأما الثاني فلما يلزم عليه من الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، وكلاهما ممتنع .

وكذلك يمتنع تقديم الخبر على " ما " النافية مطلقا ، فلا يقال : قائما ما كان زيد ، ولا جالسا ما زال عمرو ، ونحو ذلك ؛ لأن " ما " النافية لها صدر الكلام .

وهذا / مذهب البصريين[4] والفراء[5] ، إلا أن الفراء عمم المنع في حروف النفي ، [5] والصحيح اختصاصه بـ " ما " النافية ، فقد قال الشاعر : ١١٥ /

١١٥ — ورج الفتى للخير ما إنْ رأيته ✱ على السن خيرا لا يزال يزيد[6]

---

١ — سورة هود من الآية ٨ .

٢ — قوله : " إلا " ساقط من " ع " .

٣ — في متن القطر ص٧ : إلا خبر دام وليس .

٤ — انظر المقتصد ١ / ٤٠٧ .

٥ — انظر الارتشاف ٢ / ٨٧ ، والتصريح ١ / ١٨٩ .

٦ — هذا بيت من الطويل ، وهو للمَعْلُوطِ بن بدل القريعي .
ورج : أمر من الرجاء ، والسن : العمر .
ومعنى البيت : إذا رأيت الفتى يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير .
والشاهد فيه تقديم خبر " يزال " المنفي بلا ، وهذا حجة على من منعه .
وهذا البيت من شواهد المقرب ١ / ٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٠٢ ، والعيني ٢ / ٢٢ ، والتصريح ١ / ١٨٩ ، والأشموني ١ / ٢٣٤ .

(وتختص الخمسة الأُوَلُ) ، وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل بجواز (مرادفة " صار ") [1] فيصير المعنى واحدا واللفظ مختلف . فمن شواهد "كان" : ﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴾ [2] ، وقول الشاعر :

١١٦ـ حتى إذا حل بك القتيـــــرُ
والرأس قد كان له شكـــيرُ [3] [4]

ومن شـــواهد "أصبح" قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [5] .

ومن شواهد "أضحى" قول الشاعر :

١١٧ـ ثم أضحوا كأنهم ورق جَـــفٌ [6] [7]

١ـ في متن القطر ص٧ : الخمسة الأول بمرادفة صار .

٢ـ سورة الواقعة الآية ٦ .

٣ـ في " د " : تنكير .

٤ـ هذان بيتان من مشطور الرجز . نسبهما البغدادي إلى رؤبة . انظر الخزانة ٩/٢٠٢ ، والثاني في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٤ . ونسبهما ابن يعيش إلى العجاج . انظر شرح المفصل ٧/١٠٣ ، وهما في ملحقات ديوان العجاج ٢/٢٨٤ .
والقتير : هو الشيب . والشكير : شعر ينبت خلال الشيب يكون ضعيفا . انظر الجمهرة ٢/٧٣٢ .
والشاهد فيه مجيء كان بمعنى صار .
وهذان البيتان من شواهد شرح اللمع ١/٥٠ ، وشرح المفصل ٧/١٠٣ .

٥ـ سورة آل عمران من الآية ١٠٣ .

٦ـ في "ع" : جفا . وقد سقطت هذه الكلمة من " د " .

٧ـ هذا صدر بيت من الخفيف ، وهو بتمامه :
ثم أضحوا كأنهم ورق جَفْـ * ـفَ فألوت به الصبا والدبورُ
وهو لعدي بن زيد العبادي . انظر ديوانه ص ٩٠ .
وألوت به : فرقته . والصبا : ريح تهب من جهة مطلع الشمس .
والدبور : ريح تهب من جهة مغرب الشمس .

===

ومن شواهد " ظل " قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[1] .

ومن شواهد " أمسى " قول الشاعر :

١١٨— أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا[2]

والشاهد في " أمسى " الأولى[3] لا الثانية ؛ لوقوع الماضي خبرا لها ، وهي إذا كانت بمعنى " صار " لا يقع الماضي خبرا لها ، كما لا يقع خبرا[4] لـ " صار " ؛ لأنها تفيد الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والأفعال الماضية تفيد الانقطاع فتدافعا .

=== والشاهد فيه مجيء أضحى بمعنى صار .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٧/١٠٤ و ١٠٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١١٥ ، والمساعد ١/٢٥٧ ، وشفاء العليل ١/٣١١ ، وتعليق الفرائد ٣/١٩٠ ، والهمع ٢/٧٦ ، والأشموني ١/٢٣٠ ، والدرر ٢/٥٧ .

١— سورة الشعراء من الآية ٤ .

٢— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

أخنى عليها كما أخنى على لُبَدِ

وهو للنابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ١٦ .

ومعنى احتملوا : حملوا جمالهم وارتحلوا . وأخنى عليها : أتى عليها الدهر وأهلكها . ولبد : آخر نسور لقمان بن عاد ، وكان هذا النسر قد عمر طويلا .

والشاهد فيه مجيء أمسى الأولى بمعنى صار .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١/٣٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١١٥ ، والارتشاف ٢/٧٨ ، والمساعد ١/٢٥٧ ، وشفاء العليل ١/٣١١ ، وتعليق الفرائد ٣/١٩١ ، والهمع ٢/٧٦ ، والأشموني ١/٢٣٠ ، والدرر ٢/٥٧ .

٣— في " ع " : الأول .

٤— قوله : " لها كما لا يقع خبرا " ساقط من " ع " .

واعلم أنه يشارك " صار " في كون الماضي لا يقع خبرا لها لما ذكرنا من التعليل ليس ، ومادام ، ومازال ، ومافتيء ، وما انفك ، وما برح .

وقال الزمخشري[1] : إن " بات " أيضا[2] تستعمل بمعنى " صار " .

ونازعه ابن مالك في ذلك[3] ، وقال[3] : ليس بصحيح ؛ لعدم شاهد على ذلك ، مع التتبع والاستقراء . ثم قال[3] : ومن أحسن[4] ما يتمسك به جاعل " بات " بمعنى " صار " قول الشاعر :

١١٩ — أَجِنِّي كلما ذكرت كليب * أبيت كأنني أُطْوَى بجمرِ[5]

لأن " كلما " تدل على / عموم الأوقات ، و " أبيت " إذا كانت على أصلها مختصة بالليل . ١١٦ /

(و) تختص (غير ليس وفتيء وزال) من هذه الأفعال (بجواز التمام أي : الاستغناء) بالاسم[6] المرفوع (عن الخبر) المنصوب ، وذلك (نحو)

---

١ — انظر المفصل ص ٢٦٧ .

٢ — قوله : " أيضا " ساقط من " ع " .

٣ — انظر شرح التسهيل ص ٥٦ .

٤ — في شرح التسهيل : ومن أصلح . انظر شرح التسهيل ص ٥٦ .

٥ — هذا بيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قيس المخزومي . انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٨٠١ .
وأجني بمعنى : من أجل أني . انظر كتاب التمام ص ١١٨ .
والشاهد فيه مجيء بات بمعنى صار عند من قال به .
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ص ٥٦ ، والهمع ٢ / ٧٧ ، والدرر ٢ / ٥٨ .
وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة ماعدا الدرر برواية : أُكْوَى ، مكان : أطوى ، كما ورد في شرح أشعار الهذليين برواية : قريم ، مكان : كليب .

٦ — في " ع " : باسم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[(١)] ، أي : وإن وجد ذو عسرة .

وقوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[(٢)] ، أي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح .

وقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾[(٣)] ، أي : بقيت .

وقول الشاعر[(٤)] :

١٢٠ — وبات وباتت له ليلــة * كليلة ذي العائر الأرمــدِ[(٥)]

وقس على ذلك .

وأما ليس ، وفتيء ، وزال فإنها ملازمة للنقص ، وهو عدم الاستغناء[(٦)] بالمرفوع عن الخبر ، كما فسره[(٧)] المصنف[(٨)] ، وهو الصحيح .

---

١ — سورة البقرة من الآية ٢٨٠ . والذي في متن القطر[٧] : "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" .

٢ — سورة الروم الآيــة ١٧ .

٣ — سورة هود من الآية ١٠٧ ومن الآية ١٠٨ .

٤ — في " د " : وقال الشاعر .

٥ — هذا بيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس بن عانس الكندي الصحابي.
انظر أخبار المراقسة وأشعارهم ص ٣٤٢ ، والعيني ٢ / ٣٠ .
ونسب لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو في ديوانه ص ١٨٥ .
كما نسب أيضا إلى عمرو بن معد يكرب ، وهو في ديوانه ص ١٨٧ .
والعائر : هو القذى تدمع منه العين .
والشاهد فيه استعمال "بات" تامة .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٧ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣ ، والعيني ٢ / ٣٠ ، والتصريح ١ / ١٩١ ، والأشموني ١ / ٢٣٦ .

٦ — في "ع" : الاستيفاء .

٧ — في " د " : على ما فسره .

٨ — انظر متن القطر ص ٧ ، وانظر ما سبق في ص ٤٢٢ .

وقال بعضهم[1] : نقص هذه الأفعال كونها دالة على الزمان دون الحدث .

وهو مردود بوجود مصدرها عاملا عملها[2] في قوله :

١٢١ — وكونك إياه عليك يسير[3]

قال في التسهيل :[4] والأصح دلالتها عليهما[5] إلا "ليس" . انتهى .

(و) تختص (كان) من دون سائر أفعال هذا الباب ، لكونها أم الباب (بجواز زيادتها) ، بشرطين :

الأول : أن تكون بلفظ الماضي ، واستفيد ذلك من قوله : "وكان".[6]

---

١ — مثل ابن السراج . انظر الأصول ١ / ٨٢ ، ومثل ابن جني . انظر اللمع ص ٨٥ ، ومثل ابن برهان العكبري . انظر شرح اللمع ١ / ٤٩ ، ومثل عبد القاهر الجرجاني . انظر المقتصد ١ / ٣٩٨ ، ومثل أبي علي الشلوبين . انظر التوطئة ص ٢٢٤ .

٢ — هذا أحد الأدلة العشرة التي ذكرها ابن مالك في الرد على من زعم أن نقصها دِلالَتُهَا على الزمان فقط . انظر شرح التسهيل ص ٥٥ ، وقد ذكرها الدماميني في تعليق الفرائد ٣ / ١٧٢ .

٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى

ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه قوله : "وكونك إياه" فقد عمل المصدر عمل فعله ، فهو مضاف إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصب لخبره ، وهو الضمير "إياه" .

وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٠٣ ، والمساعد ١ / ٢٥٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٠ ، وشفاء العليل ١ / ٣٠٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٧٣ ، والعيني ٢ / ١٥ ، والتصريح ١ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٧٤ ، والأشموني ١ / ٢٣١ .

٤ — التسهيل ص ٥٣ .

٥ — أي : على الزمن والحدث . انظر التسهيل ص ٥٣ .

٦ — في "ع" : من قولهم : وتختص كان .

الثاني : أن تكون (متوسطة) بين شيئين ليسا جارا ولا مجرورا ، وذلك (نحو : ما كان أحسنَ زيدا) ، فـ"كان" هنا زائدة بين المسند والمسند إليه .

ومن زيادتها بينهما قول أبي أمامة الباهلي:(١) يانبي الله أو نبي كان آدم .(٢)

ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قول الشاعر :

١٢٢ــ في غرف الجنة [العليا](٣) التي وجبت * لهم هناك بسعي كان مشكور(٤)

ومن / زيادتها بين المتعاطفين قول الفرزدق .(٥) /١١٧

١ــ هو أبو أمامة صدي بن عجلان بن وهب الباهلي . صحابي روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم مجموعة من الأحاديث ، شهد مع علي ــ رضي الله عنه ــ صفين . سكن الشام ، وتوفي في حمص . وهو آخر من مات من الصحابة بالشام ، وكانت وفاته سنة ٨١ هـ . انظر أخباره في الاستيعاب ٢ / ١٩١ و ٤ / ٤ ، وصفة الصفوة ١ / ٣٠٨ ، وأسد الغابة ٣ / ١٦ ، والإصابة ٢ / ١٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٤٢٠ .

٢ــ أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥ / ٢٦٥ ، والقائل فيه أبو ذر الغفاري في حديث رواه أبو أمامة ــ رضوان الله عليهم ــ .

٣ ــ ساقطة من النسختين .

٤ ــ هذا بيت من البسيط ، وهو للفرزدق . انظر ديوانه ١ / ٢٦٥ . والشاهد فيه زيادة "كان" بين الصفة والموصوف .
وهذا البيت من شواهد ضرائر الشعر ص ٧٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٦٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٩٠ ، والأشموني ١ / ٢٤٠ .

٥ ــ هو هَمَّام بن غالب بن صعصعة التميمي ، وكنيته أبو فراس ، وشهرته الفرزدق . شاعر إسلامي من النبلاء . وهو من أهل البصرة . عظيم الأثر في اللغة . وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما شهيرة . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢ / ٢٩٨ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٧١ ، والأغاني ٢٥ / ١٨ ، ٨٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٢١٧ .

١٢٣— في لجة غمرت أباك بحورها * في الجاهلية كان والإسلام[1]

والصحيح أن كان الزائدة غير مسندة[2] إلى ضمير ، بل خالية عنه ، ولا مانع من ذلك ، لشبهها حينئذ بالحرف الزائد .

وقال السيرافي[3]: هي مسندة إلى ضمير المصدر[4] .

وقد ورد زيادتها بلفظ المضارع ، وحكم بندوره ، وذلك نحو قول أم عَقِيل[5]:

١٢٤— أنت تكون ماجدٌ نبيلُ[6]

١— هذا بيت من الكامل ، وهو للفرزدق . انظر ديوانه ٢ / ٨٥٠ .
واللجة : معظم الماء . وغمرت : علت .
والشاهد فيه زيادة "كان" بين المتعاطفين .
وهذا البيت من شواهد ضرائر الشعر ص ٧٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٦٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٩٠ ، والأشموني ١ / ٢٤٠ ، والخزانة ٩ / ٢١١ .

٢— في " د " : مستندة .

٣— انظر الارتشاف ٢ / ٩٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٢١ ، والهمع ٢ / ١٠١ .

٤— وإلى هذا ذهب الصيمري . انظر التبصرة ١ / ١٩٢ ، وكذلك ابن مالك انظر التسهيل ص ٥٥ .

٥— هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف . أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — . نشأت بمكة وتزوجت أبا طالب . وأسلمت بعد وفاته . هاجرت إلى المدينة مع أبنائها ، وتوفيت بها فكفنها الرسول — صلى الله عليه وسلم — بقميصه . وكانت وفاتها في السنة الخامسة من الهجرة . انظر ترجمتها في الاستيعاب ٤ / ١٨٩١ ، وأسد الغابة ٧ / ٢١٧ ، والإصابة ٨ / ٦٠ .

٦— هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده .
إذا تهب شمأل بليلُ
والشمأل : هي الريح التي تهب من ناحية القطب . وبليل : فعيل بمعنى مفعول ، أي : مبلول .

===

وأجاز الفراء زيادتها آخرا[1]، نحو : زيد قائم كان . وقاس ذلك على إلغاء " ظن " آخرا .

ورده ابن مالك بمنع استعماله[2]، وبأن الزيادة[3] خلاف الأصل ، فيقتصر فيها على محل الورود .

وذهب الكوفيون[4] إلى أن[5] " أصبح " و " أمسى " تزادان كما تزاد "كان"، وحكوا من كلامهم : ما أصبح أبرَدَها ، وما أمسى أدفَأَها .

وهذا[6] عند البصريين — إذا ثبت — من القلة بحيث لا يقاس عليه .

(وحذفِ) — بالجر — عطفا على " جواز "[7]، أي : وتختص كان بجواز حذف (نون مضارعها المجزوم وصلا) . وهذه ثلاثة شروط استفيدت

=== والشاهد فيه زيادة مضارع "كان" بين المبتدأ وخبره . وهو نادر .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٠، والارتشاف ٢/ ٩٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٦، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٩٢، وشفاء العليل ١/ ٣٢٢، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٢١، والعيني ٢/ ٣٩، والتصريح ١/ ١٩١، والهمع ٢/ ٩٩، والأشموني ١/ ٢٤١ .

١— انظر المساعد ١/ ٢٦٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٢٠، والهمع ٢/ ٩٩.

٢— انظر شرح التسهيل لوحة ٥٩ أ .

٣— في "ع" : وأن الزائدة .

٤— انظر الارتشاف ٢/ ٩٦، والمساعد ١/ ٢٦٨، والهمع ٢/ ١٠٠ .

٥— في "ع" : في أن .

٦— قوله : " هذا " ساقط من "ع" .

٧— قال ابن هشام : وكان بجواز زيادتها متوسطة ، نحو : ما كان أحسن زيدا ، وحذف نون مضارعها . انظر متن القطر ص ٧ .

من كلام المصنف . وأشار إلى الرابع والخامس بقوله : (إن لم يلها)[1]، أي : النون (ساكن[2]، ولا ضمير نصب متصل) . فمثالها محذوفة مستوفية الشروط المذكورة قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِياً ﴾[3].

وعلم من كلامه – رحمه الله تعالى – أنها لا تحذف من نحو : كان ؛ لعدم صيغة المضارع ، ولا من نحو : هو يكون ، ولن يكون ؛ لعدم الجزم ، ولا من نحو : لم أكن[4]، موقوفا عليه .

قال في الشرح[5]: لأن الوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن .

ولا يقال : يلزم[6] مثله في : لم يَعِ ؛ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف : لم أكن . فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة ، لا حذف النون . انتهى .

وعلم منه / أيضا أنها لا تحذف من نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[7] / ١١٨ لاتصالها بالساكن ، فإنها حينئذ مكسورة لأجله ، فذهب عنها خفة السكون المقتضية للحذف .

وخالف في هذا يونس[8] مستدلا بقول الشاعر :

١– في متن القطر : إن لم يلقها . انظر متن القطر ص ٨ .
٢– في " د " : ساكن متصل .
٣– سورة مريم من الآية ٢٠ .
٤– في " د " : لم أك .
٥– شرح القطر ص ١٣٩ . وفي النقل تصرف يسير .
٦– في "ع" : يلزمه .
٧– سورة النساء من الآية ١٣٧ ، ومن الآية ١٦٨ .
٨– انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٣ ، وتوضيح المقاصد ١/٣١١ ، والتصريح ١/١٩٦ ، والهمع ٢/١٠٨ .

١٢٥— فإن لم َتكُ الْمرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغـــمِ [١]

وارتضاه ابن مالك [٢] ، وهو عند الجماعة ضرورة .

ولا من نحو : ﴿ إن يكنه فلن تسلط عليه ﴾ [٣] لاتصال ضمير النصب المتصل بها .

وأهمل المصنف — رحمه الله تعالى [٤] — شرطا آخر أشار إليه فــــي الأوضح [٥] ، وهو كون الجزم بالسكون . فلا يحذف من نحو : ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْـدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ﴾ [٦] ؛ لأن جزمه بحذف النون .

وقوله : (وحذفِهَا) — بالجر — أيضا عطفا على ما قبله [٧] ، أي : وتختص " كان " أيضا من دون سائر أفعال هذا الباب بحذفها (وحدهـــا) دون اسمها وخبرها ، (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة .

١— هذا بيت من الطويل ، وهو للخنجر بن صخر الأسدي .
والشاهد فيه حذف نون الفعل " تكن " مع ملاقاتها ساكن .
وهذا البيت من شواهد شواهد التوضيح ص ١٧٦ ، وشرح الألفيـــــة لابن الناظم ص ١٤٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣١١ ، وتخليص الشواهـــد ص ٢٦٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٢٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٦ ، والعيني ٢ / ٦٣ ، والتصريح ١ / ١٩٦ ، والهمع ٢ / ١٠٨ ، والأشموني ١ / ٢٤٥.

٢— انظر التسهيل ص ٥٦ .

٣— هذا حديث نبوى شريف مر تخريجه في ص ٣٢٧ .

٤— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٥— أوضح المسالك ١ / ٢٦٩ .

٦— سورة يوسف من الآية ٩ ، وهي بتمامها : " اُقْتلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُـوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ " .

٧— وهو قول ابن هشام : و " كان " بجواز زيادتها متوسطة . انظـــر متن القطر ص ٧ .

وأكثر وقوع هذا الحذف بعد " أن " المصدرية ، وذلك (في مثل) قول الشاعر ، وهو العباس بن مرداس السلمي :(١)

١٢٦ــ أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٢)

الأصل : افتخرت لأن كنت ذا نفر . فقدم المفعول لأجله للاختصاص ، فصار : لأن كنت ذا نفر افتخرت ، ثم حذف الجار و " كان " للاختصار ، فانفصل الضمير عند حذف " كان " فصار : أن أنت ذا نفر ، فجيء بـ " ما " ، للتعويض عن " كان " المحذوفة ، وأدغمت النون في الميم ، للتقارب ، فصار أما أنت ذا نفر .

ولا يجوز حينئذ ذكر " كان " لوجود العوض ، إذ من قاعدتهم أن لا يجمع بين العوض والمعوض .

١ــ هو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، وأمه الخنساء . كان شاعرا فارسا من سادات قومه . أدرك الجاهلية والإسلام . أسلم قُبَيْلَ فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم . وهو ممن ذم الخمر وحرمها في الجاهلية . توفي سنة ١٨ هـ . انظر أخباره في الشعر والشعراء ١/٣٠٠ و ٢/٧٤٦ ، والأغاني ١٤/٥١٧١، والاستيعاب ٢/٨١٧ ، والإصابة ٣/٦٣٣ ، وتهذيب التهذيب ٥/١٣٠ .

٢ــ هذا بيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس السلمي . انظر ديوانه ص ١٢٨ . وأبو خراشة هو خفاف بن ندبة السلمي . والمقصود بالضبع هنا السنة المجدبة .
والشاهد فيه حذف " كان " مع بقاء اسمها وخبرها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/٢٩٣ ، والأمالي الشجرية ١/٣٤ و ٣٥٣ و ٢/٣٥٠ ، والإنصاف ١/٧١ ، وشرح المفصل ٢/٩٩ و ٨/١٣٢ ، والمقرب ١/٢٥٩ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٣٢، والعيني ٢/٥٥ ، والهمع ٢/١٠٦ ، والأشموني ١/٢٤٤ ، والخزانة ٤/١٣ .

وذهب المبرد الى أنه يجوز ذكرها حينئذ[1]، وهو / خلاف قول الجمهور . ١١٩/

(و) مما اختصت به "كان" أيضا جواز حذفها (مع اسمها) وبقاء خبرها .

وأكثر[2] وقوع ذلك بعد "إنْ" و "لو" الشرطيتين، وقل بعد غيرهما.[3]

فوقوعه بعد "إن" كما (في مثل) قولهم : المرء مجزي بعمله، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر.[4] أي : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير . فحذفت "كان" واسمها في جملة الشرط[5]، وبقي خبرها، وهو "خيرا" .

وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه :

هذا أرجحها، وهو نصب الأول ورفع الثاني . وإنما كان أرجحها لأن فيه حذف "كان" واسمها، وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما شائع مطرد.[6]

١ـ وذلك لأنه يرى أنها زائدة لا عوض . انظر شرح الكافية ١/ ٢٥٣، والارتشاف ٢/ ١٠٠، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٣٢، والهمع ٢/ ١٠٦ .

٢ـ في "د" : وكثر .

٣ـ وذلك لأن "إنْ" و "لو" الشرطيتين من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام معهما فيخفف بالحذف، وخص ذلك بـ "إن" و "لو" دون بقية أدوات الشرط لأن "إن" أم أدوات الشرط الجازمة، و "لو" أم أدوات الشرط غير الجازمة، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها . انظر التصريح ١/ ١٩٣ .

٤ـ هذا مثل عربي ورد في مجمع الأمثال ٣/ ٣٨٧ .

٥ـ في "ع" : الشروط .

٦ـ انظر شرح المفصل ٢/ ٩٧، والتصريح ١/ ١٩٣، والهمع ٢/ ١٠٥ .

الوجه الثاني : عكسه ، وهو رفع الأول ونصب الثاني ، والتقدير حينئذ : إن كان في عمله خير فيجزى خيرا . وهذا الوجه أضعفها ؛ لما فيه من إضمار "كان" وخبرها بعد "إن" ، وحذف الناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل .

والوجه الثالث : رفعهما[1] .

والرابع : نصبهما[2] .

وهما متوسطان ؛ لاشتمال كل واحد منهما على قليل وكثير .

وقال[3] الشلوبين[4] : وهما سواء .

وقال ابن عصفور[5] : رفعهما أحسن من نصبهما .

(و) مثال وقوع هذا الحذف بعد "لو" قوله — صلى الله عليه وسلم — : (التمس ولو خاتما من حديد)[6] ، أي : التمس ولو كان ما تلتمس[7] خاتما من حديد . ومثله قول الشاعر :

١٢٧— لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنودُهُ ضاق عنها السهل والجبلُ[8]

١— والتقدير حينئذ : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير . انظر شرح الكافية الشافية ١/٤١٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، والتصريح ١/١٩٣ .

٢— والتقدير حينئذ : إن كان عمله خيرا فيجزى خيرا . انظر شرح الكافية الشافية ١/٤١٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، والتصريح ١/١٩٣ .

٣— في "ع" : قال .

٤— انظر الارتشاف ٢/٩٨ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٢٩ ، والتصريح ١/١٩٣ .

٥— انظر التصريح ١/١٩٣ ، والهمع ٢/١٠٥ .

٦— أخرجه الإمام النسائي ٦/١٢٣ في كتاب النكاح ، باب هبة المرأة نفسها بغير صداق ، كما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥/٣٣٦ .

٧— في "ع" : الملتمس .

٨— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه حذف "كان" مع اسمها بعد "لو" الشرطية .

===

أي : ولو كان ذو البغي ملكا .

=== وهذا البيت من شواهد شرح الألفيه لابن الناظم ص ١٤١ ،والمغني ص ٣٥٤ ، وشرح القطر ص ١٤٢ ، والمساعد ١/٢٧١ ، وشفاء العليل ١/٣٢٣ ، والعيني ٢/٥٠ ، والتصريح ١/١٩٣ ، والهمع ٢/١٠٣ ، والأشموني ١/٢٤٢ ، وشرح أبيات المغني ٥/٨١ .

الحروف المشبهة
بليس

(و " ما " النافية عند الحجازيين) ترفع الاسم وتنصب الخبر (كليس)

لشبهها بها في معناها ، وهو[1] نفي الحال . ووافقهم[2] على ذلك

التهاميون والنجديون .

وأما بنو تميم فإنهم يهملونها .

قال المرادي :[3] وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها[4] .

وليس إعمالها عند الحجازيين مطلقا ، بل بشروط / أربعة أشار / ١٢٠

إلى الأول منها بقوله : (إن تقدم الاسم) ، أي : على الخبر ، فلو تقدم

الخبر على الاسم لم تعمل[5] ، نحو : ما مسيءٌ مَنْ أَعتَبَ[6] .

وإلى الثاني بقوله : (ولم يسبق) ، أي : اسم " ما "[7] (بإنْ) الزائدة .

١- في " ع " : وهي .

٢- في " ع " : وافقهم .

٣- انظر توضيح المقاصد ١ / ٣١٣ .

٤- المقصود بعدم اختصاصها أنها تدخل على الأفعال ، نحو قوله تعالى : " وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ " سورة البقرة ٢٧٢ ، وتدخل على الأسماء ، نحو قوله تعالى : " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " سورة المجادلة ٢. فهي مشتركة بين الأفعال والأسماء ، والأصل في الحرف ألا يعمل إلا إذا كان مختصا . انظر المغني ص ٣٩٩ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ ، والهمع ١ / ٢٧ ، والأشموني ١ / ٢٤٧ .

٥- وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع . انظر تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ .

٦- هذا مثل يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ، ويخبره أنه سَيُعْتِبُ ، أي : يأتي بما يزيل العتاب . انظر مجمع الأمثال ٣ / ٢٨٨ ، وهو فيه برواية : ما أساء من أعتب .

٧- في " ع " : أي : اسمها .

فلو سبق[1] اسمها بـ " إن " الزائدة لم تعمل شيئا[2] ، نحو : ما إن زيدٌ قائـــمٌ .
وأما روايـــة :

١٢٨— ما إِنْ أنتم ذهبـــــــــا[3] [4]

— بالنصب —[5] [6] فخرجت على أن " إن " نافية[7] مؤكدة لـ " ما "[8] ، لا زائـــدة .

ويفهم الثالث من قوله : (ولا معمولِ الخبر)[9] ، وهو بالجـــــر

١— في " ع " : فلو لم يسبق .

٢— وذلك لأنها محمولة على " ليس " في العمل ، و " ليس " لا يقـترن اسمها بإن ، ويحتمل أنما منعتها " إن " عن العمل لوقوع الفصل بين " ما " ومعمولها بغير الظرف . انظر تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٩٧ ، والهمع ٢ / ١١٢ .

٣— في " د " : ذاهبا .

٤— هذا جزء من صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :
بني غُدَانَةَ ما إن أنتم ذهبا * ولا صريفا ولكن أنتم الخـــــزفُ
ولم أقف على قائله .
وبنو غدانة : حي من يربوع من بني تميم . والصريف : الفضة . والخزف ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا .
والشاهد فيه إعمال " ما " مع سبق اسمها بإن .
وهذا البيت من شواهد المغني ص ٣٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٨٤ ، والخزانة ٤ / ١١٩ .

٥— روى ابن السكيت هذا البيت بنصب ذهبا وصريفا . انظر الأشمونـــي ١ / ٢٤٧ .

٦— قوله : " بالنصب " ساقط من " ع " .

٧— في " ع " : النافية .

٨— في " ع " : مؤكدة لها .

٩— في متن القطر ص٨ : ولا بمعمول الخبر .

عطفا على مدخول الباء[١]، يعني : ولم يسبق اسمها بمعمول خبرها[٢] .
فإن سبق به لم تعمل أيضا ، نحو : ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ . (إلا) إذا كان المعمول (ظرفا أو جارا ومجرورا)[٣] فإنه يجوز العمل ، نحو : ما عندك زيد قائما ، وما بي أنت محتفلا .

(ولا الخبرُ) — بالرفع — عطفا على النائب عن الفاعل المقدر في " يسبق "[١] ، وهو الشرط الرابع ، والمعنى : ومن شروط عملها عمل " ليس " أن لا يسبق[٤] الخبر (بإلا)[٥] . فإن سبق بـ " إلا " لم تعمل ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾[٦] ؛ لانتقاض نفي خبرها حينئذ .

فإذا وجدت هذه الشروط عملت " ما " عمل " ليس " ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٧] ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[٨] ، ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[٩] .

---

١ — في قول ابن هشام : ولم يسبق بإنْ . انظر متن القطر ص ٨ .
٢ — في " ع " : بمعنى خبرها .
٣ — في " د " : أو جارا أو مجرورا .
٤ — في " ع " : أن يسبق .
٥ — في متن القطر[٨] : ولا اقترن الخبر بإلا .
٦ — سورة آل عمران من الآية ١٤٤ . وقوله : "قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ" ساقط من " د " .
٧ — سورة يوسف من الآية ٣١ .
٨ — سورة المجادلة من الآية الثانية .
٩ — سورة الحاقة الآية ٤٧ . وقوله : " مِنْ أَحَدٍ " في محل رفع اسم " ما " ، وخبرها إما أن يكون " حاجزين " ، وجمع على معنى أحد ، و " منكم " حال من " أحد " ، ولم يعتد بها فصلا لأنها جار ومجرور ، وإما أن يكون الخبر " منكم " و " حاجزين " صفة لأحد . انظر البيان ٢ / ٤٥٨ ، والتبيان ٢ / ١٢٣٨ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٢٩ .

" لا " النافية

(وكذا) يرفع الاسم وينصب الخبر كليس (لا النافية) ، ولكن عملها إنما هو (في الشعر) خاصة دون النثر ، وهو مشروط بالشروط المتقدمة ، ما عدا الثاني [(١)].

(ويشترط تنكير [(٢)] معموليها) أيضا ، (نحو) قول الشاعر :

١٢٩ـ تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا * ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا [(٣)]

والشاهد في صدره وعجزه جميعا .

وخالف ابن جني [(٤)] وابن [(٥)] الشجري [(٦)] في اشتراط التنكير ، وعلى ظاهر

١ـ وهو ألا يسبق اسمها بإن . انظر ص ٤٣٤ ، وإنما لم يشترط ذلك فيها لأن " إن " لا تزاد بعد " لا " أصلا ، فلا حاجة لاشتراط هذا فيها . انظر شرح الشذور ص ١٩٦ ، والتصريح ١/١٩٩ .

٢ـ في متن القطر ص ٨ : بشرط تنكير .

٣ـ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
وتعز : أمر من التعزية ، وهو التسلية ، ومعناه : تَصَبَّرْ . والوزر : الملجأ .
والشاهد فيه إعمال " لا " عمل ليس في صدر البيت وعجزه .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٠ ، وتوضيح المقاصد ١/٣١٨ ، والمغني ص ٣١٥ ، وشرح الشذور ص ١٩٦ و ٢٧٨ ، وشفاء العليل ١/٣٣١ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٥ ، والعيني ٢/١٠٢ ، والتصريح ١/١٩٩ ، والهمع ٢/١١٩ ، والأشموني ١/٢٥٣ .

٤ـ انظر الارتشاف ٢/١١٠ ، والمغني ص ٣١٦ .

٥ـ هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ، ويعرف بابن الشجري . كان إماما في النحو واللغة . طال عمره ، وكثر تلاميذه . أخذ عن يحيى بن طباطبا العلوي ، والخطيب التبريزي وغيرهما . وأخذ عنه ابن الخشاب وابن الأنباري وغيرهما . له تصانيف كثيرة منها شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي ، وكتاب الحماسة ، وكتاب الأمالي . توفي سنة ٥٤٢ هـ . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٩٩ ، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦ ، وإشارة التعيين ص ٣٧٠ ، والبلغة ص ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤ .

٦ـ انظر الأمالي الشجرية ١/٢٨٢ .

قولهما جاء[1] قول النابغة[2] :

١٣٠ـ وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا[3]

---

١ ـ قوله : " جاء " ساقط من " ع " .

٢ ـ هو أبو ليلى قيس بن عبد الله بن وَحْوَح بن عُدَس بن ربيعة بن جَعْدَة الجعدي العامري . سمي النابغة لأنه لبث ثلاثين سنة لا يقول الشعر ، ثم نبغ فقاله . كان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام . وفد على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأسلم ودعا له الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فعمر طويلا . توفي في أصبهان سنة ٥٠ هـ تقريبا . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والشعر والشعراء ١/٢٨٩ ، والأغاني ٥/١٦٤٥ ، والاستيعاب ٤/١٥١٤ ، والإصابة ٣/٥٠٨ .

٣ ـ هذا بيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي . انظر ديوانه ص ١٧١.
والشاهد فيه مجيء اسم " لا " العاملة عمل " ليس " معرفة عند من أجازه .
أما المانعون فقد تأولوا هذا البيت بأن الضمير " أنا " مرفوع بفعل مضمر ناصب " باغيا " على الحال ، والتقدير : لا أُرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل .
أو أن يجعل الضمير " أنا " مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا " باغيا " على الحال ، والتقدير : لا أنا أُرَى باغيا ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ؛ لدلالته عليه . انظر شرح الكافية الشافية ١/٤٤١ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٧ ، والعيني ٢/١٤٤.

وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١/٢٨٢ ، وتوضيح المقاصد ١/٣١٩ ، والمغني ص ٣١٦ ، وشفاء العليل ١/٣٣١ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٦ ، والعيني ٢/١٤١ ، والتصريح ١/١٩٩ ، والهمع ٢/١٢٠، والأشباه والنظائر ٨/١١٠ ، والأشموني ١/٢٥٣ .

وقد ورد هذا البيت في الديوان وفي جميع المصادر السابقة ماعدا توضيح المقاصد والتصريح برواية : ولا عن حبها ، مكان : ولا في حبها .

وقول المتنبي[1] :

١٣١— إذا الجود لم يُرْزَقْ خلاصا من الأذى * فلا الحمدُ مكسوبا ولا المالُ باقيا[2] ١٢١/

والغالب حذف خبر " لا " هذه ، حتى إن الزجاج[3] لم يظفر به فادعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع .

ويرده ما تقدم[4] .

١— هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي . شاعر حكيم ، ويعد أحد مفاخر الأدب العربي . ولد بالكوفة ، ونشأ بالشام ، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلوم العربية . تنبأ في بداية حياته فلقب بالمتنبي . اتصل بعدد من الولاة فمدحهم . شرح ديوانه كثير من العلماء . قتل بالنعمانية في العراق سنة ٣٥٤ هـ .
انظر أخباره في تاريخ بغداد ٤/١٠٢ ، ووفيات الأعيان ١/١٢٠ ، ولسان الميزان ١/١٥٩ .

٢— هذا بيت من الطويل ، وهو للمتنبي . انظر ديوانه ٤/٢٠ .
وقد ساقه الشارح للتمثيل لا للاستشهاد ، لأن المتنبي لا يحتج بشعره .
ووجه التمثيل به مجيء اسم " لا " العاملة عمل " ليس " معرفة في موضعين .
وقد ورد هذا البيت في المصادر التالية : الأمالي الشجرية ١/٢٨٢ ، و ٢/٢٢٤ ، والمغني ص ٣١٦ ، وشرح الشذور ص ١٩٨ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٦ ، والتصريح ١/١٩٩ .

٣— انظر المغني ص ٣١٥ ، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٦ ، والهمع ٢/١١٩ .

٤— في ص ٤٣٧ الشاهد رقم ١٢٩ .

" لات " العاملة

عمل ليس

(و) مما يعمل عمل ليس في قول الجمهور (لات).[1] وأصلها "لا" النافية ، ثم زيدت التاء لتأنيث اللفظ،[2] كما في : ثمت ، وربت ، وحركت لالتقاء الساكنين .

(لكن) لا تعمل " لات " إلا (في الحين) . كذا نص عليه سيبويه .[3]

واخْتُلِفَ في معناه :

فأخذ الفراء[4] بظاهره ، وقال : لا تعمل إلا في لفظة الحين .

وذهب الفارسي[4] وجماعة[5] إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفة من أسماء الزمان ، كالساعة والأوان ونحوهما،[6] وعليه مشى ابن مالك في التسهيل .[7]

(ولا يُجْمَعُ[8] بين جزأيها) ، أي : اسمها وخبرها ، بل لا بد

١— وخالف في هذا الأخفش ، فزعم أنها لا تعمل ، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أو خبر محذوف المبتدأ ، وإن انتصب الاسم بعدها فهو على إضمار فعل . انظر الأصول ١/ ٩٧ ، وشرح المفصل ١/ ١٠٩ ، والارتشاف ٢/ ١١١ ، والتصريح ١/ ٢٠٠ .

٢— في "ع" : لتأنيث اللفظة .

٣— الكتاب ١/ ٥٧ .

٤— انظر الارتشاف ٢/ ١١١ ، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٥٨ .

٥— منهم الزمخشري . انظر الكشاف ٤/ ٧١ ، ومنهم ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ١٥١ ، ومنهم عبد العزيز بن جمعه الموصلي . انظر شرحه لألفية ابن معط ٢/ ٨٩٦ ، ومنهم ابن الجزري . انظر كاشف الخصاصة ص ٦٨ .

٦— سيأتي شاهد على هذا في ص ٤٤١ .

٧— التسهيل ص ٥٧ .

٨— في "ع" : ولا تعمل .

أن يحذف أحدهما ، (والغالب حذف المرفوع) ، وإبقاء المنصوب ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[١] ، أي : وليس الحينُ حينَ مناص[٢] .

ومن غير الغالب قراءة بعضهم ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[١] — بالرفع —[٣] ، أي : وليس حينُ مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم .

ومن عملها في غير[٤] لفظ الحين قول الشاعر :

١٣٢— ندم البغاة ولات ساعةَ مندم * والبغي مرتعُ مبتغيه وخيم[٥]

١— سورة ص من الآية ٣ .

٢— في " د " : وليس الحين حين فرار .

٣— هذه قراءة عيسى بن عمر وأبي السمال . انظر شواذ القرآن ص ١٣٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٨٣ .

٤— قوله : " غير " ساقط من " ع " .

٥— هذا بيت من الكامل ، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي ، ونسب لمهلهل بن مالك الكناني .
والشاهد فيه إعمال " لات " في مرادف الحين ، وهو " ساعة " .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥١ ، والارتشاف ٢ / ١١٢ ، وشرح الشذور ص ٢٠٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٢٠ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٨ ، والعيني ٢ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ١٢٢ ، والأشموني ١ / ٢٥٥ .

تكميـــــــل

اخْتُلِفَ في "إِنْ" النافية هل تعمل عمل "ليس" أو لا ؟

فمنع ذلك سيبويه[1] والفراء[2] .

وأجازه الكسائي[2] والمبرد[3] وأكثر الكوفيين . وهو لغة أهل العالية[4] .

قال المرادي[5] : والصحيح الإعمال ، وقد سُمِعَ في النثر والنظم ، فمن النثر قولهم : إن ذلك نافعَك ولا ضارّك . وإن أحد خيرا[6] من أحد إلا بالعافية .

وقرأ سعيد بن جبير[7] ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾[8] .

١ـ انظر الكتاب ٣/١٥٣ .

٢ـ انظر الأزهية ص ٤٦ ، والارتشاف ٢/١٠٩ ، والمغني ص ٣٥ ، والهمع ٢/١١٦ .

٣ـ انظر المقتضب ٢/٣٥٩ .

٤ـ أي : عالية نجد ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة ، وقرى بظاهر المدينة . انظر معجم البلدان ٤/٧١ ، والقاموس المحيط ص ١٦٩٤ علو .

٥ـ انظر توضيح المقاصد ١/٣٢١ .

٦ـ في "ع" : خير .

٧ـ هو أبو عبدالله سعيد بن جبير الكوفي الأسدي ولاء . كان من أعلم التابعين . أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر ـ رضوان الله عليهم ـ . قتله الحجاج في واسط سنة ٩٥ هـ . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/٢٥٦ ، والكامل لابن الأثير ٤/٥٧٩ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٧١ ، وتهذيب التهذيب ٤/١١ .

٨ـ سورة الاعراف من الآية ١٩٤ . وانظر هذه القراءة في شواذ القرآن ص ٥٣ ، والمحتسب ١/٢٧٠ ، والبحر المحيط ٤/٤٤٤ ، والدر المصون ٥/٥٣٩ .

ومن النظم قول الشاعر :

١٣٢– إِنِ الْمرْءُ ميتاً بانقضاء حياته * ولكن بأن يُبْغَى عليه فَيُخْــذَلا[1]

---

١ – هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

ومعنى البيت : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكن إنما يموت إذا بُغِيَ عليه فخُذِلَ ، ولم يجد ناصرا ولا معينا .

والشاهد فيه اعمال "إن" النافية عمل "ليس" .

وهذا البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ١ / ١٢١ ، والجنى الداني ص ٢٣٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٢٢ ، والمساعد ١ / ٢٨٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣١٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣١ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٥ ، والعيني ٢ / ١٤٥ ، والهمع ٢ / ١١٧ ، والأشموني ١ / ٢٥٥ .

"إِنَّ" وأخواتها

النوع (الثاني) من أنواع[1] النواسخ الأحرف الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهي : (إِنَّ) / — بالكسر والتشديد — ، (وأَنَّ) — بالفتح والتشديد — ، وهما (للتأكيد) ، أي : لتأكيد النسبة وتقريرها في ذهن[2] السامع بحيث لا يتطرق إليها شك منه ولا إنكار ، ولا حمل الكلام على السهو أو المجاز ، نحو : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ ﴾[3] ، ولذلك لا يحسن الإتيان بها إلا عند تردد السامع في الحكم وإنكاره . وأما إن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فلا يؤتى بها في البليغ من الكلام . ٢٢/

(و) الحرف الثالث (لَكِنَّ) ، وهي (للاستدراك) ، وهو تعقيب الكلام برفع ما تُوهِّمَ ثبوته أو نفيه ، فإنك إذا قلت مثلا : زيد شجاع . توهم السامع ثبوت الكرم له ، لما بين الشجاعة والكرم من التلازم في الغالب ، فإذا أردت رفع ذلك[4] التوهم قلت : لكنه بخيل ، فقد رفعت ما توهمه من ثبوت الكرم له ، وكذا في النفي[5].

(و) الحرف الرابع (كَأَنَّ)[6] ، وهي (للتشبيه) المؤكد ، فإنها مركبة من كاف التشبيه وأَنَّ .

قال المرادي[7]: ولا تكون للتحقيق ، ولا للتقريب ، ولا للظن ، خلافا

١— قوله : " أنواع " ساقط من " ع " .

٢— في " ع " : في ذكر .

٣— سورة طه من الآية ١٥ .

٤— في " ع " : دفع هذا .

٥— نحو : ما زيد شجاع لكنه كريم .

٦— من قوله : " فقد رفعت " إلى قوله : " الرابع كأن " ساقط من " ع " .

٧— انظر توضيح المقاصد ١/ ٣٣٥ .

لمن قال ذلك[1].

وقال أبو حيان في شرح التسهيل بعد أن ذكر هذه المعاني معزوة للقائلين بها: "والصحيح أنها في ذلك كله للتشبيه، فإذا قلت: كأن زيدا قائم. كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما، باعتبار تعدد الحالتين[2]. انتهى ملخصا.

فعلى هذا قول المصنف — رحمه الله تعالى —[3]: (أو الظن)، وتمثيله له في الشرح بقوله[4]: "كأن زيدا كاذب[5]" إنما يتأتى على القول المرجوح. والله أعلم.

(و) الحرف الخامس (ليت)، وهي (للتمني)، وهو طلب مالا مطمع[6] فيه، أو ما فيه بُعْدٌ، فالأول كقول الشاعر:

١٣٤— ألا ليت الشبابَ يعودُ يوما * فأخبره بما صنع[7] المشيبُ[8]

١— القائل بأنها للتقريب هم الكوفيون، وكذلك زعموا بأنها تأتي للتحقيق، ووافقهم على هذا الزجاجي، وكذلك زعم الكوفيون والزجاجي أنها تكون للظن إذا كان خبرها مشتقا، ووافقهم على هذا ابن السيد البطليوسي وابن الطراوة. انظر حروف المعاني ص ٢٨، والجنى الداني ص ٥٢٠، والمغني ص ٢٥٣، والهمع ٢/١٥٠.

٢— انظر التذييل والتكميل جـ٢ ق ١٩ ب.

٣— قوله: "تعالى" ساقط من "د".

٤— شرح القطر ص ١٤٨.

٥— في شرح القطر[148]: كأن زيدا كاتب.

٦— في "ع": طمع.

٧— في "ع": بما فعل.

٨— هذا بيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية. انظر ديوانه ص ٣٢. وأبو العتاهية لا يحتج بشعره، لأنه عاش في آخر القرن الثاني، فقد توفي سنة ٢١١ هـ، فالشارح ساق هذا البيت للتمثيل لا للاستشهاد. ووجه التمثيل به استعمال "ليت" لطلب مالا مطمع فيه، فالشاعر

===

والثاني كقول من لا يرجو[١] مالاً : ليت لي مالا فأحج به .

(و) الحرف السادس (لَعَلَّ) ، وهي (للترجي) ، وهو توقع المحبوب الممكن ، / نحو : لعل اللهَ يغفر لي . ١٢٣/

(أو الإشفاق) ، وهو توقع المكروه ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ ﴾[٢].

(أو التعليل) ، قال ذلك الكسائي[٣] والأخفش[٤] ، وتبعهما ابن مالك[٥] والمصنف[٦] على ذلك ، نحو : أفرغ عملك لعلك تأخذ أجرك ، أي : لتأخذ أجرك .

وقال الكوفيون[٧] : ترد " لعل " للاستفهام ، وتبعهم ابن مالك في التسهيل على ذلك[٥] ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾[٨] ، وقوله — صلى الله عليه وسلم — لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلا : (لعلنا أعجلناك)[٩].

=== لا يطمع أن يعود شبابه يوما ما .

وهذا البيت ورد في المغني ص ٣٧٦ ، وشرح القطر ص ١٤٨ .

١— في " ع " : من يرجو .

٢— سورة الشعراء من الآية ٣ ، ومعنى باخع : قاتل نفسه غما . انظر الصحاح ٣/١١٨٣ بخع .

٣— انظر المغني ص ٣٧٩ ، والمساعد ١/٣٠٦ ، والتصريح ١/٢١٣ ، والهمع ٢/١٥٢ .

٤— انظر معاني القرآن ٢/٦٣١ .

٥— انظر التسهيل ص ٦١ .

٦— انظر شرح القطر ص ١٤٩ .

٧— انظر الأزهية ص ٢١٨ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، والمغني ص ٣٧٩ ، والهمع ٢/١٥٣ .

٨— سورة عبس الآية الثالثة .

٩— هذا جزء من حديث رواه أبو سعيد الخدري — رضي الله عنه — عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه أرسل إلى رجل من الأنصار ،

===

(فينصبن) هذه الحروف الستة (المبتدأ) ، ويصير (اسما لهن)

وهذا بلا خلاف ، (ويرفعن الخبر) ، ويصير (خبرا لهن) ، — وكون

الخبر مرفوعا بهن هو[1] الصحيح[2] كما تقدم في "كان"[3] — (إن لم تقترن بهن)

أي : بهذه الحروف (" ما " الحرفية) .

وأما إذا اقترنت بها فإنه يبطل[4] عملها ، (نحو : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[5]) .

ورأيت في غير نسخة زيادة واو قبل قوله[6] : " إن لم تقترن " ، والظاهر

سقوطها ؛ إذ لا معنى لها .

وإنما بطل عمل هذه الحروف مع " ما " لعدم اختصاصها حينئذ بالجملة

الاسمية ، فإنها تدخل مع " ما " على الجملة الفعلية أيضا ، قال الله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[7] ، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾[8] ،

=== فجاء ورأسه يقطر ، فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — : " لعلنا أعجلناك ؟ " فقال : نعم . أخرجه البخاري ١/٧٧ في كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، كما أخرجه الإمام مسلم ١/٢٦٩ في كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء .

١— في " ع " : وهو .

٢— انظر هذه المسألة في الأصول ١/٢٣٠ ، ومجالس العلماء ص ١٠٣ ، والإنصاف ١/١٧٦ ، وأسرار العربية ص ١٥٠ ، والتبيين ص ٣٣٣ ، وشرح المفصل ١/١٠٢ ، وائتلاف النصرة ص ١٦٦ .

٣— انظر ص ٤١٢ .

٤— في " ع " : فإنها تبطل .

٥— سورة النساء من الآية ١٧١ .

٦— قوله : " قوله " ساقط من " ع " .

٧— سورة فاطر من الآية ٢٨ .

٨— سورة المؤمنون من الآية ١١٥ .

وقال[1] الشـــاعر :

١٣٥ــ ولكنما أسعـــى لمجد مؤثـــل[2]

في أحد الاحتمالين في " ما "، وقال تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَـوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾[3] ، وقال الشاعر[4] :

١٣٦ــ أعد نظرا ياعبدَ قيس لعلما * أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيـدا[5]

١ــ في "ع" : وقول .

٢ــ هـذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وقد يدرك المجدَ المؤثلَ أمثالي

وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٣٩ .

والمؤثل : القديم الأصيل .

والشاهد فيه دخول "لكن" المتصلة بها "ما" على الجملة الفعلية .

وهذا البيت من شواهد شرح اللمع ١/٧٧، وشرح المفصل ٨/٥٧ ، وشرح الجمل ١/٤٣٤ ، ورصف المباني ص ٣٨٥ ، والارتشاف ٢/١٥٧، والجنى الداني ص٥٥٧ ، والتصريح ١/٢٢٥ ، والهمع ٢/١٩٠ ، والدرر ٢/٢٠٧ .

٣ــ سورة الأنفال من الآية ٦ . وقد سقط قوله : "وَهُمْ يَنْظُرُونَ" من "د" .

٤ــ قوله : " الشاعر" ساقط من "د" .

٥ــ هـذا بيت من الطويل ، وهو للفرزدق . انظر ديوانه ١/٢١٣ .

ومعنى البيت : أن الشاعر يشير إلى أنهم أهل ذلة وقلة ، لا يأمنون من يطرقهم ، فلذلك قيدوا حمارهم وأضعفوا نارهم .

والشاهد فيه دخول "لعل" المتصلة بها "ما" على الجملة الفعلية .

وهذا البيت من شواهد الإيضاح العضدي ص ١٦١ ، والأزهية ص ٨٨، وشرح اللمع ١/٧٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٤١ ، والمرتجل ص ١٧٠ و ٢٣١ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١١٦ ، وشرح المفصل ٨/٥٤ و ٥٧ ، والمغني ص ٣٧٨ ، والهمع ٢/١٩٠ ، والأشموني ١/٢٨٤ .

وتمثيل المصنف — رحمه الله تعالى — في الشرح[1]، وكذا في التوضيح[2] لاقتران " ما " الكافة بـ " لكن " بقوله :

١٣٧— وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فسوف يكونُ[3]

فيه شيء ، فإن " ما " فيه موصولة لا كافة ؛ بدليل دخول الفاء بعدها ، وعود الضمير المستتر في " يقضى " عليها ./ /١٢٤

و " ما " مبطلة لعمل جميع هذه الحروف (إلا ليت) وحدها على القول المشهور ، (فيجوز) فيها حينئذ (الأمران) : الإعمال ، والإهمال لأنها باقية معها على الاختصاص بالجملة الاسمية فيجوز إعمالها نظرا إلى الاختصاص[4]، وإهمالها نظرا إلى الكف ، وحملا على أخواتها ،

١— شرح القطر ص ١٤٩ .

٢— أوضح المسالك ١/ ٣٤٧ . والنص في أوضح المسالك كالتالي : بخلاف قوله :

ولكن ما يقضى فسوف يكون

لكن قال الشيخ خالد الأزهري : ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة " بخلاف " . انظر التصريح ١/ ٢٢٥ ، وقال الفاكهي : ووقع في بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله ، ثم ذكر البيت . انظر مجيب الندا ٢/ ٣٠ .

٣— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

ونسب للأفوه الأودي ، وليس في ديوانه .

والشاهد فيه عدم وقوع " ما " كافة للكن .

وهذا البيت من شواهد العيني ٢/ ٣١٥ ، والتصريح ١/ ٢٢٥ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، والأشموني ١/ ٢٨٤ ، ومجيب الندا ٢/ ٣١ ، والدرر ٢/ ٤٠ .

٤— من قوله : " بالجملة الاسمية " إلى قوله " إلى الاختصاص " ساقط من " ع " .

وقد روي بهما قول النابغة (١) :

١٣٨ـ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفُهُ فَقَدِ (٢)

وذهب ابن السراج (٣) والزجاج (٤) والزمخشري (٥) إلى جواز الأمرين

١ـ هو أبو امامة زياد بن معاوية بن ضِبَاب الذُّبْيَاني الغَطَفَاني المُضَرِّي الحجازي. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى . كانت تضرب له قبة من جلد أحمر في سوق عكاظ ، فيقصده الشعراء ليعرضوا عليه أشعارهم . كان أحد الأشراف في الجاهلية ، وكان حظيا عند النعمان بن المنذر . عاش عمرا طويلا ، وتوفي سنة ١٨ قبل الهجرة تقريبا . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ١ / ٥٦ ، والشعر والشعراء ١ / ١٥٧ ، والأغاني ١١ / ٣٧٨٩ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٧٨ ، والخزانة ٢ / ١٣٥ .

٢ـ هذا بيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ٢٤. وقد سقط عجز هذا البيت من " د " .
وفَقَدِ بمعنى : فحسبي .
والشاهد فيه قوله : ليتما هذا الحمام لنا ، فقد روي برفع " الحمام" على إهمال " ليت " ، وروي بنصبه على إعمالها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٣٧ ، والأصول ١ / ٢٣٢ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، والمرتجل ص ١٧١ و ٢٣١ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٨ ، والمقرب ١ / ١١٠ ، والعيني ٢ / ٢٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٢٥ ، والهمع ٢ / ١٨٩ ، والأشموني ١ / ٢٨٤ ، والخزانة ١٠ / ٢٥١ .
وقد ورد عجز هذا البيت في الديوان والكتاب وشرح المفصل والمقرب برواية :
إلى حمامتنا ونصفه فقد

٣ـ انظر الأصول ١ / ٢٣٢ ، والموجز ص ٦٨ .

٤ـ انظر التصريح ١ / ٢٢٥ ، والأشموني ١ / ٨٤ ، وقد نَسَبَ ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي إلى الزجاج جواز الإعمال والإلغاء في " ليت " و " كأن " و " لعل " فقط دون بقية أخواتها . انظر شرح الجمل ١ / ٤٣٣ ، والارتشاف ٢ / ١٥٧ ، والنكت الحسان ص٨٥ ، والهمع ٢ / ١٩١.

٥ـ انظر المفصل ص ٢٩٣ .

في جميع هذه الأحرف بعد دخول " ما " ، قياسا على ما سمع من : إنما زيدا قائم .[1]

ووافقهم ابن مالك[2] على ذلك ، قال في شرح التسهيل[2] : وبقول ابن السراج أقول في هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت — يعني في التسهيل[3] — : والقياس سائغ .[4]

تخفيف هذه الحروف

وأشار بقوله : (كإنَّ المكسورة) الهمزة إلى أن كلا من الإعمال والإهمال يجوز في " إن " المكسورة ، وذلك في حالة كونها (مخففة) ، لكن الإعمال حينئذ قليل ، والإهمال كثير ، وهو القياس ؛ لأنها إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء ، فإنها حينئذ تدخل على الفعل ، والأكثر كونه ناسخا[5] ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[6] ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[7] ، وندر كونه غير ناسخ ، نحو قول[8] الشاعر[9] :

١— هذا قول حكاه الكسائي والأخفش عن بعض العرب . انظر شرح اللمع ١/٧٥ ، والارتشاف ٢/١٥٨ ، وتعليق الفرائد ٤/٦٧ .

٢— انظر شرح التسهيل ص ٧١ .

٣— انظر التسهيل ص ٦٥ .

٤— في النسختين : شائع . والتصحيح من التسهيل . انظره ص ٦٥ .

٥— يشترط في الفعل الناسخ الذى يليها ثلاثة شروط هي :
١— أن يكون غير ناف ، فيخرج بذلك " ليس " .
٢— أن يكون غير منفي ، فيخرج بذلك " زال " وأخواتها .
٣— أن يكون غير صلة ، فيخرج بذلك " مادام " . انظر التصريح ١/٢٣١ .

٦— سورة البقرة من الآية ١٤٣ .

٧— سورة الشعراء من الآية ١٨٦ .

٨— في " د " : نحو قوله .

٩— قوله : " الشاعر " ساقط من " د " .

١٣٩ — شلت يمينك إن قتلت لمسلما [١]

ومن أعمل استصحب الأصل .

فمن الإهمال الكثير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [٢] ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٣] .

ومن الإعمال القليل قوله تعالى [٤] : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾ [٥] .

---

١ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

حلت عليك عقوبة المتعمد

وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو العدوية القرشية ، من قصيدة ترثي بها زوجها الزبير بن العوام — رضي الله عنه — ، وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدرا . انظر كتاب المردفات من قريش ص ٦٤ .

والشاهد فيه دخول " إن " المخففة على فعل غير ناسخ .

وهذا البيت من شواهد الأحاجي النحوية للزمخشري ص ٧٩ ، وشرح المفصل ٧١/٨ و ٧٢ و ٧٦ ، والمقرب ١١٢/١ ، والمغني ص ٣٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٨٢/١ ، وتعليق الفرائد ٦٣/٤ و ٦٥ ، والعيني ٢٧٨/٢ ، والتصريح ٢٣١/١ ، والهمع ١٨٣/٢ ، والأشموني ٢٩٠/١ ، والخزانة ٣٧٣/١٠ .

وقد ورد هذا البيت في الأحاجي النحوية وشرح المفصل والخزانة برواية :

تالله ربك إن قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد

٢ — سورة يس الآية ٣٢ . وتخفيف " لَمَا " في هذه الآية والآية التي ستأتي بعدها قراءة القراء العشرة ماعدا عاصما وحمزة وابن عامر . انظر المبسوط ص ٣٧٠ و ٣٩٨ ، والتبصرة ص ٣٠٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٥/٢ .

٣ — سورة الزخرف من الآية ٣٥ .

٤ — قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .

٥ — سورة هود من الآية ١١١ . وقد سقطت من " ع " كلمة " ربك " . وتخفيف " إن " و " لَمَا " قراءة ابن كثير ونافع . انظر المبسوط ص ٢٤٢ ، والتذكرة ٤٦١/٢ . وانظر تخريج هذه القراءة في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٤/١ ، والتبيان ٧١٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٦/٥ ، والدر المصون ٣٩٨/٦ .

ثم إذا أهملت لزمتها لام الابتداء في الخبر ؛ للفرق بينها وبين "إنِ" النافية ، كما هي موجودة في الآيتين المتقدمتين .

وقد يُستَغْنَى عنها إذا وجد ما يرفع احتمال النافية من لفظ أو معنى ، فالأول كأن يوجد بعدها حرف نفي ، نحو : إنْ زيد لن يقوم ؛ لأنه إذا كان الخبر منفيا لم يدخل على المبتدأ حرف / نفي . /١٢٥

والثاني كأن يكون الكلام غير قابل للنفي ، نحو قول الشاعر :

١٤٠ـ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وإنْ مالك كانت كرام المعادنِ[1]

لأن البيت سيق للمدح ، فلو كانت فيه نافية لكان هجوا ، فيضاد أول البيت آخره .

(فأما لَكِنَّ) في حالة ما إذا كانت (مخففة فتهمل) وجوبا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[2] . وأهملت لعدم الاختصاص بالاسمية[3] ، بدليل : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[4] .

١ـ هذا بيت من الطويل ، وهو للطرماح بن حكيم الطائي . انظر ديوانه ص ٥١٢ .
والأباة : جمع آب ، وهو الممتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم قبيلة .
والشاهد فيه عدم إدخال اللام الفارقة على خبر " إن " المخففة المهملة ، وذلك لأن الكلام غير قابل للنفي .
وهذا البيت من شواهد كتاب شواهد التوضيح ص ٥١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥٢ ، والجنى الداني ص١٦٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٦٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٦٠ ، والعيني ٢ / ٢٧٦ ، والتصريح ١ / ٢٣١ ، والهمع ٢ / ١٨١ ، والأشموني ١ / ٢٨٩ .

٢ـ سورة النساء من الآية ١٦٢ .

٣ـ وأيضا أهملت لمباينة لفظها لفظ الفعل ، ولعدم سماع إعمالها . انظر شرح المفصل ٨ / ٨٠ ، والتصريح ١ / ٢٣٥ ، والهمع ٢ / ١٨٨ .

٤ـ سورة الزخرف من الآية ٧٦ .

وجوز الأخفش[1] ويونس[1] إعمالها .[2]

(وأما " أَنَّ ") المفتوحة الهمزة المخففة (فتعمل) وجوبا[3] كما كانت تعمل قبل ذلك ، (و) لكنه (يجب — في غير ضرورة[4] — حذف اسمها) ، ولا يذكر إلا في الضرورة[5] كما سيأتي.[6]

ويجب أيضا كون اسمها المحذوف (ضمير شأن) ،[7] نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[8] ، ولا يكون غيره إلا في الضرورة.[9]

(و) يجب أيضا في " أن " المخففة (كون خبرها جملة) لا مفردا، ويجب[10] أيضا أن تكون تلك الجملة (مفصولة) من " أن " (إن بدئت بفعل) لا اسم ، (متصرف) لا جامد ، (غير دعاء) .

وهذا الفصل يكون (بقد) ، نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[11] ،

١— انظر التسهيل ص ٦٥ ، والارتشاف ٢ / ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٨٨ .

٢— وذلك قياسا على إعمال إن وأن وكأن المخففات . انظر التصريح ١ /٢٣٥، والهمع ٢ / ١٨٨ .

٣— أي : عند الجمهور ، وقد منع الكوفيون إعمالها . انظر الارتشاف ٢ / ١٥١ ، والجنى الداني ص ٢٣٨ ، والهمع ٢ / ١٨٤ .

٤— في متن القطرص٨: ويجب في غير الضرورة .

٥— ونُقِلَ عن بعض العلماء ، ومنهم الهروي جواز إعمالها في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف . انظر الأزهية ص ٦١ ، والارتشاف٢ / ١٥١، والهمع ٢ /١٨٤ .

٦— انظر ص ٤٥٦ .

٧— في متن القطرص٨ : . . . ضمير الشأن .

٨— سورة يونس من الآية ١٠ .

٩— سيأتي شاهد لهذا في ص ٤٥٦ .

١٠— في " د ": أو يجب .

١١— سورة المائدة من الآية ١١٣ .

(أو) حرف (تنفيس) ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[1] ، (أو) حرف (نفي) ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾[1] ، (أو " لو ") الامتناعية نحو : ﴿ وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾[2] .

وندر ترك هذا الفصل ، وعليه قول الشاعر :

١٤١ — علموا أَنْ يُؤَمَّلُون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلِ[3]

وفهم من قوله : إن بدئت . . . إلى آخره[4] أن الجملة الاسمية ، والفعلية التي فعلها غير متصرف ، والتي فعلها دعاء لا يحتاج فيهن إلى فاصل ، فالاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[5] .

والتي فعلها غير متصرف نحو : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾[6] .

١— سورة المزمل من الآية ٢٠ .

٢— سورة الجن من الآية ١٦ . وقد سقطت من " ع " كلمة " الطريقة " .

٣— هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه قوله : أن يؤملون ، حيث لم يفصل بين " أن " المخففة وبين خبرها -الفعل المتصرف الذي ليس للدعاء- بأحد الفواصل المذكورة .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٢ ، والجنى الداني ص ٢٣٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٨٨ ، وشفاء العليل ١/٣٧١ ، وتعليق الفرائد ٤/٧٤ ، والعيني ٢/٢٩٤، والتصريح ١/٢٣٣ ، والهمع ٢/١٨٧ ، والأشموني ١/٢٩٢ .

٤— قوله : " إلى آخره " ساقط من " ع " .

٥— سورة يونس من الآية ١٠ .

٦— سورة النجم الآية ٣٩ .

والتي فعلها دعاء نحو : ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾[1].

قال في الشرح[2] : / وربما جاء اسم " أَنْ " في ضرورة الشعر مصرحا به / ٢٦ غير ضمير شأن ، فيأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة ، وقد اجتمعا في قوله :

١٤٢ — بِأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَرِيعٌ * وأَنْكَ هناك تكون الثِّمَالا[3]

انتهى .

وقبله :

---

١ — سورة النور من الآية ٩ . وتخفيف " أن " في هذه الآية ، وكسر ضاد " غضب " على أنها فعل ماض هي قراءة نافع . انظر السبعة في القراءات ص ٤٥٣ ، والغاية ص ٢١٨ ، والتبصرة ص ٢٧٢ .

٢ — شرح القطر ص ١٥٦ .

٣ — هذا بيت من المتقارب ، وهو لجنوب بنت العجلان الهذلية ، من قصيدة ترثي بها أخاها عمرا . انظر شرح أشعار الهذليين ٢/٥٨٥.
والغيث : المطر . والمريع : الخصب . والثمالا : الغياث .
والشاهد فيه مجيء اسم " أن " المخففة مصرحا به في موضعين ، ومجيء خبر الأولى مفردا ، وخبر الثانية جملة .
وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٨/٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٠ ، والمغني ص ٤٧ ، وشفاء العليل ١/٣٧٠ ، وتعليق الفرائد ٤/٧١ ، والعيني ٢/٢٨٢ ، والتصريح ١/٢٣٢ ، والأشموني ١/٢٩١ ، والخزانة ١٠/٣٨٢ .
وقد ورد هذا البيت في شرح أشعار الهذليين برواية :
بِأَنَّكَ كنت الربيع المغيث * لمن يعتريك وكنت الثِّمالا
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

١٤٣— لقد علم الضيف والمُرمِلُونَ * إذا اغبر أُفُقٌ وهبت شمالا(١)

بأنك ربيع .... إلى آخره .(٢)

(وأما كَأَنَّ) المخففة (فتعمل) وجوبا(٣) حملا على " أن " المخففة المفتوحة ، (ويقل ذكر اسمها) ، ولا يلزم حذفه كما في " أن " المخففة المفتوحة ، ولا كون خبرها جملة ، بل يكون مفردا ، كقوله :

١٤٤— كَأَنْ ظبيةٌ تعطوا إلى وارق السَّلَمْ(٤)

١— هذا بيت من المتقارب ، وهو لجنوب بنت العجلان الهذلية كما تقدم. انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٨٥ .
والمرملون : الذين نفذ زادهم . والشمال : ريح تهب من ناحية القطب.
والشاهد فيه سبق " أن " بعلم مما يدل على أنها مخففة من الثقيلة .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٠ ، والعيني ٢ / ٢٨٢ .
وقد ورد هذا البيت في شرح أشعار الهذليين برواية : والمُجْتَدُون ، مكان : والمرملون . والمجتدون : هم الطالبون الجَدَا ، وهي العطية .

٢— قوله : " إلى آخره " ساقط من " ع " .

٣— أي : عند الجمهور ، وقد منع الكوفيون إعمالها ، وتبعهم الزمخشري . انظر المفصل ص ٣٠١ ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٥٣ ، والهمع ٢ / ١٨٧ ، ومجيب الندا مع حاشية الشيخ ياسين ٢ / ٣٣ .

٤— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
ويوما توافينا بوجه مقسَّم .
وهو لعلباء بن أرقم اليشكري . انظر الأصمعيات ص ١٥٧ ، وقد نسب إلى غيره .
والشاهد فيه مجيء خبر " كأن " المخففة مفردا .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٣٤ و ٣ / ١٦٥ ، والأصول ١ / ٢٤٥ ، والإنصاف ١ / ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٢ و ٨٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٣ ، وشرح الشذور ص ٢٨٤ ، والمساعد ١ / ٣٣٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٧٧ ، والأشموني ١ / ٢٩٣ ، والخزانة ١٠ / ٤١١ .

فيمن رواه برفع " ظبية "[١].

ويكون جملة كقوله :

١٤٥— وصدر مشرق النحـر * كأَنْ ثدياه حقـانِ[٢]

ثم إذا كان خبر " كأن " المخففة مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى الفصل بينها[٣] وبينه بشيء .

(ويفصل الفعل) الواقع صدر الجملة الفعلية المخبر بها عنها (منها) ، أي : من " كَأَنْ " (بلم)[٤]، نحو قوله تعالى : ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[٥]،

١— حيث روي برفع " ظبية " على أنها خبر لكَأَنْ ، واسمها محذوف .
وروي بنصب " ظبية " على أنها اسم لكَأَنْ ، وخبرها محذوف .
وروي بجر " ظبية " على أن " أَنْ " زائدة بين الجار والمجرور. انظر تحصيل عين الذهب ١/٢٨١ ، والأمالي الشجرية ٢/٣ ، والتصريح ١/٢٣٤ .

٢— هذا بيت من الهزج ، ولم أُقف على قائله .
ومشرق بمعنى : مضيء . والنحر : موضع القلادة من الصدر . والحقان: مثنى حق ، وهو وعاء من خشب .
والشاهد فيه مجيء خبر " كأن " المخففة جملة .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/١٣٥ ، والأصول ١/٢٤٦ ،والأمالي الشجرية ١/٢٣٧ ، وشرح المفصل ٨/٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ، والمساعد ١/٣٣٢ ، وشفاء العليل ١/٣٧٢ ، والعيني ٢/٣٠٥ ، والتصريح ١/٢٣٤ .
وقد ورد هذا البيت في الكتاب والأصول وتخليص الشواهد وشفاء العليل وفي نسخة " د " برواية : ووجه مشرق .

٣— في " د " : بينهما .

٤— وهذا فيما إذا كان الفعل مضارعا منفيا . انظر التصريح ١/٢٣٥ .

٥— سورة يونس من الآية ٢٤ .

(أو قد)[1] ، كقول الشاعر :

١٤٦ـ لا يهولَنَّكَ اصطلاء لظى الحَرْ ❊ بِ فمحذورها كَأَنْ قد أَلَمَّا[2]

ترتيب معموليها

ولضعف هذه الحروف الستة لا يتقدم اسمهن ولا خبرهن عليها مطلقا ، ظرفا كان الخبر أو غيره .

بل (ولا يتوسط خبرهن) بينها وبين اسمهن (إلا) في حالة ما إذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا[3] ، نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4] ، فيما إذا كان جارا ومجرورا.[3] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾[5] ، فيما إذا كان ظرفا .

وإنما جاز ذلك في الظرف والمجرور للتوسع فيهما .

قال المرادي :[6] ولكونهما في الحقيقة ليسا بالخبر ، بل معمولاه . انتهى . وفيه شيء ؛ لأنه يُفْهَمُ منه أن المعمول مطلقا يجوز توسطه ، وليس كذلك ؛[7]

١ـ وهذا فيما إذا كان الفعل ماضيا مثبتا . انظر التصريح ١/ ٢٣٥ ، وحاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ٢/ ٣٤ .

٢ـ هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه الفصل بقد بين كأن " المخففه والفعل الماضي المثبت .
وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٢/ ١٥٤ ، وشرح الشذور ص٢٨٦ ، والمساعد ١/ ٣٣٢ ، وشفاء العليل ١/ ٣٧٣ ، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٧ ، والعيني ٢/ ٣٠٦ ، والتصريح ١/ ٢٣٥ ، والأشموني ١/ ٢٩٤ ، ومجيب الندا ٢/ ٣٤ .

٣ـ في " د " : جارا أو مجرورا .

٤ـ سورة النازعات من الآية ٢٦ .

٥ـ سورة المزمل من الآية ١٢ .

٦ـ توضيح المقاصد ١/ ٣٣٥ .

٧ـ انظر التصريح ١/ ٢١٤ ، والهمع ٢/ ١٦٠ ، والأشموني ١/ ٢٧٢ .

لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل . وإنما اغتفروا[1] ذلك فيما إذا كـــان ظرفا أو مجرورا فقط لكونهما / محل التوسع دون غيرهما . ٢٧/

كسر همزة "إِنَّ"

(وتكسر) همزة (إِنَّ) ، بمعنى أنه يستمر كسرها في مواضـــع، وضابطها أن تسد الجملة مسدها ومسد معموليها .

كما أن ضابط المواضع التي تفتح فيها هو أن يسد المفرد مسدها ومسد معموليها. وحيث صح الاعتبـاران جاز الأمران .

فمن صور الضابط الأول : أن تقع "إِنَّ" (في الابتداء) حقيقـــة كان ، (نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ[2] ﴾[3]) ، أو حكما ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـــهِ ﴾[4].

(و) أن تقع (بعد القسم) ، يعني:جوابا له ، وسواء حينئذ وجـــدت[5] اللام بعده أو لم توجد[6]، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[7]، والثاني (نحو)[8] قوله تعالى[9]: ﴿ حم . وَالْكِتَـابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾[10].

١— في "ع" : اغتفر .

٢— سورة يوسف من الآية ٢ ، وسورة القدر من الآية الأولى .

٣— في متن القطر^:نحو : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ .

٤— سورة يونس من الآية ٦٢ .

٥— في "ع" : وحذف .

٦— في هذه المسألة خلاف ، وهي إذا وقعت "إِنَّ" بعد قسم لا لام معه، وسيأتي الكلام عليها في ص ٤٦٤ .

٧— سورة يس الآيات من ١ إلى ٣ .

٨— قوله : "نحو" ساقط من "ع" .

٩— قوله : "تعالى" ساقط من "د" .

١٠— سورة الدخان الآيات من ١ إلى ٣ .

(و) أن تقع بعد (القول) ، يعني: محكية به ، (نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾)[1] ، ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾.[2]

(و) أن تقع (قبل اللام) المعلقة للفعل ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾.[3]

فهذه أربع صور ذكرها هنا المؤلف.[4] وقد ذكروا صورا أُخَر زائدة عليها فمنها :

أن تقع " إِنَّ " في ابتداء الصلة ، نحو : جاء الذي إنه فاضل .

وفي ابتداء الصفة ، نحو : مررت برجل إنه فاضل .

وفي ابتداء الجملة الحالية ، نحو قوله تعالى[5] : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾.[6]

وفي ابتداء الجملة المضاف إليها ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، كـ " حيث " و " إذ " ، نحو : جلست حيث إن زيدا جالس ، وجئتك إذ إن زيدا أمير .

وكذا تكون مكسورة إن وقعت خبرا عن اسم عين ، نحو : زيد إنه فاضل .

فهذه خمس صور أخرى فصارت[7] تسعا .

فتح همزة " إِنَّ "

ولم يذكر المؤلف[8] — رحمه الله — من المواضع التي يجب فيها الفتح

١— سورة مريم من الآية ٣٠ .

٢— سورة سبأ من الآية ٤٨ .

٣— سورة المنافقون من الآية الأولى .

٤— في " ع " : فهذه هنا أربع صور ذكرها المؤلف .

٥— قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .

٦— سورة الأنفال الآية ٥ .

٧— في " د " : صارت .

٨— في " ع " : المصنف .

والتي يجوز فيها الأمران شيئا . فمن المواضع التي يجب فيها الفتح :

أن تقع فاعلة ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ﴾[2] .

أو مفعولة غير محكية بالقول ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾[3] .

أو نائبة عن فاعل فعل غير قول ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾[4] ، بخلاف / : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[5] . ٢٨ /

أو مبتدأة[6] ، بمعنى : أن يكون المصدر الذي يسد مسدها ومسد معموليها[7] في ذلك التركيب مبتدأ[8] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾[9] .

وكذا تفتح إذا وقعت مجرورة بالحرف ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ ﴾[10] ، أو بالإضافة[11] ، نحو : ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[12] .

أو معطوفة على شيء من ذلك ، نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾[13] .

---

١ — قوله : " قوله تعالى " ساقط من " د " .

٢ — سورة العنكبوت من الآية ٥١ . وقد سقطت من " د " كلمة " عليك " .

٣ — سورة الأنعام من الآية ٨١ .

٤ — سورة الجن من الآية الأولى .

٥ — سورة الجاثية من الآية ٣٢ .

٦ — في " ع " : أو مبتدأ .

٧ — في " د " : معمولها .

٨ — في " د " : مبتدأة .

٩ — سورة فصلت من الآية ٣٩ .

١٠ — وردت هذه الجملة في سبعة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة البقرة من الآية ١٧٦ .

١١ — يشترط في هذا ألا يكون المضاف ظرفا يقتضي الجملة ، مثل : حيث وإذ . انظر التصريح ١/٢١٧ .

١٢ — سورة الذاريات من الآية ٢٣ .

١٣ — سورة البقرة من الآية ٤٧ ومن الآية ١٢٢ .

أو مبدلة من شيء منه ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[1].

فهذه ثماني صور يجب فيها فتح همزة "إنّ" ، ولا يجوز كسرها ؛ لصحة[2] سد المصدر مسدها ومسد معموليها فيها .

جواز الكسر والفتح

ومن المواضع التي يجوز فيها الأمران أن تقع "إنّ" بعد "إذا" الفجائية، نحو : خرجت فإذا إن زيدا جالس ، فالكسر على معنى : فإذا هو جالس ، والفتح على معنى : فإذا جلوسه ، أي : حاصل .

أو بعد فاء الجزاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ... ﴾[3] إلى قوله : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[3] ، فالكسر[4] على أنّ ما بعد الفاء جملة مستقلة ، والفتح[5] على معنى : فالغفران[6] والرحمة حاصلان .

١ــ سورة الأنفال من الآية ٧ .

٢ــ في "ع" : لتعين .

٣ــ سورة الأنعام من الآية ٥٤ ، وهي بتمامها : ((وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) .

٤ــ الكسر قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف . انظر السبعة لابن مجاهد ص٢٥٨ ، والمبسوط ص١٩٤و١٩٥ ، والتذكرة ٢ / ٣٩٨ .

٥ــ الفتح قراءة عاصم ، وابن عامر ، ويعقوب . انظر السبعة ص٢٥٨، والمبسوط ص١٩٥ ، والتذكرة ٢ / ٣٩٨ .

٦ــ في "د" : والغفران .

والكسر في هذه الصورة والتي قبلها أرجح ؛ لأنه لا يُحْوِجُ إلى تقدير .

ومن المواضع التي يجوز فيها الوجهان إذا وقعت "إنَّ" في موضع التعليل ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾[2] ، فالفتح[3] على تقدير لام العلة ، والكسر[4] على أنه تعليل مستأنف.

أو بعد فعل قسم لا لام بعده[5] ،كقوله :

١٤٧— أو تحلفي بربك العليِّ
أني أبو ذَيَّالِكَ الصبيِّ[6]

فالكسر على الجواب للقسم ، والفتح بتقدير "على"[7] ، أي : على أني .

١— قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٢— سورة الطور الآية ٢٨ .

٣— الفتح قراءة أبي جعفر ، ونافع ، والكسائي . انظر السبعة ص٦١٣ ، والمبسوط ص٤١٦ والتذكرة ٢ / ٦٩٦ .

٤— الكسر قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، وحمزة ، وعاصم ، ويعقوب ، وخلف . انظر السبعة ص٦١٣ ، والمبسوط ص٤١٦ ، والتذكرة ٢ / ٦٩٦ .

٥— هذا مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيوجبون الكسر . انظر المقتضب ٤ / ١٠٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٤٤ ، والتصريح ١ / ٢١٩ ، والهمع ٢ / ١٦٦ .

٦— هذان بيتان من مشطور الرجز ، ينسبان لرؤبة بن العجاج . انظر ملحقات ديوانه ص ١٨٨ ، ولأبي الجراح العقيلي . انظر المذكر والمؤنث للأنباري ص؛
والشاهد فيهما : وقوع "إنَّ" بعد قسم لا لام معه فجاز في همزتها الفتح والكسر .
وهذان البيتان من شواهد شرح عمدة الحافظ ١ / ١٣٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٦٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٤٠ ، والجنى الداني ص٣٩٣ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٥٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٦٢ ، والعيني ٢ / ٢٣٢ ، والتصريح ١ / ٢١٩ ، والأشموني ١ / ٢٧٦ .

٧— قوله : "على" ساقط من "ع" .

أو بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ ﴾[1] / ، فالكسر[2] على الاستئناف ، والفتح[3] على ١٢٩/ العطف على " ألا تجوع " .

أو بعد " حتى " . قال في الأوضح[4] : ويختص الكسر بالابتدائية[5] ، نحو : مرض حتى إنهم لا يرجونه[6] ، والفتح بالجارة والعاطفة[7] ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك فاضل . انتهى .

أو بعد " أَمَا " ـ بالتخفيف ـ ، نحو : أَمَا إنك فاضل .

والأكثر في هذا الكسر على أنها حرف استفتاح[8] ، وأما الفتح فعلى

١ـ سورة طه الآية ١١٨ ، وجزء من الآية ١١٩ ، وتمامها : ((وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)) .

٢ـ الكسر قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ص٤٢٤ والمبسوط ص٢٩٨ ، والتذكرة ٢/٥٣٩ .

٣ـ الفتح قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، وخلف . انظر السبعة ص٤٢٤ ، والمبسوط ص٢٩٨ ، والتذكرة ٢/٥٣٩ .

٤ـ أوضح المسالك ١/٣٤٣ .

٥ـ وذلك لأن حتى الابتدائية مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ " أَلَا " الاستفتاحية ، فتكسر " إِنَّ " بعدها . انظر التصريح ١/٢٢٠ .

٦ـ في أوضح المسالك : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه . انظر أوضح المسالك ١/٣٤٣ .

٧ـ في " ع " : بالجارة والعطف .

٨ـ فتكون حرفا واحدا بمنزلة " أَلَا " الاستفتاحية . انظر الكتاب ٣/٢٢ ، والجنى الداني ص ٣٩٣ و ٣٧٧ ، والتصريح ١/٢٢٠ .

أنها[١] بمنزلة[٢] أحقا[٣]، وهو قليل[٤].

أو بعد " لا جرم "[٥]، نحو : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾[٦]، والغالب هنا الفتح[٧].

وكذا يجوز الوجهان إذا وقعت خبرا عن قول ، ومخبرا عنها بقول[٨]، وقائل القولين واحد ، نحو قولي أني أحمد الله ، فالكسر على معنى : قولي هذا اللفظ ، فهي[٩] حينئذ محكية بالقول ، فلا[١٠] يصدق على حمد بغير هذا اللفظ . والفتح على معنى : قولي حمد الله ، فيصدق على أي قول تضمن الحمد .

١— في " د " : وأما الفتح على أنها .

٢— فتكون مركبة من همزة الاستفهام و " ما " العامة ، بمعنى:شيء ، وصارا بعد التركيب بمعنى أحقا . انظر الكتاب ١٢٢/٣ ، والجنى الداني ص ٣٩٣ و ٣٧٧ ، والتصريح ٢٢٠/١ ، والهمع ٣٦٨/٤ .

٣— في " ع " : حقا .

٤— قوله : " وهو قليل " ساقط من " د " .

٥— كسر همزة " إن " بعد لا جرم على إجرائها مجرى اليمين ، نحو : لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، والفتح على أن " جرم " عند سيبويه فعل بمعنى حَقَّ ، و " لا " نافية لما قبلها ، فيجب الوقف عليها . انظر الكتاب ١٣٨/٣ ، والجنى الداني ص ٣٩٤ ، والتصريح ٢٢١/١ .

٦— سورة النحل من الآية ٢٣ .

٧— قرأ القراء العشرة بفتح همزة " إن " ، وقرأ عيسى بن عمر بكسر همزتها. انظر شواذ القرآن ص ٧٦ ، والبحر المحيط ٤٨٣/٥ .

٨— قوله : " بقول " ساقط من " ع " .

٩— في " ع " : فهو .

١٠— في " ع " : ولا .

فهذه تسع صور يجوز فيها الوجهان ، ولا يخرجان عما تقدم ، بل الفتح باعتبار تأويلها وما بعدها بالمصدر ، والكسر باعتبار عدمه .

(ويجوز دخول اللام) ، أي : لام الابتداء عند إرادة المبالغة في التأكيد (على ما تأخر من خبر "إِنَّ" المكسورة) ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي[1] لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[2].

وإنما تأخرت لام الابتداء هنا عن المبتدأ[3] إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، وهما : "إِنَّ" واللام ، فإن معناهما التوكيد .

وفهم منه أن الخبر إذا تقدم لا تدخل عليه اللام ، وهو كذلك ، فلا تدخل عليه في نحو قوله[4] تعالى[5] : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾[6].

ويشترط في الخبر أيضا أن يكون مثبتا ، فلا تدخل عليه في نحو : إن زيدا لا يقوم[7] ، وأما قوله :

١٤٨ــ وأعلم إِنَّ تسليماً وتركاً * لَلَا متشابهانِ ولا سواءُ[8]

فشاذ .

١ــ في "د" : إن الله .

٢ــ سورة إبراهيم من الآية ٣٩ .

٣ــ في "ع" : على المبتدأ .

٤ــ في "ع" : فلا تدخل على نحو قوله .

٥ــ قوله : "تعالى" ساقط من "د" .

٦ــ سورة المزمل من الآية ١٢ .

٧ــ في "ع" : في نحو قوله تعالى : إن زيدا .

٨ــ هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْليِّ .
والشاهد فيه دخول لام الابتداء على خبر "إن" المنفي ، وهذا شاذ.
وهذا البيت من شواهد سر الصناعة ١ / ٣٧٧ ، وضرائر الشعر ص ٥٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٤٤ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٦٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٦٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٥٠ ، والعيني ٢ / ٢٤٤ ، والتصريح ١ / ٢٢٢ ، والهمع ٢ / ١٧٥ ، والأشموني ١ / ٢٨١ ، والخزانة ١٠ / ٣٣٠ .

ويشترط فيه أيضا ألا يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من " قد " ، فلا تدخل عليه في نحو : إن زيدا قام ، لوجود / ذلك . ٣٠/

فإن وجد في كلامهم شيء من ذلك فاللام فيه لام القسم ، لا لام الابتداء .

فتدخل على هذا في نحو : إن زيدا لقائم ، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾(١)

وإن زيدا لأبوه فاضل ، لعدم الفعل الماضي .

وفي نحو : إن زيدا لَنِعْمَ الرجل ، لعدم التصرف .

وفي نحو : إن زيدا لقد قام ، لعدم الخلو من " قد " .

(أو) على(٢) ما تأخر من (اسمها) ، إما عن الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾(٣) ، أو عن معمول الخبر ، نحو : إن في الدار لزيدا جالس .

وإنما اشترط التأخير لئلا يجتمع حرفان بمعنى واحد .

(أو ما توسط) بين الخبر وبين الاسم (من معمول الخبر) ، نحو : إن زيدا لطعامك(٤) آكل ، وإن عمرا لفيك محب .

ويشترط حينئذ أن يكون هذا المعمول غير حال(٥) ، وأن يكون الخبر صالحا للام(٦) ، فلا تدخل في نحو : إن زيدا راكبا منطلق ، ولا في نحو :

١— سورة النحل من الآية ١٢٤ .

٢— قوله : " على " ساقط من " ع " .

٣— سورة آل عمران من الآية ١٣ ، وسورة النور من الآية ٤٤ ، وسورة النازعات من الآية ٢٦ .

٤— في " د " : طعامك .

٥— وذلك لأن الحال لا تكون خبرا . انظر التصريح ١/٢٢٤ ، والهمع ٢/١٧٣ .

٦— وذلك لأن دخول اللام على المعمول فرع عن دخولها على العامل ، فلا يصح أن يتفرع فرع عن غير أصل . انظر التصرح ١/٢٢٤ .

إن زيدا عمرا ضرب ؛ لأن الخبر لا يصلح لدخولها ، فكذا معموله ؛ لأنه فرع عنه .

ويجوز أيضا دخول لام الابتداء على ضمير الفصل إذا توسط بين الخبر وبين الاسم ، وإليه الإشارة بقوله : (أو الفصل) ، نحو : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[1] ، فهذه أربعة أشياء يجوز فيها دخول لام الابتداء .

(ويجب) دخولها في موضع واحد ، وذلك (مع) "إِنْ" المكسورة الهمزة (المخففة إن أهملت ، ولم يظهر المعنى) ؛ لالتباسها حينئذ بـ " إِنِ " النافية ، فتدخل هذه اللام للفرق بينهما .

وأما إن أعملت ، أو ظهر[2] معنى التأكيد فلا يجب دخولها ، وقد تقدم الكلام في هذا وأمثلته .[3]

فائدة

من العرب من ينصب بإِنَّ وأخواتها الاسم[4] والخبر معا ، وحكى قوم منهم ابن[5] السيد[6] أن ذلك لغة[7] ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

---

١ — سورة آل عمران من الآية ٦٢ .

٢ — في " ع " : أو أظهر .

٣ — انظر ص ٤٥٣ .

٤ — في " ع " : للاسم .

٥ — هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيُوْسِيّ ، والسيد في اللغة الذئب . كان إماما في اللغة والنحو ، عالما متبحرا فيهما . انتصب لإقراء النحو واجتمع إليه الناس . له مصنفات كثيرة وجليلة ، منها: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، والمثلث في اللغة ، وشرح أدب الكاتب ، وشرح الموطأ وغيرها . توفي سنة ٥٢١ هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٢ / ١٤١ ، وإشارة التعيين ص ١٧٠ ، والبلغة ص ١٢٦ ، وبغية الوعاة ٢ / ٥٥ .

٦ — انظر الجنى الداني ص ٣٧٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣٥٣ ، والهمع ٢ / ١٥٦ .

٧ — وممن ذكر أن نصبها للجزأين لغة ابن سلام الجمحي . انظر طبقات فحول الشعراء ١ / ٧٨ ، وكذلك ذكر ابن الطراوة أنها لغة . انظر الجنى الداني ص ٣٨٠ ، والهمع ٢ / ١٥٦ .

١٤٩ــ إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتأتِ ولتَكُنْ * خُطَاك خِفافاً إنَّ حراسَنَا أُسْدًا[1] / ١

وفي الحديث : (إن قعرَ جهنم سبعين خريفا)[2] .

قال في المغني[3]: وَخُرِّجَ البيت على أن " أسدا " حال[4] ، وأن الخبر محذوف ، أي : تلقاهم أسدا .

والحديث على أن القعر مصدر " قعرت البئر " إذا بلغت قعرها ، و" سبعين " ظرف ، أي : إن[5] بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما . انتهى .

١ــ هذا بيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه.
وجنح الليل : طائفة منه . والخفاف : جمع خفيفة .
والشاهد فيه نصب " إن " للمبتدأ والخبر .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٨ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٤ و ٨ / ٢٨٣ ، والجنى الداني ص ٣٨٠ ، والمغني ص ٥٥ ، والمساعد ١ / ٣٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٥٢ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٩ ، والهمع ٢ / ١٥٦ ، والأشموني ١ / ٢٦٩ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٨٣ .

٢ــ أخرجه الإمام مسلم من قول أبي هريرة ١ / ١٨٧ في كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برواية : إن قعر جهنم لسبعون خريفا . وقال الإمام النووي : وقع في معظم الأصول والروايات لسبعين ــ بالياء ــ ، وهو صحيح ، إما على مذهب من يحذف المضاف ويُبْقي المضاف إليه على جره ، فيكون التقدير : سير سبعين ، وإما على أنَّ " قعر جهنم " مصدر ، يقال : قعرت الشيء ، إذا بلغت قعره ، ويكون " سبعين " ظرف زمان ، وفيه خبران ، التقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفا . انظر شرح صحيح مسلم للنووي ٣ / ٧٢ .

٣ــ مغني اللبيب ص ٥٥ .

٤ــ في المغني : وقد خرج البيت على الحالية . انظر المغني ص ٥٥ .

٥ــ قوله : " إن " ساقط من " د " .

" لا " النافية للجنس

(ومثل "إنَّ") في نصب الاسم ورفع الخبر (" لا " النافية للجنس)، أي : على سبيل التنصيص ، لا على سبيل الاحتمال .

وصح حملها على "إن" لأنها لتوكيد النفي ، و"إن" لتوكيد الإيجاب ، فهي ضدها ، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .(١)

(لكن عملها) ليس عاما في كل اسم ، بل هو (خاص بالنكرات) ، فلا تعمل في المعارف .(٢)

وأما قوله — صلى الله عليه وسلم —: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ...)(٣) إلى آخره ، وقول عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — : " قضية ولا أبا حسن لها " . يعني : علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ، وقول الشاعر:

١— وأيضا صح حمل " لا " على "إن" لمشابهتها لها في الدخول على الجملة الاسمية ، وفي التصدير . انظر التصريح ١ / ٢٣٥ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

٢— أجمع البصريون على عدم جواز إعمال " لا " في المعارف . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٥ و ٢٩٦ ، وأجاز الكوفيون ذلك .
انظر هذه المسألة في الارتشاف ٢ / ١٧٠ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١١٢ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

٣— أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٣ / ١١٣٥ في كتاب الخُمُس ، باب قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : " أحلت لكم الغنائم " ، ومسلم في صحيحه ٤ / ٢٢٣٧ في كتاب الفتن ، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ... الخ ، وبقية الحديث : " وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله " .

١٥٠ـ لا هيثمَ الليلةَ للمطي[1]

فمؤول بنكرة ، ثم قيل : التقدير : ولا مثل كسرى ، ولا مثل أبي الحسن ، ولا مثل هيثم . وإلى هذا جنح ابن الحاجب[2] .

وقيل[3] : هو مؤول بلا مسمى بهذا الاسم ، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم .

وقال ابن مالك[4] : والصحيح ألا يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ما ورد منه بما يليق به .

وليس عمل " لا " في هذه النكرات مطلقا ، بل في النكرات (المتصلة بها)[5] . قال في التسهيل[6] : إذا انفصل مصحوب " لا " ،

١ـ هذا بيت من مشطور الرجز وبعده :

ولا فتى مثل ابن خيبرى

وهو لرجل من بني دبير ـ قبيلة من بني أسد ـ .
وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وابن خيبرى ، هو جميل ابن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيبري ، وهو صاحب بثينة المعروف .
والشاهد فيه إعمال " لا " في المعرفة .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ، والأصول ١ / ٣٨٢ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وأسرار العربية ص ٢٥٠ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٢ و ١٠٣ و ٤ / ١٢٣ ، والارتشاف ٢ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ١٩٥ ، والأشموني ٢ / ٤ ، والخزانة ٤ / ٥٧ .

٢ـ انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٨٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٣ . وكذلك جنح إلى هذا ابن السراج . انظر الأصول ١ / ٣٨٣ ، وابن الشجري . انظر الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وابن الأنباري . انظر أسرار العربية ص ٢٥٠ ، وابن عصفور . انظر شرحه للجمل ٢ / ٢٧٠ .

٣ـ من القائلين بهذا المالقي . انظر رصف المباني ص ٣٣٢ .

٤ـ شرح التسهيل لوحه ٧٦ أ .

٥ـ وذلك لأنها إذا لم تتصل قد ضعف أمرها بالفصل ، وهي في نفسها عامل ضعيف ، لأنها تعمل لمشابهتها " إنَّ " التي تعمل لمشابهتها الفعل ، لا بالأصالة . انظر تعليق الفرائد ٤ / ١١٢ .

٦ـ التسهيل ص ٦٨ .

أو كان[1] معرفة بطل العمل بإجماع[2] . انتهى .

وكذا يبطل عملها إذا دخل عليها خافض ، نحو : جئت بلا زادٍ .

فالمستجمع للشروط (نحو : لا صاحبَ علم ممقوت) في المضاف ، (ولا عشرين درهما عندي) في الشبيه بالمضاف.[3] فإن " لا " في كل من المثالين نافية للجنس على سبيل الاستغراق ، ومعمولاها نكرتان ، ومتصلات / بها ١٣٢/ ولم يدخل عليها خافض .

ثم إن كان اسمها مضافا أو شبيها بالمضاف ظهر نصبه كما تقدم .

والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، ويسمى المُطَوَّل ، والمطول ، من مطلت الحديدة ، إذا مددتها.[4]

(وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبيهه) بأن كان مفردا ، والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيها به ، فشمل المفرد والمثنى والمجموع (بني) ، أي : اسمها (على الفتح) إذا كان مفردا أو جمع تكسير ، كما (في نحو : لا رجلَ ، ولا رجالَ ، وعليه) ، أي : وبني على الفتح ،[5] (أو على الكسر ،[6] في) حالة ما إذا كان جمعا بالألف والتاء ،

١— في " ع " : وكان .

٢— الصحيح أن بطلان عمل " لا " إذا انفصل مصحوبها ليس مجمعا عليه ، بل خالف في هذا الرماني . انظر الارتشاف ٢/١٦٤و ١٧٠ ، وتعليق الفرائد ٤/٩٤و ١١٢ ، والهمع ٢/١٩٨ .

٣— اعلم أن اسم " لا " على ثلاثة أضرب : مضاف ، وشبيه بالمضاف ، ومفرد . انظر الأشموني ٢/٥ ، وسيأتي الكلام على هذا في الفقرة التالية .

٤— انظر الصحاح ٥/١٧٥٥ طول ، و ٥/١٨١٩ مطل ، واللسان ١١/٦٢٤ مطل .

٥— البناء على الفتح مذهب المازني والفارسي . انظر الارتشاف ٢/١٦٥، والتصريح ١/٢٣٩ ، والهمع ٢/٢٠٠ .

٦— البناء على الكسر من غير تنوين اختيار ابن جني . انظر الخصائص ٣/٣٠٥ .

(نحو : لا مسلمات) . قال ابن مالك[1] : والفتح أولى .

وأثبت التنوين مع الكسر بعضهم[2]، ونفاه آخرون .

(و) بني (على الياء في) حالة ما إذا كان تثنية أو جمع مذكر سالم ، (نحو : لا رجلَيْنِ ، ولا مسلمِيْنَ) .

وعلة البناء في ذلك كله إما تضمنه معنى " مِنْ " الاستغراقية ، فإن " لا رجل " بمنزلة : لا من رجل[3] .

أو تركيب الاسم مع "لا"[4] تركيب خمسةَ عشرَ[5] .

(ولك) إذا تكررت " لا " مع النكرة ، كما (في نحو : لا حول ولا قوة) إلا بالله العلي العظيم[6] (فتح الأول) ، وإذا فتحته (ففي الثاني)[7] ثلاثة أوجه :

(الفتح) ، نحو : ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ[8] وَلَا خُلَّةَ ﴾[9] — بفتحهما — في قراءة

---

١ — التسهيل ص ٦٧ .

٢ — منهم ابن خروف ، وابن الدهان . انظر الارتشاف ٢ / ١٦٥ ، والتصريح ١ / ٢٣٩ ، والهمع ٢ / ٢٠١ .

٣ — وهذا اختيار ابن عصفور . انظر شرحه للجمل ٢ / ١٧١ .

٤ — قوله : " لا " ساقط من " ع " .

٥ — وهذا اختيار سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

٦ — قوله : " العلي العظيم " ساقط من " د " .

٧ — في متن القطر : فتح الأول وفي الثاني .

٨ — قوله : " فيه " ساقط من " ع " .

٩ — سورة البقرة من الآية ٢٥٤ .

أبي عمرو[١] وابن كثير[٢]، على التركيب فيهما[٣]، والكلام حينئذ جملتان[٤].

(والنصب)، نحو قول الشاعر :

١٥١ — لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً[٥]

---

١ — هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني . اختلف في اسمه واسم والده اختلافا كبيرا . وهو مشهور بكنيته ، وهو إمام أهل البصرة في اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة . أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة ، وأخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي . وأخذ عنه الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، والأصمعي ، وأبو عبيدة وغيرهم . توفي سنة ١٥٤ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ١٤٠ ، وإنباه الرواة ٤ / ١٣١ ، وإشارة التعيين ص١٢١، ومعرفة القراء الكبار ١ / ١٠٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

٢ — هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن المطلب المكي . إمام أهل مكة في القراءة ، وأحد القراء السبعة . قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي ومجاهد وغيرهما . وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء ، وشبل بن عبَّاد وغيرهما . توفي في مكة سنة ١٢٠ هـ . انظر أخباره في معرفة القراء الكبار ١ / ٨٦ ، وغاية النهاية ١ / ٤٤٣ .

٣ — انظر هذه القراءة في السبعة في القراءات ص ١٨٧ ، والتبصرة ص١٦٢ .

٤ — أي : أن لكل " لا " خبر ، فالتقدير : لا حول موجود لنا ، ولا قوة موجودة لنا . انظر تعليق الفرائد ٤ / ١١٧ ، والتصريح ١ / ٢٤١ .

٥ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه :

اتسع الفتق على الراتق

وهو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي ، ونسب لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي .

والشاهد فيه قوله : ولا خلة ، فقد نصبه ، وسيأتي توجيهه .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والأصول ١ / ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٣ ، وشرح الجمل ٢ / ٢٧٥ ، والارتشاف ٢ / ١٧٢ ، والعيني ٢ / ٣٥١ ، والتصريح ١ / ٢٤١ ، والهمع ٥ / ٢٨٨ والأشموني ٢ / ٩ .

بالفتح في الأول على التركيب ، والنصب في الثاني على العطف على موضع اسم " لا " باعتبار عطلها ، وزيادة " لا " الثانية ، والكلام حينئذ جملة واحدة وهذا الوجه أضعف الوجوه.[(١)]

(و) الوجه الثالث (الرفع)، نحو قوله :

١٥٢— لا أمَّ لي إن كان / ذاك ولا أبُ[(٢)] ٣٣/ ،

بفتح الأول على التركيب كما تقدم[(٣)]، ورفع الثاني بالعطف على محل " لا " واسمها[(٤)]، فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، والكلام حينئذ جملة واحدة .

وأشار بقوله : (كالصفة) إلى أن صفة اسم " لا " يجوز فيه أيضا هذه الثلاثة الأوجه ، لكن بشرط أن تكون مفردة متصلة باسم " لا "[(٥)]، كما (في نحو: لا رجلَ ظريف) .

١— وذلك لأن نصب الاسم مع وجود " لا " ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين . انظر التصريح ١ / ٢٤٢ .

٢— هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

هذا لعمركم الصغار بعينه

وهو لعمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، ونسب لغيره .
والشاهد فيه قوله : ولا أب ، فقد رفعه ، وسيأتي توجيهه .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، والمقتضب ٤ / ٣٧١ ، والأصول ١ / ٣٨٦ ، والإيضاح العضدي ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٦ ، والعيني ٢ / ٣٣٩ ، والتصريح ١ / ٢٤١ ، والهمع ٥ / ٢٨٨ ، والأشموني ٢ / ٩ .

٣— انظر ص ٤٧٥ .

٤— وتكون " لا " الثانية زائدة ، أو تكون غير زائدة لكنها ملغاة . انظر تعليق الفرائد ٤ / ١١٨ ، والتصريح ١ / ٢٤٢ .

٥— سيأتي حكم الصفة المنفصلة ، وكذا حكم الصفة غير المفردة في ص ٤٧٨ .

فالفتح على أنك ركبت الصفة مع الموصوف قبل مجيء " لا " كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت " لا " بعد ذلك .

والنصب مراعاة لمحل اسم " لا " باعتبار عملها .

والرفع مراعاة لمحل " لا " واسمها .

(و) يجوز لك إذا تكررت " لا " في الأول[1] (رفعه) أيضا ، (فيمتنع) حينئذ في الثاني (النصب) ، وإنما يجوز فيه وجهان[2] : الفتح ، والرفع . فالأول كقوله :

١٥٣— ولا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها[3]

بالرفع في الأول ، إما على الابتداء ، و " لا " ملغاة ، أو على إعمالها عمل " ليس " ، والفتح في الثاني على التركيب .

١— الجار والمجرور متعلقان بقوله : ويجوز .

٢— في " ع " : الوجهان .

٣— هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

ولا غول ولا فيها مليمُ

وهو لأمية بن أبي الصلت . انظر ديوانه ص ٤٧٧ .

والشاهد فيه قوله : ولا تأثيم فقد فتحه ، وقد ذكر الشارح توجيهه .

وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، واللمع ص ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٢٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٩ ، وشرح الشذور ص ٨٨ ، والعيني ٢ / ٣٤٦ ، والتصريح ١ / ٢٤١ ، والأشموني ٢ / ١١ .

وقد ورد عجز هذا البيت في المصادر السابقة برواية :

وما فاهوا به أبدا مقيم

والصحيح أن هذا عجز بيت سابق له ، وهو قوله :

وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا به أبدا مقيمُ

انظر ديوان أمية ص ٤٧٥ .

والوجه الثاني كقوله تعالى : ﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا[1] وَلَا تَأْثِيمٌ[2] ﴾ بالرفع فيهما إما على إعمالها عمل " ليس " فيهما .

أو على رفع[3] الأول بالابتداء ، والثاني بالعطف عليه .

(وإن) عطفت و (لم تكرر[4] " لا ") ، وكذا لو (فصلت[5] الصفة)[6] من اسم " لا " الموصوف ، (أو كانت) الصفة (غير مفردة) بأن كانت[7] مضافة أو شبيهة بالمضاف (امتنع الفتح) وحده في المعطوف وفي الصفة[8] ، وجاز فيهما الرفع والنصب ، كقول الشاعر :

١٥٤ — فلا أَبَ وابناً مثل مروان وابنه[9]

---

١ — قوله : " فيها " ساقط من " د " .

٢ — سورة الطور من الآية ٢٣ .

٣ — قوله : " على رفع " ساقط من " د " .

٤ — في " ع " : تتكرر .

٥ — في " ع " : أو فصلت .

٦ — في متن القطر ص٩ : وإن لم تكرر " لا " أو فصلت الصفة .

٧ — في " د " : فإن كانت .

٨ — وذلك لأنه يستدعي التركيب ، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين . انظر التصريح ١ / ٢٤٤ .

٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

ونسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، ونسب لرجل من بني عبد مناة ، كما نسب لغيرهما .

ومروان المذكور في البيت هو مروان بن الحكم بن العاص بن أمية ، وابنه هو عبد الملك بن مروان ، جعلهما الشاعر لشهرة مجدهما كاللابسين له ، المتردين به .

والشاهد فيه قوله : فلا أب وابنا ، فقد نصب المعطوف على اسم "لا" .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ /١٢٠ ، واللامات للزجاجي ص ١٠٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠١ و ١١٠ ، والعيني ٢ /٣٥٥ ، والتصريح ١ / ٢٤٣ ، والهمع ٥ /٢٨٧ ، والأشموني ٢ /١٣ ، والخزانة ٤ / ٦٧ .

ويروى : " وابنٌ " بالرفع في المعطوف .

وكقولك : لا رجل في الدار ظريفٌ ، وظريفا ، في الصفة المفصولة .

ولا رجل طالعا جبلا ، وطالعٌ جبلا في الصفة غير المفردة .(1)

تكميـــــل

يكثر حذف خبر " لا " التي لنفي الجنس عند الحجازيين إذا عُلِمَ ،

قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾(2) ، أي : لهم ، ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾(3) ، أي :/علينا . /١٣٤

وبنو تميم والطائيون يوجبون الحذف حينئذ .

فأما إذا جُهِلَ فيجب ذكره باتفاقهم ؛ لأنه حذف بغير دليل ، فلا يجوز فـــي نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله) .(4)

---

(1) في " ع " : الغير مفردة .

(2) سورة سبأ من الآية ٥١ .

(3) سورة الشعراء من الآية ٥٠ .

(4) صحيح البخاري ١٦٩٩/٤ كتاب تفسير القرآن،باب قوله : " إِنَّمَـــا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . . ." الآية الأعراف ٣٣ .

أفعال القلوب

(الثالث) من أنواع نواسخ المبتدأ[1] الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، الناصبة لهما معاً بعد أخذها لفاعلها ، وهي قسمان :

أفعال القلوب ، وهي[2] ما دل على يقين في الخبر ، أو رجحان فيه .

وأفعال التصيير ، وهي ما أفاد في الخبر تحويل صاحبه إليه .

ولم يذكر المؤلف منها هنا شيئا[3] ، فمنها : صَيَّر ، وجعل ، وَتَخِذَ ، واتَّخَذَ ، وَرَدَّ ، وترك ، ووهَبَ ، كقولك : صيرت الطين[4] خزفا ، وقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾[5] ، وقول الشاعر :

١٥٥ـ تخذت غُراز إِثْرَهُمُ دليلا[6] * وفروا في الحجاز ليعجزوني[7] [8]

١ـ قوله : " المبتدأ " ساقط من " د " .

٢ـ في " ع " : وهو .

٣ـ في " ع " : ولم يذكر المؤلف هنا شيئا منها .

٤ـ في " ع " : ووهب ، كصيرت الطين خزفا .

٥ـ سورة الفرقان من الآية ٢٣ .

٦ـ في " د " : تخذ غراز .

٧ـ سقط عجز هذا البيت من " د " .

٨ـ هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي جندب بن مرة الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١/٣٥٤ .
غُراز : اسم واد . وإثرهم بمعنى : عقبهم . وفي الحجاز بمعنى : إلى الحجاز .
والشاهد فيه نصب " تخذ " مفعولين ، وهما : غراز ، ودليلا .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٩ ، والارتشاف ٣/٦١ ، وشفاء العليل ١/٣٩٥ ، والعيني ٢/٤٠٠ ، والتصريح ١/٢٥٢ ، والأشموني ٢/٢٥ ، وشرح الفريد ص ٣٠٣ .
وقد ورد هذا البيت في شرح أشعار الهذليين ، وشرح الكافية ، وشفاء العليل برواية : غُران ، مكان : غراز .
غُران : اسم واد في الحجاز .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً ﴾[2] ، وقوله تعالى[3] ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾[4] ، وقولهم : وهبني الله فداك . وهذا ملازم لصيغة الماضي .

وذكر من أفعال القلوب (ظن) لا بمعنى : اتهم[5] ، وترد لليقين والرجحان ، والغالب الرجحان .

(ورأى) لا بمعنى الرأي[6] ، والرؤية[7] ، وتفيد أيضا الرجحان واليقين إلا أن الغالب كونها لليقين .

١— سورة النساء من الآية ١٢٥ .

٢— سورة البقرة من الآية ١٠٩ ، وقد سقطت من "ع" كلمة " لو " .

٣— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٤— سورة الكهف من الآية ٩٩ .

٥— إذا كانت : " ظن " بمعنى : اتهم تعدت إلى واحد ، مثل ظننت زيدا ، أي : اتهمته . انظر الارتشاف ٣ / ٥٨ ، والمساعد ١ / ٣٥٩ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٨ .

٦— أي : مصدر " رأى " بمعنى : اعتقد ، نحو : رأيت رأي فلان ، أي : اعتقدته . انظر المساعد ١ / ٣٦١ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٥٠ .

٧— أي : مصدر رأى بمعنى : أبصر ، نحو : رأيت الشيء ، أي : أبصرته . انظر المساعد ١ / ٣٦١ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٥٠ ، وكذلك يجب أن يحترز من " رأى " التي بمعنى أصاب ، نحو : رأيت الصيد ، أي : أصبته في رئته . فـ " رأى " في هذه الأحوال الثلاثة متعدية إلى واحد . انظر التسهيل ص ٧١ ، والارتشاف ٣ / ٥٩ ، والمساعد ١ / ٣٦١ .

(وحَسِبَ) ، وهي كـ " ظن " في إفادة المعنيين ، وغلبة الرجحان .

(ودرى) في لغة قليلة ، وهي لا تفيد في الخبر إلا اليقين ، والأكثر فيها أن تتعدى إلى واحد بالباء[1] ، وإذا دخلت عليها الهمزة تعدت إلى آخر بنفسها[2] .

(وخال) لا بمعنى تكبر ، وهي كـ " ظن " في إفادة المعنيين وغلبة الرجحان .

(وزعم) لا بمعنى كَفَلَ ، وهي لا تفيد في الخبر إلا الرجحان .

(ووجد) لا بمعنى أصاب[3] ، أو حقد[4] ، أو حَزِنَ[5] ، وهي لا تفيد إلا / اليقين. / ١٣٥

(وعلم) لا بمعنى عرف[6] ، وتفيد المعنيين ، والغالب كونها لليقين .

ومنها : حجا ، لا بمعنى قصد[7] .

---

١ — في " د " : فيه .

٢ — نحو قوله تعالى : " وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ " يونس ١٦ ، وانظر تعليق الفرائد ٤ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ٢١٤ .

٣ — نحو : وجد زيد ضالته ، إذا أصابها .

٤ — نحو : وجد محمد على عدوه ، أي : غضب وحقد .

٥ — نحو : وجد زيد على محبوبه ، أي : حزن عليه ، وينبغي للشارح أن يحترز أيضا عن " وجد " التي بمعني : استغنى ، نحو : وجد زيد ، إذا استغنى وصار ذا جدة . انظر التسهيل ص ٧١ ، والمساعد ١ / ٣٥٨ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٥ .

٦ — وكذلك ينبغي أن يحترز عن علم التي بمعنى : عُلْمة ، نحو : علم الرجل أي:صار أعلم ، وهو المشقوق الشفة العليا . انظر التسهيل ص٧١ ، والمساعد ١ / ٣٥٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٤ .

٧ — وكذلك ينبغي أن يحترز عن حجا التي بمعنى الغلبة في المحاجاة ، أو الرد ، أو السَّوْقِ ، أو الكتم ، أو الحفظ ، أو الإقامة ، أو البخل . انظر التسهيل ص ٧٠ ، والمساعد ١ / ٣٥٥ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٠ .

وجعل التي بمعنى اعتقد ، وهما للرجحان [1] .

وألفى ، وهي كـ " وجد " [2] .

وهَبْ [3] ، وهي للرجحان .

وتَعَلَّمْ ، بمعنى اعلم ، وهي لليقين ، وهي والتي قبلها ملازمتان لصيغة الأمر .

واحترز بقوله : (القلبيات) عما إذا كانت معانيها غير قلبية ، كرأى بمعنى أبصر ، ونحو ذلك [4] .

وكان الأولى له ــ رحمه الله ــ أن يحترز عنها إذا كانت بمعنى ما تقدم الاحتراز عنه ، إذ هي في ذلك كله ماعدا رأى قلبية [5] .

ومعنى كونها قلبية : أن معانيها قائمة [6] بالقلب .

وهذه الأفعال المذكورة تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء الفاعل كما تقدم [7] (فتنصبهما) معا (مفعولين) لها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَافِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [8] ، وقول الشاعر :

---

١ ــ في " د " : وهما الرجحان .

٢ ــ في كونها لا تفيد إلا اليقين . انظر ص ٤٨٢ .

٣ ــ في " ع " : ووهب .

٤ ــ انظر معاني " رأى " غير القلبية في ص ٤٨١ .

٥ ــ في " د " : ماعدا الرأية قلبية أيضا .

٦ ــ قوله : " قائمة " ساقط من " ع " .

٧ ــ انظر ص ٤٨٠ وما بعدها .

٨ ــ سورة الإسراء من الآية ١٠٢ . وفي " د " وردت : إِنِّيْ لَأَظُنُّكَ ... "

١٥٦— ظننتك إن شبّتْ لظى الحرب صاليا[1] [2]

و (نحو)[3] قول الشاعر :

١٥٧— (رأيت اللهَ أكبرَ كل شيء) * محاولة وأكثرهم جنودا[4]

وقد اجتمع مجيئها للرجحان واليقين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾[5] .

ونحو قول الشاعر :

١٥٨— وكنا حسبنا[6] كُلَّ بيضاءَ شحمةً[7]

١— في " د " : صالينا .

٢— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فَعَرَّدْتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدا

ولم أقف على قائله .

وصاليا بمعنى داخلا . والتعريد : الانهزام .

والشاهد فيه نصب " ظن " مفعولين ، وهما : الكاف ، وصاليا .

وهذا البيت من شواهد شفاء العليل ١ / ٣٩٤ ، والعيني ٢ / ٣٨١ ، والتصريح ١ / ٢٤٨ ، والأشموني ٢ / ٢١ .

٣— في " د " : نحو .

٤— هذا بيت من الوافر ، وهو لخِدَاش بن زُهَيْر العامري . انظر ديوانه ص ٤١ . والشاهد فيه نصب الفعل رأى لمفعولين ، وهما لفظ الجلالة ، وأكبر . وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٥ ، وشرح القطر ص ١٧٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٩ ، والعيني ٢ / ٣٧١ ، والأشموني ٢ / ١٩ ، ومجيب الندا ٢ / ٥٣ .

٥— الآيتان ٦ و ٧ من سورة المعارج .

٦— في " ع " : وما حسبنا .

٧— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

عشية لاقينا جُذامَ وحِمْيَرا

وهو لزفر بن الحارث الكلابي . انظر حماسة أبي تمام ١ / ٩٦ ، ونسب للنابغة الجعدي . وهو في ديوانه ص ٧١ .
وجذام وحمير اسم قبيلتين .

===

وقولـــــه :

١٥٩— حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تجارة(١)

ونحو قوله :

١٦٠— دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ ياعروُ(٢) فاغْتَبِطْ * فإنّ اغتباطا بالوفاءِ حميـــدُ(٣)

=== ومعنى البيت : كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما نظن .
والشاهد فيه نصب الفعل " حسب " مفعولين هما : كل وشحمـــة ،
و " حسب " هنا بمعنى : ظن .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٧ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشفاء العليل ١/٣٩٤ ، والعيني ٢/٣٨٢ ، والتصريح ١/٢٤٩ .

١— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقـــلا

وهو للبيد بن ربيعة العامري . انظر ديوانه ص ٢٤٦ .
ومعنى رباحا : ربحا ، ومعنى ثاقلا : ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .
والشاهد فيه نصب الفعل " حسب " مفعولين ، وهما : التقى ، وخير .
وقد استعملت " حسب " هنا لليقيـــن ، فهي بمعنى : علم .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٣ ، وشرح الألفيـــة لابن الناظم ص ٢٠٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/٣٤ ، والعيــــني ٢/٣٨٤ ، والتصريح ١/٢٤٩ ، والهمع ٢/٢١٦ ، والأشموني ٢/٢١ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان وشرح الكافية الشافية برواية الحمـــد ، مكان : الجود .
كما ورد في الديوان برواية : رأيت ، مكان : حسبت .

٢— في " د " : ياعر .

٣— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه نصب الفعل " درى " مفعولين ، وهما : التاء ، وهـــي في محل رفع نائب فاعل ، والمفعول الثاني : الوفي .

===

ونحو قولـــه :

١٦١ـ إخالك إن لم تغضض الطَّرْفَ ذا هوى
يسومك مالا يستطـاع مــن الوجـــدِ (١)

ونحو قولـــه : (٢)

١٦٢ـ يُخَالُ بِهِ راعِي الْحمولةِ طائــرا (٣)

=== وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٦ ، وشرح الشذور ص ٣٦٠ ، والمساعـــد ١ / ٣٥٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٣١ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٦ ، والعيني ٢ / ٣٧٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، والهمع ٢ / ٢١٤ ، والأشموني ٢ / ٢٣ .

١ـ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه نصب الفعل " إخال " مفعولين ، وهما : الكـــاف ، وذا هوى . و " إخال " هنا تفيد اليقين .
وهذا البيت من شواهد المساعد ١ / ٣٦٠ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٤ ، والعيني ٢ / ٣٨٥ ، والتصريح ١ / ٢٤٩ ، والهمع ٢ / ٢١٦ ، والأشموني ٢ / ٢٠ ، والدرر ٢ / ٢٤٨ .

٢ـ في " د " : وقوله .

٣ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
وحَلَّتْ بيوتي في يفاع مُمَنَّعٍ
وهو للنابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ٦٩ .
ومعنى البيت : أقمت بيوتي في مكان مرتفع تحسب به راعي الإبل طائرا لارتفاعه وعلوه .
والشاهد فيه نصب الفعل " يخال " مفعولين ، هما : راعي ، وهو في محل رفع نائب فاعل ، والمفعول الثاني طائرا . و"خال" هنا تفيد الرجحان .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٤ ، وشرح القطر ص ١٧٢ .
وقد ورد هذا البيت في الديـــــــوان برواية : تَخَالُ بالبنــاء للمعلوم .

ونحــو قولــه :

١٦٣– زعمتني شيخا ولست بشيخ * إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيبـــا(١)

ونحو قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾(٢) ، ونحـــو قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾(٣) ، ونحو(٤) قوله تعـــالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾(٥) ، ونحو قول الشاعر :

١٦٤– قـد كنتُ أحجـو أبا عمروٍ أخا ثقـة(٦)

١– هذا بيت من الخفيف ، وهو لأبي أمية أوس الحنفي .
والشاهد فيه نصب الفعل " زعم " مفعولين " وهما : الياء ، وشيخا .
وهذا البيت من شواهد المغني ص ٧٧٥ ، وشرح الشذور ص ٣٥٨ ، وشرح القطر ص ١٧٢ ، والعيني ٢/٣٧٩ ، والتصريح ١/٢٤٨ ، والهمع ٢/٢١١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٢ ، والأشمونـــي ٢/٢٢ ، ومجيب الندا ٢/٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٦٠ .

٢– سورة المزمل من الآية ٢٠ .

٣– سورة محمد من الآية ١٩ .

٤– في " د " : نحو .

٥– سورة الممتحنة من الآية ١٠ .

٦– هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :
حتى ألمت بنا يوما مُلِمَّـــاتُ
وهو لتميم بن مقبل العجلاني ، ولم أجده في ديوانه ، ونســـب لأبي شنبل الأعرابي .
والشاهد فيه نصب الفعل " أحجو " مفعولين ، وهما : أبا ، وأخا .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٩ ، وشرح الشذور ص ٣٥٧ ، والمساعد ١/٣٥٥ ، وشفاء العليل ١/٣٩٠ ، وتعليق الفرائد ٤/١٤٠ ، والعيني ٢/٣٧٦ ، والتصريح ١/٢٤٨ ، والهمع ٢/٢١٠ ، والأشمونـــي ٢/٢٣ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا / الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً ﴾[1]، ١٣٦/

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾[2]، ونحو قول الشاعر[3] :

١٦٥— وإلا فهبني امرءا هالكا[4]

ونحو قوله :

١٦٦— تعلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوها[5]

١— سورة الزخرف من الآية ١٩ .

٢— سورة الصافات الآية ٦٩ .

٣— في "ع" : ونحو قوله ، ونحو قول الشاعر .

٤— هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

فقلت : أجرني أبا خالد

وهو لعبد الله بن همام السلولي .

والشاهد فيه نصب الفعل " هب " مفعولين ، وهما : الياء ، وامرءا .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٩ ، والمغني ص ٧٧٥ ، والمساعد ١/٣٥٧ ، وشفاء العليل ١/٣٩٢ ، وتعليق الفرائد ٤/١٤٣ ، والعيني ٢/٣٧٨ ، والتصريح ١/٢٤٨ ، والهمع ٢/٢١٣ ، والأشموني ٢/٢٢٤ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٦٢ .

٥— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فبالغ بلطف في التحيل والمكرِ

وهو منسوب لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر وهو شاعر جاهلي ، وقد غَلَّطَ البغدادي نسبته إليه . انظر شرح أبيات المغني ٧/٢٦١ .

والشاهد فيه نصب الفعل " تعلم " مفعولين ، وهما : شفاء ، وقهر .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٦ ، والمغني ص ٧٧٥ ، والمساعد ١/٣٥٩ ، وشفاء العليل ١/٣٩٣ ، وتعليق الفرائد ٤/١٤٧ ، والعيني ٢/٣٧٤ ، والتصريح ١/٢٤٧ ، والهمع ٢/٢١٥ ، والأشموني ٢/٢٤ .

إلغاؤها

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن ، ولكن قد يعرض لها ما يضعفها فيعطلن معه[1] بمرجوحية (ويلغين برجحان) .

والإلغاء ترك العمل لفظا ومحلا لغير موجب .

ويكون أرجح من الإعمال في هذه الأفعال (إن تأخرن) من المفعولين ، (نحو) قول الشاعر :

١٦٧— القومُ في أَثَرِي ظننتُ فإن يَكُنْ ⁎ ما قد ظننت فقد ظفرتُ وخابوا[2]

فقد تأخر الفعل فأهمل لضعفه ، وارتفع " القوم " على أنه مبتدأ ، و " في أثرى " خبره .

(و) يلغين (بمساواة) مع إعمالهن ، وذلك (إن توسطن) بين المفعولين ، لضعفها[3] بالتوسط أيضا ، (نحو) قول الشاعر :

١٦٨— أبا لأراجيز يا بن اللؤم توعدني
وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخَوَرُ[4]

---

١ — قوله : " معه " ساقط من " ع " .

٢ — هذا البيت من الكامل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه إلغاء الفعل " ظننت " الأول ؛ لتأخره .
وهذا البيت من شواهد شرح ألفية ابن معط ١/٥٠٧ ، وشرح القطر ص ١٧٥ .

٣— في " ع " : بضعفها .

٤ — هذا بيت من البسيط ، وقائله اللعين المنقري ، يهجو به رؤبة بن العجاج . انظر الوحشيات ص ٦٣ .
والخور : الضعف والجبن .
والشاهد فيه إلغاء " خلت " لتوسطها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/١٢٠ ، والأصول ١/١٨٣ ، والإيضاح العضدي ص ١٦٨ ، واللمع ص ١٠٨ ، وشرح المفصل ٧/٨٤ و ٨٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٤ ، والعيني ٢/٤٠٤ ، والتصريح ١/٢٥٣ ، والهمع ٢/٢٢٩ .

===

فـ " اللؤم " مبتدأ ، و " في الأراجيز " خبره ، وقد توسطت[1] " خلـت " بينهما .

وقول الآخـر :

١٦٩ــ إن المُحبَّ علمت مُصْطَبِرُ * ولديه ذنب الحِبِّ مُغْتَفَرُ[2]

والتسوية في الإلغاء والإعمال مع التوسط هو[3] أحد القولين ، والقول الآخر : الإعمال أرجح ، ومشى عليه المصنف[4] ــ رحمه الله تعالى[5] ــ في الأوضح[6] .

= = = وقد ورد في الهمع برواية :

وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والفَشَلُ

وهذه هي الرواية الصحيحة ؛ لأنها من قصيدة لامية ، مطلعها :

إني أنا ابن جَلَا إن كنت تعرفني * يا رؤبَ والحيةُ الصماءُ في الجبل

وفي البيت على هذه الرواية إقواء . انظر الوحشيات ص٦٣ ، وفرحة الأديب ص٩٣ .

١ ــ في " د " : وقد توسط .

٢ ــ هذا بيت من الكامل ، ولم أقف على قائله .

والحِبُّ : بمعنى المحبوب .

والشاهد فيه إلغاء " علمت " لتوسطها بين المفعولين .

وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٤ ، والارتشاف ٣ / ٦٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، والمساعد ١ / ٣٦٥ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٧ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٦٢ ، والعيني ٢ / ٤١٨ ، والهمع ٢ / ٢٣٠ .

٣ ــ في " ع " : هذا .

٤ ــ في " ع " : وعليه مشى المصنف .

٥ ــ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦ ــ أوضح المسالك ٢ / ٦٠ .

تعليقها

(و) هذه الأفعال (إن وليهن) ، أي : جاء بعدهن ، وقبل المفعولين (" ما " ، أو " لا " ، أو " إنْ " النافيات) ، نحو : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾[1] ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت [والله] [2] إنْ زيدٌ قائم ، (أو لام الابتداء) ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[3] ، (أو) لام (القسم)[4] ، نحو قول الشاعر :

١٧٠ـ ولقد علمت لتأتينَّ منيّتي * إن المنايا لا تطيش سهامُهَا[5]

١ـ سورة الأنبياء من الآية ٦٥ .

٢ـ زيادة من المحقق لابد منها ؛ لأنه يشترط في "إنْ" النافية المعلِّقة أن يتقدمها قسم مذكور أو مقدر. وانظر الكلام على ذلك في ص ٤٩٢.
وقد قال الشارح هناك : "اشترط في "إنْ" و "لا" النافيتين أن يتقدمهما قسم مذكور كما مثلنا .

٣ـ سورة البقرة من الآية ١٠٢ .

٤ـ في " د " : ولام القسم .

٥ـ هذا بيت من الكامل ، ونسب للبيد بن ربيعة ، وروايته في ديوانه كالتالي :
صادفن منها غِرَّةً فأصبنها * إن المنايا لا تطيش سهامها
وهذا وصف لبقرة وحشية،والنون من " صادفن " : ضمير الذئاب .
والضمير في " منها " للبقرة الوحشية . انظر ديوان لبيد ص ٣٠٨.
وطاش السهم : عدل عن الرمية .
والشاهد فيه تعليق الفعل "علم" عن العمل ، لدخول لام القسم على جملة المفعولين .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣/ ١١٠ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٩، وتعليق الفرائد ٤/ ١٦٩، والتصريح ١/ ٢٥٤ ، والهمع ٢/ ٢٣٣، والأشموني ٢/ ٣٠ .

(أو) وليهن / (استفهام)[1] ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[2] (بطل عطهن) ، أي : عمل هذه الأفعال (في اللفظ) فقط دون المحل (وجوبا) ، فلا يجوز إعمالها مع شيء من ذلك كله ؛ لوجود المانع من العمل ، وهو اعتراض ماله صدر[3] الكلام ، ولهذا اشترط في "إنْ" ، و "لا" النافيتين أن يتقدمهما قسم مذكور كما مثلنا[4] ، أو مقدر ، إذ[5] ليس[6] لهما صدر الكلام إلا حينئذ ، (ويسمى[7] ذلك تعليقا) ، لما ذكر من أن الأفعال عاملة في المحل ، وغيرعاملة في اللفظ ، فهي عاملة ، وغير عاملة.[8] /١٣٧

قال في الشرح[9] : شبه[10] بالمرأة المعلقة ، التي لا هي مزوجة ، ولا هي مطلقة .

والمرأة المعلقة : هي[11] التي أساء زوجها عشرتها .

وإذا كان في الجملة اسم متضمن معنى الاستفهام قام في التعليق

١— في متن القطر : أو الاستفهام . انظر متن القطر ص ٩ .

٢— سورة الأنبياء من الآية ١٠٩ .

٣— في " د " : ماله صدرن .

٤— انظر ص ٤٩١ .

٥— قوله : " أو مقدر إذ " ساقط من " ع " .

٦— في "ع " : لأن ليس .

٧— في متن القطر : وسمي . انظر متن القطر ص ٩ .

٨— في " د " : وغيرها عاملة في اللفظ .

٩— شرح القطر ص ١٧٨ .

١٠— في "ع " : فتشبه .

١١— قوله : " هي " ساقط من "د" .

مقام حرف[1] الاستفهام المعترض[2] بين الجملة والفعل ، سواء كان ذلك الاسم عمدة ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[3] ، أو فضلة نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[4] .

ولكون التعليق[5] إبطال العمل لفظا لا محلا جاز في التابع لذلك[6] الرفع ، بالنظر إلى اللفظ ، والنصب بالنظر إلى المحل ، ومما جاء بالنصب قول كثير :

١٧١— وما كنتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما البكا * ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ[7]

١— في " د " : حروف .

٢— في " ع " : المتعرض .

٣— سورة الكهف من الآية ١٢ ، فـ " أيُّ " اسم استفهام مبتدأ . انظر إعراب القرآن ٢/٤٤٩ .

٤— سورة الشعراء من الآية ٢٢٧ ، فـ " أيَّ " اسم استفهام مفعول مطلق . انظر البيان ٢/٢١٧ ، والتبيان ٢/١٠٠٢ .

٥— في " ع " : وحيث كان التعليق .

٦— في " ع " : كذلك .

٧— هذا بيت من الطويل ، وهو لكثير عزة . انظر ديوانه ص ٩٥ . والشاهد فيه نصب " موجعات " المعطوف على محل مفعول " أدري " المعلق بالاستفهام .
وهذا البيت من شواهد المغني ص ٥٤٦ ، وشرح الشذور ص ٣٦٨ ، وشرح القطر ص ١٧٨ ، وتعليق الفرائد ٤/١٧٢ ، والعيني ٢/٤٠٨ ، والأشموني ٢/٣٢ ، وشرح أبيات المغني ٦/٢٧١ .

ثم لما أنهى الكلام[١] ـ رحمه الله تعالى[٢] ـ على المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما شرع رحمه الله في بيان بقية المرفوعات ، وبدأ بالفاعل ، لأنه الأصل ، وغيره محمول عليه[٣] ، فقال : باب الفاعل

(باب)

ـ بالتنوين ـ ، أي : هذا باب يذكر فيه الفاعل وأحكامه .

ولم يتعرض المصنف ـ رحمه الله ـ لحده ، اكتفاء بما ذكره من المثال .

قال في التسهيل[٤] : وهو المسند إليه فعل ، أو مضمن معناه ، تام ، مقدم ، فارغ ، / غير مصوغ للمفعول . ١٣٨/

فقوله[٥] : " المسند إليه فعل " شامل للاسم الصريح ، نحو : ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾[٦] ، والمؤول ، نحو : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[٧] ، وهو أحسن من قول بعضهم[٨] : الاسم المسند إليه .

١ــ في " د " : كلامه .

٢ــ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٣ــ وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية ، التي هي أصل الجمل ؛ لاشتمالها على ما هو موضوع للإسناد ، ولأن عامله لفظي فهو أقوى . انظر شرح المفصل ٧٣/١ ، والفوائد الضيائية ٢٥٣/١ ، والهمع ٣/٢ ، وحاشية عبدالغفور على الجامي ص ٨٢ .

٤ــ التسهيل ص ٧٥ .

٥ــ في " ع " : قوله .

٦ــ وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم أولها في سورة آل عمران من الآية ٥٥ .

٧ــ سورة العنكبوت من الآية ٥١ .

٨ــ مثل ابن جني . انظر اللمع ص ٧٩ ، ومثل ابن الأنباري . انظر أسرار العربية ص ٧٧ .

وشمل قوله : " فعل " المتصرف والجامد .[1]

وقوله : " أو مضمن معناه " دخل فيه ما أجري مجرى الفعل في العمل ، من الصفات ونحوها ،[2] نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[3] .

وخرج بقوله : " تام " الفعل الناقص ، نحو : كان زيد قائما ، فإن مرفوعه لا يسمى فاعلا حقيقة . وما وقع لسيبويه — رحمه الله — من تسميته فاعلا[4] إنما هو على سبيل التوسع .

وخرج بقوله : " مقدم " نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، فإن الاسم في ذلك مبتدأ لا فاعل .

واحترز بقوله : " فارغ " عن المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير ، نحو : قائم زيد ، ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[5] على القول بأن " الذين " مبتدأ[6] لأن المسند في ذلك — وإن كان مقدما — ليس بفارغ .

واستدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر هذا القيد ، وقال :[7] لا حاجة إليه

١— وأيضا يدخل فيه الفعل الناقص ، مثل كان وأخواتها . انظر المساعد ١/ ٣٨٥ ، وسيخرجه بقوله : " تام " .

٢— كالمصدر ، واسم الفعل ، والظرف ، والجار والمجرور . انظر الارتشاف ٢/ ١٨٠ ، والمساعد ١/ ٣٨٥ ، وشفاء العليل ١/ ٤١١ ، والهمع ٢/ ٢٥٣ .

٣— سورة النحل من الآية ٦٩ ، وسورة فاطر من الآية ٢٨ .

٤— انظر الكتاب ١/ ٤٥ .

٥— سورة الأنبياء من الآية الثالثة .

٦— وجملة " أسروا النجوى " خبره . انظر الكشاف ٣/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٢٩٦ ، والمغني ص ٤٧٩ .

٧— انظر التذييل جـ ٣ لوحه ١١١ أ ، وفي النقل تصرف .

لأن قائما في نحو[١] قولك : قائم زيد — على تقدير كونه خبرا — لم يسند لزيد ، وإنما[٢] أسند لضميره ، وكذا في ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ﴾[٣].

وهو واضح ، اللهم إلا أن يقال : إنه مسند إليه من حيث وقوعه خبرا عنه ،[٤] على أنه فيه شيء[٥] من حيثية إن الخبر إنما هو المجموع من الفعل والفاعل ، أو الوصف وضميره ، ولا يلزم من ثبوت شيء للمجموع ثبوته لكل فرد من أفراده .

وخرج بقوله : "غير مصوغ للمفعول " نحو : ضُرِبَ زيدٌ — بالبناء للمفعول — ، فإن الاسم فيه نائب عن الفاعل ، لا فاعل .[٦]

أحكام الفاعل

و(الفاعل مرفوع)[٧] بما أسند إليه من فعل ، أو ما في معناه على قول سيبويه ،[٨] لا بالإسناد / خلافا لخلف .[٩] ١٣٩/

---

١ — قوله : " نحو " ساقط من " د " .
٢ — في " د " : إنما .
٣ — سورة الأنبياء من الآية الثالثة .
٤ — وذلك لأن العامل مسند إلى الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ . انظر التذييل جـ ٣ ق ١١١ ب .
٥ — في " ع " : على أن فيه شيئا .
٦ — في " ع " : الاسم فيه نائب عن الفاعل ، فاعل ، لا فاعل .
٧ — في " ع " : الفاعل مرفوع .
٨ — انظر الكتاب ١/٣٣و ٣٤ و ٣/٧٨ .
٩ — هو أبو محرز خلف بن حيان بن محرز الأحمر ، أحد رواة الغريب واللغة والشعر، وأحد نقاده والعلماء به وبقائليه . أخذ عن حماد الراوية ، وأخذ عنه الأصمعي . له تآليف حسان منها : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، ومقدمة في النحو ، وديوان شعر . توفي بعد المائتين بيسير . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٥٣ ، ومعجم الأدباء ١١/٦٦ ، وإنباه الرواة ١/٣٨٣ ، وإشارة التعيين ص ١١٣، وبغية الوعاة ١/٥٥٤ ، وانظر رأيه في التسهيل ص ٧٥ ، والارتشاف ٢/١٨٠ ، والتصريح ١/٢٦٩ .
===

ورفعه إما حقيقة،[١] (كقام زيد) ، وزيد قائم أبوه ، (ومات عمرو) ، وعمرو ميت أبوه .

أو حكما،[٢] وهو ماجر بـ " مِنْ " والباء الزائدتين ، نحو : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ ﴾[٣] و ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[٤]، أو بإضافة المسند إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾.[٥]

وأتى — رحمه الله — بمثالين إشارة إلى أن المسند لا فرق فيه بين أن يكون واقعا من الفاعل ، كالمثال الأول ، أو قائما به ، كالمثال الثاني[٦].

(و) للفاعل أحكام منها أنه (لا يتأخر عامله عنه) ، لأنه كالجزء من الفعل ، لافتقار الفعل إليه معنى واستعمالا ،[٧] فلا يجوز في قولك : قام زيد ، أن تقول : زيد قام ، على أنه فاعل مقدم ، بل يجب حينئذ

=== وفي رافع الفاعل أقوال أخرى هي :

١ — أنه ارتفع بشبهه للمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر .

٢ — أنه ارتفع بكونه فاعلا في المعنى .

٣ — أنه يرتفع بإحداثه الفعل . انظر الارتشاف ٢ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ .

١ — أي : لفظا ومعنى . انظر المساعد ١ / ٣٨٦ .

٢ — أي : معنى دون لفظ . انظر المساعد ١ / ٣٨٦ .

٣ — سورة الأنعام من الآية ٤ ، وسورة يس من الآية ٤٦ .

٤ — سورة الرعد من الآية ٤٣ ، وسورة الإسراء من الآية ٩٦ .

٥ — سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، وسورة الحج من الآية ٤٠ .

٦ — انظر متن القطر ص ١٠ ، وانظر ماتقدم في أول هذه الصفحة .

٧ — انظر أدلة كون الفاعل جزءا من الفعل في أسرار العربية ص ٧٩ وما بعدها ، وشرح المفصل ١ / ١٤ و ٧٥ .

أن يكون " زيد " مبتدأ ، والفاعل ضمير مستتر في " قام " ، وكذلك ما أشبهه .
وأما نحو : " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ "[1] فيقال فيه : إنه فاعل لفعل محذوف ، لاختصاص أداة الشرط بالجملة الفعلية .
وذهب الكوفيون[2] إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل[3] ، واستدلوا بأشياء منها قول الشاعر :

١٧٢ — فظل لنا يوم لذيذ بنعمة * فَقِلْ في مقيل نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[4]

قالوا : التقدير : في مقيل متغيب نحسُهُ .
قال أبو حيان في شرح التسهيل ما ملخصه :[5] وأجاب عنه[6] البصريون بأن " نحسه " مرفوع بـ " مقيل " ، و " مقيل " مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، يقال : قال نحسه ، إذا سكن ، كأنه قال : فَقِلْ في مكان أو زمان ساكن نحسه وغائب .

وقيل : " نحسه " مبتدأ ، و " متغيب " خبره ، على أن أصله : مُتَغَيِّبِيٌّ — بياء النسبة للمبالغة — ، كما قالوا في " أحمر " : أحمريٌّ ، وخففت الياء للوقف كما في قوله :

---

١ — سورة التوبة من الآية ٦ .
٢ — انظر مجالس العلماء ص ٢٤٤ ، وشرح الجمل ١ / ١٥٩ .
٣ — انظر هذه المسألة في مجالس العلماء ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل ١ / ١٥٩ ، والتصريح ١ / ٢٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢١٦ .
٤ — هذا بيت من الطويل ، نسب لامرئ القيس ، وليس في ديوانه ، ولا ملحقات ديوانه.
والشاهد فيه عند الكوفيين تقديم الفاعل على العامل .
وهذا البيت من شواهد مجالس العلماء ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل ١ / ١٦٠ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٤٧٧ ، والأشباه والنظائر ٥ / ٩١ .
٥ — التذييل والتكميل جـ ٣ لوحه ١١٣ ب .
٦ — قوله : " عنه " ساقط من " ع " .

١٧٣— وبذاك خَبَّرنا[1] الغدافُ الأسودِ[2]

فيمن رواه بجر آخره ، يريد : الأسودي .

(و) من أحكامه أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) فيما إذا كان الفاعل / مثنى ، (ولا)علامة (جمع) فيما إذا كان الفاعل مجموعا ، (بل)/ ١٤٠ يوجد العامل مع المثنى والمجموع كما يوجد مع الواحد ،[3] (يقال : قام رجلان ، و) قام (رجال ، و) قام (نساء ، كما يقال[4] : قام رجل) ، بتجريد[5] الفعل من الألف في الأول ، ومن الواو في الثاني ، ومن النون في الثالث .

١— في " د " : أخبرنا .

٢— هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

زعم الغرابُ بأن رحلتنا غدا

وهو للنابغة الذبياني : انظر ديوانه ص ٨٩ .

والغداف : غراب القيظ الضخم الوافي الجناحين . انظر تهذيب اللغة ٨/ ٧٥ غدف ، والصحاح ٤/ ١٤٠٩ غدف .

والشاهد فيه جر صفة المرفوع ، على أنه ألحقت به ياء النسبة للمبالغة ثم حذفت اكتفاء بالكسرة .

وهذا البيت من شواهد التذييل جـ ٣ ل ١١٣ ب .

٣— والعلة في هذا ما ذكره الفارقي ، وهي :

أ — أن الفعل لا يختلف معناه من حيث هو فعل ، لأنه جنس ، والجنس لا يختلف ، والتثنية والجمع إنما تكون للمختلف ، فوجب لذلك ألا يثنى الفعل ولا يجمع ؛ لأنهما من شروط المختلف لا من شروط المؤتلف .

ب — أن الفعل لزمه من فاعله ما يغني تثنيته وجمعه عن تثنية الفعل وجمعه .

انظر كلام الفارقي في حاشية المقتضب ٤/ ٥٤ .

٤— في " ع " : كما تقول .

٥— في " د " : بتجرد .

وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل ، وهذا في لغة أكثر العرب ، (وشذ) اتصال الفعل أو الوصف بألف التثنية ، وواو الجمع ، ونون الإناث ، وعليه جاء ظاهر قوله — صلى الله عليه وسلم — : (" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ")[1] ، وقوله — صلى الله عليه وسلم — : "(أو مُخْرِجِيَّ هم)"[2] قاله لورقة بن نوفل لما قال له : " ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك "[2] ، وهو بتشديد[3] الياء ، أصله : أو مخرجُويَ ، قلبت الواو ياء[4] ، والضمة كسرة ،[5] ثم أدغمت الياء في الياء . ولو جاء على اللغة المشهورة لكان :أو مخرجِيْ هم[6] — بتخفيف الياء — ، كذا قال[7] المصنف في الشرح[8] ، ومشى عليه هنا.[9]

والظاهر أن ذلك ليس من باب الفاعل ، حتى يحكم عليه بالشذوذ ، بل هو من باب المبتدأ والخبر[10] ، وأن " هم " مبتدأ مؤخر ، والوصف قبله ،

---

١ — مر تخريج هذا الحديث في ص ٢٣٠ .

٢ — انظر صحيح البخاري ١ / ٥ كتاب بدء الوحي ، باب كيفية كان بدء الوحي إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

٣ — في " ع " : وهو تشديد .

٤ — لأنهما اجتمعا في كلمة واحدة ، والأولى منهما ساكنة سكونا أصليا . انظر نزهة الطرف ص ٣٤ ، وشرح الملوكي ص ٤٦١ و ٤٦٣ ، والأشموني ٤ / ٣١٣ .

٥ — وذلك لتناسب الياء . انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٩ ، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٢٩٤ .

٦ — قوله : " هم " ساقط من " د " .

٧ — في " ع " : قاله .

٨ — شرح القطر ص ١٨٢ .

٩ — انظر متن القطر ص ١٠ .

١٠ — وهذا ما ذهب إليه ابن مالك . انظر شواهد التوضيح ص ١٣ .

وهو : " مخرجِيَّ " خبر مقدم ، لما تقدم[(١)] من أن الوصف إذا تطابق هو ومابعده في غير الإفراد تعينت خبريته ، فهو حينئذ بمنزلة : أقائمون الزيدون . والله أعلم .

ومما جاء في اتصال الفعل المسند إلى المثنى بألف التثنية قول الشاعر:

١٧٤ـ أُلْفِيَتَا عيناك عند القفا[(٢)]

ومما جاء في اتصال الفعل المسند إلى الإناث بنون النسوة قول الشاعر:

١٧٥ـ نتجَ الربيعُ محاسنا * أَلْقَحْنَهَا[(٣)] غُرُّ السحائبْ[(٤)]

١ـ انظر ص ٤٠٢ .

٢ـ هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه :

أولى فأولى لك ذا واقِيَهْ

وهو لعمرو بن ملقط الطائي ، وهو شاعر جاهلي . انظر نوادر أبي زيد ص ٢٦٨ ، وشعر طيء وأخبارها ٢ / ٤٥٥ .

وألفيتا بمعنى : وجدتا . وذا واقية أي : ذا وقاء .

وهذا البيت من قصيدة يخاطب بها أوس بن حارثة الطائي ، ويصفه بالهرب عند اشتداد المعركة .

والشاهد فيه قوله : ألفيتا عيناك فقد بنى الفعل للمجهول وقرن به ألف التثنية مع وجود نائب الفاعل المثنى .

وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١ / ١٣٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٨٨ ، وشرح الجمل ١ / ١٦٧ ، والارتشاف ٢ / ٢٦ ، والعيني ٢ / ٤٥٨ ، والتصريح ١ / ٢٧٥ .

٣ـ في " د " : لقحنها .

٤ـ هذا بيت من مجزوء الكامل،نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر إلى أبي فراس الحمداني . انظر يتيمة الدهر ١ / ٣٧ .ولم أجده في ديوانه .

وأبو فراس لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ، فيكون البيت مسوقا للتمثيل ، لا للاستشهاد .

وغُرٌّ : جمع غراء ، مؤنث أَغَرّ ، بمعنى أبيض .

===

وهذه لغة طيء على ما حكاه عنهم البصريون .(١)

وحَكَى بعضهم أنها من لغة أزد شنوءة .(٢)

واختلف النحويون في تخريجها ، فالمختار أنها علامات تدل على تثنية الفاعل / ١٤١ / وجمعه ، كما تدل التاء على تأنيثه .(٣)

وقيل : إنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها إما مبتدأ مؤخر ، أو بدل .(٤)

وضُعِّفَ هذا بأن الأئمة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم من العرب معينين ، وتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، والإبدال(٥) من المضمر شائع عند جميع العرب ، لا يختص به قوم دون قوم ، فالتوجيه(٦) به غير مناسب ، بخلاف التخريج الأول ، فإن الأكثر في كلامهم عدم الدلالة على تثنية الفاعل وجمعه ، لأنهما يُعْلمان من التلفظ به ، فإذا دُلَّ عليهما بعلاماتهما كان على خلاف الأكثر ، فناسب التوجيه به لذلك .

=== والتمثيل فيه على اتصال الفعل " ألفحنها " المسند إلى الإناث بنون النسوة .

وهذا البيت ذُكِرَ في شرح الشذور ص ١٧٨ ، والعيني ٢ / ٤٦٠ ، والتصريح ١ / ٢٧٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٧ ، ومجيب الندا ٢ / ٦٠ ، والدرر ٢ / ٢٨٤ .

١ — انظر التصريح ١ / ٢٧٥ ، والهمع ٢ / ٢٥٧ .

٢ — انظر المغني ص ٤٧٨ . وكذلك حُكِيَ أنها لغة بلحارث . انظر الارتشاف ٢ / ٢٦ ، والمغني ص ٤٧٨ .

٣ — وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٤٠ .

٤ — وهذا مذهب الفراء . انظر معاني القرآن ١ / ٣١٦ ، ومذهب الأخفش أيضا . انظر معاني القرآن ٢ / ٤٧٤ ، وصحح الوجهين ، أي : كونها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها إما مبتدأ أو بدل ، صححهما عبد العزيز بن جمعة الموصلي . انظر شرحه لألفية ابن معط ١ / ٤٨٢ .

٥ — في " ع " : أو الإبدال .

٦ — في " ع " : فالتوجه .

ولما كان تأنيث الفاعل لا يعلم من لفظه ؛ لأنه قد يكون مؤنثا معنويا كان الأصل أن يؤتى بما يدل على تأنيثه ، (و) لهذا كان من أحكامه أنه (تلحقه) ، أي : عامل الفاعل (علامة التأنيث[١] إن كان مؤنثا) ، وهي : تاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي (كقامَتْ هند) فيما كان حقيقي التأنيث[٢]، (وطلعَت الشمس) فيما كان مجازي التأنيث .

وتاء المضارعة في أول المضارع ، نحو : تقوم هند ، وتطلع الشمس .

وتاء التأنيث المتحركة في آخر الوصف ، نحو : زيد قائمة أمه ، واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب .

وعلامة التأنيث يجب اتصالها بالعامل في مسألتين :

الأولى — أن يكون الفاعل ضمير مؤنث[٣] ، سواء كان مؤنثه حقيقيا — وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان ، نحو : هند قامت ، أو تقوم —، أو مجازيا — وهو بخلاف الحقيقي ، نحو : الشمس طلعت ، أو تطلع — .

الثانية — أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث متصلا بالعامل ، نحو : قامت هند ، أو تقوم هند[٤] .

(ويجوز الوجهان) ، أي : اتصال العامل بعلامة التأنيث ، وعدم اتصاله / بها في أربعة مواضع ، والتأنيث في جميعها[٥] أرجح من عدمه : ١٤٢/

١— في متن القطرن[١]: وتلحقه علامة تأنيث .

٢— سيأتي تعريف المؤنث الحقيقي ، والمؤنث المجازي لاحقا .

٣— يشترط في الضمير أن يكون متصلا ، أما إذا كان منفصلا فلا يجب اتصال علامة التأنيث ، نحو : هند ما قام إلا هي ، والشمس ما طلع إلا هي ، فلا يجب اتصال علامة التأنيث بالعامل . انظر التسهيل ص ٧٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٢٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٧ .

٤— في " د " : وتقوم هند .

٥— في "ع" : في الجميع .

أحدها : (في مجازى التأنيث الظاهر) ، لا المضمر ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[1] ، وقوله تعالى[2] : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ ﴾[3] .

(و) ثانيها — (في) الفاعل (الحقيقي) التأنيث (المنفصل) عن العامل (نحو : حضرت القاضيَ امرأةٌ)[4] ، وقول الشاعر :

١٧٦— لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ[5]

١— سورة يونس من الآية ٥٧ .

٢— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٣— سورة الأنفال من الآية ٣٥ .

٤— يستثنى من هذه المسألة أن يكون الفاصل بين الفعل وفاعله " إلا " الاستثنائية الإيجابية . انظر التصريح ١ / ٢٧٩ ، وسيأتي الكلام عليها في ص٥٠٦ .

٥— هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

على بـاب استهـا صُلُبٌ وشـامُ

وهو لجرير من قصيدة يذم فيها تغلب ، ويهجو الأخطل . انظر ديوانه ص ٥١٥ .

والأُخيطل : تصغير أخطل . وصُلُب : جمع صليب ، وهو شعار النصارى . وشام : جمع شامة وهي الخال .

والشاهد فيه تذكير الفعل " وَلَدَ " وفاعله مؤنث ، وهو : أم سوء ، وذلك للفصل بينهما بالمفعول وهو الأخيطل .

وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠٨ ، والمقتضب ٢ / ١٤٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦١٨ ، والتكملة للفارسي ص ٨٧ و ١١٥ ، والخصائص ٢ / ٤١٤ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٥٥ و ١٥٣ ، والإنصاف ١ / ١٧٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٢ ، والعيني ٢ / ٤٦٨ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ ، والأشموني ٢ / ٥٢ .

وأشار إلى الموضع الثالث بقوله : (أو المتصل في باب نِعْـــمَ)[١]
ويعني به : أن الفاعل الحقيقي التأنيث ، المتصل بعامله في باب نعـــم وبئس يجوز اتصال التاء بعامله ، (نحو : نعمت المرأة هند) ، وبئســت المرأة أم جميل — امرأة أبي لهب — ، وعدم اتصالها به ، نحو : نعـــم المرأة ، وبئس المرأة .

وإنما جاز هنا عدم التأنيث ، لأن المقصود فيه جنس النساء علـــى سبيل المبالغة في المدح أو الذم ، فـ " أل " فيه جنسية لا عهدية .

(و) رابع المواضع — (في) الفاعل الدال على (الجمع ، نحـــو) قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾[٢] ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾[٣] . سواء كان جمع تكسير للمذكر ، كالزيود ، أو المؤنث ، كالهنود ، أو اســم جمع ، كالنساء ، أو اسم جنس ، كلَبِن .

والتأنيث في ذلك بالنظر إلى الجماعة ، والتذكير بالنظر إلى الجمع ، (إلا جمعي التصحيح) ، كالزيدون ، والهندات (فكمفرد يهما) في التذكير والتأنيث ، لسلامة نظم المفرد فيهما ، فيجب التذكير في جمع التصحيـــح المذكر مفرده ، (نحو : قام الزيدون) ، كما يجب في : قام زيد .

(و) التأنيث في جمع التصحيح[٤] المؤنث مفرده ، نحو : (قامت الهندات)[٥] ، كما يجب في : قامت هند .[٦]

١— في متن القطرين: والمتصل في باب نعم وبئس .
٢— سورة الحجرات من الآية ١٤ .
٣— سورة يوسف من الآية ٣٠ .
٤— قوله : " جمع التصحيح " ساقط من " د " .
٥— في " د " : قامت الهنود .
٦— يستثنى من هذا جمع المؤنث السالم الذي غُيِّر مفرده ، نحو : بنات ، فإن حكمه حكم جمع التكسير. انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، وتعليـــق الفرائد ٤ / ٢٣٣ ، ومجيب الندا ٢ / ٦٧ .

وجوز الكوفيون[١] الوجهين فيهما جميعا ، وأبو علي الفارسي[٢] في جمع المؤنث السالم دون المذكر.[٣]

تنبيـــــه

جمع المؤنث السالم إذا كان مفردة مذكرا ، كطلحات / ، ودريهمـــات / ١٤٣ وما أشبههما حكمه حكم جمع التكسير في جواز الوجهين :[٤] التأنيث ، وعدمه . نص على ذلك في التسهيل ،[٥] وشرحه .[٦]

فعلى هذا الإطلاقُ في كلام المصنف وغيرِه[٧] مقيدٌ به . والله أعلم .

(وإنما امتنع في النثر) دون النظم قولك : (ما قامت إلا هنـــدٌ) وما أشبهه ــ بالتاء ــ ، ولم يجز فيه الوجهان بسبب الفصل ، كما تقدم[٨] (لأن الفاعل) في المعنى مع "إلا" (مذكر محذوف) ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند .

وأما في النظم فيجوز تأنيثه ، بالنظر إلى اللفظ ، كقوله :

---

١ ــ انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦١ .

٢ ــ انظر التكملة ص ٨٩ .

٣ ــ انظر هذه المسألة في شرح الجمل ٢ / ٣٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٣٢ ، والتصريح ١ / ٢٨٠ ، والأشموني ٢ / ٥٤ .

٤ ــ وكذلك جمع المؤنث السالم الذي تغير لفظ الواحد فيه ، مثل : بنات ، فيعامل معاملة جمع التكسير . انظر التسهيل ص ٧٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، والمساعد ١ / ٣٩٢ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٣٣ .

٥ ــ التسهيل ص ٧٥ .

٦ ــ شرح التسهيل لوحة ٨٣ ب .

٧ ــ مثل الشلوبين . انظر التوطئة ص ١٦٢ ، وابن عصفور . انظر شرحه للجمل ٢ / ٣٩٣ .

٨ ــ انظر ص ٥٠٤ .

١٧٧— ما برئت من ريبة وذَمّ

في حربنا إلا بنات العَمّ[1]

وأجازه ابن مالك على قلة في النثر[2] ، وهو ظاهر كلام المصنف في الشذور[3] وشرحه[4] ، وصرح المرادي بصحته[5] .

وحذف الفاعل في هذا مطرد (كحذفه) إذا كان فاعل المصدر[6] ، كما (في نحو) قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾[7] إذ المعنى: أو إطعامه يتيما — بالإضافة إلى الفاعل — .

(و) كحذفه إذا كان الفعل مبنيا للمفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾[8] . قال المصنف[9] : أصله — والله أعلم — :

١— هذان بيتان من مشطور الرجز ، ولم أقف على قائلهما .
والشاهد فيه تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث " بنات العم " مع الفصل بإلا .
وهذان البيتان من شواهد شرح الشذور ص ١٧٦ ، والمساعد ١/ ٣٩٠، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٣٠ ، والعيني ٢/ ٤٧١ ، والتصريح ١/ ٢٧٩ ، والهمع ٦/ ٦٦ ، والأشموني ٢/ ٥٢ ، ومجيب الندا ٢/ ٩٨ ، والدرر ٦/ ٢٧٢ .

٢— انظر التسهيل ص ٧٥ .

٣— حيث قال : ويؤنث فعلهما لتأنيثهما وجوبا ، ثم ذكر مسائل التأنيث الواجبة ، ثم قال : وجوازا راجحا ، ثم ذكر مسائله ، ثم قال : ومرجوحا في نحو : ما قام إلا هند . انظر متن شذور الذهب ص ١٠.

٤— شرح الشذور ص ١٧٦ .

٥— انظر توضيح المقاصد ٢/ ١٠ .

٦— قوله : " المصدر " ساقط من " ع " .

٧— سورة البلد الآيتان ١٤ و ١٥ .

٨— سورة يوسف من الآية ٤١ .

٩— انظر شرح القطر ص ١٨٤ .

قضى الله الأمر.

(و) كحذفه في صيغة "أَفْعِل" ـ بكسر العين ـ في التعجب عند تقدم ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، أي: بهم.

وهذا على قول الجمهور القائلين بأن "أَفْعِل" لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض، والضمير بعده فاعله، وإنما زيدت الباء فيه لرفع قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر[2].

(ويمتنع) حذف الفاعل (في غيرهن)، أي: في غير هذه المواضع المذكورة، فيجب[3] كونه موجودا؛ لأن حذفه إن كان / اقتصارا لم يكن ١٤٤/ اللفظ حينئذ مفيدا؛ لأنه يصير لفظا مفردا، وإن كان اختصارا لم يجز؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد، بدليل إسكانهم آخر الفعل في "ضَرَبْتُ"[4].

فإن ظهر الفاعل في اللفظ فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر، نحو: زيد قام.

وذهب الكسائي[5] إلى جواز حذفه[6]، محتجا بأن حذف الاختصار لا يخرج

---

١ ـ سورة مريم من الآية ٣٨.

٢ ـ وخالف في هذا الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف فقالوا: إن لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والباء للتعدية. انظر المفصل ص ٢٧٦، وشرح المفصل ٧/١٤٧، وشرح الجمل ١/٥٨٨، والارتشاف ٣/٣٤، والتصريح ٢/٨٨، والأشموني ٣/١٨.

٣ ـ في "د": ويجب.

٤ ـ ويوجد أدلة أخرى على كون الفاعل جزءا من الفعل. انظرها في أسرار العربية ص ٧٩ وما بعدها، وشرح المفصل ١/١٤.

٥ ـ انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، والارتشاف ٢/١٨٢، وتعليق الفرائد ٤/٢٤٩، والتصريح ١/٢٧٢، والهمع ٢/٢٥٥.

٦ ـ في "د": حذفها.

الكلام عن الإفادة . قال : وقول المانعين : إنه كالجزء من الفعل ، إن عنوا به من جهة المعنى فمنقوض بالمصدر[1] ، وإن عنوا به من جهة اللفظ فقد يحذف من اللفظ الواحد بعضه للخفة ، واستدل على ما ذهب إليه بنحو قوله — صلى الله عليه وسلم — : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "[2] ، فإن " يشرب " لا يصح أن يجعل فيه ضمير يعود إلى " الزاني " ؛ لأن المعنى على غيره ، فالفاعل حينئذ محذوف ، أي : لا يشرب شاربُ الخمرِ الخمرَ وهو مؤمن .

وبنحو[3] قول الشاعر :

١٧٨ — إذا كان لا يرضيك حتى تردني * إلى قطريٍّ لا إخالك راضيا[4]

فإن الفاعل فيه محذوف ، أي : لا يرضيك شيء ، وتابعه السهيلي على ذلك[5] .

---

١ — وذلك لأن المصدر لا يتحمل الضمير . انظر التسهيل ص ١٤٢ ، ولباب الإعراب ص ٤٧٥ ، والمساعد ٢ / ٢٣١ .

٢ — انظر صحيح البخارى ٥ / ٢١٢٠ ، أول كتاب الأشربة ، وسنن ابن ماجه ٢ / ١٢٩٨ كتاب الفتن باب النهي عن النهبة .

٣ — في " ع " : ونحو .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو لسوار بن المضرب السعدي التميمي ، وكان الحجاج قد دعاه إلى حرب الخوارج فهرب منه . انظر نوادر أبي زيد ص ٢٣٣ .
وقطري المذكور في البيت هو قطري بن الفجاءة،زعيم الخوارج .
والشاهد فيه على رأي الكسائي حذف فاعل الفعل " لا يرضيك " .
وهذا البيت من شواهد الخصائص ٢ / ٤٣٣ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل ١ / ٨٠ ، والعيني ٢ / ٤٥١ ، والتصريح ١ / ٢٧٢ ، والأشموني ٢ / ٤٥ .

٥ — انظر التصريح ١ / ٢٧٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ .

والفاعل عند الجماعة في الحديث ضمير يعود إلى الشارب المفهوم من "يشرب" ، وكذلك في البيت ، وكأنه قال : لا يرضيك مرض .

(والأصل أن يلي) الفاعلُ (عاملَهُ) ثم يؤتى بالمفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾ .[1] (وقد) يُتْرَكُ هذا الأصل ، و(يتأخر الفاعل عن المفعول (جوازا) لا وجوبا ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾[2] / ، (و) كقول جرير[3] يمدح عمر بن عبد العزيز[4] /١٤٥ — رضي الله عنه — :

---

١ — سورة النمل من الآية ١٦ .

٢ — سورة القمر الآية ٤١ ، وقد سقط من " د " قوله : " ولقد " .

٣ — هو أبو حزرة جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر اليربوعي التميمي.كان من فحول شعراء أهل عصره ، وكان من أغزل الناس شعرا ، وأشدهم هجاء ، ونقائضه مع الفرزدق والأخطل مشهورة . ولد ومات في اليمامة ، وكانت وفاته سنة ١١٠ هـ . له ديوان شعر مطبوع . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/٢ ، والشعر والشعراء ٤٦٤/١ ، والأغاني ٢٧٤٩/٨ ، ووفيات الأعيان ٣٢١/١ ، وخزانة الأدب ٧٥/١ .

٤ — هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أحد خلفاء بني أمية . اشتهر بالصلاح والعدل . ولد ونشأ في المدينة ، وتولى إمارتها للوليد ، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك ، ثم تولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ . ولم تطل مدة خلافته فقد توفي سنة ١٠١ هـ . انظر ترجمته في حلية الأولياء ٢٥٣/٥ ، وفوات الوفيات ١٣٣/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١١٤/٥ ، وتهذيب التهذيب ٤٧٥/٧ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٦/١ .

١٧٩— جاءَ الخلافةَ إذ كانت له قدرا * (كما أتى رَبَّهُ موسى على قدرِ)[1]

وجاز هنا تقديم المفعول ، وإن كان يلزم منه عود الضمير على متأخر ، وهو " موسى " لأنه وإن تأخر في اللفظ متقدم في الرتبة .

(و) قد يتأخر الفاعل عن المفعول (وجوبا) ، وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾[3] إذ لو قُدِّم في ذلك[4] لزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز .

أو كان المفعول ضميرا غير محصور ، (و) ذلك نحو : (ضربني زيد) إذ لو تقدم الفاعل لا نفصل الضمير ، والقاعدة : متى تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله[5] إلا فيما استثني[6] ، وليس هذا منه .

١— هذا بيت من البسيط ، وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٢٧٥ .
والشاهد فيه تقديم المفعول " ربه " على الفاعل " موسى " .
وهذا البيت من شواهد العيني ٢ / ٤٨٥ ، والتصريح ١ / ٢٨٣ ، والأشموني ٢ / ٥٨ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية : نال الخلافة ، مكان : جاء الخلافة .
كما ورد في جميع المصادر السابقة ماعدا العيني وكذلك في نسخة " ع " برواية : أو كانت ، مكان : إذ كانت .

٢— سورة البقرة من الآية ١٢٤ .

٣— سورة غافر من الآية ٥٢ .

٤— قوله : " في ذلك " ساقط من " ع " .

٥— انظر ما سبق في ص ٣٢٣ .

٦— انظر ص ٣٢٤ وما بعدها .

(وقد يجب) الأصل ، وهو (تأخير المفعول) عن الفاعل ، وذلك فيما[1] إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، (كضربت زيدا)[2] .

وهذا فيه شيء من حيث إنه لا يتعين فيه تأخير المفعول ، بل يجوز فيه تقديمه على الفعل ، كزيدا ضربت ، إذ لا مانع من ذلك .

وقد اعترض المصنف على ابن مالك في الأوضح بمثل ذلك[3] ، ووقع فيه هنا ، فسبحان من لا يعتريه[4] سهو ولا نسيان .

(و) يجب الأصل أيضا إذا خُشِيَ التباس أحدهما بالآخر ، نحو : (ضرب موسى عيسى) ، لعدم ظهور أثر الإعراب الدال على فاعلية أحدهما ومفعولية[5] الآخر ، (بخلاف) ما لو وجد ما يدل على ذلك من القرينة ، معنوية كانت ، كما في نحو : (أرضعت الصغرى الكبرى) ، وأكل الكُمَّثْرَى موسى ، أو لفظية ، كما في نحو : ضربت عيسى سُعْدَى ، وضرب / ١٤٦ موسى العاقلَ عيسى ، فإنه حينئذ[6] يجوز التقديم والتأخير ؛ لعدم الالتباس.

ولا يجوز هنا تقديمه على الفعل كالذي قبله ؛ لالتباسه حينئذ بالمبتدأ.

---

١ — قوله : " فيما " ساقط من " ع " .

٢ — يجب أن يقيد هذا الموضع بكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما ، نحو : ضربته . وذلك حتى لا يتطرق إليه اعتراض كما سيأتي . انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٤ ، ومجيب الندا ٢ / ٧٠ .

٣ — أوضح المسالك ٢ / ١٣٥ .

٤ — في " ع " : لا يعتيره .

٥ — في " ع " : أو مفعولية .

٦ — قوله : " حينئذ " ساقط من " ع " .

ووافقه ابن الأنباري[١] وجماعة[٢] / على جواز تقديم المحصور المفعول[٣]، بخلاف ١٤٧/ تقديم المحصور الفاعل، فارقين بأن الفاعل إذا تأخر، وكان المفعول المحصور متقدما كان تأخيره[٤] في اللفظ فقط؛ لأنه من المعلوم أنه متقدم في النية، فحصل للمحصور تأخير من وجه، وهو النية، بخلاف ما إذا كان الفاعل المحصور متقدما، فإنه عند تقديمه وقع كل من الفاعل والمفعول في رتبته، فلم يحصل حينئذ مايقتضيه الحال من تقديم[٥] غير المحصور لفظا أو نيه.[٦]

== وهذا البيت من شواهد تذكرة النحاة ص ٣٣٥، والمساعد ١/٤٠٧، وتعليق الفرائد ٤/٢٧٣، والعيني ٢/٤٩٠، والتصريح ١/٢٨٤، والهمع ٢/٢٦١، والمطالع السعيدة ١/٢٦٠، والأشموني ٢/٥٧، والدرر ٢/٢٩٠.

١ــ هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أحد الأئمة المشهورين، وكان من أعلم الناس بالنحو واللغة والأدب، وأكثرهم حفظا له، وكان كوفي المذهب. أخذ عن أبيه وعن ثعلب وغيرهما. من تلاميذه: الزجاجي وأبو علي القالي وابن خالوية وغيرهم. له تصانيف عديدة منها: المذكر والمؤنث، والأضداد، والزاهر في اللغة، والأمالي. توفي سنة ٣٢٨ هـ. انظر أخباره في تاريخ العلماء النحويين ص ١٧٨، ومعجم الأدباء ١٨/٣٠٦، وإنباه الرواة ٣/٢٠١، وإشارة التعيين ص ٣٣٥، وبغية الوعاة ١/٢١٢.

٢ــ انظر التسهيل ص ٧٨، والتصريح ١/٢٨٢، والهمع ٢/٢٦١.

٣ــ منهم البصريون والفراء. انظر تذكرة النحاة ص ٣٣٤، والمساعد ١/٤٠٦ و ٤٠٧، وتعليق الفرائد ٤/٢٧٤، والتصريح ١/٢٨٢.

٤ــ أي: الفاعل.

٥ــ في "د": من تقدم.

٦ــ في "ع": أو رتبة.

نعم وبئس

(وإن كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس[١] فالفاعل) حينئذ (إما) ظاهر (معرف بـ " أل " الجنسية[٢] ، نحو) قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[٣] ، ونحو : ﴿ بِئْسَ[٤] الشَّرَابُ ﴾[٥] .

(أو مضاف لما هي فيه ، نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[٦] ، و ﴿ فَبِئْسَ[٧] مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[٨] .

أو مضاف إلى مضاف لما هي فيه ، نحو قول الشاعر :

١٨٢ — فنعم ابن أخت القوم غير مكذب[٩]

ولم ينبه عليه المصنف ؛ لكونه بمنزلة ما قبله ؛ لأن المضاف إلى المضاف إلى الشيء مضاف إلى ذلك الشيء .

---

١ — في متن القطرين: وإذا كان الفعل نعم أو بئس .

٢ — عند الجمهور ، وخالف بعضهم فقالوا : هي عهدية . انظر المساعد ٢/١٢٦ ، والتصريح ٢/٩٥ ، والهمع ٥/٣٠ .

٣ — سورة ص من الآيتين ٣٠ و ٤٤ .

٤ — في " ع " : وبئس .

٥ — سورة الكهف من الآية ٢٩ .

٦ — سورة النحل من الآية ٣٠ .

٧ — في النسختين : بئس .

٨ — سورة الزمر من الآية ٧٢ ، وسورة غافر من الآية ٧٦ .

٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

زهير حسام مفرد من حمائِلِ

وهو لأبي طالب . انظر ديوانه ص ١٠ .

وزهير هو ابن أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله ، وهو أحد الخمسة الذين سعوا في نقض صحيفة قريش التي تعاقدوا فيها على قطيعة بني هاشم . وحمائل : جمع حِمَالة ، وهى علاقة السيف .

والشاهد فيه مجيء فاعل نعم مضافا إلى مضاف لما فيه " أل " .

===

(أو مُضْمَرٌ[1] مستترٌ مُفَسَّرٌ بتمييز) ، ومن ثم وجب أن يكون المُفَسِّر نكرة[2] ، منصوباً[3] (مطابق) ذلك التمييز (للمخصوص) بالمدح أو الذم ، في الإفراد وضده ، والتذكير وضده ، (نحو) :

١٨٣ـ نعم امرأ هرم[4]

و ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[5] ، أي : نعم هو ، أي : نعم المرء امرأ هرم ،

== وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٩ ، والارتشاف ٣ / ١٦ ، والمساعد ٢ / ١٢٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٦ ، والعيني ٤ / ٥ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، والهمع ٥ / ٢٩ ، والأشموني ٣ / ٢٨ ، ومجيب الندا ٢ / ٧٢.

١ـ في متن القطر ص ١١ : أو ضمير .

٢ـ ويشترط فيه أيضا أن يكون قابلا لـ " أل " ، فلا يميز بنحو : غير ومثل ، وأي ونحوها ، وذلك لأن هذا التمييز عن فاعل مقرون بـ " أل " فاشترط صلاحيته لها . انظر التسهيل ص ١٢٧ ، والمساعد ٢ / ١٣٠ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، والهمع ٥ / ٣٤ .

٣ـ في " ع " : منصوبة .

٤ـ هذا جزء من صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

نعم امرأ هرمٌ لم تعرنائبةٌ * إلا وكان لمرتاع بها وزرا

نسب لزهير بن أبي سلمى ، ولم أجده في ديوانه .

وهرم المذكور في البيت هو هرم بن سنان بن أبي حارثة المري ، أحد أجواد العرب في الجاهلية .

والشاهد فيه مجيء فاعل " نعم " ضميرا مستترا مفسرا بتمييز .

وهذا البيت من شواهد شرح الشذور ص ١٥١ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، والأشموني ٣ / ٣٢ ، ومجيب الندا ٢ / ٧٣ .

٥ـ سورة الكهف من الآية ٥٠ .

وبئس هو ، أي : بئس البدل بدلا بدل الظالمين .

وهل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ؟

في ذلك ثلاثة أقوال :

المنع مطلقا ، وهو مذهب سيبويه [١] والسيرافي [٢]؛ لأن التمييز لرفع الإبهام ، ولا إبهام يرفعه حينئذ .

والجواز مطلقا ، وهو مذهب المبرد [٣] وابن السراج [٤] / والفارسي [٥] ، وصححه ١٤٨/ ابن مالك [٦] ، مستدلا بأن التمييز قد يقع للتأكيد ، لا لرفع الإبهام ، كما في قول أبي طالب :

١٨٤ — ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ * من خير أديان البرية دينا [٧]

وبوقوع ذلك في نحو قول الشاعر :

---

١ — الكتاب ٢ / ١٧٦ .

٢ — انظر الارتشاف ٣ / ٢٢ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والهمع ٥ / ٣٥ .

٣ — المقتضب ٢ / ١٤٨ .

٤ — الأصول ١ / ١١٩ .

٥ — الإيضاح العضدي ص ١٢٨ .

٦ — شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٦ ، وشرح التسهيل لوحه ١٤٠ أ .

٧ — هذا بيت من الكامل ، وهو لأبي طالب . انظر ديوانه ص ١٣ .
والشاهد فيه مجيء التمييز " دينا " مؤكدا ، لا رافعا للإبهام .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٨٣٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٠٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧١ ، والعيني ٤ / ٨ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والأشموني ٣ / ٣٤ .
وقد ورد صدر هذا البيت في ديوان أبي طالب بالرواية التالية :
وعرضت دينا قد علمت بأنه

١٨٥ — نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت * رَدَّ التحيةِ نُطْقًا أو بإيماءِ[1]

والقول الثالث — التفصيل ، إن أفاد معنى زائدا على ما أفاده الفاعل جاز ، نحو : نعم الرجل رجلا صالحا زيد ، وإلا فلا نحو :[2] نعم الرجل رجلا زيد . واختاره ابن عصفور .[3]

تتمـــيم

يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد استيفاء " نعم " و " بئس " فاعليهما الظاهرين أو المضمرين وتمييزهما ، فيقال : نعم الرجلُ زيدٌ ، وبئس رجلاً عمرٌو ، وهو حينئذ مبتدأ ، والجملة قبله خبره[4] ، والرابط بينهما العموم كما تقدم .[5]

ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب[6] الإضمار[7] ، تقديره : هو زيد ، أي :

---

١ — هذا بيت من البسيط ، لم أقف على قائله .
والشاهد فيه الجمع بين فاعل " نعم " الفتاة " والتمييز " فتاة " .
وهذا البيت من شواهد شواهد التوضيح ص ١١٠ ، والارتشاف ٣ / ٢٢ ، والعيني ٤ / ٣٢ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، والهمع ٥ / ٣٥ ، والأشموني ٣٤/٣ ، والدرر ٥ / ٢٠٩ .

٢ — من قوله : " نعم الرجل رجلا " إلى قوله : " وإلا فلا نحو " ساقط من " ع " .

٣ — انظر المقرب ١ / ٦٨ .

٤ — وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ١٧٦ و ١٧٧ ، وابن خروف وابن الباذش . انظر المساعد ٢ / ١٣٤ ، والتصريح ٢ / ٩٧ .

٥ — انظر ص ٣٩٦ .

٦ — وهذا مذهب الجمهور ، ومنهم المبرد . انظر المقتضب ٢ / ١٣٩ ، وابن السراج . انظر الموجز ص ٥٨ ، والزجاجي . انظر الجمل ص ١٠٨ ، والفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ١٢٧ ، وابن جني انظر اللمع ص ٢٠٠ ، والجرمي . انظر الارتشاف ٣ / ٢٥ ، والتصريح ٢ /٩٧ .

٤ — في " د " : واجب والإضمار .

الممدوح زيد .[1]

وقد يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم فيجب أن يكون مبتدأ ، وما بعده خبره .

وقد يتقدم على " نعم " و " بئس " ما يدل على المخصوص ، فيغني ذلك عن ذكره ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[2] ، أي : أيوب .[3]

١ـ بقي في إعراب المخصوص قولان هما :

١ـ أنه مبتدأ حذف خبره ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور . انظر المقرب ١/٦٩ ، وشرح الجمل ١/٦٠٥ .

٢ـ أنه بدل من الفاعل ، وإلى هذا ذهب ابن كيسان . انظر التصريح ٢/٩٧ ، وعلي بن مسعود الفرخان . انظر المستوفى ١/١١٠ .

٢ـ سورة ص من الآية ٤٤ .

٣ـ حُذِفَ المخصوص بالمدح ، وهو " أيوب " لتقدم ذكره في قوله تعالى : ((وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ . . .)) سورة ص من الآية ٤١ .

باب النائب عن
الفاعل

(بـــاب)

ـ بالتنوين ـ ،أي : هذا باب يذكر فيه (النائب عن الفاعل) ، ويسميه المتقدمون[1]: المفعول الذي لم يسم فاعله . قال المصنف[2]: والعبارة الأولى أَوْلَى ، لوجهين :

الأول ـ أنه قد يقع غير مفعول من ظرف ، أو مجرور ، أو مصدر .

الثاني ـ صدق العبارة الثانية على " دينارا " من قولك : أُعطِيَ زيد دينارا ؛ لأنه مفعول لـ " أعطي " ، و " أعطي " لم يسم فاعله .

وحده هو حد الفاعل المتقدم[3]، إلا أنك تقول عوض " غير مصوغ للمفعول[4]" : مصوغ للمفعول ، / فلا حاجة إلى التطويل[5] بإعادته[6]. ١٤٩/

واعلم أنه قد (يُحْذَف الفاعل) ، بمعنى : يُتْرَك لغرض لفظـي ، كالإيجاز[7]، وإقامة الوزن[8]، وتوافق القوافي[9]، وتقارب الأسجاع[10].

١ـ انظر المقتضب ٤ / ٥٠ ، والأصول ١ / ٧٦ .

٢ـ شرح الشذور ص ١٥٩ ، وقد ذكر كلام ابن هشام هنا بمعناه .

٣ـ انظر ص ٤٩٤ .

٤ـ قوله : " للمفعول " ساقط من " ع " .

٥ـ في " ع " : فلا حاجة للتطويل .

٦ـ فيكون حده : هو المسند إليه فعل ، أو مضمن معناه ، تام ، مقدم ، فارغ ، مصوغ للمفعول .

٧ـ في " د " : كإيجاز ، ومثال الإيجاز قوله تعالى : ((وَإِنْ عَاقَبْتُـمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)) سورة النحل ١٢٦ .

٨ـ نحو قول الأعشى :

عُلِّقْتُها عرضا وعُلِّقَتْ رجلا * غيري وعُلِّق أخرى غيرَها الرجلُ

انظر ديوان الأعشى ص ١٠٧ .

٩ـ وذلك نحو البيت السابق ، فإن قوافي القصيدة كلها مرفوعة ، ولو بني الفعل " علق " للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة .

١٠ـ وذلك نحو قول بعض الفصحاء : من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرتُهُ . انظر شفاء العليل ١ / ٤١٧ ، والتصريح ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .

أو معنوي ، كالعلم به ، أو الجهل ، أو الإبهام[١] ، أو التعظيم[٢] ، أو التحقير ، أو الخوف منه ، أو عليه ، (فينوبُ عنه في أحكامه) المذكورة في بابه (كلها[٣] مفعول به) ، نحو : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾[٤] ، فيُرفعُ[٥] بعد أن كان منصوبا ، ويصير عمدة بعد أن كان فضلة .

ويجب تأخيره عن فعله ، واتصاله به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه .

(فإن لم يوجد) في اللفظ مفعول به فظرف ، نحو[٦] : صِيمَ رمضانُ ، وسِيرَ فرسخٌ .

ويشترط في الظرف النائب عن الفاعل أن يكون متصرفا ، بمعنى : أنه يُسْتَعْمَلُ في الظرفية وغيرها .

مختصا لا مطلقا[٧] ، حتى تحصل الفائدة ، فلا ينوب عن الفاعل نحو : إذا ، وعند ونحوهما مما لا يستعمل إلا[٨] منصوبا على الظرفية ، لعدم التصرف .

ولا زمان ، ولا مكان[٩] ونحوهما ، لعدم الفائدة بانتفاء الاختصاص[١٠] .

---

١ — وذلك بألا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه ، نحو قوله تعالى : " وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ " سورة النساء ٨٦ ، وانظر تعليق الفرائد ٤ / ٢٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٦٢ .

٢ — فيصان اسمه عن أن يقترن بالمفعول ، نحو قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " من ابْتُلِيَ بهذه القاذورات". انظر تعليق الفرائد ٤/ ٢٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٦٢ .

٣ — انظر ص ٤٩٦ وما بعدها .

٤ — سورة يوسف من الآية ٤١ ، وسورة إبراهيم من الآية ٢٢ ، وسورة مريم من الآية ٣٩ .

٥ — في " ع " : فوقع .

٦ — في " ع ": فظرف مختص نحو .

٧ — في متن القطر : . . . فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف . انظر متن القطر ص ١١ .

٨ — قوله : " إلا " ساقط من " ع " .

٩ — أي : ولا ينوب عن الفاعل نحو : زمان ومكان.فهما معطوفان على إذا .

١٠ — في " د " : ولا زمان ولا مكان بانتفاء الاختصاص نحوهما لعدم الفائدة .

(أو) جار و(مجرور) ، نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾[(١)] ، ويشترط في ذلك ألا يلزم الحرف الجار[(٢)] وجها واحدا في الاستعمال ، كمذ ، ورب ، والكاف ، وما خُصَّ بقسم واستثنا* ، فلا ينوب شيء من ذلك ، كما لا ينوب الظرف غير المتصرف .

(أو مصدر) ، ويشترط فيه ما اشترط في الظرف من التصرف والاختصاص ، فلا ينوب نحو : معاذَ الله ، وحنانيك ، وسبحانَ ؛ لعدم تصرفها بملازمة النصب على المصدرية ، ولا ضَرْبٌ ، وسَيْرٌ ، لعدم[(٣)] الاختصاص .

وقد اشترط في الظرف والمصدر شرط ثالث ذكره المرادي[(٤)] وغيره[(٥)] ، وهو أن يكونا موجودين في اللفظ ، أو مدلولا على المصدر المحذوف بغير العامل[(٦)] ، /١٥٠ خلافا لابن السراج[(٧)] في عدم اشتراط ذلك في الظرف[(٨)] .

١ــ سورة الأعراف من الآية ١٤٩ .

٢ــ في " ع " : الحرف الجار له .

٣ــ من قوله : " تصرفها بملازمة " إلى قوله : " وسَيْرٌ لعدم " ساقط من " ع " .

٤ــ انظر توضيح المقاصد ٢ / ٢٩ .

٥ــ مثل ابن مالك . انظر التسهيل ص ٧٧ ، وأبي حيان . انظر الارتشاف ٢ / ١٨٨ .

٦ــ وذلك نحو : قمت فاسْتُحْسِنَ ، فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر مستتر في " اسْتُحْسِنَ " دُلَّ عليه بغير العامل فيه ، وهو " قمت " . انظر شفاء العليل ١ / ٤١٨ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٥٦ .

٧ــ انظر الأصول ١ / ٧٩ و ٨٠ .

٨ــ ويشترط أيضا في المصدر أن يكون لغير التوكيد ، فلا يجوز أن تقول : ضُرِبَ ضَرْبٌ . انظر التسهيل ص ٧٧ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٥٥ .

وفهم من قول المصنف : " فإن لم يوجد ... " إلى آخره[١] أن نيابة أحد هذه الأشياء مشروطة[٢] بعدم وُجْدانِ المفعول به في الكلام ، حتى لو وجد لم يجز نيابة غيره ، وهذا مذهب سيبويه[٣] وجمهور البصريين[٤] .

وأجاز[٥] الكوفيون[٦] نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً[٧] ، واختاره ابن مالك[٨] ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب[٩] ، كقول الشاعر :

١٨٦ــ وإنما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ * ما دامَ مَعْنِيًّا بذكرٍ قلبــــهُ[١٠]

١ــ قال ابن هشام : يحذف الفاعل فينوب عنه في أُحكامه كلها مفعول به ، فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف ، أو مجرور ، أو مصــــدر . انظر متن القطر ص ١١ .

٢ــ في " ع " : مشروط .

٣ــ انظر الكتاب ١/٤٢ .

٤ــ انظر المقتضب ٤/٥١ ، والارتشاف ٢/١٩٤ ، والهمع ٢/٢٦٥ .

٥ــ في "ع" : واختار .

٦ــ انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ ، وشرح الألفية لابن الناظــم ص ٢٣٥ .

٧ــ انظر هذه المسألة في التبيين ص ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٧/٧٤ ، وائتلاف النصرة ص ٧٧ ، والهمع ٢/٢٦٥ .

٨ــ انظر التسهيل ص ٧٧ .

٩ــ انظر الارتشاف ٢/١٩٤ ، والتصريح ١/٢٩١ ، والأشموني ٢/٦٨.

١٠ــ هذا بيت من الرجز ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه إنابة الجار والمجرور ، وهو " بذكر " مع وجود المفعــول به ، وهو " قلبه " .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٦١٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٥ ، وشرح القطر ص ١٨٩ ، والعيــــني ٢/٥١٩ ، والتصريح ١/٢٩١ ، والأشموني ٢/٦٨ .

وذكر في التسهيل[١] أن الأخفش مذهبه موافق لمذهب الكوفيين .

وما ذكرناه من التفصيل عنه هو الذي ذكره غير واحد .[٢]

(و) عند حذف الفاعل وإقامة المفعول به أو غيره[٣] مقامه (يضم أول الفعل مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا ، ثلاثيا أو رباعيا ،[٤] مجردا أو مزيدا ، (و[٥] يشاركه)[٦] في ذلك[٧] (ثاني) الفعل الماضي ، إن كان مبدوءا بتاء زائدة (نحو :) تَضَارَبَ ، و (تَعَلَّم) ، (وثالثه) إن كان مبدوءا[٨] بهمزة وصل كـ : (انطلق)[٩] واستخرج .

(ويفتح ما قبل آخره في) حالة كون الفعل (مضارعا ، ويكسر) ، أي : ما قبل الآخر (في) حالة كونه (ماضيا) ،[١٠] كضُرِبَ — بضم أوله ، وكسر ما قبل آخره — ، ويُضْرَبُ — بضم أوله ، وفتح ما قبل آخره — .

(ولك في) أول الفعل الماضي الثلاثي المعتل الوسط[١١] ، كما في (نحو[١٢] : قال ، وباع) ثلاث لغات :

١— التسهيل ص ٧٧ .

٢— مثل الرضي . انظر شرح الكافية ٢ / ٨٥ ، وأبي حيان . انظر الارتشاف ٢ / ١٩٤ ، والمرادي . انظر توضيح المقاصد ٢ / ٢٢ ، وابن عقيل . انظر شرحه للألفية ٢ / ١٢٣ .

٣— قوله : " أو غيره " ساقط من " ع " .

٤— في " ع " : ثلاثيا كان أو رباعيا .

٥— في " ع " : أو .

٦— في " د " : ويشركه .

٧— قوله : " ذلك " ساقط من " د " .

٨— من قوله : " بتاء زائدة " إلى قوله : " إن كان مبدوءا " ساقط من " ع " .

٩— في متن القطر : وثالث نحو : انطلق .

١٠— في متن القطر : ويفتح ما قبل الآخر في المضارع ، ويكسر في الماضي .

١١— إذا أريد بناؤه للمفعول .

١٢— قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

(الكسر مُخْلَصاً)[1] وهي الفصحى.[2]

(و) الكسر (مُشَمًّا ضما) ، للتنبيه على أن الضم هو الأصل ، وهي لغة فصيحة[3] ، وتقلب الألف ياء في هاتين اللغتين ، نحو : قِيلَ ، وبِيعَ .

واختلف النحويون في كيفية[4] الإشمام . قال المرادي:[5] والأقرب ما حرره بعض / المتأخرين ، وهو أن تلفظ بحركة تامة[6] مركبة من حركتين ١٥١ / إفرازا ، لا شيوعا، جزء الضمة[7] مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر[8] ، ومن ثم تمحضت الياء .

(و) اللغة الثالثة (الضم مُخْلَصاً)[9] ، فتقلب الألف واوا ، نحو :

---

١ — وذلك أنه يفعل فيه تقديرا ما يقتضيه القياس ، فيضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره ، فيقال : قُوِلَ ، وبُيِعَ ، إلا أنهم قصدوا تخفيفه ، لثقل الكسرة على حرف العلة ، فحذفوا ضمة الفاء ، ونقلوا كسره العين إلى مكانها فسلمت الياء من " بُيِعَ " ، وقلبت الواو من " قُوِلَ " ياء .
انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٦٥ .

٢ — وهي لغة أهل الحجاز - قريش ومن جاورهم - . انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

٣ — وهي لغة كثير من قيس وعامة بني أسد . انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

٤ — في " ع " : في حقيقة .

٥ — انظر توضيح المقاصد ٢ / ٢٥ ، وفي النقل بعض التصرف .

٦ — قوله : " تامة " ساقط من " د " .

٧ — في " ع " : الضم .

٨ — قوله : " وهو الأكثر " ساقط من " د " .

٩ — وذلك لأن أصله : قُوِلَ ، وبُيِعَ ، فيخففون حركة عينه بحذفها ؛ لأن الثقل ينشأ منها ، وتقلب الياء في " بُيِعَ " واوا . انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٥ ، والهمع ٦ / ٣٧ .

قُولَ ، وبُوعَ ، وهي أضعف اللغات[1] ، وعليها قول الراجز :

١٨٧— ليت شبابا بُوعَ فاشتريتُ[2]

وتجري هذه اللغات الثلاث[3] في الحرف الذي قبل العين فيما كان من الماضي معتل العين على وزن "افْتَعَل" كاختار ، أو "انْفَعَل" ، كانقاد فتقول في الفصيح : اِخْتِيرَ ، وانْقِيدَ — بالكسر أو الإشمام — ، وعلى ضعف[4] : أُخْتُورَ[5] ، وانْقُودَ — بالضم[6] — .

١— وهي لغة فَقْعَس ودَبير ، وهم من فصحاء بني أسد ، وهي موجودة أيضا في كلام بني هذيل ، وَحُكِيَتْ أيضا عن غيرهم . انظر الارتشاف ٢/١٩٦ ، وشرح الألفيه لابن عقيل ٢/١١٥ ، والتصريح ١/٢٩٥ ،

٢— هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

ليت وهل ينفع شيئا ليتُ

وينسبان لرؤبة بن العجاج . انظر ملحقات ديوانه ص ١٧١.

والشاهد فيه قوله : "بوع" فقد بنى الفعل الثلاثي المعتل الوسط "باع" وضم أوله ضمة خالصة ، فقال : بوع .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٧/٧٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣٣ ، وتوضيح المقاصد ٢/٢٦ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١١٥ ، وشفاء العليل ١/٤٢٠ ، وتعليق الفرائد ٤/٢٦٦ ، والعيني ٢/٥٢٤ ، والتصريح ١/٢٩٥ ، والهمع ٦/٣٧ ، والأشموني ٢/٦٣ .

٣— في "د" : الثلاثة .

٤— في "ع" : أو على ضعف .

٥— في "د" : واختور .

٦— وحكم الهمزة في هذا حكم الثالث فمن كسر الثالث كسر الهمزة ، ومن ضم الثالث ضمها ، ومن أشم الثالث أشمها . انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨ ، والهمع ٦/٣٩ .

ولما كان العامل الذي ينصب المفعول قد يشتغل عن معموله المتقدم عليه بضميره ، وقد يتنازع هو وعامل آخر في المعمول أخذ المؤلف — رحمه الله تعالى — يذكر أحكام ذلك مفصلا ، فقال — رحمه الله تعالى —[١] :

(باب الاشتغال)

— بالإضافة — ،أي : هذا باب الاشتغال . والاشتغال حقيقته[٢] : أن يتقدم اسم على عاملٍ فعلٍ أو وصفٍ ، مشغولٌ ذلك العاملُ عن نصب لفظ ذلك الاسم أو محله بعمله[٣] في ضميره ، أو فيما لابس ضميره .

فالأول — نحو : زيد ضربته[٤]، وزيد مررت به .

والثاني — نحو : زيد ضربت غلامه .

وخرج بقولنا : " فعل أو وصف " المصدر ، واسم الفعل[٥] ، والحرف[٦] ؛ لأن هذه الأشياء لا تعمل فيما قبلها ، ومالا يعمل[٧] لا يفسر عاملا .

وخرج أيضا نحو : زيد أنا الضاربه ، ووجه الأب زيد حسنه ؛ لأن الصلة والصفة المشبهة لا تعملان[٨] فيما قبلهما ، فليسا بمشغولين عنه ./ ١٥٢/

إذا تقرر ذلك فالأصل[٩] أنه (يجوز في) " زيد " من[١٠] (نحو)

---

١ — قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .

٢ — في " د " : والاشتغال حقيقة .

٣ — في " ع " : بعمل .

٤ — قوله : " ضربته " ساقط من " ع " .

٥ — في " ع " : واسم الفاعل .

٦ — قوله : " والحرف " ساقط من " ع " .

٧ — قوله : " فيما قبلها ، ومالا يعمل " ساقط من " ع " .

٨ — في " د " : لا يعطنان .

٩ — في " د " : إذا تقرر ذلك من الأصل .

١٠ — قوله : " من " ساقط من " د " .

قولك : (زيد ضربته ، أو) من نحو قولك : زيد (مررت به ، أو) من نحو قولك : زيد (ضربت أخاه)[1] وجهان :

الأول منهما راجح لسلامته من التقدير ، وهو : (رفع " زيد " بالابتداء) وحينئذ[2] (فالجملة بعده) في موضع رفع ؛ لأنها (خبر)[3] ، والكلام حينئذ جملة اسمية .

(و) الوجه الثاني ــ (نصبه) ، وهو مرجوح لاحتياجه إلى التقدير إذ نصبه (بإضمار) ناصب موافق في اللفظ للظاهر ، أو مقارب ، فيقدر في المثال الأول : (ضربت) زيدا ضربته ، إذ لا مانع من ذلك .

(و) في الثاني : (جاوزت)زيدا مررت به ، لأنه لا يتعدى " مررت " إلى الاسم بنفسه .

(و) في الثالث : (أهنت)[4] زيدا ضربت أخاه ؛ لأن زيدا ليس بمضروب ، فالاسم في ذلك كله منصوب بنواصب مضمرة (واجبة الحذف) ؛ لأنها مُفَسَّرة بما بعد الاسم ، ولا يجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر ، وعلى ذلك (فلا موضع للجملة بعده) من الإعراب ، لما علم من أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب . والرفع راجح على النصب ، كما تقدم .

(و) قد (يترجح النصب) على الرفع ، وذلك لأسباب ذكر المؤلف منها هنا ثلاثة :

١ــ في متن القطر[1]: يجوز في نحو: زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، أومررت به .

٢ــ في " د " : حينئذ .

٣ــ في " ع " : لأنها خبره .

٤ــ في متن القطر[1]. . . ونصبه بإضمار " ضربت " و " أهنت " ،و"جاوزت".

الأول منها — أن يكون العامل ذا طلب ، وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء كما (في نحو : زيدا اضربه) ، وعمرا لا تهنه ، واللهم عبدك ارحمه ، ومنه : زيدا غفر الله له .

وإنما ترجح النصب هنا (للطلب) الواقع بعد الاسم ، إذ لو رفع الاسم لكانت الجملة الطلبية بعده خبرا عنه ، وذلك لا يجوز على قول الأكثرين ، وإذا دار الأمر بين متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه أولى .

(و) أما (نحو) / قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[1] ، واتفاق القراء السبعة فيه على الرفع فإنه (متأول) ، وتأويله عند سيبويه[2] على معنى : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فـ" السارق" مبتدأ على تقدير : " حكم " مضاف ، أي : حكم السارق ، والخبر محذوف ، وهو : مما يتلى عليكم ، ثم استأنف : فاقطعوا أيديهما . ١٥٣/

ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[3] ، وتأويله عند المبرد[4] : على أن " أل " موصولة ، والفاء للسببية[5] ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالشرط والجزاء ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، فليس من باب الاشتغال ، لعدم صدق حده حينئذ عليه .

الثاني من الأسباب المرجحة للنصب على الرفع — أن يكون الاسم المشتغل عنه بعد عاطف على جملة فعلية[6] (و) ذلك كما[7]

١— سورة المائدة من الآية ٣٨ .

٢— انظر الكتاب ١ / ١٤٣ .

٣— سورة النور من الآية الثانية .

٤— انظر الكامل ٢ / ٨٢٢ .

٥— في "ع" : للتشبيه .

٦— في "ع" : على جمل فعلية .

٧— في "ع" : وذلك كما ذلك .

(في نحو)[1] قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾[2] ، بعد قوله تعالى[3] : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾[4] ، وإنما ترجح النصب هنا (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه ، إذ فيه حينئذ عطف فعلية على فعلية ، وهو أولى[5] ، أو واجب على قول حكاه ابن جني .

و يشترط حينئذ ألا يفصل بين الاسم والعاطف بـ " أمَّا " ، فلو فصل بها فالمختار الرفع ، نحو : ضربت زيدا وأما عمروٌ فأكرمته ؛ لأن " أمَّا " تقطع ما قبلها عما بعدها ، بواسطة كونها من أدوات الصدر .[6] فإن وجد بعدها ما يرجح النصب ، نحو : ضربت زيدا وأما عمرا فأكرِمْهُ[7] فشيء آخر .

الثالث من الأسباب المرجحة للنصب على الرفع — أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد شيء الغالب عليه أن يدخل على الأفعال ، ولذلك / أمثلة منها : / ١٥٤ الاستفهام بالهمزة ، (و) وذلك (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾[8].

(و) منها النفي بـ " ما " ، نحو قولك : (ما زيدا رأيته) .

وكذا النفي بـ " إنْ " و " لا " .

---

١ — قوله : " في نحو " ساقط من " ع " .

٢ — سورة النحل من الآية ٥ .

٣ — قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٤ — سورة النحل من الآية ٤ ، والآيتان بتمامهما : ((خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ . وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)) سورة النحل الآيتان ٤ و٥ .

٥ — في " ع " : وهو أوفى .

٦ — في " ع " : من أدوات الصدور .

٧ — في " د " : فأكرمته .

٨ — سورة القمر من الآية ٢٤ .

وإنما ترجح[1] النصب في ذلك (لغلبة) كون (الفعل) بعد هذه الأدوات .

ومن الأسباب[2] المرجحة للنصب أن يكون الرفع يوهم وصفا[3] مُخِلًّا بالمقصود ، نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4] ، إذ الرفع يوهم أن تكون جملة " خلقناه " صفة لـ " شيء " مخصصة له ، ويكون قوله : " بقدر " هو الخبر ، فيلزم عليه محذور ، وهو كون بعض الأفعال ليست مخلوقة لله تعالى ، وليست بقدر منه ، كما هو قول المعتزلة . والنصب يرفع ذلك التوهم ، إذ لا يجوز أن تكون جملة " خلقناه " حينئذ صفة ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، فتعين أن يكون خبرا لـ " إنَّ " ، ويكون " بقدر " متعلقا به ، فيلزم حينئذ عموم خلق الأشياء بقدر[5] الله[6] سبحانه وتعالى ، وهو مذهب أهل السنة .

ومنها : أن يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاسم استفهام منصوب كقولك: زيدا ضربته ، في جواب : أَيَّهُمْ ضربت ؟ .

(ويجب) النصب إذا وليَ الاسمَ المشتغَلَ عنه ما يختص بالفعل كأدوات الشرط ، كما (في نحو) قولك : (إنْ زيدا لقيته فأكرمه ، و)كأدوات التحضيض ، نحو : (هلا زيدا أكرمته) ، وكذلك أدوات الاستفهام[7]

---

١ — في " د " : يترجح .
٢ — قوله : " الأسباب " ساقط من " ع " .
٣ — في " د " : يوهم وضعا .
٤ — سورة القمر الآية ٤٩ .
٥ — في " ع " : بقدرة .
٦ — في " د " : بقدر لله .
٧ — في " ع " : وكذلك من أدوات الاستفهام .

خلا الهمزة[١] ، نحو[٢] : هل زيدا رأيته ؟ ومتى عمرا لقيته ؟[٣] .

وإنما وجب النصب في ذلك كله[٤] (لوجوبه) ، أي : وجوب كون الفعل بعد كل واحدة من هذه الأدوات .

(ويجب الرفع) إذا ولي الاسمَ / ما هو مختص بالابتداء كـ إذا ١٥٥/ الفجائية ، كما (في نحو) قولك : (خرجت فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرو) ؛ لأن " إذا " الفجائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر مبتدأ على الأصح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ ﴾[٦] . فلا يجوز النصب بالفعل حينئذ ، (لامتناعه) بعد " إذا " الفجائية .

ويجب الرفع أيضا إذا وقع بين الاسم والفعل ماله صدر الكلام كالاستفهام ، و " ما " النافية ، ولام الابتداء ، نحو : زيد هل رأيتُهُ ، وعمرو[٧] مالقيتُهُ وبكر لأُحبه .

وإنما وجب هنا الرفع لأن ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله .

ولم يجعل المصنف في الأوضح[٨] واجب الرفع من باب الاشتغال ،

١ــ تقدم حكم الهمزة إذا وليت الاسم المشتغل عنه في ص٥٣١ .

٢ــ قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٣ــ وهذا مقيد بأن يأتي بعدها اسم وفعل ، كما مثل الشارح ، أما إذا كان بعدها جملة اسمية ذات وجه واحد ، مثل : هل زيد أنا ضاربه فلا يتعين نصب الاسم الذي يليها . انظر تعليق الفرائد ٤ / ٢٨٠ .

٤ــ قوله : " كله " ساقط من " ع " .

٥ــ سورة الأعراف من الآية ١٠٨ ، وسورة الشعراء من الآية ٣٣ . وقد سقط من " ع " قوله : " للناظرين " .

٦ــ سورة يونس من الآية ٢١ .

٧ــ في " د " : وعمرا .

٨ــ أوضح المسالك ٢ / ١٦١ .

قال فيه [١] : لعدم صدق ضابط الباب عليه . وجعله هنا منه إما تبعا لمن فعل ذلك ، كابن مالك [٢] ، أو تكميلا للفائدة باستيفاء الأقسام .

(و) الرفع والنصب (يستويان) إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف على جملة ذات وجهين [٣] ، وهي الابتدائية التي خبرها فعل وفاعله ، كما (في نحو : زيد قام [٤] وعمرو أكرمته) ، فالرفع بالنظر إلى صدرها والنصب بالنظر إلى عجزها ، واستويا (للتكافؤ) الحاصل على كل تقدير .

وقد رجح بعضهم النصب [٥] بترتبه على أقرب المتشاكلين [٦] .

وَرُدَّ بأن الرفع أيضا فيه مُرَجِّح ، وهو عدم احتياجه إلى الإضمار ، فتساقطا ورجع الحال إلى التساوي .

(و) باب الاشتغال (ليس منه) قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [٧] ، (و) قولك : (أزيدٌ ذُهِبَ به) — بالبناء للمفعول — ؛ لعدم صدق حد الاشتغال على كل منهما ، أما الأول فلأن الفعل ليس بمسلط على الاسم ، إذ معناه / حينئذ : أنهم فعلوا كل شيء في الزبر. /١٥٦ وليس ذلك بمراد ، بل المعنى المراد [٨] : وكل شيء موصوف بأنه مفعول لهم

١— انظر أوضح المسالك ٢ / ١٧٠ .

٢— انظر التسهيل ص ٨١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٥ .

٣— في "ع" : ذات الوجهين .

٤— في "ع" : زيد قائم ، وفي متن القطر: زيد قام أبوه .

٥— هذا قول بعض متأخري المغاربة . انظر التذييل جـ ٣ لوحه ١٤٢ أ .

٦— في "د" : المشاكلتين .

٧— سورة القمر الآية ٥٢ .

٨— انظر البحر المحيط ٨ / ١٨٤ ، وتفسير ابن كثير ٤ / ٢٦٨ ، وفتح القدير ٥ / ١٢٩ .

ثابت في الزبر ، فـ " كل " مبتدأ ، وجملة " فعلوه " صفة لـ " شي " ، و " في الزبر " خبر المبتدأ .

وأما الثاني فلأن الفعل فيه يقتضي الرفع لا النصب ، فلم يشتغل[1] عن نصب الاسم السابق ، فليس من باب الاشتغال في شيء ، وإنما هو واجب الرفع إما على الابتداء ، وإما على أنه نائب فعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، والثاني أرجح ؛ لوجود الهمزة .

وجوز المبرد[2] والسيرافي[2] النصب فيه ، أعني : قولك : أزيدٌ ذُهِبَ بـه ، وجعلاه من باب الاشتغال ، على أن يكون " به " في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون النائب عن الفاعل ضمير المصدر الذي تضمنه الفعل .

قال ابن مالك[3] : وهو رأي ضعيف ؛ لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا به غيرُ مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقا به ؟ انتهى .

سؤال : جوزوا بل رجحوا في نحو[4] قولك : أَزَيْدٌ قَامَ ، وأزيدٌ ذُهِبَ به الرفع على الفاعلية في الأول ، وعلى النيابة عن الفاعل في الثاني ، كل ذلك بفعل محذوف موافق لما بعده ، ومن المعلوم[5] عندهم[6] أن الفعل لا يعمل رفعا فيما قبله ، وما لا يعمل[7] لا يفسر عاملا ، فكيف يكون ذلك ؟

١ــ في " ع " : فلم يستعمل .

٢ــ انظر الارتشاف ٣ / ١١٤ ، والمساعد ١ / ٤٢٤ .

٣ــ شرح التسهيل لوحه ٨٩ ب .

٤ــ قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٥ــ في " ع " : ومن العلوم .

٦ــ أي : عند البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا أن يعمل الفعل رفعا فيما قبله . انظر مجالس العلماء ص ٢٤٤ ، والتصريح ١ / ٢٧٠ ، والهمع ١ / ٢٥٥ .

٧ــ في " د " : وإنما لا يعمل .

اللهم إلا أن يقال : ذلك خاص بباب الاشتغال ، فيتضح حينئذ وهو الظاهر من كلامهم . والله سبحانه[1] وتعالى أعلم .

١ـ قوله : " سبحانه " ساقط من " د " .

(باب التنازع)[١]

ــ بالإضافة ــ ، ويسميه النحويون أيضا : باب الإعمال .

وحقيقة التنازع ــ كما قال المصنف ــ رحمه الله تعالى[٢] ــ في[٣] / الأوضح[٤] ـ/ ١٥٧

أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ[٥] سببيٍ مرفوعٍ ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى .

فالفعلان المتصرفان نحو قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[٦] .

وشبههما نحو قول الشاعر :

١٨٨ــ عُهِدْتَ مُغيثاً مُغنياً من أجرته[٧] * فلَمْ أتخذ إلا فناءك موئلا[٨][٩]

---

١ ــ في متن القطر[ص١٢]: باب في التنازع .

٢ ــ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٣ ــ في " د " : في في الأوضح .

٤ ــ أوضح المسالك ٢ / ١٨٦ .

٥ ــ في " ع " : غيره .

٦ ــ سورة الكهف من الآية ٩٦ .

٧ ــ في " د " : عهدة ومغيثا معيناً من اتجربه .

٨ ــ في " د " : إلا فعال وموئلا .

٩ ــ هذا بيت من الطويل . ولم أقف على قائله .
وفناءك : كَنَفُكَ وجوارك ، وموئلا : ملجأ .
والشاهد فيه تنازع كل من " مغيثا " و " مغنيا " للاسم الموصول " مَنْ ".
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥٨ ، وشرح اللمحة ٢ / ١١٨ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٣ ، والعيني ٣ / ٢ ، والتصريح ١ / ٣١٦ ، والأشموني ٢ / ٩٩ .

والفعل المتصرف وشبهه نحو قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [١] .

وفهم من ذلك أنه لا تنازع بين الجامدين ، ولا بين جامد وغيره ، ولا بين حرفين ، ولا حرف وغيره .

وجوز ابن مالك في التسهيل [٢] التنازع بين فعلي التعجب ، نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، تبعا للمبرد في ذلك [٣] ، لكنه اشترط في شرح التسهيل [٤] إعمال الثاني ، قال : [٤] لأنك لو أعملت الأول لفصلت مالا يجوز فصله .

واعترضه أبو حيان [٥] : بأنه ليس من باب التنازع ؛ [٦] لأن شرطه جواز إعمال أيهما [٧] شئت في المتنازع فيه ، وهاهنا لا يجوز من جهة اللفظ [٨] ، وهو واضح .

وفهم منه أيضا أنه لا تنازع في نحو : زيدا ضربت وأكرمت ، ولا في نحو [٩] : ضربت زيدا وأكرمت ، لعدم تأخر المعمول ، ولا في نحو :

١٨٩ — وَعَزَّةُ مطولٌ مُعَنًّى غريمُهَا [١٠]

---

١ — سورة الحاقة من الآية ١٩ .

٢ — انظر التسهيل ص ٨٦ .

٣ — انظر المقتضب ٤/١٨٤ .

٤ — شرح التسهيل لوحه ٩٥ أ .

٥ — انظر التذييل والتكميل جـ ٣ ق ١٧٦ أ .

٦ — أي : اشتراط إعمال الثاني . انظر التذييل جـ ٣ ق ١٧٦ أ .

٧ — في " ع " : أيمها .

٨ — فيمتنع إعمال الأول منهما ، للفصل بينه وبين معموله بالفعل الثاني . انظر التذييل جـ ٣ ق ١٧٦ أ، والتصريح ١/٣١٧ ، والهمع ٥/٦٠ .

٩ — في " د " : ولا يجوز في نحو .

١٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

قضى كل ذي دينٍ فَوَفَّى غريمَهُ

وهو لكثير عزة . انظر ديوانه ص ١٤٣ .

والشاهد فيه عدم تنازع " مطول " و " معنى " في " غريمها " لكونه

===

لكونه سببيا [1] مرفوعا ، وعلة المنع فيه : أنه إن أعمل أحدهما وأضمر في الآخر ضمير السببي ، الذي هو " الغريم " [2] لزم عدم الارتباط بين المبتدأ ، الذي هو " عزة " وخبره ؛ لأنه حينئذ لم يرفع ضمير المبتدأ ولا ما التبس بضميره ، فتعين أن يكون " عزة " مبتدأ ، و " غريمها " مبتدأ ثانيا مخبرا عنه بخبرين وهما : " مطول " و " معنى " .

أو "معنى" صفة لـ " مطول " ، أو حال / من ضميره [3] ١٥٨/

فلو كان السببي منصوبا جاز التنازع ، نحو : زيدٌ ضربَ وأكرمَ أخاه ؛ لوجود الربط [4].

قال المرادي : وينبغي أن يُفَصَّلَ في السببي المنصوب بين أن يكون في العاملين [5] ضمير يعود على الأول غير ضمير السببي كالمثال المذكور فيجوز ، أو لا يكون ، كقولك : زيد اضربْ وأَهِنْ [6] غلامه ، فلا يجوز ؛ لخلو المهمل

=== سببي مرفوع .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٣ / ٨٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٣، والعيني ٣ / ٣ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، والهمع ٥ / ١٤٧ ، والأشموني ٢ / ١٠١ .

١— في " د " : لكونه سببا .

٢— في " د " : الذي هو العزم .

٣— ويكون " مطول " وحده خبرا في كلا الحالين . انظر التصريح ١ / ٣١٩ .

٤— والرابط إما أن يكون الضمير المستتر ، أو الضمير المضاف إليه السببي . انظر التصريح ١ / ٣١٩ .

٥— في "ع" : في العالمين .

٦— في " د " : وأهين .

من عائد[1] يعود على الاسم قبله ، ويكون حينئذ المهمل[2] بمنزلة السببي المرفوع. وهو تفصيل جيد .

وفهم أيضا من الحد أنه لا تنازع في نحو قوله :

١٩٠— أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ[3]

لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ، وأما الثاني فلمجرد التأكيد .

ثم إن التنازع قد يتأتى بين أكثر من عاملين وفي أكثر من معمول واحد ، قال الشاعـــر :

١٩١— أرجو وأخشى وأدعو اللهَ مُبْتَغِياً * عفوا وعافية في الروح والجســدِ[4]

١— في " ع " : عن عائد .

٢— قوله : " المهمل " ساقط من " د " .

٣— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فأين إلى أين النجاءُ ببغلتي

ونسب للكميت ، ولم أجده في ديوان الكميت بن زيد ، ولا الكميت بن معروف الأسديين .

والنجاء : الإسراع .

والشاهد فيه عدم التنازع بين العاملين المُؤَكِّد أحدهما للآخر ؛ لأنـــه لو أعمل الأول لقال : أتاك أتوك ، ولو أعمل الثاني لقال : أتـــوك أتاك.فدل هذا على عدم تنازع الفعلين .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٢ ، وشرح الألفيـة لابن الناظم ص ٢٥٣ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٣ ، والمساعـــــد ١ / ٤٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٤٤٥ ، والعيني ٣ / ٩ ،والتصريـــح ١ / ٣١٨ ، والهمع ٥ / ١٤٥ ، والأشموني ٢ / ٩٨ .

٤— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه تنازع ثلاثة عوامل عاملا واحدا .

وهذا البيت من شواهد تذكرة النحاة ص ٣٣٧ ، وشرح اللمحة ٢ /١١٩، وشرح الشذور ص ٤٢١ ، وشفاء العليل ١ /٤٤٧ .

فالاسم الكريم مطلوب لكل من الأفعال الثلاثة المتقدمة عليه ، وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " تسبحون وتكبرون وتحمدون دبُرَ كُلِّ صلاة ثلاثا وثلاثين "[١] فـ " دبر " ظرف[٢] ، و " ثلاثا " مفعول[٣] مطلق ، وهما مطلوبان لكل من الأفعال الثلاثة أيضا .

وظاهر كلامهم أنه يجوز[٤] التنازع بين أربعة عوامل ، إلا أن أبا حيان ـ رحمه الله تعالى ـ[٥] قال[٦] : ولم يوجد في هذا الباب تنازع أربعة فيما استقري . انتهى .

وهو لا ينافي الجواز ، وقد مثل له قريب المصنف في حاشيته على الأوضح[٧] بقول الشاعر :

١٩٢ـ طلبتُ فلم أُدْرِكْ بوجهي وليتني * فعلت ولم أبغ[٨] الندى عند سائبِ[٩]

١ـ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١ / ٤١٦ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته .

٢ـ في " ع " : فـ " دبر كل " ظرف .

٣ـ في " ع " : و " ثلاثا وثلاثين " مفعول .

٤ـ في " ع " : أنه لا يجوز .

٥ـ قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٦ـ انظر التذييل والتكميل جـ ٣ ق ١٦٦ ب ، وكلام أبي حيان هنا منقول بمعناه .

٧ـ حاشية الحفيد على الأوضح لوحه ٤٠ أ .

٨ـ في حاشية الحفيد : وليتني قعدت فلم أبغ .

٩ـ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه تنازع أربعة عوامل معمولا واحدا ، وهو " الندى " .
وهذا البيت من شواهد الأشموني ٢ / ١٠١ ، وحاشيتي الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٣١٦ ، وعلى مجيب الندا ٢ / ٩٠ .

إذا علم هذا فاعلم أنه (يجوز) لك (في نحو) قولك : (ضربني وضربت زيدا — إعمال) / العامل (الأول) وإهمال الثاني ، (و) هذا ١٥٩/ الوجه (اختاره الكوفيون) ؛[1] لسبق الأول ، مع تجويزهم لغيره ، (فيُضمرُ[2] على هذا الوجه (في) العامل (الثاني) الذي أهمل (كل ما[3] يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع فيه ، نحو : قام وقعدا أخواك ، وقام ورأيتهما أخواك ، وقام ومررت بهما أخواك . ولا محذور في ذلك ؛ لأن المتنازع فيه الذي عاد إليه الضمير — وإن تأخر لفظا — متقدم رتبة .

وجوز بعضهم حذف غير المرفوع ، واختار ذلك ابن الحاجب[4] والرضي[5] وغيرهما[6] . وعللوه بأنه فضلة ، ومن شأنها أن تحذف للدليل ، ولا مانع من الحذف هنا .

والمانعون عللوا المنع بأن في الحذف تهيئة العامل للعمل[7] ، وقطعه عنه لغير معارض ، وذلك غير جائز . وحكموا بضرورة ما ورد من ذلك .

(أو) إعمال (الثاني) وإهمال الأول ، (و) هذا الوجه

١— انظر الإنصاف ١/٨٣ ، والتبيين ص٢٥٢ ، وشرح المفصل ١/٧٧ ، وشرح الجمل ١/٦١٣ ، وائتلاف النصرة ص ١١٣ .

٢— في "ع" : فيضم .

٣— في "د" : كلما .

٤— انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٤ .

٥— انظر شرح الكافية ١/٨١ .

٦— مثل السيرافي . انظر الارتشاف ٣/٩١ ، والتصريح ١/٣٢٠ ، ومثل ابن يعيش . انظر شرحه للمفصل ١/٧٨ .

٧— أي : تهيئة العامل المهمل للعمل في الاسم المتنازع فيه . انظر التصريح ١/٣٢٠ .

(اختاره البصريون)[1] ؛ لقرب الثاني ، مع تجويزهم الأول ، (فيُضمَرُ) على هذا (في) العامل (الأول) الذي أهمل (مرفوعُهُ فقط ، نحو) قول الشاعر :

١٩٢ـ (جفوني ولم أجف الأخلاءَ) إنني * لغير جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ[2]

دون منصوبه ومجروره ، بل يحذفان ؛ لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وهذا الحذف وإن لزم منه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه الْتُزِمَ لِمَا عارضه من الإضمار قبل الذكر ، الذي هو أشد محذورا منه .

وإنما أُضْمِرَ المرفوعُ[3] ولم يُحْذَف ؛ لامتناع حذف العمدة ، ولا يضره الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد اغتفر في الجملة .

وقد أوجب بعضهم[4] حذف المرفوع أيضا ، وهو مردود ؛ لأن ما ذهب إليه ، وهو وجوب / حذف العمدة أشد مما فرعنه ، وهو الإضمار قبل الذكر . ١٦٠ /

١ـ انظر الكتاب ١/٧٣ و ٧٤ ، والمقتضب ٣/١١٢ و ٤/٧٢ .

٢ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل من فصحاء طيء .
والشاهد فيه تنازع عاملين معمولا واحدا ، وهو " الأخلاء " فأعمل الثاني في المعمول المتنازع فيه ، والأول في ضميره .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشفاء العليل ١/٤٤٧ ، والعيني ٣/١٤ ، والتصريح ١/٣٢١ ، والهمع ٥/١٤٠ ، والأشموني ٢/١٠٤ .

٣ـ في " د " : وإنما أضمروا المرفوع .

٤ـ مثل الكسائي ، وهشام الضرير والسهيلي . انظر الارتشاف ٣/٩٠ والتصريح ١/٣٢١ ، والهمع ٥/١٤٠ ، ومثل ابن مضاء ، انظر كتاب الرد على النحاة ص ٨٧ .

تكميـــــل

إذا كان المنصوب لفظا أو محلا يوقع حذفه في لبس ، نحو : استعنت واستعان علي زيد به ، أو كان من باب " كان " ، نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، أو من باب " ظن " ، نحو : ظنّني وظننت زيدا قائما إياه — وجب إضماره مؤخرا كما في الأمثلة المذكورة ؛ للإلباس في الأول[1] ، ولكون أصله الخبر في الأخيرين[2] .

ولا يحذف إلا في غير ذلك ، وكلام المصنف يفهم منه حذف المنصوب مطلقا[3] ، وفيه شيء بالنسبة إلى الأول ، وأما في الأخيرين فقد صحح في التوضيح حذفه[4] ، وسبقه إلى ذلك[5] ابن عصفور[6] وقال[7] : إنه أسد الأقوال ، لسلامته من الإضمار قبل الذكر ، ومن الفصل[8] . فيحتمل أن المصنف مشى على ذلك هنا . والله أعلم .

(و) التنازع (ليس منه) قول امرئ القيس[9] :

---

١ — لأن الفعل السابق في المثال الأول يطلب " زيدا " مجرورا بالباء ، والفعل الثاني يطلبه فاعلا ، فأعملنا الثاني ، وأضمرنا ضمير " زيد " مجرورا بالباء مؤخرا ، وذلك لأنه لو حذف لم يعلم هل زيد مستعان به أو عليه . انظر شفاء العليل ١/٤٤٩ ، والتصريح ١/٣٢١ .

٢ — فهو عمدة في الأصل ، والعمدة يمتنع حذفها . انظر التصريح ١/٣٢٠ و ٣٢١

٣ — حيث قال : فيضمر في الأول مرفوعه فقط . انظر متن القطر ص ١٢ .

٤ — أوضح المسالك ٢/٢٠٣ .

٥ — في " ع " : على ذلك .

٦ — انظر شرح الجمل ١/٦١٧ .

٧ — في " د " : قال .

٨ — ساق الشارح كلام ابن عصفور هنا بمعناه . انظر شرح الجمل ١/٦١٧ .

٩ — هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي . يعد أشهر شعراء العرب، كان أبوه ملك أسد وغطفان . وأمه فاطمة بنت ربيعة بن الحارث ،

===

١٩٤ــ ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ)(١)

لأن من شرط التنازع توجه العاملين إلى المتنازع فيه ، ولو وجه العاملان هنا ، وهما : "كفاني" و "أطلب" إلى المعمول ، وهو : "قليل" (لفسد المعنى)(٢) ؛ لأن "لو" الامتناعية تنفي ما بعدها من شرط أو جواب إن كان مثبتا ، وتثبته إن كان منفيا ، فعلى هذا يكون قوله :

١٩٤م ــ ولو أن(٣) ما أسعى لأدنى معيشة

دالا على نفي السعي لأدنى معيشة ، وقوله :

١٩٤م ــ ولم أطلب

=== أخت المهلهل الشاعر المعروف. لقنه المهلهل الشعرَ فقاله وهو غلام ، فجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب ، فنهاه أبوه عن ذلك فلم ينته ، فأبعده عن دياره وهو في نحو العشرين من عمره. ولما قُتِلَ أبوه طاف بقبائل العرب يطلب النصر من بني أسد ــ قاتلي أبيه ــ حتى انتهى إلى السموءل ثم قيصر الروم . مات في أنقره حين رجوعه من القسطنطينية في سنة ٨٠ قبل الهجرة تقريبا . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ١/٥١ ، والشعر والشعراء ١/١٠٥ ، والأغاني ٣١٩٧/٩ ، والخزانة ١/٣٢٩ .

١ــ هذا بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٣٩ . والشاهد فيه عدم تنازع العاملان "كفاني" و "أطلب" للمعمول "قليل" ؛ لأنه لو أجرى التنازع فسد المعنى ، وسيتكلم عليه الشارح . وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/٧٩ ، والخصائص ٢/٣٨٧ ، وشرح المفصل ١/٧٨ و ٧٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/٦٠ ، والعيني ٣/٣٥ ، والهمع ٥/١٤٤ ، والأشموني ٢/٩٨ ، والخزانة ١/٣٢٧ .

٢ــ في متن القطر : لفساد المعنى . انظر متن القطر ص ١٢ .

٣ــ في "د" : فلو أن .

دالا على الطلب ، فلو وجه[1] " لم أطلب " إلى " قليل " لوجب أن يكون فيه إثبات الطلب للقليل من المال ، وهو معنى أدنى المعيشة ، وقد نفى طلبه له أولا . فيكون على هذا نافيا مثبتا لشيء واحد في كلام واحد ، وهو فاسد . فعلى هذا / معمول " لم أطلب " محذوف ، والتقدير : ولم أطلب الملك/ ١٦١

تنبيه

ذكر ابن مالك[2] وغيره[3] أن الكوفيين لا يجيزون إعمال الثاني إذا أدى ذلك إلى إضمار ضميرٍ مرفوع في الأول ؛ خشية من الإضمار قبل ذكر المُفَسِّر ، بل لهم حينئذ في ذلك مذهبان :

مذهب الكسائي :[4] وجوب إعمال الأول ، أو إعمال الثاني وحذف الفاعل من الأول للدلالة عليه .

ومذهب الفراء[4]: إعمال الأول ، أو إعمال[5] الثاني بشرط تأخير ضمير الأول ، نحو : يحسن ويسيء ابناك هما .

١ــ في " د " : فلم وجه .

٢ــ انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦ ، والتسهيل ص ٨٦ .

٣ــ مثل الزجاجي . انظر الجمل ص ١١٣ ، ومثل ابن يعيش . انظر شرح المفصل ١/٧٧ ، ومثل ابن عصفور . انظر شرح الجمل ١/٦١٧ .

٤ــ انظر شرح الكافية ١/٧٩ ، والارتشاف ٣/٩٠ و ٩١ ، وشفاء العليل ١/٤٥٠ ، والتصريح ١/٣٢١ .

٥ــ في "ع" : وإعمال .

ولما انتهى كلام المصنف — رحمه الله تعالى[1] — على المرفوعات وما اسْتُطْرِدَ إليه بسببها أخذ يتكلم على المنصوبات ، وبدأ منها بالمفاعيل ؛ لأنها الأصل ، وغيرها محمول عليها فقال :

(باب)

— بالتنوين — (المفعول منصوب ، وهو خمسة) على الصحيح المشهور ، وهي : (المفعول به) ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

قال في الشرح[2] : ونقص الزجاج[3] منها[4] المفعول معه ، فجعله مفعولا به ، وقدر : سرت وجاوزت النيل .

ونقص الكوفيون منها المفعول له[5] ، فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل : قعدت جلوسا .

١— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢— شرح القطر ص ٢٠١ .

٣— قال الزجاج في معاني القرآن عند قوله تعالى : ((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)) يونس ٧١ ما يلي : زعم القراء أن معناه : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وهذا غلط ؛ لأن الكلام لا فائدة فيه ، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تُرِكَت الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، المعنى : لو تركت مع فصيلها لرضعها . اهـ . انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧ و ٢٨ ، ويتضح من كلام الزجاج هذا أن المفعول معه معدود عنده من المفاعيل ، ولعل أن يكون له في المسألة قولان .

وممن نقل أن الزجاج يعتبر المفعول معه مفعولا به ابن يعيش . انظر شرح المفصل ٢/٤٩ ، وأبو حيان . انظر الارتشاف ٢/٢٨٦ ، والسيوطي . انظر الهمع ٣/٢٣٨ .

٤— قوله : " منها " ساقط من " د " .

٥— انظر معاني القرآن للفراء ١/١٧ ، والارتشاف ٢/٢٢١ ، والهمع ٣/١٣٣ .

وزاد السيرافي سادسا[1] ، وهو المفعول منه ، نحو : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[2]

لأن المعنى : من قومه .

وسمى[3] الحريري[4] المستثنى مفعولا دونه[5] . انتهى .

المفعول به

وبدأ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بالكلام على المفعول به ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب ، للالتباس الحاصل بينه وبين الفاعل .

وحده ـ رحمه الله تعالى[6] ـ بما حده به[7] ابن الحاجب[8] ، (وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ، كضربت زيدا) . فقوله : " ما " / كالجنس ، ٦٢/ وقوله : " وقع عليه " كالفصل أخرج به بقية المفاعيل .

أما المفعول المطلق فلأنه نفس الفعل ، وأما المفعول فيه فلأن الفعل وقع فيه ، وأما المفعول له فلأن الفعل وقع لأجله ، وأما المفعول معه فلأن الفعل وقع معه لا عليه .

١ـ انظر شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٤ .

٢ـ سورة الأعراف من الآية ١٥٥ .

٣ـ في شرح القطر المطبوع : وسمى الجوهري . انظر شرح القطر ص ٢٠١ ، وفي شرح القطر المخطوط يوافق الذي هنا . انظر مخطوطة شرح القطر لوحه ٣٤ ب .

٤ ـ هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري النحوي ،كان إماما في البلاغة والفصاحة . قرأ النحو على الفضل بن محمد القصباني وعلي بن فضال المجاشعي ، من مصنفاته : المقامات ، وملحة الإعراب، وشرحها ، ودرة الغواص في أوهام الخواص . توفي في البصرة سنة ٥١٦ هـ . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٧٨ ، ومعجم الأدباء ١٦/٢٦١ ، وإنباه الرواة ٣/٢٣ ، وإشارة التعيين ص ٢٦٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

٥ـ انظر تحفة الأحباب ص ٣١ .

٦ـ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٧ـ في " ع " : فأحده به .

٨ـ انظر الكافية ص ٨٧ .

وفسر ابن الحاجب[1] والمصنف في شرح الشذور[2] الوقوع بالتعلق المعنوي ، لا المباشرة ، وهو تعلقه بما لا يُعقَل إلا به ؛ ليدفعا بذلك ما اعْتُرِضَ به على الحد المذكور من نحو قولك : ما ضربت زيدا ، وقولك : لا تضرب زيدا ، إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول ؛ لأن[3] الأول منفي ، والثاني في معناه .

وقد أورد بعضهم[4] على هذا التفسير إيرادين :

أحدهما — أنه يلزم منه أن يكون "عمرو" من قولك : اشترك زيد وعمرو مفعولا به؛ لأن معنى "اشترك" لا يفهم بعد أن أسندته إلى "زيد" إلا بعد ذكر"عمرو"، وليس كذلك[5] .

الثاني — أنه يقتضي أن يكون المجرور من[6] نحو قولك : قربت من زيد ، ونحوه مفعولا به اصطلاحا ، وليس كذلك وإن صح أن يقال فيه : إنه مفعول بـــه[7] بواسطة حرف الجر[8] .

واعلم أن الضمير المجرور في قولهم : المفعول به ، وفيه ، وله ، ومعه يعود على الألف واللام ، أي : الذي[9] يفعل به ، أو فيه ، أوله ، أو معه[10] .

١— انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٤ ، وشرح الوافية ص ١٨٩ .

٢— شرح الشذور ص ٢١٣ .

٣— قوله : "لأن" ساقط من "ع" .

٤— مثل الرضي . انظر شرح الكافية ١/١٢٧ .

٥— أي : وليس "عمرو" بمفعول به . انظر شرح الكافية ١/١٢٧ .

٦— في "ع" : بمن .

٧— قوله : "به" ساقط من "ع" .

٨— يجاب عن هذين الإيرادين بأن المفهوم من التعلق المذكور تعلقه من غير واسطة ، وما ذكره المعترض متعلقان بحرفي العطف والجر . انظر شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور لوحة ٣١ أ .

٩— في "ع" : الذل .

١٠— في "د": أوله ، أو مفعول به .

فائــــــدة

الصحيح أن ناصب المفعول به هو الفعل وحده[1] أو ما قام مقامه[2]، لا الفعـــل والفاعل معا ، خلافا للفراء[3]، ولا كونه مفعولا خلافا للكوفيين[4].

١ـ انظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ٧٨ ، وأسرار العربية ص ٨٥ ، والتبيين ص ٢٦٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٢٨ ، وائتلاف النصـــــرة ص ٣٤ ، والهمع ٣ / ٧ .

٢ـ وهذا مذهب البصريين . انظر الكتاب ٢ / ١٤٨ ، والإنصاف ١ / ٧٩.

٣ـ انظر شرح عيون الإعراب ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ١ / ١٢٨ ، وتذكرة النحاة ص ٤٣١ ، والهمع ٣ / ٧ .

٤ـ انظر شرح الكافية ١ / ١٢٨ ، والهمع ٣ / ٧ .

المنادى

(و) المفعول به (منه المنادى) بجميع أقسامه عند سيبويه[1]، إذ هو منصوب عنده بالفعل المقدر، وأصل يازيدُ : يا أدعو[2] زيدا، على أن "يا" للتنبيه، و "أدعو" للإنشاء لا للإخبار، كما قال المصنف في شرح الشذور[3].

فحذف الفعل / وجوبا، لكثرة الاستعمال[4]، ولوجود ما يدل عليه ويقوم مقامه. / ١٦٣

وذهب قوم[5] منهم المبرد[6] إلى أن المنادى منصوب بـ "يا" أو إحدى أخواتها، ثم اختلفوا فقال بعضهم[7]: هي أحرف نائبة عن الفعل.

وقيل : أحرف غير نائبة[8].

١- انظر الكتاب ١ / ٢٩١ و ٢ / ١٨٢ .

٢- في "ع": وأصل يازيد : أدعو .

٣- شرح الشذور ص ٢١٥ .

٤- انظر الكتاب ١ / ٢٩١ .

٥- منهم ابن السراج . انظر الأصول ١ / ٣٣٣ ، ومنهم ابن جني . انظر الخصائص ٢ / ٢٧٦ و ٢٧٧ ، ومنهم الجرجاني . انظر شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهري ص ٢٣٨ و ٢٣٩ .

٦- صرح المبرد في المقتضب أن المنادى منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وحرف النداء بدل منه . انظر المقتضب ٤ / ٢٠٢ ، فهو موافق لسيبويه في هذا . ونسب ابن يعيش إلى المبرد القول بأن المنادى منصوب بحرف النداء . انظر شرح المفصل ١ / ١٢٧ ، وكذلك الرضي . انظر شرح الكافية ١ / ١٣١ ، وكذلك علاء الدين الإربلي . انظر جواهر الأدب ص ٣٦٠ .

٧- مثل ابن السراج . انظر الأصول ١ / ٣٣٣ .

٨- وهذا مذهب ابن جني . انظر الخصائص ٢ / ٢٧٦ و ٢٧٧ .

وقال آخرون : هي أسماء لـ " أدعو " متحملة لضمير الفاعل[١] .

والصحيح ما قاله سيبويه[٢] .

المنادى المنصوب

(وإنما ينصب) المنادى لفظا في حالة ما إذا كان (مضافا)، سواء كانت إضافته محضة ، (كيا عبدَالله) ، أو غير محضة ، كيا حسنَ الوجه . وجوز[٣] ثعلب[٤] في غير المحضة الضم .

(أو) كان (شبهه) ، أي : شبه المضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، سواء كان رافعا لما بعده ، (كيا حسناً وجهُهُ) ، أو ناصبا لما بعده لفظا ، كيا ضارباً زيداً ، (ويا طالعاً جبلاً) ، أو محلا ، كيا رفيقاً بالعباد ، (ويا خيرا من زيد)[٥] .

ومن شبه المضاف ما كان[٦] معطوفا عليه قبل النداء ، كيا ثلاثةً وثلاثين ، فيمن سميته بذلك .

(أو) كان المنادى (نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى) مناديا رجلا غير معين : (يارجلاً خذ بيدي) ، ومثله قول الواعظ : ياغافلاً والموت يطلبه ، وقول الشاعر :

١— نُقِلَ هذا عن الكوفيين . انظر الجنى الداني ص ٣٤٩ . وهو مذهب أبي علي الفارسي في بعض أقواله . انظر شرح المفصل ١/١٢٧ ، وشرح الكافية ١/١٣٢ ، والفوائد الضيائية ١/٣٢٥ .

٢— انظر مرجحات مذهب سيبويه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٤٠ ، وشرح المفصل ١/١٢٧ ، والهمع ٣/٣٣ .

٣— في " د " : وجوز ثلعب .

٤— انظر الارتشاف ٣/١٢٢ ، والتصريح ٢/١٦٧ ، والهمع ٣/٣٧ ، والأشموني ٣/١٤٠ .

٥— في متن القطر ص١٦ : . . . وياطالعا جبلا ، ويارفيقا بالعباد .

٦— في "ع" : ما إذا كان .

١٩٥— فياراكبـاً إمّا عرضـتَ[1] فبلّغـنْ[2]

وعن المازني إحالة وجود هذا القسم[3] ، وأن ما[4] ورد من ذلك نحو قـول الشاعـر :

١٩٦— أداراً بِحُزْوَى[5] هِجْتِ للعين عَبْرةً[6]

١— في"د ":إما عرضت فبلغا .

٢— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

نداماي مِنْ نجرانَ ألاّ تلاقيـا

وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . انظر المفضليات ص ١٥٦ .

وعرضت : أتيت العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولهما . وندامي : جمع ندمان بمعنى : نديم ، وهو المُشَارِب .

والشاهد فيه نصب المنادى ، لأنه نكرة غير مقصودة ، فالشاعر لـم يقصد راكبا بعينه .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ، والأصول ١ / ٣٣١ ، والجمل للزجاجي ص ١٤٨ ، وشرح المفصـل ١ / ١٢٧و ١٢٨ ، وشرح الشذور ص ١١١ ، والعيني ٤ / ٢٠٦ ، والتصريح ٢ / ١٦٧ ، والأشموني ٣ / ١٤٠ ، والخزانة ٢ / ١٩٤ .

٣— انظر توضيح المقاصد ٣ / ٢٨١ ، والتصريح ٢ / ١٦٧ ، والأشمونـي ٣ / ١٤٠ .

٤— في النسختين : وأنما .

٥— في " د " : بحرون .

٦— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فماء الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٣٨٩ .

وحُزْوَى : جبل من جبال الدهناء . وماء الهوى : الدمع . ويرفض: ينصب متفرقا . ويترقرق : يتردد في العين .

والشاهد فيه نصب المنادى " دار " لأنه نكرة غير مقصودة .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٣ ،

===

محمول على الضرورة.وكأنه[1] نظر — والله أعلم — إلى أن نداء المنادى الإقبال عليه[2] ، والنكرة غير المقصودة غير مُقْبَل عليها .

المنادى المبني

(و) أما المنادى (المفرد المعرفة) ، والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به[3] ، حتى يدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي ، فإنه — أعني المفرد — لا ينصب لفظا ، بل (يبنى) .

قال بعضهم[4] : لشبهه " أنت " في التعريف ، والإفراد ، وتضمين[5] / معنى ١٦٤/ الخطاب .

وذهب الفارسي[6] إلى أن علة بنائه وقوعه موقع حرف الخطاب .

وبناؤه (على ما يرفع به) لا على السكون ، للإشارة إلى أن له قدما في الإعراب ، وأن بناءه غير أصلي .

وإنما كان على صورة الرفع دون غيره من الحركات إيثارا له بأقوى الحركات

=== والجمل ص ١٤٨ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٩١ ، وشرح الجمل ٢/ ٨٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٨١ ، والعيني ٤/ ٢٣٦ ، والخزانة ٢/ ١٩٠ .

١— في " ع " :كأنه .

٢— في " ع " : والإقبال عليه .

٣— في " ع " : ولا شبهه .

٤— مثل المبرد . انظر المقتضب ٤/ ٢٠٤ ، ومثل ابن السراج . انظر الأصول ١/ ٣٣٣ ، ومثل علي بن فَضَّال المجاشعي . انظر شرح عيون الإعراب ص ٢٦٣ ، ومثل ابن يعيش . انظر شرح المفصل ١/ ١٢٩و ١٣٠ .

٥— في " ع " : وتضمن .

٦— انظر الإيضاح العضدي ص ٢٤٦ ، والمسائل البصريات ١/ ٥٧٩ .

تنبيها[١] على قوته وتمكنه في الإعراب قبل النداء .

وقيل : [٢] ليحصل الفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته إذ لو بني على الكسر لالتبس به عند[٣] حذف يائه اكتفاء بالكسرة .[٤]

أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة .

والتعبير بالبناء على ما يرفع به أولى من تعبير بعضهم[٥] بالبناء على الضم ؛ لأنه يدخل في الأول الضم ، (كيا زيدُ ، و) ما يقوم مقامه من الألف في المثنى ، نحو : (يازيدان ، و) الواو في المجموع ، نحو (يازيدون) .

وسواء كان التعريف في هذا الباب قبل النداء كما مر من الأمثلة ، أو عارضا بسبب النداء والإقبال ، كيا إنسانُ ، (ويا رجلُ لمعين) فيهما .

تكميل

المنادى المستحق للضم إذا كان علما ، مفردا ، موصوفا بابن أو ابنة متصلة الصفة به ، مضافة إلى علم ، نحو : يازيد بن عمرو ، وياهند ابنة عمرو يجوز ضمه وفتحه .[٦] أما ضمه فعلى أصله ، وأما فتحه فإتباع لفتحة " ابن " ولا يعتد بفصل الساكن ؛ لأنه حاجز غير حصين .

قال ابن كيسان : [٧] والفتح أكثر في كلام

١— في " د " : وتنبيها .

٢— من القائلين بهذا ابن يعيش . انظر شرح المفصل ١ / ١٣٠ ، والرضي انظر شرح الكافية ١ / ١٣٢ .

٣— في " ع " : عنده .

٤— في " ع " : حذف يائه من " ابن أم " اكتفاء بالكسرة .

٥— مثل ابن السراج . انظر الأصول ١ / ٣٣٠ ، ومثل الصيمري . انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٣٣٧ .

٦— في " د " : يجوز فتحه وضمه .

٧— هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان . كان إماما في العربية .

===

العرب[١] . وذكر المصنف[٢] أنه المختار عند البصريين غير المبرد[٣] .
وأما " الابن " فلا يجوز فيه إلا النصب[٤] .

وإذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المستحق للضم جاز ضمه ونصبه كقولـــــه :

١٩٧— سـلامُ اللـه يا مطـرٌ عليهـا[٥]

=== أخذ عن المبرد وثعلب ، فمزج المذهبين ، فأخذ من كل واحد ما غلب على ظنه صحته . قرأ عليه خلق كثير . من مصنفاته : كتاب ما اختلـف فيه البصريون والكوفيون ، وغريب الحديث ، والمقصور والممدود ، والوقف والابتداء . توفي سنة ٣٢٠ هـ . انظر أخباره في تاريخ العلمـــاء النحويين ص ٥١ ، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧ ، وإنباه الرواة ٥٧/٣ ، وإشارة التعيين ص ٢٨٩ ، وبغية الوعاة ١٨/١ .

١— انظر الارتشاف ١٢٢/٣ ، والمساعد ٤٩٤/٢ ، والتصريح ١٦٩/٢ .

٢— أوضح المسالك ٢٢/٤ .

٣— انظر المقتضب ٢٣١/٤ و ٢٣٢ ، والكامل ٥٧٦/٢ .

٤— وذلك لأنه نعت مضاف مجرد من " أل " . انظر التصريح ١٧٣/٢ ، وسيأتي الكلام عليه في ص ٥٦٣ .

٥— هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

وليس عليك يا مطرُ السـلامُ

وهو للأحوص الأنصاري . انظر ديوانه ص ١٨٩ .
والشاهد فيه : ضم المنادى المفرد المعرفة مع تنوينه ، وهذا التنوين للضرورة .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ٢١٤/٤ و ٢٢٤ ، ومجالس ثعلب ٩٢/١ و ٥٤٢/٢ ، والأصول ٣٤٤/١ ، وجمـل الزجاجي ص ١٥٤ ، وكتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٤ ، والإنصاف ٣١١/١ ، والعيني ٢١١/٤ ، والتصريح ١٧١/٢ ، والهمع ٤١/٣ ، والأشموني ١٤٤/٣ .

وقولـــه :

١٩٨ـ أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى(١) غريبـــا(٢)

والضم(٣) / تشبيها له بمرفوع مُسْتَحِق لمنع الصرف اضْطُرَّ إلى تنوينه ، والنصـــب / ١٦٥ تشبيها له بالمضاف ؛ لطوله بالتنوين .

واختار سيبويه(٤) والخليل(٥) الضم ، وأبـــو عمـــرو(٦) وعيســـى(٧) (٨)

١ـ في النسختين : شعبا ، والتصحيح من الديوان ص ٦٢ .

٢ـ هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

ألؤما لا أبالك واغترابـــا

وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٦٢ .

والشاهد فيه : نصب المنادى وهو نكرة مقصودة مع تنوينه ، وذلـــك للضرورة .

وشعبى : اسم موضع .

وهذا البيت من شواهد شفاء العليل ٢ / ٨٠٨ ، والعيني ٤ / ٢١٥ ، والتصريح ٢ / ١٧١ ، والأشموني ٣ / ١٤٥ .

٣ـ في النسختين : والضم ، والأحسن أن يقول : فالضم ، لأن الفاء تفيد التفصيل .

٤ـ انظر الكتاب ٢ / ٢٠٢ .

٥ـ انظر المقتضب ٤ / ٢١٣ ، والجمل للزجاجي ص ١٥٤ .

٦ـ انظر الجمل للزجاجي ص ١٥٤ ، والارتشاف ١ / ١٢٥ ، والمساعد ٢ /٥٠١ .

٧ـ هو عيسى بن عمر الثقفي . أحد نحاة أهل البصرة ، وأحد قرائها . أخذ القراءات والنحو عن عبد الله بن أبي إسحاق ، وروى الحروف عن ابن كثير وابن محيصن . أخذ عنه الخليل بن أحمد والأصمعي . صنف مصنفات كثيرة في النحو ، منها : الجامع ، والإكمال . توفي سنة ١٩٤ هـ .
انظر أخباره في أخبار النحويين للسيرافي ص ٤٩ ، وتاريخ العلمـــاء النحويين ص ١٣٥ ، ونزهة الألباء ص ٢٨ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ ، وإشارة التعيين ص ٢٤٩ .
وانظر رأيه في الكتاب ٢ / ٢٠٣ .

٨ـ قوله : " وعيسى " ساقط من " ع " .

ويونس[1] النصب .

واختار ابن مالك[2] الضم في العلم ، والنصب في اسم الجنس ؛ لأن سبب البناء ، وهو[3] شبه الضمير في العلم أقوى منه في اسم الجنس .

١ـ انظر الارتشاف ٣/١٢٥ ، والتصريح ٢/١٧٢ ، والأشموني ٣/١٤٥ .

٢ـ انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٣ .

٣ـ قوله : " وهو " ساقط من " ع " .

(فصل) في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وتقول) في نحو : (ياغلام) مريدا به الإضافة إلى الياء : ياغلامِ - بالكسر - ، وياغلامَ - بالفتح - ، وياغلامُ - بالضم - بغير ياء في الجميع ، بـ (يا) لحركات (الثلاث)[1] على الميم .

(و) تقول فيه أيضا ياغلامِيَ[2] - بإثبات (الياء فتحا)[3] - أي : مفتوحة ، (و) ياغلامِيْ - بإثباتها (إسكانا) - أي : ساكنة ، (و) ياغلاما[4] - (بالألف) - ، فهذه ست لغات أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ، ثم قلبها ألفا ، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة ، وأما السادسة وهي الضم اكتفاء بنية الإضافة فهي لغة ضعيفة ؛ لالتباس المضاف حينئذ بغيره .

قال المصنف[5] وغيره[6] : وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافا .

حكى يونس[7] قول بعضهم[8] : يا أمُّ - بالضم - ، وقرئ : ﴿ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾[9] - بالضم -[10] .

---

١ - في " د " : بالحركات الثلاثة .

٢ - قوله : " ياغلامي " ساقط من " ع " .

٣ - في متن القطر[؟]: وبالياء فتحا .

٤ - في " د " : ياغلامي .

٥ - انظر أوضح المسالك ٤ / ٣٨ .

٦ - مثل المبرد . انظر المقتضب ٤ / ٢٦٣ ، ومثل الأعلم الشنتمري . انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٥٧ .

٧ - الكتاب ٢ / ٢٠٩ و ٢١٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢ .

٨ - في " ع " : حكى يونس قولهم .

٩ - سورة الأنبياء من الآية ١١٢ .

١٠ - وهي قراءة أبي جعفر المدني . انظر شواذ القرآن ص ٩٥ ، والمبسوط ص ٣٠٣ ، والمحتسب ٢ / ٦٩ .

(و) لك مع هذه اللغات في الأب والأم مضافين للياء أن تزيد تاء التأنيث مفتوحة ومكسورة ، عوضا عن ياء المتكلم ، فتقول : (يا أبت ، ويا أمت) — بالفتح والكسر فيهما — ، فهذه ثمان لغات في الأب والأم إذا كانا مضافين إلى الياء في النداء .

(و) لك في المنادى المضاف إلى المضاف إلى الياء[1] إذا كان ابن أم وابن عم أن تقول فيه : (يابن أم ويابن عم — بفتح وكسر) على الميم فيهما — ، فالفتح[2] على جعلهما اسما واحدا مركبا تركيب مزج ، والكسر على الاجتزاء / ١٦٦/ بالكسرة عن الياء .

وحكم ابنة في ذلك حكم ابن[3] .

وأما إذا كان المنادى المضاف إلى المضاف إلى الياء غير ابن أم وابن عم فلا يجوز فيه إلا إثبات الياء[4] ، كما كان قبل النداء .

وإنما خرج ابن أم وابن عم عن هذا الحكم تخفيفا لهما بالحذف ، لكثرة استعمالهما في النداء .

(ولحاق الألف والياء في الأولين)[5] وهما : يا أبت ، ويا أمت ، نحو : يا أبتا ، ويا أمتا ، ويا أبتي ، ويا أمتي (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(و) لحاقهما (للأخيرين)[6] وهما : ابن أم وابن عم ، نحو :

١— من قوله : " في النداء ولك " إلى قوله : " إلى الياء " ساقط من " ع " .

٢— في " ع " : بالفتح .

٣— في " د " : ابنة .

٤— مع جواز تسكينها وفتحها . انظر شرح القطر ص ٢٠٧ ، والتصريح ٢/ ١٧٩ .

٥— في متن القطر ص ١٢ : وإلحاق الألف أو الياء للأولين .

٦— في متن القطر ص ١٢ : وللآخرين .

يابن أما ، ويابن عما ، ويابن أمي ، ويابن عمي — بإسكان الياء وفتحها — (ضعيف) ، ومنه قوله :

١٩٩— يا ابنة عما[1] لا تلومي واهجعي[2]

وقوله :

٢٠٠— يابن أمي ويا شُقَيِّقَ نفسي[3]

١— في "ع" : يا ابنة عمي .

٢— هذا صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

لا تسمعيني منك لوما واسمعي

وهو لأبي النجم العجلي . انظر ديوانه ص ١٣٤ .

والشاهد فيه لحاق " ابنة عم " المنادى الألف في آخره .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/٢١٤ ، والأصول ١/٣٤٢ ، والجمل للزجاجي ص ١٦٠ ، والأمالي الشجرية ٢/٧٤ ، وشرح المفصل ٢/١٢ و ١٣ ، والعيني ٤/٢٢٤ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والهمع ٤/٣٠٢ ، والأشموني ٣/١٥٧ .

٣— هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

أنت خليتني لدهر شديد

وهو لأبي زبيد الطائي . انظر ديوانه ص ٥٩٧ ، والرواية التي اختارها جامع الديوان هي :

يابن حسناء شق نفسي يالجـ ✻ ـلاج خليتني لدهر شديد

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والشاهد فيه إثبات الياء في "أم" المضافة إلى "ابن" حال ندائها .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/٢١٣ ، والمقتضب ٤/٢٥٠ ، والجمل للزجاجي ص ١٦١ ، والأمالي الشجرية ٢/٧٤ ، وشرح المفصل ٢/١٢ ، وشفاء العليل ٢/٨١٣ ، والعيني ٤/٢٢٢ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والهمع ٤/٣٠١ ، والأشموني ٣/١٥٧ .

تكميـــــــل

إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلا فليس فيه إلا وجـــه واحد ، وهو ثبوت الياء مفتوحة ، نحو : يا فتايَ ، ويا قاضِـــيَّ ، وكذا إذا كان وصفا يشبه الفعل ، إلا أن هذا يجوز فيه إسكان اليـــــاء وفتحها ، نحو : يا مكرمي ، ويا ضاربي (1) .

1— في " د " : يا مكرمي ، يا ضاربي .

ويشترط فيه حينئذ أن يكون منعوتا بما فيه " أل " كهذا المثال ، ولم يشترط ذلك ابن مالك[1] تبعا لابن عصفور[2] ، واستدلا بقول الشاعر :

٢٠١ـ أَيُّهذانِ كلا زادَكُمَا[3]

ويشترط فيه أيضا ألا يكون بعده حرف خطاب ، فلا يقال : يا أَيُّهذاك الرجل ، خلافا لابن كيسان / في تجويزه ذلك.[4] ١٦٨/

و " أي " إذا كانت وصلة لنداء ما فيه " أل " يلزم بعدها هاء التنبيه[5] كالعوض عما تضاف إليه .

ويجوز في لغة بني أُسَيْدٍ حذف ألفها ، وضم الهاء إتباعا لما قبلها ،

١ـ انظر شرح التسهيل لوحة ٢٠٢ أ .

٢ـ انظر توضيح المقاصد ٣/٢٩٩ ، والمساعد ٢/٥٠٤ ، والأشموني ٣/١٥٢ .

٣ـ هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه :

ودعاني واغلا فيمن يَغِلْ

ولم أقف على قائله .

والذي يَغِل : هو من يدخل على القوم يشربون من غير أن يُدْعَى لذلك.

والشاهد فيه نعت " أي " المنادى باسم إشارة ، ولم ينعت اسم الإشارة بما فيه " أل " .

وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل ق ٢٠٢ أ ، والارتشاف ٣/١٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٣/٢٩٩ ، وشرح الشذور ص ١٥٤ ، والمساعد ٢/٥٠٤ ، والعيني ٤/٢٣٩ ، والأشموني ٣/١٥٣.

٤ـ انظر الارتشاف ٣/١٢٨ ، والمساعد ٢/٥٠٤ ، والتصريح ٢/١٧٥ .

٥ـ في " ع " : هاءُ للتنبيه .

وعليه قراءة ابن عامر[1] : ﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾[2] ، ﴿ أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3] .

(و) أما (البدل و) المعطوف (المنسوق المجرد) من " أل " فإنهما يكونان (كالمنادى المستقل) ؛ لأن البدل في قوة تكرار العامل ، وحرف العطف عندهم كالنائب عن العامل ، فَيُبْنَيَان على الضم إن كانا مفردين علمين أو نكرتين مقصودتين ، وينصبان فيما عدا ذلك . وهذا الحكم ثابت للبدل والمنسوق إذا كانا تابعين للمنادى (مطلقا)، أي : سواء كان مبنيا أو معربا .

وإنما لم يجعل المنسوق المقرون بأل كالمنادى المستقل لامتناع مباشرته لحرف النداء .

(ولك) إذا تكرر لفظ المنادى المستحق للضم مضافا ، كما (في[4] :

٢٠٢— (يازيد زيد اليَعْمُلات)الذُّبَّلِ * تطاول الليل عليك فانزِلِ[5]

١— هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي . أحد القراء السبعة ، ومقرئ أهل الشام . أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب ، وفضالة بن عبيد ، وأبي الدرداء . روى عنه القراءة ابن ذكوان ، وهشام بن عمار السلمي . تولى قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك . توفي في دمشق سنة ١١٨ هـ . انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١ / ٨٢ ، وغاية النهاية ١ / ٤٢٣ .

٢— سورة الرحمن من الآية ٣١ ، وانظر السبعة في القراءات ص ٦٢٠ ، والعنوان في القراءات السبع ص ١٨٤ .

٣— سورة النور من الآية ٣١ ، وانظر التذكرة في القراءات ٢ / ٥٦٧ ، والتبصرة ص ٢٧٣ .

٤— في متن القطر[13] : ولك في نحو .

٥— هذا بيت من الرجز ، وهو لعبد الله بن رواحه . انظر ديوانه ص ١٥٢ ، ونسب لبعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية المطبوعة على العمل . والذبل : جمع ذابل ، بمعنى : ضامر . وزيد المذكور في البيت

===

و :

٢٠٣— ياتيم[1] تيـــم[2] عديٍ لا أبا لكم[3]

وجهان : الأول — (فتحهما) على أن الأول مضاف لما بعد الثاني ، والثاني[4] مقحم بينهما عند سيبويه[5] .

=== هو زيد بن أرقم الخزرجي ، وأضافة إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها .
والشاهد فيه تكرار لفظ المنادى المستحق للضم مضافا .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، والمغني ص ٥٩٦ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٧٢ ، والعيني ٤/٢٢١ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والخزانـــة ٢/٣٠٣ .

١— في النسختين : ياتميم ، والتصحيح من ديوان الشاعر .

٢— في " د " : تميم عديٍ .

٣— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمـــــرُ

وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٢٨٥.
وعمر المذكور في البيت هو عمر بن لجأ التيمي . ومعنى البيـــت : ياتيم عدي امنعوا عمر من هجائي حتى تأمنوا من أن ألقيكم فـــي صيبة وبلية ، أي : في هجاء فاحش .
والشاهد فيه تكرار لفظ المنادى المستحق للضم مضافا .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٠٥ ، ونوادر أبي زيد ص٤١١ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، والجمل للزجاجي ص١٥٧ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، والمغني ص ٥٩٦ ، والعيني ٤ / ٢٤٠ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والخزانة ٢ / ٢٩٨ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية : لا يوقعنكم، مكان: لا يلقينكم .

(٤) في " ع " : أو الثاني .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ .

قال بعضهم[1] : وانتصاب الثاني حينئذ على التأكيد .

أو على أن الأول مضاف لمثل ما أضيف إليه الثاني محذوف عند المبرد[2] .

قال المصنف[3] : وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف ، أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين ، وهما كالكلمة الواحدة .

وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني[4] . انتهى .

وقال بعضهم[5]: الاسمان ركبا تركيب خمسةَ عشرَ ، وجعلا اسما واحدا ، ثم أضيف . / ففتحتهما على هذا فتحة بناء . /١٦٩

(و) الوجه الثاني — (ضم الأول)[6] على أنه منادى مفرد معرفة ، ونصب الثاني على أنه منادى مضاف ، أو توكيد[7] ، أو عطف بيان للأول ، أو بدل منه ، أو بإضمار أعني . وهذا الوجه أرجح كما صرح به ابن مالك — رحمه الله تعالى —[8] .

واعلم أنه لا تختص المسألة بالعلم كما مثل المصنف ، بل اسم الجنس

---

١ — مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣ و ١٣٢٢ .

٢ — انظر المقتضب ٢٢٧/٤ ، وما ذكر هنا هو أحد قولي المبرد، وقوله الآخر موافق لسيبويه . انظر المقتضب ٢٢٧/٤ ، والكامل ٦٦٩/٢ و ١١٤٠/٣ .

٣ — شرح القطر ص ٢١٣ .

٤ — في شرح القطر ص٢١٣: . . . لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير عكسه .

٥ — هو الأعلم الشنتمري . انظر الارتشاف ١٣٥/٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٤/٣ ، والأشموني ١٥٤/٣ .

٦ — في متن القطر ص١٣: . . . أو ضم الأول .

٧ — في " ع " : أو تأكيد .

٨ — انظر شرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ .

والوصف كذلك في جواز ضم الأول[١] وفتحه بلا تنوين[٢] ، نحو : يا رجلَ القوم ، ويا صاحبَ زيد ، هذا مذهب البصريين .[٣] وخالف الكوفيون[٤] في اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب[٥] إلا منونا ، نحو : يا صاحباً[٦] صاحب زيد .[٧]

١- في "ع" : في جوازهم الأول .

٢- في " د " : بالتنوين .

٣- انظر هذه المسألة في الارتشاف ٣/١٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/٣٠٤ ، والأشموني ٣/١٥٤ .

٤- انظر الارتشاف ٣/١٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/٣٠٤ .

٥- في " ع " : لا ينصب .

٦- في "ع" : نحو : صاحبا .

٧- ولم يختلفوا في ضم الأول ، سواء كان اسم جنس أو وصفا . انظر الارتشاف ٣/١٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/٣٠٤ .

(فصل) في ترخيم المنادى

والترخيم في اللغة : الترقيق ، والتليين ، والتسهيل .

وفي الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص ،

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم المنادى ، وهو حذف آخر المنادى لغير موجب . وهو المذكور هنا .

و ترخيم الضرورة ، وهو حذف آخر غير المنادى لغير موجب ، ويختص بضرورة الشعر.[1]

وترخيم التصغير ، وهو تصغير المزيد بتجريده عن الزوائد ، كقولك في أسود : سُوَيْد ، ونحو ذلك .

وأشار إلى الأول بقوله : (ويجوز ترخيم المنادى المعرفة)[2] ، فلا يرخم نحو قول الأعمى : يا امرأة خذي بيدي .

ولابد أيضا ألا يكون مضافا[3] ، ولا مركبا تركيبا إسناديا[4] ، ولا مستغاثا ،[5]

١ــ نحو قول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مالٍ ليلة الجوع والخَصَرْ

أراد : طريف بن مالك . انظر ديوان امرئ القيس ص ١٤٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٠ ، والأشموني ٣ / ١٨٤ .

٢ــ لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٨ ، والتصريح ٢ / ١٨٤ .

٣ــ وذلك لأنه لو حذف من الأول لبقي الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى ، والثاني لا يمكن الحذف منه ؛ لأنه ليس بمنادى ؛ لأن الذي وقع عليه النداء لفظا هو الأول . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٨ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٤١ .

٤ــ وذلك لأن أصله الجملة ، والجملة لا تغير بل تحكى على حالها . انظر الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٢ .

٥ــ لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه ،

===

ولا مندوبا[1] ، فلا يرخم ياطلحة الخير ، وياتأبط شرا ، ويالجعفر[2] ، ووا مالكا .

وأشار المصنف إلى حد ترخيم المنادى بقوله : (وهو حذف آخره تخفيفا)[3] ، وتسمية هذا الحذف بالترخيم قديمة ، قال / المصنف في / ١٧٠ الشرح :[4] رُوِيَ أنه قيل لابن عباس — رضي الله عنهما — : إن ابن مسعود — رضي الله عنه — قرأ : ﴿ وَنَادَوْا يَامَالِ ﴾[5] فقال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم[ذكره الزمخشري[6] وغيره[7] .

وعن بعضهم[8] : أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم ؛ لضعفهم عن إتمامه . انتهى .

ثم إن المنادى تارة يكون مختوما بتاء التأنيث ، وتارة يكون

== والترخيم من خصائص المنادى . انظر شرح الكافية ١ / ١٥٠ ، والفوائد الضيائية ١ / ٣٤٢ ، والتصريح ٢ / ١٨٤ .

١ — لم يرخم المندوب والمستغاث الذي في آخره زيادة المد لأن المقصود بهما امتداد الصوت ، والترخيم يضاد ذلك . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٨ ، وشرح الكافية ١ / ١٥٠ .

٢ — إذا كان المستغاث غير مجرور باللام جاز ترخيمه ، نحو قول الشاعر :
أعام لك ابن صعصعة بن سعد
أراد أعامر . انظر الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، والمساعد ٢ / ٥٤٦ ، والتصريح ٢ / ١٨٤ .

٣ — في "ع" : حذف آخره تخفيف .

٤ — شرح القطر ص ٢١٣ ، وفي النقل تصرف يسير .

٥ — سورة الزخرف من الآية ٧٧ . والترخيم أيضا قراءة علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ويحيى والأعمش . انظر شواذ القرآن ص ١٣٧ ، والمحتسب ٢ / ٢٥٧ .

٦ — انظر الكشاف ٤ / ٢٦٤ .

٧ — مثل ابن خالوية . انظر شواذ القرآن ص ١٣٧ .

٨ — ذكرهذا ابن جني . انظر المحتسب ٢ / ٢٥٧ .

مجردا منها[١] (فذو التاء) يرخم (مطلقا) بلا شرط (كيا طلح) في نداء طلحة ، (ويا ثب) في نداء ثُبَةُ ، وهي الجماعة .

(وغيره) وهو المجرد من التاء لا يجوز ترخيمه إلا (بشرط ضمه) فلا يرخم غير المضموم منه وإن كان علما ، نحو : يا عبدَ الله .

(و) بشرط[٢] (علميته) ، فلا يرخم غير العلم وإن كان مضموما ، نحو : يا إنسان ، لمعين .

(و) بشرط[٢] (مجاوزته ثلاثة أحرف) فلا يرخم ما كان على ثلاثة أحرف ، وأحرى ما دون ذلك وإن كان علما مضموما ، نحو : يا زيد ، وياحكم .

وجوز بعضهم في محرك الوسط دون ساكنه[٣] ، وبعضهم[٤] فيهما[٥] .

وما اجتمعت فيه هذه الشروط من المجرد من التاء جاز ترخيمه ، (كياجعف) في نداء جعفر .

واعلم أن المرخم يجوز أن يُنْوَى المحذوف منه فلا يغير ما بقي ، بل يُؤْتَى به على صورته قبل الحذف ، وهذا هو الأكثر[٦] .

---

١ — في " ع " : عنها .

٢ — في " ع " : ويشترط .

٣ — هذا مذهب الفراء . انظر شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، وشرح القطر ص ٢١٤ ، والتصريح ٢ / ١٨٥ .

٤ — وهذا مذهب الأخفش وبعض الكوفيين . انظر الارتشاف ٣ / ١٥٥ ، والتصريح ٢ / ١٨٥ ، والأشموني ٣ / ١٧٥ ، ومجيب الندا ٢ / ١٠٩ .

٥ — انظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ٣٥٦ ، والتبيين ص ٤٥٦ ، وائتلاف النصرة ص ٤٨ .

٦ — وتسمى هذه اللغة لغة من ينتظر . انظر التصريح ٢ / ١٨٨ ، والأشموني ٣ / ١٧٩ .

وألا ينوى المحذوف منه فيجعل الباقي كأنه اسم مستقل [١]، فعلى هذا تقول : ياجعف (ضما) على عدم نية المحذوف ، (وفتحا) على نيته .

(ويحذف) لأجل الترخيم (من) المنادى المرخم إذا كان ما قبل آخره حرف لين ساكنا زائدا رابعا فصاعدا وقبله حركة مجانسة له ، كما في (نحو : سلمان ومنصور ومسكين) وما أشبهها (حرفان) ، وهما الحرف الأخير وما قبله ، فتقول [٢]: ياسلمَ ، في سلمان ، / ويامنصُ ، في منصور ، / ١٧١ ويامسكِ ، في مسكين ، قال الشاعر :

٢٠٤— يا مَرْوَ إنّ مطيَّتي محبوسةٌ [٣]

يريد : يامروان : وقال الآخر :

٢٠٥— يا أسمَ [٤] صبرا على ماكان مِنْ حَدَثٍ [٥]

١— وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . انظر التصريح ٢ / ١٨٨ ، ومجيب الندا ٢ / ١٠٩ .

٢— في " ع " : تقول .

٣— هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

ترجو الحباء وربها لم ييأسِ

وهو للفرزدق . انظر ديوانه ٢ / ٤٨٢ .

ومروان المذكور هو مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية .

والحباء : العطاء .

والشاهد فيه ترخيم " مروان " بحذف حرفين منه .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، والجمل للزجاجي ص ١٧٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٨٤ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٨٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٢ ، وشرح القطر ص ٢١٥ ، والمساعد ٢ / ٥٥٠ ، والعيني ٤ / ٢٩٢ ، والتصريح ٢ / ١٨٦ ، والأشموني ٣ / ١٧٨ .

٤— في " د " : ياسم .

٥— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

إن الحوادث مَلْقِيٌّ ومنتظرُ

وينسب للبيد ، وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٦٤ ، كما ينسب

===

يريد : يا أسماء .

وخرج بالقيود ما كان نحو : سَفَرْجَل ؛ لأن ما قبل آخره صحيحٌ غير معتل ، وما كان نحو : هَبَيَّخ وقَنَوَّر ؛ لأن حرف اللين فيهما متحرك .

والهَبَيَّخ — بفتح الهاء والباء الموحدة ، والمثناة التحتية مشددة ، بعدها خاء معجمة — : الغلام الممتلي .

والقَنَوَّر — بفتح القاف والنون ، والواو مشددة ، بعدها راء — : الصعب الشرس من كل شيء .

وخرج أيضا ما كان نحو : مختار ومنقاد ؛ لأصالة الألفين .

وما كان نحو : عماد وسعيد وثمود [1] ؛ لأن حرف اللين ثالث .

وما كان نحو : فِرْعَوْن وغُرْنَيْق [2] ؛ لعدم مجانسة الحركة .

(و) يحذف (من نحو : معد يكرب) مما هو مركب تركيب مزج العجز، وهو (الكلمة الثانية) منه ، فتقول : يامعدي ، في ترخيم معد يكرب ، ويابعلُ ، في بعلبك ، ونحو ذلك .

=== لأبي زبيد الطائي ، وهو في ملحقات ديوانه ص ٦٧٤ .
والشاهد فيه حذف حرفين من " أسماء " عند ترخيمها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢٥٨/٢ ، والجمل للزجاجي ص ١٧١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٦٩/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٩/١ ، والأمالي الشجرية ٨٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ١٠٧٢/٢ ، والمساعد ٥٥٠/٢ ، والعيني ٢٨٨/٤ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، والأشموني ١٧٨/٣ .

١ — في " د " : وهود .

٢ — في " د " وعروه نيق ، والغُرْنَيْق : طائر من طيور الماء طويل العنق . انظر اللسان ٢٨٧/١٠ غرنق .

تتمـــــة

يشترط في ترخيم الضرورة ثلاثة شروط :

الأول ـ أن يضطر الشاعر إلى ذلك .

الثاني ـ أن يكون ذلك[1] الاسم المرخم صالحا لأن ينادى ، نحو : أحمد ، فلا يرخم نحو : الغلام وشبهه مما لا يصلح للنداء .

الثالث ـ أن يكون مختوما بتاء التأنيث ، أو زائدا على ثلاثة أحرف .[2]

١ـ قوله : " ذلك " ساقط من "ع" .

٢ـ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والخَصَرْ

أراد : طريف بن مالك . انظر ديوان امرئ القيس ص ١٤٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٠ ، والأشموني ٣/١٨٤ .

(فصل) في الاستغاثة والندبـــــة

والاستغاثة : نداء من يخلص من شدة ، أو يعين على مشقة . ولا يناد ى المستغاث إلا بـ " ياء " خاصة [١] ، ويجب أن تكون مذكورة .

وللمستغاث ثلاث حالات :

إحداها وهي الغالب — أن يجر بلام واجبة الفتح .

الثانية — أن يختم بألف [٢] ، بغير لام أوله ، وهي دون التي قبلها .

الثالثة — أن يجرد من اللام أوله ومن الألف آخره ، ويجعل كالمنـــادى المستقل ، وهذه أقلها .

(و) إذا علم [٣] هذا فعلى الحالة / الأولى (يقول المستغيث) / ١٧٢ إذا استغاث : (يالَلَّه لِلْمُسْلمين — بفتح لام المستغاث به) ، وجره بها . وهي متعلقة بالفعل المقدر بعد " يا " عند سيبويه [٤] ، واختاره ابن عصفور [٥] .

وقيل : زائدة ، لأن " أدعو " يتعدى بنفسه ، واختاره ابن خروف [٦] .

وقيل : متعلقة بـ " يا " ، وهو لابن جني [٧] .

وإنما فتحت هذه اللام لأن المستغاث واقع موقع المضمر ، لكونه منادى ، وللفرق بين المستغاث به والمستغاث له .

---

١ — لأنها أم حروف النداء ، ولأن الاستغاثة كالبعد ، لاحتياجها إلـــى مد الصوت ، لأنه أعون على إسراع إجابة المحتاج إليها . انظـــــر التصريح ٢ / ١٨٠ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٦٣ .

٢ — في " ع " : بالألف .

٣ — في " د " : إذا علم .

٤ — انظر الكتاب ٢ / ٢١٧ .

٥ — انظر شرح الجمل ٢ / ١٠٩ .

٦ — انظر الارتشاف ٣ / ١٤٠ ، والمساعد ٢ / ٥٢٦ ، والأشموني ٣ / ١٦٤ .

٧ — انظر الارتشاف ٣ / ١٤٠ ، والمساعد ٢ / ٥٢٦ ، والهمع ٣ / ٧٢ .

وأما لام المستغاث له فلا تكون إلا مكسورة أبدا على الأصل ، إلا إذا كـــان المستغاث له مضمرا غير الياء فإنها تكون مفتوحة ، نحو : يالَلَّه لَكَ ، أو: لَه ونحو ذلك .

وهي متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث به[1] ، أي : أدعوك للمسلمين[2] ، وقطع بهذا[3] ابن عصفور[4] .

وفتح لام المستغاث كما تقدم[5] واجب (إلا في) المستغاث (المعطوف[6] الذي لم تتكرر معه " يا ") فإنها تكسر ؛ لأمن اللبس ، إذ[7] عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مستغاث به ، لا مستغاث من أجله ، كقول الشاعر :

٢٠٦ — يالَلْكهولِ ولِلشُّبَّان للعَجَبِ[8]

---

١ — قوله : " به " ساقط من " د " .

٢ — قوله : " للمسلمين " ساقط من " ع " .

٣ — في " ع " : وقطع بها .

٤ — انظر شرح الجمل ٢ / ١٠٩ .

٥ — انظر ص ٥٧٦ .

٦ — في متن القطر ص٣٣: إلا في لام المعطوف .

٧ — في " د " : إذا .

٨ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ

ونسب لأبي الأسود الدؤلي ، ولم أجده في ديوانه ، كما نسب إلـــى أبي زبيد الطائي ، ولم أجده في ديوانه .

والشاهد فيه كسر لام المستغاث به المعطوف بدون تكرار " يا " .

وهذا البيت من شواهد الأصول ١ / ٣٥٣ ، والموجز ص ٨٤ ، والإيضاح العضدي ص ٢٥١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦٨ ، وشـــرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨٨ ، والعيني ٤ / ٢٥٧ ، والهمع ٣ / ٧٢ ، والأشموني ٣ / ١٦٥ ، والخزانة ٢ / ١٥٤ .

بكسر لام " للشبان ".[1]

وفهم من كلامه أنه إذا تكررت مع المعطوف " يا " تكون اللام فيه[2] مفتوحة ، كقوله :

٢٠٧ــ يالَقَوْمي ويالَأَمْثال قومي * لِأُناسٍ عُتُوُّهم في ازديادِ[3]

(و) يقول المستغيث على الحالة الثانية : (يازيدا لعمرو)[4]

ــ بحذف اللام في المستغاث به وإلحاقه ألفا آخره ــ ، ومثله قول الشاعر :

٢٠٨ــ يايزيدا لِآملٍ نيلَ عِزٍّ * وغنىً بعد فاقةٍ وهوانِ[5]

(و) يقول على الحالة الثالثة : يازيدُ لِعَمْرو ــ بالضم ــ كالمنادى

---

١ ــ في " ع " : بكسر لام الشبان .

٢ ــ في " ع " : مع العطف بأن تكون فيه اللام .

٣ ــ هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه فتح لام المستغاث به المعطوف المكررة معه " يا " .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٧ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣١٦ ، وشرح القطر ص ٢١٨ ، والعيني ٤/٢٥٦ ، والتصريح ٢/١٨١ ، والأشموني ٣/١٦٤ ، ومجيب الندا ٢/١١٣ .

٤ ــ في متن القطر ص١٣ : ونحو : يازيدا لعمرو .

٥ ــ هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .

والفاقة : الفقر . والهوان : الذل .

والشاهد فيه حذف لام المستغاث به وإلحاق ألف آخره .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٩٠ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣١٦ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/١٤٤ و ١٤٩ ، وشرح القطر ص ٢٢٠ ، والعيني ٤/٢٦٢ ، والتصريح ٢/١٨١ ، والأشموني ٣/١٦٦ .

المستقل ، ومثله قول/الشاعر : /١٧٣

٢٠٩ـ ألا ياقومِ لِلْعجب العجيبِ * وللغفلات تعرض للأريبِ[1] الندبة

وأما الندبة فهي في اللغة : الدعاء إلى الشر ، ومن أبيات الحماسة[2]:

٢١٠ـ لا يسألون أخاهم حين يندبهُمْ * في النائبات على ماقال برهانا[3][4]

وفي الاصطلاح : نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما ، أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببه .

فمثال المتفجع عليه لفقده حقيقة قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله تعالى[5] عنه ـ :

١ـ هذا بيت من الوافر ، ولم أقف على قائله .
والأريب : العالم بالأمور .
والشاهد فيه استعمال المستغاث به كالمنادى ، وهو مكسور لأنه مضاف إلى ياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣ /١٣٣٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٩٠ ، وشرح التحفة الوردية ص ٣١٧ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ /١٤٤ ، وشرح القطر ص ٢٢١ ، وشفاء العليل ٢ /٨١٧ ، والعيني ٤ /٢٦٣ ، والتصريح ٢ /١٨١ ، والأشموني ٣ /١٦٦ ، ومجيب الندا ٢ /١١٣ .

٢ـ الحماسة لأبي تمام ، وهو كتاب جمع فيه أشياء من أشعار المقلين والشعراء المغمورين التي قيلت في الحماسة وغيرها . انظر مقدمة الحماسة ص٣ .

٣ـ في "ع" : ما قال وهو انا .

٤ـ هذا بيت من البسيط ، وهو لقُرَيْط بن أُنَيْف . انظر حماسة أبي تمام ١ /٥٨ .
والشاهد فيه استعمال الندبة بمعنى الدعاء إلى الشر .
وهذا البيت من شواهد شرح اللمحة البدرية ٢ /١٤٦ .

٥ـ قوله : "تعالى" ساقط من "ع" .

٢١١ـ نعى النعاة أمير المؤمنين لنا * يا خيرَ من حَجَّ بيتَ الله واعتمرا
حُمِّلْتَ أمرا عظيما فاصطبرت لَهُ * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا (١)

ولفقده حكما قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين بلغه جدب قوم من العرب : واعمراه ، واعمراه !

ومثال المتوجع منه لكونه محل ألم قول قيس العامري (٢) :

٢١٢ـ فواكبدا من حب من لا يحبني * ومن عبرات مالهن فنا (٣)(٤)

١ـ هذان بيتان من البسيط ، وهما لجرير . انظر ديوانه ص ٣٠٤ .
والشاهد فيه قوله : ياعمرا ، فقد ندبه لفقده حقيقة ، حيث ألحق ألف الندبة في آخر الاسم .
والبيت الثاني من شواهد شرح عمدة الحافظ ١٨٤/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٤/٤ ، وشرح اللمحة البدرية ١٤٦/٢ ، والمساعد ٥٣٤/٢ ، وشفاء العليل ٨١٩/٢ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والهمع ٧٠/٣ ، والأشموني ١٦٧/٣ ، ومجيب الندا ١١٣/٢ .
وقد ورد البيت الأول في الديوان برواية : تنعي النعاةُ .

٢ـ هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري ، ويلقب بمجنون ليلى . شاعر غزل من المتيمين .
لم يكن مجنونا وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد . قيل في قصته معها : إنه نشأ معها إلى أن كَبُرَتْ فحجبها أبوها ، فهام على وجهه يُنْشِدُ الأشعار ، ويأنس بالوحوش ، فَيُرَى حينا في الشام ، وحينا في نجد ، وحينا في الحجاز ، إلى أن وجد مُلْقًى بين أحجار وهو ميت ، فحمل إلى أهله ،وذلك في سنة ٦٨ هـ . انظر أخباره في الأغاني ٤١٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٦٣/٢ ، وفوات الوفيات ٢٠٨/٣ .

٣ـ سقط عجز هذا البيت من "ع" .

٤ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لقيس بن الملوح " مجنون ليلى ". انظر ديوانه ص ٣٥ .
والشاهد فيه ندبه المتوجع منه .

===

ولكونه سببه قول الآخر ، وهو [ابن][1] قيس الرقيات[2] :

٢١٣ـ تبكيهمُ أسماءُ مُعْوِلَةً[3] * وتقول سلمى وَارَزِيَّتِيَهْ[4].[5]

=== وهذا البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٥ ، والارتشاف ٣/ ١٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٥ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ١٤٧، والمساعد ٢/ ٥٣٤ ، وشفاء العليل ٢/ ٨١٩ ، والتصريح ٢/ ١٨١ ، والأشموني ٣/ ١٦٧ ، ومجيب الندا ٢/ ١١٣ .

وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية : ومن زفرات ، مكان : ومن عبرات .

١ـ ساقطة من النسختين .

٢ـ هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك العامري . شاعر قريش في العصر الأموي . أكْثَرُ شعره الغزلُ والنسيب ، وله مدح وفخر . لقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة ، اسم كل واحدة منهن رقية . توفي سنة ٨٥ هـ . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٨ ، والشعر والشعراء ١/ ٥٣٩ ، والأغاني ٥/ ١٧١٧ ، وسمط اللآلي ١/ ٢٩٤ ، وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٤ .

٣ـ في " د " : دهماء .

٤ـ في النسختين : وارزيته ، والتصحيح من ديوان الشاعر .

٥ـ هذا بيت من الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات . انظر ديوانه ص ٩٩ .

والمُعْوِلَة : الباكية . والرزية : المصيبة .

والشاهد فيه ندبة ما هو سبب في الألم ، وهو الرزية .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٣/ ١٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٥، والمساعد ٢/ ٥٣٥ ، وشفاء العليل ٢/ ٨٢٠ ، والعيني ٤/ ٢٧٤، والتصريح ٢/ ١٨١ .

وقد ورد هذا البيت في ديوان الشاعر كما يلي :

تبكي لهم أسماء معولة * وتقول ليلى وارزيتيه

ولما كان المقصود من الندبة الإعلام بعظمة المصاب امتنعت ندبة النكرة، واسم الإشارة ، والموصول بصلة غير مشهورة ؛ لما في ذلك كله من الإبهام ، ومن هنا حكم بندور[1] قولهم : واجبلاه . وفهم من ذلك أن الموصول بصلة مشهورة يجوز ندبته[2] ، نحو : وامَنْ حفر بئر زمزماه ؛ إذ هو في الشهرة بمنزلة واعبد المطلباه .

ولا يستعمل في المندوب من حروف النداء إلا " وا " ، وهي الغالبة عليه والمختصة به ، و" يا " .

وحكمه في الإعراب حكم المنادى فيضم منه مستحق الضم في النداء ، نحو: وازيدُ ، وينصب مستحق النصب ، نحو / : واعبدَالله ، ويجوز الوجهان ١٧٤/
في جائزهما ، نحو : وازيد بن عمرو .

(و) لكن الغالب في المندوب أن يقوله (النادب) بالألف في آخره ، سواء كان مفردا ، نحو : (وازيدا) ، أو مضافا لظاهر ، نحو : (وا أمير المؤمنينا) ، أو لمضمر ، نحو : وارأسا . ولك إلحاق الهاء) بعد الألف (وقفا) ، نحو : واعمراه ، لا وصلا إلا في ضرورة الشعر ، ومن الضرورة قول المتنبي :

٢١٤— واحر قلباهُ ممن قلبه شبم[3]

١— في " ع " : بشذوذ . والشاذ هو ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . انظر الخصائص ١/٩٧ ، وكتاب التعريفات ص ١٦٣ .
والنادر ما قل وجوده وإن لم يخالف القياس . انظر كتاب التعريفات ص ٢٩٤ والاقتراح ص ٥٩ .

٢— ويشترط فيه الخلو من أل . انظر المساعد ٢/٥٣٥ ، والتصريح ٢/١٨٢ .

٣— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

===

قال المصنف[1] : ويجوز حينئذ ضمها ـ يعني الهاء ـ تشبيها بهاء الضمير، وكسرها على أصل التقاء الساكنين[2].

=== ومن بجسمي وحالي عندَهُ سَقَمُ

وهو للمتنبي . انظر ديوانه ٣/ ٢٤٧ .

والشبم : البارد .

والمتنبي ممن لا يحتج بشعره على إثبات قواعد اللغة ، ولا على بيان معاني مفرداتها ، فالبيت مسوق هنا للتمثيل لا للاحتجاج . فمثل الشارح به هنا على لحاق هاء السكت للمندوب في حالة الوصل ، وهذا ضرورة .

وهذا البيت ذكر في المصادر التالية : شرح المفصل ١٠ / ٤٤ ، والتصريح ٢ / ١٨٣ .

١ ـ انظر شرح القطر ص ٢٢٤ ، وفي النقل شيء من التصرف .

٢ ـ وأجاز بعضهم فتحها . انظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ .

ولما انتهى كلامه على المفعول به وما يتعلق به ، وهو الأول من المفاعيل الخمسة شرع في الثاني منها ، (و) هو (المفعول المطلق) ، وقدمه على ما بعده لأنه المفعول حقيقة ؛ إذ هو نفس الشيء الذي فُعِلَ[1] ، وإنما تقدم المفعول به عليه لما قدمناه من العلة[2] .

وسمي مطلقا لأنه لم يقيد بقيد بخلاف غيره .

(وهو) كما عرفه المصنف (المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه ، كضربت ضربا ، أو من معناه ، كقعدت جلوسا) .

فقوله : " المصدر " كالجنس .

وخرج بذكر الفضلة ما كان عمدة ، نحو قولك : ركوعُكَ ركوعٌ حسن ، وجَدَّ جِدُّهُ ، فركوع الثاني ، وجِدُّه وإن كانا مصدرين مسلطا عليهما عامل من جنسهما ليسا من المفعول المطلق ؛ لأنهما ليسا بفضلتين ، إذ الأول منهما خبر ، والثاني منهما[3] فاعل .

وخرج بقوله : " المسلط عليه ... " إلى آخره ما كان مصدرا مسلطا عليه عامل من غير لفظة ومعناه ، كسمعت[4] كلامك ، وقمت إجلالا لك ؛ لأن المصدر مفعول به في الأول ، ومفعول لأجله في الثاني .

والمفعول المطلق على ثلاثة أقسام :

قسم[5] مُؤَكِّدٌ لعامله ، فعلا كان ، كضربت ضربا ، أو وصفا ، كقوله تعالى / ١٧٥ : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾[6] ، أو مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً ﴾[7] . ويسمى المبهم .

---

١ — في " ع " : الذي هو فعل .
٢ — انظر ص ٥٤٨ .
٣ — قوله : " منهما " ساقط من " ع " .
٤ — في " ع " : لسمعت .
٥ — قوله : " قسم " ساقط من " ع " .
٦ — سورة الصافات الآية الأولى .
٧ — سورة الإسراء من الآية ٦٣ .

والمراد : أنه إن كان العامل مصدرا فهو مؤكد لنفسه ، وإن كان فعلا أو وصفا فهو مؤكد للمصدر المفهوم منهما.[١]

وقسم مبين لنوع عامله[٢] ،كضربت ضرب الأمير.[٣] ويسمى المختص .

وقسم مبين لعدد عامله ،[٤] كضربت ضربتين . ويسمى المعدود .

وجعل في التسهيل[٥] المختص شاملا للأخيرين .

(و) المصدر في هذا الباب (قد ينوب عنه غيره) مما ليس بمصدر ، فيقع مفعولا مطلقا نيابة عن المصدر ، لما فيه من الدلالة على المصدر ، بسبب كونه آلته ، (كضربته سوطا) ، والأصل : ضربته ضربةً بسوط ، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه .

ويشترط في اسم الآلة النائب عن المصدر أن يكون مما عهد الضرب به كسوط وعصا ، فلا يقال : ضربته خشبة ونحو ذلك .

أو بسبب كونه عدده ،[٦] كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[٧] ، والأصل : فاجلدوهم جلداتٍ ثمانين ، ثم حذف المصدر وأقيم عدده مقامه . وهذا والذي قبله مما ناب عن المصدر المبين للعدد .

١ــ في " ع " : منها .

٢ــ وذلك بأن يدل على الهيئة التي صدر الفعل عليها . انظر مجيب الندا ١١٧/٢ .

٣ــ في " د " : ضربا الأمير .

٤ــ وذلك بأن يدل على مرات صدور الفعل . انظر مجيب الندا ١١٧/٢ .

٥ــ انظر التسهيل ص ٨٧ .

٦ــ هذا معطوف على قوله : ... بسبب كونه آلته ، والمعنى : قد ينوب عن المصدر غيره بسبب كونه عدده .

٧ــ سورة النور من الآية ٤ .

أو بسبب كونه مضافا إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾[2]، وهذا مما ناب عن المصدر المبين[3] للنوع .

وأما المصدر المُؤَكِّد فمما ناب عنه المرادف له ، كقعدت جلوسا ، والمشارك له في الاشتقاق[4]، نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[5]

وظهر من هذا كله أن بين المفعول المطلق والمصدر عموما وخصوصا من وجه ، فيجتمعان في نحو : ضربت ضربا ، وينفرد / المفعول المطلق / ١٧٦ بنحو : ضربت سوطا ، والمصدر بنحو : يعجبني ذهابك .

(و) النائب عن المصدر في وقوعه مفعولا مطلقا (ليس منه) " رَغَدًا " في قوله تعالى : ﴿ وَكُلَا[6] مِنْهَا رَغَدًا ﴾[7]، بل هو كما قال سيبويه[8] : حال من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : وكلا[9] حالة كون الأكل رغدا .

١— سورة النساء من الآية ١٢٩ .

٢— سورة الحاقة الآية ٤٤ .

٣— من قوله : " للعدد أو بسبب كونه " إلى قوله : " عن المصدر المبين " ساقط من " ع " .

٤— ينقسم المصدر المشارك للمصدر المحذوف إلى ثلاثة أقسام : اسم مصدر غير علم ، نحو : أعطى عطاء ، ومصدر لفعل آخر ، نحو قوله تعالى : ((وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)) المزمل ٨ ، واسم عين كما مثل الشارح . انظر التصريح ١/٣٢٧ ، ومجيب الندا ٢/١٢٠ .

٥— سورة نوح الآية ١٧ .

٦— في " د " : فكلا .

٧— سورة البقرة من الآية ٣٥ .

٨— انظر الكتاب ١/٢٣١ .

٩— في " د " : فكلا .

قال المصنف[1]: بدليل قولهم : سِيرَ عليه طويلاً — بالنصب وإنابة الجار والمجرور عن الفاعل — ، دون قولهم : طويلٌ — بالرفع — فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل باتفاق .

وخالف في ذلك المعربون وجعلوه مما ناب عن المصدر[2]، على أن الأصل : أكلا رغدا ، ثم حذف الموصوف ونابت الصفة منابه ، وانتصبت[3] انتصابه . انتهى بالمعنى .

---

(١) شرح القطر : ص ٢٢٦ .

(٢) في "ع" : مما ناب عن المصدر باتفاق .

(٣) في "د" : وانتصب .

المفعول لأجله

(و) الثالث من المفاعيل (المفعول له) ، ويسمى المفعول من أجله ، والمفعول لأجله .

(وهو) كما عرفه المصنف (المصدر المُعَلِّل لحدثٍ شاركه وقتا وفاعلا).

فقوله " المصدر " كالجنس ، وخرج به ما ليس بمصدر ، فلا يقال [(١)] : جئتك السمنَ والعسلَ .

وخرج بقوله : " المُعَلِّل " بقية المفاعيل ، إذ لا تعليل فيها .

وبقوله : " شاركه وقتا وفاعلا " نحو : تأهبت السفر [(٢)]، إذ السفر — وإن كان علة — لم يشارك حدث عامله — وهو التأهب — في الوقت ؛ إذ التأهب للسفر يكون قبله .

ونحو : جئتك محبتك [(٣)] إياي ؛ لأنهما لم يتشاركا في الفاعل ، إذ فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

ولم يشترط المصنف هنا كونه قلبيا كالرغبة والمحبة والإجلال [(٤)] ، واشترطه في

---

(١) في " د " : ولا يقال .

(٢) في " ع " : للسفر .

(٣) قوله : " محبتك " ساقط من " د " .

(٤) يمكن أن يجاب عن ابن هشام هنا بأنه مستغن عن ذلك باشتراط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق .

انظر التصريح ١/٣٣٤ .

الأوضح [١] تبعا لابن الخباز [٢] [٣] وغيره [٤] ، فلا يجوز عليه : جئتك قراءةً للعلمِ. / ١٧٧

وأشار إلى التمثيل لما اجتمعت فيه الشروط بقوله : (كقمت إجلالا لك) ، إذ الإجلال مصدر معلل للقيام ، ومشارك له في وقته [د] وفاعله ، وهو أيضا قلبي .

(فإن فَقَدَ المعلَّلُ) لحدث عامله (شرطا) مما ذكر (جر بحرف التعليل) على سبيل الوجوب ، وحرف التعليل هو اللام ، أو ما يقوم مقامها فيه وهو " من " أو " في " .

ففاقد المصدرية (نحو) قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [٦]

---

١ — أوضح المسالك ٢ / ٢٢٥ .

٢ — هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي الموصلي النحوي الضرير . كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والفرائض . له مصنفات عديدة منها : النهاية في النحو ، وشرح اللمع ، وشرح ألفية ابن معط . توفي في الموصل سنة ٦٣٩ هـ .
انظر أخباره في البلغة ص ٥٥ ، والنجوم الزاهرة ٦/٣٤٢ ، وبغية الوعاة ١/٣٠٤ ، وشذرات الذهب ٥/٢٠٢ .

٣ — انظر شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٠٩ ، والتصريح ١ / ٣٣٤ ، ومجيب الندا ٢ / ١٢٤ .

٤ — مثل عمر بن عبد المجيد الرُّنْدي . انظر التصريح ١ / ٣٣٤ .

٥ — في " د " : مصدر معلل القيام مشاركة شيء في وقته .

٦ — سورة البقرة من الآية ٢٩ .

فإن المخاطبين — وإن كانوا علة للخلق[1] — ليس ضميرهم بمصدر ، فلهذا جر بالـلام .

وفاقد مشاركته للحدث في الفاعل قول الشاعر :

٢١٥— (وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ) * كما انتفض العصفور بَلَّلَهُ القطـرُ[2]

إذ المعلل — وهو الذكرى — لم يشارك للحدث — وهو العرو — في الفاعل اذ فاعل العرو الهـزة ، وفاعل الذكرى المتكلم ، إذ معناه : لذكري إياك ،

وفاقد مشاركته للحدث في الوقت قول امريء القيس :

٢١٦— (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر إلا لبسةَ المُتَفَضِّلِ[3]

١— في " ع " : علة الخلق .

٢— هذا بيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى . انظر ديوانه ص ١٠٢ .
وَنُسِبَ لأبي صخر الهذلي ؛ لكن بيت أبي صخر الذي رواه السكري كالتالي :
إذا ذُكِرَتْ يرتاح قلبي لذكرها * كما انتفض العصفور بلله القطـر
انظر شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ .
وقد روى أبو علي القالي البيت كما هو مذكور في المتن من قصيدة لأبي صخر الهذلي . انظر أمالي القالي ١/ ١٤٩ .
والشاهد فيه جر المصدر المعلل باللام ، لعدم اتحاده مع الحدث في الفاعل .
وهذا البيت من شواهد المقرب ١/ ١٦٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ ، وشفاء العليل ١/ ٤٦٢ ، والعيني ٣/ ٦٧ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، والهمع ٣/ ١٣٢ ، والأشموني ٢/ ١٢٤ .
وقد ورد هذا البيت في ديوان مجنون ليلى برواية : نَفْضَةٌ ، مكان : هزة .

٣— هذا بيت من الطويل ، وهو لامريء القيس . انظر ديوانه ص ١٤ .
ونضت بمعنى : خلعت .
والشاهد فيه جر المصدر باللام ، لعدم اتحاده مع الحدث في الوقت .
وهذا البيت من شواهد المقرب ١/ ١٦١ ، والارتشاف ٢/ ٢٢٣ ، وشرح الشذور ص ٢٢٨ ، وشرح اللمحة ٢/ ٢٠٥ ، والمساعد ١/ ٤٨٥ ،

===

إذ وقت النوم متأخر عن وقت خلع الثياب .

وهذه الأمثلة كلها مما جاء فيها الجر بلام التعليل ، ومما جاء فيه الجر بمن التعليلية قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾[1] ، أي : لأجل الغم . وهذا مما فقد مشاركته للحدث في الوقت ، إذ وقت الغم ليس هو وقت خروجهم ، بل وقت مكثهم .

ومما جاء فيه الجر بفي التعليلية قوله — صلى الله عليه وسلم — : " إن امرأة دخلت النار في هِرَّة "[2] ، أي : لأجل هرة ، وهذا مما فقد المصدرية ، إذ الهرة ليست[3] بمصدر .

تكميـــــل

المفعول له إما مجرد من الألف واللام والإضافة ، / أو مقرون بالألـــف / ١٧٨ واللام ، أو مضاف ، فإن كان مجردا منهما[4] فالأكثر فيه النصب ، كقنعت زهدا ، ويجوز جره بقلة ، كقنعت لزهد.

وإن كان مقرونا بالألف واللام فبالعكس[5] فتقول بكثرة : جئتك للطمع في برك ، وبقلة : جئتك[6] الطمع في برك .

وإن كان مضافا استوى فيه الأمران ، نحو : جئتك ابتغاء الخير ، ولابتغاء الخير.

=== وشفاء العليل ١ / ٤٦٢ ، والعيني ٣ / ٦٦ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع ٣ / ١٣٢ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ .

١ — سورة الحج من الآية ٢٢ .

٢ — أخرجه ابن ماجه برواية : " دخلت امرأة النار في هرة ربطتها . . . " الحديث ٢ / ١٤٢١ في كتاب الزهد باب التوبة ، وهو في الصحيحين بروايات متقاربة .

٣ — في " د " : ليس .

٤ — في " ع " : منها .

٥ — في " ع " : فالعكس .

٦ — قوله : " جئتك " ساقط من " د " .

(و) الرابع من المفاعيل (المفعول فيه) ، ويسمى الظرف ، (وهو) كما عرفه المصنف (ما سُلِّطَ عليه عاملٌ) ، وهذا كالجنس ، (على معنى " في ") كالفصل ، وخرج به غيره من المفاعيل[1] ، إذ هي وإن كان العامل سلطا عليها ليس تسلطه عليها على معنى " في " .

وعلم من ذلك أن " يوما " في قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ يَوْماً ﴾[2] ، و " حيث " في قوله تعالى : ﴿ اَللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ[3] ﴾[4] ليسا[5] من هذا الباب ، بل هما من المفعول به .

أما " يوما " فظاهر ، وأما " حيث " فلأنها لو جعلت في الآية مفعولا فيه لزم عليه محال ، وهو أن يكون الله تبارك وتعالى في مكان أعلم منه في مكان ، وهذا باطل ، فلهذا[6] وجب إخراجها عن الظرفية وجعلها مفعولا به ، والعامل فيه حينئذ فعل مقدر دل عليه " أَعْلَمَ " المذكور ، تقديره : يعلم حيث يجعل رسالاته ، لا " أعلم " المذكور ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به كما سيأتي[7] ، كذا قال[8] الأكثرون[9] ، ونازع بعضهم[10] في ذلك بسبب أن " حيث "

---

١ — من قوله : " المفعول فيه ويسمى " إلى قوله : " غيره من المفاعيل " ساقط من " ع " .
٢ — سورة النور من الآية ٣٧ .
٣ — في " ع " : رسالاته ، وهذه قراءة القراء السبعة ماعدا ابن كثير وحفصا عن عاصم. انظر التذكرة ٢ / ٤١٠ ، والتبصرة ص١٩٨ .
٤ — سورة الأنعام من الآية ١٢٤ .
٥ — في " د " : ليس .
٦ — في " ع " : ولهذا .
٧ — انظر ص ٦٨٩ .
٨ — في " ع " : قاله .
٩ — مثل أبي علي الفارسي ، والحوفي، والتبريزي . انظر البحر المحيط ٤ / ٢١٦ ، والدر المصون ٥ / ١٣٧ و ١٣٨ ، وكذلك مثل ابن عطية . انظر المحرر الوجيز ٦ / ١٤٤ ، ومثل العكبري. انظر التبيان ١ / ٥٣٧ .
١٠ — مثل أبي حيان . انظر البحر المحيط ٤ / ٢١٦ .

ظرف غير متصرف فلا يكون مفعولا به ، إذ من شأن غير المتصرف ألا يخرج عن الظرفية أو ما يشبهها ، كأن يكون مجرورا ، والمفعول به ليس كذلك . واستصوب ذلك / السفاقسي ، قال[1] : والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية / ١٧٩ والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع تُرِكَ فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، لاسيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك[2] . انتهى .

وقوله : (من اسم زمان) بيان للإبهام في قوله : ما سلط عليه .

وأفاد بتعدد الأمثلة في قوله : (كصمت يومَ الخميس ، أو حيناً ، أو أسبوعاً)

أن اسم الزمان على ثلاثة أقسام :

مختص ، وهو ما يقع[3] جوابا لمتى ، كيوم الخميس ونحوه[4] .

ومعدود ، وهو ما يقع جوابا لكم ، كالأسبوع والشهر ونحوهما .

ومبهم ، وهو ما لا يقع جوابا لشيء[5] منهما ، كالحين .

وقوله : (أو اسم مكان مبهم) عطف على قوله : " اسم زمان " مشارك له في التبيين[6] .

وفهم من تقييده اسم المكان بالمبهم أن اسم الزمان يقع ظرفا مطلقا مبهما كان أو مختصا ، كما تقدم .

١— انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد جـ ٢ ل ١٨٦ ب .
٢— في المجيد : ... الدليل القاطع على ذلك . انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد جـ ٢ ل ١٨٧ أ .
٣— في " ع " : ما وقع .
٤— في " ع " : أو نحوه .
٥— في " ع " : للشيء .
٦— أي : في تبيين الإبهام في قوله : ما سلط عليه . انظر ص ٥٩٢ .

وخرج بذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾[1] إذا قدر بـ"في"، أي : في نكاحهن ، على أحد التقديرين[2] ، فإنه ليس باسم زمان ولا مكان .

(و) اسم المكان المبهم (هو) ما افتقر إلى غيره في بيان[3] صورة مسماه .

وأفادت عبارته هنا وفي الشرح[4] أنه ثلاثة أنواع :

أحدها — (الجهات) ، أي : أسماء الجهات (الست ، كالأمام ، والفوق واليمين وعكسهن) ، وهي : وراء[5] ، وتحت ، وشمال ، (ونحوهن) مما أشبههن في الإبهام والافتقار إلى ما يُبَيِّن[6] معناه ، (كعند ، ولدى) ، ولدن ، وناحية ، وجانب ، ومكان .

(و) النوع الثاني — (المقادير)، أي : أسماء مقادير المساحات ، (كالفرسخ)[7] والميل[8] ، والبريد[9] .

١— سورة النساء من الآية ١٢٧ .

٢— والتقدير الآخر "عن" ، أي : وترغبون عن نكاحهن . انظر الدر المصون ٤/١٠٦ ، وفتح القدير ١/٥٢٠ .

٣— في "ع" : في ثبات .

٤— انظر شرح القطر ص ٢٣٠ .

٥— في "ع" : وهو .

٦— في " د " : إلى ما بين .

٧— الفرسخ ثلاثة أميال هاشمية ، وهي اثنا عشر ألف ذراع . انظر الصحاح ٥/١٨٢٣ ميل ، والقاموس المحيط ص ٣٢٩ فرسخ .

٨— الميل من الأرض منتهى مد البصر ، ومقداره أربعة آلاف ذراع . انظر الصحاح ٥/١٨٢٣ ميل ، والقاموس المحيط ص ١٣٦٩ مال .

٩— البريد اثنا عشر ميلا . انظر تهذيب اللغة ١٤/١٠٦ برد ، والصحاح ٢/٤٤٧ برد .

(و) النوع الثالث – (ما صيغ) أي : اشتق (من / مصدر عامله) المُسَلَّط/١٨٠ عليه ، (كقعدت مقعدَ زيد) ، إذا المقعد مشتق من القعود، الذي هو مصدر عامله ، وهو قعدت ، ومثل ذلك : ذهبت مذهب عمرو ، ورميت مرمى بكر .

وفي بعض النسخ : " ما صيغ من مصدر وعامله " ، ومعناها : ما صيغ هو وعامله من مصدر واحد ، فـ" عامله " مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في " صيغ " ، وفصل بينهما بقوله : "من مصدر" ليصح العطف على الضمير .

وغير هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز نصبه على الظرفية ، بل يجب أن يصرح فيه بـ" في " الظرفية ، فتقول : صليت في المسجد ، وأقمت في الطريق ونحو ذلك .

وأما نحو : دخلت الدارَ ، وسكنت البيتَ ، وقول الشاعر :

٢١٧– جزى اللَّهُ رَبُّ الناس خيرَ جزائِهِ * رفيقين قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[1]

فالنصب فيه ليس[2] على الظرفية ، بل على التوسع بإسقاط الخافض ، وإجراء

١– هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل من الجن سمع صوته في مكة ولم ير شخصه،يذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأبا بكر حين هاجرا .
انظر الروض الأنف ٢ / ٢٣٤ .
وقالا : نزلا وقت القيلولة . وأم معبد هي عاتكة بنت خالد الخزاعية .
والشاهد فيه نصب " خيمتي " وهي ظرف مكان غير مبهم .
وهذا البيت من شواهد المقرب ١ / ١٤٧ ، وشرح الجمل ١ / ٣٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٢٥٤ ، وشرح الشذور ص ٢٣٥ ، والجامع الصغير ص ١١٢ ، والمساعد ١ / ٥٢٣ ، والهمع ٣ / ١٥٤ ، والكواكب الدرية ٢ / ٢٠ ، والدرر ٣ / ٨٧ .
وقد ورد هذا البيت في شرح الجمل والمقرب والمساعد برواية :
جزى الله بالإحسان مافعلا بكم * رفيقين قالا خيمتي أم معبد

٢– قوله : " ليس " ساقط من " ع " .

القاصر مجرى المتعدي ، فهو مشبه بالمفعول،لا ظرف ، وهذا مذهب الفارسي ، [1] واختاره ابن مالك ، [2] ونسبه لسيبويه . [3]

وقيل : إنه منصوب على الظرفية تشبيها بالمبهم ، ونسبه الشلوبين [4] إلى سيبويه [5] وإلى الجمهور ، واختاره ابن الحاجب. [6]

وقيل : إنه مفعول به ، و " دخل " مثلا تارة يتعدى بنفسه ، وتارة بحرف ، وهو مذهب الأخفش . [7]

تنبيه

ما اقتضاه كلام المصنف هنا وفي الشرح [8] من أن النوع الثالث من ظرف المكان ، وهو ما صيغ من مصدر عامله قسم من أقسام المبهم يخالفه صريح كلامه

١ـ انظر الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .

٢ـ انظر شرح التسهيل لوحه ١٠٣ أ .

٣ـ قال سيبويه : أجازوا قولهم : دخلت البيت ، وإنما معناه : دخلت في البيت ، والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ها هنا بمنزلة الظرف . انظر الكتاب ١/١٥٩ .

٤ـ انظر توضيح المقاصد ٢/٩٠ ، والأشموني ٢/١٢٦ ، والكواكب الدرية ٢/٢١ .

٥ـ قال سيبويه : وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في " ذهب " دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت . انظر الكتاب ١/٣٥ .

٦ـ انظر شرح الوافية ص ٢١٥ .

٧ـ انظر الارتشاف ٢/٢٥٣ ، وتوضيح المقاصد ٢/٩١ ، والهمع ٣/١٥٣ .

٨ـ انظر شرح القطر ص ٢٣٠ و ٢٣١ .

في الأوضح[١] وشرح الشذور[٢] وكذا وقع في كلام غيره[٣] حيث جعلوه قسيما للمبهم[٤] لا قسما منه ، وهو الظاهر ، / إذ ليس داخلا في تعريف المبهم . ١٨١/

وأما النوع الثاني[٥] ، فقال الشلوبين[٦] : إنه داخل في المبهم . وصححه بعضهم.[٧]

وقال بعضهم[٨] : إنه ليس داخلا فيه .

قال المصنف في شرح الشذور :[٩] وحقيقة الأمر أن فيه إبهاما[١٠] واختصاصا[١١][١٢] فيصح فيه القولان . انتهى باختصار.

١ — انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٣٧ .

٢ — انظر شرح الشذور ص ٢٣١ و ٢٣٤ .

٣ — مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٧٦ .

٤ — قسيم الشيء هو ما يكون مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر ، كالاسم فإنه مقابل للفعل ومندرج معه تحت شيء آخر ، وهي الكلمة التي هي أعم منهما . انظر كتاب التعريفات ص ٢٢٤ .

٥ — وهو أسماء مقادير المساحات . انظر ص ٥٩٤ .

٦ — قال الشلوبين في التوطئة : ظرف المكان مبهم ، ومعدود ، ومختص. انظر التوطئة ص ٢١٠ ، فصريح كلامه أن أسماء مقادير المساحات ليست داخلة في المبهم .
وذكر أبو حيان أن الشلوبين يرى أن أسماء مقادير المساحات ليست داخلة في المبهم . انظر الارتشاف ٢ / ٢٥٠ ، وكذلك ذكر هذا المرادي . انظر توضيح المقاصد ٢ / ٩٣ .
وذكر الجوجري — شيخ الشارح — أن الشلوبين يرى أن أسماء مقادير المساحات داخلة في المبهم . انظر شفاء الصدور لوحه ٣٣ ب .

٧ — مثل ابن الحاجب . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٧ .

٨ — مثل الرضي . انظر شرح الكافية ١ / ١٨٤ .

٩ — شرح الشذور ص ٢٣٤ .

١٠ — وذلك من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها . انظر شرح الشذور ص ٢٣٤ .

١١ — في " د " : واقتضاحا .

١٢ — وذلك من جهة دلالته على مقدار معين . انظر شرح الشذور ص ٢٣٤ .

المفعول معه

(و) الخامس من المفاعيل (المفعول معه) ، وتنتهي بانتهائه .

قال المصنف في شرح الشذور[1] : وإنما ذكر آخرها لأمرين :

أحدهما — التردد بين كونه قياسيا[2] أو سماعيا ، وغيره قياسي باتفاق .

الثاني — كون العامل فيه[3] لا يصل إليه إلا بعد الواو ، بخلاف غيره . انتهى

(وهو) كما عرفه المصنف هنا[4] ، فقوله : (اسم) كالجنس . قال المصنف[5] : وخرج به[6] الفعل المنصوب بعد الواو في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . انتهى .

وقد نوزع في ذلك ، قال قريبه[7] في حاشيته على الأوضح[8] : إنه في ذلك بمنزلة الاسم ، فينبغي أن يُعْطَى حكمه ، وقد صرح بعضهم بأنه مفعول معه ، وهو الحق . انتهى .

وهو ظاهر إذ هو حينئذ منصوب بأنِ المصدرية المقدر دخولها عليه ، الدالة على تنزيله[9] منزلة الاسم .

و خرج به أيضا نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، إذ ما بعد الواو جملة .

وقوله : (فضلة) كالفصل أخرج به العمدة ، نحو : اشترك زيد وعمرو.

---

١ — شرح الشذور ص ٢٣٧ ، وقد نقل كلام ابن هشام هنا بمعناه .

٢ — في " د " : قياسا .

٣ — قوله : " فيه " ساقط من " د " .

٤ — حيث قال : وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية ، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه . انظر متن القطر ص ١٤ .

٥ — انظر شرح القطر ص ٢٣١ .

٦ — قوله : " به " ساقط من " ع " .

٧ — انظر حاشية الحفيد على التوضيح لوحه ٤٣ ب ، وفي النقل تصرف .

٨ — في " د " : في حاشية الأوضح .

٩ — في " ع " : الدالة على ما تريد .

وخرج بقوله : (بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) بقية المفاعيل ، ونحو : جئت مع زيد ، إذ ليس شيء من ذلك بعد الواو .

وخرج أيضا نحو : جاء زيد وعمرو ، إذا أريد به مجرد العطف .

وأخرج به بعضهم[1] أيضا نحو : جاء زيد والشمس طالعة ونحوه مما الواو فيه للحال ، إذ هي في الأصل / الواو التي يعطف بها جملة على جملة لجهة ١٨٢/ جامعة بينهما ، لا الواو[2] التي بمعنى " مع " .

ولا يكون الاسم الفضلة مفعولا معه إلا في حالة كونه بعد الواو كما تقدم[3] ، وفي حالة كونه (مسبوقا بفعل[4] ، أو ما فيه حروفه)، أي : حروف الفعل (ومعناه) ، فالمسبوق بالفعل (كسرت والنيلَ) ، واستوى الماء والخشبةَ .

(و) المسبوق بما فيه حروف الفعل ومعناه نحو : (أنا سائر والنيلَ) . فخرج نحو : كل رجل وضيعته ، لأنه لم يسبق بشيء من ذلك ، ونحو : هذا لك وأباك[5] ؛ لأن ما تقدمه من اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل ، وهو " أشير " ليس فيه حروفه .

وأما تجويز بعضهم النصب في قولهم : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا على المفعول معه فإنما هو على تقدير " أنت " فيهما فاعلا لفعل محذوف ، لا مبتدأ ، والأصل : ما تكون ، وكيف تصنع ، ثم حذف الفعل وحده

١ــ مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٨٧ .

٢ــ في " ع " : إلا الواو .

٣ــ انظر ما تقدم في أول هذه الصفحة .

٤ــ في متن القطر ص١٤: مسبوقة بفعل .

٥ــ هذا المثال غير جائز ، فلا يجوز نصب " أباك " على أنه مفعول معه . انظر شرح القطر ص ٢٣٢ .

فانفصل الضمير . فالفعل على هذا موجود تقديرا .

(و) ما صح (١) أن يكون مفعولا معه (قد يجب) أن يكون مفعولا معه (٢) ويمتنع فيه العطف على ما قبله ، وذلك إذا كان في الكلام ما يمنع من العطف إما من جهة المعنى ، (كقولك) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه : (لا تنه عن القبيح وإتيانَهُ) ، إذ لو عطف لكان المعنى حينئذ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وذلك غير المعنى المراد ، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه (٣) ، والسكوت عليه ، لما فيه من النهي عن ذلك .

وإما من جهة صناعة الإعراب (٤) ، (ومنه : قمت وزيدا ، ومررت بك وزيدا) ، ومثله: مالك وزيدا — بالنصب — ، لأنه لا يجوز العطف في الأول إلا بعد توكيده بضمير منفصل ، نحو : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ (٥) / ، أو وجود فاصل في ١٨٣/ الجملة ، نحو : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (٦) ولم يوجد شيء من ذلك هنا .

وأما الثاني وما أشبهه فلا يجوز العطف فيه إلا بعد إعادة الجار ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا ﴾ (٧) .

وإنما فرقوا بين مالك وزيدا في وجوب النصب ، وبين هذا لك وزيد (٨) ،

١— أي : وما صلح .

٢— في متن القطرين : وقد يجب النصب .

٣— هذا بيان للمعنى المفهوم عند العطف ، وهو غير مراد .

٤— هذا عطف على قوله : إذا كان في الكلام ما يمنع من العطف إما من جهة المعنى .

٥— سورة الأنبياء من الآية ٥٤ .

٦— سورة الرعد من الآية ٢٣ ، وقد سقط من " د " قوله : " من آبائهم " .

٧— سورة فصلت من الآية ١١ ، وقد سقط من " د " قوله : " ائتيا " .

٨— في " د " : وزيدا .

حيث حكموا بامتناع النصب فيه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في الأول ، بسبب تقدم الاستفهام الذي هو بالفعل أولى ، وتأخر الجار والمجرور المتعلق بالفعل ، فكأنه مذكور لقوة ما يدل عليه ، بخلاف هذا لك وزيد ،[1] إذ ليس فيه إلا تأخر الجار والمجرور ، فلم يجعلوه في رتبة الأول لذلك .

وما ذكره المصنف — رحمه الله تعالى[2] — من امتناع العطف في : قمت وزيدا ، ومررت بك وزيدا إنما هو (على) القول (الأصح فيهما) ، وأما على القول الآخر[3] فيجوزُ بناءً على جواز العطف في المسألتين من غير شرط .

(و) قد (يترجح) كونه مفعولا معه على كونه معطوفا لضعف العطف[4] من جهة المعنى ، كما (في نحو قولك : كن أنت وزيدا كالأخ) ، ومثله قول الشاعر :

٢١٨— فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ * مكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[5]

لأنه لو عطف في الأول لزم أن يكون الأمر متوجها إلى زيد أيضا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك أن يكون معه كالأخ ، وكذا القول في البيت .

١— في " د " : وزيدا .

٢— قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .

٣— وهو قول الكوفيين في المسألتين ، ويونس والأخفش في المسألة الثانية . انظر الإنصاف ٢ / ٤٦٣ و ٤٧٤ ، والارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، والتصريح ٢ / ١٥٠ و ١٥١ .

٤— في " ع " : لضعف المعطوف .

٥— هذا بيت من الوافر ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه نصب ما بعد واو المعية ؛ لأنه لو عطفه لضعف المعنى .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٩٨ ، وسر الصناعة ١ / ١٢٦ و ٢ / ٦٤٠ ، وشفاء العليل ١ / ٤٩٣ ، والعيني ٣ / ١٠٢ ، والتصريح ١ / ٣٤٥ ، والهمع ٣ / ٢٤٤ ، والأشموني ٢ / ١٣٩ .

قال في الشرح[١]: وقد استفيد من تمثيلي بكن أنت[٢] وزيدا كالأخ أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط ، لا على حسبهما وإلا لقلت: كالأخوين[٣]، وهذا هو الصحيح .

ومن / نص عليه ابن كيسان .[٤] والسماع والقياس يقتضيانه .[٥] /١٤

وعن الأخفش[٦] إجازة مطابقتهما معا قياسا على العطف ، وليس بالقـوي . انتهـى .

(و) قد (يضعف) كونه مفعولا معه ويترجح كونه معطوفا على ما قبله ، وذلك إذا أمكن العطف بلا ضعف من جهة اللفظ ومن جهة[٧] المعنى ، كمـا (في نحو : قام زيد وعمرو) ؛ لأن العطف هو[٨] الأصل ، وقد أمكـن العطف بلا ضعف في اللفظ والمعنى ، فلا يعدل عنه .

ويجوز كونه مفعولا معه على الإعراض عن التشريك في الحكم والقصد إلى مجرد المصاحبة .

تتمـة

الناصب للمفعول معه عند[٩] الجمهـور ما سبقـه من فعـل

١ـ شرح القطر ص ٢٣٣ ، وفي النقل تصرف يسير .
٢ـ قوله : " أنت " ساقط من " ع " .
٣ـ في " ع " : كأخوين .
٤ـ انظر التسهيل ص ١٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٢٩٣ ، والهمع ٣ / ٢٤٦ .
٥ـ في " ع " : بمقتضاه .
٦ـ انظر الارتشاف ٢ / ٢٩٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٧ .
٧ـ في " ع " : ولا من جهة .
٨ـ قوله : " هو " ساقط من " د " .
٩ـ انظر في هذه المسألة الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، والتبيين ص ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية ١ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٣٤٣ ، والهمع ٣ / ٢٣٧ .

أو شبهه[١]. وعند الجرجاني[٢] الواو[٣]. وعند الزجاج[٤] ناصبه محذوف، والتقدير: سرت ولابست النيل مثلا. وضُعِّفَ بكونه حينئذ مفعولا به، لا معه.

وعند الكوفيين[٥] ناصبه الخلاف، ومعناه عندهم: مخالفةالثاني للأول، وذلك إذا قلت مثلا: استوى الماءُ والخشبةَ، لا يحسن تكرير الفعل حتى تقول: استوى الماء واستوى الخشبة[٦] كما يحسن التكرير في جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول فانتصب. فعلى هذا يكون عامله[٧] معنويا.

١ــ انظر الكتاب ١/٢٩٧، والأصول ١/٢٠٩.

٢ــ هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي. إمام في النحو واللغة والبلاغة، وهو أول من استنبط علم المعاني والبيان. قرأ على أبي الحسين بن عبد الوارث الفارسي، ثم تصدر للإقراء بجرجان. من تلاميذه: علي بن زيد الفصيحي. صنف كتبا كثيرة منها: المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. توفي بجرجان سنة ٤٧١ هـ. انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٦٤، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وإشارة التعيين ص ١٨٨، والبلغة ص ١٣٤، وبغية الوعاة ٢/١٠٦.

٣ــ انظر الجمل للجرجاني ص ٢٠، والمرتجل ص ١٨٣، وشرح العوامل ص ٢٣١.

٤ــ انظر شرح المفصل ٢/٤٩، والارتشاف ٢/٢٨٦، والهمع ٣/٢٣٨.

٥ــ هذا قول بعض الكوفيين. انظر الارتشاف ٢/٢٨٦، وشرح اللمحة ٢/٢٠٢.

٦ــ من قوله: " لا يحسن تكرير الفعل " إلى قوله: " واستوى الخشبة" ساقط من "ع".

٧ــ في " د ": يكون العامل.

وضُعِّفَ هذا المذهب بأن الخلاف معنوي ، وإحالة العمل على العامل اللفظي أولى ، مالم يُضْطَرَّ إلى المعنوي ، وبأن الخلاف لو كان ناصبا لقيل : ما قام زيد لكن عمرا ، ويقوم زيد لا عمرا ، وذلك لا يجوز[1].

١ — بقي في المسألة قول خامس وهو أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظروف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية ، والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطي النصب ما بعدها . وهذا مذهب الأخفش وكثير من الكوفيين . انظر الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، والتبيين ص ٣٧٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٩٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ .

باب الحال

ومن المنصوبات سوى ما تقدم (الحال)[١] ، وهي[٢] قسمان : مُؤَسِّسَة ،[٣] وَمُؤَكِّدَة ،[٤] (و) القسم الأول (هو) الذي حده / المصنف بقوله : (وصف / ١٨٥ فضلة يقع في جواب كيف) ، وذلك (كضربت اللص مكتوفا) .

فقوله : " وصف " كالجنس ، وهو شامل للحال المشتقة كالمثال المذكور ، والحال المؤولة بالمشتقة ، كقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾[٥] ، أي : متفرقين .

وخرج به نحو : القَهْقَرَى في قولك : رجعت القهقرى ، فإنه ليس بوصف .

وقوله : " فضلة " كالفصل مخرج للخبر في قولك : زيد قائم ، والمبتدأ في قولك القائم أخوك .

وخرج ببقية الحد النعت ، وبعض أمثلة التمييز ، نحو : لله دره فارسا ؛ إذ ليس شيء من ذلك يقع في جواب كيف .

وأما القسم الثاني وهي[٦] الحال المؤكدة فهي[٧] وصف فضلة جيء بها[٨] لتأكيد صاحبها ، أو عاملها ، أو مضمون جملة قبلها . فالمؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى : ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[٩] ، فـ " جميعا " حال،

١— في متن القطر ص١٤ : باب الحال .

٢— في " ع " : وهو .

٣— الحال المؤسسة هي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها . انظر التصريح ١/ ٣٦٥ ، والهمع ٤/ ٣٩ .

٤— الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها . انظر التصريح ١/ ٣٦٥ ، والهمع ٤/ ٣٩ .

٥— سورة النساء من الآية ٧١ .

٦— في " ع " : وهو .

٧— في " ع " : فهو .

٨— في " ع " : جيء به .

٩— سورة يونس من الآية ٩٩ .

وصاحبها " مَنْ " ، وهو لفظ عام مفيد معنى الحال ، فليس فيها حينئذ إلا التأكيد .

والمؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[1] ، والمؤكدة لمضمون الجملة نحو قولك : زيد أبوك عطوفا ، وقول الشاعر :

٢١٩ — أنا ابن دارةَ معروفا بها نسبي[2]

ويشترط في هذه الجملة أن يكون جزآها اسمين ، معرفتين ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما عُرِفَ ، جامدين ، إذ لو كان أحد الجزأين مشتقا كان عاملا فيها ، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون الجملة .

ولابد أن تتأخر عنها الحال ، فلا يجوز تقديمها عليها[3] ولا على أحد جزأيها ، لشبهها بالتوكيد .

وعامل هذه الحال يجب حذفه ، لتنزيل الجملة المذكورة بدلا من اللفظ به .

---

١ — سورة النمل من الآية ١٩ .

٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

وهل بدارة ياللناس من عارِ ؟

وهو لسالم بن دارة اليربوعي . انظر الحماسة البصرية ٢ / ٢٩٧ .
ودارة اسم أمه ، سميت بذلك لجمالها ، تشبيها بدارة القمر .
والشاهد فيه قوله : " معروفا " فإنها حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٧٩ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، وشرح الشذور ص ٢٤٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٣٩ ، والعيني ٣ / ١٨٦ ، والهمع ٤ / ٤٠ ، والأشموني ٢ / ١٨٥ ، والخزانة ٣ / ٢٦٥ .

٣ — في " ع " : عليه .

قال المرادي[١] : وتقديره / : أُحِقُّهُ وأَعْرِفُهُ[٢] ، إن كان المخبر عنه غير " أنا "، ١٨٦/أ
كما في : زيد أبوك عطوفا ، وإن كان " أنا " ، كما في :

٢١٩م — أنا ابن دارة معروفـــــا[٣]

فالتقدير : أُحِقُّ أو أَعْرِفُ أو اعْرِفْنِي .

(و) الحال مؤسسة كانت أو مؤكدة (شرطهـــا التنكير)[٤] ، لأن الغالب عليها الاشتقاق وعلى صاحبها التعريف ، فلو لم تنكر لَتُوُهِّمَ كونها نعتـــا[٥] لصاحبها[٦] .

وقد تجيء على صورة المعرف[٧] بالأداة فيحكم بزيادتها ، نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أي : مترتبين ،

٢٢٠— وأرسلهـــا العِـــرَاكَ[٨]

١— انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٦٣ ، وفي النقل تصرف .

٢— في " ع " : أو أعرفه .

٣— هذا جزء من صدر بيت مر الكلام عليه في ص ٦٠٦ .

٤— قوله : " التنكير " ساقط من " ع " .

٥— في " ع " : وصفا .

٦— وذلك إذا كان منصوبا . وغيره حُمِلَ عليه . انظر التصريح ١ / ٣٧٣ ، والهمع ٤ / ١٨ .

٧— في " ع " : المعرفة .

٨— هذا جزء من صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

فأرسَلَهَا العِرَاكَ ولم يَذُدْهَا * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَـالِ

وهو للبيد بن ربيعة . انظر ديوانه ص ٨٦ .

ومعنى البيت : أطلق العيرُ أتنه إلى الماء دفعة واحدة ، مزدحمة ولم يشفق على بعضها أن يتنغص عند الشرب ، ولم يطردها ، لأنه يخاف الصياد .

والشاهد فيه مجيء الحال معرفا بالأداة .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٧٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٧ ،

===

أي : معتركة[1] . ومنه قراءة بعضهم[2] : ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾[3]
ـ بفتح الياء ، وضم الراء ـ ،أي : ذليلا[4] .

وقد تجيء أيضا على صورة المعرف[5] بالإضافة فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها ، نحو قولهم : جلس وَحْدَهُ ، أي : منفردا ، ورجع عَوْدَهُ على بَدْئِهِ ، أي : عائدا ، وفعل ذلك جهده ، أي : جاهدا ، ونحو ذلك .

والغالب عليها أن تكون منتقلة ، أي : غير لازمة لصاحبها ، فلا يقال جاء زيد طويلا ، ولا جاء زيد أبيض ، وشبهه ؛ لبعده عن الإفادة .

وتقع لازمة إذا كانت مُؤَكِّدَة ، نحو : زيد أبوك عطوفا ، أو كان عاملها دالا على تجدد ، نحو : خلق الله الزَّرَافَةَ يديها أطولَ من رجليها ، ومنه ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾[6] .

وتقع لازمة في غير ذلك ، وهو موقوف على السماع ، نحو : ﴿ قَائِماً بِالْقِسْطِ ﴾[7] .

=== والأمالي الشجرية ٢/٢٨٤ ، والإنصاف ٢/٨٢٢ ، وشرح المفصل ٢/٦٢ و ٤/٥٥ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٤١ ، والعيني ٣/٢١٩ ، والتصريح ١/٣٧٣ ، والخزانة ٣/١٩٢ .

١ ـ الصواب أن يقال : معاركة ، لأنها من عارك عراكا فهي معاركة . انظر اللسان ١٠/٤٦٥ عرك ، وشرح المفصل ٢/٦٢ .

٢ ـ هذه قراءة حكاها الكسائي والفراء ، ولم أجد من نسبها . انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٦٠ ، والبحر ٨/٢٧٤ .

٣ ـ سورة المنافقون من الآية ٨ .

٤ ـ في النسختين : وضم الزاي ذليلا ، وما أثبته هو الصواب ؛ لأن المقصود ضبط الفعل ، لا ما بعده .

٥ ـ في " ع " : المعرفة .

٦ ـ سورة النساء من الآية ٢٨ .

٧ ـ سورة آل عمران من الآية ١٨ .

والغالب عليها أيضا أن تكون مشتقة ، أي : مصوغة[1] من مصدرٍ للدلالة على متصف ، وقد تقع جامدة مؤولة بالمشتق،[2] وغير مؤولة[3] ، فمن الأول قولهم : كَرَّ زيد أسدا ، أي : شجاعا ، وبدت الجارية قمرا ، أي : مضيئة .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[4] ، وقولك/ : هذا مالك/١٨٧ ذهبــــا .

١ـ في "ع" : موضوعة .

٢ـ تقع الحال جامدة مؤولة بمشتق في ثلاث مسائل هي :
أ ـ أن تدل على تشبيه كالمثالين اللذين سيذكرهما الشارح .
ب ـ أن تدل على مفاعلة نحو : البُرُّ بعته يدا بيد . أي : متقابضين .
جـ ـ أن تدل على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلا رجلا . أي : مرتبين .
انظر توضيح المقاصد ٢/١٣٤ ، والتصريح ١/٣٦٩ .

٣ـ تقع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق في سبع مسائل هي :
١ـ أن تكون موصوفة كالآية المذكورة .
٢ـ أن تكون نوعا لصاحبها كالمثال المذكور بعد الآية .
٣ـ أن تكون فرعا لصاحبها ، نحو : هذا حديدك خاتما .
٤ـ أن تكون أصلا لصاحبها ، نحو: هذا خاتمك حديدا .
٥ـ أن تكون دالة على سعر ، نحو : هذا البر بعته مدا بكذا .
٦ـ أن تكون دالة على عدد ،نحو: ((فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)) الأعراف ١٤٢ .
٧ـ أن تكون دالة على طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيل ، نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا .
انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٣ ، والارتشاف ٢/٣٣٤ ، والمساعد ٢/٨ ، والتصريح ١/٣٧١ .

٤ـ سورة مريم من الآية ١٧ .

(وشرط صاحبها التعريف) ؛ لشبهه بالمبتدأ ؛ لأن الحال وصاحبها خبر ومخبرعنه في المعنى .

(أو) ما يقوم مقام التعريف في إيضاح المعنى وأمن اللبس من المُسَوِّغَات ، وهو أحد ثلاثة أمور : (التخصيص) بوصف أو إضافة ، (أو التعميم) وذلك بأن يتقدمه نفي أو نهي أو استفهام ، (أو التأخير) عن الحال ، فالتعريف في صاحب الحال (نحو) قوله تعالى :(﴿ خَاشِعاً[1] أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[2]) ، فـ" خاشعا " حال من الضمير الفاعل في " يخرجون " ، وهو معرفة .

والتخصيص فيه[3] بالوصف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً ﴾[4] — في قراءة بعضهم[5] — ، وقول الشاعر :

٢٢١ — نجيت يارب نوحا واستجبت له ＊ في فُلُكٍ ما خر في اليم مشحونا[6]

---

١ — هذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ، وقرأ الباقون " خُشَّعاً " . انظر المبسوط ص ٤٢١ ، والتذكرة في القراءات ٢ /٧٠٣.
وورد ت في متن القطر " خُشَّعاً " . انظر متن القطر ص ١٤ .

٢ — سورة القمر من الآية ٧ .

٣ — قوله : " والتخصيص فيه " ساقط من " ع " .

٤ — سورة البقرة من الآية ٨٩ .

٥ — هذه قراءة ابن مسعود وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر شواذ القرآن ص ١٥ ، والبحر المحيط ١ /٣٠٣ ، والدر المصون ١ /٥٠٤ .

٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لعمران بن حطان القعدي الشيباني ، ولم أجده في شعره المجموع في كتاب شعر الخوارج .
والشاهد فيه مجيء الحال ، وهي " مشحونا " من النكرة ، وهي " فلك " وذلك لأنها مخصصة بالوصف .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢ /٢٥٩ ، وشفاء العليل ٢ /٥٢٥ ، والعيني ٣ /١٤٩ ، والتصريح ١ /٣٧٦ ، والأشموني ٢ /١٧٥ ، ومجيب الندا ٢ /١٣٦ .

والتخصيص فيه[1] بالإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾[2] فـ " سواء " حال من " أربعة " على ما ذكره المصنف[3] ، وهي متخصصة بالإضافة .

والتعميم فيه بسبب تقدم النفي نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾[4] فجملة " لها منذرون " حال من " قرية " ، وهو عام ، لكونه نكرة في سياق النفي .

والتعميم فيه بسبب تقدم النهي نحو قول الشاعر :

٢٢٢ـ لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام * يوم الوغى متخوفا لحمامِ[5]

فمتخوفا حال من " أحد " ، وهو عام ، لكونه نكرة في سياق النهي .

والتعميم فيه بسبب تقدم الاستفهام نحو قول الشاعر :

٢٢٣ـ ياصاحِ هل حم عيش باقيا فترى[6] * لنفسك العذرَ في /إبعادها الأملا[7] / ١٨٨

١ـ قوله : " فيه " ساقط من " ع " .

٢ـ سورة فصلت من الآية ١٠ .

٣ـ انظر شرح القطر ص ٢٣٦ .

٤ـ سورة الشعراء الآية ٢٠٨ .

٥ـ هذا بيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة . انظر شعر الخوارج ص ١١٢ .

والشاهد فيه مجيء الحال من النكرة، وذلك لأنها مسبوقة بنهي .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٦٢ ، والمساعد ٢ / ١٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٦ ، والعيني ٣ / ١٥٠ ، والتصريح ١ / ٣٧٧ ، والهمع ٤ / ٢١ ، والأشموني ٢ / ١٧٥ .

٦ـ في " ع " يافتى .

٧ـ هذا بيت من البسيط ، وهو لرجل من طيء لم أقف على اسمه . انظر شعر طيء وأخبارها ٢ / ٧٩٢ .

===

فباقيا حال من "عيش" وهو عام ؛ لكونه نكرة في سياق الاستفهام .

ومثال تأخير صاحب الحال عنها قول الشاعر :

٢٢٤— (لمية مُوحِشاً طَلَلُ)(١)

فطلل صاحب الحال ، وهو نكرة ، وصح ذلك لأنه متأخر عنها .

وقد يجيء صاحب الحال نكرة بدون شيء من المسوغات ، كقولهم(٢) فيما حكاه سيبويه :(٣) مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ ، وعليه مائةٌ بيضاً ،

=== والشاهد فيه مجيء الحال من النكرة ، لأنها مسبوقة بالاستفهام .
وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٦١ ، والمساعد ٢ / ١٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٦ ، والعيني ٣ / ١٥٣ ، والتصريح ١ / ٣٧٧ ، والهمع ٤ / ٢٢ ، والأشموني ٢ / ١٧٦ ، ومجيب الندا ٢ / ١٣٧ ، والدرر ٤ / ٦ .

١— هذا صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

يلوح كأنه خِلَلُ

وهو لكثير عزة . انظر ديوانه ص ٥٠٦ .
والطلل : ما شخص من آثار الديار . والخلل : جمع خِلَّة ، وهي بطانة تُغَشَّى بها أجفان السيوف .
والشاهد فيه مجيء الحال من النكرة ، وذلك لتأخرها .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٢٣ ، والمغني ص ١١٨ ، وشرح الشذور ص ٢٥٣ ، والعيني ٣ / ١٦٣ ، والتصريح ١ / ٣٧٥ ، والأشموني ٢ / ١٧٤ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ٢١ .

٢— في " ع " : المسموعات بقولهم .

٣— انظر الكتاب ٢ / ١١٢ .

وفي الحديث : " فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما ".[1] الشاهد في قوله : " قياما " .

وقد أجحف المصنف — رحمه الله تعالى[2] — في باب الحال ، ولولا خشية الخروج عن مقصوده لبسطت فيه بعض البسط .

---

١ — أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٢٤٤ في كتاب الجماعة والإمامة باب إنما جعل الإمام ليؤتم به برواية " فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما " ، وهو في الموطأ ١ / ١٣٥ في كتاب صلاة الجماعة باب صلاة الإمام وهو جالس بنفس رواية البخاري .

٢ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

التمييز

(و) من المنصوبات (التمييز)[1] ، ويسمى أيضا المُمَيِّز ، والتفسير ، والمُفَسِّر ، والتبيين ، والمُبَيِّن ،

وهو لغة : فصل الشيء عن غيره ، قال الله تعالى : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾[2] ، أي[3] : تنفصل .

واصطلاحا كما عرفه المصنف بقوله : (وهو اسم ، فضلة ، نكرة جامد ، يفسر ما انبهم[4] من الذوات) .

قوله : " اسم " كالجنس ، قال شيخنا — أبقاه الله تعالى[5] — في شرحه على الشذور :[6] فيه إعلام بجنسيته ، وأنه ليس كالحال في كونه ظرفا أو مجرورا أو جملة[7] . انتهى .

و خرج بقيد الفضلة ما كان عمدة ، نحو : " قائم "[8] من قولك : زيد قائم .

وبقيد التنكير نحو : زيد حسن وَجْهَهُ — بالنصب — ، وأما :

١٠٤م — صددت وطبت النفسَ ياقيسُ عن عَمْرِو[9]

محمول على زيادة " أل " .

---

١ — في متن القطرص١٤ : باب والتمييز .

٢ — سورة الملك من الآية ٨ .

٣ — قوله : " أيِ " ساقط من " ع " .

٤ — في " ع " : مفسر لما أبهم ، وفي متن القطرص١١ : مفسر لما انبهم .

٥ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦ — انظر شفاء الصدور ق ٣٩ أ . وفي النقل تصرف يسير .

٧ — في " ع " : أو مجرورا وجملة .

٨ — في " ع " : نحو : قام .

٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

رأيتُك لما أن عرفت وجوهنا

وهو لرشيد بن شهاب اليشكرى . انظر المفضليات ص ٣١٠ ، وقد مر الكلام عليه في ص ٣٨٤ .

والشاهد فيه دخول " أل " على " نفس " الواقعة تمييزا ، وهذا ضرورة .

وخرج ببقية الحد الحال . وزاد — رحمه الله تعالى — في هذا / الحد ١٨٩/
قيد[١] الجمود ، وما رأيته ذكره إلا في هذا الكتاب وفي كتابه المسمى بالجامع الصغير[٢] ، ولم أقف عليه في كلام غيره .

والظاهر أنه غير محتاج إليه ، فإن قوله[٣] : " يفسر ما انبهم من الذوات " يغني عنه ، بل الحد معه على ما يظهر غير جامع ، لخروج بعض أفراد المحدود عنه ، وهو ما كان وصفا من التمييز ، نحو : لله دره فارسا ، ولله دره راكبا ، وما أشبهه ، وقد تقدم الاحتراز عنه في حد الحال[٤] . والله أعلم .

وظاهر كلامه هنا وفي الشرح[٥] أن هذا الحد خاص بالتمييز المُفَسِّر للاسم ، ولولا ذلك لأمكن أن يكون له وللمُفَسِّر للنسبة ؛ لأن التمييز فيها مُفَسِّر لذات مقدرة ، كما نص عليه ابن الحاجب[٦] ، لأن النسبة في قولك : طاب زيد ، إنما هي إلى أمر مبهم يتعلق بزيد في المعنى ، وهو المُفَسَّر بقولك[٧] : أبا ، أو نفسا ، أو ما أشبه ذلك .

(و) التمييز المفسر للاسم (أكثر وقوعه) في الكلام (بعد المقاديـر) وهي[٨] : إما مقدار مساحة ، (كجريبٍ نخلا) ، والجريب — بالجيم والراء المهملة ، والياء المثناة التحتية الساكنة ، والباء الموحدة — مقدار معلوم من الأرض .

١— قوله : " قيد " ساقط من " ع " .

٢— انظر الجامع الصغير ص ١٢٤ .

٣— في " ع " : فإن قول .

٤— انظر ص ٦٠٥ .

٥— انظر شرح القطر ص ٢٣٧ .

٦— انظر الكافية ص ١٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤٩/١ .

٧— في " د " : لقولك .

٨— في " ع " : وهو .

وإما مقدار كيل، كقفيزٍ برا ، (وصاعٍ تمرا[1]) ، وإما مقدار وزن ، كرطلٍ زيتا ، (وَمَنَوَيْنِ[2] عسلا) .

ومن ذلك ما وقع بعد ما يشبه المقدار ، نحو : موضع راحةٍ سحابا ، ونِحْيٍ[3] سمنا ، ومثقال ذرةٍ خيرا ، فالأول شبيه بمقدار المساحة ، والثاني بمقدار الكيل، والثالث بمقدار الوزن .

(و) بعد (العدد) وهذا[4] معطوف على قوله : " المقادير"، والمراد بالعدد هنا هو أحد عشر ، وإحدى عشرة وأخواتهما ، وعشرون[5] ، / وأحد / ١٠ وعشرون ، وإحدى وعشرون[6] إلى تسعة وتسعين[7] ، قال الله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ[8] كَوْكَباً[9] ﴾ ، و ﴿ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً ﴾[10] ، وتقول : ثلاثة عشر درهماً (و) هكذا إلى آخر ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[11] .

١— في " ع " : أو صاع .

٢— المَنَوَيْن تثنية منا ، وهي آلة يعرف بها مقدار الوزن . انظر الصحاح ٢٤٩٧/٦ منا .

٣— النِحْيُ اسم وعاء السمن . انظر الصحاح ٢٥٠٤/٦ نحا .

٤— في " ع " : وهو .

٥— قوله : " وعشرون " ساقط من " ع " .

٦— في " ع " : وإحدى وعشرون ، وأحد وعشرون .

٧— في " د " : وإحدى وعشرين .

٨— في متن القطر ص١٤ : . . . والعدد نحو : " أحد عشر كوكبا " .

٩— سورة يوسف من الآية ٤ .

١٠— سورة المائدة من الآية ١٢ .

١١— سورة ص من الآية ٢٣ .

(و) التمييز الواقع بعد العدد (منه تمييز كَمْ الاستفهامية) ، إلا أن العدد هنا غير صريح ؛ لأنها كناية عن عدد مجهول ، بمعنى : أي عدد ؟ وتستعمل حيث يُسْأَل عن كمية الشيء ، (نحو : كم عبدا ملكت؟)،وكم دارا بنيت؟ .

ويتعين إفراد تمييزها ونصبه إلا إذا جرت هي بحرف ، فيجوز حينئذ جره كما سيأتي[1] .

(فأما تمييز) كم (الخبرية) الذي بمعنى : كثير (فمجرور) أبدا ، وهو حينئذ إما (مفرد) فيكون (كتمييز المائة فما فوقها)[2] من المئين والألوف ، تقول : كم عبدٍ ملكت — بالجر والإفراد —،كما تقول : مائة عبدٍ وألف عبدٍ .

(أو مجموع) فيكون (كتمييز العشرة وما دونها) من التسعة ، والثمانية إلى الثلاثة ، تقول : كم عبيدٍ[3] ملكت — بالجر والجمع —،كما تقول : عشرة عبيدٍ إلى ثلاثة عبيدٍ .[4]

(ولك في تمييز) كم (الاستفهامية المجرورة بالحرف) وجهان : (جر ونصب) ، نحو : بكم درهم اشتريت ؟ — بجر " درهم " ونصبه — ،والجار له حينئذ " مِنْ " مضمرة ، لا الإضافة خلافا للزجاج .[5]

وقد قدمت الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية أول الكتاب[6] ، فلا حاجة إلى إعادته .

١— في آخر هذه الصفحة .

٢— في متن القطر[١٥]: كتمييز المائة وما فوقها .

٣— في "ع" : كم عبد .

٤— كون تمييز كم الخبرية مفردا أكثر وأفصح . انظر الارتشاف ١ / ٣٧٩ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٣٢٨ .

٥— انظر الارتشاف ١ / ٣٧٨ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٣٢٦ ، والمغني ص ٢٤٥ .

٦— انظر ص ١٥١ .

ويكثر أيضا وقوع تمييز الاسم بعد ما دل على المماثلة ، نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾[١] ، وبعد ما هو فرع عنه ، نحو : خاتم حديدا[٢] ، فإن الخاتم فرع عن الحديد .

(ويكون التمييز) مفسرا للاسم ، وقد تقدم[٣] ، و (مفسرا للنسبة) / ١ /

وهو حينئذ إما أن يكون (محولا) ، وهذا[٤] على ثلاثة أقسام : محول عن الفاعل ، (كـ : ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[٥]) ، ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾[٦] ، الأصل : اشتعل شيبُ الرأسِ ، وطابت أنفسهن لكم بشيء ، ثم حُوِّلَ الإسناد فيهما عن المضاف إلى المضاف إليه ، الذي هو " الرأس " في الآية الأولى ، وضمير النسوة في الثانية ، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك فضلة وتمييزا .

(و) محول عن المفعول ، نحو قوله تعالى[٧] : (﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾)[٨] ، وقولك : غرست الأرض شجرا ، الأصل : وفجرنا عيونَ الأرض ، وغرست شجرَ الأرض ، ففعل فيه ما فعل فيما قبله .

(و) محول عن مضاف غير الفاعل والمفعول ، وذلك نحو قوله تعالى : (﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾)[٩] ، وقولك : زيد أطيب من عمرو نفسا .

١— سورة الكهف من الآية ١٠٩ .
٢— في " ع " : خاتم حديد .
٣— انظر ص ٦١٥ .
٤— في " د " : وهو .
٥— سورة مريم من الآية ٤ .
٦— سورة النساء من الآية ٤ .
٧— قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .
٨— سورة القمر من الآية ١٢ .
٩— سورة الكهف من الآية ٣٤ ، وقد سقط من " د " قوله : " وأعز نفرا " .

الأصل : مالي أَكْثَرُ ، ونفسُ زيد أطيبُ من عمرو ، فالمحول عنه في هذا مضاف مبتدأ ، لا فاعل ولا مفعول .

وهذا التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل شرط نصبه أن يكون فاعلا في المعنى ، كالآية والمثال ، إذ التمييز يصلح للفاعلية فيهما عند جعل أفعل التفضيل فعلا ، كقولك في الآية : كثر مالي ، وفي المثال :[1] طابت نفس زيد .

وأما إن[2] لم يكن فاعلا في المعنى[3] ، وهو ما أفعل التفضيل بعضه فإنه يجب جره بالإضافة ، نحو : مال زيد أكثر مال ، إلا إن أضيف "أفعل" إلى غيره فينصب ، نحو : أنت أكرم الناس[4] رجلا ؛ لتعذر إضافة "أفعل" مرتين .

وعلامة ما أفعل التفضيل بعضه هو أن يصح وضع " بعض " مكان "أفعل" ، ويضاف " بعض " إلى جمع[5] ما كان أضيف إليه "أفعل" ، / تقول في المثالين المذكورين : مال زيد بعض الأموال ، وأنت بعض الرجال . ١٩٢/٢

(أو غير محول) — بالنصب[6] — عطف على " محولا "[7] ، وهو قسيم له (نحو) قولك : (امتلأ الإناء ماءً) ، ومثله : لله دره فارسا ، وما أحسنه رجلا ، وأحسن به أبا ؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء ، كذلك لم يحول

---

١ — في "ع" : وفي المثال الثاني .

٢ — في "ع" : إذا .

٣ — في "ع" : فاعلا في الآية .

٤ — في "د" : أكره الناس .

٥ — في النسختين : جميع. والتصحيح من التصريح ١ / ٣٩٨ .

٦ — قوله : " بالنصب " ساقط من "ع" .

٧ — في قول ابن هشام : ويكون التمييز مفسرا للنسبة محولا . انظر متن القطر ص ١٥ ، وانظر ما مر في ص ٦١٨ .

عن غيره . قال المصنف في الشرح[1]: وهو قليل[2] .

(و) الحال والتمييز (قد يُؤَكِّدان) فلا يُبَيِّنان هيئة ولا ذاتا ، وإنما يكونان لمجرد التأكيد ، فالحال[3] المؤكدة (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4]، وهذه مؤكدة لعاملها ، لأن العثو هو الفساد ، وقد تقدم ذكر الحال المؤكدة وذكر أقسامها مبينا[5] .

(و) التمييز المؤكد[6] نحو (قوله)[7] ، أي[8]: أبي طالب بن عبد المطلب :

١٨٤م — ولقد علمت بأن دين محمد * (من خير أديان البرية دينا)[9]

(ومنه) على القول بجواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس[10]

---

١ — قوله : " في الشرح " ساقط من " د " .

٢ — لم أجد هذا القول في شرح القطر ، ولا في غيره من كتب ابن هشام .

٣ — في " ع " : والحال .

٤ — وردت هذه الجملة في خمسة مواضع من القرآن الكريم أولها في سورة البقرة من الآية ٦٠ .

٥ — انظر ص ٦٠٥ .

٦ — في " د " : المؤكدة .

٧ — في " ع " : نحو قول .

٨ — قوله : " أي " ساقط من " ع " .

٩ — هذا بيت من الكامل ، وهو لأبي طالب . انظر ديوانه ص ١٣ .
والشاهد فيه قوله : " دينا " فإنه تمييز مؤكد لما سبقه .
وقد مر الكلام على هذا البيت في ص ٥١٨ .

١٠ — وهو مذهب المبرد . انظر المقتضب ٢ / ١٤٨ ، وابن السراج . انظر الأصول ١ / ١١٩ ، وأبي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي ص ١٢٨ .

على ما تقدم[1] قول الشاعر :

٢٢٥ــ والتغلبيون (بئس الفحل فحلهمُ * فحلاً) وأمُّهُمُ زلَّاءُ مِنْطِيقُ[2]

(خلافا لسيبويه)[3] والسيرافي[4] ومن وافقهما القائلين بمنع الجمع بينهما ، فهو عندهم حال مؤكدة ، وقد تقدم ذكر هذا الخلاف مبينا في باب نعم[5]

تنبيهان

الأول ــ اعلم أن التمييز مطلقا يجوز أن يجر بمن[6]، كرطل من زيت ، وما أحسنه من رجل ، إلا إذا كان عددا ، كعشرين درهما ، أو محولا عن المفعول ، كغرست الأرض شجرا ، أو عن الفاعل ، كطاب زيد نفسا[7].

١ــ في ص ٥١٨ .

٢ــ هذا بيت من البسيط ، وهو لجرير . انظر ديوانه ص ٣٩٥ .
والمنطيق : مبالغة ناطق ، والمراد بها هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها . وزلاء : المرأة قليلة لحم الأليتين .
والشاهد فيه قوله " فحلا " فهو تمييز مؤكد لما سبقه .
وهذا البيت من شواهد المقرب ١ / ٦٨ ، وشرح القطر ص ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٩ .
وقد ورد هذا البيت في المقرب برواية :
والتغلبيون نعم الفحل فحلهم

٣ــ انظر الكتاب ٢ / ١٧٦ .

٤ــ انظر الارتشاف ٣ / ٢٢ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والهمع ٥ / ٣٥ .

٥ــ لم يسبق لنعم باب خاص ، وإنما ذكرت أحكامها في آخر باب الفاعل . وانظر الخلاف مذكورا في ص ٥١٨ .

٦ــ قوله : " بمن " ساقط من " د " .

٧ــ وكذلك لا يجوز جر التمييز المحول عن المضاف غير الفاعل والمفعول ، نحو : زيد أكثر مالا . انظر التصريح ١ / ٣٩٩ .

ويختص التمييز المفسر لإبهام الاسم دون المفسر للنسبة بجواز جره بالإضافة ، كشبر أرضٍ ، وقفيز برٍ ، إلا إذا كان عددا ، أو مضافا فإنه لا تجوز إضافته ، كعشرين / درهما ، و ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[1]. ١٣ /

الثاني — الناصب للتمييز المفسر لإبهام الاسم هو ذلك الاسم المبهم ، وللتمييز المفسر لإبهام النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه . إذا علمت هذا فاعلم أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله إن كان اسما أو فعلا جامدا باتفاق ؛ لأجل ضعفهما في العمل .

وإن كان فعلا متصرفا فمذهب سيبويه[2] والأكثرين[3] المنع أيضا[4] ؛ لأن الغالب على التمييز حينئذ أن يكون فاعلا في الأصل ، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير .

وجوز ذلك الكسائي[5] والمازني[5] والمبرد[6] ، ووافقهم ابن مالك[7] — رحمه الله تعالى[8] — مستدلين بوقوعه في السماع ، كقول الشاعر :

١— سورة آل عمران من الآية ٩١ .

٢— انظر الكتاب ١ / ٢٠٥ .

٣— مثل الفراء وأكثر البصريين والكوفيين . انظر الارتشاف ٢ / ٣٨٥ ، والمساعد ٢ / ٦٦ .

٤— قوله : " أيضا " ساقط من "ع" .

٥— انظر الارتشاف ٢ / ٣٨٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٥٩ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ .

٦— انظر المقتضب ٣ / ٣٦ .

٧— انظر التسهيل ص ١١٥ .

٨— قوله : " تعالى " ساقط من "ع" .

٢٢٦ـ ولستُ إذا ذرعا أضيق بضارعٍ * ولا يائسٍ عند التَّعَسُّرِ من يُسْرِ (١)

وقول الآخر :

٢٢٧ـ أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنونِ ينادي جهارا (٢)

وحمله الآخرون على الضرورة .

١ـ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
وضاق بالأمر ذرعا : إذا لم يطقه . والضارع : الذليل المتضرع .
واليائس : القانط .
والشاهد فيه تقديم التمييز " ذرعا " على عامله " أضيق " .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٢ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٩ ، والعيني ٣/٢٣٣ .

٢ـ هذا بيت من المتقارب ، وهو لرجل من طيئ . انظر شعر طيئ وأخبارها ٢/٧٨٥ .
والشاهد فيه تقديم التمييز " نفسا " على عامله .
وهذا البيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ١/٣٦٠ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٨٦ ، والمغني ص ٦٠٣ ، والعيني ٣/٢٤١ ، والتصريح ١/٤٠٠ ، والأشموني ٢/٢٠١ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٦ .

المستثنى

(و) من المنصوبات (المستثنى) ، والاستثناء هو الإخراج (بإلا) أو إحدى[1] أخواتها تحقيقا أو تقديرا .

فالإخراج جنس ، وبإلا[2] أو إحدى أخواتها فصل خرج به التخصيص ونحوه .[3]

والمراد بالمُخْرَج[4] تحقيقا الاستثناء المتصل ، وتقديرا المنقطع .

والمستثنى المخرج بإلا . . . إلى آخره وهو من حيث هو منصوب وغير منصوب[5]، وإنما ذكر هنا غير المنصوب استطرادا وتتميما للفائدة .

وأدوات الاستثناء[6] ثمانية : حرفان وهما : " إلا " عند الجميع وحاشا عند سيبويه[7]، وفعلان وهما : ليس ، ولا يكون ، ومترددان بين الحرفية والفعلية ، وهما : خلا ، وعدا ، واسمان وهما : غير ، وسوى .

والمستثنى بإلا له أحوال ، فيُنْصَبُ وجوبا في حالة ما إذا / كان (من كلام تام) ، وهو المشتمل على ذكر المستثنى منه ، (مُوجَبٍ) ، وهو الذي ١٤/

١— في " ع " : أو أحد .

٢— في " د " : وإلا .

٣— المراد بالتخصيص هنا التخصيص بالصفة ، نحو : أَعْتِقْ رقبة مؤمنة ، والمراد بنحوه التقييد بالشرط ، نحو : اقْتُلْ الذمي إن حارب ، والتقييد بالبدل ، نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، والتقييد بالغاية نحو : (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) البقرة ١٨٧ ونحوها . انظر المساعد ١/٥٤٨ ، والتصريح ١/٣٤٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٤١ .

٤— في " ع " : والمراد بالخروج .

٥— قوله : " وغير منصوب " ساقط من " ع " .

٦— في " د " : والأدوات الاستثناء .

٧— انظر الكتاب ٢/٣٤٩ ، وذهب المبرد إلى أن حاشا تستعمل كثيرا حرفا جارا ، وقليلا فعلا متعديا . انظر المقتضب ٤/٣٩١ ، وكذلك الأخفش والجرمي . انظر شرح المفصل ٨/٤٨ ، وهي فعل عند الكسائي والفراء والمازني . انظر الإنصاف ١/٢٧٨ ، والتبيين ص٤١٠ ، وجواهر الأدب ص٥٢٤ ، وائتلاف النصرة ص ١٧٧ .

لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[١] ، وسواء كان متصلا ، وهو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ، كالآية المذكورة ، أو منقطعا ، وهو بخلافه ، نحو : قام القوم إلا بعيرا ، مؤخرا كما مثلنا ، أو مقدما ، نحو : قام إلا زيدا القومُ ، وخرج إلا بعيرا القومُ.

(فإن) وجد التمام) و (فقد الإيجاب) ، بأن كان الكلام تاما مسبوقا بنفي أو نهي أو استفهام (ترجح البدل) ، أي : بدل البعض[٢] (في) الاستثناء (المتصل) على النصب ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[٣] — بالرفع — في قراءة غير ابن عامر[٤] ، وهذا في النفي ، ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾[٥] — بالرفع — في قراءة أبي عمرو وابن كثير[٦].

والاستفهام قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[٧].

(و) يترجح (النصب) على البدل (في) الاستثناء (المنقطع عند بني تميم) ، يعني : ويجوز البدل عندهم ، كقول الشاعر :

١— سورة البقرة من الآية ٢٤٩ ، وفي متن القطر : " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ". انظر متن القطر ص ١٥ .

٢— أي : بدل البعض من الكل ، فيتبع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه . انظر التصريح ١/٣٤٩ ، ومجيب الندا ٢/١٥١ .

٣— سورة النساء من الآية ١٦٦ ، وفي متن القطر : "مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ". انظر متن القطر ص ١٥ .

٤— انظر السبعة في القراءات ص ٢٣٥ ، والمبسوط ص ١٨٠ .

٥— سورة هود من الآية ٨١ .

٦— انظر المبسوط ص ٢٤١ ، والتذكرة في القراءات ٢/٤٦٠ .

٧— سورة آل عمران من الآية ١٣٥ .

٢٢٨— وبلدةٍ ليس بها أنيـــسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العِيـْــسُ[1]

وحمل عليه الزمخشري[2] قوله تعالى : ﴿ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَـوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[3] ؛ لأن المستثنى منه الفاعل الذي هو " مَنْ " في قوله[4] تعـــالى[5] : ﴿ مَنْ فِي السَّمَـوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[3] ، والله ــ تعالى وتقدس ــ لا يحويه مكان .

واستظهر ذلك أبو حيان ، وقال[6] : إنه المتبادر إلى الفهم .

(ووجب) النصب وامتنع البدل (عند الحجازيين ، نحو) قوله تعالى[7] : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[8] في قراءة السبعة .

---

١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما لجران العود . انظر ديوانـــه ص ٩٧ .
والیعافیر : جمع يَعْفُور ، وهو ولد البقرة الوحشية . والعِيْس : جمـع عَيْسَاء ، وهی الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .
والشاهد فيهما رفع المستثنى المنقطع على البدل .
وهذان البيتان من شواهد الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفـــراء ١ / ٢٨٨ و ٤٧٩ و ٢ / ١٥ و ٣ / ٢٧٣ ، ومجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٠ ، وشرح الشذور ص ٢٦٥ ، والعيني ٣ / ١٠٧ ، والتصريح ١ / ٣٥٣ ، والهمع ٣ / ٢٥٦ ، والأشموني ٢ / ١٤٧ .
وقد ورد البيت الأول في ديوان الشاعر برواية : وبسابسا ، مكان : وبلدة .
والبسابس : جمع بَسْبَس ، وهو القفر .

٢ — انظر الكشاف ٣ / ٣٧٨ .

٣ — سورة النمل من الآية ٦٥ .

٤ — في " د " : من قوله .

٥ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦ — انظر البحر المحيط ٧ / ٩١ وقد نُقِلَ كلام أبي حيان بمعناه .

٧ — قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٨ — سورة النساء من الآية ١٥٧ .

ومحل هذا الخلاف إذا أمكن فيه التفريغ[1] ، وهو صحة[2] تسلط العامل السابق "إلا" على المستثنى ، كما في البيت والآية ، إذ يمكن التفريغ فيهما بأن يقال: ليس بها إلا اليعافير ، وما لهم إلا اتباع الظن . ١٩٥/

وأما إذا لم يمكن التفريغ ، نحو : مازاد هذا المال إلا ما نقص ، إذ لا يمكن أن يقال : زاد النقص ، فالنصب واجب اتفاقا .

وهذا كله (ما لم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه في المتصل والمنقطع[3] ، الكائنين في الكلام التام غير الموجب .

فأما إن تقدم (فيهما فالنصب) واجب عند الحجازيين والتميميين ، إذ لا يجوز الإتباع ؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه ، قال الشاعر[4] :

٢٢٩— (ومالِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ * ومالِيَ إلا مشعبَ الحق مشعبُ)[5]

وتقول : ما خرج إلا بعيرا القومُ .

(أو فقد التمام) ، يعني : والإيجاب ، بأن كان الكلام غير مشتمل على ذكر المستثنى منه ، وهو حينئذ مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام

١— في "ع" : الفريغ .

٢— قوله : "صحة" ساقط من "د" .

٣— في "ع" :أو المنقطع .

٤— في متن القطر[ص٥]: فالنصب نحو قوله .

٥— هذا بيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها آل هاشم . انظر شرح هاشميات الكميت ص ٥٠ .

والشاهد فيه نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه تقدم على المستثنى منه.

وهذا البيت من شواهد المقتضب ٣٩٨/٤ ، والكامل ٦١٤/٢ ، والجمل للزجاجي ص ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الشذور ص ٢٦٣ ، وشرح القطر ص ٢٤٦ ، والعيني ١١١/٣ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، والأشموني ١٤٩/٢ .

وقد ورد عجز هذا البيت في القطر وشرحه وفي شرح الشذور والعيني برواية

ومالِيَ إلا مذهبَ الحق مذهبُ

(فعلى حسب العوامل) السابقة على "إلا" من فعل أو شبهه ــ يكون المستثنى ولا عمل لـ"إلا" حينئذ ، بل الحكم عند وجودها كالحكم عند عدمها ، فيُرْفَعُ إذا كان ما قبلها مقتضيا للرفع ، (نحو : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾[1])ولا يقم إلا زيدٌ ، وهل ضُرِبَ إلا عمرٌو .

وينصب إذا اقتضى النصب ، نحو : ما رأيت إلا زيدا ، وشبه ذلك .

ويجر إذا اقتضى الجر ، نحو : ما مررت إلا بزيدٍ ، وشبهه .

(ويسمى) هذا استثناءً (مفرغا) ؛ لأنك قد فرغت ما قبل "إلا" للعمل فيما بعدها .

فائدة

اختلف في ناصب المستثنى في غير المفرغ[2] ، فقيل : هو "إلا" ، ونسبه ابن مالك في التسهيل[3] لسيبويه والمبرد ، واختاره بعض المتأخرين[4] .

وقيل : هو "أَنَّ" مقدرة[5] بعد "إلا" محذوفة الخبر ، فإذا قلت مثلا : قام القوم إلا زيدا ، كان التقدير : قام القوم إلا أن[6] / زيدا لم يقم ، ونحو / ١٩٦ ذلك ، وهذا مذهب الكسائي[7] .

١ــ سورة القمر من الآية ٥٠ .

٢ــ انظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ٢٦٠ ، والتبيين ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٦ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ١٤٤ ، وائتلاف النصرة ص ١٧٤ ، والتصريح ١ / ٣٤٩ ، والهمع ٣ / ٢٥٢ .

٣ــ التسهيل ص ١٠١ .

٤ـ مثل ابن مالك . انظر التسهيل ص ١٠١ ، ومثل ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٢٩٢ .

٥ــ في "ع" : وقيل : إنه مقدر .

٦ــ قوله : "أن" ساقط من "ع" .

٧ــ انظر الإنصاف ١ / ٢٦١ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٧ ، والهمع ٣ / ٢٥٣ .

وقيل : هو ما تقدمه من فعل أو معناه ، معدىً بإلا ، وهو مذهب البصريين .(١)

وقيل : تعدى(٢) بنفسه بلا واسطة ، وهو مذهب ابن خروف .(٣)

وقيل : هو " أستثني " مضمرا ، وحُكِيَ عن المبرد(٤) والزجاج .(٥)

وقيل : " إلا " مركبة من " إِنْ " المخففة ولا النافية ، فإذا قلت : إلا زيدا ، انتصب " زيدا " بإن المخففة ،(٦) وخبرها محذوف ، و " لا " مغنية عنه ، والتقدير : إِنْ زيدا لم يقم ، وهذا مذهب الفراء .(٧)

والصحيح من هذه المذاهب الأول .(٨)

(ويُسْتَثْنَى بغير وسوى خافضين) للمستثنى دائما (مُعْرَبَيْنِ) في أنفسهما (بإعراب الاسم الذي) يكون (بعد " إلا ") ، وهو المستثنى بها ،

١ــ انظر الكتاب ٢/٣١٠ و ٣٣٠ ، والأصول ١/٢٨١ .

٢ــ في " ع " : معدى .

٣ــ انظر الارتشاف ٢/٣٠٠ ، وشفاء العليل ١/٤٩٩ ، والتصريح ١/٣٤٩ .

٤ــ انظر الكامل ٢/٦١٣ ، والمقتضب ٤/٣٩٠ .

٥ــ انظر شرح المفصل ٢/٧٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٣ ، والهمع ٣/٢٥٣ .

٦ــ من قوله : " ولا النافية " إلى قوله : " بإنْ المخففة " ساقط من " ع " .

٧ــ انظر التبيين ص ٤٠٠ ، وشرح الكافية ١/٢٢٦ ، وشفاء العليل ١/٤٩٩ .

٨ــ ذكر الشارح في ناصب المستثنى ستة أقوال وبقي قولان هما :
١ ــ أن ناصبة تمام الكلام ، كما انتصب " درهما " بعد عشرين .
٢ ــ أن ناصبه المخالفة ، وحُكِيَ هذا القول عن الكسائي . انظر شرح الجمل ٢/٢٥٣ و ٢٥٤ ، والارتشاف ٢/٣٠٠ ، والتصريح ١/٣٤٩ ، والهمع ٣/٢٥٣ .

فتنصب " غير " لفظا و " سوى " تقديرا على جهة الوجوب في نحو : قامَ القــومُ غيرَ زيدٍ ، وسوى زيدٍ ، وما نفع هذا المال غيرَ الضررِ ، وسوى الضررِ .

وعلى جهة الرجحان ويتبعان على جهة المرجوحية في نحو : ما لزيد علم غــيرَ ظنٍّ ، وسوى ظنٌّ .

وينصبان على جهة المرجوحية ويتبعان على جهة الرجحان في نحو : ما جاءنــي أحد غير زيد ، وسوى زيد .

ويكونان[1] على حسب العوامل السابقة على " إلا " في نحو : ماجاءني غيرُ زيــدٍ وسوى زيدٍ ، وقس على ذلك .

وما اقتضاه كلام المصنف ــ رحمه الله تعالى[2] ــ من أن " سوى " كغــير معنى وإعرابا هو مذهب الزجاج[3] ، واختيار[4] ابن مالــك[5] .

وقال سيبويه[6] والجمهور : " سوى " منصوبة على الظرفية أبدا ، ولا تخرج عنها إلا في الشعر .

وقال الرماني[7] والعكبري[7] : تستعمل ظرفا غالبا ، وكغير[8] قليلا .

---

١ ــ في " ع " : ويكون .

٢ ــ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٣ ــ لم أجد من نسب هذا إلى الزجاج ، وإنما وجدت هذا منسوبا إلى الزجاجي . انظر البسيط ٢/ ٨٨٢ ، والارتشاف ٢/ ٣٢٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١١٧ ، والمساعد ١/ ٥٩٤ ، وشفاء العليل ٢/ ٥١٦ . وهو ظاهر كلام الزجاجي في الجمل . انظر الجمل ص ٢٣٢ ، وانظر حروف المعاني ص ١٠ .

٤ ــ في " ع " : واختاره .

٥ ــ انظر التسهيل ص ١٠٧ .

٦ ــ انظر الكتاب ١/ ٣١ و ٣٢ و ٢/ ٣٥٠ .

٧ ــ انظر الارتشاف ٢/ ٣٢٦ ، والتصريح ١/ ٣٦٢ .

٨ ــ في " ع " : وكغيره .

قال المصنف في الأوضح[(١)] : وإلى هذا أذهب .

قال ابن مالك في شرح الكافية[(٢)] : وإنما اخترت / خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين : ١٩٧/

أحدهما — إجماع أهل اللغة على أن معنى قاموا سواك ، وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول : إن " سوى " هنا عبارة عن مكان أو زمان ، وما لم يدل على مكان أو زمان فهو بمعزل[(٣)] عن الظرفية .

والثاني — أنَّ مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك . فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعملت فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية ، ثم ساق — رحمه الله تعالى[(٤)] — شواهد ذلك[(٥)] .

لكن المرادي — رحمه الله — لم يرتض ما ذكر ، ورده بأشياء مذكورة في شرحه[(٦)] .

(و) يستثنى (بخلا ، وعدا ، وحاشا نواصب) للمستثنى على كثرة ، (أو خوافض) له على قلة ، نحو : قام القوم خلا زيدا ، وزيدٍ ، وعدا عمرا ، وعمرٍو ، وحاشا بكرا ، وبكرٍ .

وهي في حالة ما إذا كن نواصب أفعالٌ جامدة ، والمنصوبات بعدها مفعولات[(٧)] لها ، وفاعلها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين ، والتقدير[(٨)] : قام القوم خلا هو ، أي : القائم زيدا ،

---

١ — أوضح المسالك ٢/٢٨٢ .

٢ — شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ ، وفي النقل تصرف .

٣ — في " د " : فهو بمعتزل .

٤ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٥ — انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧١٧ وما بعدها .

٦ — أي : في شرحه على الألفية . انظر توضيح المقاصد ٢/١١٨ .

٧ — في " ع " : مفصولات .

٨ — انظر شفاء الصدور لوحه ٤٠ ب .

وكذا عدا وحاشا .

وعلى البعض المدلول عليه بكله[1] عند البصريين[2] ، والتقدير : قام القوم خلا هو أي : بعض القائمين زيدا[3] ، وكذا عدا وحاشا .[4]

واختلف في جملة الاستثناء حينئذ ، هل هي حالية فتكون في موضع نصب ؟ أو مستأنفة فلا موضع لها ؟ قولان صحح ابن عصفور الأخير منهما .[5]

وفي حالة ما إذا كن خوافض حروف جر ، وهي حينئذ متعلقة بالفعل المذكور ، فموضعها نصب .

(و) يُسْتَثْنَى (بما خلا ، وما عدا[6] ، وليس ، ولا يكون نواصب) للمستثنى لا غير ، نحو : قاموا ما خلا زيدا / ، وما عدا عمرا ، وليس بكرا ، ولا يكون خالدا . ٩٨ /

وإنما تعين النصب بعد " خلا " و " عدا " إذا كانا بعد " ما " لتعين فعليتهما حينئذ ، بسبب دخول " ما " المصدرية عليهما .

ومحل " ما " وصلتها نصب ، واختلفوا هل هو على الحال ؟ والمعنى : قاموا مجاوزين زيدا ، أو على الظرفية ؟ والمعنى : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا .

وجوز بعضهم[7] الجر بهما على تقدير " ما " زائدة ، وهو شاذ عندهم ؛

---

١ — في " د " : بكلمة .

٢ — انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

٣ — من قوله : " القائم زيدا " إلى قوله : " خلا هو أي " ساقط من " ع " .

٤ — انظر هذه المسألة في الارتشاف ٣١٩/٢ ، وشرح اللمحة ٢٣١/٢ ، والتصريح ٣٦٤/١ ، والهمع ٢٨٦/٣ .

٥ — انظر الارتشاف ٣١٩/٢ ، والأشموني ١٦٣/٢ .

٦ — في متن القطر ص١٥ : وبما عدا .

٧ — مثل الكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والربعي . انظر الارتشاف ٣١٨/٢ ، والتصريح ٣٦٥/١ ، والهمع ٢٨٧/٣ .

لأنه لم يعهد زيادة " ما " قبل حرف الجر ، وإنما عهد بعده .

وإنما تعين النصب أيضا بعد ليس ولا يكون لأنه خبرهما ، واسمهما[1] ضمير مستتر .

والكلام فيما يعود عليه ، وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا[2] ، وعدا ، وحاشا[3] سواء بسواء .

١— في " ع " : واسمها .

٢— في " ع " : في خلاف .

٣— انظر ص ٦٣١ و ٦٣٢ .

باب المخفوضات

ولما انتهى كلام المصنف رحمه الله تعالى[1] على المنصوبات شرع في الكلام على المخفوضات ، فقال :

(بـــاب)

ـ بالتنوين ـ ، أي : هذا باب يُذْكَر فيه المخفوضات .

و (يخفض الاسم) لفظا أو تقديرا قياسا بأحد سببين : (إما بحرف) جـــر (مشترك) بين الظاهر والمضمر ، أو مختص بالظاهر ، وإما باضافة .

وقدم الخفض بالحرف على الخفض بالإضافة لأنه الأصل ، إذ الخفض بالإضافة إنما هو على معنى الحرف . حتى قال بعضهم[2] : إنه العامل في المضاف إليه حقيقة .

قال في الشرح[3] : والحروف الجارة عشرون حرفا أسقطت منها سبعة ، وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعل ، ومتى ، وكي ، ولولا .

وإنما أسقطت منها[4] الثلاثة الأول[5] لأنـي[6] ذكرتها في الاستثناء ، فاستغنيت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لأن " لعل " لا يجر بها إلا عُقَيْل ، قال شاعرهم / : ٩ /

٢٣٠ـ لَعلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علينـــا[7]

---

١ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢ ـ القائل هو ابن الباذش . انظر التصريح ٢/٢٥ .

٣ ـ شرح القطر ص ٢٤٩ .

٤ ـ قوله : " منهـــا " ساقط من " د " .

٥ ـ قوله : " الثلاثة الأول " ساقط من " ع " .

٦ ـ في " ع " : وإنما أسقطت منها سبعة لأني .

٧ ـ هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

بشيءٍ أَنَّ أمَّكُمُ شَـــرِيمُ

ولم أقف على قائله .

والشريم : المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها .

والشاهد فيه الجر بلعل .

===

و " متى " لا يجر بها إلا هُذَيل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

٢٣١— شربن بماء البحر ثم ترفعتْ * متى لُجَجٍ خضر لهن نئيجُ[١]

أي : صوت[٢] .

و " كي " لا يُجَرُّ بها إلا " ما " الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن علة[٣] الشيء : كيمه ؟ بمعنى : لمه ؟

و " لولا " لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في قولهم : لولايِ ، ولولاك ، ولولاه .

وهو نادر . انتهى .

وهو مصرح بأن " كي " الجارة لا يُجَرُّ بها إلا " ما " الاستفهامية ، وفيه شيء من جهة أنها تدخل أيضا على " ما " و " أن " المصدريتين فيحكم عليهما ومابعدهما من صلتهما بالجر حكما ، كقوله :

٢٣٢— كيما يضرَّ وينفعُ[٤]

=== وهذا البيت من شواهد الجنى الداني ص ٥٣١ ، وشرح القطرص ٢٤٩، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٥ ، والعيني ٣/٢٤٧ ، والتصريح ٢/٢ ، والأشموني ٢/٢٠٤ .

١— هذا بيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١/١٢٩ .
والشاهد فيه الجر بمتى .
وهذا البيت من شواهد شفاء العليل ٢/٦٧٩، والعيني ٣/٢٤٩ ، والتصريح ٢/٢ ، والهمع ٤/٢١١، والأشموني ٢/٢٠٥ ، والخزانة ٧/٩٧ .

٢— قوله : " أي : صوت " ساقط من " د " .

٣— قوله : " علة " ساقط من " د " .

٤— هذا جزء من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما * يُرَجَّى الفتى كيما يضر وينفعُ
وهو لقيس بن الخطيم . انظر ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، ونسب للنابغة الجعدي . وهو في ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، كما نسب للنابغة الذبياني ،

===

وقولك : جئتك كي تكرمَني — إذا قدرت النصب بأَنْ — .

وأيضا كلامه هنا يقتضي أن الذي ذكره في المتن ثلاثة عشر ، والذي رأيته في كثير من النسخ أربعة عشر ، وكلامه بعد هذا في الشرح يؤخذ منه كل منهما[1]، فإنه عند تقسيمها إلى ما وضعت عليه من الحروف عدها ثلاثة عشر ، وأهمل منها "رُبَّ" . وعند تقسيمها إلى ما هو مشترك ومختص ذكر فيها " رُبَّ " .

حروف الجر المشترك

وقدم الكلام على المشترك لعمومه ، (وهو) سبعة : (مِنْ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾[2] . وتأتي لسبعة معان : للتبعيض ، نحو: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[3] ، ولبيان الجنس ، نحو : ﴿ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[4]، ولابتداء الغاية المكانية باتفاق ، نحو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[5] ،

=== وليس في ديوانه ، ونسب أيضا لعبد الله بن معاوية وهو في ديوانه ص ٥٩ ، كما نسب إلى عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر . انظر أخبار أبي تمام للصولي ص ٢٨ ، وخزانة الأدب ٤٩٩/٨ .
والشاهد فيه استعمال " كي " حرفا جارا لما المصدرية .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٥ و ٦٦٦ ، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٢ ، والمغني ص ٢٤١ ، والمساعد ٢٦١/٢ ، وشفاء العليل ٦٦٢/٢ ، والعيني ٢٤٥/٣ ، والتصريح ٣/٢ ، والأشموني ٢٠٤/٢ .

١ — انظر شرح القطر ص ٢٥٢ .

٢ — سورة الأحزاب من الآية ٧ .

٣ — سورة آل عمران من الآية ٩٢ .

٤ — وردت هذه الجملة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة الكهف من الآية ٣١ ، وقد سقطت كلمة " أساور " من " ع " .

٥ — سورة الإسراء من الآية الأولى .

والزمانية على الأصح[1] ، نحو : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[2] ، ولمعنى[3] البدل ، نحو : ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[4] . وللظرفية[5] ، نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾[6] ، والتعليل ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ[7] أُغْرِقُوا ﴾[8] ، وللتنصيص على العموم[9] ، أو تأكيد التنصيص[10] ، وهي الزائدة ، نحو : / ٢٠٠/ ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ ﴾[11] .

(وإلى) ، نحو : ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[12] ، و ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[13] .

---

١ — خالف في هذا أكثر البصريين . وانظر هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٧٠ ، وشرح المفصل ٨/١٠ ، وائتلاف النصرة ص ١٤٢ ، والتصريح ٢/٨ .

٢ — سورة التوبة من الآية ١٠٨ .

٣ — في " ع " : وبمعنى .

٤ — سورة التوبة من الآية ٣٨ .

٥ — في " د " : والظرفية .

٦ — وردت هذه الجملة في موضعين من القرآن الكريم ، أولهما في سورة فاطر من الآية ٤٠ .

٧ — في " د " : " مِمَّا خَطَايَاهُمْ " . وهذه قراءة أبي عمرو . انظر السبعة ص ٦٥٣ ، والمبسوط ص ٤٥٠ ، والتبصرة ص ٣٦٠ .

٨ — سورة نوح من الآية ٢٥ .

٩ — وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ، نحو : ما جاءني من رجل . انظر الجنى الداني ص ٣٢٠ ، والتصريح ٢/٨ .

١٠ — وهي الداخلة على النكرة المختصة بالنفي،نحو : مافي الدار من رجل . انظر الجنى الداني ص ٣٢٠ ، والتصريح ٢/٨ .

١١ — سورة فاطر من الآية ٣ .

١٢ — وردت هذه الجملة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة المائدة من الآية ٤٨ .

١٣ — وردت هذه الجملة في موضعين من القرآن الكريم ، أولهما في سورة الأنعام من الآية ٦٠ .

ومعناها انتهاء الغاية زمانية أو مكانية ، نحو : ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[1]، ونحو : ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾[2].

(وعَنْ) نحو : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3]، و ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾[4]، وتأتي لأربعة معان :

للمجاوزة ، نحو : سرت عن البلد . وللبعدية ، نحو : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾[5]، أي : بعد طبق ، وللاستعلاء ، نحو : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[6]، أي : على نفسه . وللتعليل ، نحو : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾[7]، أي : لأجل قولك .

(وعلى) نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[8]، وتأتي أيضا لأربعة معان :

للاستعلاء ، نحو : علوت على السطح . وللظرفية ، نحو : ﴿ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾[9]، أي : في حين غفلة[10]. وللمجاوزة ، كقول الشاعر :

٢٣٣— إذا رضيت عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ[11]

١— سورة البقرة من الآية ١٨٧ .

٢— سورة الإسراء من الآية الأولى .

٣— سورة الفتح من الآية ١٨ .

٤— وردت هذه الجملة في أربعة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة المائدة من الآية ١١٩ .

٥— سورة الانشقاق الآية ١٩ .

٦— سورة محمد من الآية ٣٨ .

٧— سورة هود من الآية ٥٣ .

٨— سورة المؤمنون الآية ٢٢ .

٩— سورة القصص من الآية ١٥ ، وقوله : " من أهلها " ساقط من " د" .

١٠— قوله : " أي : في حين غفلة " ساقط من " ع" .

١١— هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

لعمر الله أعجبني رضاها

وهو للقُحَيْف العُقَيلي . انظر كتاب شعراء بني عقيل ٢ / ٢٠٢ . وقشير المذكور

===

أي : عني . وللمصاحبة ، نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾[1]،
أي : مع ظلمهم .

(وفي) نحو : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ﴾[2]، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾[3]، وتأتي لستة معان[4] :[5]

للظرفية الحقيقية ، زمانية أو مكانية ، نحو : ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[6]، ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[7]، والمجازية ، نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾[8]، وللسببية نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ ﴾[9]، وللمصاحبة ، نحو : ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾[10]،

=== هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .
والشاهد فيه استعمال " على " للمجاوزة بمعنى " عن " .
وهذا البيت من شواهد أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، والمقتضب ٢ / ٣١٨ ، والازهية ص ٢٧٧ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٩ ، والمغني ص ١٩١ ، والعيني ٣ / ٢٨٢ ، والتصريح ٢ / ١٤ ، والأشموني ٢ / ٢٢٢ .

١ — سورة الرعد من الآية ٦ .
٢ — سورة الذاريات من الآية ٢٠ .
٣ — في " د " : " ماتشتهي " وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر . انظر السبعة ص ٥٨٩ ، والمبسوط ص ٣٩٩ ، والتذكرة ٢ / ٦٦٨ .
٤ — سورة الزخرف من الآية ٧١ .
٥ — في " د " : لست معان .
٦ — سورة الروم من الآية ٤ .
٧ — سورة الروم من الآية ٣ .
٨ — سورة يوسف من الآية ٧ .
٩ — سورة النور من الآية ١٤ .
١٠ — سورة الأعراف من الآية ٣٨ .

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[١] . وللمقايسة ، نحو[٢] : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ﴾[٣] ، وضابطها فيها أن تكون داخلة بين مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ ، كالآية المذكورة ، إذ الدنيا فيها مفضولة ، وهي سابقة ، والآخرة فاضلة ، وهي لاحقة .

و لمرادفة[٤] الباء كقول الشاعر :

٢٣٤— بصيرون في طعنِ الأباهرِ والكُلَى[٥]

(واللام) نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾[٦] ، ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾[٧] ، وتأتي لاثني عشر معنى :

١— سورة طه من الآية ٧١ .

٢— قوله : " نحو" ساقط من " د " .

٣— سورة الرعد من الآية ٢٦ .

٤— في " ع" : والمرادفة .

٥— هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

ويركب يوم الروع فيها فوارسٌ

وهو لزيد الخيل . انظر ديوانه ص ٦٧ ، ونسب لكعب بن زهير . وهو في ديوانه ص ١٣٤

والأباهر : جمع أَبْهَر ، وهو عرق في المتن ، والطعن فيه وفي الكلي مقتل .

والشاهد فيه استعمال " في" بمعنى الباء .

وهذا البيت من شواهد إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٣٤ ، والأزهية ص ٢٧١ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٣٤ ، والمغني ص ٢٢٤ ، والتصريح ٢ / ١٤ ، والهمع ٤ / ١٩٣ ، والأشموني ٢ / ٢١٩ ، والخزانة ٩ / ٤٩٣ .

٦— وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم أولها في سورة البقرة من الآية ٢٨٤ ، وقوله : " ومافي الأرض" ساقط من " ع" .

٧— وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة البقرة من الآية ١١٦ ، وقد سقطت هذه الآية من " ع" .

للملك ، نحو ﴿ لِلَّهِ مَافِي السَّمَٰوَاتِ ﴾ (١) . وللاختصاص (٢) نحو : السرج / ٢٠١ للدابة ، وللتعدية ، نحو : ما أضرب زيدا لعمرو . وللتعليل نحو :

٢٣٥ـ وإنِّي لتعروني لذكراك هِـزَّةٌ (٣)

وللتوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله (٤) :

٢٣٦ـ ملكا أجار لمسلم ومُعَاهِدِ (٥)

---

١ ـ وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤ .

٢ ـ في " د " : والاختصاص .

٣ ـ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

كما انتفض العصفور بَلَّلَهُ القطرُ

وهو لمجنون ليلي . انظر ديوانه ص ١٠٢ ، ونسب لأبي صخر الهذلي، لكن بيت أبي صخر الذي رواه السكري كالتالي :

إذا ذُكِرَتْ يرتاح قلبي لذكرها * كما انتفض العصفور بلله القطر

انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، وقد روى أبو علي القالي البيت كما هو مذكور في المتن من قصيدة لأبي صخر الهذلي . انظر أمالي القالي ١٤٩/١ .

والشاهد فيه استعمال اللام للتعليل .

وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٥ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٠/٣ ، والعيني ٢٧٨/٣ ، والتصريح ١١/٢ ، والأشموني ٢١٥/٢ .

(٤) قوله : " قوله " ساقط من " ع " .

(٥) هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

ملكتَ ما بين العراق ويثرب

وهو لابن ميادة . انظر ديوانه ص ١١٢ .

والشاهد فيه استعمال اللام للتوكيد .

وهذا البيت من شواهد شرح ألفية ابن معط ٣٩٣/١ ، والمغني ص ٢٨٥ ، والمساعد ٢٥٩/٢ ، والعيني ٢٧٨/٣ ، والتصريح ١١/٢ ، والهمع ٢٠٥/٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢ ، والأشموني ٢١٦/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٧/٤ .

ولتقوية العامل الضعيف ، نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[1] . ولانتهاء الغاية نحو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾[2] . وللقسم ، نحو : لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأجـل . أي : والله . وللتعجب ، نحو : لله درك[3] ، وللصيرورة ، وهي العاقبة نحو قوله :[4]

٢٣٧— لدوا للموت وابنوا للخرابِ[5]

وللبعدية ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[6] ، أي : بعد ... ،

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾[7] ، أي : عليها .

١— سورة هود من الآية ١٠٧ ، وسورة البروج الآية ١٦ .

٢— وردت هذه الجملة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة الرعد من الآية الثانية .

٣— في " ع " : والله .

٤— قوله : " قوله " ساقط من " ع " .

٥— هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

فكلكم يصير إلى ذهابِ

واختلف في نسبة هذا البيت فنُسِبَ لأبي العتاهية وهو في ديوانه ص ٣٣ ، ونسب لأبي نواس وهو في ديوانه ص ٢٠٠ ، كما وقع هذا الشطر عجزا لبيت لعلي بن أبي طالب ، وصدره :

له مَلَكٌ ينادي كل يوم

انظر ديوان علي ص ٨ .

والشاهد فيه استعمال اللام للعاقبة .

وهذا البيت من شواهد الجنى الداني ص ١٤٥ ، والتصريح ٢/١٢ ، والهمع ٤/٢٠٢ ، والخزانة ٩/٥٢٩ ، والدرر ٤/١٦٧ .

٦— سورة الإسراء من الآية ٧٨ .

٧— سورة الإسراء من الآية ١٠٩ .

(والباء) وسواء[1] كانت (للقسم وغيره) هي حرف مشترك ، نحو : ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ ﴾[2]، و ﴿ آمِنُوا بِهِ ﴾[3]، ونحو : بالله لأفعلن ، وبه لأفعلن .[4] وتأتي في غير القسم لاثني عشر معنى :

للاستعانة ، نحو : كتبت بالقلم . وللتعدية ، نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[5]. وللتعويض ، كبعت هذا بهذا ، وللإلصاق ، نحو : أمسكت بزيد . وللتبعيض ، نحو : ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾[6]، أي : منها . وللمصاحبة ، نحو : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ ﴾[7]، أي : معه ، وللمجاوزة ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾[8]، أي : عنه ، وللظرفية ، نحو : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾[9]. وللبدل ، نحو : " ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة"[10] أي : بدلها . وللاستعلاء ، نحو : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ ﴾[11]، أي :

---

١ — في " ع " : سواء .

٢ — وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة النساء من الآية ١٧٥ .

٣ — وردت هذه الجملة في موضعين من القرآن الكريم ، أولهما في سورة الأعراف من الآية ١٥٧ .

٤ — قوله : " وبه لأفعلن " ساقط من " ع " .

٥ — سورة البقرة من الآية ١٧ .

٦ — سورة المطففين الآية ٢٨ .

٧ — سورة المائدة من الآية ٦١ .

٨ — سورة الفرقان من الآية ٥٩ .

٩ — سورة القصص من الآية ٤٤ .

١٠ — هذا من كلام الصحابي رافع الزُّرَقِيّ — رضي الله عنه — ، وقد ورد في حديث أخرجه البخاري في صحيحه ١٤٦٧/٤ في كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا .

١١ — سورة آل عمران من الآية ٧٥ .

على قنطار. وللسببية ، نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾[١]. وللتأكيد وهي الزائدة ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[٢]

حروف الجر المختصة

وقوله : (أو مختصٍ) — بالجر — عطفا على " مشترك "[٣]، وهو شروع منه في القسم الثاني ، وهو ما يختص (بالظاهر) دون المضمر ، (وهو) سبعة أيضا :

(رُبَّ) وتختص بالظاهر / النكرة ، نحو : رب رجلٍ لقيتُهُ ، وهي للتكثير /٢٠ كثير ، وللتقليل قليل ، وعلى هذا مشى جماعة منهم ابن مالك كما في التسهيل[٤]، والمصنف كما في المغني[٥] والأوضح[٦].

وعكس ذلك جماعة منهم[٧] الزمخشري[٨]، وابن الحاجب[٩]،

١— سورة النساء من الآية ١٥٥ ، وسورة المائدة من الآية ١٣ .

٢— وردت هذه الجملة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة النساء من الآية ٧٩ .

٣— من قول ابن هشام : يخفض الاسم إما بحرف مشترك ، وهو ... ثم ذكر الحروف المشتركة ، ثم قال : أو مختص . انظر متن القطر ص ١٥ و ص ١٦ .

٤— التسهيل ص ١٤٧ .

٥— المغني ص ١٨٠ .

٦— أوضح المسالك ٣ / ٥١ .

٧— في " ع " : وعكس ذلك جماعة أيضا منهم .

٨— انظر المفصل ص ٢٨٦ .

٩— انظر الكافية ص ٢١٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٥٠ .

وبدر الدين بن[1] مالك[2]، فمن التكثير قوله عليه الصلاة والسلام[3]: " يارب كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة ".[4] ومن التقليل قول الشاعر :

٢٢٨ـ أُلا رُبَّ مولودٍ وليس له أب * وذي ولد لم يَلْدَهُ أبـــــوانِ[5]

يريد بالأول عيسى ، وبالثاني آدم ـ عليهما السلام ـ .

وقد تجر " رب " ضمير غيبة ملازما للإفراد ، والتذكير ، والتفسير بتمييز مطابق للمعنى ، نحو قوله :

٢٢٩ـ رُبَّهُ[6] فتيـةً دعوتُ إلى ما * يورثُ الحمد دائباً فأجابـوا[7]

١ـ هو الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، المعروف بابن الناظم . كان إماما في النحو والبلاغة . أخذ عن والده وتصدى للإقراء في بعلبك ودمشق . من تلاميذه : بدر الدين بن زيد . من مؤلفاته : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته وشرح الحاجبية . توفي في دمشق سنة ٦٨٦ هـ . انظر أخباره في النجوم الزاهرة ٣٧٣/٧ ، وبغية الوعاة ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب ٣٩٨/٥ .

٢ـ انظر شرحه للألفية ص ٣٥٧ .

٣ ـ في " ع ": قوله عليه السلام .

٤ـ أخرجه البخاري في صحيحه ٣٧٩/١ في كتاب التهجد ، باب تحريض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على صلاة الليل برواية : " يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة " ، وكذلك أخرجه بنفس الرواية الترمذي ٤٨٧/٤ ، في كتاب الفتن ، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم .

٥ ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل من أزد السراة ، ونسب لعمرو الجنبي .

والشاهد فيه استعمال " رب " للتقليل .

وهذا البيت من شواهد المقرب ١٩٩/١ ، والمغني ص ١٨١ ، والعيني ٣٥٤/٣ ، والتصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٦/٤ ، والأشموني ٢٣٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٧٣/٣ .

٦ ـ في " ع " : رب .

٧ ـ هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .

===

(ومُذْ ، ومُنذُ) ويختصان بالزمان ، ولابد فيه أن يكون غير مبهـــم ، وغير مستقبل ، ثم إن كان ماضيا فهما لابتداء الغاية ، نحو : ما رأيته مــذ يوم الجمعة ، وإن كان حاضرا فهما للظرفية ، نحو : ما رأيته مذ يومنا . ويكونان بمعنى " من " و" إلى " إن كان معدودا نحو : مذ يومين .

(والكاف) وهي لا تختص بظاهر دون ظاهر ، وتأتي لأربعة معان : للتشبيه ، نحو : ﴿ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [1]، وللتعليل ، نحو : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [2]. وللاستعلاء ، كقول بعضهم [3]، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ : كخيرٍ والحمد لله . أي : على خير . وللتوكيد ، وهي الزائدة ، كقولـــه تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [4]، أي : ليس مثله شيء [5]. وهذا أحد ماقيل في هذه الآية .

(وحتى) وهي أيضا لا تختص بظاهر دون ظاهر ، ومعناها انتهـــاء الغاية زمانية أو مكانية ، نحو : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [6]، وأكلـــت السمكة حتى رأسِها . / ٢٠٣/

=== والشاهد فيه جر " رب " لضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير . وهذا البيت من شواهد المغني ص ٦٣٨ ، وشرح الشذور ص ١٣٣ ، والعيني ٢٥٩/٣ ، والتصريح ٤/٢ ، والأشموني ٢٠٨/٢ ، وشـــرح أبيات المغني ٧١/٧ .

١ — سورة الرحمن من الآية ٣٧ .

٢ — سورة البقرة من الآية ١٩٨ .

٣ — القائل هو رؤبة . انظر التصريح ١٦/٢ .

٤ — سورة الشورى من الآية ١١ .

٥ — قوله : " أي : ليس مثله شيء " ساقط من " ع " .

٦ — سورة القدر الآية الخامسة .

ولا تجر غالبا إلا الآخر أو ما اتصل به ، فلا يقال : سهرت الليلة حتى نصفها .

(والواو) وهي أيضا لا تختص بظاهر دون ظاهر ، ومعناها القسم نحو : والله ، والنبي ، والكعبة .

(والتاء) [1] وتختص بلفظ "الله" ، ولفظ "رَبّ" مضافا للكعبة أولياء المتكلم ، نحو : ﴿ تَا للَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [2] ، وترب الكعبة [3] ، وتربي لأقومن .

---

١ — في متن القطر[16]: وواو القسم وتاؤه .

٢ — سورة الأنبياء من الآية ٥٧ .

٣ — من قوله : " أولياء المتكلم " إلى قوله : " وترب الكعبة " ساقط من " ع " .

الإضافة

ثم انتقل ـ رحمه الله ـ إلى السبب الثاني من سببي الخفض ، وهو الخفض بالإضافة ، فقال : (أو بإضافة اسم)[١]. والإضافة في اللغة : الإسناد ، ومنه : أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أسندته .

وفي الاصطلاح : إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقامه .

والمراد بالاسم في كلام المصنف[٢] هنا[٣] ما يقابل الوصف العامل في المضاف إليه[٤] ، حتى يشمل نحو : غلام زيد ؛ لأن المضاف ليس بوصف ، ونحو : كاتب القاضي ؛ لأن المضاف وإن كان وصفا ليس عاملا في المضاف إليه ، ونحو[٥] : أعجبني ضَرْبُ اللصِّ ؛ لأن المضاف وإن كان عاملا ليس بوصف .

واقتضى ظاهر كلام المؤلف هنا[٦] أن العامل في المضاف إليه الإضافة[٧] ، والصحيح إنما هو المضاف ، وهو مذهب سيبويه[٨] ، ومشى عليه المصنف في الأوضح[٩] ؛ لاتصال الضمير المضاف إليه به ، وهو لا يتصل إلا بعامله .

١ـ في " د " : أو بإضافة الاسم .

٢ـ انظر شرح القطر ص ٢٥٣ .

٣ـ قوله : " هنا " ساقط من " د " .

٤ـ قوله : " إليه " ساقط من " د ". فليس المراد بالاسم هنا ما يقابل الفعل والحرف . انظر حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ٢ / ١٨٠ .

٥ـ في " ع " : وتقول .

٦ـ حيث قال : ويخفض الاسم بحرف ، ثم ذكر حروف الجر ، ثم قال : أو بإضافة اسم . انظر متن القطر ص ١٥ و ١٦ .

٧ـ هذا مذهب الأخفش . انظر الهمع ٤ / ٢٦٥ ، ومجيب الندا ٢ / ١٧٩ ، ومذهب السهيلي . انظر أمالي السهيلي ص ٢٠ و ٥٠ ، ومذهب أبي حيان في النكت الحسان ص ١١٧ .

٨ـ انظر الكتاب ١ / ٤١٩ .

٩ـ أوضح المسالك ٣ / ٨٤ .

وَحَمْلُ كلامه عليه هنا ممكن ، بل متعين ؛ ليوافق كلامه في غير هذا الموضع[1]، وليكون على المذهب المختار ، ولا ينافيه قوله : " أو[2] بإضافة " ، إذ الباء فيه سببية ، وهي[3] لا تنافي أن يكون الجار[4] المضاف . والله أعلم . / ٢٠٤ /

وقال الزجاج[5]: العامل فيه هو الحرف المنوي .

وهذه الإضافة ، أعني : إضافة الاسم إذا كان غير وصف عامل في المضاف إليه تكون (على معنى اللام) ، أي : لام الملك أو الاختصاص ، وذلك إذا لم يصلح غيرها[6]، (كغلام زيد)[7]، ويد زيد ، ويوم الخميس .

(أو) على معنى (مِنْ) البيانية ، (كخاتم حديد) ، وضابط هذا أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه ، ألا ترى أن الخاتم بعض الحديد، وأنه[8] يصح إطلاق الحديد عليه .

ويجوز في هذا النوع أن يُنْصَبَ الثاني على التمييز فيقال : هذا خاتمٌ حديداً ، وأن يكون تابعا للأول ، نحو : خاتمٌ حديدٌ — بالرفع نعتا للأول على تأويله بالمشتق ، أي : خاتم مصنوع من حديد — .

(أو) على معنى (في) الظرفية ، (كـ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[9]) ، وقولهم

١— في " ع ": ليوافق كلامه أو في غير هذا الموضع .
٢— قوله : " أو " ساقط من " ع " .
٣— في " ع " : وهو .
٤— في " ع " : أن يكون الحال .
٥— انظر الهمع ٤/٢٦٥ ، والأشموني ٢/٢٣٧ .
٦— أي : غير اللام ، وذلك أن الإضافة التي بمعنى "مِنْ" والتي بمعنى " في " لها ضوابط،فإذا انتفت هذه الضوابط كانت الإضافة على معنى اللام . انظر شرح الشذور ص ٣٣٠ ، والتصريح ٢/٢٥ و ٢٦ .
٧— في " ع " : كلام زيد .
٨— في " ع " : فإنه .
٩— سورة سبأ من الآية ٣٣ .

في عثمان — رضي الله عنه — : شهيد الدار .

وضابط هذا أن يكون الثاني ظرفا للأول .

قال ابن مالك[1] : وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى " في " ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح . انتهى .

والمانعون لها ، وهم الجمهور يقدرون اللام في أمثلتها على التوسع .

(وتسمى) هذه الإضافة (معنوية ؛ لأنها) تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، وتخصيصه به إن كان نكرة ،أو كان المضاف متوغلا في الإبهام ، كغير ، ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة[2] . فهي — أعني : هذه الإضافة — على كل حال إما (للتعريف أو التخصيص) وكل منهما أمر معنوي . وتسمى محضة أيضا ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال .

وقوله — رحمه الله — : (أو بإضافة الوصف) قسيم لقوله : " بإضافة/ ٥٠ اسم "[3] . والمعنى : أن الاسم يخفض بإضافة الاسم كما تقدم[4] ، وبإضافة الوصف العامل (إلى معموله).ودخل في ذلك اسم الفاعل ، (كـ ﴿ بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[5] ، وهذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غدا .

واسم المفعول[6] ، كمضروب العبدِ ، (ومعمور الدار) الآن أو غدا .

والصفة المشبهة ، كعظيم الخلق ، (وحسن الوجه) .

(وتسمى) هذه الإضافة (لفظية ؛ لأنها) إنما جيء بها

١— شرح التسهيل ق ٧٣ أ .

٢— في " د " : مطلق المماثلة والمغايرة .

٣— انظر ص ٦٤٨ ، ومتن القطر ص ١٦ .

٤— انظر ص ٦٤٨ .

٥— سورة المائدة من الآية ٩٥ .

٦— في " ع " : أو اسم المفعول .

(لمجرد التخفيف) في اللفظ ، أو رفع القبح عنه ، فالتخفيف كما في المثالين الأولين في كلام المصنف وما ضاهاهما ؛ لأن ذلك بلا تنوين أخف منه بالتنوين . ورفع القبح كما في المثال الأخير[1] في كلام المصنف ، وهو : الحسن الوجه ، إذ في رفعه قبح ؛ بسبب خلو الصفة حينئذ من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح أيضا ؛ بسبب إجراء الوصف القاصر مجرى وصف المتعدي ، فإذا جُرَّ سَلِمَ من ذلك كله ، ولهذا يمتنع الجر إذا ارتفع القبح ،كأن وُجِدَ في المرفوع ضميرٌ يعود على الموصوف ، كالحسن وجهُهُ ، أو كان النصب بجهة أخرى كالحسن وجهاً ، فإن النصب حينئذ على التمييز ، لا على أنه معمول الوصف . وتسمى أيضا هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

(ولا تجامع الإضافة تنوينا) ظاهرا أو مقدرا ، كغلام زيد ، ودراهم عمرو ،(ولا نونا تاليةً للإعراب) ، والمراد بها نون المثنى والمجموع على حَدِّه وما ألحق بهما ، نحو : جاءني مسلماك ، أو مسلموك ، وهذان اثنا زيد، وهذه عشرو عمرو ، بخلاف نون المفرد ، كحين ، وجمع التكسير ، كبساتين ، إذ النون في مثل ذلك غير تالية / للإعراب ، بل هو تال لها . /٢٠٦

والحذف هنا واجب (مطلقا) من غير استثناء كما في الذي بعده[2] ؛ لما تقدم من أن المضاف إليه من المضاف بمنزلة التنوين أو ما يقوم مقامه[3] ، فلو لم يحذفا لأدى ذلك إلى الجمع بين النائب والمنوب عنه ، وليس ذلك من دأبهم .

وكما أن الإضافة تستدعي حذف التنوين والنون تستدعي أيضا وجوب تجريد المضاف عن التعريف ، فلا تجامع العلم باقيا على علميته ، (ولا) ما فيه (أل) حتى يجرد منها ، فلا يقال : زيدكم ، ولا : الغلام زيد ،

١– في "ع" : الآخر .

٢– وهو وجوب حذف " أل " من المضاف . انظر ماسيأتي في آخر هذه الصفحة .

٣ – انظر ص ٦٤٨ .

إلا إذا قدرت[1] الشياع في الأول ، وحذفت " أل" في الثاني ؛ لأن المقصود الأهم من الإضافة تعريف المضاف أو تخصيصه[2] ، فلو اجتمعت مع التعريف الموجود قبلها لكان في ذلك تحصيل الحاصل ، وهو محال ، (إلا) إذا كان المضاف وصفا عاملا في المضاف إليه ، وهو مثنى فإنه يجوز دخول " أل " على المضاف ، كما (في نحو : الضاربا زيد) ، وقول الشاعر :

٢٤٠— إن يغنيا عَنِّيَ الْمستوطنا عَدَنٍ * فإنَّنِي لستُ يوما عنهما بغَـنِي[3]

وكذا إذا كان مجموعا على حد المثنى ، كقول الشاعر :

٢٤١— ليس الأخلاءُ بالمصغي مسامِعِهِمْ * إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحِمِ[4]

(و) قولك : (الضاربو زيد) .

١— في " د " : قدر .

٢— في " د " : تخصصه .

٣— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه قوله : " المستوطنا عدن " ، فقد أدخل " أل " على المضاف ، لأنه وصف عامل في المضاف إليه ، وهو مثنى .
وهذا البيت من شواهد المساعد ٢/ ٢٠٢ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٩ ، والعيني ٣/ ٣٩٣ ، والتصريح ٢/ ٢٩ ، والهمع ٤/ ٢٧٤ ، والأشموني ٢/ ٢٤٦ ، والدرر ٥/ ١١ .

٤— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .
والأخلاء : جمع خليل ، وهو الصديق . والوشاة : جمع واش ، وهو النَّمَّامُ بين الأصدقاء .
والشاهد فيه قوله : " بالمصغي مسامعهم " فقد قرن " أل " بالمضاف لأنه وصف عامل في المضاف إليه ، وهو مجموع .
وهذا البيت من شواهد شفاء العليل ٢/ ٦٣٠ ، والعيني ٣/ ٣٩٤ ، والتصريح ٢/ ٣٠ ، والهمع ٤/ ٢٧٤ ، والدرر ٥/ ١١ .

أو مضافا لما فيه " أل " ، كالجعد الشعر ، (والضارب الرجل) .

أو مضافا إلى مضاف إلى ما فيه " أل " ، كالقاطع يد السارق ، (والضارب رأس الرجل) .[1]

أو مضافا إلى مضاف[2] إلى ضمير ما فيه " أل " كقوله :

٢٤٢— الود أنت المستحقَّةُ صفوِهِ[3]

(و) مررت بـ (الرجل الضارب غلامه) .

فهذه خمس مسائل اغتفر فيها دخول " أل " على / المضاف . /٢٠٧

١— في متن القطر[١] : والضارب رأس الجاني .

٢— قوله : " إلى مضاف " ساقط من " د " .

٣— هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

مني وإن لم أرج منك نوالا

ولم أقف على قائله .

والنوال : العطاء .

والشاهد فيه اقتران " أل " بالمضاف ، لأنه مضاف إلى مضاف إلى ضمير ما فيه " أل " .

وهذا البيت من شواهد المساعد ٢/٣٠٢ ، وشفاء العليل ٢/٦٣٠ ، والعيني ٣/٣٩٢ ، والتصريح ٢/٢٩ ، والهمع ٤/٢٧٤ ، والأشموني ٢/٢٤٦ ، والدرر ٥/١٢ .

تكميـــــل

لم يذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى[1] ــ هنا الجر بالمجاورة[2] لشذوذه قياسا واستعمالا . وهو يكون في النعت ، نحو قولهم : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، وقول الشاعر :

٢٤٣ــ كأن ثَبِيرا في عرانين وَبْلِهِ * كبيرُ أناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّـــلِ[3]

فـ" خرب " نعت لـ" جحر " ، و " مزمل " نعت لـ " كبير " ، وكل منهمـــا مرفوع ، فحق نعتهما الرفع ، لكنهما جرا بسبب مجاورة المجرور قبلهما .

ويكون أيضا في التوكيد ، ومنه قول الشاعر :

٢٤٤ــ يا صاح بلغ ذوي الزوجات كُلِّهِمُ * أن ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[4]

---

١ ــ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢ ــ وذكره في المغني ص ٨٩٤ ، والشذور . انظر شرح الشذور ص ٣٣٠ .

٣ ــ هذا بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ٢٥ .
وثَبِير : جبل في مكة . وعرانين : جمع عرنين ، وهو أول الشيء .
والوبل : مصدر وَبَلَت السماء وبلا ، إذا أتت بالوابل ، وهو ماعظـــم من القطر . والضمير في " وبله " راجع للسحاب في بيت قبله . والبجاد الكساء المخطط . والمُزَمَّل : المُلَفَّف .
والشاهد فيه جر " مزمل " لمجاورته المجرور ، وحقه الرفع ، لأنه نعـــت لـ" كبير " المرفوع .
وهذا البيت من شواهد المحلى ص ١٥٠ ، والخصائص ٢٢١/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨ و ٣٤٦ ، والمغني ص ٦٦٩ و ٨٩٥ ، وشفاء العليل ٧٤٨/٢ ، والخزانة ٩٨/٥ و ٣٧/٩ ، وشرح أبيات المغني ١١١/٧ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية :
كأن أبانا في أفانين ودقه

٤ ــ هذا بيت من البسيط ، وهو لأبي الجراح العقيلي . انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٥ . وأبوالجراح أعرابي له شعر قليل أدرك الدولة العباسية .
والمراد بانحلال عرى الذنب استرخاء الذكر .

===

فـ" كلهم " توكيد لـ" ذوي " الذي هو منصوب ، فحقه النصب ، لكنه جـر بمجاورته المضاف إليه ، وهو " الزوجات " . وإنما لم يكن توكيدا[1] للزوجات لكونه [متصلا][2] بضمير[3] لجمع المذكرين[4] .

واختلفوا هل يكون في عطف النسق ، فجوزه بعضهم ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا[5] بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[6] .

ومنع المحققون ذلك ، ورأوا أن العاطف حاجز يمنع المجاورة ، وقالوا : إن الجر في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤس، وأجابوا عما أُورِدَ على ذلك ، بسبب أن الرجلين فرضهما الغسل لا المسح بجوابين :

أحدهما — أن المراد[7] بالمسح هنا[8] الغسل ، فإنه يطلق عليه لغة ،

=== والشاهد فيه جر " كلهم " لمجاورته المجرور ، وحقه النصب ؛ لأنه توكيد لـ" ذوي " المنصوب .

وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٧٥ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٧ ، والارتشاف ٢/٥٨٣ ، والمغني ص ٨٩٥ ، وشرح الشذور ص ٣٣٠ و ٣٣١ ، والمساعد ٢/٤٠٤ ، وشفاء العليل ٢/٧٤٩ ، والهمع ٤/٣٠٤ ، وشرح أبيات المغني ٨/٧٤ ، والدرر ٥/٦٠ .

١— في " د " : نعتا .

٢— زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

٣— في " ع " : ضميرا ، وفي " د " : ضمير .

٤— في " د " : الجمع المذكرين .

٥— في " د " : فامسحوا .

٦— سورة المائدة من الآية ٦ ، وجر " أرجلكم " قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وبها قرأ أبو جعفر وخلف وحمزة. انظر المبسوط ص ١٨٤ ، والغاية ص ١٣٨ ، والتبصرة ص ١٨٦ .

٧— قوله : " المراد " ساقط من " ع " .

٨— في " ع " : أن المسح هنا .

وإنما خصت الرجلان بالتعبير بالمسح دون سائر المغسولات ؛ لكونهما مظنة السرف ، فأريد الاقتصاد في غسلهما .

الثاني — أن المراد به المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحا للرجلين مجازا .

تنبيه

ذكر المؤلف — رحمه الله تعالى[1] — في شرح هذا الكتاب في باب النعت[2] ما يقتضي أن حركة الجر بالمجاورة وما أشبهها[3] من حركة الإتباع والحكاية لا تمنع من تقدير الحركة المستحقة في ذلك المحل ، فعلى / هذا يكون في " خرب " / ٨٠ أ من قولهم : جحر ضب خرب ، ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال آخره بحركة المجاورة . وقس على ذلك .

---

١ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٢ — انظر شرح القطر ص ٢٨٧ .

٣ — في " ع " : وما أشبههما .

الأسماء العاملة عمل أفعالها

وهذا (بـــــاب)

ــ بالتنوين ــ في الأسماء التي تعمل عمل أفعالها .

اعلم أن من الأسماء ما (يعمل عمل فعله) ، وهو (سبعة) على ما ذكره المصنف هنـــا .[١]

اسم الفعل

الأول : (اسم الفعل) ، وهو على ما يؤخذ من كلام ابن مالك في الكافية[٢] :

ما ناب عن الفعل وليس معمولا ولا فضلة .

فخرج بقوله : " وليس معمولا " المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفـــات المشبهة ، فإنها وإن نابت عن الفعل معمولة لغيرها .

وخرج بقوله : " ولا فضلة " نحو : ليت ولعل من الحروف ؛ لأن الحروف كلهـا فضلة ، إذ ليس شيء منها مسندا ولا مسندا إليه .

وقد اختلف النحويون في أسماء الأفعال[٣] :

فقال الكوفيون[٤] : إنها أفعال حقيقة .

وقال بعض البصريين[٤] : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين[٥] أنها أسماء ؛ لقبولها بعض علامـــات

---

١ ــ وذكر في شذور الذهب أنها عشرة ، فقد زاد على ما ذَكَرَهُ هنا اســـم المصدر ، والظرف والمجرور المعتمدين . انظر متن شذور الذهب ص ٢٤ و ٢٥ ، وشرح الشذور ص ٣٨١ .

٢ ــ انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٢ .

٣ ــ انظر هذه المسألة في الارتشاف ٣/١٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/٧٥ ، والمساعد ٢/٦٣٩ ، وشفاء العليل ٢/٨٦٩ ، والتصريح ٢/١٩٥ ، والهمع ٥/١٢١ .

٤ ــ انظر الارتشاف ٣/١٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/٧٥ ، والأشمونـــي ٣/١٩٥ .

٥ ــ انظر الكتاب ١/٢٤١ و ٢٤٢ ، والمقتضب ٣/٢٠٢ .

الأسماء ، كالتنوين ، والتعريف ، وعدم قبولها علامات الأفعال[1] .

ثم القائلون باسميتها اختلفوا في مدلولها[2] :

فقيل : مدلولها لفظ الفعل لا معناه .

وقيل : مدلولها المصدر .

وقيل : مدلول الفعل الذي هو الحدث والزمان ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالتها عليه بالوضع .

قال بعضهم[3] : وهذا ظاهر مذهب سيبويه[4] ، وأبي علي[5] ، وجماعة .

وبدأ — رحمه الله — باسم الفعل دون غيره إما مراعاة للقول بفعليته ، أو لقربه من الفعل باتحاد مدلوله على الأرجح .

وهو على[6] ثلاثة أنواع : بمعنى الماضي ، وبمعنى الأمر ، / وبمعنى ٢٠٩ المضارع ، (كهيهات) في[7] الأول ، (وصه) في الثاني ، (ووي) في الثالث .

فإن هيهات (بمعنى : بَعُدَ ، و) صه بمعنى : (اسكت ، و) وي بمعنى : (أَعْجَبُ) ، إلا أن وروده بمعنى الأمر كثير ، وبمعنى الماضي والمضارع قليل .

---

١ — وأيضا لورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال . انظر شرح ألفية ابن معط ٢/١٠١٥ ، وتوضيح المقاصد ٤/٧٥ ، ومجيب الندا ٢/١٨٨ .

٢ — انظر هذه المسألة في الارتشاف ٣/١٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٤/٧٥ ، والهمع ٥/١٢١ .

٣ — منهم ابن عقيل . انظر المساعد ٢/٦٣٩ .

٤ — فقد قال سيبويه : ومنه قوله : تراكها من إبل تراكها ، فهذا اسم لقوله له : اتركها . انظر الكتاب ١/٢٤١ .

٥ — قال أبو علي الفارسي : ومنه قولهم : بله زيدا ، إنما هو بمنزلة : دع زيدا . انظر الإيضاح العضدي ص ١٩١ .

٦ — قوله : " على " ساقط من " ع " .

٧ — قوله : " في " ساقط من " د " .

واسم الفعل يعمل عمل مسماه من رفع أو نصب ، فتقول : هيهات العقيقُ ـ بالرفع ـ ،كما تقول : بَعُدَ العقيقُ ، وتراك زيدا ، كما تقول : اترك زيدا . إلا أن الفعل يجوز تأخيره عن معموله المنصوب ؛ لقوته في العمل ، (و) اسم الفعل (لا يتأخر عن معموله) ؛ لضعفه ، خلافا للكسائي.[1]

(و) أما قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[2] ، وقول الشاعر ؛

٢٤٥ـ يا أيها المائح دلوي دونكا[3][4]

١ـ انظر شرح المفصل ١١٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٨٧/٤ ، وشرح الشذور ص ٤٠٧ ، والتصريح ٢٠٠/٢ . وقد نسب ابن الأنباري القول بجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه إلى الكوفيين من غير تخصيص . انظر أسرار العربية ص ١٦٥ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، وكذلك العكبري . انظر التبيين ص ٣٧٣ ، وكذلك الزبيدي . انظر ائتلاف النصرة ص ٣٤ .
ومما يدل على أن جواز التقديم ليس مذهب الكوفيين جميعا أن الفراء يقول في المعاني : وَقَلَّمَا تقول العرب : زيدا عليك ، وزيدا دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله . انظر معاني القرآن ٢٦٠/١ .
وقال أيضا : ولا تُقَدِّمن ما نصبته هذه الحروف قبلها ؛ لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئا قبله . انظر معاني القرآن ٣٢٣/١ .

٢ـ سورة النساء من الآية ٢٤ .

٣ـ في " د " : دونكما .

٤ـ هذا صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

إني رأيتُ الناسَ يحمد ونكا

وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١١٢/٢ .
والمائح : هو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو ، وذلك إذا قل ماؤها .
وهذا البيت شاهد للكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو متأول عند الجمهور بما سيذكره الشارح .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ و ٣٢٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٥٠/١ ،
===

ونحوهما فإنه (متأول) ، أما الآية فعلى أن " كِتَابَ اللَّهِ " فيها[1] مصدر مُؤَكِّد لعامل محذوف ، دل عليه قوله تعالى أولا : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[2] لاستلزامه الكتابة ، وكأنه قال : كتب الله عليكم ذلك[3] كتابا[4] .

وأما البيت فعلى معنى أن " دلوي " مبتدأ وخبره[5] " دونك " ، أو منصوب بفعل محذوف ، تقديره : خذ .

قال في المغني[6] : لا يجوز أن يكون التقدير : دونك دلوي ؛ لأن اسم الفعل لا يحذف دون معموله[7] .

=== والمرتجل ص ٢٥٧ ، والإنصاف ١/٢٢٨ ، وشرح المفصل ١/١١٧ ، والمقرب ١/١٣٧ ، وشرح الشذور ص ٤٠٧ ، وائتلاف النصرة ص ٣٥ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، والهمع ٥/١٢٠ ، والخزانة ٦/٢٠٠ .

١— في " ع " : فيه .

٢— سورة النساء من الآية ٢٣ .

٣— قوله : " ذلك " ساقط من " د " .

٤— ويجوز أن يكون منصوبا على جهة الأمر ، ويكون " عليكم " مُفَسِّرا له ، فيكون المعنى : الزموا كتاب الله . انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦ .

٥— في " د " : مبتدأ خبره .

٦— المغني ص ٧٩٤ ، وكلام ابن هشام هنا منقول بمعناه .

٧— ذكر ابن هشام في متن القطر حكم حذف اسم الفعل قبل ذكره حكم تقدم معموله ، ثم ذكر بعد ذلك حكم إبراز ضميره ، حيث قال : ولا يحذف ، ولا يتأخر عن معموله ، و" كتاب الله عليكم " متأول ولا يبرز ضميره . انظر متن القطر ص ١٦ ، ولم يتكلم ابن هشام في الشرح عن حكم الحذف ، ولا عن حكم إبراز الضمير ، وكذلك لم يتكلم الشارح هنا عن هذين الحكمين .

(وَيُجْزَمُ) الفعلُ (المضارع في جواب) ما يدل على (الطلب[1] منه)

أي : من اسم الفعل كما يُجْزَمُ في جواب ما يدل على الطلب من الفعل ،[2] (نحو) قول الشاعر :

٢٤٦ـ وَقَوْلِيْ كلما جَشَأَتْ وجَاشَتْ * (مكانَكِ تُحْمَدِي أو تستريحـــي)[3]

فـ " مكانك " اسم فعل بمعنى : اثبتي ، و " تحمدي " مجزوم في جوابه .

(و) لكنه (لا يُنْصَبُ) المضارع في جوابه ، كما ينصب في جواب الفعل ، فلا تقول : مكانك فتحمدي ـ بالنصب ـ ، بل بالرفع ، خلافا للكسائي .[4]

وقد تقدم هذا مبسوطا عند الكلام على نواصب المضارع.[5]

١ـ في متن القطر[أ]: الطلبي .

٢ـ من قوله : "كما يجزم " إلى قوله : " من الفعل " ساقط من "ع" .

٣ـ هذا بيت من الوافر ، وهو لعمرو بن الإطنابة الخزرجي . انظر الوحشيات ص ٧٧ ، والاختيارين ص ١٦٠ .

ومعنى جشأت : تطلعت ونهضت جزعا وكراهة . وجاشت : غثت.

والشاهد فيه جزم " تحمدي " الواقع جوابا لاسم الفعل الدال على الطلب ، وهو " مكانك " .

وهذا البيت من شواهد الخصائص ٣/ ٣٥ ، وشرح المفصل ٤/ ٧٤ ، والمقرب ١/ ٢٧٣ ، وشرح الشذور ص ٣٤٥ و ٤٠٩ ، وشرح القطر ص ٢٥٩ ، والعيني ٤/ ٤١٥ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، والأشموني ٣/ ٣١٢ .

٤ـ انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٤٤ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ .

٥ـ انظر ص ٢٧٣ .

فائـــــدتان / ‏/ ١٠:

الأولى[1] ـ اسم الفعل لا يضاف ، لكون مسماه وهو الفعل كذلك ، ولهذا قالوا في " بله " و " رويد " في قولك : بله زيد ، ورويد زيد : إنهما مصدران ، والفتحة فيهما فتحة إعراب .

الثانية ـ اسم الفعل نوعان : أحدهما : ما وضع من أول الأمـــر كذلك ، كشتان ، وهيهات ، وَصَهٍ ، وَمَهٍ ، وأَوَّه ، وأُفٍّ ، ونحو ذلك .

الثاني ـ ما نُقِلَ من غيره[2] ، وهو منقول[3] إما من ظرف ومخفوضه ، أو جـــار ومجرور ، فمن الأول : دونك بمعنى : خُذْ ، وأمامك بمعنى : تقدم ، ووراءك بمعنى : تأخر ، ومكانك بمعنى : اثبت .

ومن الثاني : عليك بمعنى : الزم ، وإليك بمعنى : تَنَحَّ ، وكما أنت بمعنى : اثبت .

١ـ قوله : " الأولى " ساقط من " د " .

٢ـ في " ع " : عن غيره .

٣ـ قوله : " منقول " ساقط من " د " .

المصدر

(و) الثاني من الأسماء العاملة عمل فعلها (المصدر) .

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل .

فـ " اسم الحدث " كالجنس ، شامل للمصدر ولاسمه .

وخرج بـ " الجاري على الفعل " اسم المصدر ؛ لخلوه من بعض حروف الفعل ، كغُسْل في اغتسل ، فإنه خال من الألف والتاء .

وعلم من هذا أن معنى قولهم : الجاري على الفعل : المستوفي لحروفه .[1]

وأتى — رحمه الله — بمثالين في قوله : (كَضَرْبٍ ، وإكْرَامٍ) ليفيد أنه لا فرق في عمل المصدر عمل فعله بين مصدر[2] الثلاثي وبين[3] غيره .

والمصدر لا يعمل عمل فعله مطلقا ، بل بشروط ثمانية أشار[4] إليها المؤلف بقوله : (إن حل محله) ، أي : محل المصدر (فِعْلٌ مع " أن ") المصدرية ، وذلك عند إرادة المضي أو الاستقبال[5] ، نحو : أعجبني ضربك زيدا ، ويعجبني ضربك عمرا غدا . والتقدير : أعجبني أن ضربت زيدا — في الأول — ، وأن تضرب — في الثاني — .

(أو) فعل (مع " ما ") المصدرية ، وذلك عند إرادة الحال ، نحو : يعجبني ضربك / زيدا الآن ، أي : يعجبني ما تضرب زيدا . ولا يجوز هنا تقدير أن تضرب ، لأن " أن " تخلص المضارع للاستقبال . ٢١١/

وهذا الشرط إنما هو فيما لم يكن المصدر[6] بدلا من اللفظ بفعله ، أما المصدر الذي هو بدل من اللفظ بفعله فإنه يعمل وإن لم يحل محله " أن " والفعل ،

١— في " ع " : المستوفي حروفه .

٢— في " ع " : المصدر .

٣— في " د " : أو بين .

٤— في " ع " : وأشار .

٥— في " د " : والاستقبال .

٦— في النسختين : فيما لم يكن من المصدر . فمن زائدة سهو من الناسخ .

أو " ما " والفعل ، كقولك : ضرباً زيدا ، وقول الشاعر :

٢٤٧— فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ[1]

لأنه لما جاء بدلا من الفعل قام مقامه .

(ولم يكن) المصدر (مصغرا) بل لابد أن يكون مكبرا ، وهذا هو الشرط الثاني ، فلا يقال : أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدا ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، فهو مُبْعِدٌ له عن الفعل .

(ولا مضمرا) وهذا هو الشرط الثالث ، فإن كان مضمرا لم يعمل عمل فعله ، فلا يقال : ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح ؛ لعدم حروف الفعل . وأجازه الكوفيون .[2]

(ولا مُحَدَّداً)[3] ، أي : محدودا بالتاء ، وهذا هو الشرط الرابع، فلا يقال : أعجبني ضربتك زيدا ؛ لشبهه حينئذ بأسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال .

١— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم

وقد نسب للأحوص . وهو في ملحق ديوانه ص ٢١٥ ، ونسب لأعشى همدان . وهو في ديوانه ص ٩٠ ، ونسب لجرير ، وليس في ديوانه . والندل هو الاختلاس بسرعة .

والشاهد فيه إعمال المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله مع عدم صحة حلول " أن " والفعل محله .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/١١٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٢ ، والعيني ٣/٥٢٣ ، والأشموني ٢/٢٨٥ .

٢— انظر شرح القطر ص ٢٦٢ ، والمساعد ٢/٢٢٦ ، والتصريح ٢/٦٢ ، والهمع ٥/٦٥ .

٣— في متن القطر ص١٦ : ولا محدودا .

(ولا منعوتا) يعني : قبل عمله[1]، وهذا هو الشرط الخامس ، فلا يقال : أعجبني ضربك الشديد زيدا ، لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، ولا يفصل بينهما بالنعت ، ولهذا إن أُخِّرَ النعت جاز .

وحكم غير النعت من التوابع في ذلك كحكم النعت ، فعلى هذا كان الأولى أن يقول المؤلف — رحمه الله تعالى — : ولا متبوعا .

(ولا محذوفا) بل لابد أن يكون مذكورا ، وهذا هو الشرط السادس.

قال المصنف[2]: ولهذا[3] ردوا على من قال في " مالك وزيدا " : إن التقدير : وملابستك زيدا ، وعلى من / قال في " بسم الله " : إن التقدير : ابتدائي/ ٢١٢ باسم الله ثابت . فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ[4] . انتهى .

والعلة في منع عمل المصدر محذوفا ما تقدم في منع عمله مضمرا ، وهو عدم وجود حروف الفعل .

(ولا مفصولا من المعمول) يعني : من معموله ، وهذا هو الشرط السابع . قال المصنف[5]: ولهذا ردوا على من قال في ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ[6] ﴾ إنه معمول لـ " رَجْعِهِ "[7]؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر . انتهى .

وقائل ذلك هو الزمخشري[8] . وقد اختُلِفَ في تقدير العامل فيه ، فالحذاق

١— في متن القطر[16]: ولا منعوتا قبل العمل .

٢— انظر شرح القطر ص ٢٦٥ .

٣— في " ع " : فلهذا ، وفي شرح القطر[265]: وبهذا .

٤— صاحب هذا القول هو بعض البصريين . انظر الدر المصون ١/ ٢٢ .

٥— شرح القطر ص ٢٦٦ .

٦— سورة الطارق الآية ٩ .

٧— في قوله تعالى : (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) سورة الطارق آية ٨ .

٨— انظر الكشاف ٤/ ٧٣٥ .

على أنه معمول لفعل محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، أي : يرجعه يوم تبلى السرائر[1] .

(ولا متأخرا عنه)[2] يعني : عن معموله ، وهذا هو الشرط الثامن ، فلا يقال : أعجبني زيدا ضربك . ولهذا قال أبو البقاء[3] في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾[4] : إن " بهما " متعلق بـ" تأخذكم " لا بـ " رأفة " .

والعلة في منع هذا والذي قبله ما ذُكِرَ آنفا[5] من أن المصدر ومعموله كالموصول وصلته ، فكما[6] أنه لا يفصل بين الموصول وصلته ولا يتقدم عليه كذلك هنا .

قال الشيخ سعد الدين[7] : والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا ؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل .

(و) المصدر (إعماله) في حالة كونه (مضافا) للفاعل ناصبا للمفعول (أكثر) منه في حالة كونه منونا ؛ للاستقراء ، (نحو) قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[8] ، وقوله[9] تعالى :

---

١ — انظر الخصائص ٣/٢٥٥ ، والبيان ٢/٥٠٧ .
٢ — في متن القطر ص١٦ : ولا مؤخرا عنه .
٣ — انظر التبيان ٢/٩٦٤ ، وقد نقل كلام أبي البقاء بمعناه .
٤ — سورة النور من الآية الثانية .
٥ — انظر ص ٦٦٥ .
٦ — قوله : " فكما " ساقط من " ع " .
٧ — انظر مجيب الندا ٢/١٩٤ .
٨ — سورة البقرة من الآية ٢٥١ .
٩ — مثل ابن هشام في قطر الندى بعد تمثيله بالآية السابقة ببيت من الشعر ، وهو قول الشاعر :

ألا إن ظلمَ نفسِهِ المرءُ بَيِّنٌ

انظر متن القطر ص ١٦ ، ولم يذكر الشارح هذا المثال .

﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ[١] وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾.[٢]

(و) إعماله (منونا أقيس) من إعماله مضافا للفاعل ، لمناسبته حينئذ للفعل بواسطة التنكير ، (نحو) قوله تعالى : (﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ / ٢١٣ يَتِيمًا ﴾) .[٣]

(و) إعماله مقرونا (بأل) أو مضافا للمفعول رافعا للفاعل (شاذ) ، فالأول (نحو) قول الشاعر :[٤]

٢٤٨— (عجبتُ من الرِّزْقِ المسيء إلهُهُ) * وللترك بعضَ الصالحين فقيرا[٥]

ومثله قول الآخر :

٢٤٩— ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ * يخال الفرارَ يراخي الأَجَلْ[٦]

١— قوله تعالى : " وقد نهوا عنه " ساقط من " د " .

٢— سورة النساء من الآية ١٦١ .

٣— سورة البلد الآية ١٤ وجزء من الآية ١٥ .

٤— في متن القطر لم يمثل ابن هشام بالبيت التالي وإنما مثل بقول الشاعر
وكيف التوقي ظهرَ ما أنت راكبه
انظر متن القطر ص ١٧ .

٥— هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
والشاهد فيه إعمال المصدرين المقرونين بأل ، وهما : الرزق ، والترك .
وهذا البيت من شواهد شرح القطر ص ٢٦٩ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، ومجيب الندا ٢ / ١٩٥ .

٦— هذا بيت من المتقارب ، ولم أقف على قائله .
والنكاية : التأثير والإضرار .
والشاهد فيه إعمال المصدر المقرون بأل ، وهو النكاية في المفعول ، وهو " أعداءه " .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٢ ، والإيضاح العضدي ص ١٨٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٥٩ و ٦٤ ، وشرح الشذور ص ٣٨٤ ، والعيني ٣ / ٥٠٠ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، والهمع ٥ / ٧٢ ، والأشموني ٢ / ٢٨٤ ، والخزانة ٨ / ١٢٧ .

والثاني كقول الشاعر :

٢٥٠ـ أفنى تلادي وماجَمَّعْتُ من نَشَبٍ * قَرْعُ القواقيزِ[1] أفواهُ الأباريـــقِ[2]

وادعى بعضهم أن هذا خاص بالضرورة ، وَرُدَّ عليه بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (وَحَجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلا)[3]، أي : وأن يحج البيتَ المستطيعُ ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[4] فليس من ذلك ؛ لما يلزم عليه من تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وذلك غير مراد ، بل المشهور في الآية أن " مَنْ " بدل من " الناس " بدل بعض .

وجوز الكسائي[5] كونها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير عنده : من استطاع فليحج .

وإنما شذ إعمال المصدر المقرون بأل والمضاف إلى المفعول لبعده عن الفعل في الأول بواسطة " أل "، ولكون الأصل في نسبة الحدث أن يكون لمن

١ـ في " د " : القوارير .

٢ـ هذا بيت من البسيط ، وهو للأقيشر الأسدي .انظر ديوانه ص ٧٥ .
والتلاد : المال القديم . والنشب : المال الثابت كالعقار . والقواقيز جمع قاقوزه ، وهو قدح يشرب به .
والشاهد فيه إضافة المصدر وهو"قرع"إلى المفعول وهو"القواقيز"، ورفع الفاعل وهو"أفواه" .
وهذا البيت من شواهد المقتضب ١/ ١٥٩ ، والجمل للزجاجي ص ١٢١، والمقرب ١/ ١٣٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٢٠٢ ، وشرح الشذور ص ٣٨٣ ، والمغني ص ٦٩٤ ، والعيني ٣/ ٥٠٨ ، والتصريح ٢/ ٦٤ ، والهمع ٥/ ٧٤ ، والأشموني ٢/ ٢٨٩ .

٣ـ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/ ٤٢ في كتاب الإيمان ، باب السؤال عن أركان الإسلام ، والنسائي ٤/ ١٢٢ في كتاب الصيام ، باب وجوب الصيام .

٤ـ سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

٥ـ انظر البحر المحيط ٣/ ١١، والمغني ص ٦٩٥ .

وقع منه ، لا لمن وقع عليه في الثاني .

وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾[1] ، وبالعكس ، نحو: ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[2] فكثير.

ومن حالاته[3] أيضا أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون ، نحو : عجبت من ضربِ يومِ الجُمُعَةِ زيدٌ عمراً .

---

١ — سورة إبراهيم من الآية ٤٠ ، وإثبات الياء في " دعائي " في الوصل والوقف قراءة ابن كثير ويعقوب والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم. انظر السبعة في القراءات ص ٣٦٢ ، والمبسوط ص ٢٥٧.
وقد وردت كلمة " دعائي " في " ع " بدون ياء .

٢ — سورة فصلت من الآية ٤٩ .

٣ — في " ع " : وما حالاته .

تكميـــــــل

اسم المصدر يطلق في اصطلاحهم على ثلاثة أشياء :

أحدها — ما كان مبدوءا بميم / زائدة لغير المفاعلة ، كمضرب ومقتل . / ٢١٤

وهذا يعمل اتفاقا ؛ لكونه مصدرا حقيقة ، ومن شواهد إعماله قول الشاعر :

٢٥١— أظلومُ إن مُصَابَكم رجلاً * أهدى السلامَ تحيةً ظلـــمُ[1]

ويسمى المصدر الميمي ، وإطلاق اسم المصدر عليه إنما هو مجاز على ما صرحَ بـــه غير واحـــد .[2]

الثاني — ما كان علما على معنىً ، كسبحان ، وفجار ، وحماد ، علمـــا[3] على التسبيح والفجـرة والمحمدة . وهذا لا يعمل اتفاقا ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وعدم قبول " أل " والإضافة ، وعدم الوقوع موقع الفعل .

الثالث — ما كان اسما لغير الحدث ثم استعمل له ، كالعطاء ، والكـــلام ، والثواب فإنها في الأصل لما يُعْطَى ، ولما يتكلم به ، ولما يثاب به العمال ثـــم نقلت إلى معنى الإعطاء والتكلم والإثابة .

١— هذا بيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي . انظر ديوانه ص ٩١ ، ونسب للعرجي وهو في ديوانه ص ١٩٣ ، ونسب أيضـــا لأبي دهبل ، وهو في ديوانه ص ٦٦ .

والشاهد فيه إعمال اسم المصدر " مصابكم " حيث نصب المفعول ، وهـو "رجلا " .

وهذا البيت من شواهد الأصول ١/١٣٩ ، وشرح الشذور ص ٤١١ ، والعيني ٣/٥٠٢ ، والتصريح ٢/٦٤ ، والهمع ٥/٧٧ ، والأشموني ٢/٢٨٨ .

٢— منهم ابن هشام . انظر شرح الشذور ص ٤١٠ .

٣— قوله : " علما " ساقط من " د " .

وهذا اختلف في إعماله : [1] فذهب الكوفيون [2] والبغداديون [2] إلى جوازه ، واستدلوا بأشياء منها قول الشاعر :

٢٥٢— وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا [3] [4]

وقولـــه :

٢٥٣— قالوا كلامُكَ هنداً وهي مصغيةٌ * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا [5]

١— انظر هذه المسألة في الارتشاف ١٧٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ١١/٣، وشرح الشذور ص ٤١٢ ، والتصريح ٦٤/٢ ، والهمع ٧٧/٥ ، والأشموني ٢٨٨/٢ .

٢— انظر الارتشاف ١٧٩/٣ ، والتصريح ٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥ .

٣— في " د " : الرعاتا .

٤— هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

أكفرا بعد رد الموت عني

وهو للقطامي . انظر ديوانه ص ٣٧ .

وهذا البيت شاهد للكوفيين والبغداديين على إعمال اسم المصدر " عطائك " المأخوذ من غير الحدث له في " المائة " .

وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/١ ، والارتشاف ١٧٩/٣ ، وشرح الشذور ص ٤١٢ ، والعيني ٥٠٥/٣ ، والتصريح ٦٤/٢ ، والهمع ٧٧/٥ ، والأشموني ٢٨٨/٢ ، والخزانة ١٣٦/٨ .

٥— هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

وهذا البيت شاهد للكوفيين والبغداديين على إعمال اسم المصدر المأخوذ من غير الحدث له .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ١٧٩/٣ ، وشرح الشذور ص ٢٧ و ٤١٤ ، والأشموني ٢٨٨/٢ .

وقولـــــه :

٢٥٤— لأن ثوابَ الله كُلَّ مُوَحِّدٍ * جنانٌ من الفردوس فيها يخلدُ[1]

ومنع ذلك البصريون[2] ، وأضمروا[3] في مثل ذلك فعلا ناصبا .

١— هذا بيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت . انظر ديوانـــــه ٣٠٦/١ .

وهذا البيت شاهد للكوفيين والبغداديين على إعمال اسم المصـــدر المأخوذ من غير الحدث له .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ١٧٩/٣ ، وشرح الشذور ص ٤١٣، والهمع ٧٨/٥ ، والأشموني ٢٨٨/٢ ، والدرر ٢٦٣/٥ .

٢— انظر الارتشاف ١٧٩/٣ ، والتصريح ٦٤/٢ ، والهمع ٧٧/٥ .

٣— في " د ": فأضمروا .

اسم الفاعل

(و) الثالث من الأسماء العاملة عمل فعلها (اسم الفاعل) ، وهو :

ما اشتق من مصدرِ فعلٍ ، لمن قام به على جهة الحدوث .

فـ "ما اشتق من مصدر فعل" كالجنس شامل للمحدود وغيره من الفعل ، واسم المفعول وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة ، واسم الزمان والمكان المأخوذين من الفعل.[(١)]

و "لمن قام به" كالفصل ، مخرج لمن وقع عليه الفعل ، كاسم المفعول ، أو فيه كاسم الزمان / والمكان.[(٢)] /٢١٥

و "على جهة الحدوث" مخرج لأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة ؛ لأنهما ليسا على جهة الحدوث ، بل[(٣)] على جهة الثبوت .

وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل (كضارب) . ومن غيره على وزن مُضَارِعِهِ بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر ، كمُنْطَلِق ، (ومُكْرِم) ، ومُسْتَخْرِج .

ثم إن اسم الفاعل تارة يكون مقرونا بأل ، وتارة يكون مجردا منها ، (فإن كان) مقرونا (بأل عمل) عمل فعله (مطلقا) سواء كان للحال أو الاستقبال أو المضي[(٤)] ، وسواء اعتمد على شيء مما يذكر بعد[(٥)] ، أو لم يعتمد ؛ لكونه حينئذ واقعا موقع الفعل ؛ لأنه صلة "أل" ، وحق الصلة أن تكون جملة تقول : جاء الضارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا — بالنصب في جميع ذلك — .

١— من قوله : "واسم المفعول" إلى قوله : "من الفعل" ساقط من "ع" .

٢— وكذلك مخرج للفعل ، لأنه اشتق لتعيين زمن الحدث ، لا للدلالة على من قام به . انظر شرح الشذور ص ٣٨٦ .

٣— قوله : "على جهة الحدوث بل" ساقط من "ع" .

٤— في "د" : أو الماضي .

٥— انظر ص ٦٧٤ .

(أو) لم يكن مقرونا بأل ، بل كان (مجردا) منها (فبشرطين)، أي : فعمله مشروط بأمرين :

أحدهما — (كونه حالا أو استقبالا)[١] ، لتمام الشبه حينئذ بينه وبين المضارع من جهة اللفظ ، بجريانه عليه في حركاته وسكناته ، ومن جهة المعنى ، بكونه للحال والاستقبال .

وإنما لم يعمل ماضيا لنقصان الشبه ، إذ لم يشبهه[٢] حينئذ إلا في المعنى فقط ، وهو الدلالة على المضي .

وأجاز الكسائي[٣] إعمال الماضي ، ووافقه على ذلك هشام[٣] وابن[٤] مضاء[٣] .

(و) الشرط الثاني — (اعتماده على نفي) ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً ، (أو) على (استفهام) ، نحو : أضاربٌ زيدٌ عمراً ، (أو) على (مُخْبَرٍ عنه) ، نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمرا ، (أو) على(موصوف) ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرا[٥] .

---

١ — في " ع " : حالا واستقبالا .

٢ — أي : لم يشبه الفعل الماضي . انظر شرح الكافية ١٩٩/٢ ، والتصريح ٦٦/٢ .

٣ — انظر الارتشاف ١٨٥/٣ ، وشرح الشذور ص ٣٨٧ ، والتصريح ٦٦/٢.

٤ — هو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي ، كان صاحب فنون شتى ، وكان له تقدم في العربية ، واعتناء وآراء فيها ، ومذاهب مخالفة لأهلها . أخذ عن ابن الرمال والقاضي عياض وغيرهما . وأخذ عنه أبو الحسن الغافقي وابن حَوْط الله وغيرهما . صنف كتاب المشرق ، وكتاب تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان ، وكتاب الرد على النحاة . توفي في أشبيليه سنة ٥٩٢ هـ. انظر اخباره في إشارة التعيين ص ٣٣ ، والبلغة ص ٥٦ ، وبغية الوعاة ٣٢٣/١ .

٥ — في " د " : ضارب أبو عمرا .

والاعتماد على المقدر من ذلك كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو : مُهينٌ زيدٌ عمرا أم مكرمه ، والتقدير : أمهين ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [1] ، أي : صنف/ ٢١٦ مختلف ، ونحو قول الشاعر :

٢٥٥— كناطحٍ صخرةً يوما ليوهنَهَا [2]

أي : كوعل ناطح .

واعلم أن ما ذُكِرَ [3] شرط لجواز العمل لا لوجوبه [4] ، إذ الإضافة حينئذ جائزة [5] ، تقول : هذا ضارب زيد [6] الآن أو غدا . — بالإعمال إن شئت ، أو الإضافة — ، وقد قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [7] .

١— سورة النحل من الآية ٦٩ ، وسورة فاطر من الآية ٢٨ .

٢— هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

فلم يَضِرْهَا وأوهى قرنَهُ الوَعِلُ

وهو للأعشى ميمون بن قيس . انظر ديوانه ص ١١١ .

والشاهد فيه إعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف مقدر .

وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٤ ، وشرح الشذور ص ٣٩٠ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٠٩/٣ ، والعيني ٣/ ٥٢٩ ، والتصريح ٦٦/٢ ، والأشموني ٢٩٥/٢ .

وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية : ليفلقها ، مكان : ليوهنها .

٣— في " ع " : ما ذكره .

٤— في " د " : لا وجوبه .

٥— أي : جائز الإضافة إلى المفعول لا إلى الفاعل كما سيمثل الشارح ، وانظر الارتشاف ١٨٥/٣ ، والتصريح ٦٩/٢ ، والهمع ٨٣/٥ .

٦— في " ع " : زيدا .

٧— سورة الطلاق من الآية الثالثة . والخفض قراءة حفص عن عاصم ، وتنوين " بالغ " ونصب " أمره " قراءة الباقين . انظر السبعة في القراءات ص ٦٣٩ ، والمبسوط ص ٤٣٨ .

وقد علم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، غير مقرون بأل لا يعمل (و) أما قوله تعالى: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1] فهو محمول (على حكاية الحال)، ومعناها: أن يُفْرَضَ[2] ما وقع في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، وليس محمولا على أن اسم الفاعل فيه بمعنى الماضي (خلافا للكسائي) ومن[3] وافقه[3] في استدلالهم بذلك على جواز إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي.

وعلم أنه إذا لم يعتمد على شيء مما ذكر لا يعمل، (و) أما قول الشاعر:

٢٥٦— (خبيرٌ بنو لِهْبٍ) فلا تكُ ملغيا * مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[4]

محمول (على التقديم والتأخير)، فيكون "بنو لهب" مبتدأ مؤخرا، و"خبير" خبرا مقدما، على حد قوله تعالى ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[5]،

١— سورة الكهف من الآية ١٨.

٢— في "ع": أن يعرض.

٣— انظر ما سبق في ص ٦٧٤.

٤— هذا بيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين.
وبنو لهب: جماعة من بني نصر بن الأزد، ويقال: إنهم أزجر العرب للطير.
والشاهد فيه قوله: "خبير بنو لهب" فإنه يوهم أن "خبير" مبتدأ، و"بنو لهب" فاعل سد مسد الخبر، وهو ليس كذلك، بل هو على التقديم والتأخير كما سيوضحه الشارح.
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١/٣٣٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦، وشرح القطر ص ٢٧٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٩٥، وشفاء العليل ١/٢٧٣، والعيني ١/٥١٨، والتصريح ١/١٥٧ و ٢/٦٧، والهمع ٢/٧، والأشموني ١/١٩٢، والدرر ٢/٧.

٥— سورة التحريم من الآية ٤.

(وتقدير[1] " خبير " : كـ ﴿ ظَهِيرٌ ﴾[2]) فيمتنع حينئذ ما أُورِدَ على هذا الحمل من لزوم الإخبار بالمفرد عن الجمع ؛ إذ الجواب في الآية يأتي بعينه هنا ، وهو أن فعيلا يستعمل للجمع .

قال السفاقسي:[3] وكثيرا ما يأتي فعيلٌ بلفظ الإفراد للمفرد والمثنى[4] والمجموع . انتهى . فعلى هذا لا حجة في البيت لمن أجاز إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد[5] على شيء (خلافا للأخفش)[6] والكوفيين[6] في احتجاجهم به على ذلك .

---

١ — في متن القطر : وتقديره . انظر متن القطر ص ١٧ .

٢ — سورة التحريم من الآية ٤ .

٣ — انظر المجيد في إعراب القرآن المجيد جـ٤ لوحة ١٧١ أ .

٤ — في " ع " : وللمثنى .

٥ — في " ع " : اعتماده .

٦ — انظر الارتشاف ٢/٢٧ ، والتصريح ١/١٥٧ ، والهمع ٢/٦ ، والأشموني ١/١٩٢ .

صيغ المبالغة

(و) الرابع من الأسماء العاملة عمل فعلها (المثال) ، والمَعْـــنِيُّ به أمثلة المبالغة[1] الخمسة ، (وهو ما حُوِّل للمبالغة) والتكثير (من"فاعل")، الذي / هو اسم فاعل الثلاثي (إلى فَعَّال) ـ بفتح الفاء وتشديد العين ـ/٢١٧ كوَهَّاب ، (أو) إلى (فَعُول) ، كضَرُوب ، (أو) إلى (مِفْعَال)كمِنْحَار .

والتحويل المذكور إلى هذه الأمثلة الثلاثة (بكثرة) ، ولهذا وافق[2] جميـــع البصريين[3] سيبويـــه[4] ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله بجواز إعمال هذه الثلاثة.

(أو) إلى (فَعِيل) ، كعَلِيم[5] ، (أو) إلى (فَعِل) ، كحذر .

والتحويل إلى هذين المثالين (بقلة) ، ولهذا خالف بعض البصريين[6] سيبويه[4] ـ رحمه الله تعالى ـ في جواز إعمالها .

وقد علم من هذا أن سيبويه[4] ـ رحمه الله تعالى ـ مذهبه إعمال الجميـــع ، وأن بعض البصريين موافق له على ذلك ، وبعضهم مخالف له في الأخيرين فقط .

وأما الكوفيون[7] فلا يجيزون إعمال شيء منها مطلقا ؛ لمخالفته زنة المضارع ومعناه، وحيث وجدوا شيئا من ذلك أضمروا له فعلا . قال المصنف[8] : وهو تعسف .

---

١ ـ في "ع" : أمثال المبالغة .

٢ ـ قوله : "وافق" ساقط من "ع" .

٣ ـ انظر المقتضب ٢/١١٢ ، والأصول ١/١٢٣ ، والجمل للزجاجي ص ٩٢ .

٤ ـ انظر الكتاب ١/١١٠ .

٥ ـ في "ع" : كعظيم .

٦ ـ منهم المبرد . انظر المقتضب ٢/١١٣ و ١١٤ ، ومنهم المازنـــي والزيادي . انظر الارتشاف ٣/١٩٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٩ ، ومنهم ابن السراج . انظر الأصول ١/١٢٤ .

٧ ـ انظر شرح الجمل ١/٥٦١ ، والارتشاف ١/١٩٢ ، والتصريح ٢/٦٨ ، والهمع ٥/٨٧ .

٨ ـ انظر شرح الشذور ص ٣٩٦ .

وحجة سيبويه ومن وافقه في جواز إعمالها[1] الحمل على أصلها ، وهو اسم الفاعل ؛ لأنها نائبة عنه ، ومفيدة ما يفيده مكررا ، وسماع إعمالها ، (نحو) قول بعض العرب : (أما العَسَلَ فأنا شراب)[2] — بنصب العسل — ، وقول أبي طالب :

٢٥٧— ضروبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سمانِهَا[3]

— بنصب سوق — ، وهو جمع ساق . وقول بعضهم : [4]إنه لمنحارٌ بوائِكَهَا[5] ، وقول الشاعر :

٢٥٨— فتاتان أَمَّا منهما فشبيهةٌ * هلالاً وأُخْرى منهما تشبهُ البدرا[6]

١— انظر الكتاب ١/ ١١٠ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٤٦ ، وشرح القطر ص ٢٧٦ .

٢— في " د " : فأنا شارب . وانظر الكتاب ١/ ١١١ .

٣— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

إذا عدموا زادا فإنك عاقرُ

وهو لأبي طالب . انظر ديوانه ص ٣٧ .

ونصل السيف : شفرته وحَدُّه الذي يُقْطَعُ به ، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فتخر ثم ينحرونها .

والشاهد فيه إعمال صيغة المبالغة التي على وزن فعول .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/ ١١١ ، والمقتضب ٢/ ١١٣ ، والأصول ١/ ١٢٤ ، والجمل للزجاجي ص ٩٢ ، وشرح المفصل ٦/ ٧٠ ، وشرح الشذور ص ٣٩٣ ، والعيني ٣/ ٥٣٩ ، والتصريح ٢/ ٦٨ ، والهمع ٥/ ٨٦ ، والأشموني ٢/ ٢٩٧ ، والخزانة ٤/ ٢٤٢ و ٨/ ١٤٦ .

٤— انظر الكتاب ١/ ١١٢ .

٥— البوائك : جمع بائكة ، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة . انظر الصحاح ٤/ ١٥٧٧ بوك .

٦— هذا بيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وليس في ديوانه . والشاهد فيه إعمال صيغة المبالغة ، وهي قوله : " شبيهة " في المفعول وهو " هلالا " .

===

وقول زيد الخيل (١) :

٢٥٩ — أتاني أنهم مزقون عرضي (٢)

=== وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٥٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٤ ، والعيني ٣ / ٥٤٢ ، والتصريح ٢ / ٦٨ ، والأشموني ٢ / ٢٩٧ .

١ — هو زيد الخيل بن مُهَلْهِلٍ بن زيد بن منهب الطائي ، كان بطلا من أبطال طيء في الجاهلية ، وكان شاعرا محسنا ، وخطيبا لسنا ، وكان موصوفا بالكرم . لقب بزيد الخيل لكثرة خيله . أدرك الإسلام ووفد على النبي — صلى الله عليه وسلم — في وفد طيء سنة ٩ هـ فأسلم وَسُرَّ به الرسول — صلى الله عليه وسلم — ، وسماه زيد الخير . مكث في المدينة بضعة أيام ، ثم خرج عائدا إلى نجد فنزل على ماء يقال له : قردة ، فتوفي هناك بسبب حمى شديدة أصابته . انظر أخباره في الشعر والشعراء ١ / ٢٨٦ ، والأغاني ١٨ / ٦٥٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٥٥٩ ، وأسد الغابة ٢ / ٣٠١ ، والإصابة ٢ / ٦٢٢ .

٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

جحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لهم فديدُ

وهو لزيد الخيل . انظر ديوانه ص ١٧٦ .

والكرملين : اسم ماء في جبل طيء . والفديد : الصياح والتصويت .

والشاهد فيه إعمال صيغة المبالغة ، وهي " مزقون " .

وهذا البيت من شواهد شرح الجمل ١ / ٥٦٣ ، والمقرب ١ / ١٢٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح الشذور ص ٣٩٤ ، وشرح القطر ص ٢٧٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٥ ، والعيني ٣ / ٥٤٥ ، والتصريح ٢ / ٦٨ ، والهمع ٥ / ٨٧ ، ومجيب الندا ٢ / ٢٠١ .

اسم المفعول

(و) الخامس من الأسماء العاملة عمل فعلها (اسم المفعول) ، وهو ما اشْتُقَّ من مصدر فعل ، لمن وقع عليه . وقد علم بيان هذا الحد مما تقدم.[١]

وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مَفْعُول ، / (كمَضْرُوب) ، ومن غيره على وزن مضارعه بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وفتح ما قبل الآخر ، كمُنْتَظَر (ومُكْرَم) ، ومُسْتَخْرَج . ٢١٨/

(ويعمل) اسم المفعول (عمل فعله) مبنيا للمفعول ، فيرفع المفعول نائبا عن الفاعل ، وإن كان فعله متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ماسواه. تقول : زيد مَضْرُوبٌ عبدُهُ ، وعمرو مُعْطىً أبوه درهما ، ونحو ذلك .

(و) المثال[٢] واسم المفعول (هما كاسم الفاعل)[٣] في شروط عمله السابقة ، فجميع ما اشترط فيه مشترط فيهما ، وقد تقدم بيان ذلك[٤] فلا حاجة إلى إعادته .

تنبيه

التثنية والجمع من اسم الفاعل واسم المفعول كالمفرد في العمل والشروط،[٥] والمذكر والمؤنث في ذلك كله سواء ، والأمثلة فيها واضحة فلا حاجة إلى التطويل بها .

١— انظر ص ٦٧٣ .
٢— أي : أمثلة المبالغة .
٣— في متن القطر[١٧]: وهو كاسم الفاعل .
٤— انظر ص ٦٧٣ وما بعدها .
٥— انظر الكتاب ١٠٩/١ ، والارتشاف ١٨١/٣ ، والتصريح ٦٩/٢ .

الصفة المشبهة

(و) السادس من الأسماء العاملة عمل فعلها (الصفة المشبهة باسم الفاعل المُعَدَّى[1] لواحد ، وهي) كما عرفها المصنف (الصفة الموضوعة[2] لغير تفضيل ، لإفادة الثبوت) .

فقوله : " الصفة " كالجنس ، والمراد بها ما دل على حدث وصاحبه ، وهو شامل لها ولغيرها من اسم الفاعل واسم[3] المفعول وأفعل التفضيل .

وقوله : " الموضوعة ... " إلى آخره أخرج به ما عداها ، أما أفعل التفضيل فبالتصريح[4] ، وأما غيره فلإفادته الحدوث دون الثبوت .

واعلم أن الصفة المشبهة واسم الفاعل يشتركان في أمور ، ويفترقان في أخرى ، فمما يشتركان فيه : دلالة كل منهما على الحدث ومن قام به ، وقبول التثنية والجمع ، وقبول التذكير والتأنيث ، واشتراط الاعتماد[5] على ما تقدم ذكره[6] .

ومما يفترقان فيه : أن الصفة المشبهة تكون للزمن / الحاضر الدائم ، دون الماضي/ ٢١٩ الذي انقطع والمستقبل ، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة ، وتكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وتسكينه ، وهو الغالب عليها إن كانت مبنية من الثلاثي[7] ، (كحسن ، وظريف) ، ومجارية له في التحريك والتسكين ، كمستقيم ، (وطاهر وضامر) ، واسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع ، ولا تصاغ الصفة المشبهة

---

١ — في متن القطر ص١٧ : المتعدي .

٢ — في متن القطر ص١٧ : المصوغة .

٣ — قوله : " اسم " ساقط من " د " .

٤ — في " د " : فبالصريح .

٥ — وذلك إذا تجردا من " أل " . انظر التصريح ٢ / ٨١ .

٦ — انظر ص ٦٧٤ .

٧ — في " ع " : اللالي .

إلا من اللازم ، كما مر من الأمثلة ، واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي[(١)] ، كقائم ، وضارب ، واسم الفاعل يتقدم معموله المنصوب عليه ، نحو : زيد أباه ضارب ، (و) الصفة[(٢)] المشبهة (لا يتقدمها[(٣)] معمولها) المنصوب عليها ، بل يجب أن يتأخر[(٤)] عنها ؛ لضعفها في العمل لكونها فرعا عن الفرع .

والمراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل ، حتى لا يرد ما أورده بعضهم[(٥)] من التقديم في نحو : زيد بك فَرِحٌ ؛ لأن عملها في الجار والمجرور هنا إنما هو بما فيها من معنى الفعل . وأن معمول اسم الفاعل يكون أجنبيا ، نحو : زيد ضارب عمرا ، وسببيا ، نحو : زيد ضارب أباه ، (و) هي (لا يكون) معمولها (أجنبيا) ، بل لابد أن يكون سببيا ، والمراد به : ما اتصل بضمير موصوفها لفظا ، نحو : زيد حسن وجهه ، أو معنى ، نحو: زيد حسن وجها ، أي : منه ، وكذا : حسن الوجه . وقيل[(٦)] في هذا : إن " أل " خلف عن الضمير .

(و) الصفة المشبهة (يُرْفَعُ) معمولها ، وينصب ويخفض ، فيرفع (على الفاعلية) باتفاق ، وحينئذ الصفة خالية من الضمير[(٧)] . / ٢٢٠

---

١ — إذا قصد باسم الفاعل الثبوت جرى مجرى الصفة المشبهة به ، نحو: طاهر القلب . انظر شرح المفصل ٦ / ٨٣ ، والتسهيل ص ١٤١ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٤١ ، والتصريح ٢ / ٨٢ .

٢ — في " د " : وهي الصفة .

٣ — في " ع " : لا يتقدم .

٤ — في " ع " : بل يجب أن يتأخر ، نحو : زيد .

٥ — مثل ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٤٤٦ .

٦ — صاحب هذا القول هم الكوفيون . انظر شرح الجمل ١ / ٥٧١ ، والارتشاف ٣ / ٢٤٦ ، والتصريح ٢ / ٨٣ ، وتبعهم على ذلك الصيمري . انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٠ .

٧ — وذلك لأنه لا يكون للشيء فاعلان . انظر شرح القطر ص ٢٨٠ .

وقال الفارسي:[1] (أو الإبدال)[2] من ضمير مستتر في الصفة المشبهة .

(ويُنْصَبُ على التمييز ، أو) على (التشبيه بالمفعول)[3] ، والأول متعين في المنصوب إذا كان نكرة ، كالحسن وجها ،[4] (والثاني متعين[5] في المعرفة) كالحسن الوجه .

(ويخفض بالإضافة) ، أي : بسبب الإضافة ، فهذه ثلاث حالات لمعمولها ، والصفة مع كل منها إما نكرة ، وإما معرفة ، فتصير ست حالات للمعمول ، والمعمول في كل حال من هذه الست له ست حالات أُخَر ؛ لأنه إما مقرون بأل ، كالوجه ، أو مضاف للمقرون بها ، كوجه الأب ، أو مضاف للضمير ، كوجهه ، أو مضاف لما أضيف إلى الضمير ، كوجه ابنه ، أو مجرد من " أل " ومن الإضافة ، كوجه ، أو مضاف إلى مجرد منهما[6] كوجه أب ، فتصير حينئذ الصور ستا وثلاثين صورة . الجائزة منها اثنتان وثلاثون ، والممتنع أربع ، وضابطها : أن تكون الصفة مقرونة بأل ، والمعمول مخفوض مجرد من " أل " ومن الإضافة إلى المقرون بها ، كالحسن وجهه ، أو الحسن وجه أبيه ،[7] أو الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب ؛ إذ الصفة في كل صورة من هذه الأربع مقرونة بأل ، والمعمول خال منها

---

١ — انظر الإيضاح العضدي ص ١٨٠ .

٢ — أي : أو يرفع على الإبدال . انظر التصريح ٢ / ٨٤ .

٣ — في متن القطر ص١٧: أو التشبيه بالمفعول به .

٤ — الصحيح أن هذا الوجه لا يتعين ، وإنما يترجح . انظر شرح الجمل ١ / ٥٧٠ ، وشرح القطر ص ٢٨٠ ، والتصريح ٢ / ٨٤ .

٥ — في متن القطر : يتعين . انظر متن القطر ص ١٧ .

٦ — في " ع " : منها .

٧ — في " ع " : وجه غلامه .

ومن الإضافة إلى المقرون بها[١]. وإنما امتنعت هذه الأربع ؛ لأن الإضافة فيها لم تفد تخصيصا[٢] كما في نحو : غلام امرأة ، ولا تعريفا[٣] كما في نحو : غلام زيد ، ولا تخفيفا ، كما في نحو : حسن الوجه ، ولا تخلصا من حذف الرابط ، كما في نحو : الحسن الوجه[٤].

ثم إن الجائزة تنقسم إلى حسن ، وقبيح ، وضعيف ، ولولا خشية الإطالة لبينت ذلك[٥].

واعلم أن الصور[٦] الحاصلة / من الصفة ومعمولها بلغ بها بعض / ٢٢١ المتأخرين[٧] في العدد[٨] إلى أربعة عشر ألفا ومائتين وخمسين[٩] صورة ، وقد نقل ذلك عنه مستوعبا شيخنا — أبقاه الله تعالى — في شرحه على الشذور[١٠].

١— في " ع " : إلى المقرون بها ، كالحسن وجهه ، أو الحسن الوجه .

٢— من قوله : " وإنما امتنعت " إلى قوله : " لم تفد تخصيصا " ساقط من " ع " .

٣— قوله : " كما في نحو : غلام امرأة ، ولا تعريفا " ساقط من " د " .

٤— وهذا في حالة ما إذا رُفِعَ المعمول ، أما إذا نصب فإن الإضافة تفيد رفع التجوز في العمل ، وذلك بإجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي . انظر التصريح ٢ / ٨٤ ، وحاشية الشيخ ياسين عليه ٢ / ٨٤ .

٥— انظر هذه الصورة مبينة في شرح الجمل ١ / ٥٧١ وشرح الكافية ٢ / ٢٠٧ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٥٣ ، والتصريح ٢ / ٨٤ ، والأشموني ٣ / ٨ .

٦— في " ع " : الصورة .

٧— مثل المكودي . انظر شرحه للألفية ١ / ٢٣٦ .

٨— في " د " : في العد .

٩— الصحيح أنها أُوصِلَت إلى أربعة عشر ألفا ومائتين وست وخمسين صورة . انظر شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور ق ٧٣ أ و ٧٤ أ ، والتصريح ٢ / ٨٥ و ٨٦ .

١٠— انظر شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور ق ٧٣ أ .

اسم التفضيل

(و) السابع[1] من الأسماء العاملة عمل فعلها (اسم التفضيل، وهو) كما عرفه المصنف (الصفة الدالة على المشاركة والزيادة).

فالصفة كالجنس، يشمله وغيره من الصفات، والدالة ... إلى آخره كالفصل[2] أخرج به ما عداه.

ويكون من الفعل القاصر، (كأَكْرَم) ، وأَفْضَل، ومن المتعدي، كأَعْلَم، وأَضْرَب. وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب التعجب بيان شروط ما يبنى منه اسم التفضيل مفصلا[3].

(ويستعمل) اسم التفضيل على أربعة أوجه:

مجردا من " أل " ومن الإضافة، ويجب حينئذ أن يؤتى بعده (بِمِنْ) جارة للمفضول.

(ومضافا لنكرة، فيفرد) ، أي: اسم التفضيل في هذين الوجهين، وإن كان ما هو له مثنى أو مجموعا[4]، ويكون مذكرا فيهما[5] أيضا، وإن كان ما هو له مؤنثا، قال الله تعالى: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾[6]، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ[7] ... ﴾[8] الآية، وتقول: هند أَفْضَلُ من عمرو،

---

١ — في " د " : السابع.

٢ — قوله: " كالفصل " ساقط من " ع ".

٣ — انظر ص ٧٦٠.

٤ — في " ع " : أو كان مجموعا.

٥ — في متن القطر ص١٧: ومضافا لنكرة، فيفرد ويذكر.

٦ — سورة يوسف من الآية ٨.

٧ — قوله: " وأبناؤكم " ساقط من " ع ".

٨ — سورة التوبة من الآية ٢٤، وتمامها: (وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ).

والهندان أفضل من زيد ، والهندات أفضل من بكر .

وتقول في المضاف إلى النكرة : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلَيْنِ ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة ، والهندان أفضل امرأتَيْنِ والهندات أفضل نسوة .

وأما النكرة المضاف إليها اسم التفضيل فيجب المطابقة فيها ، كما مر من الأمثلة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[1] فقد وُجِّهَ بأن التقدير[2] : ٢٢٢/ أول فريق كافر به .

وقد تُحْذَفُ في الوجه الأول " مِنْ " ومجرورها[3] ، وقد اجتمع الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾[4] ، أي : منك .

وأكثر ما يكون هذا الحذف إذا كان اسم التفضيل خبرا ، كالآية المذكورة ، ويقل إذا كان صفة ، كقول الشاعر :

٢٦٠— تَرَوَّحِي أجدَرَ أن تقيلي[5]

يعني : تروحي وأْتِي مكانا أجدر أن تقيلي فيه من غيره .

أو حالا كقوله :

١— سورة البقرة من الآية ٤١ .

٢— انظر في هذا معاني القرآن للفراء ٣٢/١ ، والكشاف ١٣١/١ ، والبحر المحيط ١٧٧/١ ، والدر المصون ٣١٨/١ ، والتصريح ١٠٥/٢ .

٣— وذلك إذا دل عليهما دليل . انظر شرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ ، والتصريح ١٠٢/٢ .

٤— سورة الكهف من الآية ٣٤ .

٥— هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده :

غدا بِجَنْبَيْ باردٍ ظَلِيلِ

وهو لأحيحة بن الجلاح . انظر ديوانه ص ٨١ .

والشاهد فيه حذف " مِنْ " ومجرورها المفضول ، مع وقوع أفعل التفضيل صفة .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٠ ، والعيني ٣٦/٤ ، والتصريح ١٠٣/٢ ، والأشموني ٤٦/٣ .

٢٦١— دنوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالبدرِ[1] أَجْمَلا[2]

أي : دنوت في حال كونك أجمل من البدر .

وإذا كان المجرور اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام وجب تقديم " مِنْ " ومجرورها ، نحو : أنت مِمَّنْ أفضلُ[3] ؟ ومِنْ غلامِ مَنْ أفضل ؟

(و) يستعمل اسم التفضيل مقرونا (بأل) ، وهذا هو الوجه الثالث (فيطابق) حينئذ اسم التفضيل مَنْ هو له في الإفراد[4] والتذكير وضدهما ، ويجرد مِنْ " مِنْ " ، نحو : زيدٌ الأفضلُ ، وهند الفُضْلَى ، والزيدان الأفضلان ، والهندان الفُضْلَيَان ، والزيدون الأفضلون ، والهندات الفضليات ، أو الفُضَلُ .

(و) يستعمل (مضافا لمعرفة) ، وهذا هو الوجه الرابع ، وحيث أضيف للمعرفة (فوجهان) فيه : المطابقة ، وعدمها ، وهو الأفصح ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾[5] ، ومن المطابقة قوله تعالى : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[6]

هذا إذا كان أفعل التفضيل على أصله من إفادة المفاضلة ، وأما إذا لم يُقْصَدْ به

١— في " د " : للبدر .

٢— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

فظل فؤادي في هواك مضللا

ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه حذف " مِنْ " ومجرورها المفضول، مع أن أفعل التفضيل واقع حالا .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٣/٢٢٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١٧٧ ، والمساعد ٢/١٧٢ ، وشفاء العليل ٢/٦١٢ ، والعيني ٤/٥٠ ، والتصريح ٢/١٠٣ ، والأشموني ٣/٤٦ .

٣— في " د " : نحو : أنت من أفضل .

٤— في " ع " : من الإفراد .

٥— سورة البقرة من الآية ٩٦ .

٦— سورة الأنعام من الآية ١٢٣ .

التفضيل فلابد من المطابقة ، كقولهم : الناقصُ والأَشَجُّ أعدلا بني مروان ، أي : عادلاهم ، يريدون بالناقص اليزيد بن الوليد بن عبد الملك[١] ؛ / لأنه ٢٢٣ / نقص أرزاق الجند[٢] ، وبالأشج[٣] عمر بن عبد العزيز ؛ لأنه بجبينه — رضي الله تعالى[٤] عنه — أثر شجة .

واسم التفضيل يَنْصِبُ الحالَ والتمييز والظرف ، نحو : زيد أحسن الناس مبتسما ، و ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾[٥] ، وزيد أفضل من عمرو اليومَ ، (ولا ينصب المفعول) به (مطلقا) سواء كان ظاهرا أو غيره ، فلا تقول : زيد أشرب الناس عسلا ، بل يجب تعديته باللام ، فتقول : أشرب الناس للعسل ، ولا المفعول معه ، ولا المصدر .

ويرفع الفاعلَ إذا كان ضميرا مستترا ، كما مر في الأمثلة ، (ولا يرفع) الفاعل إذا كان اسما[٦] (ظاهرا)[٧] أو ضميرا منفصلا ، فلا يقال : مررت برجل أفضل

---

١ — هو أبو خالد اليزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . أحد خلفاء الدولة الأموية . ولد في دمشق ، وكان من أهل الورع والصلاح ، ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك ؛ لسوء سيرته ، فتولى الخلافة في رجب سنة ١٢٦ هـ ، ولم يدم طويلا ، فقد توفي في ذي الحجة من السنة نفسها بالطاعون ، وكانت وفاته في دمشق . انظر أخباره في الكامل لابن الأثير ٥/٢٩١ و ٣١٠ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨/٣١١ ، والبداية والنهاية ١٠/١١ .

٢ — نقص اليزيد بن الوليد الزيادة التي زادها الوليد بن يزيد في أرزاق الجند . انظر الكامل لابن الأثير ٥/ ٢٩١ ، والبداية والنهاية ١٠/١١ .

٣ — في " د " : والأشج .

٤ — قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٥ — سورة الكهف من الآية ٣٤ .

٦ — قوله : " اسما " ساقط من " ع " .

٧ — في متن القطر : ولا يرفع في الغالب ظاهرا . انظر متن القطر ص ١٧ ،

===

منه أبوه ، أو أفضل منه أنت ، على أن " أفضل " فيهما صفة لرجل ، (إلا في مسألة الكحل) فيرفعهما فيها ، وضابطها : أن يكون اسم التفضيل بعد نفي ، ويكون مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد ؛ ولهذا المثال لقبت هذه المسألة بمسألة الكحل.

ومثله قوله — صلى الله عليه وسلم — : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة)[١]. إلا أن المرفوع في المثال فاعل ، إذ المعنى فيه: يَحْسُنُ في عينه الكحل ، وفي الحديث نائب عن الفاعل ، إذ المعنى : يُحَبُّ فيها الصوم .

واعلم أن اسم التفضيل إنما لم يرفع الظاهر والضمير المنفصل لأنه ليس له فعل بمعناه[٢] ، وإنما رفعهما في هذه المسألة لأنه يصح فيها أن يقع موقعه فعل بمعناه[٣] ، ألا ترى أنك تقول : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، فمعنى الاسم والفعل / فيها واحد . / ٢٢٤

وإنما جعلوا المرفوع فيها فاعلا لاسم التفضيل ، ولم يجعلوه مبتدأ ، لئلا يلزم الفصل بين أفعل وبين " مِنْ " بأجنبي[٤].

=== وفي كلام ابن هشام هذا إشارة إلى أن أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر في لغة ضعيفة حكاها سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٣١ ، وشرح القطر ص ٢٨٢ .

١— أخرجه الإمام الترمذي ٣ / ١٣١ في كتاب الصوم ، باب ما جاء في العمل في أيام العشر برواية : " ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، كما أخرجه ابن ماجه ١ / ٥٥١ في كتاب الصيام باب صيام العشر برواية مشابهة .

٢— أي : فعل يدل على الزيادة . انظر كتاب الوضع الباهر ص ٣٠ .

٣— انظر كتاب الوضع الباهر ص ٤٣ .

٤— انظر الكافية ص ١٨٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٢١ ، وكتاب الوضع الباهر ص ٤٧ .

باب التوابع

ولما انتهى كلام المصنف في المعربات استقلالا شرع يتكلم على المعربات بالتبعية فقال :

(باب التوابع)

— بالإضافة — ، والتوابع : جمع تابع ، وهو كما قال في التسهيل[1] : ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا .

فقوله : " ما ليس خبرا " كالجنس ، وخرج به نحو : حامض ، من قولهم : هذا حلو حامض .

وخرج بقوله : " وعامله " التمييز في نحو قولك : اشتريت رطلا عسلا ، إذ العامل فيه ليس العامل في " رطل " ، بل هو نفس " رطلا " المُفَسَّر به .

وخرج بقوله : " مطلقا " حال المنصوب ، وثاني[2] مفعولي ظننت ، لأن كلا منهما إنما يشارك ما قبله في حالة النصب فقط .[3]

واسْتُدْرِكَ على هذا الحد بسبب عدم شموله للتوكيد اللفظي إذا كان حرفا أو فعلا غير معرب ، إذ لا إعراب[4] حينئذ .

وبأنه لا حاجة إلى قوله : " ما ليس خبرا " لأن المراد بقوله : " مطلقا " جميع الأحوال ، كما علم[5] ، والخبر ليس كذلك .

ويفهم من قوله : " مشارك ما قبله في إعرابه " أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع مطلقا ، بدلا كان أو غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[6] ،

١— التسهيل ص ١٦٣ .

٢— في " د " : وتالي .

٣— فلو قلت : ظُنَّ زيدٌ كريما ، لم يشارك المفعول الثاني ما قبله . انظر المساعد ٢/ ٣٨١ ، وشفاء العليل ٢/ ٧٣٣ .

٤— في " ع " : إذ لإعراب .

٥— في " ع " : كما لو علم .

٦— حيث قال : هذا باب من الفعل يُسْتَعْمَلُ في الاسم ثم يُبْدَلُ مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول . انظر الكتاب ١/ ١٥٠ و٤٢١ .

واختاره ابن مالك .[1]

واستثنى الجمهور من ذلك البدل[2]، وقالوا : إن العامل فيه مقدر ، واستدلوا بظهوره فيه في بعض المواضع ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾.[3]

ويفهم أيضا من قوله : " ما قبله " أن التابع لا يتقدم على متبوعه .[4]

وهو كذلك ، إلا أن صاحب / البديع[5] أجاز تقديم النعت على المنعوت إذا كان / ٢٢٥ لاثنين أو اكثر ، وقد[6] تقدم أحد المنعوتَيْنِ أو المنعوتِينَ ، نحو : قام زيد العاقلان وعمرو ، وجاء زيد العاقلون وعمرو وبكر .[7]

والكوفيون أجازوا تقديم المعطوف إذا كان العاطف الواو[8] ، والمعطوف غير مخفوض ولم يؤد ذلك إلى وقوع حرف العطف صدر الكلام ، ولا إلى مباشرة[9] حرف

---

١ — انظر التسهيل ص ١٦٣ .

٢ — انظر شرح الكافية ١/٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٢ ، والتصريح ٢/١٠٨ ، والهمع ٥/١٦٦ .

٣ — سورة الأعراف من الآية ٧٥ .

٤ — في " ع " : على المتبوع .

٥ — هو محمد بن مسعود الغزني ، المعروف بابن الذكي . عالم بالعربية . له كتاب البديع ، وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة . أكثر أبو حيان من النقل عنه . توفي في أواخر القرن الخامس . انظر أخباره في البغية ١/٢٤٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٧٥ .

٦ — قوله : " قد " ساقط من " ع " .

٧ — انظر الارتشاف ٢/٦٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٠ ، والأشموني ٣/٥٧ .

٨ — انظر توضيح المقاصد ٣/١٣١ ، والأشموني ٣/٥٨ و ١١٨ .

٩ — في " ع " : وإلى مباشرة .

العطف عاملا غير متصرف ، نحو : إنَّ وزيدا عمرا ذاهبان .[١]

وإذا علم ذلك فاعلم أن الذي (يتبع ما قبله في إعرابه) إنما هو (خمسة): النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ؛ لأنه إما أن يتبعه بواسطة حرف أولا ، فالأول عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا ، فالأول البدل ، والثاني إما أن يكون بألفاظ محصورة أو لا ، فالأول التوكيد ، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو بالجامد ، فالأول النعت ، والثاني عطف البيان .

وجعلها بعضهم أربعة[٢] ، فأدرج عطف البيان والنسق تحت العطف .[٣]

وبعضهم ستة ، فجعل التوكيد اللفظي نوعا مستقلا .

قال في التسهيل :[٤] وَيُبْدَأُ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان،

١- فهذا المثال لا يجيزه الكوفيون ؛ لأن واو العطف باشرت "إنَّ" ، و "إنَّ" عامل غير متصرف . انظر شرح الجمل ١/٢٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٢ .
والمثال الجائز عندهم نحو قول يزيد بن الحكم الثقفي :
جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوي
انظر شعراء ثقيف ص ٢٠٠ ، وشرح الجمل ١/٢٤٥ .

٢- منهم الزجاجي . انظر الجمل ص ١٣ ، ومنهم الجزولي . انظر المقدمة الجزولية ص ٧٠ ، ومنهم ابن معط . انظر الفصول الخمسون ص ٢٣٤ ، ومنهم الشيخ محمد بن علي المحلى . انظر مفتاح الإعراب ص ١٢٣ .

٣- وكذلك جعل الرضي التوابع أربعة فأدرج عطف البيان مع البدل ، حيث قال : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل . انظر شرح الكافية ١/٣٣٧ .

٤- التسهيل ص ١٧٣ .

ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق[١] . انتهى .

وأجاز[٢] بعضهم[٣] تقديم التوكيد[٤] ؛ فلهذا بدأ المصنف — رحمه الله —[٥] بالكلام على النعت ، ثم بالتوكيد .[٤] وكان الأنسب على هذا أن يكون البدل قبل النسق، لكنه لما ذكر عطف البيان أحب ألا يفصل بينه وبين قسيمه[٦] الذي هو عطف النسق بشيء .

النعت

و(النعت) يقال له الوصف والصفة[٧] ، (وهو) كما قال المصنف :

(التابع المشتق أو المؤول / به ، المباين للفظ متبوعه) ، فالتابع كالجنس شامل لجميع التوابع . ٢٢٦/

١— وذلك لأن النعت كجزء من متبوعه ، ولأن عطف البيان جارٍ مجرى النعت، ولأن التأكيد شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ، ولأن البدل كلا تابع ؛ لكونه مستقلا ، ولأن النسق تابع بواسطة . انظر الهمع ١٦٥/٥ .

٢— في " ع " : وقال .

٣— مثل الزمخشري . انظر المفصل ص ١١١ ، وعلل ابن يعيش لذلك فقال : لأن التأكيد هو الأول في معناه ، والنعت هو الأول على خلاف معناه ، لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير ، فكان مخالفا للنعت في الدلالة . انظر شرح المفصل ٣٩/٣ .

٤— في " د ": التأكيد .

٥— قوله : " رحمه الله " ساقط من " ع " .

٦— في " د " : قسيميه .

٧— التعبير بالنعت اصطلاح كوفي ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة . انظر التذييل جـ ٤ ق ١١٤ أ ، والهمع ١٧١/٥ .

وقوله : " المشتق أو المؤول به " خرج به غير النعت[1] من التوابع ، ماعدا التوكيد اللفظي إذا كان مشتقا ، نحو : زيد كريم كريم[2] ، فلهذا أخرجه بقوله : " المباين ... " إلى آخره .

والمراد بالمشتق مادل على حدث وصاحبه ، وبالمؤول به ما أشبهه ، كاسم الإشارة ، و" ذي " بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، كمررت بزيد هذا ، أي : الحاضر ، وبرجل ذي مال ، أي : صاحب مال ، وبرجل دمشقي ، أي : منسوب إلى دمشق .

(و) النعت (فائدته) إما (تخصيص) للنكرة ، كجاء رجل تاجر أو تاجر أبوه ، (أو توضيح) للمعرفة ، نحو : جاء زيد الكاتب أو الكاتب أبوه ، (أو مدح) مجرد للمنعوت ، كـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] ، (أو ذم) مجرد له ، كأعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمِ ، (أو ترحم) عليه ، نحو : اللهم إني عبدُك المسكينُ فارحمني برحمتك التي وسعت كل شيء يا أرحم الراحمين ، (أو توكيد) لما دل عليه المنعوت[4] ، نحو ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[5] . قال بعضهم :[6] والنعت قد يكون للتعميم ، نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، أو التفصيل ، نحو : مررت[7] برجلين[8] عربي وعجمي ، أو الإبهام ،

١ـ في " ع " : للنعت .

٢ـ قوله : " كريم " الثانية ساقط من "ع" .

٣ـ وردت هذه الجملة في عدة مواضع من القرآن الكريم ، أولها في سورة الفاتحة الآية الثانية .

٤ـ في " ع " : على المنعوت .

٥ـ سورة الحاقة الآية ١٣ .

٦ـ مثل ابن مالك . انظر شرح التسهيل ق ١٨٧أ .

٧ـ في " ع " : والتفصيل ، كمررت .

٨ـ في " د " : برجل .

نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة . انتهى .

(ويتبع) النعت (منعوته) دائما (في واحد من أوجه الإعراب) الثلاثة ، التي هي الرفع ، والنصب ، والجر .

(و) في واحد (من التعريف والتنكير) فلا يجوز أن يخالفه في شيء من ذلك . وإن كانا معرفتين يشترط في النعت ألا يكون أعرف من المنعوت ، بل لابد أن يكون إما مساويا له ، كمررت بالرجل العالم ، أو دونه[1] /، كمررت بزيد ٢٢٧/ العالم ، ولهذا قالوا في " صاحبك " من قولك : مررت بالرجل صاحبك : إنه بدل لا نعت .

(ثم إن رَفَعَ) النعتُ (ضميرا مستترا) يعود على المنعوت ، سواء كان معناه له أو لسببيه ، نحو : مررت برجل حسن ، أو حسن الوجه (تبع) أيضا (في واحد من التذكير والتأنيث ، و) في (واحد من الإفراد وفرعيه) وهما : التثنية ، والجمع ، فلا يجوز أن يخالفه في شيء من ذلك . وفي هذا يصح قولهم : النعت يتبع منعوته في أربعة من عشرة . ومحل هذا مالم يمنع مانع من التبعية ، كما في " جريح " ونحوه مما يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث ، و " أفعل مِنْ " في التفضيل ، مما يجب إفراده وتذكيره .[2]

(وإلا) قسيم لقوله : " إن رفع ضميرا مستترا " ، أي : وإلا يرفع ضميرا مستترا ، بل رفع[3] اسما ظاهرا أو ضميرا[4] بارزا (فهو) في التذكير

١- في " د " : أو أدون .

٢- وكذلك أفعل التفضيل إذا كان مضافا لنكرة . انظر الارتشاف ٢/٥٨١، والتصريح ٢/١٠٩ ، وانظر ما سبق في ص ٦٨٦.

٣- في " ع " : بل يرفع .

٤- في " ع " : وضميرا .

والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع (كالفعل)[1] ، تقول[2] : مررت برجل قائمة أمه ، كما تقول : قامت أمه ، وبامرأة قائم أبوها ، كما تقول : قام أبوها ، وبرجلين قائم أبواهما ، كما تقول : قام أبواهما ، وبرجال قائم أباؤهم ، كما تقول : قام أباؤهم .

وعلى لغة أكلوني البراغيث تقول : قائمين أبواهما ، وقائمين أباؤهم .

(و) لكن (الأحسن) في النعت المسند إلى جمع أن تجمعه جمع تكسير[3] ، نحو : (جاءني رجل قعود غلمانه ، ثم) يلي ذلك إفراده ، نحو : جاءني رجل (قاعد) غلمانه ، (ثم) يلي الإفراد جمعه جمع تصحيح ، نحو : جاءني رجل (قاعدون) غلمانه .

قال في الشذور[4] : وأما " قاعدون " فضعيف .

والصفة إن كان موصوفها لا يعلم إلا بها لا يجوز فيها إلا الإتباع ؛ لتنزيلهما[5] / حينئذ منزلة الشيء الواحد ، كمررت بزيدٍ التاجرِ ، إذا كان " زيد " / ٢٢٨ لا يعرف إلا بالوصف المذكور .

(ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها) بدونها[6] (حقيقة) ، نحو :

---

١ — أي : يعطى حكم الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام . انظر شرح الشذور ص ٤٣٣ ، وشرح القطر ص ٢٨٧ .

٢ — في " د " : بقوله .

٣ — هذه مسألة خلافية ، فما ذكره هو مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ٤٣ . وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين : الإفراد أحسن . وفصل قوم ، فقالوا : إن كان النعت تابعا لجمع ، كمررت برجال حسان آباؤهم ، فالجمع أولى ، وإن كان تابعا لمثنى أو مفرد فالإفراد أولى . انظر الارتشاف ٣ / ٢٥٠ ، والتصريح ٢ / ١١٠ .

٤ — متن شذور الذهب ص ٢٨ .

٥ — في " ع " : لتنزيلها .

٦ — يشترط في هذا ألا تكون الصفة لمجرد التوكيد ، ولا ملتزمة الذكر ، نحو: جاؤوا الجماء الغفير ، ولا جارية على مشار إليه ، نحو : مررت بهذا الرجل ،

===

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾[١] — بالنصب — [٢] على ما سمع من بعض العرب .
(أو) المعلوم موصوفها بدونها (ادعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم حقيقة ، وإن لم يكن معلوما ، لعلة تقتضي ذلك .

ثم إن كانت الصفة مجرورة فلك أن تقطعها (رفعا بتقدير : هو ، و) أن تقطعها (نصبا بتقدير : أعني) إن قصدت إيضاحه ، (أو أمدح) إن قصدت مدحه ، (أو أذم) ، إن قصدت ذمه ، (أو أرحم) إن قصدت الترحم عليه ، فيصير لك على هذا في الصفة المجرورة ثلاثة أوجه .

وإن كانت مرفوعة فليس لك أن تقطعها إلا إلى النصب . وإن كانت منصوبة فليس لك أن تقطعها إلا إلى الرفع ،فيصير لك في كل من المرفوعة والمنصوبة وجهان فقط .

قاعـــدة

إذا تعددت الصفة فإن كان الموصوف محتاجا إليها كلها في العلم به تعين إتباعها كلها ، وإن استغنى عن جميعها جاز إتباعها وقطعها ، وإتباع البعض وقطع البعض ، بشرط تقديم المُتْبَع ، وإن احتاج[٣] إلى بعضها دون بعض تعين الإتباع في البعض المحتاج إليه ، وجاز الإتباع والقطع في البعض المستغنى عنه .

=== فلا يجوز القطع في هذه الصفات. انظر توضيح المقاصد ٣/١٥٢ ، والتصريح ٢/١١٦ ، والأشموني ٣/٦٩ .

١ — سورة الفاتحة الآية الثانية .

٢ — نصب كلمة " رب " قراءة زيد بن علي . انظر المحرر الوجيز ١/١٠٣ ، والبحر المحيط ١/١٩ .

٣ — في " ع " : فإن احتاج .

التوكيد

(و) الثاني من التوابع (التوكيد) ، وهو مصدر وَكَّد[1] ، ويقال له : التأكيد ، أيضا — بالهمز[2] ، وبإبداله ألفا — ، وكل من ذلك[3] مصدر أَكَّد . وسمي به التابع[4] لأنه يفيده .

التوكيد اللفظي

(وهو إما لفظي) ، وهو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى ، فالأول (نحو) قول الشاعر :

٢٦٢— (أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخا له) * كساعٍ إلى الهيجا / بغير سلاحِ[5] / ٢٢٩

والثاني نحو قوله :

٢٦٣— أنت بالخير حقيقٌ قَمِنُ[6]

ومنه قوله تعالى[7] : ﴿ فِجَاجاً سُبُلاً ﴾[8]

١— قوله : " وهو مصدر وكد " ساقط من " ع " .

٢— في " ع " : بالهمزة .

٣— قوله : " وكل من ذلك " ساقط من " د " .

٤— في " د " : وسمي بالتابع .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي . انظر ديوانه ص ٢٩ ، ونسب لغيره .
والهيجاء : الحرب ، وهو يمد ويقصر .
والشاهد فيه توكيد الاسم " أخاك " بإعادة لفظه .
وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٦١٦/٢ ، وشرح القطر ص ٢٨٩ ، والمساعد ٣٩٦/٢ ، والهمع ٢٠٧/٥ ، والدرر ٤٤/٦ .

٦— هذا نصف بيت من الرمل ، ولم أقف على تتمته ولا قائله .
ومعنى قمن : جدير وخليق .
والشاهد فيه توكيد الاسم " حقيق " باسم موافق له في المعنى ، وهو "قمن"
وهذا البيت من شواهد الهمع ٢٠٧/٥ ، والأشموني ٨١/٣ ، والدرر ٤٢/٦ .

٧— قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٨— سورة الأنبياء من الآية ٣١ ، ووردت في " ع " : " سبلا فجاجا " وهي من الآية ٢٠ من سورة نوح .

ثم إنَّ التوكيد اللفظي قد يكون في الاسم كما مر ، (و) في الفعل

(نحو) قوله :

٢٦٤— (أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ)[1]

والشاهد في : أتاك أتاك ، وأما احبس احبس فمن تأكيد الجملة .

(و) في الحرف ، (نحو) قول الشاعر :

٢٦٥— (لا لا أبوح بحب بَثْنَةَ إنها) * أخذت علي مواثقا وعهودا[2]

ويكون في المفرد كما تقدم ، وفي الجملة ، وهو الأكثر ، ويكثر اقترانها بالعاطف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾[4] .

١— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فأين إلى أين النجاء ببغلتي

ونسب للكميت ، ولم أجده في ديواني الكميت بن زيد ولا الكميت بن معروف الأسديين .

والشاهد فيه توكيد الفعل " أتاك " توكيدا لفظيا حيث كرره مرتين .

وهذا البيت من شواهد الأمالي الشجرية ١/٢٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٨٥ ، وشرح التحفة الوردية ص ٢٨١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٢١٤ ، والمساعد ٢/٣٩٧ ، وشفاء العليل ٢/٧٤٢ ، والهمع ٥/٢٠٧ ، ومجيب الندا ٢/٢٢٢ ، والخزانة ٥/١٥٨ .

٢— هذا بيت من الكامل ، وهو لجميل بثينة . انظر ديوانه ص ٧٩ .

والشاهد فيه توكيد الحرف " لا " توكيدا لفظيا .

وهذا البيت من شواهد شرح ألفية ابن معط ١/٧٥٦ ، والارتشاف ٢/٦١٦ ، والعيني ٤/١١٤ ، والتصريح ٢/١٢٩ ، والهمع ٥/٢٠٨ ، والأشموني ٣/٨٤ ، ومجيب الندا ٢/٢٢٢ ، والخزانة ٥/١٥٩ ، والدرر ٦/٤٧ .

٣— سورة الانفطار الآيتان ١٧ و ١٨ .

٤— سورة القيامة الآيتان ٣٤ و ٣٥ .

وقد تجيء بدونه ، كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : " والله لأَغْزُوَنَّ قريشا ، والله لأَغْزُوَنَّ قريشا ، والله لأَغْزُوَنَّ قريشا " .[١]

وقد يجب ترك العاطف وذلك عند توهم التعدد[٢] ، نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا .[٣]

(و) التوكيد اللفظي (ليس منه) المكرر في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[٤] ، (و) قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٥] . قال في الشرح[٦] : خلافا لكثير من النحويين[٧] ؛ لأنه جاء في التفسير[٨] أن معنى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[٤] : دكا بعد دك ، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت ﴿ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴾[٩] ، وأن معنى ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[٥] : أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس ، وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيدا[١٠] للأول ، بل المراد به التكرير ، كما تقول : علمته الحساب بابا بابا . انتهى .

وقد ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ في الشذور[١١] من أمثلة التوكيد اللفظي ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[٤]

---

١ ـ أخرجه الإمام أبو داود ٣/٥٨٩ في كتاب الإيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت .

٢ ـ في " ع " : العدد .

٣ ـ قوله : " زيدا " ساقط من " ع " .

٤ ـ سورة الفجر الآية ٢١ .

٥ ـ سورة الفجر الآية ٢٢ .

٦ ـ شرح القطر ص ٢٩٢ .

٧ ـ مثل ابن عصفور . انظر شرحه للجمل ١/٢٦٢ ، ومثل عبد العزيز بن جمعة الموصلي . انظر شرحه لألفية ابن معط ١/٥٢٦ ، ومثل ابن عقيل . انظر المساعد ٢/٣٩٦ .

٨ ـ انظر الكشاف ٤/٧٥١ ، وفتح القدير ٤/٤٣٩ .

٩ ـ سورة الواقعة من الآية ٦ .

١٠ ـ في " د " : تكرار ، وفي " ع " : تكرارا ، والتصحيح من شرح القطر ص ٢٩٢ .

١١ ـ انظر متن شذور الذهب ص ٢٧ .

فإما أن يكون ذلك / منه حكاية لما وقع لهم ، أو أن التمثيل بالشيء يصح ولو / ٢٣٠ على قول ضعيف . والله أعلم .

التوكيد المعنوي

وقوله : (أو معنوي) ، عطف على قوله : " لفظي "[1].

(وهو) أي : التوكيد المعنوي : تابع بألفاظ مخصوصة . ولهذا لم يحده .
وحده في التسهيل[2] بأنه التابع الرافع توهم إضافةٍ إلى المتبوع ، أو أن[3] يراد به الخصوص .

فقوله : " التابع " بمثابة الجنس ، شامل لجميع التوابع .

و" الرافع ... " إلى آخره بمثابة الفصل ، مخرج لغيره من التوابع . واستفيد منه أن المعنوي نوعان : رافع لتوهم إضافةٍ إلى المتبوع ، ورافع لتوهم إرادة الخصوص . فالأول نحو قولك : جاء زيدٌ نفسُهُ ، إذ لولا التأكيد لأمكن أن يكون الجائي خبرَهُ أو متاعَهُ ، وأنك ارتكبت مجاز الحذفِ ، فبذكر " النفس " ارتفع ذلك .
والثاني نحو قولك : جاء القومُ كُلُّهُم ، فلولا التأكيد لأمكن أن يكون الجائي بعضهم ، وأنك أطلقت العام وأردت الخاص ، فبذكر التأكيد ارتفع ذلك .
والنوع الأول يكون (بالنفس ، والعين) ، نحو : جاء زيد نفسه ، أو عينه .
وتكون العين (مؤخرة[4] عنها) ، أي : عن النفس (إن اجتمعتا) ، أي : النفس والعين ، فتقول : جاء زيد نفسه عينه ، ولا تقول : عينه نفسه .[5]

والنفس والعين[6] يفردان وجوبا مع المفرد كما مثلنا ، (ويجمعان على)

١ــ انظر متن القطر ص ١٨ ، وانظر ما سبق في ص ٦٩٩ .
٢ــ انظر التسهيل ص ١٦٤ .
٣ــ في " د " : وأن .
٤ــ في " ع " : مجردة .
٥ــ وذلك لأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة . انظر شرح الكافية ١/ ٣٣٦ .
٦ــ في " د " : والعين والنفس .

وزن (أَفْعُل) — بضم العين — (مع غير المفرد) ، وهو المثنى والمجموع إلا أن ذلك مع المجموع واجب ، ومع المثنى راجح ، ويليها الإفراد ، نحو : جاء الزيدان نَفْسُهما [1] ، ثم التثنية ، نحو : جاء الزيدان نفساهما . [1]

ويجب في ذلك كله [2] الإضافة إلى ضمير مطابق للمُؤَكَّد [3] ، تقول : جاء زيد نفسه ، أو عينه ، وجاءت هند نفسها ، أو عينها ، وجاء الزيدان أو / ٢٣١ الهندان أنفسهما ، أو أعينهما ، وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن .

(و) النوع الثاني ، وهو [4] ما يرفع [5] توهم إرادة الخصوص يكون (بكل لغير مثنى) وهو المفرد والجمع ، وليس ذلك مطلقا ، بل (إن تجزأ) ، أي : كان ذا أجزاء إما (بنفسه) [6] ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ [7] ، (أو بعامله) ، نحو : اشتريت العبدَ كُلَّهُ ، فإنَّ العبد يمكن أن يتجزأ باعتبار الشراء ، فلا يقال : جاء زيد كله ، إذ لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله .

(وكلا ، وكلتا) يؤكد بهما المثنى [8] (إن صح وقوع المفرد موقعه) ، أي : موقع [9]

١— في " ع " : أنفسهما .

٢— قوله : " كله " ساقط من " ع " .

٣— وذلك حتى يحصل الربط بين التابع والمتبوع وذلك لأن ألفاظ التوكيد المعنوي أجنبية عن المتبوع فتحتاج إلى رابط . انظر التصريح ٢ / ١٢٢ .

٤— قوله : " وهو " ساقط من " ع " .

٥— في " د " : مارفع .

٦— في " د " : أجزاء ما بنفسه .

٧— سورة الحجر من الآية ٣٠ ، وسورة ص من الآية ٧٣ .

٨— في متن القطر ص ١٨ : وبكلا وكلتا له .

٩— في " د " : موضع .

المثنى المؤكد بهما ، نحو : جاء الزيدان كلاهما ، فلا يجوز : اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لا يصح أن يقال : اختصم أحد الزيدين . فلا حاجة إلى التأكيد.[١]

(واتحد معنى المسند) إلى المُؤَكَّد بهما ، كما مثلنا ، فلا يجوز : مات زيد وعاش عمرو كلاهما ؛[٢] لاختلاف المسند .

(و) هذه الألفاظ (يُضَفْن) وجوبا (لضمير) مطابق (للمُؤَكَّد)[٣] كما مر في النفس والعين[٤] ، فيقال : جاء الزيدون كلهم ، والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما .

(وأجمعَ) ويؤكد به المفرد المذكر.(وفروعِهِ)[٥] — بالجر ، عطفا على " أجمع" — ، أي : وفروع " أجمع "[٦] ، وهي : جمعاء ، للمفردة المؤنثة ، وأجمعون ، للجمع المذكر ، وجُمَع ، للجمع المؤنث .

ولا يثنى " أجمع" ، ولا " جمعاء" استغناء بـ" كلا ، وكلتا " عن ذلك ، خلافا للكوفيين[٧] والأخفش[٧] حيث[٨] أجازوا : جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان ، ولم يُسْمَع[٩] ذلك من كلام العرب .

---

١ — وذلك لأن " كلا " لفظ موضوع للشمول ورفع توهم إطلاق البعض على الكل ، وفي المثال المذكور لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزيدين ، حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ؛ لأن هذا الفعل لا يقع إلا من طرفين . انظر شرح القطر ص ٢٩٤ ، والهمع ١٩٨/٥ .

٢ — قوله : " كلاهما " ساقط من " ع" .

٣ — في متن القطر ص١٨: ويضفن لضمير المؤكد .

٤ — انظر ص ٧٠٣

٥ — في متن القطر ص١٨: وبأجمع وجمعاء وجمعهما .

٦ — في " د" : أي : فروع أجمع .

٧ — انظر التسهيل ص ١٦٥ ، وشرح الكافية ٣٣٤/١ ، والتصريح ١٢٤/٢ .

٨ — قوله : " حيث" ساقط من " د " .

٩ — في " ع " : جمعاوان لم يسمع .

ولا يؤكد بـ " أجمع " وفروعه غالبا إلا بعد " كل " مضافا لضمير مؤكده[١]،

فلهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد .

وقد يؤكد بها وإن لم تتقدم " كل " ، نحو : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٢] ،

﴿ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٣].

وإنما لم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى[٤] — التوكيد / بـ " جميع ، ٢٣٢/

وعامة " لغرابة التوكيد بهما[٥]، فمن التوكيد بـ " جميع " قول امرأة ترقص ابنها[٦] :

٢٦٦— فداك حَيُّ خـــولانْ[٧]

جميعهم وهَمْــــدانْ

وكل آل قحطـــانْ

والأكرمـــون عدنـــانْ[٨]

١— في " ع " : لضمير مؤكد .

٢— سورة ص من الآية ٨٢ .

٣— سورة الحجر من الآية ٤٣ .

٤— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٥— قال أبو حيان بعد أن ذكر التوكيد بـ " جميع ، وعامة " : ذكرها سيبويه ، وأغفلها أكثر النحاة . انظر الكتاب ١/٣٧٧ و ٢/١١٦ ، والارتشاف ٢/٦١٠ .

٦— قوله : " ترقص ابنها " ساقط من " ع " .

٧— هذه أبيات من منهوك المنسرح ، ولم أقف على قائلتهما .
وخولان وهمدان قبيلتان من اليمن .
والشاهد فيه التوكيد بلفظ " جميع " .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١١٧١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٠٤ ، والعيني ٤/٩١ ، والتصريح ٢/١٢٣ ، والهمع ٥/١٩٩ ، والدرر ٦/٣٢ .

٨— سقط البيتان الأخيران من " ع " .

ومن التوكيد بـ " عامة " : اشتريت العبدَ عامَّتَهُ ، وهما كـ " كل " معنى واستعمالا ، وخالف المبرد في " عامة " ، وقال : هي بمعنى الأكثر.[1]

تنبيهـــان

الأول — اعلم أنه قد يُتْبَعُ " أجمع ، وجمعاء ، وأجمعون ، وجُمَع " بـ " أكتع ، وكتعاء ، وأكتعين ، وكُتَع "[2] ، وقد تتبع هذه الأخيرة[3] بـ " أبصع وبصعاء ، وأبصعين ، وبُصَع " . وزاد الكوفيون[4] بعد " أبصع " وأخواته " أبتع ، وبتعاء ، وأبتعين ، وبُتَع " ، فعلى هذا تقول : جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، ونحو ذلك ، وتزيد على رأي الكوفيين " أبتعون " ونحوه .

الثاني — ألفاظ التوكيد كلها معارف ، أما تعريف[5] ما أضيف منها فسببه واضح ، وأما مالم يضف[6] منها ، كأجمع وتوابعه فقيل : بنية الإضافة[7] ، ونُسِبَ لسيبويه[8] . وقيل : بالعلمية ، فإنه علم على معنى الإحاطة .[9]

---

١ — انظر الارتشاف ٢ / ٦١٠ ، والتصريح ٢ / ١٢٤ ، والهمع ٥ / ١٩٩ .

٢ — وذلك لزيادة التوكيد . انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٠٤ .

٣ — أي : أكتع وأخواته . انظر توضيح المقاصد ٣ / ١٦٦ ، والأشموني ٣ / ٧٦ .

٤ — انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٠٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٦٦ ، والأشموني ٣ / ٧٦ .

٥ — في " ع " : أما تعرف .

٦ — في " ع " : مالم يوصف .

٧ — هذا اختيار السهيلي . انظر نتائج الفكر ص ٢٨٦ .

٨ — ذكر ذلك سيبويه في كتابه عن الخليل فقال : وسألته عن " جمع ، وكتع " ، فقال : هما معرفة بمنزلة " كلهم " . الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

٩ — وهذا اختيار ابن سليمان السعدي الغرناطي ، ومحمد بن مسعود الغزني . انظر الارتشاف ٢ / ٦١١ ، والهمع ٥ / ٢٠٣ ، وصحح هذا القول ابن يعيش . انظر شرح المفصل ٣ / ٤٦ .

(و) المؤكدات المتعددة (تخالف النعوت)[1] المتعددة ؛ لأن النعوت إذا تعددت يجوز أن تتعاطف ، كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى . وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾[2] ، وقول الشاعر :

٢٦٧- إلى الملك القَرْمِ وابنِ الهمام * وليثِ الكتيبة في المُزْدَحَم[3]

و(لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات) إذا تعددت ، بل يجب أن تتابع بلا فصل كجاء زيد نفسه عينه ، وجاء القوم كلهم أجمعون ؛ لتنزيلها منزلة الشيء الواحد بسبب اتحاد معناها .

والنعوت تتبع المعرفة والنكرة ، / (و) المؤكدات (لا) يجوز (أن يتبعن نكرة) لما تقدم من أن ألفاظ التأكيد كلها معارف[4] ، فلا[5] تجري على النكرات ، وأيضا التأكيد تقوية[6] في المعنى ، وذلك من شأن المعلومات . ٢٣٣/

ووافق المصنف في ذلك البصريين[7] المانعين توكيد النكرة مطلقا ، سواء أفادت

١- في متن القطر ١٨ : وهي بخلاف النعوت .

٢- سورة الأعلى الآيات من ١ إلى ٤ .

٣- هذا بيت من المتقارب ، ولم أقف على قائله .
والقرم : السيد . والهمام : الملك العظيم الهمة ، النافذ العزيمة .
والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش . والمزدحم : مكان الازدحام ، والمراد به هنا مكان المعركة ؛ لأن المقاتلين يزدحمون فيه .
والشاهد فيه عطف النعتين المتأخرين على النعت المتقدم .
وهذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٨ ، والكشاف ١/ ٤١ ، وشرح القطر ص ٢٩٥ ، والخزانة ١/ ٤٥١ .

٤- انظر ص ٧٠٦ .

٥- قوله : " فلا " ساقط من " ع " .

٦- في " ع " : تقوله .

٧- انظر الكتاب ٢/ ٣٨٦ .

بأن كانت محدودة ، كشهر ، وحول ، وأسبوع ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، ككل ونحوه ، أو لم تفد ، بأن كانت غير محدودة ، كحين[1] ، ووقت ، وزمان ، أو كان التوكيد من غير ألفاظ الإحاطة[2] ، كالنفس ، والعين ، ولهذا قال : (وندر قوله)[3] ، أي : قول الشاعر :

٢٦٨ــ لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ * (ياليت عدة حولٍ كُلِّه رجبُ)[4]

وأجاز الكوفيون[5] والأخفش[5] توكيد النكرة إن أفادت[6] ، ووافقهم ابن مالك[7] . وقال ابنه[8] : هو أولى بالصواب ، ولو لم يسمع من العرب لكان جديرا بأن يجوز[9]

١ــ في " ع " : بأن كانت غير محدودة كشهر .

٢ــ من قوله : " كحين ووقت " إلى قوله : " ألفاظ الإحاطة " ساقط من "ع" .

٣ــ كلمة " قوله " ليست موجودة في متن القطر . انظر متن القطر ص ١٨ .

٤ــ هذا بيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ .
والشاهد فيه توكيد النكرة وهي " حول " بلفظ كل ، وخُرِّجَ البيت على أن الرواية الصحيحة فيه :
حولي كله
فيكون من توكيد المعرفة . انظر شرح المفصل ٣/ ٤٥ .
وهذا البيت من شواهد الإنصاف ٢/ ٤٥١ ، وأسرار العربية ص ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٤ ، وشرح الشذور ص ٤٢٩ ، وشرح القطر ص ٢٩٦ ، والعيني ٤/ ٩٦ ، والتصريح ٢/ ١٢٥ ، والأشموني ٣/ ٧٧ ، ومجيب الندا ٢/ ٢٢٩ .

٥ــ انظر التصريح ٢/ ١٢٤ ، والهمع ٥/ ٢٠٤ ، والأشموني ٣/ ٧٧ .

٦ــ انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢/ ٤٥١ ، وأسرار العربية ص ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٤ ، وائتلاف النصرة ص ٦١ ، والتصريح ٢/ ١٢٤ ، والهمع ٥/ ٢٠٤ .

٧ــ انظر التسهيل ص ١٦٥ .

٨ــ انظر شرحه للألفية ص ٥٠٦ ، وكلامه هنا منقول باختصار .

٩ــ في " د " : بأنه يجوز .

قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ وأورد هذا البيت المذكور وغيره .

وقال المصنف في الأوضح [1] : إنه الصحيح .

تنبيـــــه

وقع هنا وفي الشرح [2] [3] على ما رأيت في عدة نسخ :

٢٦٨م — ياليت عدة شهرٍ كُلِّه رجـــبُ

وقد [4] قال في الأوضح : [5] ومن أنشد : شهر [6] ، مكان : حول فقد حرفه .

ووجه التحريف على ما قاله بعضهم : [7] إن المعنى يفسد عليه ؛ لأن الشاعـــــر تمنى أن تكون أيامه كلها رجبا ، لما حصل له فيه ، وهذا غير حاصل على رواية : شهر [8] . والله أعلم .

---

١ — أوضح المسالك ٣/٣٣٢

٢ - شرح القطر ص ٢٩٦ ، والموجود في الشرح :

بالبيت عدة حول كله رجـــب

٣ — في " د " : هنا في الشرح .

٤ — قوله : " قد " ساقط من " ع " .

٥ — أوضح المسالك ٣/٣٣٥ .

٦ — في " ع " : ومن أنشد : شهرا .

٧ — القائل هو حفيد ابن هشام . انظر حاشيته على التوضيح ق ٦٣ أ .

٨ — وكذلك لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه الآخر غير رجـــب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا . انظر التصريح ٢/١٢٥ .

عطف البيان

(و) الثالث من التوابع (عطف البيان) ، والمراد : معطوف البيان ،

(وهو) كما عرفه المصنف : (تابع مُوَضِّح أو مُخَصِّص جامد غير مُؤَوَّل) .

فتابع كالجنس ، شامل لجميع التوابع ، وقوله : " موضح أو مخصص " كالفصل ،

وخرج به / التوكيد[1] وعطف النسق والبدل . /٢٣٤

وقوله : " جامد غير مؤول " فصل مخرج للنعت المشتق ، وللنعت[2] المؤول بالمشتق .

(فيوافق متبوعه) بواسطة كونه كالنعت ، في توضيح المعرفة وتخصيص النكرة ، في أربعة من عشرة : واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، (كـ :

٢٦٩— أقسم بالله أبو حفص عُمَرْ) [3]

فـ " عمر " عطف بيان لـ " أبي حفص " ، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتعريف والتذكير . (وهذا خاتمٌ حديدٌ) فـ " حديد " عطف بيان لـ " خاتم " ،

١— في " د " : التأكيد .

٢— في " د " : والنعت .

٣— هذا صدر بيت من الرجز ، وعجزه :

ما مسها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

وهو لأعرابي ، له قصة مع عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — .

والنَّقَب : رقة خف الناقة . والدَّبَر : الجرح يكون في ظهر الدابة من الرحل .

والشاهد فيه مجي عطف البيان من المعرفة ، فأفاد التوضيح .

وهذا البيت من شواهد شرح المفصل ٧١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣ ، ولباب الإعراب ص ٣٩٥ ، وشرح الشذور ص ٤٣٥ ، وشرح اللمحة البدرية ٣٠٢/٢ ، والعيني ١١٥/٤ ، والفوائد الضيائية ٦٨/٢ ، والتصريح ١٣١/٢ ، والخزانة ١٥٤/٥ .

وقد تبعه في الرفع والإفراد والتنكير والتذكير ، وقس على ذلك .

وتجويز عطف البيان في النكرات هو مذهب الكوفيين[(١)] وجماعة من البصريين[(٢)] ، واختاره ابن مالك[(٣)] ، وكذا ابنه[(٤)] . قال[(٥)] : وليس قول من منع بشيء ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيح به . انتهى .

وغيرهم يخصه بالمعارف ، ويوجب البدلية فيما استدلوا به .

وأجاز الزمخشري[(٦)] تخالف البيان والمُبَيَّن في التعريف والتنكير ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[(٧)] .

وَرُدَّ بأنه مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يُلْتَفَتُ إليه .

(و) عطف البيان (يعرب[(٨)] بدلَ كل من كل ، إن لم يمتنع إحلاله[(٩)]) ، أي : البيان (محل الأول) ، أي : المُبَيَّن ، وأما إذا امتنع إحلاله محل الأول فلا يعرب بدلا ، بل يتعين أن يكون عطف بيان ، (كقوله :

٢٧٠ــ أنا[(١٠)] ابن التاركِ البكريِّ بِشْرٍ) * عليه الطير ترقبه وقوعا[(١١)]

١ــ انظر الارتشاف ٢/٦٠٥ ، والتصريح ٢/١٣١ ، والهمع ٥/١٩١ .

٢ــ منهم أبو علي الفارسي ، وابن جني . انظر الارتشاف ٢/٦٠٥ ، والتصريح ٢/١٣١ .

٣ــ انظر شرح التسهيل ل ١٩٠ ب .

٤ــ انظر شرحه للألفية ص ٥١٥ .

٥ــ انظر شرح الألفية ص ٥١٥ .

٦ــ انظر الكشاف ١/٣٨٧ .

٧ــ سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

٨ــ في " ع " : يعرف .

٩ــ في " ع " : إحلالهما .

١٠ــ قوله : " أنا " ساقط من " ع " .

١١ــ هذا بيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي . انظر ديوانه ص ٤٦٥ .

===

(وقولـــــه :

٢٧١ـ أيا أخوينا عبدَ شمس ونوفلا) * أعيذُكما بالله أن تُحْدِثا شـــرا[1]

فـ" بشر" ـ في الأول ـ يجب أن يكون بيانـا للبكري ، ولا يصح أن/ يكون/ ٢٣٥ بدلا منه ؛ لأنه يمتنع[2] إحلال " بشر" محل الأول ، الذي هو" البكري" ؛ لما يلزم عليه من إضافة الوصف المقرون بأل إلى المجرد منها ، وذلك ممتنع .

و" نوفلا " ـ في الثاني ـ يجب أيضا أن يكون بيانا لـ" أخوينا "[3] ، ولا يصح إعرابه بدلا ؛ لأن " نوفلا " منصوب ، وهو مفرد ، فيمتنع إحلالـــــه محل " أخوينا " ، إذ لو باشره حرف النداء لكان مضموما ، لأنه مفرد معرفة .

= = = وبشر المذكور في البيت هو بشر بن عمرو بن مرثد البكري .
والشاهد فيه وجوب كون " بشر" عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لما سيذكره الشارح .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ١/١٨٢ ، وشرح المفصل ٣/٧٢ و ٧٣ ، والمقرب ١/٢٤٨ ، والارتشاف ٢/٦٠٦ ، وشرح القطـــر ص ٢٩٩ ، وشرح الشذور ص ٤٣٦ ، والعيني ٤/١٢١ ، والتصريح ٢/١٣٣ ، والهمع ٥/١٩٤ ، والأشموني ٣/٨٧ ، والخزانـــة ٤/٢٨٤ .

١ـ هذا بيت من الطويل ، وهو لطالب بن أبي طالب.انظر سيرة ابن هشام ٧٨٣/٢
والشاهد فيه وجوب كون " عبد شمس" عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، لما سيذكره الشارح .
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٧ ، وشـــرح الألفية لابن الناظم ص ٥١٧ ، والارتشاف ٢/٦٠٧ ، وشرح القطر ص ٣٠٠ ، والعيني ٤/١١٩ ، والتصريح ٢/١٣٢ ، والهمـــع ٥/١٩٣ ، والأشموني ٣/٨٧ ، ومجيب الندا ٢/٢٣١ .
وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : حربا مكان : شرا ، وهي الرواية الصحيحة ؛ لأن البيت من قصيد قبائية مطلعها :
ألا إن عيني أنفدت دمعها سَكْبا * تبكي على كعب وما إن ترى كعبـــا
انظر سيرة ابن هشام ٧٨٣/٢ ،والعيني ١١٩/٤ .

٢ـ في " ع" : لأنه ممتنع.

٣ـ الصحيح أن عطف البيان هو المعطوف والمعطوف عليه ، وهمـــا :

= = =

ومثل هذا إذا لم يصح الاستغناء عنه نحو : هند قام زيد أخوها ، فـ" أخوها" يتعين أن يكون بيانا ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يُسْتَغْنَى عنه ؛ لكونه رابطا للمبتدأ ، باشتماله على ضميره ، ولو أعرب بدلا لكان من جملة أخرى، فإن البدل في نية[1] تكرار العامل ، فيؤدي ذلك إلى بقاء المبتدأ بلا رابط .

== عبد شمس ونوفل ، وليس المعطوف فقط ، وهو " نوفل " عطف بيان. والتعليل الذي ذكره الشارح يتأتى فيما إذا كان مجموعهما عطف بيان ؛ لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسم مجرد من " أل " وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى . انظر شرح القطر ص ٣٠١ ، والتصريح ١٣٢/٢ .

١ـ في " ع " : في رتبة .

عطف النسق

(و) الرابع من التوابع (عطف النسق)، والمراد: معطوف النسق[1]. والعطف في اللغة: الميل إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

والنسق: النظم، يقال: نسقت الدر، أي: نظمته.

ولم يحد المؤلف ـ رحمه الله ـ هنا عطف النسق، وحده في الأوضح[2] تبعا لبدر الدين بن مالك[3] بأنه: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها[4].

فقوله: "تابع" جنس شامل له ولغيره من التوابع.

وقوله: "يتوسط بينه ..." إلى آخره مخرج لغيره من التوابع، ولما بعد "أيْ" التفسيرية أيضا، نحو: مررت بغضنفر، أي: أسد، إذ هو عندهم عطف بيان لا نسق.

قال قريب المصنف في حاشيته:[5] وهذا الحد ليس مانعا، لأنه تدخل فيه الجملة المُؤَكَّد بها معطوفة بثم، إلا أن يقال: إنها لم يؤت بها للعطف في هذه الصورة. انتهى. ومعنى قوله: "لم يؤت بها للعطف": لم يؤت بها[6] لإتباع[7] ما بعدها لما قبلها، / إذ التوكيد تابع بدونها. /٢٣٦

وبهذا يجاب عن النعوت المتعددة أيضا إذا اقترنت بالعاطف، ولهذا قال بعض المحققين:[8] إطلاق العطف في هاتين الصورتين إطلاق مجازي.

١ـ قوله: "والمراد معطوف النسق" ساقط من "ع".

٢ـ أوضح المسالك ٣/٣٥٣.

٣ـ انظر شرحه للألفية ص ٥١٩.

٤ـ انظر ص ٧١٥ ومابعدها.

٥ـ حاشية الحفيد على التوضيح ل ٦٤ أ.

٦ـ قوله: "بها" ساقط من "ع".

٧ـ في "ع": لامتناع.

٨ـ القائل هو الشمني. انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/١٢٧.

والعطف (بالواو لمطلق الجمع)[١] بين المتعاطفين على قول الجمهور من النحويين[٢] ، فتعطف متأخرا على متقدم ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[٣] ، ومتقدما على متأخر ، نحو : ﴿ كَذَلِكَ[٤] يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[٥] ، ومصاحبا ، نحو : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[٦] .

وقد اجتمع الأولان[٧] في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْكَ[٨] وَمِنْ نُوحٍ ... ﴾[٩] الآية .

فعلى هذا لو قيل : قام زيد وعمرو ، احتمل ثلاثة معان : المعية ، والترتيب ، وعكسه . قال ابن مالك[١٠] — رحمه الله — : وكونها للمعية راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل . انتهى .

والتعبير هنا بمطلق[١١] الجمع أولى من التعبير بالجمع المطلق .

---

١ — في متن القطر ص ١٩ : بالواو وهي لمطلق الجمع .

٢ — وخالف في هذا قطرب . انظر ما سيأتي في ص ٧١٧ .

٣ — سورة الحديد من الآية ٢٦ .

٤ — في " د " : وكذلك .

٥ — سورة الشورى من الآية ٣ ، وتمامها : (وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) .

٦ — سورة العنكبوت من الآية ١٥ .

٧ — في " ع " : الأول .

٨ — في " ع " : منك .

٩ — سورة الأحزاب من الآية ٧ ، وهي بتمامها : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً) .

١٠ — انظر التسهيل ص ١٧٤ ، وكلام ابن مالك هنا منقول بمعناه .

١١ — في " د " : لمطلق .

قال في المغني :[1] وقول بعضهم[2] : إن معناها الجمع المطلق غير سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد[3] . انتهى .

وقال[4] الشيخ تقي الدين الشُّمُنِّي[5] — رحمه الله —[6] في حاشيته[7] : والجواب عن هذا أن ذكر المطلق ليس للتقييد ، بل لبيان الإطلاق ، وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ، ومنه قول المتكلمين : " الماهية من حيث هي . والماهية لا بشرط "[8] حيث لا يريدون بذلك التقييد ، بل بيان الإطلاق . انتهى

١— المغني ص ٤٦٤ .

٢— مثل الزمخشري . انظر المفصل ص ٣٠٤ ، ومثل ابن الحاجب انظر الكافية ص ٢٢٥ .

٣— في " ع " : للجمع بقيد .

٤— في " ع " : قال .

٥— هو أبو العباس أحمد تقي الدين بن محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنِّي الحنفي . كان عالما محيطا بكثير من العلوم ، كالتفسير والحديث والفقه والأصول والنحو والبيان . من شيوخه : الشمس الشَّطَّنُوفي ، والقاضي شمس الدين البِسَاطي . من تلاميذه : الإمام جلال الدين السيوطي . من مؤلفاته : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، وشرح نظم النخبة ، وشرح مختصر الوقاية في الفقه . توفي في القاهرة سنة ٨٧٢ هـ . انظر أخباره في الضوء اللامع ٢/١٧٤ ، وبغية الوعاة ١/٣٧٥ ، وشذرات الذهب ٧/٣١٣ ، والبدر الطالع ١/١١٩ .

٦— قوله : " رحمه الله " ساقط من " ع " .

٧— انظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/١٠٤ .

٨— في المنصف : والماهية لا بشرط . انظر المنصف ٢/١٠٤ .

وقال الفراء[١] وثعلب[٢] وقطرب[٣] والإمام الشافعي[٤] على ما نقله المصنف في المغني[٥]: إنها للترتيب . وَنُقِلَ[٦] عن بعض الحنفية : أنها للمعية .

(والفاء للترتيب والتعقيب) ، أي : مع إفادة الجمع بين المتعاطفين.

ومعنى الترتيب والتعقيب : وقوع الثاني عُقَيْبَ / الأول بلا مهلة ، لكن ذلك /٢٣٧ في كل شيء بحسبه ، قال الله تعالى : ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾[٧] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[٨] ، وتقول : دخلت مصر فمكة ، وتزوج فلان فولد له .

وإذا دخلت على جملة اقتضت السبب في الغالب ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾[٩] ، وقولهم : زنى ماعز فرجم . وقد لا تقتضيه كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ... ﴾[١٠] الآية .

---

١ — قال الفراء في معاني القرآن : فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخِرَ هو الأول ، والأول الآخر ، فإذا قلت : زرت عبد الله وزيدا ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة . انظر معاني القرآن ١/٣٩٦ ، فهذا نص منه في أن الواو لا تفيد الترتيب .

٢ — وقال ثعلب أيضا مثل قول الفراء . انظر مجالس ثعلب ٢/٣٨٦ .

٣ — انظر معاني الحروف للرماني ص ٥٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٧ ، والجنى الداني ص ١٨٨ .

٤ — انظر معاني الحروف للرماني ص ٦٠ ، والجنى الداني ص ١٨٩ .

٥ — المغني ص ٤٦٤ .

٦ — نَقَلَ هذا إمام الحرمين الجويني . انظر البرهان في أصول الفقه ١/١٨١ .

٧ — سورة عبس من الآية ٢١ .

٨ — سورة الحج من الآية ٦٣ .

٩ — سورة القصص من الآية ١٥ .

١٠ — سورة الأعلى الآية الثانية .

(وثُمَّ للترتيب[1] والتراخي) مع إفادة الجمع أيضا ، كقوله تعالى ﴿ فَأَقْبَرَهُ . ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾[2].

وقد تقع الفاء موقع " ثم " ، و" ثم " موقعها ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا ﴾[3]، ومن الثاني قول الشاعر :

٢٧٢— جرى في الأنابيب ثم اضطربْ[4]

(وحتى للغاية والتدريج) ، ومعنى الغاية : نهاية الشيء إما في الزيادة ، أو في[5] النقص ، وسواء كانا حسيين أو معنويين ، فالزيادة الحسية نحو : فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوفَ ، والمعنوية نحو : مات الناس

١— في " ع " : للترجي .

٢— سورة عبس الآيتان ٢١ و ٢٢ .

٣— سورة المؤمنون من الآية ١٤ .

٤— هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

كهز الرُّدَيْنيِّ بين الأكف

وهو لأبي دؤاد حارثة بن الحجاج الإيادي . انظر ديوانه ص ٢٩٢ ، وديوان حميد بن ثور ص ٤٣ .

وهذا البيت في وصف خيل . والرديني : صفة للرمح ، وهو نسبة إلى امرأة اسمها رُدَيْنَة كانت تُقَوِّمُ الرماح . والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

والشاهد فيه وقوع " ثم " موقع الفاء .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٢٠٩/٣ ، والجنى الداني ص ٤٠٦ ، والمغني ص ١٦٠ ، والمساعد ٤٤٩/٢ ، وشفاء العليل ٧٨٢/٢ ، والعيني ١٣١/٤ ، والتصريح ١٣٩/٢ و ١٤٠ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، والأشموني ٩٤/٣ ، وشرح أبيات المغني ٥٣/٣ .

وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية :

كهز الرديني تحت العجاج

٥— قوله : " في " ساقط من " ع " .

حتى الأنبياءُ ، والنقص الحسي نحو : المؤمن يُجْزَى بالحسنات حتى مثقالِ الذرة .
والمعنوي نحو : غلبك الناس حتى الصبيانُ .
ومعنى التدريج : التقضي شيئا فشيئا ، ومن هنا لزم أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه ، إما تحقيقا ، كأكلت السمكة حتى رأسَها ، أو تأويلا كقول الشاعر :

٢٧٣ـ ألقى الصحيفةَ كي يخفف رَحْلَهُ * والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها[1]

فنعله ليس جزءا مما قبلها إلا على تأويله بما يثقله .

و(لا) تكون حتى / (للترتيب) خلافا للزمخشري[2] ، وإنما هي لمطلق / ٢٣٨ الجمع كالواو . قال في الشرح :[3] ويشهد لذلك قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (كُلُّ شيء بقضاء وقدر ، حتى العجزُ والكَيْسُ)[4] ، ولا ترتيب في القضاء والقدر ، إنما الترتيب في ظهور المقضيات . انتهى .
ومما يدل على أنها ليست للترتيب قول الشاعر :

٢٧٤ـ لَقَوْمي حتى الأقدمون تمالئوا[5] * على كل أمر يورث المجد والحِدَّا[6]

١ــ هذا بيت من الكامل ، وهو لأبي مروان النحوي ، ونسب للمتلمس الضبعي وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٢٧ .
والشاهد فيه أن المعطوف بحتى بعض من المعطوف عليه تأويلا .
وهذا البيت من شواهد الجنى الداني ص ٥٠١ ، والمغني ص ١٧١ ، والعيني ٤ / ١٣٤ ، والتصريح ٢ / ١٤١ ، والهمع ٥ / ٢٥٩ ، والأشموني ٣ / ٩٧ .
٢ــ انظر المفصل ص ٣٠٤ .
٣ــ شرح القطر ص ٣٠٤ .
٤ــ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٤ / ٢٠٤٥ ، في كتاب القدر ، باب كل شيء بقدر برواية : " كل شيء بقدر حتى العجز والكيس " . وكذلك أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢ / ٨٩٩ بنفس الرواية .
٥ــ في " ع " : تماثلوا .
٦ــ هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

===

(وأو) وليست[1] للجمع بين المتعاطفين ، بل (لأحد الشيئين) ، نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[2] ، (أو الأشياء) ، نحو : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ... ﴾[3] الآية .

ثم هي (مفيدة بعد الطلب التخيير) ، نحو : تزوج هندا أو أختها ، (أو الإباحة) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، والفرقُ بينهما جوازُ الجمع في الإباحة[4] ، ومنعه في التخيير .

وذكر بعض المحققين[5] أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ ، بل لأمر خارج ، وهو قرينة انضمت إليه ، وذلك أن التخيير[6] يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر.[7]

=== وتمالئوا : اجتمعوا وتعاونوا .

والشاهد فيه دلالة " حتى " العاطفة على عدم الترتيب .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٥٠ ، والمساعد ٢/٤٥٤ ، والهمع ٥/٢٥٨ ، والأشموني ٣/٩٨ ، والدرر ٦/١٣٩ .

وقد ورد هذا البيت في جميع المصادر السابقة برواية : والحمدا ، مكان : والجدا .

١— في " ع " : وأو ليست .

٢— سورة الكهف من الآية ١٩ ، وسورة المؤمنون من الآية ١١٣ .

٣— سورة المائدة من الآية ٨٩ ، وهي بتمامها : ((لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) .

٤— من قوله : " نحو جالس " إلى قوله : " في الإباحة " ساقط من " ع " .

٥— منهم ابن يعيش . انظر شرح المفصل ٨/١٠٠ .

٦— في " ع " : التحذير .

٧— في " ع " : ترد فيما ليس له أصل الحظر .

(و) مفيدة (بعد الخبر الشك) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[1] ، (أو التشكيك) ، ويعبر عنه بالإبهام ، نحو : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[2] . قال في المغني[3] : الشاهد في الأولى. قال الدماميني[4] في حاشيته[5] : وفي الثانية أيضا . وما قاله ظاهر .

والفرق بين الشك والإبهام أن الشك للمتكلم ، والإبهام[6] على السامع .

أو التقسيم ، نحو : الكلمة اسم ، أو فعل[7] ، أو حرف .

وعبر عنه في التسهيل[8] بالتفريق المجرد . يعني : من الشك والإبهام والتخيير .

(وأَمْ) يُعْطَفُ بها (لطلب التعيين) إذا كانت (بعد همزة داخلة على أحد) / الشيئين (المستويين) ، نحو : أزيد في الدار أم عمرو ، /٢٣٩

---

١ — سورة الكهف من الآية ١٩ ، وسورة المؤمنون من الآية ١١٣ .

٢ — سورة سبأ من الآية ٢٤ .

٣ — المغني ص ٨٧ .

٤ — هو محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . ولد في الإسكندرية ثم استوطن القاهرة ، فتفقه وفاق في النحو والنظم . تصدر في الأزهر لإقراء النحو . رحل إلى الشام ثم الحجاز ثم اليمن ودَرَّسَ فيها ، ثم رحل إلى الهند فدَرَّسَ فيها إلى أن توفي هناك . من مصنفاته : شرح التسهيل ، وشرح صحيح البخاري ، وتحفة الغريب بشرح مغني اللبيب. توفي سنة ٨٢٧ هـ . انظر أخباره في الضوء اللامع ٧/١٨٤ ، وبغية الوعاة ١/٧٧ ، وحسن المحاضرة ١/٥٣٨ ، وشذرات الذهب ٧/١٨١ .

٥ — انظر تحفة الغريب ١/١٣٢ .

٦ — قوله : " أن الشك للمتكلم ، والإبهام " ساقط من " ع " .

٧ — في " ع " : اسم وفعل .

٨ — انظر التسهيل ص ١٧٦ .

إذا تحققت أن أحدهما في الدار ولكنك لم تعلم عينه ، فلهذا كان الجواب بالتعيين ، لا بنعم ، ولا بلا .

و " أم " هذه أحد نوعي المتصلة . والثاني أن تكون بعد همزة التسوية ، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ[1] أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[2] .

وعلامة الهمزة الأولى أن يصح الاستغناء بـ " أيّ " عنها[3] ، وعلامة الثانية[4] أن يصح تقدير المصدر في موضعها . وسميت متصلة في الموضعين لأن ماقبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى معادلة أيضا ، لمعادلتها للهمزة[5] في إفادة الاستفهام في النوع الأول ، والتسوية في النوع الثاني .

وكما تكون " أم " متصلة تكون منقطعة ، وهي الخالية من تقدم أحد الهمزتين المذكورتين ، وهي ثلاثة أنواع :

مسبوقة بخبر[6] محض ، نحو : ﴿ الم[7] . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ ﴾[8] .

أو بهمزة لغير الاستفهام[9] أو التسوية[10] ، نحو :

---

١ — في " ع " : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ) ، وهذه قراءة ابن محيصن . انظر شواذ القرآن ص ١٠ .

٢ — سورة البقرة من الآية ٦ .

٣ — أي : أيّ الاستفهامية ، فتقول في المثال الأول : أيهما عندك ؟ انظر الكتاب ٣/١٨١ ، وشرح المفصل ٨/٩٨ .

٤ — في " د " : التأنيث .

٥ — في " ع " : لمعادلتهما الهمزة .

٦ — في " ع " : مسبوقة بغير .

٧ — قوله تعالى : " الم " ساقط من " د " .

٨ — سورة السجدة الآيات من ١ إلى ٣ .

٩ — في " ع " : لغير استفهام .

١٠ — في " د " : لغير الاستفهام والتسوية .

﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾[1] إذ الهمزة في هذا للإنكار .

أو باستفهام بغير الهمزة[2] ، نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ ﴾[3] .

ولا تفارق المنقطعة معنى الإضراب ، ثم قد[4] تفيد الاستفهام ، وهو[5] حينئذ إما حقيقي ، نحو : إنها لإبل أم شاء[6] ؟ أو إنكاري[7] ، نحو : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[8] ، وقد لا تفيده[9] ، نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[10] .

وإنما سميت " أم " هذه منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(وللرد)[11] أي : رد السامع (عن الخطأ في الحكم) إلى الصواب فيه (لا)[12] ، فهي لقصر الحكم على ما قبلها[13] ، إما قصر إفراد ، كقولك :

١— سورة الأعراف من الآية ١٩٥ .

٢— في " ع " : بغير همزة .

٣— سورة الرعد من الآية ١٦ .

٤— قوله : " قد " ساقط من " ع " .

٥— في " د " : وهي .

٦— والتقدير : إنها لإبل بل أهي شاء ؟ انظر الكتاب ٣/١٧٢ ، والمحتسب ١/٩٩ ، وشرح المفصل ٨/٩٨ ، والمغني ص ٦٦ .

٧— في " ع " : أو إنكار .

٨— سورة الزخرف من الآية ١٦ .

٩— في " د " : وقد لا تفيد .

١٠— سورة الرعد من الآية ١٦ .

١١— في " د " : والمراد ، وهي ساقطة من " ع " ، والتصحيح من متن القطر ص ١٩ .

١٢— " لا " هنا مبتدأ قُصِدَ لفظه ، وخبره قوله : للرد ، والمعنى : أَنَّ " لا " تستعمل حرف عطف للرد عن الخطأ في الحكم .

١٣— اعلم أن القصر ثلاثة أنواع ، وذلك بحسب حال المخاطَب ، فإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الإفراد ، وإن كان يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان مترددا بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين .

===

زيد كاتب لا شاعر ، لمن اعتقد أن زيدا كاتب وشاعر ، وكان مخطئا في اعتقاده أنه شاعر ، أو قصر قلب ، كقولك : زيد عالم لا جاهل ، لمن اعتقد أنه جاهل لا عالم ، وكان مخطئا في اعتقاده[1] ذلك . وسمي الأول قصر إفراد لقطعه الشركة التي اعتقدها / المخاطَب ، وسمي الثاني قصر[2] قلب لقلبه الحكم / ٢٤٠ الذي كان يعتقده المخاطب .

ولا يعطف بلا إلا (بعد إيجاب)[3] في الكلام ، كهذه الأمثلة[4] ، أو أمر ، نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، أو نداء[5] ، نحو : يا بن أخي لا ابن عمي .

ومن شرط العطف بها ألا يصدق أحد متعاطفيها[6] على الآخر[7] ، فلا يقال : جاءني رجل لا زيد ، بخلاف جاءني رجل لا امرأة .[8]

(و) لقصر الحكم على ما بعدها قصر قلب فقط (لَكِنْ ، وبل) في حالة ما إذا كانا (بعد نفي) يريد أو نهي ، فهما حينئذ لتقرير[9] حكم ماقبلهما ،

=== انظر مفتاح العلوم ص ٢٨٨ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٢١٣ و ٢١٤ ، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٣٠٧ .

١ — من قوله : " أنه شاعر " إلى قوله : " في اعتقاده " ساقط من " ع " .

٢ — من قوله : " إفراد لقطعه " إلى قوله : " الثاني قصر " ساقط من " ع " .

٣ — في " ع " : ولا تعطف " لا " إلا بعد بعد إيجاب .

٤ — أي : السابقة في أول هذه الصفحة .

٥ — في " ع " : أو ند .

٦ — في " ع " : متعاطفها .

٧ — انظر في هذا كتاب نيل العلا للسبكي ص ٦٣ وما بعدها .

٨ — بقي من شروط العطف بلا شرط آخر ، وهو ألا تقترن بعاطف ، فإذا قلت جاءني زيد لا بل عمرو ، فالعاطف " بل " . انظر شرح المفصل ٨ / ١٠٤ ، والمغني ص ٣١٨ .

٩ — في " ع " : لتقدير .

وجعل ضده لما بعدهما ، تقول : ما قام زيد لكنْ عمرو ، أو : بل عمرو ، ردا[1] على من اعتقد أن القائم زيد لا عمرو[2] ، ومثله : لا يقم زيد لكن عمرو ، أو : بل عمرو .

وشرط العطف بلكن أن تكون بعد نفي أو نهي ، وأن يكون[3] معطوفها مفردا ، وألا تقترن بالواو[4] ، كما مثلنا . فإن فقد شيء من ذلك فهي حرف ابتداء ، نحو : قام زيد لكن عمرو ، أي : لم يقم ، وقول الشاعر :

٢٧٥— إنَّ ابن[5] ورقاء لا تخشى بوادره[6] * لكنْ وقائعُهُ في الحرب تنتظرُ[7][8]

١— في " د " : أردا .

٢— في " د " : لا عمرا .

٣— قوله : " يكون " ساقط من " ع " .

٤— وخالف في هذا الشرط ابن كيسان وابن عصفور وابن خروف . انظر الجنى الداني ص ٥٣٤ ، والمغني ص ٣٨٦ ، والهمع ٥/٢٦٣ .

٥— في " ع " : أنا ابن .

٦— في " ع " : بوارده .

٧— في " ع " : تنتقل .

٨— هذا بيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى . انظر ديوانه ص ٢٢٤.
وابن ورقاء هو الحارث بن ورقاء الصيداوي . والبوادر : جمع بادرة ، وهي الحِدَّة .
والشاهد فيه مجيء " لكنْ " ابتدائية .
وهذا البيت من شواهد الملخص ص ٢٤١ ، والعيني ٤/١٧٨ ، والتصريح ٢/١٤٧ ، والهمع ٥/٢٦٢ ، والأشموني ٣/١١٠ .
وقد ورد هذا البيت في الديوان والملخص برواية :
لا تخشى غوائلـــه
والغوائل : جمع غائلة ، وهي ما يكون من شر وفساد .

ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾[1] ، والتقدير : ولكن كان رسول الله[2] — اللهم صل وسلم عليه — .

وشرط العطف ببل إفراد معطوفها أيضا ، وأن تكون بعد نفي أو نهي. وقد تقدم معناها[3] بعدهما[4] ، أو إيجاب ، أو أمر .

وأشار إلى معناها بعدهما بقوله : (ولصرف الحكم) يعني عما قبلها ، وتصييره كالمسكوت عنه (إلى ما بعدها) في حالة ما إذا كانت (بعد إيجاب)[5] يريد أو أمر ، كقولك : جاء زيد بل عمرو ، وخذ هذا بل ذاك .[6]

ومذهب أكثر النحويين[7] أن " إمَّا " — بكسر الهمزة/المسبوقة بمثلها ٢٤١ / ١ في نحو : تزوج إما زينبَ وإما أختَهَا ، وجاءني إما زيدٌ وإما عمرو — عاطفة[8] بمنزلة " أو " في العطف والمعنى .

---

١ — سورة الأحزاب من الآية ٤٠ ، وقد سقط قوله تعالى : (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) من " د " .

٢ — قوله : " والتقدير : ولكن كان رسول الله " ساقط من " ع " .

٣ — في " ع " : معناهما .

٤ — انظر ص ٧٢٤ .

٥ — في متن القطر ص ١٩ : ولصرف الحكم إلى ما بعدها " بل " بعد إيجاب .

٦ — في " ع " : بل ذلك .

٧ — مثل سيبويه . انظر الكتاب ١ / ٢٦٨ و ٢ / ٨ ، ومثل المبرد . انظر المقتضب ٣ / ٢٨ ، ومثل الزجاجي . انظر حروف المعاني ص ٦٤ ، ومثل الهروي . انظر الأزهية ص ١٣٩ ، ومثل الزمخشري . انظر المفصل ص ٣٠٥ ، ومثل الجزولي . انظر المقدمة الجزولية ص ٧٢ ، ومثل ابن الحاجب . انظر الكافية ص ٢٢٥ و ٢٢٦ .

٨ — في " د " : وعاطفة .

ومذهب أبي علي[1] وابن كيسان[2] وابن بَرْهان[3] أنها[4] مثلها في المعنى فقط . وهو اختيار ابن مالك[5] والمصنف،[6] قال في الأوضح :[7] ويؤيده أنها مجامعة للواو لزوما ، والعاطف لا يدخل على العاطف . انتهى . ولهذا لم يذكرها المصنف هنا .[6]

١— انظر الإيضاح العضدي ص ٢٩٦ و ٢٩٧ .

٢— انظر الجنى الداني ص ٤٨٧ ، والمغني ص ٨٤ ، والهمع ٥/٢٥٢.

٣— هو الإمام عبد الواحد بن علي بن بَرْهان الأسدي العكبري ، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة ، منها النحو واللغة ، ومعرفة النسب والتاريخ . أخذ عن عبد السلام البصري اللغوي وأبي الحسن السمسمي وغيرهما . وأخذ عنه التبريزي ، والمبارك بن الفاخر النحوي وغيرهما. له مصنفات كثيرة منها شرح اللمع . توفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر أخباره في نزهة الألباء ص ٢٥٩ ، وإنباه الرواة ٢/٢١٣ ، وإشارة التعيين ص ١٩٩ ، والبلغة ص ١٣٨ ، وبغية الوعاة ٢/١٢٠ .

٤— انظر شرحه للمع ١/٢٥٨ ، والتصريح ٢/١٤٦ ، والأشموني ٣/١٠٩.

٥— انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ .

٦— انظر شرح القطر ص ٣٠٨ .

٧— أوضح المسالك ٣/٣٨٢ .

البدل

(و) الخامس من التوابع (البدل) ، وتسميته بذلك اصطلاح البصريين.[١]
وأما الكوفيون فيسمونه بالترجمة والتبيين[٢] ، على ما نقله عنهم الأخفش[٣] ، وبالتكرير على ما نقله عنهم ابن كيسان.[٣]

والبدل في اللغة : العوض ، وفي الاصطلاح على ماذكره المصنف :
(تابع مقصود[٤] بالحكم بلا واسطة) .

فقوله : " تابع " جنس شامل له ولغيره من التوابع .
و " مقصود بالحكم " فصل مخرج[٥] للنعت والتوكيد وعطف البيان ، فإنها مكملات للمقصود بالحكم ، وليست مقصودة به .
ومخرج أيضا للمعطوف بلا ، وبل[٦] ، ولكن بعد النفي ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وما جاءني زيد بل عمرو ، أو لكن عمرو ، إذ ليس شيء من ذلك مقصودا بالحكم السابق .
وإذا حمل قوله : " مقصود بالحكم " على المستقل بالقصد[٧] خرج به[٨] المعطوف[٩] بالواو ونحوها من الحروف المشركة ، فإنه مقصود بالحكم هو وما قبله ، فلا يصدق

١— انظر الكتاب ١/ ١٥٠ و ٤٣١ ، والمقتضب ٤/ ٢٩٥ و ٣٩٩ ، والجمل للزجاجي ص ٢٣ .
٢— في " ع " : أو التبيين .
٣— انظر الكامل ١/ ٣٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٤٦ ، والتصريح ٢/ ١٥٥ ، والأشموني ٣/ ١٢٣ .
٤— في متن القطر ص١٩ : وهو تابع مقصود ...
٥— في " ع " : فصل تابع مخرج .
٦— في " د " : للمعطوف بلا بل .
٧— من قوله : " وإذا حمل " إلى قوله : " المستقل بالقصد " ساقط من " د " .
٨— قوله : " به " ساقط من " د " .
٩— في " د " : بالحكم السابق ، وخرج بقوله : " بلا واسطة " المعطوف .

عليه أنه المستقل بالقصد ، فلم يبق على هذا إلا[1] المعطوف ببل[2] بعد الإثبات.
والمخرج له قوله : " بلا واسطة "،[3] لأنه وإن كان[4] مقصودا[5] بالحكم إنما هو بواسطة " بل ".[6]

ويخرج به أيضا المعطوف بالواو ونحوها ، إن لم يحمل قوله : " مقصود " على المستقل بالقصد.[7]

(وهو) ، أي : البدل أقسام (ستة) :[8]

الأول — (بدل كل) من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ مَفَازاً حَدَائِقَ ﴾[9]

وسماه ابن مالك المطابق.[10] قال في شرح الكافية :[11] وهو أولى ؛ ليشمل البدل الواقع في / اسم الله تعالى ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ / ٢٤٢ اللَّهِ ﴾[12] — بالجر — في قراءة غير نافع وابن عامر،[13] بخلاف العبارة الأخرى

١— من قوله : " فإنه مقصود " إلى قوله : " على هذا إلا " ساقط من "د".

٢— في " د " : الحروف المشتركة والمعطوف ببل .

٣— قوله : " والمخرج له قوله بلا واسطة " ساقط من " د " .

٤— في " د " : لأن ذلك وإن كان .

٥— في " ع" : المقصود .

٦— في " د " : بواسطة الحكم .

٧— من قوله : " بل ويخرج به " إلى قوله : " المستقل بالقصد " ساقط من " د " .

٨— في " ع" : ثلاثة أقسام ستة .

٩— سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢ .

١٠— انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣ .

١١— انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣ ، وفي النقل تصرف .

١٢— سورة إبراهيم من الآيتين الأولى والثانية .

١٣— انظر السبعة في القراءات ص ٣٦٢ ، والتذكرة ٤٨١/٢ .

فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع في حقه تعالى .

قال المصنف[(١)] : وإنما لم أقل : " بدل الكل من الكل " حذرا من مذهب من لايجيز إدخال " أل " على " كل "[(٢)] ، وقد استعمله الزجاجي في جمله[(٣)] ، واعتذر عنه[(٤)] بأنه تَسَامَحَ فيه موافقة للناس . انتهى .

(و) الثاني — بدل (بعض) من كل ، وهو ما كان الثاني جزءا من الأول ، سواء كان النصف أو أقل ، أو أكثر .

وقال الكسائي[(٥)] وهشام[(٥)] : لا يقع إلا على ما دون النصف .[(٦)]

ولابد في بدل البعض أن يتصل بضمير يعود إلى المبدل منه ، إما مذكور نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، أو مقدر ، (نحو) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ[(٧)] سَبِيلاً ﴾[(٨)] ، أي : منهم .

(و) الثالث — بدل (الاشتمال)[(٩)] ، وهو — كما قال[(١٠)] المرادي[(١١)] — :

---

١ — انظر شرح القطر ص ٣٠٩ .

٢ — وهم الجمهور ، خلافا لابن درستويه والزجاجي . انظر تهذيب اللغة ٤٩١/١ بعض ، وتاج العروس ٤٨٩/١ بعض ، والجمل ص ٢٣ .

٣ — انظر الجمل ص ٢٣ .

٤ — انظر الجمل ص ٢٤ .

٥ — انظر المساعد ٤٣٣/٢ ، والتصريح ١٥٦/٢ .

٦ — من قوله : " أو أقل أو أكثر " إلى قوله : " ما دون النصف " ساقط من " ع " .

٧ — في متن القطر ل١٩ : نحو : " مَنِ اسْتَطَاعَ " .

٨ — سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

٩ — في متن القطر ل١٩ : واشتمال .

١٠ — في " د " : قاله .

١١ — انظر توضيح المقاصد ٢٤٧/٣ .

ما صح الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقا له ولا بعضا ، (نحو) قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] ، فـ " قتال " بدل من " الشهر" بدل اشتمال ، إذ ليس نفس الشهر ولا بعضه ، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه .

ولابد من اتصاله كالذي قبله بضمير يرجع للمبدل منه ، مذكور كالآية المذكورة ، أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾[2] ، أي : فيه .

(و) الرابع — بدل (إضراب) ، ويسمى أيضا : بدل البداء ، وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ، وليس بينهما توافق ولا كلية وجزئية ولا ملابسة .

فخرج بنفي التوافق البدل المطابق[3] ، وبنفي الكلية والجزئية بدل البعض ، وبنفي الملابسة بدل الاشتمال .

(و) الخامس — بدل (غلط)[4] ، وهو مالا يقصد ذكر متبوعه ، بل يجري[5] على لسان / المتكلم من غير قصد . /٢٤٣

(و) السادس — بدل (نسيان)[6] ، وهو ما قصد ذكر متبوعه ، ولكن تبين فساد قصده .

وقول المصنف : (نحو : تصدقت بدرهمٍ دينارٍ) يصلح مثالا[7] لهذه الثلاثة ، فهو بدل إضراب (بِحَسَبِ قَصْدِ الأول والثاني) ، والمعنى حينئذ : أنك قصدت الإخبار أولا بأنك تصدقت بالدرهم ، ثم بدا لك أن تخبر بأنك تصدقت بالدينار .

١— سورة البقرة من الآية ٢١٧ .
٢— سورة البروج الآيتان ٤ و ٥ .
٣— في " ع " : البدل المطلق .
٤— في " د " : بدل الغلط .
٥— في " ع " : بل يجر .
٦— في " ع ": بدل بيان .
٧— في " ع " : يصلح مبا .

(أو) بدل غلط ، وذلك بحسب قصد (الثاني ، وسَبَقَ اللسانُ) إلى الأول ، والمعنى حينئذ : أنك قصدت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبقك لسانك إلى الدرهم .

(أو) بدل نسيان ، وذلك بحسب قصد (الأول ، وَتَبَيَّنَ الخطأُ) في ذلك القصد ، والمعنى حينئذ : أنك قصدت الإخبار بالتصدق بالدرهم ، فلما نطقت تبين لك فساد ما قصدت .(١)

تنبيهات(٢)

الأول — البدل يجب أن يوافق المبدل منه في واحد من أوجه الإعراب، وأما التعريف أو التنكير فلا يجب موافقته له فيهما ، بل يجوز الموافقة فيهما والمخالفة ، والأمثلة واضحة .(٣)

وأما الإفراد والتذكير وما يقابلهما فكذلك ،إلا إذا كان البدلُ بدلَ كل من كل فإنه يجب موافقته للمبدل منه فيها ، مالم يمنع من ذلك مانع ، كأن يكون أحدهما مصدرا ، نحو : ﴿ مَفَازاً حَدَائِقَ ﴾(٤)، أو أريد التفصيل ، كقول كثير :(٥)

٢٧٦— وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ(٦) . . . البيت

١— في " ع " : فسادها قصدت .

٢— في " د " : تنبيهان .

٣— انظر أمثلة إبدال المعرفة من المعرفة في ص ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ ، وانظر مثال إبدال النكرة من النكرة في ص ٧٢٩ ، وانظر مثال إبدال النكرة من المعرفة في ص ٧٣١ ، وأما مثال إبدال المعرفة من النكرة فكقوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) سورة الشورى من الآيتين ٥٢ و ٥٣ .

٤— سورة النبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢ .

٥— انظر ديوانه ص ٩٩ .

٦— هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ورجلٍ رمى فيها الزمان فَشُلَّتِ

===

الثاني — اختلف النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال ما هو ؟ فقيل : المبدل منه[(١)] . وقيل : البدل[(٢)] . وقيل العامل[(٣)] . وإلى الأول ذهب ابن مالك[(٤)] ، قال في التسهيل : المشتمل في بدل[(٥)] الاشتمال هو الأول ، خلافا لمن جعله الثاني أو العامل . انتهى .

الثالث — لابد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين[(٦)] :

=== والشاهد فيه إبدال المفرد من المثنى ، ولم يوافق مع أنه بدل كل من كل لأنه أريد به التفصيل .
وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٢/٦٢١ ، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٦، والعيني ٤/٢٠٤ ، والأشموني ٣/١٢٨ .

١— وهذا مذهب الفارسي في أحد قوليه . انظر الإيضاح العضدي ص ٢٩٣ ، ومذهب الرماني في أحد قوليه ، ومذهب خطاب الماردي . انظر الارتشاف ٢/٦٢٤ ، والمساعد ٢/٤٣٦ ، والهمع ٥/١٣ ، وهو مذهب الجزولي أيضا . انظر المقدمة الجزولية ص ٧٦ .

٢— وهذا مذهب الفارسي في قوله الآخر . انظر الارتشاف ٢/٦٢٤ ، والمساعد ٢/٤٣٦ ، والتصريح ٢/١٥٧ ، والهمع ٥/٢١٤ .

٣— وهذا مذهب المبرد . انظر المقتضب ١/١٦٥ و ٤/٢٩٧ ، ومذهب السيرافي وابن جني وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش . انظر الارتشاف ٢/٦٢٤ ، والتصريح ٢/١٥٧ و ١٥٨ ، والهمع ٥/٢١٤ .
ومعنى كون المشتمل هو العامل أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازا ، وإلى الثاني حقيقة إذ المسلوب في الحقيقة الثوب لا زيد في قولك : سُلِبَ زيد ثوبُهُ .
انظر الارتشاف ٢/٦٢٤ ، والهمع ٥/٢١٤ .

٤— انظر التسهيل ص ١٧٣ .

٥— في "ع" : على بدل .

٦— انظر هذه المسألة في شرح الجمل ١/٢٨٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/٢٨٤ ، والهمع ٥/٢١٣ .

أحدهما ـ إمكان / فهم معناه عند الحذف . / ٢٤٤

والثاني ـ حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن هنا جعل " أخوه " في نحو : أعجبني زيد أخوه ، بدل إضراب ، إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه ، وامتنع نحو : أسرجت زيدا فرسه ؛ لأنه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن ولا يستعمل . وإن ورد في كلامهم مثل ذلك حمل على بدل الغلط ، لا بدل الاشتمال .

الرابع ـ قال المرادي (١) : زاد بعضهم في الإبدال بدل كل من بعض ، ومثل له بقول امريء القيس (٢) :

٢٧٧ـ كأني غداةَ البين يوم تحملوا (٣)

ونفاه الجمهور ، وتأولوا البيت (٤) .

١ـ انظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٠ .

٢ـ انظر ديوانه ص ٩ .

٣ـ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حنظلِ

والسمر : نوع من الشجر . والناقف : المستخرج حب الحنظل ، والحنظل له حرارة تدمع منها العين ، فشبه ما جرى من دمعه لفقد أهل الدار بما يسيل من عين ناقف الحنظل .

والشاهد فيه أن بعضهم استدل به على أنه بدل كل من بعض ، فقوله : " يوم تحملوا " بدل من قوله : " غداة البين " .

وهذا البيت من شواهد الارتشاف ٢/ ٦٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٥٠ ، والعيني ٤/ ٢٠١ ، والأشموني ٣/ ١٢٦

٤ـ من وجوه التأويل التي تأولوا بها البيت أن " اليوم " ليس اسما للوقت الواقع بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، بل هو اسم للوقت مطلقا ، فيكون بدل كل من كل . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٨ .

(بـــاب)

— بالتنوين — يذكر فيه (العدد). والمراد به الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياء.[1]

واللفظ الذي تعد به (من ثلاثة لتسعة)[2] غير جارٍ[3] على القياس ، فإنه (يؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث دائما) ، سواء كانت هذه الأعداد مفردة ،(نحو): ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[4] ، أو مركبة ، كثلاثة عشر رجـــلا ، وأربع عشرة امرأة .

وعلة ذلك على ما ذكره ابن مالك[5] وغيره[6] فيما نقله المرادي :[7] أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ، كزُمْرَة ، وأُمَّة ، وفِرْقَة ، فالأصل أن تكـــون بالتاء ، لتوافق نظائرها[8] ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفـت التاء مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته . انتهى.[9]

ومحل هذا مالم يقصد بها العدد المطلق ، ولم يحذف المعدود ، فأما إن قصد بها العدد المطلق[10] فتكون كلها بالتاء ، نحو : ثلاثة نصف ستة.

١— في " ع " : تعدها .

٢— في متن القطر[19]: من ثلاثة إلى تسعة .

٣— في " ع " : غير جائر .

٤— سورة الحاقة من الآية ٧ .

٥— انظر شرح التسهيل ق ١٣٣ ب ، وفي النقل تصرف .

٦— مثل ابن الأنباري . انظر أسرار العربية ص ٢١٨ و ٢١٩ ، ومثـــل الرضي . انظر شرحه للكافية ١٤٧/٢ ، ومثل عبد العزيز بن جمعـــة الموصلي . انظر شرحه لألفية ابن معط ١٠٩٩/٢ .

٧— انظر توضيح المقاصد ٣٠٢/٤ .

٨— في " د " : نظارها .

٩— قوله : " انتهى " ساقط من " د " .

١٠— من قوله : " ولم يحذف " إلى قوله : " العدد المطلق " ساقط من " ع " .

ولا تنصرف حينئذ ، لأنها أعلام ، خلافا[1] لبعضهم .

أو حذف المعدود فيجوز حذف[2] التاء مع المذكر[3] ومنه الحديث : (وأتبعه بست من شوال[4])

(وكذا العشرة) [5] تؤنث / مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث ، وليس ذلك/ ٢٤٥ دائما ، بل (إن لم تركب) بأن كانت مفردة ، نحو : عشرة رجال ، وعشر نسوة . وأما إن[6] ركبت فإنها تذكر مع المذكر[7] ، وتؤنث مع المؤنث ، نحو : ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشرة امرأة .

(وما دون الثلاثة) ، وهو واحد واثنان (و) مازنته (فاعل) من ألفاظ العدد ، وهو يتأتى من اثنين فما فوق إلى[8] العشرة ، وإلى هذا أشار بقوله : (كثالث ورابع) كل ذلك جارٍ (على القياس) فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، تقول في المذكر : واحد ، واثنان ، وثان ، وثالث إلى عاشر ، وفي المؤنث : واحدة ،[9] واثنتان ، وثانية ، وثالثة إلى عاشرة .

وهذا[10] الحكم ثابت لما كان على وزن " فاعل " (دائما) ، مفردا كما تقدم ،

---

١ — في " ع " : خلاف .

٢ — من قوله : " لبعضهم " إلى قوله : " فيجوز حذف " ساقط من " ع " .

٣ — في " ع " : مع المذكورة .

٤ — أخرجه الإمام ابن ماجه ١/ ٥٤٧ في كتاب الصيام ، باب صيام ستة أيام من شوال برواية : " من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال . . . " الحديث ، كما أخرجه أبو داود ٢/ ٨١٢ في كتاب الصوم ، باب في صوم ستة أيام من شوال برواية مماثلة .

٥ — في متن القطر: وكذلك العشرة .

٦ — في " ع " : فأما إن .

٧ — في " د " : تذكر مع المؤنث .

٨ — قوله : " إلى " ساقط من " ع " .

٩ — من قوله : " واثنان وثان " إلى قوله : " المؤنث واحدة " ساقط من " ع " .

١٠ — في " ع " : وهكذا .

أو مركبا ، كثاني عشر ، وثالث عشر في[1] المذكر[2] ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة في المؤنث .

(و) ذكر المصنف[3] هنا للفظ العدد إذا كان على وزن " فاعل " أربع حالات :

الأولى — (يُفْرَد) ليفيد[4] الاتصاف بمعناه مجردا ، نحو : هذا ثالث ، وهذه ثالثة ، أي : واحد موصوف بهذه الصفة ، ومنه قول الشاعر :

٢٧٨— توهمت آياتٍ لها فعرفتُها * لستةِ أعوامٍ وذا العام سابِعُ[5]

وأشار إلى الحالة الثانية بقوله : (أو يضاف) ، أي : ما زنته[6] " فاعل " (لما اشتق منه) ؛ ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير ، فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثه ، إلى عاشر[7] عشرة ، قال الله تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[8] ، ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾[9] .

١— قوله : " عشر في " ساقط من " ع " .

٢— في " ع " : وثالث إلى عاشر المذكر .

٣— في " د " : المؤلف .

٤— في " د " : ليصير .

٥— هذا بيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ٣٠ .
والشاهد فيه استعمال لفظ العدد الذي على وزن " فاعل " مفردا فأفاد الاتصاف بمعناه مجردا .
وهذا البيت من شواهد العيني ٤/ ٤٨٢ ، والتصريح ٢/ ٢٧٦ ، ومجيب الندا ٢/ ٢٦٠ .

٦— في " ع " : ما رتبته .

٧— قوله : " عاشر " ساقط من " ع " .

٨— سورة التوبة من الآية ٤٠ .

٩— سورة المائدة من الآية ٧٣ .

ولا يستعمل مع ما اشتق منه إلا مضافا على قول الجمهور ، خلافا للأخفش[1] وثعلب[1]، كما يجب إضافة البعض إلى أصله[2].

وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله : (أو لما / دونه) ، يعني : أو / ٢٤٦ يضاف ما زنته[3] " فاعل " لما هو[4] دونه ، ليفيد معنى التصيير ، فتقول : هذا[5] ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة ، أي : جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة وهكذا ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[6].

وأشار إلى الحالة الرابعة بقوله : (أو ينصب ما دونه) ، لكونه اسم فاعل حقيقة[7]، وهو حينئذ مفيد معنى التصيير أيضا ، تقول : هذا ثالثٌ اثنين ورابعٌ ثلاثةً — بالتنوين فيهما — ونحوهما .

وهاتان الحالتان لا تأتيان[8] في " ثان " ، فلا تقول[9] : ثاني واحد — بالإضافة ولا بالإعمال — نص على ذلك سيبويه .[10] وأجازه الكسائي[11]، وحكاه عن بعض العرب.

---

١ — حيث أجاز نصب الثاني مع تنوين الأول ، فتقول : ثالثٌ ثلاثةً ، ورابعٌ أربعةً ونحوه . انظر الارتشاف ١/ ٣٦٧ ، والتصريح ٢/ ٢٧٦ ، والهمع ٥/ ٣١٥ .

٢ — وذلك نحو : يد زيد ، وهذا دليل الجمهور . انظر التصريح ٢/ ٢٧٦ .

٣ — في " ع " : ما رتبته .

٤ — قوله : " هو " ساقط من " ع " .

٥ — قوله : " هذا " ساقط من " ع " .

٦ — سورة المجادلة من الآية ٧ .

٧ — ويشترط فيه ما يشترط في إعمال اسم الفاعل . انظر شرح المفصل ٦/ ٣٦ ، والتصريح ٢/ ٢٧٧ ، وانظر ما سبق في ص ٦٧٣ وما بعدها .

٨ — في " ع " : لا يتأتيان .

٩ — في " ع " : فلا يقال .

١٠ — انظر الكتاب ٣/ ٥٥٩ .

١١ — انظر الارتشاف ١/ ٣٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣٢٠ ، والتصريح ٢/ ٢٧٧ .

وزاد في الأوضح أربع[1] حالات أخر ، لا بأس بذكرها هنا تتميما للفائدة :

أولاها — أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه ، مقيدا بمصاحبة العشرة ، نحو : ثاني عشر ، وثانية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة ، وكذا حادي عشر ، وحادية عشرة .

ثانيها — أن تستعمله مع العشرة أيضا ، ليفيد معنى ثاني اثنين ، وهو انحصار العدة فيما ذكر ، نحو : ثالث عشر ثلاثة عشر .

ولك في هذا أن تحذف " عشر " من الأول ، استغناء به في الثاني ، وتعرب الأول ؛ لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثاني ، فتقول : ثالثُ ثلاثةَ عشرَ ، ولك أيضا فيه أن تحذف العقد من الأول ، والنيف[2] من الثاني ، فتقول : ثالثُ عشرٍ — بإعرابهما — ، ويجوز بقلة بناء الثاني[3] .

وبإعراب الأول في هذا الوجه يعلم أن هذا التركيب منتزع من تركيبين ، فلا لبس حينئذ .[4]

ثالثها[5] — أن تستعمله مع العشرة أيضا ؛ لإفادة معنى رابع / ثلاثة ، وهو / ٢٤٧ التصيير — على ما أجازه سيبويه[6] — ، فتقول : رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ[7] — بالبناء

١— انظر أوضح المسالك ٤/ ٢٦٣ .

٢— في " د " : أو النيف .

٣— حكى هذا الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه أعرب الأول لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه . انظر توضيح المقاصد ٤/ ٣٢١ ، والتصريح ٢/ ٢٧٨ ، والأشموني ٤/ ٧٦ .

٤— بخلاف ما لو بُنِيا معا ، كما زعم ابن السيد البطليوسي فإنه لا دليل حينئذ على أنهما منتزعان من تركيبين . انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٣٦ ، والتصريح ٢/ ٢٧٨ ، والأشموني ٤/ ٧٦ .

٥— قوله : " ثالثها " ساقط من " ع " .

٦— انظر الكتاب ٣/ ٥٦١ .

٧— ذهب جمهور الكوفيين والأخفش والمازني والمبرد إلى عدم جواز هذا الاستعمال . انظر المقتضب ٢/ ١٨ ، والارتشاف ١/ ٣٧٤ ، والتصريح ٢/ ٢٧٨ .

فيهما ، والتركيب الثاني في موضع خفض — .

ولك في هذا أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف[1] النيف من الثاني ، كما في الذي قبله ، للإلباس ،[2] إذ لا يعلم حينئذ المعنى المقصود به ، وهو التصيير .

ورابعها —[3] أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، كالثلاثين إلى التسعين ، فتقدمه وتعطف عليه العقد بالواو ، فتقول : ثالث وعشرون ونحوه .

وأما مميز الأعداد فقد قدم المصنف ذكره في باب التمييز[4] ، فلذلك استغنى هنا عن إعادته . والله أعلم .

---

١ — في " ع " : وليس كذلك مع هذا أن تحذف .

٢ — في " ع " : للالتباس .

٣ — في " ع " : رابعها .

٤ — انظر ص ٦١٦ وما بعدها .

(بـــاب)

— بالتنوين — يذكر فيه الأسماء التي لا تنصرف.(١)

والصرف هو التنوين وحده(٢)، على قول المحققين . وقيل: (٣)هو الجر والتنوين.(٤) وإنما يمتنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل شبها كاملا ؛ بسبب كونه فرعا من جهتين من الجهات الآتي ذكرها(٥)، مختلفتين ، بأن يكون مرجع إحداهما(٦) اللفظ ، والأخرى المعنى ، أو من جهة واحدة تقوم مقامهما .

كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين مختلفتين كذلك ، ففرعيته عنه من جهة اللفظ ، بسبب اشتقاقه منه(٧)، ومن جهة المعنى ، بسبب افتقاره إليه ، إذ كل فعل لابد له من فاعل .

فعلى هذا لو كانت العلتان(٨) الفرعيتان من جهة اللفظ فقط ، أو المعنى فقط

١— في " ع " : التي تتصرف .

٢— وهذا مبني على أن الصرف هو ما في الاسم من الصوت ، أخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف . انظر الهمع ١/٧٦ .

٣— هذا قول الزجاج . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١ و ٢ ، والرماني أيضا . انظر التصريح ٢/٢١٠ ، والسيرافي . انظر شرح ألفية ابن معط ١/٤٣٨ .

٤— وهذا مبني على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري . انظر الهمع ١/٧٦ .

٥— انظر ص ٧٤٢ .

٦— في " د " : أحدها .

٧— هذا على رأي البصريين القائلين : إن المصدر أصل المشتقات . انظر الكتاب ١/١٢ ، والأصول ١/١٣٧ ، وانظر هذه المسألة في الإيضاح للزجاجي ص ٥٦ ، والإنصاف ١/٢٣٥ ، والتبيين ص١٤٣، وائتلاف النصرة ص ١١١ .

٨— قوله : " العلتان " ساقط من " د " .

لم يمنع الصرف ، فالأول كأُجَيْمَال ـ تصغير أَجْمَال ، جمع جَمَل ـ ؛ لأن المصغر فرع المكبر ، والجمع فرع المفرد ، وكل منهما راجع إلى اللفظ فقط.[1]

والثاني نحو : حائض ؛ لأن الصفة فرع عن الموصوف ، والتأنيث فرع من التذكير وكل منهما راجع إلى المعنى فقط .

و(موانع صرف الاسم تسعة) ، وهي على ترتيب ما ذكره المؤلف هنا :

الوزن ، والتركيب ، والعجمة ، والتعريف ، والعدل ، والوصف ، / والجمع/ ٢٤٨ وزيادة الألف والنون ، والتأنيث . وقد جمعها[2] ابن النحاس[3] في بيت واحد وهو :

(وَزْنُ المركبِ عجمةٌ تعريفُهَا * عدلٌ ووصفُ الجمعِ زِدْ تأنيثا)[4]

قال في الشرح :[5] وقد جمع العلل في بيت واحد من قال :[6]

اجمع وزن عـادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمةً فالوصفُ قد كملا

وهذا البيت أحسن من الذي أثبته في المقدمة . انتهى .

---

١ — من قوله : " لم يمنع الصرف " إلى قوله : " اللفظ فقط " ساقط من " ع " .

٢ — في متن القطرمن : تسعة يجمعها .

٣ — هو الإمام محمد بهاء الدين بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي المصري ، كان إماما في النحو واللغة والتصريف . من شيوخه : ابن يعيش ، وابن عمرون ، والكمال الضرير . من تلاميذه : أبو حيان النحوي . صنف شرح المقرب لابن عصفور ، وشرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو من الأفعال لأبي المحاسن الشواء الحلبي . توفي سنة ٦٩٨هـ. انظر أخباره في إشارة التعيين ص ٢٨٦ ، والبلغة ص ١٨٢ ، وغاية النهاية ٢/٤٦ ، وبغية الوعاة ١/١٣ .

٤ — انظر الأشباه والنظائر ٣/٦١ .

٥ — شرح القطر ص ٣١٢ .

٦ — القائل هو بهاء الدين بن النحاس . انظر شرح القطر ص ٣١٢ .

وأحسن منهما [١] ما أورده شيخنا لنفسه في شرحه على الشذور [٢] ، وهو :

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ [٣] وَصْفُ معرفةٍ * تركيبُ عجمةَ تأنيثُ زيادتُهـا

لأن العلل وإن كانت مجموعة في البيتين الأولين ليست [٤] كلها مذكورة فيها بصرائح أسمائها ، وإنما بعضها مذكور بصريح اسمه ، وبعضها بما يشاركه في الاشتقاق، بخلاف الأخير فإنها كلها مذكورة فيه بصرائح أسمائها .

وقد ذكر المؤلف ــ رحمه الله ــ أمثلتها ، فقوله [٥] :

(كأحمدَ) مثال لما فيه وزن الفعل والعلمية ، (وأحمرَ) لما فيه الوزن والوصف، (وبعلَبكَ) لما فيه التركيب والعلمية ، (وإبراهيمَ) لما فيه العجمة والعلميـة ، (وعمرَ) لما فيه العدل والعلمية ، (وأُخَرَ) ــ بضم أوله وفتح ثانيه ــ لما فيه العدل والوصف ، (و) كذلك (أُحَادَ ومَوْحَدَ) ، ومثلهما [٦] : ثُنَـاء ، وَمَثْنى ، وثُلَاث ، وَمَثْلَث ، ورُبَاع ، ومَرْبَع . وهذا معنى قوله : (إلى الأربعة). ومثل بقوله : (ومساجدَ ، ودنانيرَ) لما فيه الجمع ، وأتى بمثالين ليشمـل صيغتيه ، وهما : ما وازن [٧] مَفَاعِل ، وما وازن مَفَاعِيْل .

(وسلمانَ) لما فيه زيادة الألف والنون والعلمية ، (وسكرانَ) لما فيه الزيادة والوصف ، (وفاطمةَ ، وطلحةَ) لما فيه التأنيث بالتاء والعلمية .

وأتى فيه / بمثالين ليفيد أنه لا فرق فيه [٨] بين أن يكون مسماه مؤنثا ، كفاطمـة، أو مذكرا كطلحة . /٢٤٩

١— في " ع " : منها .

٢— انظر شفاء الصدور ل ٩٤ ب .

٣— في " د " : ووزن عدل .

٤— في " ع " : ليس .

٥— في " ع " : تقول .

٦— في " ع " : ومثلها .

٧— في " ع " : ما وان .

٨— قوله : " فيه " ساقط من " ع " .

(وزينبَ) لما فيه التأنيث[1] المعنوي والعلمية ، (وسلمى ، وصحراءَ) لما فيه التأنيث بالألف . وأتى بمثالين ليفيد أنه لا فرق في الألف بين أن تكون مقصورة ، كما في سلمى ، أو ممدودة ، كما في صحراء .

وموانع الصرف نوعان : نوع تستقل[2] بالمنع فيه كل علة بانفرادها . ونوع لابد فيه من اجتماع علتين ، (فألفا التأنيث)[3] المقصورة والممدودة ، معرفة كان ماهما فيه ، كسلمى وزكرياء ، أو نكرة ، كذكرى وصحراء ، مفردا كما مثلنا أو جمعا ، كمرضى وأشياء ، اسما كما مثلنا ، أو صفة ، كسكرى وحمراء .

(والجمع الذي لا نظير له في الآحاد) ، والمَعْنِيُّ به كما قال غير واحد[4]: أن يكون أوله مفتوحا ، وثالثه ألفا[5] بعدها حرفان ، كمساجد ، أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح ، وما يلي الألف مكسور لفظا كما تقدم ، أو تقديرا[6] كدَوابّ[7] .

وعلم من هذا أنه لا يشترط أن يكون أوله[8] ميما ، بل يكون ميما كما مثلنا ، وغير ميم ، كدراهم ، ودنانير .

١— في " ع " : لما فيه من التأنيث .

٢— في " د " : مستقل .

٣— في متن القطرص: فألف التأنيث .

٤— منهم ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ص ٦٤٣ ، ومنهم المرادي . انظر توضيح المقاصد ٤/ ١٣٠ .

٥— يشترط أن تكون الألف غير عوض ، لئلا يدخل نحو : يمانٍ ، فإن الألف فيه عوض عن ياء النسب ، إذ أصلها يمني . انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٤ ، والتصريح ٢/ ٢١١ ، والهمع ١/ ٧٩ ، والأشموني ٣/ ٢٤١ .

٦— في " ع " : وتقديرا .

٧— إذ أصلها دَوابِب . انظر توضيح المقاصد ٤/ ١٣٠ ، والتصريح ٢/ ٢١١ .

٨— في " ع " : أولها .

وعلم منه أيضا أن قولهم : "الموازن لمفاعل أو مفاعيل" المراد به الموازنة في الحركات والسكنات ، لا في الحروف .

(كل منهما) أي : من ألف التأنيث مقصورة وممدودة ، والجمع المذكور (يستأثر بالمنع) من الصرف ، من غير مجامعة علة أخرى .

وإنما استقلت كل واحدة من هاتين العلتين بالمنع لقيامها مقام علتين مختلفتين ، أما ألف التأنيث فللزومها بناء ما هي فيه بخلاف غيرها ،[1] ولدلالتها[2] على التأنيث ، ففي المؤنث بها فرعية من جهة اللفظ ، وهي لزومها حتى / صارت كأنها أصلية/ ٢٥٠ وفرعية من جهة المعنى ، وهي الدلالة على التأنيث الذي هو فرع التذكير .

وأما الجمع الذي لا نظير له فلأن فيه فرعية من جهة المعنى ، وهي كونه جمعا ، وفرعية من جهة اللفظ ، وهي كونه لا نظير له في الآحاد .

(و) العلل (البواقي لابد) فيهن (من مجامعة كل علة منهن) إما (الصفة[3] أو العلمية .

وتتعين العلمية مع التركيب) ، والمراد به المزجي الذي لم يختم بـ" ويه "،[4] كبعلبك وحضرموت .

وإعرابه إعراب ما لا ينصرف وفتح صدره هو الأفصح فيه ، وقد يضاف صدره إلى عجزه فيعرب إعراب المتضايفين ، وقد يبنى كل من صدره[5] وعجزه على الفتح . وإن كان آخر الصدر ياء كمعد يكرب وجب إسكانه على اللغات الثلاث .

(و) تتعين العلمية أيضا مع (التأنيث)، وهو نوعان : لفظي ، ومعنوي.

فاللفظي[6] إن كان بالألف فقد تقدم أنه مستقل بالمنع ،[7] وإن كان بالتاء

---

١ — وهي تاء التأنيث ، فإنها لا تلزم ما هي فيه . انظر الأشموني ٣/ ٢٣٠ .

٢ — في "ع" : لدلالتها .

٣ — في متن القطر: كل علة منهن للصفة .

٤ — وذلك لأن المركب المزجي المختوم بـ" ويه " يبنى . انظر شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٢٥ ، والأشموني ١/ ١٣٤ .

٥ — في " ع " : صده .

٦ — في " ع " : واللفظي .

٧ — انظر ص ٧٤٤ .

منع مع العلمية مطلقا ، أي سواء كان ما فيه علما لمؤنث أو مذكر كما تقدم [١] ، زائدا على ثلاثة أحرف أو لا ، محرك الوسط أو لا ، أعجميا أو لا ، منقولا من المذكر إلى المؤنث أو لا .

والمعنوي يُمْنَعُ أيضا مع العلمية [٢] ، لكن لا يتحتم منعه إلا إذا كان زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو : زَيْنَب ؛ لأن الزائد فيه يُنَزَّل منزلة التاء . أو كان محرك الوسط نحو : سَقَر ؛ لتنزل حركته منزلة الزائد ، أو كان أعجميا ، نحو : بَلْخ — اسم لبلدة — ؛ لأن العجمة لما جامعت التأنيث والعلمية تحتم المنع ، أو منقولا من مذكر ، نحو : زيد ، إذا سمي به امرأة ؛ لأنه حصل له بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ .

وأما إن لم يتصف بشيء من ذلك ، بأن كان ثلاثيا / ساكن الوسط غير أعجمي / ٢٥١ ولا منقول عن مذكر ، كهند فلا يتحتم منعه ، بل يجوز فيه وجهان [٣] : المنع ، نظرا إلى وجود السببين ، والصرف ، نظرا إلى خفة السكون .

والأول أرجح عند الجمهور . والثاني [٤] أرجح عند أبي علي [٥] . وغلطه [٦] فيه بعضهم [٧] .

(و) تتعين العلمية أيضا مع (العُجْمَةِ) ، والمراد بها غير العربية ولا تختص بالفارسية على ماقاله بعضهم . (وشرط) تأثير (العجمة)

١— انظر ص ٧٤٣ .
٢— في " د " : يمنع أيضا مع العلمية أيضا .
٣— في " ع " : الوجهان .
٤— في " ع " : والباقي .
٥— انظر الارتشاف ١ / ٤٤٠ ، والمساعد ٣ / ٢٣ ، والهمع ١ / ١٠٩ .
٦— في " ع " : وعطفه .
٧— غلطه في هذا ابن هشام الخضراوي ، وقال : لا أعرف أحدا قال هذا قبله ، وهو غلط . ا . هـ . انظر المساعد ٢ / ٢٣ ، والهمع ١ / ١٠٩ ، والأشموني ٣ / ٢٥٤ .

في المنع[1] (علمية في) اللغة (العجمية ، وزيادة على الثلاث)[2] ، نحو: إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، فخرج بالشرط الأول ما نقل من لسانهم وهو نكرة ، سواء كان نكرة عندنا ، نحو : لجام[3] ، وديباج[4] ، أو علما كأن سُمِّيَ رجل بلجام أو ديباج ونحوهما .

وخرج بالشرط الثاني الثلاثي وإن كان علما في العجمية ؛ لأن العجمة[5] سبب ضعيف ، فلا تؤثر في الثلاثي ، بخلاف التأنيث .

وأما غير هذه الثلاثة ، وهي : العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون فتمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى .

فأما العدل ، فهو كما قال المرادي :[6] صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر .

ويمنع مع العلمية في وزنين : أحدهما : فُعَل — علما لمذكر[7] — ، كعمر ، وزُفَر ، وزُحَل ، وجُمَح فإنها معدولة عن عامر ، وزافر ، وزاحل ، وجامح .

قال المصنف في شرح الشذور :[8] فطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم

١— في " ع " : وشرط تأثير وشرط في المنع .

٢— في متن القطر : وزيادة على الثلاثة . انظر متن القطر ص ٢٠ .

٣— اللجام : حبل أو عصا يُدْخَل في فم الدابة ، ويُلْزَق إلى قفاه . انظر اللسان ١٢/ ٥٣٤ لجم .

٤— الديباج ضرب من الثياب ، مشتق من الدبج ، وهو النقش والتزيين ، وهو فارسي الأصل ، وأصل معناه : نساجة الجن . انظر المعرب للجواليقي ص ١٨٨ ، واللسان ٢/ ٢٦٢ دبج .

٥— في " ع " : لأن العجمية .

٦— انظر توضيح المقاصد ٤/ ١٢٧ .

٧— وكذلك "فُعَلُ" المختص بالنداء ، كفُسَق ، وغُدَر ، ولُكَع ونحوها ، وكذلك "فُعَلُ" المؤكد به وهو جُمَع وأخواتها . انظر الهمع ١/ ٨٩ و ٩٠ ، والأشموني ٣/ ٢٦٣ وما بعدها .

٨— شرح الشذور ص ٤٥٢ .

ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة ، فيحتاج إلى تكلف دعوى العدل فيه . انتهى .

فعلى هذا لو سمع مصروفا ، كأُدَد علمنا أنه غير معدول ، أو وجد فيه مع العلمية علة ظاهرة لم نجعله معدولا ، كطُوَى فإن فيه مع / العلمية التأنيث[1] ، فلا ٢٥٢/ يحتاج إلى تكلف العدل فيه مع إمكان غيره .

الوزن الثاني — فَعَالِ في المؤنث ، كحذام ، وقطام فإنهما معدولان عن حاذمة وقاطمة ، وهذا مختص ببني تميم[2] . والحجازيون يبنونه على الكسر[3] . وقد قدمت الكلام عليه[4] وعلى " أمس "[5] عند ذكر المبنيات بما في ذلك من التفاصيل[6] مبينا مبسوطا ، فلا نطول بذكره هنا .

ويمنع العدل مع الصفة في موضعين :

الأول — العدد ، وهو ما كان موازيا لفُعَال أو مَفْعَل — بفتح أوله — كأُحَاد ، ومَوْحد إلى رُبَاع ومَرْبَع فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة .

وهل يقتصر على ذلك ، أو يوصل بها إلى العشرة ؟ قولان :

اختار جمهور البصريين الأول[7] . واختار

١— في " د " : مع العلمية مثلا التأنيث .

٢— بنو تميم لهم مذهبان في هذا : ذهب الجمهور منهم إلى التفصيل بين ما ختم براء كسَفَارِ فيبنى على الكسر ، وبين غيره فيعرب إعراب مالا ينصرف . وذهب غير الجمهور منهم إلى إعرابه مطلقا إعراب مالا ينصرف . انظر التصريح ٢/٢٢٥ ، وانظر ما سبق في ص ١٣٥ وما بعدها .

٣— وذلك تشبيها له باسم الفعل كنزال . انظر ما سبق في ص ١٣٥ .

٤— انظر ص ١٣٤ وما بعدها .

٥— انظر ص ١٣٧ وما بعدها .

٦— في " ع " : من التفصيل .

٧— انظر مجاز القرآن ١/١٦٦ ، وهو اختيار الفراء . انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٥١ .

جماعة[١] الثاني[٢]. وقال في الأوضح[٣]: إنه الأصح[٤].

الثاني — أُخَر — بضم أوله، وفتح ثانية — مقابل آخرين؛ لأنه جمع أُخْرَى، وأخرى أنثى آخَر — بالفتح — الذي يجمع على آخرين، فأُخَر معدول عن آخَر — بوزن المفرد مرادا به جمع المؤنث —؛ لأنه من باب اسم التفضيل، فحقه أن يستغنى فيه بأَفْعَل عن فُعَل — بضم الأول —؛ لتجرده من "أل" والإضافة[٥]، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها.

وصريح كلامه في الشرح[٦] يقتضي أنه معدول عن الآخَر — بالألف واللام —، وكذا في كلام غيره[٧]. وما ذُكِرَ هنا أولى؛ لسلامته مما أورده الفارسي[٨] فيما ذكره عنه ابن الحاجب[٩]، وهو لزوم كون "أُخَر" معرفة؛ لأن كل معدول عن معرفة

---

١ — منهم المبرد. انظر المقتضب ٣/٣٨٠، وشرح الكافية ١/٤١، ومنهم الزجاج. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤، ومنهم ابن جني. انظر الخصائص ٣/١٨١.

٢ — من قوله: "اختار جمهور" إلى قوله: "جماعة الثاني" ساقط من "ع".

٣ — أوضح المسالك ٤/١٢٢.

٤ — وذلك لأنها سمعت في أشعار العرب. انظر الارتشاف ١/٤٣٧، والهمع ١/٨٣.

٥ — انظر ما سبق في ص ٦٨٦.

٦ — انظر شرح القطر ص ٣١٦.

٧ — مثل سيبويه. انظر الكتاب ٣/٢٢٤، ومثل المبرد. انظر المقتضب ٣/٣٧٦، ومثل الصيمري. انظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٦٢، ومثل الشلوبين. انظر التوطئة ص ٣٠٢، ومثل ابن عقيل. انظر المساعد ٣/٣٣.

٨ — انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٤، وشرح الكافية ١/٤٢.

٩ — انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٤.

يقصد به قصد تلك المعرفة[١] . وكلامه في الأوضح[٢] موافق لما هنا .[٣]

وخرج بمقابل آخَرين أُخَر — جمع أُخْرَى — بمعنى آخِرَة[٤] فإنه مصروف / ؛ لانتفاء[٥] / ٢٥٣ العدل فيه .

وأما وزن الفعل فهو كون الاسم على وزن يختص بالفعل ، أو مفتتحا بزيادة هي بالفعل أولى ، وهو مساوٍ له في وزنه ، فالأول ، كأن يسمى رجل بشَمَّر — بتشديد الميم — ، أو ضُرِبَ ونحوه من المبني للمفعول ، أو انطلق ونحوه[٦] من المبدوء بهمزة الوصل — فإن ذلك كله[٧] يختص بالفعل .
والثاني — كأحمد ، ويزيد ، وتغلب ، ونرجس[٨] . وإنما كان الفعل أولى بهذه الزيادة بسبب دلالتها فيه ، وعدم دلالتها في الاسم . وتأثيره مع العلمية[٩] كما تقدم ، ومع الصفة كأَحْمَر ، وأَفْضَل ، وأَكْمَر ، وآدَر[١٠] ، وسيأتي شرط الصفة في هذا والذي بعده .[١١]

---

١ — فيمتنع حينئذ أن يقع صفة للنكره ، كما في قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) سورة البقرة من الآية ١٨٤ ، انظر شرح الكافية ١ / ٤٢ .
٢ — أوضح المسالك ٤ / ١٢٣ .
٣ — في " ع " : بما هنا .
٤ — أي : المقابلة للأولى ، نحو قوله تعالى : (قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ) سورة الأعراف من الآية ٣٨ ، انظر التصريح ٢ / ٢١٥ ، والهمع ١ / ٨٣ .
٥ — في " ع " : لانتقال .
٦ — في " د " : وغيره .
٧ — قوله : " كله " ساقط من " ع " .
٨ — في " ع " : كأحمر ويزيد كأحمد .
٩ — في " ع " : في العلمية .
١٠ — في " ع " : وآدل ، وسيأتي بيان معناها ومعنى التي قبلها في ص ٧٥١ .
١١ — انظر ص ٧٥١ .

وأما زيادة الألف والنون فمثالها مع العلمية : عُمْران ، وعُثْمان ، ومَرْوان ونحوهـــــا .

ومع الصفة : غَضْبَان ، وسَكْرَان ، وعَطْشَان ونحوها .

وقد يكون في النون اعتباران ، كحَسَّان ، وحَيَّان ، وشَيْطَان ونظائرها ، فإن قُدِّرَتْ زائدة[1] بأن جعلت من الحس ، والحياة ، والشيط امتنعت من الصرف، وإن قدرت أصلية بأن جعلت من الحسن ، والحين ، والشطن صرفت .

(و) شرط (الصفة التي على " أَفْعَل ") ، كأَحْمَر ونحوه ، (أو) التي على ("فعلان ") ، كسكران ونحوه (عدم قبول التاء) ،[2] إما لكونهما لا مؤنث لهما ، كأَكْمَرَ[3] — للكبير رأس الذكر — وآدَر — لمن بخصيتيه نفخ — ولحيـــان — للكبير اللحية —.

أو لكون مؤنثهما على [فَعْلَاء ، أو][4] فَعْلَى — بفتح أوله — ، كأحمر وحمراء ، وسكران وسكرى .

أو فُعْلَى — بضم أوله — ، كأفضل وفُضْلَى .

واعلم أن جميع أبنية " فعلان " مؤنثاتها كلها على " فَعْلَى " — بالفتح — فيمتنع من الصرف إلا أربعة عشر لفظا جاءت مؤنثاتها[5] على " فعلانة " فتصـــرف[6].

وقد جمع الإمام جمال الدين بن مالك / — رحمه الله تعالى — منها اثنتي عشرة[7] /٢٥٤

١— في " د " : فإن قدرت زيادة .

٢— في متن القطر: . . . والصفة أصالتها وعدم قبولها التاء .

٣— في " د " : كأكبر .

٤— زيادة من المحقق يقتضيها النص ، وانظر التصريح ٢/٢١٣ .

٥— من قوله :" كلها على فعلى" إلى قوله :" جاءت مؤنثاتها " ساقط من"ع".

٦— في " د " : فصرف .

٧— في " د ":اثني عشرة .

لفظة في أبيات له[1]، وهي[2] :

أَجِزْ فَعْلَى لفعلانـــا * اذا استثنيت حَبْلَانـــا
وَدَخْنَاناً وسَخْنَانـــا * وَسَيْفَاناً[3] وَصَحْيانـــا
وَصَوْجَاناً[4] وَعَلَّانَـــا * وَقَشْوَاناً ومصَّانـــا
وموتاناً وندمانـــا * وأتبعهن نَصْرَانـــا[5]

وذيل عليها[6] الإمام أبو الحسن المرادي ببيت واحد جمع فيه اللفظتين الباقيتين وهـو[7] :

وَزِدْ فيهن خَمْصَانـــا * على لغةٍ وأَلْيَانـــا

فحَبْلَان ـ بالحاء المهملة ، والباء الموحدة ـ الكبير[8] البطن .

ودَخْنَان ـ بالدال المهملة ، والخاء المعجمة ، والنون ـ اليوم المظلم .

وسَخْنَان ـ بالسين المهملة ، والخاء المعجمة ، والنون ـ اليوم الحار.[9]

وَسَيْفَان[10] ـ بالسين المهملة ، والمثناة التحتية ، والفاء ـ الرجل الطويل الضامر البطـن .

وصَحْيان[11] ـ بالصاد والحاء المهملتين ، والياء المثناة التحتية ـ اليوم الذي لاغيم فيـه .

---

١ ـ انظر هذه الأبيات في شفاء العليل ٢ / ٨٩٥ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٦٤، والمزهر ٢ / ٧٤ ، والأشموني ٣ / ٢٣٢ .
٢ ـ قوله : " في أبيات له وهي " ساقط من " ع " .
٣ ـ في " ع " : وسيفا .
٤ ـ في " ع " : وهو جـانا .
٥ ـ في " ع " : نصانا .
٦ ـ في " ع " : عليه .
٧ ـ انظر توضيح المقاصد ٤ / ١٢٢ .
٨ ـ في " ع " : للكبير .
٩ ـ من قوله : " وسخنان " إلى قوله : " اليوم الحار " ساقط من " ع " .
١٠ ـ في " ع " : وسحان .
١١ ـ في " ع " : الضامر البطن فيه ،صحيان .

وَصَوْجَان — بالصاد المهملة ، وبالجيم[1] — اليابس الظهر من الدواب .

وَعَلَّان — بالعين المهملة ، واللام المشددة — الكثير النسيان .

وَقَشْوَان — بالقاف والشين — دقيق[2] الساقين .

وَمَصَّان — بالصاد المهملة المشددة — اللئيم .

وَمَوْتان — بالمثناة الفوقية — الميت القلب .

وَنَدْمان النديم .

وَنَصْرَان واحد النصارى ، ومنه قوله :

٢٧٩— نَصْرَانَةٌ قد ولدَتْ نصرانا[3]

وَخَمْصَان — بفتح الخاء المعجمة ، والصاد المهملة — الضامر البطن ، وهو لغة في خُمْصَان — بالضم — / ، ولهذا قال : على لغة . /٢٥٥

وأليانا الكبير الألية .

(وأصالة الصفة)[4] عطف على قوله : " عدم قبول التاء "[5] ، أي : وشرط الصفة في أَفْعَل وَفَعْلَان أصالتها أيضا ، بمعنى أن تكون الكلمة من أول الأمر دالة على الصفة .

(فَعَرْيَان وأَرْمَل و) كذا (صَفْوَان وأَرْنَب) إذا كان صفوان (بمعنى : قاسٍ ، و) أرنب بمعنى : (ذليل) هذه[6] الأربعة (كلها منصرفة)[7] .

١— في " ع " : والجيم .

٢— في " د " : رقيق .

٣— هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف على سابق ولا لاحق له ، ولا على قائله .

والشاهد فيه استعمال مؤنث نصران بالتاء فصرفها .

وهذا البيت من شواهد حاشية الحفيد ق ٧١ ب .

٤— في متن القطر: "والصفة أصالتها ، وعدم قبولها التاء .

٥— انظر ص ٧٥١ .

٦— في " ع " : فهذه .

٧— في متن القطر: " . . . وذليل منصرفة ".

أما عريان وأرمل فلقبولهما التاء ، يقال : عريانة وأرملة ، وأما صفوان وأرنب بالمعنيين المذكورين فلعروض[1] الوصفية بهما ، إذ[2] صفوان في الأصل اسم للحجر الأملس ، وأرنب اسم لدابة معروفة .

وأما قوله (ويجوز في " هند "[3] وجهان ، بخلاف زينب ، وسَقَر ، وبَلْخ) فقد تقدم شرح معناه[4] عند الكلام على التأنيث[5] .

ورأيت في بعض النسخ ما يخالف هذه النسخة التي شرحت عليها هنا ، وفيها زيادة[6] ، وهي قوله : (وكعُمَرَ عند تميم باب حَذَامِ ، إن لم يختم براء ، كسَفَار ، وأَمْسِ لمعين ، إن كان مرفوعا ، وبعضهم لم يشترط فيهما[7] ، وسحر عند الجميع ، إن كان معينا[8] وَبَلْخ[9]) . انتهى . وقد تقدم شرح ذلك خلا قوله : " وسحر . . ." إلى آخره في أول الكتاب مستوفى عند الكلام على المبني على الكسر[10] .

وأما قوله : " وسحر . . ." إلى آخره فيعني به أن " سَحَرَ " ممتنع من الصرف عند جميع العرب ، بشرط أن يراد به سحر يوم معين ، وهذا معنى قوله ": إن كان معينا "،

---

١ — في " ع " : فللعروض .

٢ — قوله : " إذ " ساقط من " ع " .

٣ — في متن القطرص: ويجوز في نحو : هند . . .

٤ — انظر ص ٧٤٥ ومابعدها .

٥ — في " ع " : في التأنيث .

٦ — هذه الزيادة مثبتة في متن القطر الموجود مع شرحه لابن هشام . انظره ص ٣١٢ .

٧ — في " د ": وبعضهم اشترط فيهما .

٨ — في متن القطرص: إن كان ظرفا معينا .

٩ — كلمة : " وبلخ " ساقطة من " ع " كما أنها غير موجودة في متن القطر الموجود مع شرحه لابن هشام .

١٠ — انظر ص ١٣٤ وما بعدها .

وأن يكون ظرفا مجردا من " أل " والإضافة ، كجئتك يوم الخمس سَحَرَ ، فإنـــه حينئذ معرفة معدول عن السحر[١]، كما قال بنو تميم في " أمس " : إنه لا ينصرف لأنه[٢] معدول عن الأمس ، بخلاف ما إذا كان مبهما ، أو معينا غير ظرف[٣] ، أو / معينا ظرفا إلا أنه مقرون بأل والإضافة — فإنه في ذلك كله مصروف . /٢٥٦

وأما تأخير قوله :[٤] " وَبَلْخ " في هذه[٥] الزيادة بعد قوله : " وسحر عنـــــد الجميع " فلم يظهر لي وجهه ، بل محله كما تقدم عند قوله : " بخلاف زينـــب وسقر "[٦] ، لأنه من واديه ، ولعل ذلك من تغيير النساخ . والله أعلم .

١— في " ع " : معدول بين السحر .
٢— قوله : " لا ينصرف لأنه " ساقط من " د " .
٣— قوله : " أو معينا غير ظرف " ساقط من " ع " .
٤— في " ع " : وأما تأخر فقوله .
٥— في " د " : هي هذه .
٦— انظر ص ٧٤٦ و ٧٥٤ .

(بـــاب)

ـ بالتنوين ـ يذكر فيه (التعجب) ، وحقيقته كما قال ابن عصفور: [1] استعظام زيادة في وصف الفاعل ، خَفِيَ سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قَلَّ نظيره .

فقوله : [2] " في وصف الفاعل " احترز به عن وصف المفعول ، فلا يقال : ماأضرب زيدا ، تعجبا من الضرب الواقع عليه .

وقوله : " خفي سببها " احترز به عما ظهر سببه ، فلا يتعجب منه ، ولهـذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب [3] . ومن هنا يُعْلَم أنه لا يقال على الله : إنه مُتَعَجِّب ؛ لكونه تعالى لا يخفى عليه شيء من الأشياء ، فإن ورد شيء من ذلك في كلامه العزيز ، كقوله تعالى [4] : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [5] فالتعجب فيه مصروف إلى المخاطب .

وقوله : " وخرج بها المتعجب منه . . . " إلى آخره احترز به عما كثر نظائره في الوجود ، فإنه لا يُسْتَعْظَم ولا يُتَعَجَّب منه .

وللتعجب ألفاظ كثيرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [6] ، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) [7] ، وقول الشاعر :

---

١ ـ انظر المقرب ١/٧١ ، وشرح الجمل ١/٥٧٦ .
٢ ـ في " د " : وقوله .
٣ ـ في " د " : التعجب .
٤ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " د " .
٥ ـ سورة البقرة من الآية ١٧٥ .
٦ ـ سورة البقرة من الآية ٢٨ .
٧ ـ أخرجه الإمام مسلم ١/٢٨٢ في كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ، كما أخرجه الإمام أبو داود ١/١٤٥ في كتاب الطهارة ، باب مماسة الجنب ومجالسته .

٢٨٠ـ ياسيدا ما أنت من سيد * مُوَطَّأ[1] الأكناف رَحْبُ الـــــذِّراعْ[2]

وقولهم : لله دره فارسا

ولكن المبوب (له) في النحو (صيغتان) ، واقتصر عليهما لاطراد هما في كل معنى يصح التعجب منه ، وهما : (ما أَفْعَلَ) ، نحو : ما أحسن (زيـدا . وإعرابه) ، أي : وإعراب هذا اللفظ هو أن (" ما " / مبتدأ) ؛ لتجردها للإسناد إليها ، ثم هي نكرة تامة (بمعنى : شيء) على قول سيبويه[3] ، وصح الابتداء به لتضمنها معنى التعجب ، أو لكونها في قوة الموصوفة ؛ لأن معـــنى الكلام حينئذ : شيء (عظيم) حَسَّنَ زيدا .[4] ٢٥٧/

(و) أن (" أَفْعَلَ " فِعْلٌ ماضٍ) على قول البصريين[5] والكسائي[6] ، واستدلــوا بلزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ما أفقرني إلى عفو الله ورحمتـــه .

١ـ في " ع " : موطيا .

٢ـ هذا بيت من السريع ، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي . انظر المفضليات ص ٣٢٢ .
وموطأ بمعنى : مُذَلَّل . والأكناف : جمع كَنَف ، وهو الجانب .
ورحب الذراع : كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .
والشاهد فيه التعجب عن طريق النفي ، حيث قال : ما أنت من سيـد تعجبا ، لا نفيا .
وهذا البيت من شواهد شرح القطر ص ٣٢٠ ، والخزانة ٦/ ٩٥ .
وقد ورد هذا البيت في المفضليات كالتالي :
يافارسا ما أنت من فــارس * موطأ البيت رحيب الـــذراعْ

٣ـ انظر الكتاب ١/ ٧٢ ، وهذا مذهب جمهور البصريين . انظر المقتضب ٤/ ١٧٣ ، والأصول ١/ ٩٩ .

٤ـ انظر هذه المسألة في التبيين ص ٢٨٢ ، وشرح المفصل ٧/ ١٤٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٩ ، والجنى الداني ص ٣٣٥ ، وائتلاف النصرة ص ٧٣ .

٥ـ انظر الكتاب ١/ ٧٢ ، والمقتضب ٤/ ١٧٣ ، والأصول ١/ ٩٨ .

٦ـ انظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٩ ، والارتشاف ٣/ ٣٣ ، والتصريـــح ٢/ ٨٧ .

وقال الكوفيون[1] غير الكسائي : هو اسم ، بدليل تصغيره في قولهم : ما أُحَيْسِنَه[2].
وعلى الأول (فاعله[3] ضمير) يعود على (" ما ") مستتر[4] فيه ، (و" زيدا "
مفعول به)[5] ، والجملة خبر[6] " ما")[7].
وذهب الأخفش[8] وطائفة من الكوفيين[9] إلى أن " ما " موصولة بمعنى : الذي ،
وما بعدها صلتها ،[10] والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : الذي أَحْسَنَ
زيدا شيء عظيم .

---

١ — انظر شرح الكافية ٢/٣٠٨ ، والارتشاف ٣/٣٣ ، والتصريح ٢/٨٨ .

٢ — انظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ٢/١٢٩ ، والإنصاف ١/١٢٦ ، والتبيين ص ٢٨٥ ، وشرح الكافية ٢/٣٠٨ ، والارتشاف ٣/٣٣ ، وائتلاف النصرة ص ١١٨ ، والتصريح ٢/٨٧ .
ورد البصريون على الكوفيين بردود منها : أن التصغير دخله لأنه أُلْزِمَ طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها ، وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله . انظر الإنصاف ١/١٤٢ .

٣ — في " ع " : ففاعله .

٤ — في " د " : يستتر .

٥ — قوله : " به " ساقط من " د " .

٦ — في " د " : خبرها .

٧ — وعلى القول الثاني " زيدا " منصوب على التشبيه بالمفعول به . انظر البحر المحيط ١/٤٩٤ ، والهمع ٥/٥٥ ، والأشموني ٣/١٨ .

٨ — انظر معاني القرآن ١/٣٤٧ ، والبيان ١/١٣٨ ، والبحر المحيط ١/٤٩٤ .

٩ — منهم الفراء في أحد قوليه . انظر معاني القرآن ٣/٢٣٧ ، وهذا قول أبي عبيدة أيضا . انظر مجاز القرآن ١/٦٤ .

١٠ — في " ع " : صلة .

قال المرادي :[1] وَرُدَّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما[2] — تقدم الإفهام وتأخر الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاماً تَقَدُّمُ[3] الإبهام .

والثاني — التزام حذف الخبر دون شيء سد[4] مسده .

(و) الصيغة الثانية : (أَفْعِلْ به) ، نحو : أَحْسِنْ بزيد ، (وهو) ، أي : " أَفْعِلْ به " (بمعنى ما أَفْعَلَه) .

و" أَفْعِلْ " فعل باتفاق ، إلا أن جمهور البصريين[5] يقولون : لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، (وأصله أَفْعَلَ ، أي : صار ذا كذا ، كأَغَدَّ البعيرُ ، أي : صار ذا غدة) ، وأَوْرَقَ الشجرُ ، أي : صار ذا ورق ، وأَزْهَرَ النبات ، أي : صار ذا زهر ، ونحو ذلك ، (فَغُيِّرَ اللفظُ) من الماضي إلى الأمر ، (وزيدت الباء في الفاعل) / ؛ ليصير على صورة المفعول به ، كامْرُرْ بزيد .[6] وإنما زيدت ٢٥٨ / الباء فيه (لإصلاحه)[7] ؛ لأنه لما غيرت الصيغة إلى الأمر قَبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر المرفوع ، (فَمِنْ ثَمَّ لزمت هنا)[8] بخلافها

---

١ — انظر توضيح المقاصد ٣/٥٥ .

٢ — في " ع " : أبعدهما .

٣ — في " د " : وإبهاما ما تقدم .وفي"ع" : يستقدم .والتصحيح من توضيح المقاصد ٣/٥٦ .

٤ — في " د " : يسد .

٥ — انظر الكتاب ٤/٩٧ ، والأصول ١/١٠١ ، وجمل الزجاجي ص ١٠٤ .

٦ — في " د " : كامر بزيد .

٧ — في متن القطر(؟):وزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ .

٨ — لم يتعرض الشارح للمذهب الثاني في " أَفْعِلْ به " فقد ذهب الفراء والزجاج وابن كيسان والزمخشري وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه الأمر حقيقة ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، والباء زائدة ، واختلفوا في مرجع الضمير المنفصل ، فقال ابن كيسان : يرجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ، فكأنه قيل في أحسن بزيد : أحسن يا حُسْنُ بزيد ،

===

في فاعل كَفَى)[1] ، نحو : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[2] فإنه يجوز تركها، ومنه قول الشاعر :

٢٨١— كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا [3]

(وإنما يُبْنَى فعلا التعجب) : ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به ، (واسم التفضيل)[4] المتقدم ذكره[5] قياسا (من فِعْلٍ) ، لا اسم[6] ، (ثلاثي) ، لا زائد على الثلاثة ، (مُثْبَتٍ) ، لا مَنْفِي ، ودخل فيه ما كان ملازما للنفي أو غير[7] ملازم ، (مُتَفَاوِتٍ) في معناه ، لا ما اتحد معناه ، (تامٍ) ، لا ناقص،

=== أي: دم به والزمه .
وقال غير ابن كيسان : مرجعه إلى المخاطب المُسْتَدْعَى منه التعجب .
انظر المفصل ص ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤٨ ، وشرح الجمل ٥٨٨/١ ، والارتشاف ٣ / ٣٥ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، والهمع ٥ / ٥٨ .

١ — قوله : " كفى " ساقط من " ع " .
٢ — سورة النساء من الآية ٧٩ ، ومن الآية ١٦٦ ، وسورة الفتح من الآية ٢٨ .
٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تجهزت غاديا
وهو لسحيم عبد بني الحسحاس . انظر ديوانه ص ١٦ .
والشاهد فيه تجريد فاعل " كفى " من الباء .
وهذا البيت من شواهد الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٥ و ٧ / ٨٤ و ١٤٨ و ٨ / ٢٤ و ١٣٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٢٩ ، والمغني ص ١٤٥ ، والعيني ٣ / ٦٦٥ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، والأشموني ٣ / ١٩ .
٤ — في " ع " : وأفعل التفضيل .
٥ — انظر ص ٦٨٦ .
٦ — في " د " : لا سم .
٧ — في " ع " : إلى غير .

(مبنيٌّ للفاعل) ، لا مبني للمفعول ، (ليس اسم فاعله) على وزن (أَفْعَل) ، لا مما كان كذلك ، كعَمِيَ ، وَعَرِجَ ، متصرف ، لا جامد ، ولم يذكر هذا المؤلف هنا ، ولابد منه ، إلا أن يُقال : إن قوله : " وإنما يبنى " مستلزم له[1] ؛ لأن الجامد لا يبنى منه[2] . والله أعلم .

فعلى هذا لا يبنى فعلا التعجب ولا اسم التفضيل من نحو : الجِلْف[3] والحمار ؛ لكونهما غير فعلين ، فلا يقال : ما أَجْلَفَهُ ، وما أحمره . وشذ قولهم في اسم التفضيل : هو ألص[4] من شِظَاظ[5] .

ولا من نحو : دحرج ، وضارب ، للزيادة على الثلاثة . وإنما لم يبنيا منه لأن بناءهما يؤدي إلى حذف الزيادة ، وذلك مخل بدلالته على معناه معهما[6] .

ولا من نحو : ما قام زيد ، وما عاج بالدواء ، أي : ما انتفع لأنه يؤدي إلى الخروج به عن النفي إلى الإثبات .

ولا من نحو : مات ، وَفَنِيَ ؛ لأنه لا مزية لبعض فاعليه على بعض .

ولا من نحو : كان ، وظل ؛ لوجود النقص .

ولا من نحو : ضُرِبَ / مما هو مبني للمفعول ؛ لالتباس التعجب منه[7] بالتعجب / ٢٥٩

---

١ — في " ع " : يستلزم له .
٢ — قوله : " منه " ساقط من " ع " .
٣ — الجِلْف هو الغليظ الجافي . انظر الجمهرة ١ / ٤٨٧ ، جفل ، والمجمل ١ / ١٩٦ جلف .
٤ — في " د " : هو اللص .
٥ — انظر هذا المثل في كتاب الأمثال للقاسم بن سلام ص ٣٦٦ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ١٨٠ ، والمستقصى ١ / ٣٢٨ .
وشِظَاظ رجل من بني ضَبَّة كان مشهورا بقطع الطريق والسرقة .
٦ — في " د " : معها .
٧ — في " د " : المتعجب منه .

من فعل الفاعل ، ولهذا جوز بعضهم[١] البناء مما كان ملازما لصيغة فُعِلَ ، نحو : زُهِيَ ، وعُنِيَ ؛ لأمن اللبس المذكور .

ولا من نحو : عَرِجَ ، وَعَوِرَ مما اسم فاعله على أَفْعَل ؛ لئلا يلتبس أفعل التفضيل باسم الفاعل منه ، وقاسوا عليه فعل التعجب ؛ لتساويهما في الوزن والمعنى .

ولا من نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ؛ لعدم التصرف . ومتى سُمِعَ بناء شيء من ذلك عُدَّ شاذا ، وحُفِظَ[٢] ولم يُقَسْ عليه .

تكميل

إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة ، فإن كان زائدا[٣] على الثلاثة ، أو وصفه على أَفْعَل فيتوصل إليه منهما[٤] بما أَشَدَّ ونحوه ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بأَشْدِدْ ونحوه ، ويجر مصدرهما بعده بالباء ، فتقول : ما أشَدَّ استخراجَهُ ، أو حمرته ، وأَشْدِدْ باستخراجه ، أو بحمرته .

وكذا إن كان منفيا أو مبنيا للمفعول ، إلا أن هذين لا يكون مصدرهما صريحا بل يكون مؤولا ، بأن يُؤْتَى به صلة لحرف[٥] مصدري ؛ ليبقى لفظ النفي ولفظ المبني للمفعول ، فتقول : ما أقرب ألا يقوم ، وأقرب بألا يقوم ، وما أشد ما ضُرِبَ ، وأشدد بما ضُرِبَ .

وإن كان ناقصا فينظر إن كان له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني .

---

١ — مثل ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٦ ومثل ابنه . انظر شرحه للألفية ص ٤٦٢ ، ومثل خطاب الماردي . انظر الارتشاف ٣/٤٤ .

٢ — في " ع " : أو حفظ .

٣ — في " د ": فإن كانت زائدة .

٤ — في " ع " : منها .

٥ — في " ع " : صلة بحرف .

قال المصنف[١]: وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يُتَعَجَّبُ منهما البتة.[٢]

انتهـــى .

وقد صرح المرادي[٣] وابن الناظم[٤] بأن مالا يتفاوت[٥] معناه داخل في النـــوع الأول[٦]، وأنه يقال / : ما أَفْجَعَ موت زيد ، وأَفْجِعْ بموت زيد . /٢٦٠

١ـ انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٧٠ .

٢ـ وذلك لأن الجامد ليس له مصدر فينصب أو يجر ، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل . انظر التصريـــح ٢/ ٩٣ .

٣ـ انظر توضيح المقاصد ٣/ ٧٠ .

٤ـ انظر شرحه للألفية ص ٤٦٢ .

٥ـ في "ع" : ما يتفاوت .

٦ـ وصرح بهذا أيضا أبو حيان . انظر الارتشاف ٣/ ٤٧ .

باب الوقف وبعض مسائل الخط

(بـــاب)

ـ بالتنوين ـ يُذْكَرُ فيه (الوقف) وبعض مسائل الخط .

والوقف قطع الموقوف عليه عن الاتصال . ويكون للاستراحة ، وللترنم ، وللاستثبات ، والإنكار ، ولتمام المقصود ، وهذا هو المراد هنا .

ويوقف على ما فيه تاء التأنيث إن كان حرفا ، كثُمَّتَ ، ورُبَّتَ ، أو فعلا ، كقامَتْ ، ونعِمَتْ ، أو اسما وقبلها ساكن صحيح ، كبِنْت وأُخْت بإثبات التاء ، ولا يجوز غير ذلك .

ويوقف (في الأفصح) من اللغتين [1] (على نحو : رَحْمَة) ، وشجرة مما هو اسم وقبل تاء التأنيث فيه متحرك (بالهاء) ، أي : بإبدال التاء هاء ، (وعلى نحو : مسلمات) [2] مما هو جمع بالألف والتاء ، وكذا ما هو في حكمه من نحو : [3] أولات ، وعرفات ، ومثله في هذا الباب : هيهات (بالتاء) من غير إبدال .

(و) يوقف في الأفصح أيضا (على) المنقوص المنون ، كما في (نحو : قاضٍ [4] رفعا وجرا) [5] ، أي : في حالة الرفع والجر (بالحذف) ، أي : بحذف آخره وهو الياء ، ويتبعها التنوين ، إذ لا يثبت في مثل ذلك ، وعليه قراءة الجماعة ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادْ ﴾ [6] ، ﴿ وَمَالَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالْ ﴾ [7] بحذف الياء فيهما .

(و) على المنقوص غير المنون ، كما في (نحو : القاضي ، فيهما) ،

---

١ ـ في " ع " : من اللغات .

٢ ـ في " ع " : ونحو مسلمات ، وفي " د " : ونحو على مسلمات . والتصحيح من متن القطر ٢١ .

٣ ـ قوله : " نحو " ساقط من " ع " .

٤ ـ في " ع " : كما في قوله : نحو : قاض فيهما .

٥ ـ قوله : " رفعا وجرا " ساقط من " ع " .

٦ ـ سورة الرعد من الآية ٧ .

٧ ـ سورة الرعد من الآية ١١ .

أي : في حالة الرفع[1] والجر (بالإثبات) ، أي: بإثبات الياء ، تقول : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ــ بالياء فيهما ــ.

وهذا كله في الأفصح كما تقدم ، (وقد يُعْكَسُ) الأمر (فيهن) جميعهن فيوقف على نحو : رحمة بالتاء[2] ، ومن ذلك وقف نافع وابن عامر وحمزة في قوله تعالى:[3] ﴿ إِنَّ شَجَرَتْ ﴾[4] ، و ﴿ إِنَّ رَحْمَتْ ﴾[5] ، وقول بعض[6] العرب : يا أهل سورة البقرتْ . ٦١/١

وجواب الآخر له : والله ما أحفظ منها ولا آيتْ ، وقول الشاعر:

٢٨٢ــ والله أنجاك بكفَّيْ مسلمَتْ * من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ

كانت نفوس القوم عند الْغَلْصَمَتْ * وكادت الحرة أن تُدْعَى أمَتْ[7]

١ــ في " ع " : في حال الرفع .

٢ــ انظر الكتاب ١٦٧/٤ .

٣ــ انظر إبراز المعاني ص ٢٧٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٠٣ .

٤ــ سورة الدخان من الآية ٤٣ .

٥ــ سورة الأعراف من الآية ٥٦ .

٦ــ قوله : " بعض " ساقط من " ع " .

٧ــ هذان بيتان من الرجز ، وهما لأبي النجم العجلي . انظر ديوانه ص ٧٦.
وقوله : بعدمت : أراد بعدما ، فأبدل الألف في التقدير هاء فصارت بعدمَهْ ، فأبدلها تاء . والغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق .
والشاهد فيه الوقف على الأسماء المختومة بتاء التأنيث المتحرك ما قبلها بالتاء .
وهذا البيت من شواهد سر الصناعة ١٦٠/١ و ٥٦٣/٢ ، والمرتجل ص ٢٠ ، وشرح المفصل ٨٩/٥ و ٨١/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢ ، والعيني ٥٥٩/٤ ، والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمع ٢١٦/٦ ، والأشموني ٢١٤/٤ .

وعلى نحو : مسلمات بالهاء ، ومن ذلك قولهم[1] : كيف الأخوة والأخواه ؟

وقولهم : دفن البناهْ من المَكْرُماهْ ـ بالهاء في الثلاث ـ .

وعلى المنقوص المنون رفعا وجرا بإثبات الياء[2] ، وعليه قراءة ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيْ ﴾[3] ، ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيْ ﴾[4] ـ بالياء فيهما[5] ـ .

وعلى المنقوص غير المنون رفعا وجرا بالحذف[6] ، وبه وقف الجماعة غير ابن كثير[7] في قوله تعالى[8] : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالْ ﴾[9] ، وقوله تعالى[10] : ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقْ ﴾[11] .

(وليس)لك (في) حالة (نصب) المنقوص منونا ، نحو:(قاضٍ ، و)

غير منون ، نحو : (القاضي إلا الياء) ، أي : إلا إثبات الياء ، نحو قوله تعالى[12] : ﴿ رَبَّنَا[13] إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾[14] ، ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيْ ﴾[15] .

---

١ ـ هذا قول حكاه قطرب عن طيء . انظر سر الصناعة ٢ / ٥٦٣ ، والممتع ١ /٤٠٢ .

٢ ـ انظر الكتاب ٤ / ١٨٣ .

٣ ـ سورة الرعد من الآية ٧ .

٤ ـ سورة الرعد من الآية ١١ .

٥ ـ انظر السبعة في القراءات ص ٣٦٠ ، والمبسوط ص ٢٥٤ .

٦ ـ انظر الكتاب ٤ /١٦٧ .

٧ ـ انظر السبعة في القراءات ص ٣٥٨ ، والتذكرة ٢ /٤٧٨ .

٨ ـ قوله : " في قوله تعالى " ساقط من " ع " .

٩ ـ سورة الرعد من الآية ٩ ، وهي بتمامها : " عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالْ " . وورد ت في النسختين كما يلي : " وهو الكبير المتعال " .

١٠ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

١١ ـ سورة غافر من الآية ١٥ ، وانظر السبعة في القراءات ص ٥٦٨ ، والتذكرة ٢ /٦٥٥ .

١٢ ـ قوله : " قوله تعالى " ساقط من " ع " .

١٣ ـ قوله تعالى : " ربنا " ساقط من " د " .

١٤ ـ سورة آل عمران من الآية ١٩٣ ، وقد ورد في " ع " منها زيادة على ما في " د " ، وهو قوله تعالى : (. . . مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا) .

١٥ ـ سورة القيامة الآية ٢٦ .

(ويوقف على " إذن ") الجوابية ، (و) على (نحو " لَنَسْفَعَنْ ")[1]

مما فيه نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة ، (و) على المنون المنصوب ، كما في

نحو[2] : (رأيت زيدا بالألف) ، يعني : تقلب النون في الأولين والتنوين في

الثالث ألفا .

أما " إذن " فما ذكره فيها هو قول الجمهور ، وشبهوها بالمنون المنصوب فأعطوها

حكمه .

وقال بعضهم[3] : يوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور[4] . وَرُدَّ بإجماع القراء

على خلافه في قوله تعالى : « وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً »[5] .

وكذلك شبهوا نون التوكيد الخفيفة بعد الفتحة بالمنون المنصوب فأبدلوها ألفا ،

ومنه قول الشاعر :

٢٨٣— فلا تعبدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعبدا[6]

١— سورة العلق من الآية ١٥ .

٢— في " ع " : كما في نحو نحو .

٣— هذا قول المبرد ، وهو مرويٌ عن المازني . انظر شرح الشافية ٢/٢٧٩، ورصف المباني ص ١٥٥ ، وجواهر الأدب ص ٤١٨ ، والجنى الداني ص ٣٥٨ ، والأشموني ٣/٢٩١ .

٤— انظر شرح الجمل ٢/١٧٠ .

٥— سورة الكهف من الآية ٢٠ ، وهي في " ع " : (وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً)

٦— هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وذا النصب المنصوب لا تنسكنَّهُ

وهو للأعشى ميمون بن قيس . انظر ديوانه ص ١٨٧ .

والشاهد فيه إبدال نون التوكيد الخفيفة الموقوف عليها ألفا .

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٣/٥١٠ ، والأمالي الشجرية ١/٣٨٤، والإنصاف ٢/٦٥٧ ، وشرح المفصل ٩/٨٨ و ١٠/٢٠ ، والمغني ص٤٨٦، والعيني ٤/٣٤٠ ، والتصريح ٢/٢٠٨ ، والأشموني ٣/٢٢٦ ، وشرح أبيات المغني ٦/١٦٢ .

وقد ورد هذا البيت في الديوان برواية :

ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

وقول الآخـــر :

٢٨٤— باكٍ هواكَ صبرت أم لم تصبرا [1]

وأما ماذكره / في المنون المنصوب فمتفق عليه عند جميع العرب خلا ربيعـــة ، فإنهم يقفون عليه بحذف تنوينه ،كما حذف تنوين المرفوع والمجرور ، فيقولـــــون : رأيت زَيْدْ — بغير ألف — ، قال شاعرهم : ٢٦٢/

٢٨٥— ألا حبذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثها * لقد تركت قلبي بها هائما دَنِفْ [2]

وهذه الثلاث المسائل [3] يوقف عليها بالألف (كما يكتبن) بها ،إذ الأصل فـــي كل كلمة أن تكتب بصورة [4] لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها [5] .

من مسائل الخط

وعلم من هذا أن من يقف على " إذن " بالنون [6] يكتبها بها .

١— هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

وبُكاكَ إن لم يجر دمْعُكَ أو جرى

وهو للمتنبي . انظر ديوانه ٤/ ٢٧٥ .

والمتنبي لايستشهد بشعره ،فالبيت مسوق هنا للتمثيل .

ووجه التمثيل به إبدال نون التوكيد الخفيفة الموقوف عليها ألفـــا .

ولم أجد من تمثل بهذا البيت .

٢— هذا بيت من الطويل ،ولم أقف على قائله .

والدنف : السقيم المريض .

والشاهد فيه الوقوف على المنون المنصوب بالسكون بعد حذف التنوين .

وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٠٨ ، وشرح القطر ص ٣٢٨ ، وشرح اللمحة البدريـــة ٢/ ٣٧٦ ، والمساعد ٤/ ٣٠٢ ، والعيني ٤/ ٥٤٣ ، والهمع ٦/ ٢٠١ ، والدرر ٦/ ٢٩٦ .

٣— أي : إذاً الجوابية ، وما لحقه نون التوكيد الخفيفة ، والمنون المنصوب . انظر متن القطر ص ٢١ ، وانظر ما سبق في ص ٧٦٧ .

٤— في " ع " : أن تكتب صورة .

٥— قوله : " عليها " ساقط من " ع " .

٦— وهما المبرد وابن عصفور . انظر ماسبق في ص ٧٦٧ .

وقد تقدم ذكر حكاية الخلاف في كتابة " إذن " عند الكلام على النواصب [١] ، فلا حاجة إلى إعادته .

واعلم أنه قد خالف بعض من يقف على " إذن " بالألف ، فقال : تكتب بالنون [٢] للفرق بينها وبين " إذا " الظرفية .

وكلام المصنف — رحمه الله تعالى — [٣] يُفْهِمُ أن نون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفا في الوقف تكتب ألفا مطلقا ، وليس كذلك ، فقد فَصَّلُوا في كتابتها فقالوا : تكتب بالألف إن لم تلتبس [٤] ، نحو : " لَنَسْفَعَا " [٥] ، وبالنون إن التبست [٦] ، نحو : اضربن ، ولا تضربن ، إذ لو كتبت بالألف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين . [٧]

(وتكتب ألف) [٨] ، بمعنى : تزاد في الكتابة (بعد واو الجماعة)

ومراده : مالم تكن متصلة بضمير (كقالوا) ، وأما إذا اتصلت به ، كأكرموه فلا تزاد . وهذا خاص [٩] بواو الجماعة (دون) الواو (الأصلية) في بنية الكلمة ، (كزيد يدعو) إذ الواو فيه لام الكلمة .

وإنما زادوا ألفا في الأول للفرق بين الواو الأصلية وغيرها . [١٠]

١— انظر ص ٢٥٥ .

٢— هذا مروي عن المازني . انظر الجنى الداني ص ٣٥٩ .

٣— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٤— في " د " : إن لم تلبس .

٥— سورة العلق من الآية ١٥ .

٦— في " د " : إن ألبست .

٧— انظر المساعد ٣٤٨/٤ ، وشفاء العليل ١١٤٠/٣ .

٨— في متن القطر: وتكتب الألف .

٩— في " ع " : وهو خاص .

١٠— انظر شرح الجمل ٣٤٨/٢ ، والمساعد ٣٧٧/٤ ، والهمع ٣٢٤/٦ .

(وَتُرْسَمُ الألف) المتطرفة في الكتابة (ياء) في موضعين / : أشار/٢٦٣
إلى الأول[1] منهما بقوله : (إن تجاوزت) ، أي : الألف (الثلاثة)الأحرف
بأن كانت رابعة فصاعدا ، سواء كان ذلك في فعل ، (كاستدعى) ، واصطفى ،
أو اسم[2] ، كالمُسْتَدْعَى ، (والمُصْطَفَى) .
وقُيِّدَ هذا بألا يكون قبل آخره ياء ، فإن كان قبل آخره ياء[3] كتبت بالألف ،
كالدنيا ، والعليا ، والعطايا ، والزوايا ؛ كراهة اجتماع ياءين في الخط، وخرج
عن ذلك كلمتان ، وهما : يحيى ، ورَيَّى — العلمان[4] — فإنهما يكتبان بالياء.
وَعُلِّلَ ذلك فيهما بكونهما علمين ، والأعلام يقع التغيير فيها[5] أكثر من غيرها ؛
لأنها منقولة في الأصل ، والتغيير يؤنس بالتغيير.[6]

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله : (أو كان أصلها) ، أي : أصل الألف
(الياء) ، أي : في الثلاثي ، وسواء ما كان هي فيه فعلا[7] ، (كرمى) ،
وهَدَى ، أو اسما[8] ، كالهُدَى ، (والفَتَى) ، إذ أصلها[9] الياء في ذلك كله
بدليل رميت ، وهديت ، والهدَيان[10] ، والفَتَيان .

(و) ترسم الألف (ألفا) على حالها (في غيره) ،أي : غيرالمذكور

---

١ — قوله : " الأول " ساقط من " د " .
٢ — في " ع " : واسم .
٣ — قوله : " فإن كان قبل آخره ياء " ساقط من " د " .
٤ — قوله : " العلمان " ساقط من " د " .
٥ — في النسختين : فيهما . والصواب ما ذكرته لأن الضمير يعود إلى الأعلام .
٦ — في " ع ": يؤنس بالتعذير .
٧ — في " د " : فعل .
٨ — في " د " : أو اسم .
٩ — قوله :" أصلها " ساقط من " د " .
١٠ — قوله : " والهديان " ساقط من " د " .

بأن كانت ثالثة منقلبة[1] عن واو ، (كعفا)[2] ، ودعا ، والقفا ، (والعصا). وذلك كله مقيد بما إذا لم يتصل بالألف ضمير ، فأما إذا اتصل[3] بها ضمير فإنها تكتب ألفا مطلقا ، سواء[4] كان ما هي فيه فعلا أو اسما، ثلاثيا أو غير ثلاثي ، كرماه ، وفتاه ، وغزاه ، وقفاه ، واستدعاه ، ومصطفاه .

(وينكشف أمر ألف[5] الفعل) التي لم يعرف أصلها هل هو الواو أو الياء ؟ (بالتاء) ، أي : باتصال تاء الفاعل به ، فمهما صارت الألف فيه هو أصلها[6] ، (كرميت ، وعفوت) ، إذ بالأول[7] علم أن ألف " رمى " أصلها الياء ، وبالثاني علم أن ألف " عفا " أصلها الواو ، وقس على ذلك .

(و) أما ألف (الاسم) فينكشف أمرها / إذا التبست (بالتثنية)[8][9] / ٢٦٤ فمهما صارت الألف فيها[10] فهو أصلها (كعصوين ، وفتيين)[11] ، فبالأول علم

١— في " ع " : منتقلة .
٢— في متن القطر[؟]: كقفاً .
٣— في " ع " : فأما إن اتصل .
٤— قوله " : " سواء " ساقط من " د " .
٥— قوله : " ألف " ساقط من " ع " .
٦— الأولى أن يقول : " فهو أصلها " ، لأن الجملة الاسمية إذا كانت جوابا للشرط وجب اقتران الفاء بها ، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة ، أو في الندور ، وعن المبرد جواز حذفها في الاختيار . انظر توضيح المقاصد ٤/ ٢٥٢ ، والتصريح ٢/ ٢٥٠ ، والأشموني ٤/ ٢١ .
٧— في " ع " : أي بالأول .
٨— في " ع " : فتكشف أمرها بالتثنية إذا التبست .
٩— في " د " : إذا التبست بالتثنية التبست .
١٠— في " ع " : فيهما ، والضمير في قوله : " فيها " يرجع إلى التثنية .
١١— في " ع " : ورقبتين .

أن ألف العصا منقلبة عن الواو ، وبالثاني علم أن ألف الفتى منقلبة عن اليــاء وقس على ذلك أيضا .

وقد أشار إلى الضابطين المذكورين الإمام الشاطبي[(١)] ـ رحمه الله تعالى[(٢)] ـ في بيت واحد من قصيدته المشهورة[(٣)] حيث يقول :

وتثنية الأسـماء تكشفها وإن * رددت إليك الفعل صادفت منهلا[(٤)]

فائـــــدة

ومما تنكشف به الألف الملتبسة مطلقا في اسم أو فعل غير ما ذكره[(٥)] المؤلف الجمعُ كالقنوات جمع قناة ، والحصيات جمع حصاة ، ووزن " فَعْلَة " كالغَزْوَة ، والرَّمْيَة ،

---

١ ـ هو القاسم بن فِيُرُّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطـــبي الضرير. كان إماما علامة في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، نبيلا واسع الحفظ شديد الذكاء . أخذ عن ابن هذيل ، وسليمان بن أبي القاسم الأموي . وأخذ عنه السخاوي وغيره . من منظوماته : القصيدة المشهورة في القراءات ، والرائية في الرسم ، والدالية في نظم كتـــاب التمهيد لابن عبد البر . توفي سنة ٥٩٠ هـ . انظر أخباره في إنبـــاه الرواة ٤/ ١٦٠ ، وغاية النهاية ٢/ ٢٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ ، وشذرات الذهب ٤/ ٣٠١ .

٢ ـ قوله : " تعالى " ساقط من " ع " .

٣ ـ هي منظومة في القراءات اسمها حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات الســـبع المثاني . وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية . عـدد أبياتها ١١٧٣ بيتا ، أبدع فيها الشاطبي كل الإبداع فصارت عمدة فن القراءات . لها شروح كثيرة . انظر مفتاح السعادة ٢/ ٤٣ ، وكشف الظنون ١/ ٦٤٦ .

٤ ـ انظر متن الشاطبية ص ٢٤ ، وإبراز المعاني ص ٢٠٦ .

٥ ـ انظر في هذا شرح الجمل ٢/ ٣٤٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٣٣٢ ، والمساعد ٤/ ٣٥٠ ، والهمع ٦/ ٣٣٨ .

ومضارع الثلاثي ؛ لأن المعتل منه إذا كان ماضيه على فَعَل لا يخلو مضارعه عن أن يكون على وزن يَفْعُل[1]، كيغزو ، أو يَفْعِل[2]، كيرمي ، فبذلك[3] يظهر[4] أمر الألف .

وكون أول الكلمة واوا ، مثل : وَعَى وَوَفَى ، فإنها بذلك يعلم أن ألفها منقلبة عن ياء؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو[5] إلا لفظة واحدة ، وهي لفظة[6] "واو" لا غير .

وكون عين الكلمة واوا ، مثل : عَوَى ، وَشَوَى ، وَطَوَى فإن ألفه منقلبة عن ياء؛ لأن المضارع منه أبدا على وزن يَفْعِل — بكسر العين — ، مثل : عَوَى يَعْوِي ، وَشَوَى يَشْوِي ، وَطَوَى يَطْوِي[7].

وكونها تمال ، إذ بالإمالة[8] يعلم أن أصلها الياء[9]، حتى لو كانت الكلمة التي سمع فيها الإمالة غير متصرفة ، كمتى ، وبلى غلب على ألفها الانقلاب عن الياء، فلو سَمَّيت بها وثَنَّيتَ قلت : متيان ، وبليان . والله أعلم .

---

١ — وهذا الوزن قياسي في الناقص الواوي . انظر شرح الشافية ١/١١٨ و ٣/٣٣٣ .

٢ — وهذا الوزن قياسي في الناقص اليائي . انظر شرح الشافية ١/١١٨ و ٣/٣٣٣ .

٣ — في " د " : وبذلك .

٤ — قوله : " يظهر " ساقط من " د " .

٥ — في " د " : واوا .

٦ — في " د " : وهي لفظ .

٧ — من قوله : " فإن ألفه منقلبة " إلى قوله : " وطوى يطوي " ساقط من " ع" .

٨ — في " ع" : إذ باه ماله .

٩ — انظر شرح الجمل ٢/٣٤٤ ، وشرح الشافية ٣/٤ ، والارتشاف ١/٢٣٨ ، والهمع ٦/١٨٣ .

وهذا / (فصل) في همزة الوصل ٢٦٥/

وكأنه[1] — رحمه الله تعالى[2] — لما تكلم في الباب الذي قبله على الوقف ، وهو شيء يتعلق بأواخر الكلم ، أحب أن يتكلم على شيء يتعلق بأوائلها ،[3] فذكر همزة الوصل . وهي[4] كل همزة سابقة موجودة في الابتداء ، مفقودة في الدرج . وهي تكون في مواضع أشار إليها المصنف — رحمه الله تعالى — وإلى بيان[5] حركتها فيها باختصار بليغ ، فقوله : (هَمْزَةُ) مبتدأ ، وهو معرفة بإضافته[6] إلى (اسم) ؛ لأنه معرفة ، إذ المراد به هنا لفظه .

و (بكسر)في موضع الحال منه ، (وضم) معطوف عليه ، (واست) (و)مابعده من (ابن ، وابنم ، وابنة ، وامريء ، وامرأة وتثنيتهن ، واثنين ، واثنتين والغلام ، وايمن الله — في القسم —) كلها معطوفة على " اسم " .

والضمير في قوله : (بفتحهما) راجع إلى " الغلام[7] ، وايمن " .

وقوله : (أو بكسر في " ايمن ") عطف على " بفتحهما " .

وقوله : (همزة وصل)[8] هو خبر المبتدأ .

وأفاد — رحمه الله تعالى[9] — بذلك أن الهمزة في هذه الأسماء كلها همزة

١— في " ع " : وكان .
٢— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .
٣— في " ع " : بأوائل .
٤— في " ع " : وهو .
٥— في " ع " : وإلى إثبات .
٦— في " ع " : بإضافة .
٧— في " ع " : العلوم .
٨— في متن القطر م١؟: همزة وصل ، أي : تثبت ابتداء وتحذف وصلا .

٩— قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

وصل ، وأن همزة " اسم " يجوز فيها الكسر والضم ، لكنه — رحمه اللـــه[١] — لم يبين الأرجح منهما ، وهو الكسر[٢] .

وأن همزة " أل " لا تكون إلا مفتوحة وأن همزة " ايمن " يجوز فيها الفتح والكسر ولكنه[٣] — رحمه الله تعالى —[٤] أيضا لم يبين الأرجح منهما ، وهو الفتح[٥] .

وأن الهمزة في تثنية " اسم ، وامرأة " وما ذكر بينهما[٦] همزة وصل كهمـــــزة مفرد هـــا[٧] .

ومعاني هذه الألفاظ[٨] ماعدا " ابنما ، وايمن " معروفة ، فلا نطول بذكرها .

وأما " ابنم " فهو " ابن " إلا أنه زيدت فيه الميم للمبالغة[٩] ، قال الشاعر :

٢٨٦— وهل لِيَ[١٠] أم غيرها إن ذكرتها * أبى الله إلاأن أكون لها ابنَمَـــا[١١]

١— قوله : " رحمه الله " ساقط من " ع " .

٢— وذلك لأن الكسر أخف من الضم . انظر التصريح ٢/٣٦٦ .

٣— في " ع " : لكنه .

٤— قوله : " رحمه الله تعالى " ساقط من " د " .

٥— وذلك لثقل الخروج من كسر إلى ضم وليس بينهما حاجز حصين . انظر التصريح ٢/٣٦٦ .

٦— انظر ص ٧٧٤ .

٧— بخلاف جمعها فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إِنْ هِــيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا) النجم ٦٣ ، وقال : (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ) آل عمران ٦٣، وانظر شرح القطر ص ٣٣١ .

٨— في " ع " : الأسماء .

٩— وذلك كما قيل : ستهم ، وزرقم ، وفسحم للكبير الاست ، والأزرق ، والمنفسح . انظر المقتضب ٢/٩١ ، ومختارات ابن الشجري ص١٢٣، وشرح المفصل ٩/١٣٣ .

١٠— قوله : " لي " ساقط من " د " .

١١— هذا بيت من الطويل ، وهو للمتلمس . انظر ديوانه ص ٣٠ .
والشاهد فيه زيادة الميم في آخر " ابن " لأجل المبالغة .
وهذا البيت من شواهد المقتضب ٢/٩١ ، والمنصف ١/٥٨ ،

===

وأما " ايمن " فالمراد به هنا على ما قاله / بعضهم[١] : الاسم المشتق من / ٢٦٦
اليُمْنِ المخصوص بالقسم ، لا " أيمن " الذي هو جمع " يمين "[٢] ، فإن همزتـه همزة قطع بلا خلاف .

ولو قال — رحمه الله — : " وأل " ، عوض عن[٣] قوله : " والغلام " كما فعل ابن مالك في ألفيته[٤] لكان أحسن ؛ لشموله " أل " المعرفة ، والموصولة والزائدة .

(وكذا) ، أي : ومثل ذا الذي ذكرناه في كون الهمزة فيه همزة وصل (همزة) الفعل (الماضي المتجاوز أربعة أحرف) ، وهو الخماسي ، كانطلق ، والسداسي ، (كاستخرج) .

(و) كذا همزة (أمره) ، أي : أمر[٥] المتجاوز أربعة ، كانْطَلِقْ ، واسْتَخْرِجْ .

(و) كذا همزة (مصدره) ، كالانطلاق ، والاستخراج[٦] .

=== والخصائص ٢/١٨٢ ، وشرح المفصل ٩/١٣٣ ، وتوضيح المقاصد ٥/٢٧٢ ، والعيني ٤/٥٦٨ ، والأشموني ٤/٢٧٦ .
وقد ورد هذا البيت في ديوان الشاعر والمقتضب والمنصف برواية : إن تركتها ، مكان : إن ذكرتها ، كما ورد مكانها في الخصائص : إن هجوتها .

١— القائل هو المبرد . وهذا هو مذهب البصريين . انظر المقتضب ٢/٣٢٩ .

٢— هذا مذهب الكوفيين . انظر توضيح المقاصد ٥/٢٧٣ ، والتصريح ٢/٣٦٥ ، والأشموني ٤/٢٧٦ .

٣— قوله : " عن " ساقط من " د " .

٤— حيث قال :
وفي اسمٍ استٍ ابنٍ ابنمٍ سُمِعْ * واثنين وامرئٍ وتأنيثٍ تَبِعْ
وايْمُنُ همز أل كذا . . .
انظر الألفية ص ٦٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٢٠٨ .

٥— قوله : " أمر " ساقط من " ع " .

٦— قوله : " وكذا همزة مصدره كالانطلاق والاستخراج " ساقط من " د " .

(و) كذا همزة (أمر) الفعل (الثلاثي) الساكن ثاني مضارعه ،[1] (كاقْتُل واغْزُ ، واغْزِي ـ بضمهن ـ) ، أي : بضم همزات هذه الأفعال الثلاثة ، يعني : وما أشبهها مما عين الفعل فيه مضمومة في الأصل ، سواء كانت مضمومة في اللفظ ، كاقتل ، أو غير مضمومة[2] ، كاغزي ، إذ أصله اغْزُوِي ـ بضم الزاي ـ فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين . إلا أن " اغزي " ونحوه يجوز فيه الكسر[3] بمرجوحية ، فكان الأولى التنبيه عليه ؛ لئلا يظن أنه كالذي قبله في تحتم الضم .

ومثل هذا في وجوب الضم نحو : انطلق ، واستخرج ـ مبنيين للمفعول ـ .

(واضرب ، وامشوا ، واذهب ـ بكسر ـ) ، أي : ـ بكسر الهمزة في[4] هذه الثلاثة ـ ،إذ العين ليست فيها مضمومة في الأصل ، أما " اضرب ، واذهب " فواضح ،وأما " امشوا " فلأنها في الأصل مكسورة لا مضمومة ، إذ أصله امْشِيُوا ـ بكسر الشين ، وضم الياء ـ فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها / ، وهو الشين ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . /٢٦٧

والكسر في هذه الثلاثة متعين (كالبواقي) ، أي : كما يتعين في البواقي ، وهي الأفعال الخماسية والسداسية ، ومصادرهما ، والأسماء المذكورة أول الباب[5] غير ما ذكر أنه يجوز فيه غير الكسر منها ، وهو " اسم ، وايمن ".[6]

---

١ ـ إذا كان ثاني مضارع الثلاثي متحركا لفظا ، كقولك في المضارع من " وهب " : يَهَبُ ، أو كان ساكنا تقديرا ، كقولك في المضارع من "قام" يقوم لم يحتج إلى همزة وصل . انظر توضيح المقاصد ٥/٢٦٩ ، والتصريح ٢/٣٦٤ .

٢ ـ قوله : " في اللفظ ، كاقتل ، أو غير مضمومة " ساقط من " ع " .

٣ ـ في " د " : الكسرة .

٤ ـ قوله : " الهمزة في " ساقط من " ع " .

٥ ـ انظر ص ٧٧٤ .

٦ ـ قوله : " منها وهو اسم وايمن " ساقط من " ع " .

فائـــــدة

اختلف في علة تسمية هذه الهمزة بهمزة الوصل مع أنها تسقط فيـه [١]،

فقال بعضهم : سميت بذلك على التوسع والمجاز في اللفظ .

وقيل [٢] : لأنها تسقط في الدرج فتصل [٣] مابعدها بما قبلها ، بخلاف همزة القطع.

وقيل [٤] : لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن . والله تعالى [٥] أعلم .

قال مؤلفه — رحمه الله تعالى ، وعفا عنه [٦] وقرن الله [٧] بالسعادات أحواله ، وختم بالصالحات أعماله — : وهذا آخر ما تيسر بعون الله وفضله ، وقوتـه وحوله من تأليف هذا الشرح المبارك الميمون ، وإلى الله سبحانه وتعالى أرغـب أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وموجبا [٨] للفوز لديه في جنات النعيـم ، وأن ينفع به مؤلفه وقارئه وكاتبه ، ومن طالعه ، أو من [٩] نظـر فيـه .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا اللـه .

وكان الفراغ من تأليفه أثناء الليلة الحادية عشرة [١٠] من ذي القعدة الحرام ،أحد شهور سنة اثنتين [١١] وثمانين وثمانمائة .

---

١ — قوله : " فيه " ساقط من " ع " .

٢ — صاحب هذا القول هو ابن الضائع . انظر التصريح ٢ / ٣٦٤ .

٣ — في " ع " : فيتصل .

٤ — هذا قول أكثر النحويين ، مثل أبي علي الفارسي . انظر التكملة ص ١٦، ومثل ابن جني . انظر المنصف ١ / ٥٣ ، ومثل ابن يعيش . انظـر شرح المفصل ٩ / ١٣٢ ، ومثل ابن عصفور . انظر شرحه للجمـل ٢ / ٣٢٤ .

٥ — قوله : " تعالى " ساقط من " د " .

٦ — قوله : " رحمه الله تعالى ، وعفا عنه " ساقط من " ع " .

٧ — في النسختين : قرن الله .

٨ — في " د " : موجبا .

٩ — قوله : " من " ساقط من " د " .

١٠ — في النسختين : الليلة الحادية عشر . وهو مخالف للقواعد النحوية .

١١ — في " د ": سنة اثنين .

والحمد لله أولا وآخرا ، وباطنا وظاهرا ، كما يحب ربنا ويرضى ، وصلى اللـــــه وسلم[١] على سيدنا ومولانا[٢] محمـــــــد خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وقائد الغر المحجلين إلى جنات النعيم[٣] ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان[٤] إلى يوم الدين ، صلاة وسلاما دائمين ، إلى أن يرث الله / الأرض / ٢٦٨ ومن عليها ، وهو خير الوارثين[٥] .

وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الإثنين المبارك ، تاسع عشر مـــن شهر ذي الحجة الحرام ، ختام عام تسع وسبعين وتسعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، على يد الفقير الحقير الجاني ، المعترف بالعجـــز والتقصير والتواني ، إبراهيم بن قايتباي الأشرفي الحنفي — تاب الله عليـــــه ، وغفر له ولوالديه ، ولإخوانه ولمشائخه ، ولمن اطلع فيها على خطأ فأصلحه ، وأسبل عليه ذيل الستر والصفح ، فإن الإنسان محل العجز والنسيان — ، والحمد للـــه رب العالمـــــين .

١— قوله : " وسلم " ساقط من " ع " .

٢— قوله : " ومولانا " ساقط من " ع " .

٣— قوله : " إلى جنات النعيم " ساقط من " د " .

٤— قوله : " بإحسان " ساقط من " ع " .

٥— إلى هنا تنتهي نسخة " ع " .

الفهارس الفنية للكتاب وتشمل الفهارس التالية :

أولا : فهرس الآيات القرآنية الكريمة

٣ - سورة آل عمران

رقم الآية		الصفحة
٢٠	من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه	٢٩٦
٥١	أو يرسل رسولا	٢٦٥

٤٣ - سورة الزخرف

١٦	أم اتخذ مما يخلق بنات	٧٢٣
١٩	وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا	٤٨٨،
٣٥	وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا	٤٥٢
٧١	وفيها ما تشتهيه الأنفس	٦٣٩
٧٦	ولكن كانوا هم الظالمين	٤٥٣
٧٧	ونادوا يامالك ليقض علينا ربك	٥٧١،٢٨٩

٤٤ - سورة الدخان

١	حم	٤٦٠
٢	والكتاب المبين	٤٦٠
٣	إنا أنزلناه	٤٦٠
٤٣	إن شجرت	٧٦٥

٤٥ - سورة الجاثية

١٥	من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها	٤٠٦
٢٥	ما كان حجتهم إلا أن قالوا	٤١٨
٢٩	هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق	٣٤٢
٣٢	وإذا قيل إن وعد الله حق	٤٦٢

٤٦ - سورة الأحقاف

٥	يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامه	٣٥٦
٣١	ياقومنا أجيبوا داعي الله	٢٤٠

٤٧ - سورة محمد

١٩	فاعلم أنه لا إله إلا الله	٤٨٧

رقم الآية | الصفحة

رقم الآية		الصفحة
	٨٤ - سورة الانشقاق	
١٩	لتركبن طبقا عن طبق	٦٣٨
	٨٥ - سورة البروج	
٤	قتل أصحاب الأخدود	٧٣١
٥	النار	٧٣١
١٤	وهو الغفور الودود	٤٠٣
١٥	ذو العرش المجيد	٤٠٣
١٦	فعال لما يريد	٤٠٣،٦٤٢
	٨٦ - سورة الطارق	
٤	لما عليها حافظ	١٨٦
٩	يوم تبلى السرائر	٦٦٥
	٨٧ - سورة الأعلى	
١	سبح اسم ربك الأعلى	٧٠٧
٢	الذي خلق فسوى	٧٠٧،٧١٧
٣	والذي قدر فهدى	٧٠٧
٤	والذي أخرج المرعى	٧٠٧
	٨٩ - سورة الفجر	
١٥	ربي أكرمني	٣٢٠
٢١	كلا إذا دكت الأرض دكا دكا	٧٠١
٢٢	وجاء ربك والملك صفا صفا	٧٠١
٢٧	يا أيتها النفس المطمئنة	٥٦٤
	٩٠ - سورة البلد	
١٤	أو إطعام في يوم ذي مسغبة	٥٠٧،٦٦٧
١٥	يتيما	٥٠٧،٦٦٧

ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة

الهمزة (١)

---

(١) رتبت الأحاديث حسب الترتيب الأبجدي لبداياتها ، مع عدم مراعاة " أل " التعريف .

الصفحة

الـــلام

المـــيم

الـــــواو

اليـــــاء

ثالثا : فهرس آثار الصحابة

رابعــا : فهـــرس الأمثــــال والحكـم والأقـــوال

الصفحة

الهمزة (١)

الباء

الجيم

الخاء

الدال

---

(١) رتب هذا الفهرس حسب الترتيب الأبجدي مع عدم مراعاة " أل " التعريف .

الصفحة

الصفحة

خامسا : فهرس أبيات الشعر والرجز

الراء المكسورة

الأبيات	البحر	الصفحة
ولست إذا ذرعا أضيق بضارع		
ولا يائس عند التعسر من يسر	الطويل	٦٢٣
تعلم شفاء النفس قهر عدوها		
فبالغ بلطف في التحيل والمكر	الطويل	٤٨٨
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا		
صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو	الطويل	٦١٤،٣٨٤
لولا فوارس من نعم وأسرتهم		
يوم الطليفاء لم يوفون بالجار	البسيط	٢٩٣
أنا ابن دارة معروفا بها نسبي		
وهل بدارة يا للناس من عار	البسيط	٦٠٧،٦٠٦
جاء الخلافة إذ كانت له قدرا		
كما أتى ربه موسى على قدر	البسيط	٥١١
ما المستفز الهوى محمود عاقبة		
ولو أتيح له صفو بلا كدر	البسيط	٣٧٥
في غرف الجنة العليا التي وجبت		
لهم هناك بسعي كان مشكور	البسيط	٤٢٥
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت		
إياهم الأرض في دهر الد هارير	البسيط	٣٢٣
أجني كلما ذكرت كليب		
أبيت كأنني أطوى بجمر	الوافر	٤٢٢
السين المفتوحة		
لقد رأيت عجبا مذ أمسا	مشطورالرجز	١٣٧
السين المضمومة		
وبلدة ليس بها أنيس		
إلا اليعافير وإلا العيس	مشطورالرجز	٦٢٦
السين المكسورة		
فأين إلى أين النجاء ببغلتي		
أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	الطويل	٧٠٠،٥٤٠

الأبيات	البحر	الصفحة
ألفيتا عيناك عند القفا		
أولى فأولى لك ذا واقيه	السريع	٥٠١
الهاء المكسورة		
أوتحلفي بربك العلي		
أني أبو ذيا لك الصبي	مشطور الرجز	٤٦٤
لا هيثم الليلة للمطي	مشطور الرجز	٤٧٢
الألف اللينة		
ويركب يوم الروع فيها فوارس		
بصيرون في طعن الأباهر والكلى	الطويل	٦٤٠

سادسا : فهرس النظم

سابعا : فهرس اللغات واللهجات

ثامنا : فهرس الألفاظ اللغوية المفسرة في متن الكتاب

تاسعا : فهرس الأعلام

الهمـــزه (١)

البـــاء

---

(١) يلاحـظ فـي هـذا الفهـرس مايلـــي :

أ - رتب هـذا الفهـرس علـى الترتيـب الأبجدي مع إلغـاء " أل " التعريفِ والكنـى " أب " و " أم " ونحـــوه .

ب - ذُكِرَ الأعـلام حسـب شهرتهـم ، سواء كـان العلم مشهورا بكنيته أو لقبـه أو اسمـه.

ج - يشمل هـذا الفهـرس ما ورد من الأعـلام في الأبيـات الشعـريـة .

الشين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النــــون

عاشرا : فهرس الأمم والقبائل

---

(١) يشمـل هـذا الفهرس القبائل المذكورة فـي الشواهـد الشعريـة .

حادي عشر : فهـــــرس الطــوائـــف والجمـاعـــات

ثاني عشر : فهرس الكتب المذكورة في الكتاب

الهمـــزة

التـاء

الجيـم

الحـاء

الـعـيـم

استدراك

سقط سهوا أثناء الترتيب كتابا وهو:

ثالث عشر : فهرس البلدان والأماكن والبقاع

---

(١) يشمـل هـذا الفهـرس ما ورد فـي الأبيـات الشعـريـــة من البلدان والأماكـن ونحوهـا .

رابع عشر : فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المصادر والمراجع المخطوطة

ب ـ المصادر والمراجع المطبوعة

أ - المصادر والمراجع

المخطوطة

١ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل
لأبي حيان ، وهو كتاب مكون من عدة أجزاء ، مصورات فيلميه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت الأرقام ف ٧٣٢٢ وف ٧٣٢٣ وف ٧٣٢٤ وف ٧٣٢٥ وف ٧٣٢٦ و ف ٧٣٢٧ ، والأصل محفوظ بدار الكتب المصرية .

٢ - تعليقة منتخبة من المغني وشرح اللمحة وشرح القطر لمعمر وكشف النقاب للفاكهي والفواكه له أيضا ، تأليف محمد الخالص بن عنقاء الحسيني . نسخة خطية محفوظة في جامعة الملك سعود تحت رقم : ٢٦١٦.

٣ - حاشية حفيد ابن هشام على أوضح المسالك
لشهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن هشام ، مصورة فيلمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم :ف ٩٢٣٨ ، والأصل محفوظ بمكتبة القدس .

٤ - رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك
لمحيي الدين عبدالقادر بن أبي القاسم السعدي الأنصاري ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم : ٤١٥/٨٩ .

٥ - شرح التسهيل كلاهما لابن مالك
مصورة في الجامعة الإسلامية برقم : ١٤١١ والأصل بدار الكتب المصرية .

٦ - شرح شذور الذهب
لأحمد بن محمد بن الهائم ، مصورة فيلمية بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم : ٨٧٩ ، والأصل في المكتبة الوطنية بتونس برقم : ٤٤٦٢ .

٧ - شرح قطر الندى ، كلاهما لابن هشام الأنصاري
نسخة خطية محفوظة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم :٨٠/٤٤٧ ضمن مجموع.

٨ - شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور
لمحمد بن عبدالمنعم الجوجري ، نسخة خطية محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم : ٦٤٠٣ .

٩ - شواذ القراءات واختلاف المصاحف
لرضي الدين محمد بن أبي نصر الكرماني ، مصورة فيلمية بالجامعة الإسلامية تحت رقم : ١٨٩ ف ، والأصل في المكتبة الأزهرية تحت رقم : ٢٢٢٥١/٢٤٤ .

١٠ - الفوائد العبدية

لمصطفى الموستاري ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم : ٤١٥/١١٢ .

١١ - المجيد في إعراب القرآن المجيد

لإبراهيم بن محمد السفاقسي ، نسخة خطية في أربع مجلدات ، محفوظة في مكتبة الحرم النبوي الشريف ، تحت رقم : ٢١١ .

١٢ - المحصول في شرح الفصول

للحسين بن بدر بن إياز ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم : ٤١٥/١٧٥ .

ب - المصادر والمراجع المطبوعة

١ - القرآن الكريم .

الألف

٢ - ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .
لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق د/طارق الجنابي ، نشر عالم الكتب - بيروت .

٣ - متن الآجرومية .
لابن آجروم ، تحقيق د/ صبحي رشاد عبدالكريم ، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٤ - إبراز المعاني من حرز الأماني .
لأبي شامة الدمشقي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٥ - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي .
للدكتور علي فودة نيل ، نشر عمادة شئون المكتبات في جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٦ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر .
للشيخ أحمد بن عبدالغني الدمياطي البناء ، مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي ، القاهرة ١٣٥٩هـ .

٧ - إتحاف الورى بأخبار أم القرى .
للنجم عمر بن فهد ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٨ - الأحاجي النحوية .
للزمخشري ، تحقيق مصطفى الحدري ، منشورات مكتبة الغزالي ، سوريا .

٩ - أخبار أبي تمام .
للصولي ، تحقيق خليل محمود عساكر وزميليه ، المكتبة التجارية للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت .

١٠ - أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام .
تأليف حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٧٨هـ .

١١ - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض .
لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار النصر للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٢ - كتاب الاختيارين
للأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .

١٣ - أدب الكاتب
لعبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

١٤ - الأربعون النووية
للإمام النووي ، دار مصر للطباعة .

١٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٦ - الأزهية في علم الحروف
لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، طبع مجمع اللغة العربية في دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

١٧ - الاستغناء في أحكام الاستثناء
لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ .

١٨ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب
ليوسف بن عبدالله بن عبدالبر ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مطبعة نهضة مصر .

١٩ - أسد الغابة في معرفة الصحابة
لعز الدين بن الأثير ، تحقيق محمد إبراهيم البنا وزميليه ، مطبعة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٠م .

٢٠ - أسرار البلاغة
لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتر ، طباعة دار المسيرة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

٢١ - أسرار العربية
لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الترقي ، دمشق .

٢٢ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين

لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب ، الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .

٢٣ - الأشباه والنظائر في النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٤ - أشعار العامريين الجاهليين

تأليف الدكتور عبدالكريم يعقوب ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م ، نشر دار الحوار ، اللاذقية ، سوريا .

٢٥ - الإصابة في تمييز الصحابة

لابن حجر العسقلاني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٠م .

٢٦ - الأصمعيات

لعبدالملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون بيروت ، الطبعة الخامسة .

٢٧ - الأصول في النحو

لابن السراج ، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٨ - الأضداد

لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ١٤٠٧هـ .

٢٩ - أعجب العجب في شرح لامية العرب

للزمخشري ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حور ، دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٠ - إعراب القرآن

منسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ .

٣١ - إعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٣٢ - الأعـــلام

للزركلـي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م .

٣٣ - الأغانـي

لأبي الفرج الأصفهانـي ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الشعب - القاهرة .

٣٤ - الاقتراح في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة .

٣٥ - الإقناع في القراءات السبع

لأحمد بن علي بن الباذش ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٣٦ - الألفيـة = الخلاصة

لابن مالك ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٧ - أمالي ابن الحاجب

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل - بيروت ١٤٠٩هـ .

٣٨ - أمالي الزجاجي

لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، طباعة دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٣٩ - أمالي السهيلي

لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ .

٤٠ - الأمالي الشجرية

لهبة الله بن علي بن الشجري ، طبع دائرة المعارف العثمانيه ١٣٤٩هـ .

٤١ - أمالي الشريف المرتضي = غرر الفوائد ودرر القلائد

للشريف المرتضي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، طباعة دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .

٤٢ - الأمالي والذيل عليها

لأبي علي القالي ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٤٣ - الأمثال

لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د/ عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون للتراث - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

٤٤ - إنباء الغمر بأنباء العمر
لابن حجر العسقلاني ، تحقيق الدكتور حسن حبشي ، القاهرة ١٣٨٩-١٣٩٢هـ .

٤٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة
لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، طباعة ونشر دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٤٦ - الأنساب
للإمام عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، تعليق / عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ، طباعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الهند

٤٧ - الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل
للقاضي مجير الدين الحنبلي ، دار الجيل ، بيروت ١٩٧٣م .

٤٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين
لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، نشر المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧هـ .

٤٩ - الأنموذج في النحو
للزمخشري ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، طباعة دار الآفاق الجديدة - بيروت،مع نزهة الطرف للميداني والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٥٠ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبع المكتبة العصرية - بيروت .

٥١ - إيضاح شواهد الإيضاح
للحسن بن عبدالله القيسي ، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٥٢ - الإيضاح العضدي
لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

٥٣ - الإيضاح في شرح المفصل
لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م .

٥٤ - الإيضاح في علل النحو
لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك
دار النفائس - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ .

٥٥ - الإيضاح في علوم البلاغة
للخطيب القزويني ، تحقيق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ .

الباء

٥٦ - البحر المحيط
لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

٥٧ - بدائع الزهور في وقائع الدهور
محمد بن أحمد بن إياس ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

٥٨ - البداية والنهاية
لابن كثير ، دار الفكر العربي - مصر .

٥٩ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
لمحمد بن علي الشوكاني ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ .

٦٠ - البسيط في شرح جمل الزجاجي
لعبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي
دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٦١ - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس
لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي ، مطابع سجل العرب
القاهرة ١٩٦٧م .

٦٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ .

٦٣ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة
لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري ، مطبعة الفيصل
الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٦٤ - البيان في غريب إعراب القرآن
لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .

التـاء

٦٥ - تاج العروس من جواهر القاموس

لمحمد مرتضي الزبيدي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٦٦ - تاريخ الأدب العربي

لبروكلمان ، ليدن ١٩٤٣م .

٦٧ - تاريخ الأدب العربي في العراق

وضعه عباس عزاوي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٨١هـ .

٦٨ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام

لشمس الدين الذهبي ، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري وآخرين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٦٩ - تاريخ بغداد

لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ، نشر المكتبة السلفية - المدينه المنوره.

٧٠ - تاريخ الخلفاء

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة الفجالة - القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٣٨٩هـ .

٧١ - تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم

للمفضل بن محمد التنوخي المعري ، تحقيق د/ عبدالفتاح محمد الحلو نشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام ، تاريخ الطبع ١٤٠١هـ .

٧٢ - التبر المسبوك في ذيل السلوك

للإمام السخاوي ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

٧٣ - التبصرة في القراءات

لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٧٤ - التبصرة والتذكرة

لعبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

٧٥ - التبيان في إعراب القرآن

لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .

٧٦ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧٧ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب
للأعلم الشنتمري ، مطبوع بأسفل كتاب سيبويه ، مطبعة بولاق ، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ .

٧٨ - تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب
لمحمد بن عمر بن بحرق الحضرمي ، دار الفكر ، بيروت .

٧٩ - تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب
لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، مطبوع على هامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني ، المطبعة البهية - مصر ١٣٠٤هـ .

٨٠ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٨١ - التذكرة في القراءات
لطاهر بن غلبون ، تحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٨٢ - تذكرة النحاة
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٨٣ - التسهيل = تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ .

٨٤ - التصريح بمضمون التوضيح
للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٨٥ - التعريفات
للشريف علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق د/ عبدالرحمن عميرة ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٨٦ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد
لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدى مطابع الفرزدق التجارية - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٨٧ - تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم
للإمام ابن كثير ، مطابع دار إحياء الكتب العربية .

٨٨ - التكملة
لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، نشر جامعة الرياض .

٨٩ - التكملة لكتاب الصلة
لمحمد بن عبدالله بن أبي بكر بن الأبار ، اعتناء عزت العطار الحسيني ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٧٥هـ .

٩٠ - التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن الصاغاني ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي وآخرين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠-١٩٧٩م.

٩١ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري
لابن جني ، تحقيق أحمد القيسي وآخرين ، بغداد ١٩٦٢م .

٩٢ - تمرين الطلاب في صناعة الإعراب
للشيخ خالد الأزهري ، المكتبة الشعبية - بيروت .

٩٣ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه
لأبي عبيد البكري ، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة - بيروت ، مطبوع مع أمالي أبي علي القالي ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٩٤ - تهذيب التهذيب
لابن حجر العسقلاني ، حيدر أباد ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٥-١٣٢٧هـ .

٩٥ - تهذيب اللغة
لمحمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق مجموعة من الأساتذة، القاهرة ١٩٦٤م .

٩٦ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
للمرادي ، تحقيق د/ عبدالرحمن علي سليمان ، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

٩٧ - التوطئة
لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

٩٨ - التيسير في القراءات السبع
للإمام أبي عمرو الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ

الجيم

٩٩ - الجامع الصغير في النحو
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ أحمد محمود الهرميل ، مطبعة دار التأليف ١٤٠٠هـ .

١٠٠ - الجمل في النحو
لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ .

١٠١ - الجمل
لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق علي حيدرة ، دمشق ١٣٩٢هـ .
١٠٢ - جمهرة الأمثال
لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم و عبدالمجيد قطامش ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .
١٠٣ - جمهرة اللغة
لابن دريد ، تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
١٠٤ - الجنى الداني في حروف المعاني
للمرادي ، تحقيق طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - الموصل ١٣٩٦هـ .
١٠٥ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب
لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق د/ حامد أحمد نيل ، طباعة مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ .
١٠٦ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر
للسخاوي ، تحقيق د/ حامد عبدالمجيد ود/ طه الزيني ، مطابع الأهرام التجارية ١٤٠٦هـ .

الحاء

١٠٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك
للشيخ محمد الدمياطي الخضري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ .
١٠٨ - حاشية الدسوقي على المغني
لمصطفى بن محمد الدسوقي ، مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة ١٣٨٦هـ .
١٠٩ - حاشية السجاعي على شرح ابن هشام لقطر الندى
تأليف أحمد السجاعي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨هـ .
١١٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك
مطبوع بهامش شرح الأشموني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
١١١ - حاشية عبدالغفور على الجامي
لعبدالغفور اللاري ، المطبعة العثمانية ١٣٠٩هـ .

١١٢ - حاشية الشيخ ياسين على التصريح
تأليف الشيخ ياسين الحمصي ، مطبوع على هامش التصريح ، طباعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
١١٣ - حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا
للشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي ، مطبوع على هامش مجيب الندا للفاكهي ، مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
١١٤ - الحجة في القراءات السبع
لابن خالويه ، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ .
١١٥ - حجة القراءات
لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ .
١١٦ - الحجة للقراء السبعة
لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
١١٧ - الحديث النبوي في النحو العربي
للدكتور محمود فجال ، نشر نادي أبها الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
١١٨ - متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني
للإمام الشاطبي ، ضبطه وصححه محمد تميم الزعبي ، دار المطبوعات الحديثة المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
١١٩ - حروف المعاني
للزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
١٢٠ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة
لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ .
١٢١ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل
لعبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت .
١٢٢ - الحلل في شرح أبيات الجمل
لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام ، الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م .

١٢٣ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٢٤ - الحماسة
لأبي تمام ، تحقيق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
١٢٥ - الحماسة البصرية
لصدر الدين علي بن الحسن البصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

الخاء

١٢٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب
لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
١٢٧ - الخصائص
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .
١٢٨ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر
لمحمد المحبي ، دار صادر ، بيروت .

الدال

١٢٩ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم
تأليف محمد عبدالخالق عضيمة ، مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .
١٣٠ - درة الحجال في أسماء الرجال
لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور دار النصر للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ .
١٣١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
لأحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
١٣٢ - الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت، ومؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١-١٤٠٦هـ.

١٣٣ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط
دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٣٤ - دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري
للشيخ عبدالله الغنيمان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .

١٣٥ - ديوان إبراهيم بن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة القرشي
تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٣٦ - ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري
جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
القاهرة ١٣٩٠هـ .

١٣٧ - ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي
جمع وتحقيق الدكتور حسين محمد باجودة ، شركة مكة للطباعة والنشر
١٣٩٩هـ ، نشر نادى الطائف الأدبي .

١٣٨ - ديوان الأخطل = شعر الأخطل بشرح السكري
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق - بيروت ، الطبعة
الثانية ١٣٩٩هـ .

١٣٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي - صنعه أبو سعيد السكري
تحقيق محمد حسين آل ياسين ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م .

١٤٠ - ديوان الأشهب بن رميلة (ضمن شعراء أمويون)
جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، بيروت .

١٤١ - ديوان الأعشى الكبير
تحقيق د/ محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة
١٤٠٣هـ .

١٤٢ - ديوان أعشى همدان وأخباره
جمع وتحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر
الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

١٤٣ - ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية)
تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٤٤ - ديوان الأقيشر الأسدي = الأقيشر الأسدي أخباره وأشعاره
جمع وتحقيق الطيب العشاش ، مجلة حوليات الجامعة التونسية ، العدد
الثامن لسنة ١٩٧١م .

١٤٥ - ديوان امرئ القيس

تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطابع دار المعارف - مصر ، الطبعة الرابعة .

١٤٦ - ديوان أمية بن أبي الصلت

جمع وتحقيق الدكتور عبدالحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية بدمشق الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

١٤٧ - ديوان أوس بن حجر

تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .

١٤٨ - ديوان تميم بن مقبل

تحقيق د/ عزة حسن ، دمشق ١٣٨١هـ .

١٤٩ - ديوان جران العود النميري

صنعه أبو جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٨٢م .

١٥٠ - ديوان جرير = شرح ديوان جرير

لمحمد بن إسماعيل الصاوي - بيروت ١٣٥٣هـ .

١٥١ - ديوان جميل بثينة شاعر الحب العذري

جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة .

١٥٢ - ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث بن خالد المخزومي

جمعه الدكتور يحيى الجبوري ، النجف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .

١٥٣ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري

تحقيق الدكتور وليد عرفات ، دار صادر ١٩٧٤م .

١٥٤ - ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت

تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

١٥٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي

جمعه الأستاذ عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ .

١٥٦ - ديوان خداش بن زهير العامري = شعر خداش بن زهير العامري

صنعه الدكتور يحيى الجبوري ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦هـ .

١٥٧ - ديوان أبي دؤاد الإيادي
نشره جوستاف جرو نياوم ، ضمن دراسات في الأدب العربي - ترجمه الدكتور إحسان عباس ، بيروت ١٩٥٩م .

١٥٨ - ديوان أبي دهبل الجمحي
تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن ، النجف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .

١٥٩ - ديوان شعر ذي الرمة
تصحيح وتنقيح كارليل هنري مكارتني ، كمبردج بلندن ١٩١٩م .

١٦٠ - ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)
اعتناء وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

١٦١ - ديوان الراعي النميري
جمع وتحقيق راينهرت فايبرت ، بيروت ١٤٠١هـ .

١٦٢ - ديوان أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)
جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

١٦٣ - ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب
تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

١٦٤ - ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم
جمع وتحقيق د/ يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

١٦٥ - ديوان زيد الخيل = شعر زيد الخيل الطائي
جمع وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة ، دار المأمون للتراث ، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٦٦ - ديوان سحيم عبدبني الحسحاس
تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .

١٦٧ - ديوان السموءل،مطبوع مع ديوان عروة بن الورد
دار صادر ، بيروت ١٣٨٤هـ .

١٦٨ - ديوان الإمام الشافعي،المسمى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس
إعداد وتعليق محمد إبراهيم سليم ، نشر مكتبة الساعي ، الرياض .

١٦٩ - ديوان أبي طالب = ديوان شيخ الأباطح أبي طالب
جمع أبي هفان عبدالله بن أحمد المهزمي العبدي ، تصحيح وتعليق محمد صادق آل بحر العلوم ، النجف ١٣٥٦هـ .

١٧٠ - ديوان طرفة بن العبد
تحقيق د/ علي الجندي ، دار الفكر العربي - مصر .

١٧١ - ديوان الطرماح بن حكيم الطائي
تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨هـ .

١٧٢ - ديوان عامر بن الطفيل
دار بيروت - ١٤٠٦هـ .

١٧٣ - ديوان العباس بن مرداس السلمي
جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، بغداد ١٣٨٨هـ .

١٧٤ - ديوان عبدالله بن أبي رواحة
جمع الدكتور وليد قصاب ، دار الضياء - عمان الأردن ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

١٧٥ - ديوان عبدالله بن الزبعرى = شعر عبدالله بن الزبعرى
جمع وتحقيق د/ يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

١٧٦ - ديوان عبدالله بن قيس الرقيات
تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .

١٧٧ - ديوان عبدالله بن معاوية = شعر عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب
جمعه عبدالحق الراضي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

١٧٨ - ديوان عبدالرحمن بن حسان بن ثابت = شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري
جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني ، بغداد ١٩٧١م .

١٧٩ - ديوان أبي العتاهية = أبو العتاهية أشعاره وأخباره
تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مكتبة دار الملاح - دمشق .

١٨٠ - ديوان العجاج بشرح الأصمعي
تحقيق د/ عبدالحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية - دمشق ١٩٧١م .

١٨١ - ديوان عدي بن زيد العبادي
جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد ١٩٦٥م .

١٨٢ - ديوان العرجي ، رواية ابن جني
تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة ، بغداد الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .

١٨٣ - ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري
تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي ، حلب ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ .
١٨٤ - ديوان علي بن أبي طالب
أ - ديوان علي بن أبي طالب ، نشرته المطبعة الأهلية ببيروت ١٣٢٧هـ .
ب - ديوان الإمام علي بن أبي طالب،جمع نعيم زرزور .
دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٨٥ - ديوان عمر بن أبي ربيعة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .
١٨٦ - ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي = شعر عمروبن معد يكرب الزبيدي
جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
١٨٧ - ديوان أبي فراس الحمداني
شرح عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
١٨٨ - ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق
عني بجمعه وشرحه عبدالله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ .
١٨٩ - ديوان القطامي
تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٠م .
١٩٠ - ديوان قيس بن الخطيم
تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ .
١٩١ - ديوان كثير عزة
جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٩١هـ .
١٩٢ - ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير
صنعه أبو سعيد السكري ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .
١٩٣ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري
تحقيق سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف - بغداد ١٣٨٦هـ .
١٩٤ - ديوان الكميت بن زيد الأسدي = شعر الكميت بن زيد الأسدي
جمعه وحققه الدكتور داود سلوم ، بغداد ١٩٧٠م .

١٩٥ - ديوان الكميت بن معروف الأسدي ،(ضمن شعراء مقلون)
جمعه الدكتور حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ .
١٩٦ - ديوان لبيد بن ربيعة = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري
تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الكويت الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
١٩٧ - ديوان ليلى الأخيلية
جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية بغداد ، الطبعة
الثانية ١٣٩٧هـ .
١٩٨ - ديوان شعر المتلمس الضبعي
تحقيق حسن كامل صيرفي ، الشركة المصرية للطباعة ١٣٩٠هـ .
١٩٩ - ديوان المتنبي = شرح ديوان أبي الطيب المتنبي
لأبي العلاء المعري ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب ، دار المعارف
مصر ١٩٨٦م .
٢٠٠ - ديوان مجنون ليلى
جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة .
٢٠١ - ديوان المرار بن سعيد الفقعسي ،(ضمن كتاب شعراء أمويون) ، القسم الثاني
جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، الموصل ١٣٩٦هـ .
٢٠٢ - ديوان مسكين الدارمي
جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري ، بغداد ١٣٨٩هـ .
٢٠٣ - ديوان معن بن أوس المزني = شعر معن بن أوس المزني
جمع وتحقيق عمر محمد سليمان القطان ، دار العلم للطباعة ، جدة
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
٢٠٤ - ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة
جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، دمشق ١٤٠٢هـ .
٢٠٥ - ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي
جمع وتحقيق عبدالعزيز رباح ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق
الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ .
٢٠٦ - ديوان النابغة الذبياني
تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
٢٠٧ - ديوان أبي النجم العجلي
صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، نشر
النادي الأدبي ، الرياض .

٢٠٨ - ديوان نصيب بن رباح الأموي = شعر نصيب بن رباح
جمع الدكتور داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٧م .

٢٠٩ - ديوان أبي نواس
بعناية وشرح محمود واصف ، المطبعة العمومية بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٨٩٨م .

الذال

٢١٠ - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة
لمحمد بن محمد بن عبدالملك المراكشي ، تحقيق محمد بن شريفة والدكتور إحسان عباس ، بيروت ١٩٦٥م .

الراء

٢١١ - الرد على النحاة
لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٢١٢ - رصف المباني في شرح حروف المعاني
لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٢١٣ - الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام
تأليف أبي القاسم السهيلي ، تعليق طه عبدالرءوف سعد ، دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ .

٢١٤ - روضة الناظر وجنة المناظر
لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

السين

٢١٥ - السبعة في القراءات
لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثالثة .

٢١٦ - سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى
لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبوع على هامش شرح قطر الندى لابن هشام.

٢١٧ - سر صناعة الإعراب
لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم
دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٢١٨ - السلوك لمعرفة دول الملوك
لأحمد بن علي المقريزي ، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عبدالفتاح
عاشور ، مطبعة لجنة الترجمة والنشر ومطبعة دار الكتب ١٩٥٦و١٩٧٠م .
٢١٩ - سمط اللآلي في شرح أمالي القالي
لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار الحديث للطباعة والنشر
بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .
٢٢٠ - سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح
لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر
دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٢٢١ - سنن أبي داود
للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ومعه معالم السنن
للخطابي ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، حمص ، الطبعة
الأولى ١٣٨٨-١٣٩٤هـ .
٢٢٢ - سنن ابن ماجه
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
٢٢٣ - سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي
اعتناء عبدالفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة
الأولى ١٤٠٦هـ .
٢٢٤ - سير أعلام النبلاء
لشمس الدين الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنئوط وحسين الأسد وآخرين
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١-١٤٠٥هـ .

الشين

٢٢٥ - شاعرات العرب
جمع وتحقيق عبدالبديع صقر ، الطبعةالأولى ١٣٨٧هـ ، منشورات المكتب
الإسلامي ، دمشق .
٢٢٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب
لعبدالحي بن العماد الحنبلي ، دار المسيرة،بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٢٢٧ - متن شذور الذهب في معرفة كلام العرب
لابن هشام الأنصاري ، مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .

٢٢٨ - شرح الآجرومية
لأحمد بن علي الرملي ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، المطبعة العالمية - القاهرة .

٢٢٩ - شرح الآجرومية
للكفراوي ، ومعه حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي عليه ، دار الفكر .

٢٣٠ - شرح أبيات سيبويه
ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني دار المأمون للتراث ، دمشق ١٩٧٩م .

٢٣١ - شرح أبيات سيبويه
للنحاس ، تحقيق الدكتور وهبة متولي عمر سالمة ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٣٢ - شرح أبيات المغني
لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث - دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٤٠١هـ .

٢٣٣ - شرح الأزهرية في علم العربية
تأليف الشيخ خالد الأزهري ، مطبوع على هامش حاشية العطار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ .

٢٣٤ - شرح أشعار الهذليين
لأبي سعيد السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مطبعة المدني القاهرة ١٩٦٥م .

٢٣٥ - شرح ألفية ابن مالك
لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المعرفة مصر ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ .

٢٣٦ - شرح ألفية ابن مالك
لابن الناظم ، تحقيق د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، طباعة دار الجيل - بيروت .

٢٣٧ - شرح الألفية
لعبدالرحمن المكودي ، مطبوع على هامش حاشية ابن حمدون عليه ، طباعة دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية .

٢٣٨ - شرح ألفية ابن معط
لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي
مطابع الفرزدق - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٣٩ - شرح الأنموذج في النحو
لمحمد بن عبدالغني الأردبيلي ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٢٤٠ - شرح التحفة الوردية
لابن الوردي ، تحقيق د/ عبدالله علي الشلال ، الرياض ١٤٠٩هـ .

٢٤١ - شرح التسهيل
لابن مالك ، الجزء الأول ، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م .

٢٤٢ - شرح التسهيل
للمرادي ، الجزء الأول ، مطبوع مع التذييل وتعليق الفرائد ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ .

٢٤٣ - شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، الموصل ١٤٠٢هـ .

٢٤٤ - شرح جمل الزجاجي
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله
عالم الكتب - بيروت .

٢٤٥ - شرح ديوان الحماسة
للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة حجازي،القاهرة.

٢٤٦ - شرح الشافية
للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ .

٢٤٧ - شرح الشافية
للجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .

٢٤٨ - شرح شذور الذهب
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

٢٤٩ - شرح شواهد الإيضاح
لعبدالله بن بري ، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ .

٢٥٠ - شرح شواهد الشافية

للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، مطبوع مع شرح الشافية للرضي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ .

٢٥١ - شرح شواهد المغني

لجلال الدين السيوطي ، علق عليه أحمد ظافر كوجان ، طبع لجنة التراث العربي .

٢٥٢ - شرح صحيح الإمام مسلم

للنووي ، القاهرة .

٢٥٣ - شرح العقيدة الطحاوية

لصدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق جماعة من العلماء ، طباعة مكتبة الدعوة الإسلامية ، القاهرة .

٢٥٤ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لابن مالك ، تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدي ، مطبعة الأمانة، القاهرة ، الطبعة الأولى .

٢٥٥ - شرح العوامل المائة

للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق الدكتور البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

٢٥٦ - شرح عيون الإعراب

لعلي بن فضال المجاشعي ، تحقيق د/ حنا جميل حداد ، مكتبة المنار الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٥٧ - شرح الفريد

لعصام الدين الإسفراييني ، تحقيق نوري ياسين حسين ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .

٢٥٨ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات

لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطابع دار المعارف في مصر ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ .

٢٥٩ - شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم

لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .

٢٦٠ - شرح قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الحادية عشرة ١٩٨٣م .

٢٦١ - شرح الكافية
لابن جماعة ، تحقيق د/ محمد عبدالنبي عبدالمجيد ، مطبعة دار البيان مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٦٢ - شرح الكافية
للرضي ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ .

٢٦٣ - شرح الكافية الشافية
لابن مالك ، تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٢٦٤ - شرح كتاب سيبويه
لأبي سعيد السيرافي ، الجزء الأول ، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ود/ محمود فهمي حجازي ود/ محمد هاشم عبدالدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٦٥ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ صلاح راوي ، دار مرجان للطباعة ، الطبعة الثانية .

٢٦٦ - شرح اللمع
لعبدالواحد بن برهان العكبري ، تحقيق د/ فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .

٢٦٧ - شرح المفصل
ليعيش بن علي بن يعيش ، تصوير مكتبة المتنبي - القاهرة .

٢٦٨ - شرح ملحة الإعراب
للحريري ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم ، مطبعة عبير - القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٦٩ - شرح الملوكي في التصريف
لابن يعيش ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .

٢٧٠ - شرح هاشميات الكميت
لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق الدكتور داود سلوم ونوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٢٧١ - شرح الوافية نظم الكافية
لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب - النجف ١٤٠٠هـ .

٢٧٢ - شعراء بني عقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام
جمع وتحقيق د/ عبدالعزيز بن محمد الفيصل ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٧٣ - كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب
لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ، مطبعة المدني القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٧٤ - شعر الخوارج
جمع الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

٢٧٥ - شعر طيء وأخبارها
تأليف الدكتورة وفاء السنديوني ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٧٦ - الشعر والشعراء
لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية .

٢٧٧ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل
لمحمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د/ عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية - مكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٧٨ - شواذ القرآن = مختصر في شواذ القرآن
من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عني بنشره ج برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٢٧٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح
لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلميه، بيروت .

الصاد

٢٨٠ - الصاحبي
لأحمد بن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٢٨١ - الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية
لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .

٢٨٢ - صحيح البخاري
للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٢٨٣ - صحيح الإمام مسلم
للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ .

٢٨٤ - صفة الصفوة
لعبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، دائرة المعارف العثمانية ، حيد أباد
الهند ، الطبعة الأولى ١٣٣٥هـ .

الضاد

٢٨٥ - ضرائر الشعر
لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة
والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .

٢٨٦ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته
تأليف محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة
الثانية ١٣٩٩هـ .

٢٨٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
لشمس الدين السخاوي ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت .

الطاء

٢٨٨ - طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى
لمحمد بن سعد ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٨هـ .

٢٨٩ - طبقات الشافعية
لتقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي ، باعتناء الدكتور عبدالعليم خان
دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .

٢٩٠ - طبقات الشافعية الكبرى
للسبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو
مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ .

٢٩١ - طبقات فحول الشعراء
لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني
القاهرة ١٩٧٤م .

٢٩٢ - طبقات المفسرين
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الحضارة العربية
القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

٢٩٣ - طبقات النحويين واللغويين

لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر ، الطبعة الثانية .

العين

٢٩٤ - العبر في خبر من غبر

لشمس الدين الذهبي ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، الكويت ١٩٦٠ - ١٩٦٦م .

٢٩٥ - العنوان في القراءات السبع

لإسماعيل بن خلف الأندلسي ، تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٢٩٦ - كتاب العين

للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٩٧ - العيني = المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية

لمحمود بن أحمد العيني ، بهامش خزانة الأدب للبغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر ، الطبعة الأولى ١٢٩٩هـ .

الغين

٢٩٨ - الغاية في القراءات العشر

لأحمد بن الحسين النيسابوري ، تحقيق محمد غياث الجنباز ، شركة العبيكان للطباعة - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٩٩ - غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام

لعبدالعزيز بن عمر بن فهد ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٤٠٩هـ ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٣٠٠ - غاية النهاية في طبقات القراء

لابن الجزري ، تحقيق ج برجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ .

الفــاء

٣٠١ - الفاخــــر
للمفضــل بــن سلمة الضبــي ، تحقيــق عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة ١٩٧١م .

٣٠٢ - فتح القديــر
للشــوكانــي ، دار الفكر ، بــيروت ١٤٠٣هـ .

٣٠٣ - فرحة الأديــب في الــرد علــى ابــن السيرافــي فــي شــرح أبيات سيــبويــه
للأســـود الغندجانــي ، تحقيــق الدكتور محمــد علــي سلطانــي ، دمشق ١٤٠١هـ .

٣٠٤ - الفصــول الخمســـون
لابــن معـــط ، تحقيــق د/ محمــود محمــد الطناحــي ، مطبعــة عيســى البابــي الحلبـــي .

٣٠٥ - الفهــارس الفنيــة لشــرح المفصــل
لابــن يعيـــش ، وضعهــا الدكتــور عبدالحسيــن المبــارك ، عالــم الكتــب ، بيروت الطبعــة الأولــى ١٤٠٨هـ .

٣٠٦ - فهــارس كتــاب سيــبويــه
وضعهــا محمـــد عبدالخالــق عضيمــة ، مطبعــة السعادة ، القاهرة ، الطبعـــــة الأولـــى ١٣٩٥هـ .

٣٠٧ - فهــرس مخطــوطــات دار الكتــب الظاهــريـــة ، علــوم اللغــة العربيــة
وضعتــه أسمــاء الحمصــي ، دمشـــق ١٣٩٣هـ .

٣٠٨ - فهــرس مخطــوطــات دار الكتــب القــطريـــة
الدوحـــة ١٩٨٥م .

٣٠٩ - فهــرس المخطوطات المصورة فــي النحو والصرف فــي جامعــة الإمام محمــد بــن سعــود الإســـلاميـــة
إعــداد الدكتــور علــي البــواب ، مطابــع جامعــة الإمــام ، الريــاض ، الطبعـــــة الأولـــى ١٤٠٧هـ .

٣١٠ - فهرســت مخطــوطــات النحو والصــرف المحفوظــة بجامعــة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إعــداد الدكتور علــي حسيــن البواب ، مطابــع جامعــة الإمــام ، الريــاض ، الطبعــة الأولــى ١٤٠٧هـ .

٣١١ - فهــرســت وصفــي للمخطوطــات العربيــة المستجــدة بعــد عام ١٨٩٤م بالمتحف البريطاني لنــدن ١٩١٢م .

٣١٢ - الفــوائـــد الضيــائيــة شــرح كافيــة ابــن الحاجــب
لعبدالرحمن الجامــي ، تحقيــق د/ أسامــة طــه الرفاعــي ، بغداد ١٤٠٣هـ .

٣١٣ - الفوائد المحصورة في شرح المقصورة

لابن هشام اللخمي ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار مكتبة الحياة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

٣١٤ - فوات الوفيات والذيل عليها

لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر بيروت ١٩٧٣م .

القاف

٣١٥ - القاموس المحيط

لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، طباعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٣١٦ - قضية " لن " بين الزمخشري والنحويين

تأليف الدكتور أحمد عبدالله هاشم ، دار التوفيقية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٣١٧ - متن قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام الأنصاري ، دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٤هـ .

الكاف

٣١٨ - كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة

لابن الجزري ، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة السعادة - مصر ١٤٠٣هـ .

٣١٩ - الكافية في النحو

لابن الحاجب ، تحقيق د/ طارق نجم عبدالله ، نشر مكتبة دار الوفاء جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٢٠ - الكافي في العروض والقوافي

للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبدالله ، مطبعة المدني القاهرة ١٩٦٩م .

٣٢١ - الكامل

للمبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٢٢ - الكامل في التاريخ

لعز الدين بن الأثير ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٩ - ١٤٠٢هـ .

٣٢٣ - كتاب الكبائر

لشمس الدين الذهبي ، نشر المكتبة الثقافية ببيروت .

٣٢٤ - الكتاب

لإمام النحاة سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة المدني - القاهرة

الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .

٣٢٥ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

للزمخشري ، باعتناء مصطفى حسن أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت

١٤٠٦هـ .

٣٢٦ - الكشاف عن مخطوطات خزائن الأوقاف ببغداد

وضعه محمد أسعد طلس ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٧٢هـ .

٣٢٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاج خليفة ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٢هـ .

٣٢٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع

لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة

الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ .

٣٢٩ - كشف المشكل في النحو

لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق د/هادي عطية مطر ، مطبعة

الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٣٠ - الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

للشيخ محمد بن أحمد الأهدل ، أشرف عليه وقدم له فضيلة الشيخ

خليل الميس ، دار القلم - بيروت ١٤٠٦هـ .

اللام

٣٣١ - كتاب اللامات

لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق

الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٣٣٢ - لباب الإعراب لمحمد بن محمد الإسفراييني

تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ، دار الرفاعي - الرياض

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٣٣ - لسان العرب

لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

٣٣٤ - لسان الميزان

لابن حجر العسقلاني ، حيدر أباد ، الهند ١٣٢٩هـ .

٣٣٥ - اللمع في العربية

لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٣٣٦ - لمع الأدلة في أصول النحو

لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، نشر مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ١٣٧٧هـ .

الميم

٣٣٧ - المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم

للحسن بن بشر الآمدي ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، القاهرة١٣٨١هـ.

٣٣٨ - المؤتلف والمختلف

للدارقطني ، تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٣٩ - مايجوز للشاعر في الضرورة

للقزاز القيرواني ، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ود/ صلاح الدين الهادي مطبعة المدني - القاهرة .

٣٤٠ - ما يحتمل الشعر من الضرورة

لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ، مطابع الفرزدق - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٤١ - ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٣٩١هـ .

٣٤٢ - المبسوط في القراءات العشر

لأحمد بن الحسين الأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣٤٣ - مجاز القرآن

لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .

٣٤٤ - مجالس ثعلب
تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٤٨م .
٣٤٥ - مجالس العلماء
للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
٣٤٦ - مجلة معهد المخطوطات العربية
القاهرة .
٣٤٧ - مجمع الأمثال
للميداني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م - ١٩٧٩م .
٣٤٨ - مجمل اللغة
لأحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
٣٤٩ - مجيب الندا إلى شرح قطر الندى
لعبدالله بن أحمد الفاكهي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
٣٥٠ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
٣٥١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
للقاضي عبدالحق بن عطية ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، مطابع فضالة بالمحمدية ، المغرب ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
٣٥٢ - المحلى وجوه النصب
لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي ، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٣٥٣ - مختارات ابن الشجري = مختارات شعراء العرب
لابن الشجري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
٣٥٤ - مختصر المعاني
لمسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطابع المدني - مصر .

٣٥٥ - المذكر والمؤنث
للفراء ، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، القاهرة ١٩٧٥م .
٣٥٦ - المذكر والمؤنث
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م .
٣٥٧ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان
لعبدالله بن أسعد اليافعي ، حيدر أباد ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٣٧هـ.
٣٥٨ - مراتب النحويين
لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .
٣٥٩ - المرتجل في شرح الجمل
لعبدالله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دار الحكمة دمشق ١٣٩٢هـ .
٣٦٠ - المردفات من قريش
لأبي الحسن المدائني (ضمن نوادر المخطوطات)، تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .
٣٦١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها
للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وزميليه ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
٣٦٢ - المسائل البصريات
لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٣٦٣ - المسائل البغداديات
لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني - بغداد .
٣٦٤ - المسائل الحلبيات
لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
٣٦٥ - المسائل العسكرية
لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٤٤ - مجالس ثعلب

تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٤٨م .

٣٤٥ - مجالس العلماء

للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

٣٤٦ - مجلة معهد المخطوطات العربية

القاهرة .

٣٤٧ - مجمع الأمثال

للميداني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م - ١٩٧٩م .

٣٤٨ - مجمل اللغة

لأحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٣٤٩ - مجيب الندا إلى شرح قطر الندى

لعبدالله بن أحمد الفاكهي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .

٣٥٠ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات

لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٣٥١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

للقاضي عبدالحق بن عطية ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، مطابع فضالة بالمحمدية ، المغرب ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

٣٥٢ - المحلى وجوه النصب

لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي ، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٥٣ - مختارات ابن الشجري = مختارات شعراء العرب

لابن الشجري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

٣٥٤ - مختصر المعاني

لسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطابع المدني - مصر .

٣٧٧ - معاني القرآن

للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

٣٧٨ - معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ، تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٧٩ - معجم الأدباء

لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٨٠ - معجم الأمثال العربية

تأليف رياض عبدالحميد مراد ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٨١ - معجم البلدان

لياقوت الحموي ، دار الكتاب العربي - بيروت .

٣٨٢ - معجم شواهد العربية

تأليف عبدالسلام هارون ، مطابع الدجوى ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٣٨٣ - معجم شواهد النحو الشعرية

تأليف الدكتور حنا جميل حداد ، دار العلوم ، الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٨٤ - معجم المطبوعات العربية والمعربة

جمع وترتيب يوسف أليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر .

٣٨٥ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

تأليف مجموعة من المستشرقين ، ليدن ١٩٣٦ - ١٩٦٩م .

٣٨٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

وضعه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

٣٨٧ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم

لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب ، القاهرة الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ .

٣٨٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .

٣٨٩ - مفتاح الإعراب
لمحمد بن علي المحلي ، تحقيق الدكتور محمد عامر أحمد حسين القاهرة ١٤٠٤هـ .

٣٩٠ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم
لطاش كبري زاده ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٩١ - مفتاح العلوم
ليوسف بن أبي بكر السكاكي ، تحقيق نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٩٢ - مفتاح كنوز السنة
وضعه الدكتور أ . ي . فنسنك ، ترجمه إلى العربية محمد فؤاد عبدالباقي لاهور ، باكستان ١٣٩١هـ .

٣٩٣ - المفصل في علم العربية
للزمخشري ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية .

٣٩٤ - المفضليات
للمفضل بن محمد الضبي ، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، بيروت الطبعة السادسة .

٣٩٥ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
تأليف محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، صححه وعلق عليه عبدالله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٣٩٦ - المقتصد في شرح الإيضاح
لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية عمّان ١٩٨٢م .

٣٩٧ - المقتضب
للمبرد ، تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٣٩٨ - المقدمة الجزولية في النحو
للجزولي ، تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب محمد ، مطبعة أم القرى، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٩٩ - المقرب
لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .

٤٠٠ - الملخص في ضبط قوانين العربية
لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٠١ - الممتع في التصريف
لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٠٢ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل
محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبع على هامش شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

٤٠٣ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني
تأليف عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .

٤٠٤ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام
للشمني ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٤هـ .

٤٠٥ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك = الأشموني
لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني ، عيسى البابي الحلبي .

٤٠٦ - الموجز في النحو = الضوء الوهاج على الموجز
لابن السراج ، تحقيق د/ محمد محمد سعيد ، مطبعة الأمانة - القاهرة ١٤٠٠هـ .

٤٠٧ - موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف
وضعها محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٤٠٨ - الموطأ
للإمام مالك بن أنس ، تعليق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

النون

٤٠٩ - نتائج الفكر في النحو
للسهيلي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

٤١٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
ليوسف بن تغري بردي ، تحقيق فهيم محمد شلتوت وآخرين القاهرة ١٣٩١هـ .

٤١١ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء
لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار - الأردن
الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .

٤١٢ - نزهة الطرف في علم الصرف
لأحمد بن محمد الميداني ومعه كتاب الأنموذج في النحو للزمخشري
والإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي
في دار الآفاق ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٤١٣ - النشر في القراءات العشر
لابن الجزري ، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن ، القاهرة .

٤١٤ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب
لأحمد بن محمد التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر
بيروت ١٣٨٨هـ .

٤١٥ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٤١٦ - النكت في تفسير كتاب سيبويه
للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، الكويت ، الطبعة
الأولى ١٤٠٧هـ .

٤١٧ - نكت الهميان في نكت العميان
لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المطبعة الجمالية ، مصر ١٣٢٩هـ.

٤١٨ - نوادر أبي زيد = النوادر في اللغة
لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د/ محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٤١٩ - نيل العلا في العطف بلا
للسبكي ، ومعه مسألة في الاستثناءات النحوية ، للسبكي ، تحقيق
الدكتور جمال عبدالعاطي مخيمر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

الهاء

٤٢٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم ، نشر
دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ .

الــواو

٤٢١ - الوافـي بالوفيــات

لصـلاح الدين خليـل بن أيبك الصفـدي ، باعتنـاء جماعة من العلمـاء دار صادر ، بيروت ١٣٨١ - ١٤٠٤هـ .

٤٢٢ - الوحشيـات ، وهي الحماسـة الصغـرى

لأبـي تمـام ، تحقيـق عبدالعـزيـز الميمنـي ، دار المعارف بمصر ، الطبعـة الثانيـة ١٩٧٠م .

٤٢٣ - الوضـع الباهـر في رفـع " أفعـل " الظاهـر

لمحمـد بن عبدالرحمن ، الشهير بابن الصائـغ ، تحقيق الدكتور جمـال عبدالعاطي مخيمـر ، مطبعـة حسان ، القاهـرة ، الطبعـة الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٢٤ - وفيـات الأعيـان وأنباء أبنـاء الزمـان

لشمـس الدين أحمـد بن محمـد بن خلكـان ، تحقيق د/ إحسان عبـاس دار صـادر ، بيروت .

اليــاء

٤٢٥ - يتيمـة الدهـر في محاسـن أهـل العصـر

لعبدالملك بن محمـد الثعالبـي ، تحقيـق محمد محيي الدين عبدالحميـد مطبعـة حجازي ، القاهـرة ، الطبعـة الأولى ١٣٦٦هـ .

سقط سهوا أثناء الترتيب المصادر والمراجع التالية :

٤٢٦ - الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، نشر معه كتاب لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ١٣٧٧ هـ .

٤٢٧ - البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني ، تحقيق د/ عبدالعظيم الديب ، نشر دار الأنصار ، القاهرة .

٤٢٨ - السيرة النبوية ، لأبي محمد عبدالملك بن هشام ، علق عليها نخبة من العلماء ، طبع دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، نشر دار الفكر ، القاهرة .

٤٢٩ - شعراء ثقيف في العصر الأموي ، جمع وتحقيق عيضة بن عبدالغفور الصواط ، طبع شركة دار العلم للطباعة والنشر ، جدة ، نشر نادي الطائف الأدبي .

خامس عشر: فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق

أ - الفهرس التفصيلي لموضوعات الكتاب .

ب - فهرس الحروف والأدوات .

جـ - فهرس موضوعات الدراسة .

د - الفهرس الإجمالي لموضوعات الكتاب .

أ - الفهــرس التفصيلــي لمـوضـوعـات الكتــاب

ب ـ فهـــرس الحـــروف والأدوات

أ

ب

ت

ث

ل

م

ن

هـ

و

ي

جـ - فهرس موضوعات الدراسة

د ـ الفهرس الإجمالي لموضوعات الكتاب

سادس عشر : فهرس الفهارس